

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمادة البحث العلمي
سلسلة نشر الرسائل الجامعية

- ١٣ -



شرح الرضة لكافية المحجطين

دراسة وتحقيق

الدكتور حسن بن محمد بن إبراهيم كحظي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

طبع على نفقة صاحب السمو الملكي

الأمير عبد الله بن عبد العزيز

ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

وفقه الله

بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية

أشرفت على طباعته إدارة الثقافة والنشر بالجامعة

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

وبه نستعين (وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم ، ربّ يسرّ
(بخير)^(١) يا كريم)^(٢) .

الحمد لله الذي جلت آلاؤه^(٣) عن أن تحاطَ بعدد ، وتعالَت كبرياؤه عن أن تُشتمَلَ
بحدٍّ ، تاهت في (مَوامي)^(٤) معرفته سابلة الأفهام^(٥) ، وغرقت في بحار عزّته ساجدة
الأوهام ، كلُّ ما يخطر ببال ذوي الأفكار فبمَعزَل عن حقيقة ملكوته ، وجميع ما تُعقدُ
عليه ضمائر أولي الأبصار فعلى خلاف ما ذأته المقدسة عليه من نعوت جبروته .
وصلواته على خاتم أنبيائه ، ومُبلِّغ أنبائه محمد بن عبد الله ، المبشّر به قبل ميلاده ،
وعلى السادة الأطهار من عترته^(٦) وأولاده .

وبعد : فقد طَلَبَ إلَيّ بعض مَنْ أعتني بصلاح حاله ، وأُسعفه^(٧) بما تَسَعُه مَقْدِرَتِي من
مقترحات آماله ، تعليق ما يَجْرِي مَجْرَى الشرح على مقدمة ابن الحاجب^(٨) (في

(١) تكلمة من ص .

(٢) تكلمة من ص .

(٣) آلاؤه : نعمه ، واحدها آلى - بالفتح - وإلَى ، وإلَى (انظر اللسان مادة ألا) .

(٤) في ص : بوادي والموامي جمع مَوامة ، وهي المفازة الواسعة الملساء ، وقيل القلاة التي لا ماء ولا أنيس بها (اللسان
موم) .

(٥) أصله : الأفهام السابلة ، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف ، وسيأتي في باب الإضافة أن إضافة الصفة إلى
الموصوف ، مما اختلف فيه ، والمقصود بالسابلة الطويلة ، من الإسبال بمعنى الإطالة .

(٦) عترته : أقرباؤه من ولد وغيره ، وقيل : هم قومه ، وقيل رهطه وعشيرته الأذنون (اللسان عتر) .

(٧) يجوز أن تكون الواو هنا عاطفة على « أعتني » ويجوز أن تكون اعتراضية ، وعليه تكون جملة « أسعفه » واقعة
في محل رفع خبرا لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أسعفه .

(٨) المقصود متن الكافية .

النحو^(١) عند قراءتها عليّ فانتدبت له^(٢) ، مع عَوَزٍ^(٣) ما يحتاج إليه الغائصُ في هذا اللّج^(٤) ، والسالك (في مثل)^(٥) هذا الفَجّ ، من الفطنة الوقادة ، والبصيرة النقادة ، بذلاً (لسؤله)^(٦) وتحقيقاً لما مؤله .

ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الأصول إلى الفروع ، فإن جاء مُرضياً فببركاتِ الجَنابِ المقدسِ الغرويِّ^(٧) ، صلواتُ الله على مشرّفه ، لاتفاقه^(٨) فيه ، وإلا فمن قصور مؤلفه فيما يَنْتَجِيهِ^(٩) والله تعالى المؤمِّلُ لإرشادِ السبيل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

(١) ساقطتان من ط .

(٢) انتدبت له : أجبته إلى مطلبه .

(٣) العوز : أن يعوزك الشيء وأنت محتاج إليه ، وقد يراد به العدم وسوء الحال .

(٤) اللج : لجة البحر حيث لا يدرك عمقه .

(٥) في ص وط : لمثل .

(٦) في ط : لسؤله .

(٧) لَعَلَّهُ يقصد بالجَنابِ المقدسِ الغروي علي بن أبي طالب ، رضي الله عنه حيث يقال : إن قبره بالنجف بالعراق ، وقد ألف الرضي شرح الكافية في النجف ، وقد نص على أنه هو المقصود كل من : محمد بن الحسن الحر العاملي في كتابه أمل الآمل ٢/٢٥٥ ، ومحمد باقر الموسوي في روضات الجنات ٢٨٦ . والجَناب : الفناء وما قرب من محلّة القوم ، والمقدّس : المعظّم ، والغروي : نسبة إلى الغرّي وهو الحسن .

(٨) لاتفاقه فيه : لحصوله فيه .

(٩) أي فيما يتجه إليه ويقصده .

(الكلمة والكلام)^(١)

قوله : الكلمة لفظٌ وُضِعَ لمعنى مفردٍ .

اعلم أن الكلمَ جنسُ الكلمةِ (كَتَمَر)^(٢) وقمرة ، وليس المجردُ من التاء من هذا النوع جمعاً لذي التاء - كما يجيء تحقيقه في باب الجمع^(٣) - بل هو جنس حقه أن يقع على القليل والكثير ، كالعسل والماء ، لكن الكلم لم يستعمل إلا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو : تمر وضرب^(٤) .

(وقيل)^(٥) : إن اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم - وهو الجرح - لتأثيرهما في النفس ، وهو اشتقاق بعيدٌ ، وقد تطلق الكلمة مجازاً على القصيدة والجمل ، فيقال : كلمة شاعرٍ ، قال الله تعالى : ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ (الْحُسْنَى) ﴾^(٦) .

واللفظُ في الأصل مصدرٌ ، ثم استعمل بمعنى الملفوظ به ، وهو المراد به ههنا ، كما استعمل القول بمعنى المَقُول ، وهذا كما يقال : الدينارُ ضربُ الأمير ، أي مضروبه . والكلام بمعناه لكنه لم يوضع في الأصل مصدرًا - على الصحيح - إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي (تنصبه)^(٨) على المصدر ، نحو كلمته كلاما ، وتكلم كلاما ، بل هو موضوع (لجنس)^(٩) ما يُتَكَلَّم به ، سواء كان كلمةً على حرف ، كواو العطف ، أو على أكثر ، أو كان أكثر من كلمة ، وسواء كان مهملاً أولاً ، أما إطلاقه على المفردات

(١) لم يثبت الرضي في شرحه عنوانا لباب ولا لفصل ، ورغبة مني في مساعدة القارئ على العثور على بغيته أثبت ما في هذا الشرح من عناوين .

(٢) في ط و ج : مثل تمر .

(٣) انظر ط ١٧٧/٢ و ١٧٨ وانظر شرحه للشافية ١٩٣/٢ - ٢٠٤ .

(٤) أي فإنه استعمل في الاثنين .

(٥) في ت : قيل .

(٦) تكلمة من ط .

(٧) الأعراف ١٣٧ .

(٨) في ط تنصبها .

(٩) في ص : بجنس .

(فمثل قولك)^(١) لمن تكلم بكلمة كريد ، أو بكلماتٍ غير مركبة تركيب الإعراب كريد عمرو وبكر : هذا كلامٌ غير مفيد .

وأما إطلاقه على المهمل فكقولك : تكلم فلان بكلام لا معنى له .
فالقول والكلام واللفظ من حيث أصل اللغة بمعنى ، فيطلق على كل حرف من حروف المعجم كان أو من حروف (المعنى)^(٢) ، وعلى أكثر منه ، مفيدا كان أولا ، لكن القول اشتهر في المفيد ، بخلاف اللفظ والكلام . واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعداً .

واللفظ خاص بما يخرج من الفم من القول ، فلا يقال : لفظ الله كما يقال : كلام الله وقوله .

ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقل كلمته كلاماً كأعطى عطاءً ، مع أنه في الأصل لما يُعطى ، وهذا كما يحكى عنهم عجت من دهنك لحيتك - بضم الدال - بمعنى دهنك بفتحها^(٣) . وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجيء^(٤) .

والمقصود من قولهم : وضع اللفظ : جعله أولاً لمعنى من المعاني ، مع قصد أن يصير متواطئاً^(٥) عليه بين قوم ، فلا يقال - إذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الأول - إنك واضعه إذ ليس بجعلاً أولاً .

بلى لو جعلت اللفظ الموضوع (لمعنى لمعنى)^(٦) آخر مع قصد التواطؤ قيل : إنك واضعه ، كما إذا سميت (يزيد) رجلاً .

ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص بمعنى (من المعاني)^(٨) إنها موضوعة له من دون اقتراح قصد التواطؤ بها .

(١) في ط و ص : فكقولك .

(٢) في ص : المعاني .

(٣) الدهن والدَّهن : في اللسان : دهن رأسه وغيره يدهنه دهنًا : بَّله ، والاسم الدهن .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) التواطؤ : الاتفاق . وفي القاموس مادة وطأ : واطأه على الأمر مواطأة ، ووطاء : واقفه .

(٦) في ص : بمعنى .

(٧) في ص زيد .

(٨) ساقطتان من ج و ص و ط .

ومحرّفات العوامّ على هذا ليست ألفاظاً موضوعةً (فيه) ^(١) لعدم قصد (المحرّف) ^(٢) الأول إلى التواطؤ .

وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن ^(٣) محتاجاً إلى قوله : لمعنى ؛ لأن الوضع لا يكون إلا لمعنى ، إلا أن يفسّر الوضع (بصوغ اللفظ) ^(٤) مهملًا كان أو لا ، ومع قصد التواطؤ أولاً ، فيحتاج إلى قوله لمعنى ، لكن ذلك على خلاف المشهور من اصطلاحهم .

ومعنى اللفظ : ما يُعنى به - أي يُراد - بمعنى المفعول .

قوله : (لمعنى) ^(٥) مفرد .

يعني به : المعنى الذي لا يدلّ جزء لفظه على جزئه ، سواء كان لذلك المعنى جزءٌ نحو معنى : ضَرَبَ الدالّ على المصدرِ والزمانِ ^(٦) ، أو لا جزءَ له ، كمعنى نُصِرَ وضُرِبَ ^(٧) .

فالمعنى المركّب - على هذا - هو الذي يدلّ جزء لفظه على جزئه نحو : ضَرَبَ زيد ، وعبد الله - إذا لم يكونا علمين - وأما مع العلمية فمعناها مفرد ^(٨) ، وكذا لفظهما ، لأن اللفظ المفرد لفظٌ لا يدلّ جزؤه على جزء معناه ، وهما كذلك .

واللفظ المركّب : الذي يدلّ جزؤه على جزء معناه .

والمشهور في اصطلاح أهل المنطق جعل المفرد والمركّب صفةً للفظ ، فيقال : اللفظ المفرد ، واللفظ المركّب ^(٩) .

(ولا) ^(١٠) ينبغي أن يُخترعَ في الحدود ألفاظ ، بل الواجب استعمالُ المشهور

(١) تكلمة من ص .

(٢) في ص المحرم .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) ساقطة من ت ، وفي ص : بوضع اللفظ .

(٥) في ت : معنى .

(٦) لأنه فعلٌ ماضٍ .

(٧) لأنهما يدلان على المصدرية فقط ولا يدلان على الزمان .

(٨) أما قولهم عند التسمية بنحو : ضرب زيد أو عبد الله : إن الأول مركّبٌ إسنادي والثاني مركّبٌ إضافي فلا يغير ذلك ما يراد بهما من الدلالة على العلمية ، لأنهما يدلان على مفرد ، فلو أخذت « ضَرَبَ » مثلاً من مسمى شخص اسمه « ضَرَبَ زيد » لم تدل على جزء معنى هذا المسمى فيكون المراد بها اللفظ المفرد .

(٩) يقول ابن سينا في كتاب الشفاء ص ٢٦ : واللفظ إما مفرد أو مركّب .. إلخ .

(١٠) في ص : فلا .

المتعارف منها^(١) فيها^(٢) ، لأن الحدَّ للتبيين .

وليس له أن يقول : إني أردت بالمعنى المفرد المعنى الذي لا تركيب فيه ، لأن جميع الأفعال - إذن - تخرج عن حدِّ الكلمة^(٣) .

ولو قال : الكلمة لفظ مفرد موضوع ، سلم من هذا ، ولم يرد عليه - أيضا - الاعتراض بأن المركبات ليست بموضوعة - على ما يجيء^(٤) - .

واحترز بقوله : لفظ عن نحو الخط ، والعقد ، والنَّصْبَة^(٥) والإشارة ، فإنها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد ، وليست بكلمات .

ويجوزُ الاحترازُ بالجنس - أيضا - إذا كان أخص من الفصل بوجه ، وهو ههنا كذا ، لأن الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون .

واحترز بقوله^(٦) : وضع عن لفظ دالٍّ على معنى مفردٍ بالطَّبع لا بالوضع كأخ الدالِّ على السعال ونحو ذلك ، وعن المحرف ، و (عن)^(٧) المهمل ، لأنه دال أيضا على معنى كحياة المتكلم (به)^(٨) ، ولكن عقلا لا وضعاً .

ويقوله : لمعنى عَمَّا (صيغ)^(٩) لا لمعنى ، كالمهملات كِلْعَم (وغيره)^(١٠) من الهذيانات ، وقد مر الكلام على هذا الاحتراز^(١١) .

(١) الضمير يعود إلى الألفاظ .

(٢) الضمير يعود إلى الحدود .

(٣) السبب في خروج الفعل - على هذا التفسير - أنه لا بد لكل فعل من فاعل ، وهو إما أن يظهر وإما أن يكون ضميرا مستترا ، وعلى كلا الحالين فهو مركب من كلمتين .

(٤) صفحة ٨ .

(٥) النصبة : ما ينصب ليكون علامة أو دلالة على شيء .

(٦) في ص زيادة هي : جواب سؤال .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) تكملة من ص .

(٩) في ص : وضع .

(١٠) في ط : ونحوه .

(١١) صفحة ٤ ، وفي ص : الاختيار .

وبقوله : مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو : عبد الله وضرب زيد غير علمين .

فإن قيل : إن التاء في لفظ الكلمة للوحدة لأن كلمةً وكَلِمًا كثرمة (وتمر)^(١) واللام فيه للجنس فيتناقضان لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة .

فالجواب : أن اللام في مثله ليس للجنس ، ولا للعهد - كما يجيء في باب المعرفة^(٢) - ولو سلمنا ذلك قلنا : إن الجنس على ضربين : -

أحدهما : استغراق الجنس وهو الذي يَحْسُنُ فيه لفظة كل كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَقَفَىٰ حُسْرًا إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(٣) أي كل الإنسان^(٤) ، وإلا لم يجز الاستثناء لأنه^(٥) (عند جمهور النحاة)^(٦) يُخْرِجُ ما لولاه لوجب دخوله تَحْتَ المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد للكثرة فيناقض الوحدة .

والثاني : ماهية الجنس من غير دلالة اللفظ على القلة ولا الكثرة ، بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ أَكَلَهُ الذُّبُّ ﴾^(٧) ولم يكن هناك ذُبُّ معهودٌ ، ولم يُرَدَّ استغراق الجنس أيضا . ومثله قولك : ادخل السوق ، واشتر اللحم وكل الخبز ، فهذا النوع (من)^(٨) الجنس لا يناقض الوحدة ، إذ لا دلالة فيه على الكثرة .

والمقصود في هذا الموضع هو الثاني - أي ماهية الجنس من حيث هي - لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء لا لبيان استغراقه .

إن قيل : لِمَ لَمْ يَقُلْ : لفظة ، ليوافق الخبر المبتدأ في التأنيث ؟
فالجواب : أنه لا يجب توافقهما فيه إلا إذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو : هند حسنة^(٩) ، أو في حكمها كالمنسوب ، أما في الجوامد فيجوز ، نحو : هذه الدار مكان طيب ، وزيد نسمة عجيبة .

(١) في ط : وتمر ، والصحيح ما أثبتته ولا وجه للنصب .

(٢) انظر ط ١٢٩/٢ ، ١٣٠ .

(٣) العصر ٢ و ٣ .

(٤) أليس الأصح أن يكون التقدير : كل إنسان ، لأن معنى أل هنا : كل .

(٥) أي الاستثناء .

(٦) في ص و ط : عند الجمهور من النحاة .

(٧) يوسف ١٤ .

(٨) في ص : مثل .

(٩) في ت زيادة هي : أي ، ولا معنى لها .

وقوله : لفظ ههنا - وإن كان بمعنى الصفة أي ملفوظ بها كما ذكرنا^(١) ، إلا أن أصله مصدر ويعتبر^(٢) الأصل في مثله ، نحو : امرأة صوم ، ورجلان صوم (ورجال صوم)^(٣) فلا يؤثت ولا يثنى ولا يجمع .

فإن قيل : كان ينبغي أن يقول : لفظه ، ليخرج عنه الكلمتان إذ هما لفظتان ، وكذا الكلمات .

قلت : لا يخرج مثل ذلك (بناء الوحدة)^(٤) ، لأن مثَّل قولك قالوا وقالوا ، كأرطى وبرقع لفظة واحدة ، وكذا كل ما (يتلفظ)^(٥) به مرة واحدة ، مع أن كل واحد من الأولين كلمتان بخلاف الثانيين .

إن قيل : هلا استغني بقوله : وُضع عن قوله : مفرد ؟ لأن الواضع لم يضع إلا المفردات ، أما المركبات فهي إلى المستعمل بعد وضع المفردات لا إلى الواضع ؟ .

فالجواب : (أنا)^(٦) (لا)^(٧) نسلم أن المركب ليس بموضوع ، وبيانه : أن الواضع إما أن يضع ألفاظا معينة سماعية ، وتلك هي التي يُحتاج في معرفتها إلى علم اللغة ، وإما أن يضع قانونا كلياً يعرف به الألفاظ ، فهي قياسية ، وذلك القانون إما أن يُعرف به المفردات القياسية ، وذلك كما يُبين أن كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ، ومن باب أفعل على وزن مُفَعِّل^(٨) ، وكذا حال اسم المفعول ، والأمر ، والآلة ، والمصغر ، والجمع ، ونحو ذلك . ويحتاج في معرفتها إلى علم التصريف .

وإما أن يعرف به المركبات القياسية ، وذلك كما يُبين - مثلاً - أن المضاف مقدم على

(١) صفحة ٣ .

(٢) ذكر صاحب الشرح الاعتبار وما يُشتق منه بمعنى الاعتداد في مواضع عديدة من هذا الكتاب . والحق أن الاعتبار لا يأتي بمعنى الاعتداد بالشيء ، ولم تذكر المعاجم اللغوية ذلك .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ط بناء والوحدة .

(٥) في ت : يلفظ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ط ، وبسقوطها يختل المعنى .

(٨) في ص : يفعل ، والصواب ما هنا .

المضاف إليه ، والفعل على الفاعل ، وغير ذلك من كيفية تركيب أجزاء الكلام ، ويُحتاجُ في معرفة بعضها إلى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع ، وفي معرفة بعضها إلى غيره من علم النحو - كما ذكرنا^(١) - .

إن قيل : إن في قولك مسلمان ومسلمون وبصريّ وجميع الأفعال المضارعة (جُزْأِي)^(٢) لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه ، إذ الواو تدل على الجمع ، والألف على التثنية ، والياء على النسبة ، وحروف المضارعة على معنى في المضارع ، وعلى حال الفاعل أيضا ، وكذا تاء التأنيث في قائمة ، والتنوين ، ولام التعريف ، وألفا التأنيث^(٣) ، فيجب أن يكون (لفظ)^(٤) كل واحد منها مركبا ، وكذا المعنى ، فلا يكون كلمة ، بل كلمتين .

فالجواب : أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج (ككلمة)^(٥) واحدة فأعرب المركب إعراب الكلمة ، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة (وكذلك الحركات الإعرابية)^(٦) ، ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة سَكَنَ أول أجزاء الفعل في المضارع ، وغير الاسم المنسوب إليه نحو : نَمَرِيّ ، وَعَلَوِيّ وَوَشَوِيّ ، ونحو ذلك . (فتغيرت بالحرفين)^(٧) بنية المنسوب إليه والمضارع ، وصارتا^(٨) من تمام بنية الكلمة ، وأما سكون لام الكلمة بلحوق التاء في نحو : ضَرَبْتَ فلا يوجب تغيير البنية ، إذ لا تُعْتَبَر حركة اللام وسكونها في البنية كما يجيء في أول التصريف^(٩) إن شاء الله تعالى^(١٠) .

(١) قبل قليل .

(٢) في جميع النسخ جزء ، والمقام يقتضي هذا التصويب .

(٣) أي المملودة كضخراء ، والمقصورة كحبل .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ص كلمة والصواب ما أثبتته .

(٦) تكملة من ط .

(٧) أي حرف المضارعة وحرف النسبة أعني ياءَ المشددة .

(٨) يقصد بهما الحرفين ، وقد أثبت الفعل لأن الحرفين كلمتان .

(٩) شرح الرضي للشافية : ٢/١ .

(١٠) تكملة من ط .

أما الفعل الماضي نحو : ضَرَبَ ففيه نظر ، لأنه كلمة بلا خلاف ، مع أن الحدث مدلول حروفه المرتبة ، والإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه ، والوزن جزء اللفظ ، إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع (مجموع)^(١) الحركات والسكنات الموضوعة وضعا معينا ، والحركات مما يُتَلَفَّظُ به ، فهو إذن كلمة مركبة من (جزأين)^(٢) يدل كل (واحد)^(٣) منهما على جزء معناه ، وكذا نحو أُسِدَّ في جمع أُسَدٍ ، وكذا المصغَّر ، ونحو رجال ، ومساجد ، ونحو ضارب ، ومضروب ، ومضرب ، لأن الدالَّ على معنى التصغير والجمع والفاعل والمفعول والآلة في الأمثلة المذكورة ، الحركات الطارئة مع الحرف الزائد .

ولا يصح أن ندعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعينا في (الكلم)^(٤) المتقدمة ، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية فلا اعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد ، إلا أن نقيده تفسير اللفظ المركب فنقول : هو ما يدل جزؤه على جزء معناه ، وأحد الجزأين متعقب للآخر ، وفي هذه الكلم المذكورة الجزآن مسموعان معا .

(١) في ص : مجموع الكلمات .

(٢) في ص : حرفين .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت و ص : الكلمة .

(أقسام الكلمة)

قوله : وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ .

إنما قَدَّمَ الاسمَ على الفعل والحرف لحصول الكلام من نوعه دون أخويه نحو : زيدٌ قائمٌ ، والمقصودُ من معرفة الكلم الكلام والأحوال التي تعرض له من الإعراب وغيره . ثم قدم الفعل على الحرف لأنه - وإن لم يتأتَّ من الفعلين كلامٌ كما تأتَّى من الاسمين - لكنه (يكون)^(١) أحدَ جزأي الكلام نحو : ضرب زيد ، بخلاف الحرف فإنه لا يتأتَّى منه ومن كلمة أخرى كلامٌ .

فإن قيل : يجب أن تكون الكلمة هذه الثلاثة معا - لأن الواو للجمع - فيكون نحو : أذهب زيد ؟ ونحو : مَرَّ بزيد كلمةٌ ؛ لأنه اسم وفعل وحرف !

فالجواب أنه كان يلزم ما قلت لو كان هذا قسمة الشيء إلى أجزائه^(٢) ، كما تقول : السكنجيين^(٣) خلَّ وعسلٌ ، وما ذكره قسمة الشيء إلى جزئياته نحو قولك : الحيوان

(١) ساقطة من ص .

(٢) قال الشيخ محمد عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٦ .

قوله : (مالا يدل جزؤه الخ) سواء كان له جزء أم لا ، لأنها سالية تصدق بنفس الموضوع فاشتمل التعريف على أربعة أقسام ، الأول : مالا جزء له كهمزة الاستفهام ، الثاني : ماله جزء ولا معنى له كزيد ، الثالث : ماله جزء أو أجزاء كل واحد له معنى لكن ليس بمقصود كعبد الله علما ، الرابع : ماله جزء ومعناه جزء من المعنى المقصود نحو : حيوان ناطق إذا جعل علما .. والحق أن الثلاثة الأخيرة لها أجزاء غير دالة أصلا حال العلمية ، لأن عبد وحيوان بمنزلة الزاي من زيد ، فلا دلالة في الجميع . فتكون الأربعة مرجعها إلى قسمين ماله جزء وما لا جزء له .

بقي هنا أمور : الأول أن هذا التعريف اتبع فيه ابن الحاجب وهو مناسب لاصطلاح المناطق لا لاصطلاح النحاة ، لأن المفرد عند النحاة الملقوط به بلفظة واحدة بحسب العرف ، والمركب بخلافه ، وعليه فعبد الله - علما - مركب عند النحاة لأن نظريهم في اللفظ من حيث الإعراب والبناء ، وكل علم مركب قد يشتمل على إعرابين ، بخلاف نظر المنطقة فإنه للمعاني أولا وبالذات ، وللالفاظ ثانيا وبالعرض .

(٣) كلمة أعجمية يراد بها الشراب المصنوع من حلو وحامض وقد مثل له المصنف بالخل والعسل .

(إنسان^(١)) وفرس وبقر وغير ذلك ، ونريد بالجزئي ما يدخل تحت كلي ويصح كون الكلي خبراً عنه نحو : الإنسان حيوان .

وقولهم : الواو للجمع لا يريدون به أن المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معاً في حالة واحدة - كما يجيء في باب حروف العطف^(٢) - بل المراد أنهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما (في)^(٣) جاءني زيد وعمرو ، أو (في) كونهما حُكْمَيْنِ على شيء نحو : زيد قائم وقاعد ، أو في حصول مضمونهما نحو : قام زيد وقعد عمرو ، بخلاف (أو) فإنها في الأصل لحصول أحد الشيئين .

(ولو)^(٤) قال : الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى : الكلمة أحد الثلاثة دون الباقيين .

بلى إن أريد الحصر مع (أو) قَدَّمَ (إما) على المعطوف عليه نحو : الكلمة : إما اسم أو فعل أو حرف فتكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مَطَانَهُ .
(وكذا)^(٥) كان ينبغي أن يذكره المصنف لأن مقصوده الحصر بدليل قوله : لأنها إما أن تدل .

فإن قيل : إنك حكمت على الفعل والحرف (بأن)^(٦) كل واحد منهما كلمة ، والكلمة اسم فيجب أن يكونا اسمين !

قلت : إن أردت بقولك (إن)^(٧) الكلمة اسم أن لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام والتنوين عليها فهو مغالطة ، لأن معنى كلامك - إذن - أن الفعل كلمة من حيث المعنى ، ولفظ الكلمة اسم ، وهذا لا يُنتَجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

(١) في ص : الإنسان .

(٢) انظر ط ٣٦٣/٢ .

(٣) ساقطة من ت .

(٤) في ط : فلو ، وفي ص : فلو كان .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص و ط : أن .

(٧) تكملة من ط .

وكذا إن أردت به (أن معنى الكلمة)^(١) اسم لأنها لفظ دال على معنى مفرد
(وكل لفظ هكذا اسم لأنه يصح الإخبار عنه ولو بأنه دال على معنى مفرد ، كما تقول :
ضَرَبَ دالٌّ على معنى مفرد)^(٢) أو تقول : ضرب فعلٌ ماضٍ ، فنقول : هذا أيضا
مغالطة لأن معنى كلامك - وهو أن الفعل كلمة وكل كلمة اسم - أن الفعل لفظٌ
وضَّعَ لمعنى مفرد ، إذا أريد بذلك اللفظ معناه الموضوع هو له ، كما في ضَرَبَ زيدٌ ،
وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مجرد اللفظ ، كما في قولك ضربَ فعلٌ ماضٍ ، وهذا
لا يَنْتِجُ أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط .

فإن قيل : فإذا كان نحو (مِنْ) و (ضَرَبَ) في قولك : مِنْ حَرْفٍ جَرُّ وضرب
فعل ماضٍ ، اسمين فكيف أخبرت عنهما بأن الأول حرف والثاني فعل ؟ وهل هذا
(١) لا تناقض ؟

قلت^(٤) : لم يُرَدَّ أن (مِنْ) في هذا التركيب حرف ، وضرب فعل ، بل المعنى أن
(مِنْ) إذا (استعمل)^(٥) في المعنى الذي وضع له أولاً نحو : خرجت من الكوفة
حرفٌ ، وكذا ضرب فعل ماضٍ في نحو : ضرب زيدٌ ، ومثله إذا قلت : مدلول الفعل
لا (يخبر عنه)^(٦) ، فإنك أخبرت عن قولك : مدلول الفعل بقولك : لا يخبر عنه ؛
لأن المراد مدلول الفعل إذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك : مدلول الفعل ليس
كذا .

وكذلك قولك : الفعل لا يسند إليه ، أي الفعل إذا كان بلفظه نحو ضرب زيد ،
وقصدت معناه الموضوع (هُوَ لَهُ)^(٧) .

(١) في ص : أن لفظ الكلمة ، وعليه يكون مكررا للرد السابق ، وفي ط : أن لفظ معنى الكلمة والتصحيح من
ت و ج .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص زيادة : ذلك .

(٥) في ص استعملت .

(٦) في ص يخبره .

(٧) في ص : له .

وكذا قولهم : المجهول مطلقا لا يحكم عليه ، أي الشيء الذي لا شعور به أصلاً لا يحكم عليه . ولفظ المجهول مطلقا مشعور به وبمعناه ، إذ هو مالا نعرفه . وفي جميع ذلك مبتدآن ، أحدهما محكوم عليه بشيء ، وهو المذكور في لفظك ، والآخر محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المُكَنَّى بلفظك عنه فلا يلزم التناقض ، لأن التناقض لا يكون إلا مع اتحاد (الموضعين) ^(١) .

قوله : لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً ، الثاني الاسم والأول الفعل ، وقد علم بذلك حدُّ كل واحدٍ منها .

اعلم أن اسمَ أن ^(٢) ضميرُ الكلمة ، والمضافُ محذوفٌ ، إما من الاسم أو من الخبر ، أي لأن حالها إما دلالة ، أو لأنها ذات دلالة ، ويجوز أن يكون (أن تدل) مبتدأً محذوف الخبر أي دلالتها ثابتة . ومثله قولك : (زيد) ^(٣) إما أن يسافر أو يقيم .

واللام في قوله : (لأنها) متعلِّق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف ، إذ المعنى الكلمة (محصورة) ^(٤) في هذه الأقسام .

واستدل ^(٥) على الحصر بأن قال : هذا اللفظ الدالُّ على معنى مفرد - أعني الكلمة - إما أن يدل على معنى في نفسه ، أو على معنى لا في نفسه ، الثاني الحرف ، أعني الكلمة الدالة على معنى لا في (نفسها) ^(٦) والأول - أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها - إما أن يقترنَ بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا (الثاني الاسم ، أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) ^(٧) والأول الفعل ، أي الكلمة

(١) في ص الموضع .

(٢) في قوله : لأنها إما أن تدل .. إلخ .

(٣) في ط : زيداً وهو خطأ .

(٤) في ص : منحصرة .

(٥) أي المصنف .

(٦) في ط : نفسه .

(٧) ساقط من ص .

الدالة على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة^(١) .
فهذه قسمة دائرة بين النفي والإثبات فتكون حاصرة ، أي لا يمكن الزيادة فيها ولا
النقصان .
فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الأقسام ، لأنه ذكر فيه جنس كل واحد
وفصله - كما بينا - والمركب من الجنس والفصل هو الحد .

(١) قال ابن الحاجب في شرحه لكافيته ص ٦ : والدليل على انحصار ذلك أنها إما أن تدل على معنى في نفسها أو
لا . الثاني الحرف الأول وهو ما يدل على معنى في نفسه إما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا ، فإن لم يقترن
فهو الاسم وإن اقترن فهو الفعل ، فقد علم بهذا الحصر أنها لا تخرج عن ثلاثة .. إلخ .

(الكلام)

قوله : الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم .

إنما قدم حدّ الكلمة على حدّ الكلام - مع أن المقصود الأهم في علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب - لتوقف الكلام على الكلمة لتوقف المركب على (جزئيه)^(١) .

ويعني بتضمنيه الكلمتين تركبهما وكونهما (جزأيه)^(٢) ، وذلك من دلالة المركب على كل جزء من أجزائه دلالة تضمن .

وجزءا الكلام يكونان ملفوظين كزيد قائم ، وقام زيد ، ومقدرين كنعم في جواب من قال : أزيد قائم ؟ أو أقام زيد ؟ أو أحدهما مقدرا دون الآخر ، وهو إما الفعل كما في : إن زيدا قام ، أو الفاعل كما في زيد قام ، أو المبتدأ أو الخبر كما في قوله تعالى : ﴿ فصبر جميل ﴾^(٣) .

والمراد بالإسناد : أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلمة أو أكثر عن أخرى ، على أن يكون المخبر عنه أهم ما يخبر عنه بذلك الخبر في الذكر وأخص به .

فقولنا : أن يخبر (احتراز)^(٤) عن النسبة (الإضافية)^(٥) وعن التي بين التوابع (ومتبوعاتها)^(٦) .

(١) في ص : جزئيه .

(٢) في ت و ص جزئه .

(٣) يوسف ١٨ والتقدير فأمرني صبر جميل أو فصبر جميل أمرني .

(٤) في ت احترازا .

(٥) في ت الإضافة .

(٦) في ت ومتبوعها .

وقولنا : (في الحال) كما في قام زيد وزيد قائم .

وقولنا : أو في الأصل ليشمل الإسناد الذي في الكلام الإنشائي نحو : بعثت ، وأنت حر ، وفي الطلبي نحو : هل أنت قائم ، وليتك أو لعلك قائم . وكذا نحو : اضرب لأنه مأخوذ من (تضرب)^(١) بالاتفاق^(٢) ، وقياسه لتضرب ، بزيادة حرف الطلب ، قياسا على سائر الجمل الطلبية ، فحُفِّفَ (بحذف اللام)^(٣) وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال ، بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله منه (لَتَضْرِبَ) (وفي الغائب (لَيُضْرَبَ))^(٤) وفي المتكلم (لأَضْرِبَ) و (لَتُضْرِبَ) لَمَّا قَلَّ (استعمالها)^(٥) .

وقولنا : (بكلمة) كما في زيد قائم .

وقولنا : (أو أكثر) ليعم نحو زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه .

فكان على المصنف أن يقول كلمتين أو أكثر^(٦) ، وليس له أن يقول : الأصل في الخبر الأفراد لأنه لا دليل عليه ، ويجيء فيه مزيد بحث^(٧) - إن شاء الله تعالى - .

وقولنا : أن يكون الخبر عنه أهم ما يخبر عنه : احتراز عن كون الفعل خبرا أيضا (عن كل واحد)^(٨) من المنصوبات في نحو : ضرب زيد عمرا أمامك يوم الجمعة ضربة ، وضرب زيد يوم الجمعة أمامك ضربة ، فإن المرفوع في الموضعين أحصى بالفعل ،

(١) في ص ضرب .
(٢) ذكر الأنباري في أسرار العربية ٣١٨ - ٣٢٠ هذا الرأي وأسنده إلى الكوفيين ثم قال : وأما ما ذهب إليه الكوفيون ففاسد ، وقولهم : إن الأصل في قم : لتقم واذهب لتذهب ، إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال : قلنا : ليس كذلك ، وإنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله ، فلما قيل : اقنعيس واحرنجيم واعلوط وما أشبه ذلك بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا إليه . فادعاء الشارح الاتفاق على أن أصل الأمر المضارع مردود بهذا .

(٣) في ط : بخلاف اللام .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ج : استعماله بهما .

(٦) في هامش صفحة ٨ من ط إجابة عن هذا الاعتراض قال فيها : قيل : الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين ، مسند ومُسند إليه لا بأكثر ، وهما إما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول الإسناد به أو إليه ؛ فلذلك اقتصر على كلمتين .

(٧) صفحة ٢٦٦ .

(٨) في ط : عن واحد .

وأهم بالذکر من المنصوبات - كما يجيء في باب المصدر^(١) - .

وكان على المصنف أن يقول : بالإسناد الأصلي المقصود ما تركب به لذاته ليُخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف ، فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام .

وأما نحو أقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في أسماء الأفعال .

وليُخرج بقوله « المقصود » ما تركب به لذاته ، الإسناد الذي في خبر المبتدأ - في الحال أو في الأصل - وفي الصفة والحال والمضاف إليه إذا كانت كلها جملا ، والإسناد الذي في الصلة ، والذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم ، والذي في الشرطية لأنها قيد في (الجزء)^(٢) . فجزاء الشرط ، وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية .

والفرق بين الجملة والكلام : أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي (سواء)^(٣) كانت مقصودة لذاتها ، أولا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر ، واسما الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والظرف مع ما (أسندت)^(٤) إليه .

والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي ، وكان مقصودا لذاته ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس . وإنما قال : بالإسناد ولم يقل : بالإخبار لأنه أعم ، إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري ، والطلبية ، والإنشائي - كما ذكرنا^(٥) - .

واحترز بقوله : بالإسناد ، عن بعض ما (تركب)^(٦) من اسمين كالمضاف والمضاف إليه ، والتابع ومتبوعه ، وبعض المركب من الفعل والاسم نحو : ضربك ،

(١) انظر ط ١٩٤/٢ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) في ت : أسند .

(٥) صفحة ١٦ ، ١٧ .

(٦) في ط : ركب .

وعن جميع الأنواع الأربعة الأخر من التركيبات (الثنائية)^(١) الممكنة بين الكلم الثلاث ، وهي اسم مع حرف ، وفعل مع فعل ، أو حرف ، وحرف مع حرف ، وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم ، أي الإسناد الذي هو رابطة . ولا بد له من طرفين ، مسند ومسند إليه ، والاسم بحسب الوضع يصلح لأن يكون مسندا ومسندا إليه ، والفعل (يصلح)^(٢) لكونه مُسندا لا مسندا إليه ، والحرف لا يصلح لأحدهما .

والتركيبُ العقليُّ الثنائيُّ بين الثلاثة الأشياء^(٣) - (أعني)^(٤) الاسم والفعل والحرف - لا يعدو ستة (أقسام)^(٥) : الاسمان ، والاسم مع الفعل أو الحرف ، والفعل مع الفعل أو الحرف ، والحرفان .

فالاسمان يُكوّنان كلاما لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه ، وكذا الاسم مع الفعل ، لكون الفعل مسندا والاسم مسندا إليه ، والاسم مع الحرف لا يكون كلاما ، إذ لو جعلت (الاسم)^(٦) مسندا فلا مسند إليه ، ولو جعلته مسندا إليه فلا مسند ، وأما نحو : (يا زيد) فلسد (يا) مسد دعوتُ الإنشائي ، والفعل مع الفعل أو الحرف لا يُكوّن كلاما لعدم المسند إليه ، أما الحرف مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند إليه . فظهر بهذا معنى قوله : ولا يتأتى ، أي فلا يتييسر الإسناد إلا في اسمين ، أو فعل واسم .

والباء في قوله : بالإسناد للاستعانة أي تركيب من كلمتين بهذا الرابط ، أو بمعنى مع ، أي مع هذا الرابط .

(١) في ص : البنائية .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الأولى أن يقول : ثلاثة الأشياء ، والكوفيون يميزون مثل هذا .

(٤) في ص : أي .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من ج .

(الاسم)

قوله : الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة .

لم يقتصر على ما تقدم ، مع قوله : وقد علم بذلك حد كل واحد منها^(١) ، لأنه أراد أن يصرح بحد كل واحد من الأقسام في (أول)^(٢) صنفه ، والذي تقدم لم يكن حداً مصرحاً به ، ولا المقصود منه الحد ، بل كان المراد منه الدليل على الحصر .
قوله : ما دل .

أي كلمة دلت ، وإلا ورد عليه الخط ، والعقد ، والنصب والإشارة .
وإنما أوردَ لفظة (ما)^(٣) مع احتمالها للكلمة وغيرها ، اعتماداً على ما ذكره قبل من كون الاسم أحد أقسام الكلمة في قوله : وهي اسم وفعل وحرف ، فكل اسم كلمة ، (لأن الكلمة كلي والاسم جزئي لها)^(٤) .

وقوله : في نفسه .

الجار والمجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى ، والضمير البارز في نفسه لما التي المراد بها الكلمة . كما أن الضمير في قوله قبل : على معنى في نفسها^(٥) للكلمة .

وقال المصنف : إن الضمير في قولهم : ما دل على معنى في نفسه ، وقولهم : في غيره ، راجع إلى معنى ، وإن معنى (ما دل على معنى في نفسه) أي لا باعتبار غيره ، كقولهم : الدار قيمتها في نفسها كذا أي باعتبار نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد أو غير ذلك^(٦) .

(١) صفحة ١٣ .

(٢) في ت الأول .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص : لأن الكلمة كل والاسم حرفي لها ، وهذا تحريف .

(٥) صفحة ١٤ .

(٦) لم يذكر المصنف ذلك في شرحه لكافيته ولا في شرحه للوافية ، ولا في الإيضاح في شرح المفصل عند حديثه عن حد الاسم .

وفيه نظر ، لأن قولهم - في حد الحرف : على معنى في غيره ، نقيض قولهم : على معنى في نفسه ، ولا يقال - في مقابلة قولك : قيمة الدار في نفسها كذا ، قيمة الدار في غيرها كذا ، بل يقال : لا في نفسها .

(ومعنى الكلام - على ما اخترنا - أعني جعل في نفسه)^(١) صفةً لمعنى ، والضمير لما : الاسم^(٢) كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ، والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها . فغير صفة للفظ .

وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالعرف باللام ، والمنكر بتنوين التنكير ، وقد يكون جملة كما في : هل زيد قائم ، لأن الاستفهام معنى في الجملة ، إذ قيام زيد مستفهم عنه ، وكذا النفي في : ما قام زيد ، إذ قيام زيد منفي .

فالحرف (موجد)^(٣) لمعناه في لفظ غيره ، إما مقدم عليه كما في نحو : بصري ، أو مؤخر عنه كما في الرجل .

والأكثر أن يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ ، فيكون متضمنا للمعنى الذي أحدث فيه الحرف ، مع دلالة على معناه الأصلي ، إلا أن هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن ، كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار دالا عليه ، بل الدال على المضمون فيما نحن فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن . فرجل في قولك : الرجل متضمن لمعنى التعريف الذي أحدث فيه اللام المقترن به ، وكذا ضرب زيد في (هل ضرب زيد) متضمن لمعنى الاستفهام (لأن)^(٤) ضرب زيد مستفهم عنه ، ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام ، وموجده فيه (هل) .

وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة ، وذلك إذا كان ذلك الغير^(٥) لازم الإضمار ، كما دل همزة أضرب ، ونون تضرب على معنى الضميرين اللازم إضمارهما .

(١) ساقط من ص .

(٢) خبر قوله : ومعنى الكلام .

(٣) في ص : موجود .

(٤) في ص و ط : إذ .

(٥) دخول (آل) على غير وكل وبعض مما اعتاده الشارح في هذا الكتاب ، مع أنه قال في كتابه هذا صفحة ٩٣٨ ، ٩٣٩ : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين ، وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه .

وقد يكون الحرف دالا على معنيين ، كل منهما في كلمة ، كحروف المضارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل .

والأغلب في معنى الحرف أن يكون معنى الأسماء الدالة على المعاني دون الأعيان ، وقد تكون دالة على العين أيضا ، (كالهزمة والنون في أَضْرَبُ وَتَضْرِبُ)^(١) ، وتاء تَضْرِبُ في خطاب المذكر ، فإنها تفيد معاني الفاعلين بعد الأفعال .

ثم تقول : إن معنى (مِنْ) الابتداء ، فمعنى (من) ومعنى لفظ الابتداء سواء ، إلا أن الفرق بينهما أن لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر (بل مدلوله معناه الذي في نفسه مطابقة ، ومعنى (مِنْ) مضمون لفظ آخر)^(٢) فيضاف ذلك المضمون إلى معنى ذلك اللفظ الأصلي .

فلهذا جاز الإخبار عن لفظ (الابتداء) نحو : الابتداء خير من الانتهاء ، ولم يجز الإخبار عن (من) لأن الابتداء الذي هو (مضمونها)^(٣) في لفظ آخر ، فكيف يجز عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره ؟ وإنما يُخْبَرُ عن الشيء باعتبار المعنى الذي في نفسه مطابقة ، فالحرف وحده لا معنى له أصلا ، إذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على أن في ذلك الشيء فائدة ما ، فإذا أفرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى أصلا .

فظهر بهذا أن المعنى الإفرادي للاسم والفعل في أنفسهما ، وللحرف في غيره . ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات ، وذلك بأن يقال : إن معنى طويل مثلا في : جاءني رجل طويل موجد لمعناه - أي الطول - في موصوفه ، حتى صار (الموصوف)^(٤) متضمنا له .

وذلك أن معنى طويل ذو طول ، فهو دال على معنيين أحدهما قائم بالآخر ، إذ الطول

(١) في ص : كالهزمة في أَضْرَبُ والنون في تَضْرِبُ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ط : مدلولها .

(٤) في ط : الموصول .

قائمٌ بذو فمعناه الطول وصاحبه ، لا مجرد الطول الذي في رجل ، وإنما ذُكِرَ الموصوفُ قبله ليعين ذلك الصاحبَ الذي دل عليه طويلٌ ، وقام به الطولُ ، لا ليقوم به الطول .
وأما قولهم : النعت دال على معنى في متبوعه ، فلكون المتبوع معيّنًا لذلك الذي قام به المعنى ، ومخصّصًا له ، وكونه إياه .

(بلى) ^(١) المصدر في قولك : (ضَرَبَ زيد) ^(٢) مفيد لمعنى في لفظ غيره - أعني ضاربية زيد - لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم : دل ، أي دل بالوضع ، ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ غيره معنى إذ يصح أن تقول : الضربُ شديدٌ ، ولا يذكر الضارب ، ولا يخرج بذلك عن الوضع .

ويصح أن يعترض عليه بالأفعال ، فإن ضَرَبَ موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به .

ولا يندفع هذا الاعتراض إلا بما قال بعضهم : الحرف مالا يدل إلا على معنى في غيره ، فإن « ضَرَبَ » مفيد في نفسه الإخبار عن وقوع ضَرَبٍ ، وفي فاعله عن ضاربيته ، بخلاف (مِنْ) فإنه لا يفيد إلا معنى الابتداء في غيره .
قوله : غير مقترن .

صفةٌ بعد صفةٍ لقوله : معنى ، ويتبين معنى قوله : غير مقترن ببيان قوله - في حد الفعل - هو ما دل على معنى في نفسه (مقترن) ^(٣) بأحد الأزمنة الثلاثة ^(٤) . أي على معنى واقع في أحد الأزمنة الثلاثة معيّنًا ، بحيث يكون ذلك الزمانُ المعيّن - أيضًا - مدلولَ اللفظ الدالّ على ذلك المعنى ، بوضعه له أولاً ، فيكون الظرفُ والمظروفُ (مدلوليّ) ^(٥) لفظٍ واحد ، بالوضع الأصلي ، فيخرج عن حدّ الفعل نحو الضرب

(١) في ج و ص و ط : بلى .

(٢) في ج : ضرب زيد شديد .

(٣) في ص : مقترنا .

(٤) صفحة ١٤ .

(٥) في ت : مدلول .

والقتل - وإن وجب وقوعه في أحد الأزمنة الثلاثة معينا في نفس الأمر - لأن ذلك (المعين)^(١) لا يدل عليه لفظ المصدر .

ويخرج نحو الصَّبوح^(٢) ، والغُبوق^(٣) ، والقَيْلولة^(٤) ، والسُّرى^(٥) ، لأن اللفظ - وإن دل على زمان - لكنه ليس أحد الأزمنة الثلاثة ، أي الماضي والحال (والمستقبل)^(٦) .

(وكذلك)^(٧) يخرج نحو : خَلَقَ السموات ، وقيام الساعة ، لأنه - وإن اقترن الحدثان كُلُّ واحد منهما بأحد الأزمنة معينا عند السامع - لكن لا بدالة اللفظ عليه وضعا .

ويخرج أيضا اسما الفاعل والمفعول عند إعمالهما ، لأنهما - وإن كانا لا يعملان عندهم إلا مع اشتراط الحال أو الاستقبال - إلا أن ذلك الزمان مدلول (عملهما العارض لا مدلولهما)^(٨) وضعا .

وكذلك يخرج أسماء الأفعال ، لأن ذلك فيها ليس بالوضع الأول ، بل بالوضع الثاني - كما يجيء في بابها^(٩) - .

ويدخل فيه المضارع لأنه (دال)^(١٠) على أحد الأزمنة الثلاثة بالوضع - إن قلنا إنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، وكذا إن قلنا - أيضا - باشتراكه في الحال والاستقبال ، لأن اللفظ المشترك في معنيين حقيقةً فيهما ، موضوعٌ لكل واحد منهما ، فهو في أصل الوضع لأحد الأزمنة الثلاثة معينا . وكذا في الاستعمال ، والتباس ذلك

(١) في ص : المعنى .

(٢) الصبوح : كل ما أكل أو شرب غدوة ، والصبوح ما أصبح عندهم من شرابهم فشربوه .

(٣) الغبوق : الشرب بالعشي ، وخص بعضهم به اللبن المشروب في ذلك الوقت .

(٤) القيلولة : النوم في الظهيرة . وقال الليث القيلولة : نومة نصف النهار .

(٥) السرى : سير الليل عامة ، وقيل : سير الليل كله (اللسان) .

(٦) في ت : والاستقبال .

(٧) في ج و ص : وكذا .

(٨) ساقط من ص .

(٩) انظر ط ٦٦/٢ .

(١٠) في ص : حال .

(المعين)^(١) على السامع لا يحل بكونه لأحدهما معينا .

(وكذا تدخل الأفعال الإنشائية لعروض الإنشاء ، وكون الفعل لأحدهما معينا)^(٢)
في الوضع سواء كان الإنشاء العارض لازما كما في (عسى) أو غير لازم كما في (بعث
واشتريت) .

ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال ، إذا أريد به الفعل الذي
مضى ، والفعل الآتي والفعل الحالي ، لأن اللفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن
فيما مضى من الزمان ، بل لكل ماض في الزمان ، أو في المكان ، نحو : مضى في
الأرض ، وكذا المستقبل والحال .

والأولى أن يقال : الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن ،
حتى لا يرد مثل هذا من الأصل ، ولا يرد - أيضا - مثل الصُّبُوح والعَبُوق والسُّرَى ،
(ولا)^(٣) الاسم الموضوع دالا بتركيبه على أحد الأزمنة الثلاثة ، كالقُبُور - مثلا -
بمعنى كون الشيء في الماضي أو في المستقبل ، فإن دلالة على أحد الأزمنة الثلاثة
بالحروف المرتبة لا بالوزن ، ومن ثم تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن ، كالغابر ، وغَبَرَ
يَغْبَرُ .

والحق أنه بمعنى الماضي أو البقاء - في المكان (كان)^(٤) أو في الزمان - قال الله
تعالى : ﴿ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾^(٥) .

ولمَّا لم يفسر قوله : الأزمنة الثلاثة ، لشهرتها في الماضي والمستقبل والحال .

والحق أن مثل هذا (الإهمال)^(٦) لا يحسن في الحدود .

وكذا لفظ (الاقتران) مهمل ، غير ظاهر فيما ذكرنا من تفسيره .

(١) في ص : المعنى .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ج .

(٤) ساقطة من ج و ط .

(٥) الأعراف ٨٣ .

(٦) ساقطة من ت ، وفي ص الإجمال .

ولا (يُورَدُ)^(١) في الحدود إلا الألفاظُ الصريحةُ المشهورةُ في المعنى المقصودِ بها .
(إن)^(٢) قيل : إن ضميرَ الغائب ، والأسماءُ الموصولةُ ، وكافُ التشبيهِ
(الاسمية)^(٣) وكمُ الخبريةُ ، وأسماءُ الشرط ، وأسماءُ الاستفهامِ خارجةٌ عن حد الاسمِ
بقوله : في نفسه !

فالجواب : أن الضميرَ المذكورَ ، والأسماءُ الموصولة - وإن احتاجا ضرورةً إلى لفظٍ
آخر - لكن لا ينفدا معناهما الذي هو الشيء المبهم (ويحدثاه في ذلك اللفظ ، فإن لفظة
(الذي) - مثلاً - تفيد معناها الذي هو الشيء المبهم)^(٤) في نفسها ، لا في صلتها
وإنما تحتاج إلى صلتها لكشف ذلك (الإبهام ورفعه منها)^(٥) لا لإثبات ذلك الإبهام في
الصلة ، وكذا ضمير الغائب . فهما مبهمان ، لكن اشترطَ فيهما من حيث الوضعُ أنه
لا بد لهما من معيّنٍ مخصص ، فلذا عُدَّ من المعارف .

وكذا اسم الإشارة ، إلا أنه كثيراً ما يُكْتَفَى بقرينة غير لفظية للتخصيص .
وأما الكاف الاسمية فمعناها : المِثْل ، بخلاف الحرفية ، فإن معناها التشبيه الحاصل
في لفظ آخر .

وكذا معنى (كم) كثير ، لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ، بخلاف (رُبَّ)
عند من قال بحرفيتها^(٦) ، فإن معناها القلة التي في مجرورها .

وإنما وجب القول بهذا في رُبَّ وكم والكافين الاسمية والحرفية صونا لحدي الاسم
والحرف عن الاعتراض ، ولولا ذاك لكان الفرقُ بين الكافين ، وبين رُبَّ وكم بما فرّقنا
تحكما ، لكن لما ثبت اسمية (كم) بدخول علامات الأسماء عليها^(٧) ، ولم يثبت مثله في

(١) في ص : يذكر .

(٢) في جـ فإن .

(٣) ساقطة من جـ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من ط وفي ص : الإبهام الشيء المبهم ورفعه منها .

(٦) وهم البصريون ما عدا أبا عمرو بن العلاء .

(٧) تقيل (كم) من علامات الأسماء الجر والإسناد إليها .

(رب) وكذا في الكافين اضطررنا إلى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحدان .
وأما اسمُ الاستفهام واسمُ الشرط فكلُّ واحد منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره ، نحو قولك : أيهم ضربت ؟ وأيهم تضرب أضرب ، فإن الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ، إذ تَعَيَّنُ مضروبُ المخاطب مستفهم (عنه)^(١) ، ومعنى الشرط موجودٌ في الشرط والجزاء ، وأَيُّ في الموضعين دال على ذات أيضا ، وهي ليست معنى فيما بعدها ، فَسَلِمَ حدُّ الاسم .

ويجوز الجوابُ عنه بما قال سيبويه^(٢) : إن حرفي الاستفهام والشرط - أعنى الهمزة وإن - حُذِفَتْما وجوبًا قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال ، وكان الأصلُ أيهم ضربت ، وإن أيهم تضرب ، ثم تُضْمَنُ (أي) معنى الاستفهام والشرط ، فالمعنيان عارضان فيهما^(٣) - وإن كانا لازمين - وكذا ما سوى (أي) من أسماء الاستفهام والشرط (نحو مَنْ تضرب ؟ أي أَمَنْ تضرب ؟ فَمَنْ بمعنى أي في التعيين في الاستفهام ، وكذا من تضرب أضرب ، أي إن من تضرب ، فجميعُ أسماء الاستفهام والشرط)^(٤) بمعنى أي الشرطية والاستفهامية .

هذا ولو قلنا : الحرف ما لا يدل إلا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراضُ بمثلها ، وبالكاف ورب وكم .

(١) في ت : منه .
(٢) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، وسيبويه لقبه ، ومعناه بالفارسية رائحة التفاح وهو من أهل فارس من البيضاء ، ونشأ بالبصرة . برع في النحو ، وصنف كتابه الذي لم يسبقه أحد إلى مثله ، ولا لحقه أحد من بعده . كان المبرد إذا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه . يقول له : هل ركبت البحر تعظيما لكتاب سيبويه . توفي سنة ٢٦١ هـ (نزهة الألباء ٦٠ - ٦٦) .

(٣) في الكتاب ٥١/١ وأما الألف فتقدم الاسم فيها قبل الفعل جائز ، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيره ، وإنما تركوا الألف في (من ومتى وهل) ونحوهن حيث أمنوا الاتيأس ، ألا ترى أنك تدخلها على مَنْ إذا تمت بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .

(٤) سقط من ص ما بين القوسين ، وسقط من ط من قوله : وكذا إلى قوله : الاستفهام .

(خواصُّ الاسم)

قوله : ومن خواصه^(١) دخول اللام والجرُّ والتوينُ والإسنادُ إليه والإضافةُ .
الفرقُ بين الحدِّ والخاصَّةِ أن الحدَّ مطرَّد منعكس ، والخاصة مطردة غيرُ منعكسة .
والمراد بالاطراد أن (تضيف)^(٢) لفظ (كل) إلى الحد فتجعله مبتدأ ، وتجعل
المحدودَ خبره ، (كقولك)^(٣) (في)^(٤) قولنا : الاسمُ ما دل على معنى في نفسه غيرَ
مقترن ، كل ما دل على معنى في نفسه غيرَ مقترن فهو اسمٌ .
وكذا تقول في الخاصة : كل ما دخله لام التعريف فهو اسم .
والمراد بالعكس (عند النحاة)^(٥) أن تجعل مكان هذين نقيضيهما فنقول : كل ما
لم يدل على معنى في نفسه غيرَ مقترن فليس باسم .
(ولا يصح أن تقول في الخاصة : كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم)^(٦) .
وقد يقال العكس أن يُجعل المبتدأ خبراً ، والخبر مبتدأ مع بقاء النفي والإيجاب بحاله ،
وهذه عبارة المنطقيين^(٧) .

(١) في ج و ص ومن خواصه .. إلخ ، وهذه عادته لا يكتب إلا جزءاً يسيراً من المتن ثم يقول : إلخ ولذا لن أتبه عليه مرة أخرى .

(٢) في ص : أضيف .

(٣) في ص : كذلك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقط من ص .

(٧) في المنطق لمحمد رضا المظفر ١٩٤٤ عكس النقيض وله طريقتان :

١ - طريقة القدماء وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ، ومحمولها نقيض موضوع الأصل مع بقاء الصدق والكيف ...

٢ - طريقة المتأخرين ... وهو تحويل القضية إلى أخرى موضوعها نقيض محمول الأصل ومحمولها عين موضوع الأصل مع بقاء الصدق دون الكيف .. إلخ .

فتطرد قضية الحد والمحدود كليّةً ، مع جعل المحدود موضوعاً نحو : كلُّ اسم دالٌّ على معنى في نفسه غيرٌ مقترن . (وتنعكس كليّةً نحو : كلُّ دال على معنى في نفسه غير مقترن اسمٌ)^(١) .

وقضية الخاصة تنعكس كلية ولا تُطرد كذا ، نحو كلُّ ما دخله اللام اسمٌ ، ولا يقال كلُّ اسمٍ يدخله اللام .
قوله : دخول اللام .

أي لام التعريف الحرفية ، بخلاف لام الموصول^(٢) في نحو : الضارب ، والمضروب ، فإنها لا تدخل إلا على فعل في صورة الاسم - كما يجيء في الموصولات^(٣) - وبخلاف نائير اللامات ، كلام الابتداء ، ولام جواب (لو) وغير ذلك .

ولمّا اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعاً لتعيين الذات المدلول عليها مطابقةً في نفس الدال ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً ، والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه .

أما قول الشاعر^(٤) :

١ - يقول الخنا وأبغضُ العُجمِ ناطقاً إلى ربّنا صوتُ الحمارِ اليُجدع^(٥)

(١) ساقط من ج .

(٢) الجمهور على اختصاصها بعني اللام الموصولة أيضاً - بالاسم وأن دخولها على الفعل ضرورة وابن مالك جوز دخولها على المضارع - اختياراً - فلا تختص بالاسم عنده (انظر حاشية الصبان على الأشموني ٣٧/١ ، ٣٨) .
(٣) انظر ط ٣٨/٢ .

(٤) البيت لذّي الخرق الطهوي ، قال البغدادي في الخزانة ٤٢/١ ، ٤٣ :

نسب أبو زيد في نوادره هذا الشعر لذّي الخرق الطهوي قال : وهو جاهلي . ومن لقب من الشعراء من بني طهية ذا الخرق ثلاثة : أحدهم خليفة بن حمل بن عامر ، والثاني قُرت ، ويقال له ذو الخرق بن قُرت (الثالث) شَمير بن عبد الله بن هلال ، كذا في المؤتلف والمختلف للأمدي .. ولم أر من قيّد أحد هذه الثلاثة بكونه جاهلياً ، فلا يظهر أن هذا الشعر لمن هو من هؤلاء الثلاثة .

(٥) وقد ورد ثاني سبعة أبيات في نوادر أبي زيد ص ٦٧ - وهو أيضاً في الضرائر الشعرية لابن عصفور ٢٨٩ ، وفي الضرائر الشعرية للألوسي ٣٠١ وفي اللسان (جدع) وذكر ابن منظور أنه من شواهد الكتاب ، ولم أجده فيه ، =

فليست اللام فيه للتعريف ، بل هي اسمٌ موصول دخل على صريح الفعل ، لمشابهته لاسم المفعول ، وهو مع ذلك شاذٌ قبيحٌ لا يجيء إلا في ضرورة الشعر .

وإنما اختص الجرّ بالاسم ، لأنهم قصدوا أن يُوفُوا الاسمَ - لأصلاته في الإعراب - حركاته الثلاث وينقصُوا من المضارع الذي هو فرعه^(١) فيه^(٢) واحداً منها فنقصوه ما لا يكون معمولَ الفعل ، وهو الجرّ ، وأعطوه ما يكون معموله وهو الرفعُ والنصبُ .

وأما التنوينُ فاختص من جملة أقسامه^(٣) الخمسة بالاسم ما ليس للترثم . فهي - إذن - أربعة أقسام :

أحدها للتنكير نحو صِهْ ومِهْ ودَجْ^(٤) ، (وسيبويه)^(٥) .

قيل ويختص بالصوتِ واسمِ الفعل .

وأما التنوين في نحو رُبُّ أحمدٍ وإبراهيمٍ فليس (يتمحض)^(٦) للتنكير ، بل هو للتمكن لأن الاسمَ منصرفٌ^(٧) .

وأنا لا أرى (مانعا)^(٨) من أن يكون تنوينٌ واحدٌ للتمكن والتنكير معا ، فربُّ

= وهو أيضا في الإنصاف ١٥١ و ٣١٦ و ٥٢٢ وفي شرح ابن يعيش ١٤٤/٣ وفي شرح شواهد شروح الألفية للعينى ٤٦٧/١ وفي الدرر اللوامع ٦١/١ وفي الخزانة ٣١/١ ، وفي كثير من معاجم اللغة وفي رصف المباني ٧٦ وفي اللامات ٣٥ وفي المسائل العسكرية ٩١ و ١٥٤ .
اللغة : الحنا : أفحش الكلام ، حمار مجدع : مقطوع الأذن ، شبه صوته وهو يقول الحنا بصوت الحمار إذ تُقَطَّع أذناه .

الشاهد : استشهد به الرضئ على أن (أل) في (اليجدع) اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول . وليست للتعريف .

(١) الضمير عائد على الاسم .

(٢) الضمير عائد على الإعراب .

(٣) في ت : أقسامها ، والتنوين يذكر لكونه (لفظا) ويؤنث لكونه (كلمة) ولذلك يعيد عليه الرضئ الضمير مذكرا أحيانا ومؤنثا أحيانا أخرى .

(٤) (دج) اسم صوت لزجر الدجاج .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ط .

(٧) لزوال العلمية بدخول (رب) التي لا تدخل إلا على النكرات ، ومنصرف في ط : ينصرف .

(٨) في ط : منعا .

ولا أرض أَبْقَلَ. إِبْقَالَهَا^(١)

فتأنيثها لا يَقْصُرُ عن تأنيثِ مُصْرٍ الذي هو بتأويل البُقعة .

والأولى عندي أن يقال : إن التنوين للصرف والتمكُّن ، وإنما لم يسقط في نحو : ﴿ مِنْ عَرَفَاتٍ ﴾^(٢) ؛ لأنه لو سقط لتبعه الكسرُ في السقوط ، وتبع النصبُ ، وهو خلاف ما عليه الجمعُ السالم ، إذ الكسرُ فيه متبوعٌ لا تابعٌ ، فهو فيه كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف المانع .

هذا مع أنه جوز المبرد^(٣) والزجاج^(٤) ههنا مع (العلمية)^(٥) حذف التنوين (وإبقاء الكسر^(٦))

(١) صدره : فلا مزنة ودقت ودقها . وهذا البيت في سيبويه ٢٤٠/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٢٧/١ ، وفي مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٧/٩٩٢ و ٩١/٣ ، وفي المذكر والمؤنث للفراء ٨١ ، وفي الكامل للمبرد ٢٧٩/٢ و ٩١٩/٣ ، وفي الخصائص ٤١١/٢ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٢٣ ، وفيه : وقد أنشد قوم ولا أرض أبقلت إبقالها ، على أنه رد حركة الهزمة على التاء ثم حذفها وفي شرح المفصل ٩٤/٥ ، وفي العيني ٤٦٤/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/١ و ١٦١ ، وفي المحتسب ١١٢/٢ ، وفي المقرب لابن عصفور ٣٠٣/١ ، وفي تفسير القرطبي ٢٨٩/١٢ ، وفي الدرر ٢٢٤/٢ ، وفي شرح الأشموني ١٧٤/١ ، وفي الخزانة ٤٥/١ .

اللغة : المزنة واحدة المَزن وهو السحاب يحمل الماء ، والوَدُقُ : المطر .

وأبقلت : أخرجت البقل وهو من النبات ما ليس بشجر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن لفظ أرض مؤنث ولا يجوز فيه التذكير إلا بتأويل بعيد - نظير عرفات -

وهو أن يراد بهما المكان ، (الخزانة ٤٥/١) .

(٢) البقرة ١٩٨ ، وتقدمت صفحة ٣١ .

(٣) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام العربية ببغداد في زمانه ، كان فصيحا بليغا مفوها ثقة إخباريا علامة . من تصانيفه : معاني القرآن ، الكامل ، المقتضب ، الروضة ، المقصور والممدود ، الاشتقاق .. إلخ . توفي سنة ٢٨٥ هـ (بغية الوعاة ٢٦٩/١) .

(٤) أبو إسحاق إبراهيم بن سهل الزجاج ، كان من أكابر أهل العربية ، صنف مصنفات كثيرة منها : كتاب المعاني في القرآن ، والفرق بين المؤنث والمذكر ، وفعلت وأفعلت ، والرد على ثعلب في الفصح وغير ذلك وكان صاحب اختيار في علمي النحو والعروض . توفي سنة ٣١١ هـ (نزهة الألباء ٢٤٤) .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال المبرد في المقتضب ٣٧/٤ : وتقول مررت بمسلمات يافتي فلا تنون لأنها لا تُصْرَف ولا يجوز فتحها . وانظر المقتضب ٣٣١/٣ - ٣٣٣ .

وقال الزجاج في كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٨ : ويجوز في قُرَيْسيات الصرف وترك الصرف ، وقد بينا ذلك في عرفات ، الأجود الصرف لأنها على لفظ الجمع ، ويجوز ترك الصرف لأن فيها تاء التأنيث .

قال محقق الكتاب في الهامش تعليقة (٢) لم يسبق كلام في (عرفات) ولم يأت بعد ذلك .

ويروى بيت امرئ القيس^(١) :

٣ - تنورُها من أذرعاتٍ وأهلها يثرب أدنى دارها نظر عال^(٢)
بكسر التاء بلا تنوين ، وبعضهم بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين^(٣) ويروى
من أذرعات كسائر ما (لا)^(٤) ينصرف .

فعلي هذين الوجهين التنوين للصرف بلا خلاف .
والأشهر بقاء التنوين في مثله مع العلمية (أيضا)^(٤) .

وقال بعضهم : التنوين فيه عوضٌ من منع الفتحة .
وأما تنوين التثنية^(٥) فهو في الحقيقة لترك التثنية ، لأنه إنما يؤتى به إشعاراً بترك التثنية
عند بني تميم في روي مطلق^(٦) ، وذلك أن الألف والواو والياء في القوافي تصلح للتثنية
بما فيها من المد ، فيبدل منها التنوين لمناسبتها إياها ، إذا قصِدَ الإشعارُ بترك التثنية ، لخلو
التنوين من المد ، فهذا التنوين يلحق الفعل أيضا والمعرف باللام .
قال^(٧) :

٤ - أقلّي اللومَ عاذلَ والعتاب^(٨) (وقولي إن أصبتُ لقد أصابن^(٩))^(١٠)

(١) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي ، أشهر شعراء العرب ، يمني الأصل مولده بنجد ، اشتهر بلقبه ، كان
أبوه ملك أسد وغطفان ، لقنه خاله المهلهل الشعر ، وطردّه أبوه وظل يطرب ويغزو ويلهو حتى قتل أبوه ، رحل
في البلاد وظهرت بجسمه قروح وهو بأنقرة فأقام إلى أن مات سنة ٨٠ ق هـ . (الأعلام ٣٥١/١) .
(٢) هذا البيت في ديوان امرئ القيس ٣١ ، وفي المقتضب ٣٣٣/٣ ، وفي سيبويه ١٨/٢ ، وفي شرح ابن يعيش
٤٧/١ و ٣٤/٩ ، وفي الخزانة ٥٦/١ ، وفي شرح الشواهد للعيني ١٩٦/١ ، وفي التصريح ٨٣/١ ، وفي الهمع
٢٢/١ ، وفي الدرر ٥/١ ، وفي الأشموني ٤١/١ ، وفي شرح ابن عقيل ٧٦/١ ، وفي شرح شواهد ابن عقيل ١٠ ،
وفي رصف الباني ٣٤٥ .

اللغة : تنورتها : المتنور الناظر إلى النار من بعد ، وأذرعات : بلد في أطراف الشام يجاور البلقاء وعمان ، ويثرب :
من أسماء المدينة المنورة . أدنى دارها نظر عال : يقول إن أقرب مكان من ديارها بعيد ، فكيف بها ؟
الشاهد : استشهد به الرضي على أن أذرعات ونحوه مما سمي به من جمع المؤنث يجوز فيه كسر التاء بلا تنوين ،
وفتحها بلا تنوين ومنعها من الصرف .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تنوين التثنية : هو الذي يلحق القوافي المطلقة بحرف علة كقوله :

أقلّي اللوم عاذل والعتاب ... وسيأتي

(٦) الروي المطلق : الروي هو الحرف الصحيح آخر البيت ، وهو إما متحرك أو ساكن والمتحرك هو الروي المطلق .

(٧) البيت لجريز بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - صفحة ٨٢٦ .

(٨) في ت : العتاب ، وأصابا .

(٩) ورد هذا البيت في ديوانه ٨١٣ ، وفي سيبويه ٢٩٨/٢ ، وفي نوادر أبي زيد ١٢٧ ، وفي المقتضب ٢٤٠/١ ،

وفي الخصائص ١٧١/١ و ٩٦/٢ ، وفي المنصف ٢٢٤/١ و ٧٩/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٩/٢ ، وفي الإنصاف

٦٥٥ ، وفي ابن يعيش ٧/٥ و ٢٩/٩ ، وفي الخزانة ٦٩/١ .

اللغة : عاذل : منادى مرخم أصله يا عاذلتي ، أي يالائمتي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تنوين التثنية يلحق الفعل والمعرف باللام وقد اجتماعا في البيت .

(١٠) الشطر الثاني ساقط من ج .

(حرف مفيد فائدتين ، كالألف والواو في : مسلمان ومسلمون .
فنقول : التنوين في (رجل)^(١) يفيد التنكير أيضا ، فإذا سميت بالاسم تحضت
للتمكن .

(وإنما) اختص^(٢) تنوين التنكير بالأسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف^(٣) .
وثانيها للتمكن^(٤) ومعناه كون الاسم معربا ، فلا يمكن إلا في الاسم .
وإنما لم يُجعل (لإعراب)^(٥) المضارع علامة لعروضه .
وإنما حذفت علامة الإعراب من غير المنصرف - مع كونه معربا - لمشابهته للفعل
الذي أصله البناء .

وثالثها للتعويض عن المضاف إليه ، كحيثُذ ومررت بكل قائما ، وسيجيء أن
المضاف لا يكون إلا اسما^(٦) .

ورابعها لمقابلة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمات - على
الأعراف من أقوالهم - ولا معنى له إلا في الاسم .

وإنما قالوا : إنه تنوين مقابلة ، إذ لو كانت للتمكن لم تثبت في نحو قوله تعالى : ﴿ مِنْ
عَرَفَاتٍ ﴾^(٧) ولو كانت للتنكير لم تثبت في الأعلام ، وليست عوضا عن المضاف
إليه ، ولا للترنم ، فلن يبق إلا أن يُقال : هي في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع
المذكر ، (لأن هذا معنى مناسب ، ألا ترى إلى جعلهم نصب هذا الجمع تابعا للحجر
كما في جمع المذكر ، فالنون في جمع المذكر)^(٨) قائم مقام التنوين التي في الواحد في المعنى

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : اختصت .

(٣) انظر صفحة ٣٠ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ت : إعراب .

(٦) صفحة ٣٧ .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَأَذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ
الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾ البقرة ١٩٨ .

(٨) ساقط من ص .

الجامع لأقسام التنوين فقط ، وهو كونه علامة تمام الاسم ، وليس في النون شيء من معاني (الأقسام)^(١) الخمسة المذكورة ، ف كذلك التنوين التي في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم فقط ، وليس فيها - أيضا - شيء من تلك المعاني ، لكنهم حطّوها عن النون بسقوطها مع اللام ، وفي الوقف ، دون النون ، لأن النون أقوى وأجلد بسبب حركتها .

وقال الرّبيعي^(٢) وجارُ الله^(٣) : إن التنوينَ في نحو (مسلماتٍ) للصرف^(٤) .

قال جارُ الله : وإنما لم تسقط في عرفاتٍ ، لأن التأنيث فيها ضعيف ، لأن التاء (التي كانت)^(٥) لحض التأنيث سقطت (والباقية)^(٦) علامة لجمع المؤنث^(٧) .

وفيما قاله نظّر ، لأن عرفات مؤنث - وإن قلنا إنه لا علامة تأنيث فيها لا متمحضة للتأنيث ولا مشتركة - لأنه لا يعود الضميرُ إليها إلا مؤنثا تقول : هذه عرفات مباركاً فيها ، ولا يجوز مباركاً فيه إلا بتأويل بعيدٍ كما في قوله^(٨) :

(١) في ص : أقسام .

(٢) علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الرّبيعي أبو الحسن ، أحد أئمة النحو وحذاقهم الجيّدي النظر ، أخذ عن السيرافي ورحل إلى شيراز فلزم الفارسي عشر سنين ، كان يحفظ الكثير من أشعار العرب . توفي سنة ٤٢٠ هـ (بغية الوعاة ١٨١/٢) .

(٣) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جارُ الله كان واسع العلم كثير الفضل غاية في الذكاء وجوده القريحة متفتنا في كل علم معتزليا قويا في مذهبه مجاهرا به حنفيا من تصانيفه الكشف في التفسير والفاثق في غريب الحديث والمفصل في النحو والمستقصى في الأمثال . توفي سنة ٥٣٨ هـ (بغية الوعاة ٢٧٩/٢) .

(٤) انظر رأي الزمخشري في صرف عرفات في الكشف ٣٤٨/١ وسيأتي بعد قليل .

(٥) في ج : التي فيها كانت .

(٦) في ج و ط : والتاء فيه .

(٧) قال في الكشف ٣٤٨/١ : فإن قلت هلا مُنعت الصرف ؟ وفيها السببان التعريف والتأنيث ؟ قلت : لا يخلو التأنيث إما أن يكون بالتاء التي في لفظها ، وإما بتاء مقدرة كما في سعاد ، فالتاء في لفظها ليست للتأنيث ، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ، ولا يصح تقدير التاء فيها ، لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث - مانعة من تقديرها .

(٨) البيت لعامر بن جُوَيْن ، قال البغدادى ٥٣/١ هو عامر بن جوين بن عبد رضاء الطائي ، أحد بني جرم ، كان سيدا شاعرا فارسا شريفا ، وهو الذي نزل به امرؤ القيس بن جحجر ، وكان سبب قتله أن كلبا غزت بني جرم ، وأسير وجعلوا يتدافعونه لكبره فقال : لا يكن لعامر بن جوين الهوان ، فغرفوه ، فذبحوه ومضوا .

ولم يسمع دخولها الحرف ، ولا يمتنع ذلك في القياس نحو (نعم)^(١) في القافية .
وقد يلحق - عند بعضهم - الرويُّ المقيد ، فيختص باسم (الغالي) (لأنَّ الغلوَّ تجاوزُ الحد)^(٢) ، وحد هذا التنوين أن يكون بدلا من حروف الإطلاق ، دلالة على (ترك الترم)^(٣) فإذا دخل القافية المقيدة فقد جاوز حدّه ، ويخرج به الشعر أيضا عن الوزن ، فهو غال بهذا الوجه أيضا ، وهو كقوله^(٤) :

٥ - وقاتم الأعماق خاوي المُخترَقن^(٥)

فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة ، أو يكسر للساكين ، كما في حيثئذ - كما يجيء في آخر الكتاب^(٦) - وإنما ألحق^(٧) بالرويِّ المقيد تشبيها له بالمطلق .

وإنما اختصَّ كون الشيء مسندا إليه بالاسم لأن المسند إليه مُخبرٌ عنه ، إما في الحال أو في الأصل - كما ذكرنا^(٨) - ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقةً ، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمنا ، والحرف لا يدل على معنى في نفسه .

فلهذه العلة اختصَّ التثنية والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم .
أما نحو : ضربتُ وضربا وضربوا ، فالتأنيث والتثنية والجمع راجع فيها إلى الاسم .

(١) في ط نعمن ، وتمثيل الشارح به لتنوين الترم لا يصلح وإنما يصلح للتنوين الغالي لأن آخره ساكن ، وإنما يصلح للتمثيل هنا نحو رب وليت في القافية (انظر تعلية ٢ ص ٤٨ ج ١ من تحقيق د/يوسف حسن عمر لشرح الرضي) .
(٢) في ص : لأنه يجاوز الحد .

(٣) في ص : دلالة على الغلو في ترك الترم أي التنوين .

(٤) بيت من مشطور الرجز لرؤبة بن العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٥ .

(٥) ورد هذا البيت في ديوانه ١٠٤٤ ، وفي سيبويه ٣٠١/٢ ، وفي الخصائص ٢٦٤/١ ، وفي المنصف ٣/٢ و

٣٠٨ ، وفي العمدة ٢٤٠/٢ ، وفي ابن عيش ١١٨/٢ و ٢٩/٩ ، وفي الخزانة ٧٨/١ ، وفي الإرشاد الشافي ١٧٨ ،

وفي الشعر والشعراء ٦١ ، وفي العقد الفريد ٥٠٦/٥ ، وفي رصف المباني ٢٥٥ .

اللغة : وقاتم : الواو واو رب ، والقاتم : المغرب أو الأسود بالأعماق : ما بعد من أطراف الفاوز . خاوي : خالي .

المخترق : مكان الاختراق .

الشاهد : استشهد به الرضي على لحاق تنوين الترم للقوافي المقيدة وتسميته حيثئذ بالغالي .

(٦) انظر شرح الرضي على الشافية ٢٣٥/٢ ، ولم يذكر شيئا من ذلك في آخر كتابه شرح الكافية .

(٧) أي التنوين .

(٨) صفحة ١٨ .

وكذا التصغيرُ في نحو قوله^(١) :

٦ - ياما أميلحَ غِزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا من هُوَلِيَاءِ بَيْنَ الضَّالِّ والسَّمْرِ^(٢)

راجع إلى المفعول المتعجب منه أي هن مُلَيِّحَاتٌ ، والتصغير للشفقة نحو يا بني ، فهو شيء موضوع في غير موضعه ، كما أن التانيث في ضَرَبْتُ في غير موضعه .

أما نحو قوله تعالى : ﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾^(٣) على تأويل ارْجِعْني (ارْجِعْني ارْجِعْني)^(٤) وقول الحجاج : يا حَرَسِيَّ اضْرِبَا عُنُقَهُ^(٥) ، أي اضْرِبْ (اضْرِبْ)^(٦) فليس الأول بجمع والثاني بتشية^(٧) إذ التشية ضم مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى ، والجمع ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى ، وارجعون واضربا بمعنى التكرير كما ذكرنا^(٨) - والتكرير ضم الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إياه في المعنى

(١) قال العيني : إن البيت للعرجي ، ونسبه البغدادي في الخزانة ٩٧/١ نقلا عن معاهد التنصيص لبعض الأعراب ، وعن الذمىة للباخرزي أنه لبدوي اسمه كامل الثقفي وروي البيت للمجنون ، ولذي الرمة ، وللحسين بن عبد الله .
(٢) ورد البيت في ديوان العرجي ١٨٢ ، وفي ديوان المجنون ١٦٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٣٠/٢ و ١٣٣ و ١٣٥ ، وفي الإنصاف ١٢٧ ، وفي ابن يعيش ٦١/١ و ١٣٤/٣ و ١٣٥/٥ و ١٤٣/٧ ، وفي الخزانة ٩٣/١ ، وفي شرح شواهد الشافية ٨٣ ، وفي شرح شواهد المغني ٩٦١ ، وفي العيني ٤١٦/١ و ٤٦٣/٣ ، وفي الصحاح (ملح) وفي اللسان شدن ، ويروى في بعض هذه الكتب : هُوَلِيَاكُنْ وفي بعضها هُوَلِيَاءُ بَيْنَ . وفي ط : يا أميلح .

اللغة : شدن : شَدَنَ الغزال : قوي وطلع قرناه واستغنى عن أمه .

الضال : السدر البري ، السمر : جمع سمرة وهو شجر الطَّلح .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن التصغير الوارد في (أميلح) راجع إلى المفعول المتعجب منه أي هن غزلان مُلَيِّحَاتُ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾ المؤمنون ٩٩ .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) في اللسان (حَرَسَ) الحَرَسُ حرسُ السلطان ، وهم الحراس ، الواحد حَرَسِيَّ لأنه قد صار اسم جنس فُسب إليه ، ولا تُقَلُّ حارس إلا أن تذهب به إلى معنى الحراسة دون الجنس .. والحَرَسُ وهم خدام السلطان المرتبون لحفظه وحراسته .

وانظر المقتصد ١٠١٩ فقد نقل المحقق كلام الحجاج عن كامل المبرد .

ولكنه لم يقل فيه اضربا ، وإنما قال : اضرب . وانظر : ليس في كلام العرب ٣٤١ والمغني ٤٨٧ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) فيه عطف على معمولي عاملين مختلفين . وقد تحدث الشارح عن ذلك في باب عطف النسق بما لا مزيد عليه .

(٨) قبل قليل .

للتأكيد (والتقرير)^(١) .

والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعدا ، لكنهم اختصروا في بعض المواضع بإجرائه مُجَرَى المثنى والمجموع لمشاботه لهما من حيث إن التأكيد اللفظي أيضا ضمُّ شيءٍ إلى مثله في اللفظ وإن كان إياه في المعنى أيضا ، فقوله : اضربا عنقه مثل لبيك وسعديك ، وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾^(٢) في كون اللفظ في صورة المثنى (كأنه مثنى)^(٣) وليس به .

واختص الإضافة - أعني كون الشيء مضافا - بالاسم لأن المضاف إما متخصصّ كما في غلام رجل ، أو متعريف كما في : غلام زيد ، والتخصص والتعريف من خصائص الاسم - كما مر في لام التعريف^(٤) - .

وأما الإضافة في نحو : ضارب زيد ، وحسن الوجه ، ومؤدّب الخدام - وإن لم تخصص المضاف ولم تعرفه - فهي فرع الإضافة المحضة ، فلا يكون المضاف أيضا في مثلها إلا اسما .

ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا إليه ، لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ ﴾^(٥) من إضافة الظروف إلى الأفعال .

وعده بعضهم من خواصّه ، واعتذروا عن الإيراد المذكور بأن المضاف إليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل ، أي يوم جمع الله .

قيل : والدليل على أن المضاف إليه هو المصدر تعرف المضاف به ، مع خلو الفعل من التعريف نحو : أتيتك يوم قدم زيد الحارّ أو البارد .

وأما أنا فلا أضمن صحة هذا المثال ومجيء مثله في كلامهم .

(١) في ت : والتقرير .

(٢) الملك ٤ .

(٣) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٤) صفحة ٢٨ .

(٥) المائدة ١١٠ .

والظاهر أن المضاف إليه - لفظاً - في نحو : (يوم)^(١) قدم زيد الجملة الفعلية لا
الفعل وحده كما أن الاسمية في قولك : أتيتك زمن الحجاج أمير هي المضاف إليها ، وأما
من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين .

(١) تكملة من ط .

(المعرب من الأسماء)

قوله : وهو معربٌ ومبنيٌ . المعرب المركب الذي لم يُشَبَّهْ مبنيُّ الأصل .
هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب ، لأنه في صنف الأسماء ، فلا يذكر إلا أقسامها ، فكأنه قال : الاسم المعرب هو الاسم المركب ، وكذا جميع الحدود (التي)^(١) يذكرها في صنف الاسم .

ولفظ المركب يطلق على شيئين : على أحد الجزأين أو الأجزاء بالنظر إلى الجزء الآخر أو الأجزاء الأخر ، كما يقال في (ضَرَبَ زيدٌ) مثلا إن (زيدا)^(٢) مركب إلى ضَرَبَ ، وضَرَبَ مركَّبٌ إلى زيد ، فهما مركبان ، ويطلق على المجموع ، فيقال : ضَرَبَ زيدٌ مركب من ضرب ومن زيد ، وهذا كما (يقال)^(٣) - مثلا - لأحد الخُفَيْن هو زوج الآخر ، وتقول لهما معا زوج .

ومراد المصنف المعنى الأول ، وليس بِمَرَضِيٍّ ، لأن المركب في اصطلاحهم في المجموع أشهر منه في كل واحد من جزأيه أو أجزائه ، فيوهم أن المعرب من الأسماء لا يكون إلا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه .

وهذا دأب المصنف يورد في حدود هذه المقدمة ألفاظا غير مشهورة في المعنى المقصود اعتمادا منه على عنايته^(٤) .

وينبغي أن يُختارَ في الحدود والرسوم أوضح الألفاظ في المعنى المراد ، ويحتزَر عن

(١) في ص : الذي .

(٢) فيما عدا ط : زيد وهو جائز على الحكاية .

(٣) في ج و ط : تقول .

(٤) يعني فهمه وعلمه .

الألفاظ المشتركة ، فكيف باستعمال لفظ هو في غير المعنى المقصود أظهر .

ثم وإن نزلنا عن هذا المقام ، وسلمنا أن المركب في الظاهر هو أحد الجزأين أو الأجزاء ، فليس كل اسم مركب إلى غيره غير مشابه لمبنى الأصل معربا ، بل الاسم المركب إلى عامله ، ألا ترى أن المضاف اسم مركب إلى المضاف إليه ، ولا يستحق بهذا التركيب إعرابا ، بل المضاف إليه يستحقه بالتركيب الإضافي ، لأن المضاف عامله على قول ، أو الحرف المقدر على الآخر - كما يجيء^(١) - .

وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق أحدهما بهذا التركيب إعرابا معينا ، وكذا أسماء الحروف الموجودة في أوائل السور نحو حم ويس .
قوله : مبني الأصل .

هذا (أيضا)^(٢) من ذاك^(٣) ، لأنه اصطلاح مجدد (منه)^(٤) مراد به الحرف والفعل الماضي والأمر ، - على ما فسره في الشرح^(٥) - وإن أخذنا (لفظ)^(٦) (مبني)^(٧) الأصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور ، دَخَلَ فيه مطلق الأفعال ، وإن كانت مضارعة ، إذ أصل جميع الأفعال البناء - على ما ذهب إليه البصرية^(٨) - فيرد عليه اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وجميع باب مالا ينصرف^(٩) .
بلى إن اختار مذهب الكوفيين^(١٠) في (كون المضارع في الإعراب أصلا)^(١١)

(١) صفحة ٨٧٦ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) يريد أن ابن الحاجب استعمل هنا في قوله : لم يشبه مبنى الأصل ألفاظا هي لغير المعنى المقصود أقرب ، فإن أول ما يتبادر إلى الذهن إذا قال مبني الأصل الفعل عموما ، لأن الأصل فيه - على رأي البصريين - البناء .

(٤) تكلمة من ج و ص و ط .

(٥) شرح الكافية لابن الحاجب ص ٨ .

(٦) تكلمة من ط .

(٧) في ط : المبني .

(٨) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤ .

(٩) ترد هذه الأشياء عليه لأنها أشبهت الفعل (مبني الأصل) فتخرج عن حد المعرب . وقد أجاب الرضي بتوجيه محتمل للمصنف . وهو أن يكون قصد من ذلك أن الفعل المضارع أصل في الإعراب كالاسم على ما يراه الكوفيون .

(١٠) الإنصاف ٥٤٩ .

(١١) ساقطة من ت (وفي ط : أصيلا في الإعراب) .

كالاسم لتوارد المعاني عليه ^(١) - كما يجيء في بابه ^(٢) - لم يرد عليه ما ذكرنا .

ولا يرد على تفسيره المبني الأصل بالحرف والماضي والأمر (المصدر) في نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً أمس ، وذلك بأن يقال : المصدر ههنا (يشبه الماضي) ^(٣) لتقديره به مع أن ، أي أن ضرب ، وإلا لم يعمل ، فهو مشابه للماضي ، مع أنه معرب ، لأن مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله ، لا مشابهته للماضي ، بدليل أنه يعمل وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

ولما ذكر في حد المعرب (التركيب) وكونه غير مشابه لمبني الأصل احترازاً من قسَمي المبني ، وذلك أن الاسم إما أن يبنى لعدم موجب الإعراب - أعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد ، كالفاعلية والمفعولية والإضافة - وهو الأسماء المعددة تعديدا ، كأسماء العدد نحو : واحد اثنان ثلاثة ، وأسماء حروف التهجي نحو : ألف با تا ثا ، ونحو : زيد عمرو بكر ، والأصوات كـ (نَحْ) ^(٤) وهَدَغ ^(٥) .

والمعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل ، والتركيب شرط حصول موجب الإعراب ، فلهذا قال ^(٦) : المركب أي الاسم الذي فيه سبب الإعراب ^(٧) .

فتخرج هذه الأسماء المجردة عن السبب .

ويجيء في التصريف في باب التقاء الساكنين ^(٨) تحقيق الكلام في الأسماء المعددة تعديدا - إن شاء الله تعالى - .

وإما ^(٩) أن يبنى - مع حصول الموجب للإعراب - لوجود المانع منه ، والمانع

(١) في ص : أن الأصل في المضارع الإعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه .

(٢) انظر ط ٢٢٧/٢ .

(٣) في ص : يشبه مبني الأصل الماضي .

(٤) نَحْ : التَّحُّ : الإبل التي تناخ عند المصدق ليصدقها .. نَحْنَحْتُ الناقة فتحنخت : أبركتها فبركت (الصحيح نَحْ) .

(٥) هَدَغ : كلمة يسكن بها صغار الإبل إذا نفرت . (الصحيح هدغ) .

(٦) أي ابن الحاجب .

(٧) شرح الكافية لابن الحاجب ٨ .

(٨) شرح الشافية للرضي ٢٢٢/٢ ، ٢٢٣ .

(٩) عطف على قوله صفحة ٤٦ : وذلك أن الاسم إما أن يبنى ... إلخ .

مشابهته للحرف أو الفعل - على ما يجيء في باب المبني^(١) - وذلك في المضمرات ،
والمبهمات ، وأسماء الأفعال ، والمركبات ، وبعض الظروف - على ما يأتي^(٢) - .
فقوله : الذي لم يشبهه مبنى الأصل يُخرج هذه الأسماء .

وإنما صح الاحتراز بالجنس - أيضا - لكونه أخص من الفصل بوجه .

قوله : وحكمه (أن)^(٣) يختلف آخره لاختلاف (العوامل)^(٤) لفظاً أو تقديرًا .

هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد العرب حكما من أحكامه لازما له جعله النحاة
حدَّ العرب . فقالوا : العرب ما يختلف آخره باختلاف العامل .

قال المصنف^(٥) - وهو الحق - يلزم منه الدور ، لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف
الآخر ، بل الاختلاف الذي يصح لغة ، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة
العرب أوَّلا ، فإن حدَّدنا العرب (باختلاف العامل)^(٦) كان معرفة العرب متوقفة
على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده ، فيكون دورا .

هذا إن قُصِدَ تعريف حقيقة العرب ، لتمييز عند المنشيء للكلام ، فَيُعْطِيَهُ بعد تعقل
حقيقته حقُّه من اختلاف الآخر .

أما إن عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة العرب بل بمحصول الاختلاف في كلام

(١) انظر ط ٢/٢ .

(٢) في أبوابها إن شاء الله تعالى .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ت و ص : العامل .

(٥) في الإيضاح لابن الحاجب ١/١٢٢ ، ثم شرع في ذكر حد العرب - يعني الزمخشري - فقال : ما اختلف آخره
باختلاف العوامل لفظا بحركة أو حرف أو محلا .

وقد اعترض على هذا الحد بأنه حد الشيء بما هو متوقف على حقيقته ، وذلك أنه إنما يختلف آخره لاختلاف العوامل
بعد فهم كونه معربا ، فإذا توقف اختلاف آخره على معرفة كونه معربا توقَّف كونه معربا على معرفة اختلاف آخره ،
لكونه عرَّفَ حقيقته به ، توقَّف كل واحد منهما على الآخر .

(٦) في ت و ج و ص : بالاختلاف .

صحيح موثوق به ، كالقرآن وغيره ، جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته - إذن - على معرفة المعرب .

إن قيل : أي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور ؟ فإن المبني أيضا يختلف تقديرا ، وذلك في أحد قسميه - أعني المركب (منه)^(١) - مع العامل نحو : (جاءني)^(٢) هؤلاء فهو مثل (جاءني)^(٣) قاض !

فالجواب : أن المعرب يختلف آخره تقديرا ، أي يقدر الإعراب على حرفه الأخير ولا يظهر ، إما للتعذر - كما في المقصور - أو الاستثقال - كما في المنقوص - بخلاف المبني ، فإن الإعراب لا يقدر على حرفه الأخير ، إذ المانع من الإعراب في جملة - وهو مناسبتة للمبني - لا في آخره نحو هؤلاء وأمس ، وقد يكون في آخره - أيضا - كما في جملة نحو هذا . فلهذا يقال في نحو : (هؤلاء) إنه في محل الرفع ، أي في موقع الاسم المرفوع . بخلاف (الاسم)^(٤) المقصور في جاءني الفتى ، فإنه يقال : إن الرفع مقدر في آخره . قوله : لفظا أو تقديرا .

مصدران بمعنى المفعول ، أي يختلف آخره اختلافا ملفوظا ، أو مقدرا ، فهما نصب على المصدر ، ويجوز أن يكون المضاف مقدرا ، أي اختلاف لفظ أو تقدير .

قوله : الإعراب ما يختلف آخره به .

هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح^(٥) .

قوله : ليدل على المعاني المعتورة عليه .

بيان لعللة وضع الإعراب في الأسماء .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ج : جاء وفي ص : جاءني .

(٣) تكملة من ج .

(٤) لأنه لما انتهى من شرح قوله : الإعراب ما يختلف آخره به وبدأ في شرح قوله (ليدل على المعاني المعتورة عليه)

قال : تنبيه على عللة وضع الإعراب في الأسماء ، لأن الأسماء تطرأ عليها معاني مختلفة بالتركيب .. إلخ .

فقد بين أن قوله ليدل .. إلخ إنما هو تنبيه على عللة وضع الإعراب ، وليس من الحد .

والضمير في قوله : آخره للمعرب ، وفي قوله به ل (ما) .

قوله : المعْتَوْرَة أي المتعاقبة .

قوله : عليه أي على المعرب .

قوله : ليدلّ ، فيه ضمير الاختلاف ، أو ضمير (ما) (ويعني)^(١) ب (ما) الحركات والحروف ، ويدخل في عموم لفظة (ما) العامل أيضا ، لأنه الشيء الذي يختلف آخر المعرب به ، لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة ، التي هي الإعراب ، فهما في الظاهر كالقاطع والسكين ، وإن كان (فاعل)^(٢) الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بالآلة الإعراب ، إلا أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة - وإن كان علامة لا علة - (ولهذا)^(٣) سموه عاملا .

ويمكن الاعتذار للمصنف - بناء على ظاهر اصطلاحهم (أعني)^(٤) أن العامل كالعلة الموجدة - بأن يقال : باء الاستعانة دخولها في الآلة أكثر منه في الموجد .

ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لأجل ياء الإضافة ، وياء النسبة ، وفتح لأجل تاء التانيث ، بأن يقال : الإعراب الذي كان على الآخر انتفى لأجل ياء الإضافة من غير انتقال إلى شيء آخر ، وانتفى لأجل ياء النسبة وتاء التانيث ، وانتقل إلى الياء والتاء بتركبهما مع الاسم ، وهذا تغير في الآخر ، وكذا في ألف المثني ، ويائه ، وواو الجمع ، ويائه ، (وذلك)^(٥) لأنه قال : الإعراب ما اختلف آخر المعرب به ، والمعرب - كما ذكرنا^(٦) - هو المركب مع عامله ، ولا يدخل العامل في المضاف إلى الياء ، والمنسوب ، والمؤنث بالتاء ، والمثنى والمجموع إلا بعد لحاق الأحرف المذكورة بها ، لأنك أخبرت - مثلا - في قولك : جاءني مسلمان عن المثني ، ولم تخبر عن المفرد ، ثم تثنيته ، وكذا البواقي .

(١) في ط : يعني . والصحيح ما أثبتته .

(٢) في ت : عامل .

(٣) في ص : وهذا .

(٤) في ج : على .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) صفحة ٣٩ و ٤٠ .

فقبل لحاق هذه الأحرف كان الاسم مبنيًا لعدم التركيب ، فلم يختلف آخرُ المعرب بهذه الأحرف .

ولا يقال : (إن)^(١) الحد غير جامع ، لأن التغير في نحو : مسلمان ومسلمون ليس في الآخر ، إذ الآخر هو النون ، وذلك لأن النون فيهما كالتنوين . فكما أن التنوين - لعروضه - لم يُخرج ما قبله عن أن يكون آخرَ الحروف فكذا النونان .

قال المصنف : إنما اخترت هذا الحد - وهو مختار عبد القاهر^(٢) على ما نسب إليه الأندلسي^(٣) - على حدّ بعض المتأخرين : الإعراب اختلاف الآخر ، لأن الاختلاف أمرٌ لا يتحقق ثبوته في الآخر حتى يسمى إعراباً^(٤) .

(١) في ص : بأن .

(٢) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر ، واضعُ أصول البلاغة كان من أئمة اللغة من أهل جرجان ، له شعر رقيق ، من كتبه : أسرار البلاغة ، ودلائل الإعجاز ، والجمل في النحو ، وإعجاز القرآن ، والعوامل المائة .

توفي سنة ٤٧١ هـ (الأعلام ١٧٤/٤) .

قال عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨/١ - بعد أن بين أن للإعراب من ناحية اللغة وجهين التبيين والتوضيح فإن الإعراب بين الكلام . والفساد فكأن المعنى : في الإعراب إزالة الفساد .

قال : وبعد ، فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ . ولهذا قال : الإعراب أن تختلف أواخر الكلم ... وقوله : أن تختلف بمعنى الاختلاف وليس الاختلاف بلفظ ... فإذا قيل لك في قولك : جاءني زيد : ما الإعراب ؟ فقل اختصاص الضمة بهذه الحال ومعنى الاختصاص : أنها تزول في قولك رأيت زيدا ... فالحركة - إذن - آلة الإعراب ، لأن الاختلاف يحصل بها ، ولو كانت الحركة إعراباً لوجب أن لا يقال : حركات الإعراب ، إذ لا يضاف الشيء إلى نفسه ... فالإعراب يقتصر إلى ثلاث شرائط : إحداها الاختلاف ، والثانية أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة ، والثالثة أن يكون باختلاف العوامل .

(٣) هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسى اللوزي النحوي وسماه بعضهم محمدًا وكناه أبا القاسم ، والأول أصح ، إمام في العربية عالم بالقراءات ، وما من علم إلا وله فيه أو فُر نصيب ، قرأ القرآن والنحو ، وكان يعرف الفقه والأصول وعلوم الأوائل . صنف شرح المفصل ، شرح الجزولية ، شرح الشاطبية . توفي سنة ٥٦١ هـ (بغية الوعاة ٢٥٠/٢) .

وقد نسب الأندلسي هذا الرأي لعبد القاهر في المباحث الكاملية ٢٨/١ حيث قال : وقال الإمام عبد القاهر الجرجاني : الإعراب لفظ لا معنى وهو الحركات والسكنات في آخر الكلم .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١١٣/١ و ١١٤ ، والإعراب يطلق منسدرًا لأعربت ، وهو واضح ويطلق على ما يختلف آخر المعرب به من حركة أو حرف ، وهو المقصود في الاصطلاح وقد فسره - يعني الإعراب - كثير باختلاف الآخر للعامل ، فإن أراد وإما أردناه فلا مشاحة في التعبير ، وإن أرادوا خلافه فغير مستقيم ، لثبوت ما ذكرناه ، وفساد ذلك من وجهين : الأول الاتفاق على أن أنواعه رفع ونصب وجر ، وأن الضمة في : قام زيد رفع =

ولهم أن أن يقولوا : إنك - أيضا - أثبت الاختلاف من حيث لا تدري بقولك :
ما يختلف آخره به ، ولا يختلف آخر الشيء بشيء إلا وهناك اختلاف ، إذ الفعل
متمضن للمصدر .

وقال : ولو ثبت الاختلاف - أيضا - فهو أمر واحد ، ناشئ من مجموع الضم
والفتح والكسر ، لا من كل واحد (منها)^(١) ، إذ لو لزم آخر الكلمة واحد منها لم
يكن هناك (اختلاف)^(٢) ، فالاختلاف شيء واحد ، والإعراب - بالاتفاق - ثلاثة
أشياء ، فكيف يكون الإعراب اختلافا^(٣) .

ولهم أن يقولوا : هذا منك (بناء)^(٤) على أن معنى الاختلاف انقلاب حركة
حركة أخرى ، وانقلاب حرف حرفا آخر . والانقلاب من حيث هو هو شيء واحد .
والحق أن معنى قولنا : يختلف الآخر ، أي يتصف بصفة لم يكن عليها (قبل)^(٥) .
قال (زيد)^(٦) - مثلا - في حال الأفراد ، لم يستحق شيئا من الحركات ، فلما
ضُمَّت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد اختلفت ، أي (انتقلت)^(٧) من حال
السكون إلى هذه الحركة المعينة ، فقد حصل بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر ،

= والفتحة في : ضربت زيدا نصب ، والكسرة في : مررت بزيد جر ، ونوع الجنس يستلزم حقيقته فوجب ما
ذكرناه ، الثاني أن الاختلاف أمر معقول لا يحصل إلا بعد التعدد ، فيجب أن لا تكون الحركة الأولى في التركيب
الأول في كلمتها إعرابا ، إذ لا اختلاف في حالة واحدة ، وهو باطل ، ولو قدر صحته فتعسف مُستغنى عنه .
قلت : وهأنذا ترى اليون الشاسع بين رأيي عبد القاهر وابن الحاجب ، فعبد القاهر يرى أن الإعراب أمر
معنوي ، وابن الحاجب يراه لفظيا ، والرضي ينسب إلى ابن الحاجب أنه اتبع عبد القاهر في اختياره ، مع أنه سبق
أن قال : إن المراد بـ (ما) في قول ابن الحاجب « ما يختلف آخره به » : الحركات والحروف .
(١) في ص : منها .

(٢) في ص : الاختلاف .

(٣) قال في الشرح ص ٩ : وإن سلم أن ثمة أمرا زائدا فلا بد وأن يكون ناشئا عن متعدد من الضم والفتح والكسر ،
فإذا نشأ عن متعدد بطل تقسيمه إلى ثلاثة ، إذ لا يعقل الاختلاف بعد تسليم كونه أمرا زائدا عن كل واحد من الثلاثة
على انفراده .

(٤) في ص : مبني .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) في ص : أريد .

(٧) في ج : انتقل وفي ص : انقلبت .

وانتقال الآخر إلى الفتحة غير انتقاله إلى الضمة ، وكذا انتقاله من السكون إلى الكسرة فههنا ثلاث^(١) اختلافات ، مغاير بعضها لبعض ، بحسب تغير الحالات المنتقل إليها ، وإن كانت داخلية في مطلق الاختلاف ، فالاختلاف - إذن - ثلاثة كالإعراب ، والإعراب - أيضا - هو الانتقالات المذكورة .

هذا إذا أعرب بالحركات ، وإن (أعرب)^(٢) بالحروف فاختلاف الآخر - إذن - أحد (نوعين)^(٣) :

أحدهما : ردُّ حرف محذوف من الكلمة فقط ، أو رده مع القلب ، كما إذا أردت - مثلا إعرابَ (أب) بالحروف (رددت)^(٤) عليه الواو المحذوفة رفعا ، ورددتها وقلبها ألفا في النصب ، وياء في الجر .

وثانيهما : جعل العين أو الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه إعرابا (أيضا)^(٥) أو جعله مع القلب إعرابا ، كما جعلت الألف والواو المزيدتين علامتي التثنية ، والجمع في (نحو)^(٦) مسلمان ومسلمون علامتي الرفع أيضا ، (وجعلتهما)^(٧) مع القلب علامتي النصب والجر ، وكذا فوه وذو مال .

فقد اختلف حال الألف والواو - رفعا - لأنهما صارا لشيئين بعدما كانا لشيء واحد ، وينبغي أن نقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو : إن المسلمات وبالمسلمات غير الأخرى ، فالاختلاف في آخره ثلاثة ، فهما كضمتي فُلك مفردا وفُلك (مجموعا)^(٨) .

(١) لعل الأصح أن يقول : ثلاثة ، إلا أن يريد بالاختلاف الهيئة أو الحالة فلا بأس .

(٢) في ت و ص : كان الإعراب .

(٣) في ص : النوعين .

(٤) في ت و ص : ردت .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) في ص . وجعلهما .

(٨) في ج : جمعا . وفي اللسان : والفُلك بالضم ، السفينة تذكر وتؤنث ، وتقع على الواحد والاثنين والجميع . فإن شئت جعلته من باب جُنُب ، وإن شئت من باب دِلاص وهجان ، وهذا الوجه الأخير هو مذهب سيبويه أعني =

وكذا فتحنا نحو : إن أحمد وبأحمد ، وباء إن المسلمَيْن وبالمسلمَيْن (وإن المسلمَيْن وبالمسلمَيْن)^(١) .

وليس كذا ألف المثني وواو المجموع إذا جُعِلتا إعرابا (لأن)^(٢) علامتي التثنية والجمع لا يجوز حذفهما .

(فتبين لك بهذا)^(٣) أن الاختلاف في كل اسم ثلاثة كالإعراب ، وهو هو . ولو جعلنا - أيضا - الاختلاف (تحوّل)^(٤) حركة حركة ، أو حرف حرفا ، كما فهم المصنف فهي - أيضا - ثلاث اختلافات بحسب المتحوّلات ، تحوّل الضمة فتحة ، وتحوّل الضمة كسرة (وتحوّل الفتحة كسرة)^(٥) وكذا في الحروف .

ولو جعلنا تحوّل الضمة فتحة غير تحوّل الفتحة ضمة حصل ست^(٦) اختلافات . والحق أن معنى الاختلاف ما ذكرنا أولا^(٧) ، (وهو ثلاثة)^(٨) .

وقال - أيضا - لو كان الإعراب هو الاختلاف لزم أن يكون الاسم في أول تركيبه غير معرب . كما لو جُعِل - مثلا - زيد (اسم شخص)^(٩) ، ثم ركب مع عامله أول تركيب نحو : جاءني زيد ، فلا اختلاف إذ لم تتحول حركة إلى حركة بعد^(١٠) .

= أن تكون ضمة الفاء من الواحد بمنزلة ضمة باء برد وخاء خرج ، وضمة الفاء في الجمع بمنزلة ضمة حاء حُمر وصاد صُفر ، جمع أحمر وأصفر .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ج : لا .

(٣) في ص : فبين لك هذا .

(٤) في ص : تحرك .

(٥) ساقط من ج و ص .

(٦) يقال فيه ما قيل في ثلاث اختلافات ، فإن الأصح أن يقول : ستة إلا أن يقصد الهيئة أو الحالة .

(٧) صفحة ٤٦ .

(٨) ساقطتان من ج و ص .

(٩) في ص و ط : اسما لشخص .

(١٠) قال في شرح الكافية ٩ : وأيضا فإنه يؤدي إلى أن يكون الاسم في أول تركيبه غير معرب ، والذي يدل على أنه عند المحققين كذلك - وإن وقع في بعض عبارات المتأخرين ما يُشعرُ بخلافه - أنهم متفقون على أن أنواعه رفع ونصب وجر ، وأن الرفع والنصب والجر أسماء للضمة والفتحة والكسرة في قولك : جاء زيد وضربت زيدا ومرت بزيد ، وهذا عين ما قصدناه .

(والجواب : أن معنى الاختلاف - كما ذكرنا^(١) - انتقال الآخر من السكون إلى حركة ما)^(٢) ففيه - إذن - اختلاف .

ثم نقول : ولو فسرنا الاختلاف أيضا بانقلاب حركة (حركة)^(٣) لكان الإلزام مشتركا بينه وبين النحاة ، لقوله : ما اختلف آخره (به)^(٤) ، فما لم ينقلب حركة حركة لم يكن ما اختلف آخره .

فإن قال : أردت ما يكون به الاختلاف إذا كان .

قيل : العبارة الصحيحة عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره به ، لا ما اختلف .

قوله : ليدل على المعاني (المعتورة)^(٥) . تعليل لوضع الإعراب في الأسماء .

اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين معاني الكلم على ضربين :

أحدهما : أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر ، كمعاني الكلم المشتركة نحو : القُرء في الطهر والحيض ، وضرب في التأثير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارعة عند من قال باشتراكها^(٦) ، و (مِنْ) للابتداء والتبيين والتبعيض .

فمثل هذا لا يلزم العلامة المميزة لأحد المعنيين أو المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنيين - واضعا كان أو مستعملا - لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما .

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ (أحدهما أو أحدها على الآخر

(١) صفحة ٤٦ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) تكملة من ص .

(٦) أي في الدلالة على الحال والاستقبال .

أو الآخر^(١) فلا بد للطارئ إن لم يلزم من علامة مميزة له من المطروء عليه ، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة ، وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يُطلب له أخفُ العلامات ، بل قد تغير له صيغة الكلمة ، كما في التصغير ، والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول كرجيل ورجال وضرب .

وقد يُجْتَلَب له حرف دالٌّ عليه ، صائر كأحد حروف تلك الكلمة ، كما في المثني والجمع السالم ، والمنسوب ، والمؤنث ، والمعرف ، نحو : مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيدتي ومسلمة والمسلم .

وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمةً أخرى مستقلة ، كالوصف الدالُّ على معنى في موصوفه والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف .

وإن كان طرآن^(٢) المعنى لازماً للكلمة فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير - ككون الفعل عمدةً فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ، ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طراً ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف ، لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه ، فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط ، حتى إن بُعد ما طراً بسببه المعنى (كان)^(٣) هناك علامة لازمة للكلمة ، دالة على معناها الطارئ .

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم ، لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن يعرض فيه ، إما معنى كونه عمدة الكلام ، أو كونه فضلةً ، فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف (الحروف)^(٤) - أعني الحركات ، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد ،

(١) في ص : يطر أحدهما على الآخر ، أو أحدهما على الآخر .

(٢) طرآن : صيغة فعْلان من طرأ ، قصد منها الدلالة على المصدر من طرأ ، ولم أجدها في المعجم ، قال في اللسان (طراً) طرأ على القوم يطرأ طرءاً وطرؤاً . وفي التاج ٩١/١ : وحام طرأني وأمر طرأني بالضم ، كذا في نسختنا وفي بعضها زيادة كعثان : لا يُدرى من حيث أتى وهو نسب على غير قياس من طرأ علينا .. إلخ .

(٣) في ط : كائن .

(٤) ساقطة من ص .

وهي الأسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو والنون لعلّ نذكرها في كلّ واحد منها .
ولم تُجْتَلَب حروف مدّ أجنبية لما قصد (ذلك) ^(١) بل جُعِلَ في الأسماء الستة لأمّ
الكلمة أو عينها علامة ، وفي المثنى والمجموع حرفا التشية والجمع علامتين . كلّ ذلك
لأجل التخفيف .

وجُعِلَ الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد ، وهي ثلاثة : الفاعل والمبتدأ والخبر .
وجعل النصب للفضلات ، سواء اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه
من المفاعيل والكال والتمييز ، أو اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه ، والمستثنى غير
المفرغ والأسماء التي (تلي) ^(٢) حروف الإضافة - أعني حروف الجر - .
وإنما جعل للفضلات النصب الذي هو أضعف الحركات وأخفها لكون الفضلات
أضعف من العمدة وأكثر منها .

ثم (أريد أن يميّز بعلامة) ^(٣) ما هو فضلة بواسطة حرف ، ولم يكن بقي من
الحركات غير الكسر فميّز به ، مع كونه منصوب المَحَل ، لأنه فضلة ، فصار معنى
كون الاسم مضافا إليه معنى العمدة بحرف معنى ^(٤) آخر منضمّا إلى المعنيين المذكورين
علامته الجر .

فإن سقط الحرف ظهر الإعراب المَحَلّي في هذه الفضلة ، نحو : الله لأفعلن .
فإذا عُطِف على المجرور فالحمل على الجر الظاهر أولى من الحمل على النصب
(المقدر) ^(٥) . وقد يُحمَل على المحل كما في قوله تعالى : ﴿ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ
وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ ^(٦) بالنصب ^(٧) .

(١) ساقطة من ج .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : أن يدل غير بعلامة ، وهو تحريف .

(٤) خبر صار في قوله : فصار معنى كون الاسم .. إلخ .

(٥) في ص : المذكور .

(٦) المائدة ٦ .

(٧) قرأ نافع وابن عامر والكسائي ويعقوب وحفص بنصب اللام عطفا على « أيديكم » فيكون حكمها الغسل
كالوجه ، وقرأ الباقر بنفضها عطفا على رؤوسكم ، لفظا ومعنى ثم نسخ المسح بوجوب الغسل (المذهب في
القراءات العشر ١٨١/٢) وعلى قول الرضي : إنها معطوفة على موضع برؤوسكم تكون الأرجل ممسوحة لا مفسولة
(انظر البحر المحيط ٤٣٨/٣) .

وإن سقط الجارُّ مع الفعل لزوماً - كما في الإضافة - زال النصب المقدَّر - كما سيجيء^(١) - .

ثم اعلم أن محدث هذه (المعاني)^(٢) في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدثُ علاماتها ، لكنه تُسببُ إحداثُ هذه العلامات إلى اللفظ الذي (بوساطته)^(٣) قامت هذه المعاني بالاسم ، فسُمِّيَ عاملاً لكونه كالسبب للعلامة ، كما أنه كالسبب للمعنى المعلم ، فقليل : العاملُ في الفاعل هو الفعل ، لأنه به صار أحدُ جزأي الكلام ، وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر هو الآخرُ على مذهب الكِسائي^(٤) والفراء^(٥) ، إذ كل واحد منهما صار عمدةً بالآخر^(٦) .

واختلف في ناصب الفضلات ، فقال الفراء : هو الفعل مع الفاعل^(٧) . وهو قريب على الأصل المذكور ، إذ بإسناد أحدهما إلى الآخر (صارت)^(٨) فضلةً ، فهما معا سبب كونها فضلة ، فيكونان أيضاً سببَ علامةِ الفضلة . وقال هشامُ بن معاوية^(٩) : هو الفاعل^(١٠) .

(١) صفحة ٥٣ ، ٥٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ج و ص و ط : بوساطته .

(٤) هو علي بن حمزة الكسائي الأسدي مولاهم ، وهو من أولاد فارس من سواد العراق . أبو الحسن الإمام الذي انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، قال عنه الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فهو عيالٌ على الكسائي ، وله من الكتب : معاني القراءات - العَدَد - النوادر الكبير والأوسط والأصغر ، كتاب في النحو .. وغيرها . توفي سنة ١٨٩ هـ (غاية النهاية في طبقات القراء ٥٣٥/١) .

(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أخذ على الكسائي ، وأخذ عنه سلمة بن عاصم وغيره ، كان إماماً ثقة ، قال أبو بكر الأنباري : لو لم يكن لأهل بغداد والكوفة من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس ، إذ انتهت العلوم إليهما . له كتاب معاني القرآن . توفي سنة ٢٠٧ هـ (نهضة الألباء ٩٨ - ١٠٣) .

(٦) ذكر الفراء في مواضع متعددة من كتابه معاني القرآن أن المبتدأ يرتفع بما يعود إليه من الضمير في جملة الخبر ، من ذلك قوله في الجزء الثاني صفحة ٣٠٢ : وقوله : ﴿ وقالت امرأة فرعون قرة عين لي ولك ﴾ القصص ٩ : رفعت (قرة عين) بإضمار (هو) ومثله في القرآن كثيرٌ يرفع بالضمير ، وانظر أيضاً ٢٤٠/١ و ٢٥٥/٢ و ٤١٠ .

وقد نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي إلى الكوفيين ، انظر الإنصاف ٤٤ .

(٧) هذا رأي الكوفيين ، الإنصاف ٧٨ .

(٨) في ص و ط : صار . وقد آثرت : صارت لأن الضمير فيها يعود على الفضلات .

(٩) هشام بن معاوية الضرير ، أبو عبد الله النحوي الكوفي ، أحد أعيان أصحاب الكسائي ، له مقالة في النحو تعزى إليه ، صنف مختصر النحو ، الحدود ، القياس . توفي سنة ٢٠٩ هـ (بغية الوعاة ٣٢٨/٢) .

(١٠) قال في الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ونصَّ هشامُ بنُ معاوية صاحبَ الكسائي على أنك إذا قلت : ظننت زيدا قائماً =

وليس يبعد ، لأنه جَعَلَ الفعل الذي هو الجزء الأول بانضمامه إليه كلاما ، فصار غيره من الأسماء فضلة .

وقال البصريون : العامل هو الفعل نظرا إلى كونه الْمُقْتَضِي للفضلات^(١) .

وقول الكوفيين^(٢) أقرب ، بناء على الأصل الممَّهَّد المذكور .

وَجُعِلَ الحرفُ الموصلُ لأحد جزأي الكلام إلى الفضلة عاملا للجبر في ظاهر الفضلة .، إذ بسببه حَصَلَ كونُ ذلك الاسم مضافاً إليه تلك العمدة .

ثم قد يُحذف حرفُ الجر لزوماً مع الفعل الذي أوصله الحرف إلى الفضلة لغرض التخصيص أو التعريف في الاسم - كما يجيء في باب الإضافة^(٣) - فيزول النصبُ المَحَلِّي عن الجرور لفظا لكون الناصب - أي الفعل مع الفاعل - محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدالّ عليه ، فكأن أصل (غلام زيد)^(٤) غلام حصل لزيد ، فإذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه أو تعريفه مقام (الحرف)^(٥) الجار لفظا فلا يفصل بينهما ، كما لم يفصل بين الحرف ومجروره ، ومعنى - أيضا - لدلالته على معنى اللام ، في نحو : غلام زيد ، إذ هو مختص بالثاني ، وعلى معنى (مِنْ) في نحو : خاتم فضة ، إذ هو (مُبَيَّن)^(٦) بالثاني .

فيحال عمل الجر على هذا الاسم ، كما أُحِيلَ على حرف الجر - كما يجيء^(٧) - .
فأصل الجر أن يكون عَلمَ الفضلة التي تكون بواسطة ، ثم يخرج في موضعين عن كونه

= تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن . ورأي هشام كما نقله الرضي يخالف ما نقله صاحب الإنصاف ، فإن صاحب الإنصاف يرى أن ناصب المفعولين في : ظننت زيدا قائما بالظن والفاعل كل واحد منهما نصب فضلة ؛ التاء نصبت الفضلة الأولى والظن الثانية .

(١) الإنصاف ٧٩ .

(٢) وهو ما ذكره عن الفراء من أن العامل في المفعول الفعل والفاعل جميعا ، وانظر الإنصاف ٧٨ .

(٣) صفحة ٨٨١ - ٨٨٢ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ج و ص : متبين .

(٧) صفحة ٨٧٦ .

علمَ الفضلة ، ويبقى عَلَمًا للمضاف إليه فقط ، أحدهما في ما أضيف إليه الاسم ، والثاني في المجرور المسند إليه نحو (مُرَّ بزيد) والأصل فيهما أيضا ذلك - كما بيناه^(١) - .

وكان قياسُ المستثنى غير المفرغ بإلا والمفعول معه الجرُّ أيضا ، إذ هما فضلتان بواسطة الحرفين ، لكن لما كان الواوُ في الأصل - للعطف ، وغير مختص بأحد (القبيلين)^(٢) وكان (إلا) يدخل على غير الفضلة أيضا كالمستثنى المفرغ لم يروا إعمالهما ، فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ .

هذا وأما الحروف فلا يطرأ على معانيها شيءٌ ، بل معانيها طارئة على معاني ألفاظٍ آخر - كما مر في حد الاسم^(٣) - .

وأما الأفعال فلا يلزمها إلا معنى واحدٌ طارئٌ - كما مر^(٤) - بلى قد يطرأ عليها في بعض المواضع أحدٌ (معنيين مُلتبسَيْن أحدهما بالآخر)^(٥) كقولك : ما بالله حاجة فيظلمك - على ما يجيء في قسم الأفعال^(٦) - فاعتبر ذلك الكوفيون فقالوا : إعرابُ المضارع أصلي لا بمشابهته الاسم ، خلافا للبصريين^(٧) - على ما يجيء في بابه^(٨) .. فظهر بهذا التقرير أن الأصل في الإعراب الأسماء دون الأفعال والحروف ، وأن أصل كل اسم أن يكون معربا .

فإن قيل : كيف حكم بذلك وأصل الأسماء الإفراد ، وهي في حالة الإفراد غير مستحقة للإعراب - كما تقدم في الأسماء المعددة^(٩) - .

قلت : إنما حكم بذلك لأن الواضع لم يضع الأسماء إلا لتستعمل في الكلام مركبة واستعمالها مفردة (مخالفٌ لنظر الواضع ، فبناء المفردات - وإن كانت أصولا

(١) قبل قليل .

(٢) أي الاسم والفعل ، وفي ص : التذكير وهو تحريف .

(٣) صفحة ٢١ و ٢٢ .

(٤) صفحة ٢٥ .

(٥) في ط : المعنيين الملتبسَيْن ، وسقط من ص قوله : أحدهما بالآخر .

(٦) انظر : ط ٢٢٧/٢ .

(٧) الإنصاف ٥٤٩ وما بعدها .

(٨) انظر أيضا : ط ٢٢٧/٢ .

(٩) صفحة ٤١ و ٤٢ وفي ص : المعدودة .

للمركبات - عارضٌ لها لكون استعمالها مفردة^(١) عارضا لها غير وضعي .

وقد خرج من عموم قولهم : (أصل الأسماء الإعراب) صنفان منها :
أحدهما : أسماء الأصوات كنيخ وجه^(٢) ، (ودج)^(٣) ، ودّه^(٤) ، لأن الواضع لم يضعها إلا (لتستعمل)^(٥) مفردة لأنها لم تكن في الأصل كلمات - كما يجيء في بابها^(٦) - .

والثاني : أسماء حروف التهجّي ، لأنها كالحكاية لحروف التهجّي التي ليست بكلم ، ومن ثم كان أوائلها تلك الحروف المحكية ، إلا لفظة (لا) فإنهم لما لم يمكنهم النطق بالألف الساكنة توصلوا إليه باللام المتحركة ، كما توصلوا إلى النطق بلام التعريف الساكنة بالألف المتحركة - أعني الهمزة .

وأما ألف فهو اسم الهمزة ، لأن أوله الهمزة ، فينبغي أن نقول : لا ، ولا نقول : لام ألف . وأما قوله^(٧) :

٧ - تُكْتَبَانِ فِي الطَّرِيقِ لَامُ الْفِ^(٨)

(١) ساقط من ج .

(٢) في اللسان : جَهَجَه بِالْإِبِلِ كَهَجَجَ ، وجهجه بالسَّع وغيره : صاح به ليُكْفَ كهجهج مقلوب .

(٣) ساقطة من ص ، ومعناها في اللسان (دج) دعاؤك بالدّجاجة ، ودجّدج بالدّجاجة : صاح بها فقال : دج دج .

(٤) في ط ٨٣/٢ ده .. زجر مطلقا بمعنى اضرب وأصله فارسي ..

(٥) ساقطة من ص .

(٦) انظر : ط ٨١/٢ .

(٧) هو أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي . قال البغداديّ في الخزائن ١٠٣/١ هو الفضل بن قدامة بن عبيد الله .. بن بكر بن وائل ، أحد رجّاز الإسلام المتقدمين في الطبقة الأولى ، قال أبو عمرو بن العلاء : هو أبلغ من العجاج في النعت . وفي الأعلام ٣٥٧/٥ ، أنه توفي سنة ١٣٠ هـ .

(٨) من مشطور الرجز وقيله :

أخرج من عند زياد كالخرف تحطّ رجلاي بخطّ مُخْتَلَف

والبيت في ديوانه ١٤١ ، في سيبويه ٣٤/٢ ، وفي المقتضب ٢٣٧/١ و ٣٥٧/٣ ، وفي العقد الفريد ٣٤٧/٦ ، وفي الموشح ١٧٧ ، وفي الخصائص ٢٩٧/٣ ، وفي المخصص ٤/١٣ و ٩٥/١٤ و ٥٣/١٧ و ٥٤ ، وفي الخزائن ٩٩/١ .

اللغة : لام ألف أي صورة اللام وصورة الألف ، وقد يراد به صورة لا .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن مراد الشاعر اللام والهمزة ، لا صورة لا ، فيكون معناه : أنه تارة يمشي مستقيما فتخط رجلاه خطا مستقيما ، وتارة يمشي مُعَوِّجا ، فتخط رجلاه خطا شبيها باللام (الخزائن ٩٩/١) .

فمقصوده اللام والهمزة لا صورة (لا) .

ولو نظر الواضع في الصنفين إلى وقوعهما مرّكبين لكانا معرّين في نظره فلم يجز أن يصوغهما على أقل من ثلاثة أحرف ، لأنك لا تجد معربا على أقل من ثلاثة أحرف إلا وقد حُذِفَ منه شيء كيد ودم .

وقد صاغ كثيرا منهما على حرفين كنخ وجه وبا وتا وثا .

وإنما صاغ على أقل من (ثلاثة)^(١) ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مشابهة للحرف كما ومن ، وتاء الضمير وكافه ، فعُلم أنه (يئني)^(٢) لثبوت علته (فَجَوَزَ)^(٣) بناءً على أقل من ثلاثة .

ثم نقول : لا يلزم الكسائي والفراء ما أُلزِمَا في ترافع (المبتدأ)^(٤) والخبر (من أنه يجب تقدّم كل واحد من المبتدأ والخبر على الآخر)^(٥) (لأنه يجب تقدّم العامل على المعمول)^(٦) فيلزم على ذلك تقدّم الشيء على نفسه ، لأن المتقدّم على المتقدّم على الشيء متقدّم على ذلك الشيء .

وإنما لم يلزمهما ذلك لأن العامل النحويّ ليس مؤثرا في الحقيقة ، حتى يلزم تقدّمه على أثره ، بل هو علامة - كما مر^(٧) - .

ولو أوجبنا - أيضا - تقدّمه لكونه كالسبب - كما مر^(٨) - قلنا : إن كل واحد من المبتدأ والخبر متقدّم على صاحبه من وجه متأخّر عنه من (وجه)^(٩) آخر ، فإذا اختلف الجهتان فلا دور .

(١) في ص : ثلاثة أحرف .

(٢) في ط : يئني .

(٣) في ج : فيجوز .

(٤) في ص : الابتداء .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقط من ت .

(٧) صفحة ٥١ .

(٨) صفحة ٥٢ .

(٩) تكملة من ط .

أما تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعا للمنسوب إليه ، وفرعا له ^(١) .
وأما تقدم الخبر فلأنه محطُّ الفائدة ، وهو المقصود من الجملة ، لأنك إنما ابتدأت
بالاسم لغرض الإخبار عنه ، والغرض وإن كان متأخرا في الوجود إلا أنه متقدم في
القصد ، وهو العلة (الغائية) ^(٢) وهو الذي يقال فيه : أول الفكر آخر العمل .
فيرفع كل منهما (صاحبه بالتقدم الذي فيه . فترافع المبتدأ والخبر - إذن - كعمل
كلمة الشرط والشرط كل واحد منهما) ^(٣) في الآخر نحو قوله تعالى : ﴿ أَيَّامًا
تَدْعُوا ﴾ ^(٤) فإداة الشرط متقدمة على الشرط ، إذ هي مؤثرة لمعنى الشرط فيه ،
متأخرة عنه تأخّر الفضلات عن (العمَد) ^(٥) .
فالمبتدأ والخبر - على هذا التقرير - أصلان في الرفع كالفاعل وليسا بمحمولين في
الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش ^(٦) وابن السراج ^(٧) .
ولا دليل على ما يُعزى إلى الخليل ^(٨) من كونهما فرعين على الفاعل ^(٩) . ولا على ما يُعزى

(١) هذا تعليل لتأخر الخبر ، فهو تعليل للنقيض .

(٢) في ص : الثانية .

(٣) ساقط من ص .

(٤) الإسراء ١١٠ .

(٥) في ج و ص : العمل .

(٦) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش من أكابر أئمة النحويين البصريين ، وأخذ عن أخذ عنه سيبويه ، ثم أخذ
عن سيبويه ، وهو الطريق إلى كتابه . وكان ممن قرأ عليه الجرهمي والمازني والكسائي . صنّف كتباً كثيرة في النحو
والعروض والقوافي . توفي سنة ٢١٥ هـ (نزهة الألباء ١٣٣) .

(٧) أبو بكر محمد بن السريّ المعروف بابن السراج ، كان أحد العلماء المذكورين ، وأئمة النحو المشهورين أخذ
عن المبرد ، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعده ، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . له مصنفات كثيرة
منها كتاب الأصول وكان ثقة . توفي سنة ٣١٦ هـ (نزهة الألباء ٢٤٩) .

حين تحدّث ابن السراج في الأصول عن المرفوعات ٥٨/١ قال : الأسماء التي ترتفع خمسة : الأول مبتدأ له خبر ،
الثاني خبر لمبتدأ بنيته عليه ، الثالث فاعل بني على فعل ، الرابع مفعول بني على فعل ، ولم تذكر من فعل به فقام مقام
الفاعل ، والخامس مشبه بالفاعل في اللفظ - ويعني به اسم كان وخبر إن - .

(٨) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد البصري الفهرودي ، سيّد أهل الأدب قاطبة في علمه وزهده ، والغاية في تصحيح
القياس واستخراج مسائل النحو وتعليقه ، قرأ على أبي عمرو وأخذ عنه سيبويه ، أول من استخرج علم العروض
وضبط اللغة ، وأملّى كتاب العين على الليث بن المظفر . توفي سنة ١٦٠ هـ (نزهة الألباء ٤٧) .

(٩) لم أجد من نسب هذا الرأي للخليل .

إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع^(١) . وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه - كما هو مذهب النحاة - .

ولما كان مستنكرًا في ظاهر الأمر - ترافع المبتدأ والخبر ، لما تقرر في الأذهان من تقدم المؤثر على الأثر ، واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضَعْف عملهما ، فنسخ عملهما كثير مما دخل عليهما مؤثرًا فيهما معنى ، ككان وظن وكاد وإن وأخواتها ، وما ولا التبرئة - على ما يجيء في أبوابها - فصارت العمدة في صورة الفضلة منتصبة ، وهي اسم إن و (لا) التبرئة ، وخبر كان (وأخواتها)^(٢) وكاد (وإن وأخواتها)^(٣) ومفعولا ظن ، ووجه مشابقتها (للفضلة)^(٤) يجيء في أبوابها .

وإنما جاز تقدم كل واحد من جزأي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر ، والعامل متقدم الرتبة على معموله ، لكن الأولى تقدم المسند إليه ، لسبق وجود الخبر عنه على الخبر ، وإن كان الخبر متقدمًا في العناية .

ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل ، لأن الفاعل معمول للفعل ، وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر .

ولم يعتنوا بحال المفاعيل ، ولم يلزموها موضعها الطبيعي - أعني ما بعد العامل - لكونها فضلات .

فظهر لك أن أصل الأسماء الإعراب ، فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة ، - كما نذكره في المضمرات والمبهمات ، وأسماء الأفعال والكنائيات ، وبعض الظروف - . وأما أسماء الأصوات وأسماء حروف التهجي فبناؤها أصلي لا يحتاج إلى تعليل .

(١) لم أجد في الكتاب في باب المبتدأ والخبر ولا في باب الفاعل ما يشير إلى ذلك .

(٢) ساقطة من ص و ط .

(٣) ساقط من ج و ص و ط ، وهو في ت ولعله يقصد إن النافية العاملة عمل ليس مع أن أم الباب (ما) وليست (إن) .

(٤) ساقطة من ص .

و (أما) ^(١) إعرابهما في نحو ^(٢) قوله ^(٣) :

٨ - تداعينَ باسمِ الشَّيبِ في مُثَلِّمٍ ^(٤)

وقوله ^(٥) :

٩ - إذا اجتمعوا على ألفٍ وواوٍ وياءٍ هاج بينهمُ جدالٌ ^(٦)

(فعلل) ^(٧) بكونهما مركَّبين ، وهو خلاف الأصل ، والله أعلم (بالصواب) ^(٨) .

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ص .

(٣) قائله ذو الرمة (وستأتي ترجمته) صفحة ٤٧١ .

(٤) عجزه : جوانبه من بَصْرَةٍ وسِلَاحٍ ، والبيت في ديوان ذي الرمة ١٠٧٠ وفي إصلاح المنطق ٣٤ وفي ابن يعيش

١٤/٣ و ٨٥/٤ وفي الخزانة ١٠٤/١ وفي اللسان مادة (شيب) .

اللفظ : تداعين : دعا بعض القُلُص بعضاً ، الشَّيب : أصوات مشافر الإبل عند الشُّرب ، المثلِّم : المنكسر ، أراد

في حوض منكسر ، بَصْرَةٍ : حجارة رخوة فيها بياض ، سلام : حجارة جمع سَلَمَة .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن اسم الصوت إذا ركب جاز إعرابه : معتدا بالتركيب العارض بشرط إرادة

اللفظ لا المعنى .

(٥) هذا البيت ينسب ليزيد بن الحكم ، ونسبه في درة الغواص ٢٣٣ ، لعيسى بن عمر وستأتي ترجمته صفحة ١٤٤

قال البغدادي في ترجمة يزيد ١١٣/١ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفي البصري الشاعر المشهور ... حدث

عن عمه عثمان ، وروى عن معاوية بن قُرة وعبد الرحمن بن إسحاق . وردَّ على الحجاج في العراق وله معه قصة .

وفي الأعلام ٢٣٢/٩ أنه شاعر عالي الطبقة من أعيان العصر الأموي . توفي سنة ١٠٥ هـ .

(٦) هذا البيت في المقتضب ٢٣٦/١ وفيه ألف وباء وتاء .. قتال . وكذا في المخصص ٩٥/١٤ ، وفي درة الغواص

٢٣٣ ، وفي شرح ابن يعيش ٣٩/٦ ، وفي الخزانة ١١٠/١ .

والمعنى المراد من رواية الرضي والخزانة : ما يحصل من الجدال حول حروف العلة وإعلالها . هامش المقتضب

٢٣٦/١ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن حروف المعجم إذا رُكبت جاز إعرابها .

(٧) في ط : معلل .

(٨) ساقطة من ص .

(أنواع الإعراب)

قوله : وأنواعه رفعٌ ونصبٌ وجَرٌّ ، فالرفع علمُ الفاعلية ، والنصب علمُ المفعولية ، والجر علمُ الإضافة .

اعلم أنَّ الحركاتِ في الحقيقة أبعاضُ حروفِ العلة ، فضمُّ الحرف في الحقيقة إتيانٌ بعده - بلا فصل - ببعض الواو ، وكسْرُهُ الإتيانُ بعده بجزء (من)^(١) الياء ، وفتحُهُ الإتيانُ (بعده)^(٢) بشيء من الألف ، وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام ، فلا تُحلُّ الأصوات ، لكنك لما كنت تأتِي عقيبَ الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سُمِّي الحرفُ متحرِّكا ، كأنك حرَّكت الحرف إلى مخرج حرف المد ، وبضدِّ ذلك سكون الحرف .

فالحركة - إذن - بعد الحرف ، لكنها من فرط اتصالها به يُتَوَهَّمُ أنها معه (لا)^(٣) بعده (بلا فصل)^(٤) فإذا أُشْبِعَت الحركة - وهي بعض (حرف)^(٥) المد - صارت حرفَ مد تاما .

وإنما قيل لعَلِمَ الفاعل رفعٌ لأنك إذا ضممت الشفتين لإخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم وتوابعه ، فسُمِّي حركة البناء ضمًّا وحركة الإعراب رفعًا ، لأن دلالة الحركة على المعنى تابعةً لثبوت نفس الحركة أولا .

وكذلك نصبُ الفم تابع لفتحهِ ، كأن الفم (كان)^(٦) شيئًا ساقطًا فنصبته ، أي أقمته بفتحك إياه ، فسُمِّي حركة البناء فتحًا ، وحركة الإعراب نصبًا .

(١) تكلمة من ط .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) تكلمة من ص و ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطة من ص ، وهي لازمة .

وأما جرُّ (الفك)^(١) الأسفل إلى أسفل و (خَفْضُهُ)^(٢) فهو ككسر الشيء ، إذ المكسور يسقط ويهوي إلى أسفل ، فسُمِّي حركة الإعراب جراً وخفضاً ، وحركة البناء كسراً ، لأن الأولين أوضح وأظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث .

ثم الجزم بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد . والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فسُمِّي الإعرابي جزماً ، والبنائي وقفاً وسكوناً .

وإنما سمي العرب معرباً لأن الإعراب إبانة المعنى والكشف عنه ، من قوله ﷺ « الثيبُ يعربُ عنها لسانُها »^(٣) أي يبين ، وسمي المبني (مبنياً)^(٤) لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص .

قوله : فالرفعُ علمُ الفاعلية .

أي علامتها ، والأولى - كما بينا^(٥) - أن يقال : الرفع علمُ كونِ الاسمِ عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد . والنصب علمُ الفضلية - في الأصل - ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات - كما مضى^(٥) .

وعلى قول المصنف : الرفعُ في الأصل علمُ الفاعلية ، والنصب علمُ المفعولية ، ثم يكونان فيما يشابههُما .

وأما الجر فعلمُ الإضافة - أي كونِ الاسمِ مضافاً إليه - معنى أو لفظاً ، كما في غلام زيد وحسن الوجه .

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : وحفظه ، وهو تحريف .

(٣) قال عنه عبد القادر البغدادي في تخریج أحاديث شرح الرضي ق ١ : ولم أره بهذا اللفظ إلا في نهاية ابن الأثير . قال بعد إيراده : يروى هكذا بالتخفيف من أعرب ، وقال أبو عبيد : الصواب يُعرب - يعني بالتشديد - يقال : عربت عن القوم إذا تكلمت عنهم ، وقيل : إن أعرب بمعنى عَرَّب ، يقال : أعرب عن لسانه وعرب . قال ابن قتيبة : والصواب يعرب عنها بالتخفيف .. وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإيضاح . ١ هـ . قلت وقد وجدته بلفظ الثيب تعرب عن نفسها في سنن ابن ماجه ٢٠٦/١ وقال المحقق بعد ذكره : قال في الزوائد : رجال إسناده ثقات إلا أنه منقطع .. لكن الحديث له شواهدٌ صحيحةٌ . وفي المسند ١٩٢/٤ وفيه : الثيب تعرب عن نفسها بلسانها والبكر رضاها صمتها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) صفحة ٥١ .

فالرفع ثلاثة أشياء : الضم والألف والواو في نحو : (جاء)^(١) مسلم ومسلمان ومسلمون وأبوك .

والنصب أربعة : الفتح والكسر والألف والياء في نحو : إن مسلما (ومسلمات وأباك)^(٢) ومسلمين (ومسلمين)^(٣) .

والجر ثلاثة أشياء : الكسر والفتح والياء في نحو : يزيد وبأحمد ، وبمسلمين وبمسلمين وبأبيك .

وكل ما سوى الضم في الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر فروعها - كما يجيء^(٤) - وبين الضم والرفع عموم وخصوص (من وجه)^(٥) .

أما كون الرفع أعم فلو قوِّعه على الضم والألف والواو .

وأما كونه أخص فلأن الضم قد يكون علم العمدة كما في : جاء الرجل ، وقد لا يكون كما في حيث . وكذا الكلام في النصب والجر .

وإذا أطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصريَّة (فهي)^(٦) لا تقع إلا (على)^(٧) حركات غير إعرابية - بنائية كانت كضمة حيث ، أولا كضمة قاف قفل^(٧) ومع القرينة تطلق على حركات الإعراب - أيضا - كقول المصنف : بالضمة رفعا .

والكوفيون يطلقون ألقاب أحد النوعين على الآخر مطلقا .

قوله : وأنواعه رفع ونصب وجر .

(١) تكملة من ص .

(٢) ساقط من جـ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) يعني في الأسماء الستة والثني والمجموع جمع تصحيح للمذكر والممنوع من الصرف والفعل المعتل وغير ذلك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : فهما .

(٧) لأن البناء لا يقع إلا في آخر الكلمة كالإعراب .

الرفع والنصب والجر - عنده - الحركات - كما ذكرنا^(١) - والحروف .
وعلى مذهب من قال : الإعراب الاختلاف (يقال)^(٢) : الرفع انتقل الآخر إلى
علامة العمدية ، والنصب انتقله إلى علامة الفضلية ، والجر انتقله إلى علامة الإضافة .
والظاهر في اصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف ، ألا ترى أن البناء ضده ؟ وهو
عدم الاختلاف اتفاقاً ، ولا يطلق البناء على الحركات .
وإنما جعل الإعراب في آخر الكلمة لأنه دال على وصف الاسم ، أي كونه عمدة
أو فضلة ، والدال على الوصف بعد (الدال على)^(٣) الموصوف .

(١) صفحة ٦٠ .

(٢) في ص و ط : قال .

(٣) ساقطتان من ج و ص و ط .

(العامل)

قوله : العامل ما به يقوم المعنى مقتضي (للإعراب)^(١) .

إنما بينَ العاملَ لاحتياج قوله قبل^(٢) : (ويختلف آخره لاختلاف العامل) إلى بيانه .
ويعنى بالتَّقومُ نحواً من قيام العَرَض بالجوهر ، فإن معنى الفاعلية (والمفعولية
والإضافة)^(٣) كونُ الكلمة عمدةً أو فضلةً أو مضافاً إليها ، (وهي)^(٤) كالأعراض
القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل .

فالموجدُ - كما ذكرنا^(٥) - هذه المعاني هو المتكلمُ ، والآلةُ العاملُ ، ومحلها الاسمُ ،
وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني (هو المتكلم)^(٦) ، لكنَّ النحاة جعلوا الآلة كأنها
هي الموجدةُ (للمعاني)^(٧) وعلاماتها - كما تقدم^(٨) - فلهذا سميت (الآلات)^(٩)
عوامل .

فالباء في قوله : (به يقوم للاستعانة ، نظراً إلى أن المسمى عاملاً في الحقيقة آلة ،
والمقوم هو المتكلم ، وليس الباء ، كما في قولك)^(١٠) قام هذا العرضُ بهذا المحل .
ولا شك أن في لفظ المصنّف إيهاماً ، لأن الظاهر في نحو : قام به ، وتقوم به هذا
المعنى الأخير .

(١) تكملة من ص ومن مخطوطة المتن صفحة ٤ .

(٢) صفحة ٤٢ .

(٣) ساقط من ت .

(٤) ساقطة من ت .

(٥) صفحة ٥١ و ٥٢ .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) صفحة ٥١ و ٥٢ .

(٩) في ص : آلات الإعراب .

(١٠) ساقط من ص .

فإذا ثبت أن العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب ، وذلك المعنى كون الاسم عمدة ، أو فضلة ، أو مضافا إليه العمدة أو الفضلة ، فاعلم أن بينهم خلافا في أن العامل في المضاف إليه هو اللام المقدرة أو من ، أو المضاف .

فمن قال : إنه الحرف المقدر نظر إلى أن معناه في الأصل هو (الموقع للإضافة)^(١) بين الفعل والمضاف إليه ، إذ أصل غلام زيد : (غلام)^(٢) حصل لزيد ، فمعنى الإضافة قائم بالمضاف إليه لأجل الحرف .

ولا ينكر ههنا عمل حرف الجر مقدرا ، وإن ضعف مثله في نحو : خير^(٣) ، في قول رؤبة^(٤) ، وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف ، الذي هو مختص بالمضاف إليه ، (أو متبين به)^(٥) ، كما أن نصب (أن) المقدرة في نحو^(٦) :

١٠ - أحضر الوغى^(٧)

(١) في ط : الموقع المقدم للإضافة ، وأرى أن كلمة (المقدم) زائدة لا داعي لها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) حين قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : خير ، أي بخير أو على خير ، انظر شرح الكافية الشافية ١٢٤٢ ، وكلمة خير ساقطة من ص .

(٤) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي السعدي أبو الحجاج ، راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أكثر مقامه في البصرة ، أخذ عنه أعيان أهل اللغة ، وكانوا يحتجون بشعره ويقولون بإمامته ، له ديوان شعر مطبوع ، توفي سنة ١٤٥ هـ (الأعلام ٦٢/٣) .

(٥) ساقط من ص .

(٦) قول طرفة بن العبد ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - صفحة ٩١٣ .

(٧) البيت بتمامه :

ألا أهبذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

هذا البيت في ديوان طرفة من معلقته ص ٣١ ، وفي سيبويه ٤٤٥٢/١ ، وفي مجالس ثعلب ٣٨٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٨٣/١ ، وفي الإنصاف ٥٦٠ ، وفي ابن يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ ، وفي الخزائن ١١٩/١ ، وفي المغني ٥٠٢ و ٨٤٠ ، وفي شرح شواهد المغني ٨٠٠ ، وفي العيني ٤٠٢/٤ ، وفي الضرائر لابن عصفور ١٥١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٦٥/٣ ، وفي ما يجوز للشاعر للضرورة ١٤٣ ، وفي عبث الوليد ٤٢١ ، وفي المقتضب ٨٣/٢ و ١٣٤ ، وفي شرح ابن عقيل ٢٤/٤ ، وفي رصف المباني ١١٣ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٦/١ ، وفي شرح القصائد للأثيري ١٩٢ ، وفي المسائل العسكرية ٢٠٢ .

اللغة : الزاجري : اللاتمي ، وهي رواية أخرى للبيت موجودة في كثير من الكتب . الوغى : الحرب ، مخلدي : يقال : أخلده بمعنى أبقاه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن نصب المضارع بأن مقدرة هنا ضعيف لعدم الفاء السببية أو واو المعية .

ضعيف، فإذا وقع موقعها فاء السببية، أو أو الجمع^(١) - كما يجيء في باب نواصب المضارع^(٢) -
جاز نصبها مُطَرِّداً. وكذا الجريرب المقدرة بعد الواو، و (الفاء)^(٣) وبل ليس بضعيف.

ومن قال : إن عامل الجر هو المضاف - وهو الأولى - قال : إن حرف الجر شريعة
منسوخة ، والمضاف مفيد معناه ، ولو كان مقدرا لكان (غلام زيد) نكرة ك (غلام
لزيد) فمعنى كون الثاني مضافا إليه حاصل له بوساطة (الأول)^(٤) فهو الجار بنفسه .
وقال بعضهم : العامل معنى الإضافة .

وليس بشيء ، لأنه إن أراد (بالإضافة)^(٥) كون الاسم مضافا إليه ، فهذا هو
المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى .

وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل
(والمفعول - أيضا - النسبة التي بينهما وبين الفعل ، كما قال خلف^(٦) : العامل في
(الفاعل)^(٧) هو الإسناد لا الفعل^(٨) .

(١) يقصد بها أوو المعية .

(٢) ط ٢٤٤/٢ - ٢٤٨ .

(٣) في ت : والباء .

(٤) في ت : الأولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من المراجع من يجمع بين كون اسمه (خلفا) وبين كونه من الكوفيين ، وتحدث أبو الطيب
اللغوي في مراتب النحويين صفحة ١ و ٢ عن جهالة من لم يفرق بين الأحمر البصري والأحمر الكوفي، ولكنه سماه
هنا علي بن المبارك الأخفش الكوفي، وسماه في مواضع أخر بعلي الأحمر ٥٣ وبأبي الحسن علي الأحمر ٥٨ والأحمر ٥٩
والأحمري ٩٠. أقول هذا لأن الرضي سيذكر في باب المفعول به صفحة ٣٩٣ أن خلفا هذا كوفي. ولم يذكر أبو
الطيب ولا غيره أن الأحمر الكوفي يسمى خلفا إلا ما كان من أبي البركات الأنباري في كتابه الإنصاف صفحة ٧٩
حيث قال: وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول... إلخ وذكر د/يوسف عمر في تحقيقه لشرح
الكافية أن خلفا هذا هو: خلف بن يوسف الأندلسي، ولست أراه كذلك، لما يأتي في المفعول به من كونه كوفيا.
والله أعلم بالصواب. وانظر ما كتبه عبد الأمير الورد عن ذلك في كتابه منهج الأخفش الأوسط صفحة ٢٥ - ٢٨ .

(٧) ساقط من ص .

(٨) نقل الرضي هذا الرأي عن خلف تبعاً لابن مالك في التسهيل حيث قال صفحة ٧٥ : وليس رافعه - يعني
الفاعل - الإسناد خلافا لخلف .

ونقل الأنباري في الإنصاف رأياً آخر عن خلف - ولعله غير صاحبنا - قال في الإنصاف صفحة ٧٩ : وذهب
خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ، ثم رد هذا الرأي
صفحة ٨١ بقوله : لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله ، نحو ضرب زيد لعدم معنى الفاعلية .
وكذا قال البهاء ابن النحاس في التعليقة على المقرب ق ٩ ب و ١٠ أ : ونقل ابن عمرو ، رحمه الله ، أن مذهب خلف الأحمر ،
رحمه الله ، أن العامل في الفاعل معنى الفاعلية . ونقل غيرهم أن مذهب هشام ، رحمه الله ، أن الفاعل يرتفع بالإسناد .

وفي الجمع ١٥٩/١ مثل ما في الإنصاف والتعليقة غير أنه لم يقل إنه من الكوفيين ونسب الرأي الذي ذكره الرضي
أنه رأى خلف إلى هشام ، ورد عليه بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنويا إلا عند تعذر اللفظي الصالح ، وهو هنا موجود .

الأسماء المعربة وما تستحقه من أنواع الإعراب

قوله : فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمّة رفعًا ، والفتحة نصبًا ، والكسرة جرًّا ، جمع المؤنث السالم بالضمّة والكسرة ، غير المنصرف بالضمّة والفتحة ، أخوك وأبوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال - مضافةً إلى غيرياء المتكلم - بالواو والألف والياء ، المثنى وكلا - مضافا إلى مضمّر - واثنان بالألف والياء ، جمع المذكر السالم وأولو وعشرون وأخواتها بالواو والياء .

هذا تقسيمُ الأسماءِ المعربة بحسبِ إعراباتها المختلفة ، وذلك أنا بيّنا أن الرفعَ ثلاثة أشياء ، والنصبُ أربعة والجرُّ ثلاثة^(١) .

فهو يريد بيان محال هذه الإعرابات ، وأن كل واحد منها في أي معرب يكون ؟ فبدأ بمعربات (إعرابها بالحركات)^(٢) لأنها الأصل في الإعراب لخفتها ، وقسمها ثلاثة أقسام :

أحدها : ما استوفي الحركات الثلاث ، كلّ واحدة منها في محلها - أعني الضم في حالة الرفع ، والفتح في النصب ، والكسر في الجر - وهو شيان أحدهما المفرد - أي الذي لا يكون مثنى ولا مجموعا - سواء كان مضافا أولا - المنصرف (احترازا)^(٣) عن غير المنصرف .

وكان عليه أن يضم إليه قيّدا آخر ، وهو أن لا يكون من الأسماء الستة (ولا يجوز أن يكون قوله (المفرد) احترازا عن المضاف فتخرج الأسماء الستة)^(٤) إذ لو احترز

(١) صفحة ٦٢ .

(٢) في ص : إعراباتها بحركات .

(٣) في ط : احتراز .

(٤) ساقطة من ص .

عنه لوجب أن لا يستوفي شيء من المضاف الحركات الثلاث .

وثانيهما : الجامعُ لثلاثة قيود ، الجمعية - احترازا عن المثنى إذ إعرابه بالحروف وعن المفرد إذ قد مر ذكره - والتكسير - احترازا عن السالم لأن (إعراب المذكر منه بالحروف ، والمؤنث غيرُ مستوفٍ للحركات - والإنصراف - احترازا عن غير المنصرف نحو مساجد وأنبياء -

وإنما أعرب الجمعُ المكسرُ إعرابُ المفرد)^(١) - أي بجميع الحركات - (إذا كان منصرفا)^(٢) لمشابهته للمفرد بكونه صيغةً مستأنفةً مغيرةً عن وضع مفرده ، ويكون بعضه مخالفاً لبعض في الصيغة . كالمفردات المتخالفة الصيغ ، وأيضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لأن يجعل إعرابا ، كما في الجمع بالواو والنون .

قوله : بالضمة رفعا .

الجار والمجرور خبرُ المبتدأ^(٣) .

وقوله : رفعا .

مصدرٌ بمعنى المفعول ، كقولهم : الفاعل رفع أي مرفوع ، وانتصابه على الحال - أي مرفوعين^(٤) ، والعامل فيه الجار والمجرور ، وذو الحال الضمير المستكن .

والباء في قوله : بالضمة بمعنى مع ، ويجوز أن يكون المعنى ملتبسان بالضمة .

ومعنى الكلام : هما مع هذه الحركة المعينة في حال كونهما مرفوعين أي مصاحبين لعلم العمدة . وكذا قوله : والفتحة نصبا وأمثاله ، وهذا من باب العطف على عاملين مختلفين المجوز عند المصنف قياسا ، نحو : إن في الدار زيدا والحجرة عمرا - على ما يجبي^(٥) -

(١) ساقط من ص .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) يعني في قوله قبل : فالمفرد المنصرف .. إلخ .

(٤) يعني المفرد وجمع التكسير المستوفين للشروط .

(٥) صفحة ١٠٣٣ وما بعدها .

والثاني من الثلاثة الأقسام^(١) : ما فيه الضمة رفعا ، والكسرة نصبا وجرا ، وهو شيء واحد - أعني الجمع - (بشرطين)^(٢) : -

أحدهما : أن يكون جمع المؤنث - احترازا عن جمع المذكر الذي هو بالواو والياء .
والثاني : أن يكون سالما - احترازا عن المكسر المستوفي للحركات نحو : رجال أو للضم والفتح نحو : مساجد .

وإنما نقص هذا الجمع الفتح ، وأتبع الكسر إجراء له مجرى أصله - أعني جمع المذكر السالم على ما يجيء بعد^(٣) -

والثالث : ما فيه الضمة رفعا ، والفتح نصبا وجرا ، وهو - أيضا - شيء واحد ، (غير المنصرف) مفردا أو مجموعا مكسرا نحو : أحمد ومساجد .

وإنما نقص الكسر وأتبع الفتح - لما يجيء في بابه^(٤) - .

ثم ثنى بمعربات (إعرابها)^(٥) بالحروف وقسمها - أيضا - ثلاثة أقسام .

أحدها : ما استوفى الحروف الثلاثة ، كلا في محلها ، وهي الأسماء الستة بشرط إفرادها وكونها غير مصغرة ، وإضافتها إلى غيرياء المتكلم ، لأنها إذا ثنيت أو جمعت فأعرابها إعراب سائر الأسماء المثناة والمجموعة ، وكذا إذا صُغرت ، لأن المصغر منها تتحرك عينه ولامه وجوبا ليم وزن فُعِيل ، وحرف العلة المجعول إعرابا يجب سكونه ليشابه الحركة .

وإنما اشترط إضافتها إلى غير ياء المتكلم لما سيجيء أن المقطوع منها عن الإضافة محرك بالحركات لما سنذكر^(٦) ، والمضاف إلى ياء المتكلم لا يبين إعرابه - على ما سيجيء^(٧) - .

(١) كان الأولى أن يقول : ثلاثة الأقسام .

(٢) في ت : وهو جامع بشرطين بقيدتين ، وسقط من ص قوله : بشرطين إلى قوله والثاني .

(٣) صفحة ٧٨ ، ٧٩ حيث اتبع النصب فيه للجر ، وكذا في الثنى .

(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥) في ص : إعراباتها .

(٦) صفحة ٩٥٤ ، ٩٥٥ وما بعدها .

(٧) صفحة ٩١ ، ٩٢ .

وتصريحه بهذه الأسماء الستة يغني عن الاحتراز عن ثنيتها وجمعها وتصغيرها^(١) .
ولهم في إعراب هذه الأسماء أقوال :

الأقربُ عندي - أن اللام في أربعةٍ منها ، وهي أبوك وأخوك وحموك وهنوك ، أعلام للمعاني (المتناوية)^(٢) كالحركات ، وكذا العينُ في الباقيين منها - أعني فوك وذومال ، فهي في حال الرفع لأم الكلمة أو عينها وعلمُ العمدَةِ ، وفي النصب والجر علم الفضلة والمضافِ إليه ، (فهي مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها حرفُ إعراب)^(٣) ، وسنُشيدُ هذا الوجهَ بعد ذكر الأوجه المقولة فيها^(٤) .

فعن سيبويه : أن هذه الأسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة على الحروف^(٥) ، فأعرابها كإعراب المقصور ، لكنْ أتبعَتْ في هذه الأسماء حركات ما قبل (حروف)^(٦) إعرابها حركات إعرابها ، كما في (امرئ وابنم) ثم حذفت الضمة

(١) لأنه مثل لها في حالة استكمالها للشروط أي كونها مفردة مكبرة مضافة إلى غير ياء المتكلم .

(٢) في ت : المتعاقبة .

(٣) في ت : مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها ، وقوله : حرف إعراب سقط من ص .

(٤) صفحة ٧٤ ، ٧٥ .

(٥) لم ينص سيبويه في كتابه على إعراب الأسماء الستة ، ولكنه تحدث عن إعراب المثني وجمع المذكر السالم ، وهما والأسماء الستة يُجْرون مجرى واحدا ومما قاله في ٤/١ و ٥ .

واعلم أنك إذا ثبت الواحدُ لحقته زيادتان ، الأولى منهما المد واللين وهو حرف الإعراب ، غير متحرك ولا ينون ، يكون في الرفع ألفا .. ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها .. ويكون في النصب كذلك .. وتكون الزيادة الثانية نونا ، كأنها عوض لما مُنِع من الحركة والتنوين ..

وإذا جَمَعَتْ على حد الثنية لحقتها زائدتان ، الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون . وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في الثنية .

قلت : فقد تبين بهذا أن سيبويه يرى أن الألف والياء في المثني والواو والياء في جمع السلامة حروفُ الإعراب . ولم يخص الأسماء الستة بمحدث من حيث الإعراب بالحروف أو بالتقدير . وكلامه في الجزء الثاني صفحة ٨٠ و ١٤٠ يفيد بأن الواو في أبوك وأخوك هي لام الكلمة حيث قال : هذا باب مالا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرُدْ ، وذلك قولك في أب : أبوي ، وفي أخ أخوي وفي حم حموي ، من قبل أنك ترد من بنات الحرفين التي ذهبت لامتهن إلى الأصل مالا يخرج أصله في الثنية ...

ثم قال : اعلم أن من العرب من يقول : هذا هنوك ورأيت هناك ومررت بهنيك ..

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(للاستئصال) ^(١) ، (فبقي الواو ساكنةً ، وحذفت الكسرة أيضا للاستئصال) ^(٢) فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها ، وقُلبت الواو المفتوحة ألفا ، لتحركها وانفتاح ما قبلها .

والاعتراض عليه : أنه كيف خالفت الأربعة منها - أعني المحذوفة اللام - أخواتها من يد ودم في رد اللام في الإضافة ؟ وأيش ^(٣) الغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف ؟ وأيضا اتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل قليل ، وأيضا استفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات في الظاهر ، فهلا نجعلها مثلها في كونها أعلامًا على المعاني .

وقال المصنف : ظاهرُ مذهبِ سيبويه أن لها إعرابين تقديرِيَّ بالحركات ، ولفظِيَّ بالحروف ، قال : لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو : وهي علامة الرفع ^(٤) .

وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين .

وقال الكوفيون : إنها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضا ^(٥) .

وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما تأول المصنف كلام سيبويه .

وقال الأخفش : إنها مزيدة للإعراب كالحركات ^(٦) .

(١) في ص : لاستئصالها .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أصلها أي شيء .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ .

(٥) في الإنصاف ١٧ ذهب الكوفيون إلى أنها معربة من مكانين ثم قال ١٩ : احتج الكوفيون بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات - التي هي الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعرابا لهذه الأسماء في حالة الأفراد ... فإذا قلت في الإضافة : هذا أبوك وفي النصب رأيت أباك وفي الجر مررت بأبيك - والإضافة طارئة على الأفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الأفراد .. والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعرابا .

(٦) في معاني القرآن للأخفش ١٣ ، ١٤ : وجعلت الياء للنصب والجر ، نحو العالمين والمتقين ... وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع ، وجعل رفع الاثنين بالألف . وفي الإنصاف ١٧ نُسب إليه قولين (الأول) ما رآه البصريون وهو أن الواو والألف والياء هي حروف الإعراب ، (الثاني) أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلالات للإعراب .

ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب على حرف واحد ، وذلك ما لا نظير له .
وقال الرِّبَعي : إنها معربة بحركاتٍ منقولةٍ من حروف العلة إلى ما قبلها ، وانقلبت
الواو ياءً لإنكسار ما قبلها ، وألفا لانفتاحه كما في ياجل^(١) .
وهو ضعيف ، لأن نقل حركة الإعراب إلى ما قبل حرفها لم يثبت إلا وقفا بشرط
سكون الحرف المنقول إليه .
وقال المازني^(٢) : إنها معربة بالحركات ، والحروف ناشئة منها للإشباع^(٣) ، كما في
قوله^(٤) :

أَدْنُو فَأَنْظُرُ^(٥)

- ١١ -

- (١) في الإنصاف أيضا ١٩ عنه أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب . وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل
وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب .
وفي الإيضاح في شرح المفصل ١١٦/١ وقال أبو الحسن الربعي : أصله أَدْنُو نُكَلَّتْ الحركة إلى ما قبلها استقلا ،
ونقلت في الجر وقلبت ياء ، ونقلت في النصب وقلبت ألفا .
(٢) بكر بن محمد بن بنية ، الإمام أبو عثمان المازني ، نزل في بني مازن فنسب إليهم وهو بصري ، وكان إماما في
العربية متسعا في الرواية ، يقول بالإرجاء ، قال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبي عثمان . من تصانيفه :
كتاب في القرآن ، علل النحو ، تفاسير كتاب سيبويه .. إلخ . توفي سنة ٢٤٩ هـ (البيهقي ٤٦٣/١) .
(٣) رشيد عبد الرحمن العبيدي مؤلف كتاب (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو . أسند هذا الرأي إلى
السيرافي وقال : إنه في شرحه للكتاب ١٤/١ ، ١٥ .
وفي فهرست مراجع العبيدي لكتابه (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو) ذكر أن شرح السيرافي
مخطوط بدار الكتب تحت رقم ١٣٧ هـ/ نحو .
ونسب هذا الرأي ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١١٧/١ إلى المازني .
(٤) قائله إبراهيم بن هَرَمَةَ الكِنَاني القرشي ، وهو آخر الشعراء الذين يُحْتَجُّ بشعرهم (الخزانة ٤٢٥/١) ومن مخزومي
الدولتين الأموية والعباسية . توفي سنة ١٧٦ هـ (الأعلام ٤٤/١) .
(٥) جزء من بيتين هما :

الله يعلم أنا في تلفتنا يوم الفراق إلى أحبابنا صور
وأنتي حوثما يثني الهوى بصري من حوثما سلكوا أدنو فأَنْظُرُ

ورد البيتان أو بعضهما في ديوانه ١١٨ ، وفي الخصائص ٣١٦/٢ و ١٢٤/٣ ، وفي المحاسب ٢٥٩/١ ، وفي المخصص
١١٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢١/١ ، كلمة فَأَنْظُرُ فقط وفي الإنصاف ٢٤ ، وفي الخزانة ١٢١/٢ و ٤٧٧/٣
و ٥٤٠ . وفي المغني ٤٨٢ ، وفي شرح شواهد المغني ٧٨٥ ، وفي الجمع ١٥٦/٢ ، وفيه من حيث ما نظروا أدنو
فأَنْظُرُ ، وفي الدرر ٢٠٧/٢ .

اللغة : صور : جمع أصور وهو المائل ، حوثما : لغة في حيثما .
الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الواو في (انظور) ناشئة عن إشباع ضمة الظاء .

وقوله^(١) :

١٢ - يَبْنِغُ مِنْ ذِفْرِي غَضُوبٍ جَسْرَةٌ^(٢)

وهو أيضا ضعيف ، لأن مثل ذلك لضرورة الشعر ، ويسوغ حذفه بلا اختلال إلا في الوزن ، وأيضا يبقى فوك وذو مال على حرف .

وقال الجرمي^(٣) : انقلابها هو الإعراب ، وأما هي فإما لآم أو عين^(٤) .

فعلى قوله لا يكون في الرفع إعرابٌ ظاهر ، وهو ضعيف لدلالة الواو في الظاهر على الفاعلية كالضمة .

وقال أبو علي^(٥) : إنها حروف إعراب وتبدل على الإعراب^(٦) .

(١) هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي من شعراء الطبقة الأولى ، من أهل نجد ، أمه حبشية اسمها زبيبة ، أشهر فرسان العرب في الجاهلية ، كان يوصف بالحلم على شدة بطشه ، قتله الأسد الرهيص نحو سنة ٢٢ ق . هـ (الأعلام ٢٦٩/٥) .

(٢) عجزه : زيافة مثل الفتيق المكدم
ورد هذا البيت في شرح القصائد لأبي بكر الأنباري ٣٣٢ ، وفي المحتسب ٧٨/١ و ٢٥٨ و ٢٧٨ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥٨/٢ ، الشرط الأول وفي الإنصاف ٢٦ ، وفي الخزائن ١٢٢/١ و ٥٤٠/٣ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ٢٤ .

اللغة : يَبْنِغُ : يسيل ، الذِفْرِي : العظم الشاخص خلف الأذن ، الغَضُوبُ : الناقة العبوس ، الجَسْرَةُ : العظيمة من الإبل ، زيافة : متبخرة في مشيتها ، الفتيق : المكدم ، الذي لا يؤدي ولا يركب لكرامته .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن الألف في (يَبْنِغُ) تولدت من إشباع الفتحة والأصل يَبْنِغُ .

(٣) صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري ، مولى جرم بن زيان ، كان فقيها عالما بالنحو والفقه ، ديناً ، ورعاً ، حسن المذهب ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس ، واللغة عن الأصمعي وأبي عبيدة ، انتهى إليه علم النحو في زمانه ، من تصانيفه : التنبيه ، كتاب السير ، الأبنية ، العروض وغيرها . توفي سنة ٢٢٥ هـ (البغية ٨/٢) .

(٤) انظر أسرار العربية ٥٢ .

(٥) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، من أكابر أئمة النحويين ، أخذ عن ابن السراج والزجاج ، وعلت منزلته في النحو حتى فُضِّلَ على المبرد ، أخذ عنه ابن جني والربيعي وغيرهما ، من كتبه الإيضاح في النحو ، والحجة في علل القراءات السبع . توفي سنة ٣٧٧ هـ (نزهة الألباء ٣١٥) .

(٦) تحدث أبو علي الفارسي عن هذه المسألة في كتابه (المسائل المشككة المعروفة بالبغداديات) في المسألة ذات الرقم ٦٣ من ٥٣٩ - ٥٤٢ ومما قال : الدليل على أن الواو في أخيك ونحوه حرف الإعراب الذي هو لام الفعل ، وليس هو بعلامة الإعراب ودلالته قولهم : امرؤ وابنم ، فأَتبعوا ما قبل حرف الإعراب حرف الإعراب .. ثم قال : ويدل أيضا على أن ذلك حرف الإعراب وليس بعلامة للإعراب دون أن يكون حرفه قولهم : فوك وذو مال ، ألا ترى أن قولنا (ذو) لا يخلو من أن يكون الحرف فيه كما قالوا للإعراب ، أو حرف إعراب كما يذهب إليه من يقول بقول =

فإن أراد أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ، ثم جعلت كالحركات فذلك ما اخترناه ، وإن أراد أن الحركات مقدرةٌ عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه^(١) .

وقال المصنف : إن الواوَ والألفَ والياءَ مبدلةٌ من لام الكلمة في أربعة ومن عينها في الباقيين ، لأن دليل الإعراب لا يكون من سِنْخ^(٢) الكلمة ، فهي بدل مفيد ما لم يفده المبدل منه وهو الإعراب ، كالتاء في بنت تفيد التأنيث بخلاف الواو التي هي أصلها ، ولا يبقى ذو وفوك على (حرف)^(٣) لقيام البدل مقام المبدل منه^(٤) .
هذا (آخر)^(٥) كلامه .

ويقال عليه : أي محذور يلزم من جعل الإعراب من سِنْخ الكلمة لغرض التخفيف

= سيبويه ، فلا يجوز أن تكون علامة الإعراب دون أن يكون حرفه ، لأنه يلزم من ذلك أن يكون الحرف يبقى على حرف واحد ، وذلك غير موجود في شيء من كلامهم ... ثم قال : ومن كان عنده أن حرف اللين في أخيك للإعراب وليس بحرف الإعراب يلزمه أن يكون الحرف في (ذو) أيضا للإعراب دون أن يكون حرف الإعراب ، فإذا كان كذلك فقد حصل الاسم على حرف واحد ، وذلك فاسدٌ عند الجميع .

(١) قد تبين مما نقلته عن الفارسي في التعليقة السابقة أنه يرى أن هذه الحروف حروف إعراب يدور الإعراب عليها ، وهي أيضا دلالات الإعراب وعلاماته .

(٢) في اللسان (سنخ) السنخ الأصل من كل شيء ، والجمع أسناخ وسُنوخ .

(٣) في ص : حرف واحد .

(٤) تحدث ابن الحاجب عن إعراب الأسماء الستة إيضاحه للمفصل ١١٦/١ - ١٢٠ وما قال : اختلف الناس في هذه الحروف : فمنهم من يقول : هي حروف إعراب ، ومنهم من يقول ليست حروف إعراب .. ثم ذكر آراءهم فيها ثم قال ١١٧/١ . والصحيح أنها بالحروف الأصلية أو بحروف تدل عليها ، كإعراب التنية والجمع بحرفي التنية والجمع على حدها ، من حيث كان التعدد لازما لها ، وأجرها حروف علة يمكن أن تتغير لتغير العامل كالتنية وجمع السلامة . ثم رد على آراء بعضهم ثم قال : ١١٨/١ ، ١١٩ .

فإن قيل : فإذا جعلتم حرف العلة زائدا للإعراب أدى إلى أن يكون في كلام العرب اسم متمكن على حرف واحد ، والجواب عنه من أوجه :

أحدها : أن ذلك إذا لم يكن فيه بدل منه ، ألا ترى أنك إذا قلت : فم كانت الميم بدلا ، والواو في (أخوك) أيضا بدل ، وإن وافقت الحرف الأصلي في اللفظ ، بدليل ما تقدم ، ولا يبعد أن يكون الشيء جيء به لمعنى مع أنه بدل ، ألا ترى أن التاء في أخت للتأنيث مع كونها بدلا عن المحذوف ولا يبعد أن تكون (أخوك) للإعراب مع كونها بدلا .. والوجه الثاني أن ذلك إنما ذكر في المغرب بالحركات .. إلخ قلت : ما نقلته عن الإيضاح يوحي بما أشار إليه الرضي ، وليس نص ما نقله عنه ، ولم أجد في شرحه لكافيته شيئا عن ذلك .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

فَيُقْتَصَرُ عَلَى مَا يَصْلَحُ لِلْإِعْرَابِ مِنْ سِنْخِهَا ، كَمَا اقْتَصَرَ فِي الْمُسْتَشْنَى وَالْمَجْمُوعِ عَلَى مَا يَصْلَحُ لِلْإِعْرَابِ مِنْ سِنْخِهَا ، أَعْنِي عَلَامَةَ التَّشْنِيعِ وَالْجَمْعِ إِذْ هِيَ مِنْ سِنْخِ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ .

ثُمَّ نَقُولُ^(١) : إِنَّمَا جَعَلَ إِعْرَابُهَا بِالْحُرُوفِ الْمَوْجُودَةِ دُونَ الْحَرَكَةِ عَلَى مَا (اخْتَرْنَا)^(٢) تَوَاطُؤَ الْجَعْلِ إِعْرَابَ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ بِالْحُرُوفِ ، لِأَنَّهُمْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ (يُخَوِّجُونَ)^(٣) إِلَى إِعْرَابِهَا بِهَا ، لِاسْتِيفَاءِ الْمَفْرَدِ لِلْحَرَكَاتِ .

وَالْحُرُوفُ - وَإِنْ كَانَتْ فُرُوعًا لِلْحَرَكَاتِ فِي بَابِ الْإِعْرَابِ لِثِقَلِهَا وَخَفَةِ الْحَرَكَاتِ (إِلَّا أَنَّهَا أَقْوَى)^(٤) مِنْ حَيْثُ تَوَلَّدَتْ مِنْهَا فَاسْتَبَدَّ بِهَا (الْمَفْرَدُ)^(٥) (لِأَنَّ)^(٦) الْحُرُوفَ أَقْوَى ، لِأَنَّ كُلَّ حَرْفٍ مِنْهَا كَحَرَكَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، فَكَرِهُوا أَنْ يَسْتَبَدَّ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعُ مَعَ كَوْنِهِمَا فَرْعَيْنِ لِلْمَفْرَدِ بِالْإِعْرَابِ الْأَقْوَى ، فَاخْتَارُوا مِنْ جُمْلَةِ الْمَفْرَدَاتِ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ ، وَأَعْرَبُوهَا بِهَذَا (الْأَقْوَى)^(٧) ، لِيُثْبِتَ فِي الْمَفْرَدَاتِ الْإِعْرَابُ بِالْحَرَكَاتِ الَّتِي هِيَ الْأَصْلُ فِي الْإِعْرَابِ ، وَبِالْحُرُوفِ الَّتِي هِيَ أَقْوَى مِنْهَا مَعَ كَوْنِهَا فُرُوعًا لَهَا ، وَفَضَلُوهَا عَلَى الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ بِاسْتِيفَائِهَا لِلْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ (كَلًّا فِي مَوْضِعِهِ)^(٨) ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَثْنَى وَالْمَجْمُوعِ لَمْ يَسْتَوْفِهَا ، وَلَا كُلُّ حَرْفٍ فِيهِمَا فِي مَوْضِعِهِ .

وَأَمَّا اخْتَارُوا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ بِخِلَافِ (نَحْوُ : غَد)^(٩) لِمِشَابَهَتِهَا لِلْمَثْنَى (بِاسْتِزَامِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا ذَاتًا أُخْرَى كَالْأَخِ لِلْأَخِ وَالْأَبَ لِلابْنِ ، وَخَصُّوا ذَلِكَ بِحَالِ الْإِضَافَةِ لِيُظْهَرَ ذَلِكَ اللَّازِمَ فَتَقَوَّى الْمِشَابَهَةُ .

(١) لَقَدْ وَعَدَ الرِّضِيُّ بِتَشْيِيدِ رَأْيِهِ فِي إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ السَّتَةِ ، وَهِيَ هِيَ ذَا يَفِي بِمَوْعِدِهِ .

(٢) فِي ص : حَرَرْنَا . وَانْظُرْ اخْتِيَارَهُ صَفْحَةَ ٧٠ .

(٣) فِي ص : مَخْرَجُونَ .

(٤) تَكْمَلَةُ مَنْ ط ، وَسَقَطَ مِنْ ص مِنْ قَوْلِهِ : فِي بَابِ الْإِعْرَابِ إِلَى هُنَا .

(٥) فِي ط : الْمَفْرَدُ الْأَوَّلُ .

(٦) فِي ت : إِلَّا أَنْ .

(٧) سَاقِطَةٌ مِنْ ج وَ ص .

(٨) فِي ص : كَمَا فِي مَوْضِعَيْنِ ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٩) فِي ج : غَيْرَهَا ، وَفِي ص : مِنْ بَيْنِ الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَةِ .

وخصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى (١) لأن لام بعضها وعين الآخر حرف علة ، يصلح أن يقوم مقام الحركات ، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية ، مع أن اللام في أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيًا منسيا ، فهي - إذن - كالحركات المجتلبة للإعراب ، وكذا الواو في فوك ، لأنها كانت مبدلة منها الميم في الأفراد ، فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب .

أما في نحو : (جر) فليس لامه حرف علة (٢) ، وأما نحو ابن واسم فهمزة الوصل فيه بدل من اللام ، بدليل معاقبتها إياها في النسب نحو : ابني وبَنوي ، وكأنَّ لاهما ليست حرف علة .

والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الأسماء واو ، فاختاروها لتكون الواو التي فيها أصلًا للرفع الذي هو أسبق الإعراب ، فمن ثم لم يجعلوا فيها نحو : يد ودم (٣) ، إذ لاهم ياء .

ثم نقول : جعلوا الواو ياء في الجر ، وألفا في النصب ليكون الألف إعرابا مثل الفتح ، والياء مثل الكسر ، (لا) (٤) لانفتاح ما قبلها وانكساره ، وجُعِلت ساكنةً للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي أثقل من الحركات (ولتناسب الحركات) (٥) التي قامت مقامها ، لأن الحركات أبعاض حروف المد الساكنة ، وجُعِل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، وللتنبية في الأربعة منها على أن ما قبل لام الكلمة كان حرف إعراب ، وأما في الباقيين فطرذا للباب (٦) .

ومعنى حموك أبو زوجك أو أخوه أو ابنه ، وبالجملة فالحم نسب (٧) زوج المرأة .
والهن : الشيء المنكر الذي يُستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح أو غير ذلك .

(١) ساقطة من ص .

(٢) لأن أصله (حرح) .

(٣) في اللسان (دمي) ٢٩٣/١٨ : وأصله دمي ودليل ذلك قوله : دَمَيْتَ يَدَهُ ، وقوله : جري الدميان بالخبر اليقين . ويقال في تصريفه : دَمَيْتَ يَدِي تَدْمِي دَمِي ، فيظهرون في دَمَيْتَ وتَدْمِي الياء والألف اللتين لم يجودها في دم قال ابن سيده : وقال قوم أصله دَمِي .

(٤) ساقطة من ت و ط ، والصحيح ما أثبتته من ج و ص لقوله بعد : وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف ، فقد ذكر أن الحركات التي قبلها إما وضعت من جنسها للتخفيف .

(٥) ساقطتان من ج .

(٦) هذا من ولع الرضي بالتعليل لكل شيء .

(٧) في اللسان (نسب) التَّسْبَةُ والتَّسْبَةُ والتَّسْبُ : القِرابَة ، وقيل هو في الآباء خاصة .

(إعراب المثني وجمع المذكر السالم)

والثاني من الثلاثة الأقسام التي إعرابها بالحروف ما رَفَعَهُ ألف ونصبه وجره ياء ، وهو المثني وما حمل عليه .

ونعني بالمثني كل اسم له مفرد ثم ألحق بآخره ألف ونون ليدل على أن معه مثله من جنسه - على ما يجيء في باب المثني^(١) - .

فلم يكن - على هذا - كِلًا داخلا (في المثني)^(٢) إذ لم يثبت (كِل) في المفرد ، وأما قوله^(٣) :

١٣ - في كِلتَ رجلِها سُلَامَى زائدة^(٤)

فالألف محذوفة للضرورة - كما يجيء^(٥) - .

وكذا (اثنان) إذ لم يثبت للمفرد (اثن) لكن كلا ليس مثني ، ولا وضَعُهُ وضِعُ المثني لأن ألفه كألف عصا ، بخلاف (اثنان) فإنه ليس بمثنى - كما ذكرنا - لكنَّ وضَعَهُ وضِعُ المثني إذ هو كقولك : ابنان واسمان محذوف اللام مثلهما لأنه من الثَّني .
وكان عليه أن يذكر أيضا (مَذْرَوَان)^(٦) إذ لم يستعمل مفرده ، فإن زعم أنه ثابت

(١) ط ١٧١/٢ و ١٧٢ .

(٢) ساقطتان من ج و ص .

(٣) لم أعر له على قائل .

(٤) بيت من مشطور الرجز ، وبعده : كلتاها قد قرنت بواحدة ، ويجيء في بعض المصادر

في كلت رجلِها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزائدة

والبيت في الإنصاف ٤٣٩ ، وفي الخزانة ١٢٩/١ ، وفي العيني ١٥٩/١ ، وفي الجمع ٤١/١ ، وفي الدرر ١٦/١ ، وفي اللسان مادة : كلا .

اللغة : كلت : أصلها كلتا ، والضمير في (رجلِها) يعود على النعامة ، السلامى : عظم في فرسين البعير ، وعظام صغار طول إصبع أو أقل في اليد والرجل ، والجمع سلاميات ، والضمير في كلتاها يعود على الرجلين .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن كلت أصلها كلتا خذفت ألفها ضرورة وفتح التاء دليل عليها .

(٥) صفحة ٨٨ ، ٨٩ .

(٦) في اللسان (ذرى) ٣١١/١٨ ، ٣١٢ قيل : المذروان أطراف الإيتين ليس هما واحد ، وهو أجود القولين ، لأنه لو قال : مذرى لقيل في التثنية مذران بالياء للمجاورة .

في التقدير ، إذ كأنه كان مِذْرَى ثم ثني ، لم يمكنه مثل ذلك في (ثنائيان) وكان عليه أن يذكره وذلك أن معنى (ثناء) لو استعمل : طرفُ الجبل ، وليس في الطرف الواحد معنى الثني ، كما لم يمكن أن يقال لمفرد (اثنان) اثنٌ إذ ليس في المفرد معنى الثني ، فالثنائيان طرفا الجبل المثنى ، فالثني في مجموع الجبل لا في كل واحد من طرفيه . وكان عليه - أيضا - أن يذكر ههنا هذان واللذان ونحوهما ، لأن ظاهر مذهبه - كما ذكر في شرح المفصل^(١) - أنها صيغ موضوعة للمثنى غير مبنية على الواحد . وقال : ويدل عليه جواز تشديد نون هذان ، وأنهم لم يقولوا ذيان واللذيان .

فنحو ذانٍ واللذان عنده في المثنى ينبغي أن يكون مثل عشرون في الجمع ، كلها صيغ موضوعة ، وإن ثبت في الظاهر ، ما يوهم أنه مفردها .

وإنما أعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لأن الحركات استوفتها الآحاد ، مع أن في آخرهما ما يصلح لأن يكون إعرابا من حروف المد ، ومن ثم أعرب المكسر وجمع (المؤنث)^(٢) السالم بالحركات .

وإنما أعربا هذا الإعراب المعين لأن الألف كان جلب قبل الإعراب في المثنى علامةً للثنية ، وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلّة عدد المثنى ، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع - وهذا حكم مطّرد في جميع المثنى والمجموع ، نحو : ضربا وضربوا ، وأنتما (أنتمو)^(٣) وهما (وهمو)^(٤) وكأو (كمو)^(٥) .

(١) قال ابن الحاجب في شرحه للمفصل ٤٧٩/١ : بقيت ثلاثة وضعوا لكل واحد لفظا نصا ، وهو ذا للواحد المذكر وذان للثنين المذكّرين وتان للثنين المؤنّثين ، وهي مبنية عند المحققين لاحتياجها إلى معنى الإشارة كاحتياج المضمر إلى التكلّم والخطاب وتقّدّم الذكر . وقال بعض الناس : إن المثنى معرب ، وذلك أنه قد اختلف آخره لاختلاف العوامل .. إلخ .

قلت : فابن الحاجب - كما ترى - يرى أنهما مبنيان ، ولذا لم يذكرهما هنا ، فإن الحديث الآن عن المعربات فاعتراض الشارح مردود بهذا .

(٢) في ص : المركب .

(٣) في ت و ط وأنتموا وفي ص ولنتم .

(٤) في ت و ط وهما وفي ص وهم .

(٥) في ت و ط كموا وفي ص كم .

ثم أرادوا إعرابهما ، فإن (صَوَغ)^(١) المثنى والمجموع متقدم لا محالة على إعرابهما فجعل فيهما ما صلح لأن يكون إعرابا ، وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمدة - كما ذكرنا^(٢) - فجعلوا ألف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ، ولم يبق من حروف (اللين وهي)^(٣) التي هي أولى بالقيام مقام الحركات إلا الياء للجبر والنصب في المثنى والمجموع ، والجُرُّ أولى بها ، فقلبت ألف المثنى وواو الجمع في الجر ياءً ، فلم يبق للنصب حرف فأتبع للجَرِّ دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات ، بخلاف الرفع .

وترك فتح ما قبل (الياء)^(٤) في المثنى إبقاءً على الحركة الثابتة قبل إعراب المثنى ، مع عدم استثقالها . وأما الضم قبل ياء الجمع فقلب كسرا ، لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو أبقيت ، والتباس الرفع بغيره ، وبطلان السعي لو قلبت الياء - لضمه ما قبلها - واوا ، مع أن تغير الحركة أولى من تغير الحرف ، فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع إن حذف نوناها بالإضافة .

وكسر النون في المثنى لكونه تنوينا ساكنا في الأصل ، والأصل في تحريك الساكن إذا اضطر إليه أن يكسر - لما يجيء في التصريف^(٥) - وفتح (في)^(٦) الجمع للفرق^(٧) . فحصل الاعتدال في المثنى بخفة الألف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة ، وأما الياء فيهما فطارئة للإعراب - كما ذكرنا^(٨) - .

وقال سيبويه : (حروف)^(٩) المد في المثنى والمجموع حروف إعراب^(١٠) .

(١) ساقطة من ط .

(٢) صفحة ٥١ و ٦١ .

(٣) في ت : اللين وهما وهي .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) شرح الشافية للرضي ٢٣٥/٢ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) يعني بين المثنى والمجموع .

(٨) قبل قليل .

(٩) في ط : حرف .

(١٠) قال في الكتاب ٤/١ و ٥ : وإذا جمعت على حد التنبيه لحقها زائدتان : الأولى منهما حرف المد واللين ، والثانية نون وحال الأولى في : السكون وترك التنوين ، وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التنبيه .. إلخ .

فقال بعض أصحابه^(١) : الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الأسماء الستة^(٢) .

فالمثنى والمجموع - إذن - معربان بالحركات المقدرة كالمقصور .

وفهم الإعراب من هذه الحروف يُضعف هذا القول .

وقال أبو علي : (الإعراب)^(٣) مقدّر عند سيبويه على الحروف ، لأن النون عنده عوض من الحركة والتنوين ، قال : وإنما أبدل مع الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا على المعنى ؛ لأن الانقلاب معنى لا لفظ فقصد الإعراب اللفظي^(٤) .

(ونقول)^(٥) : بأي شيء تعرف أن هذه الحروف كانت في الأصل حروف الإعراب ؟ ولم لا يجوز - كما اخترنا^(٦) - أن يُجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الإعراب علامة الإعراب - أيضا - ؟ فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الإعراب معا ، إذ لا تنافي بينهما .

ثم نقول : الدال على المعنى هو الألف والواو والياء وهي لفظية .

فإن قيل : كيف يكون (مُعَرَّب)^(٧) بلا حرف إعراب ؟

قلنا : ذاك إنما يلزم إذا أعرب بالحركات لأنها لا بد لها من الحروف ، فأما إذا أريد الإعراب بالحروف فإن الحرف لا يحتاج إلى حرف آخر يقوم به .

(١) قال السيوطي في الهمع ٤٨/١ : وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلام والسهيلي ، وسقط من ص كلمة : أصحابه .

(٢) انظر الهمع ٤٨/١ .

(٣) في ت و ط : لا إعراب ، والصحيح ما أثبتته . فإن قيل : النون عوض من الحركة والتنوين فكيف يجمع بين العوض والمعوض ؟ فالجواب أن النون عوض عن الحركة التي كان يستحقها المفرد كما سيذكر الشارح بعد صفحة ٩٩ . ويدل على ذلك أيضا أن المثنى والجمع لا يستحقان تنوينا حتى يعوض عنها النون ، لأن الذي يستحق التنوين هو المفرد ، والله أعلم .

(٤) انظر الإيضاح صفحة ٢٢ فقد ذكر أن النون عوض من الحركة والتنوين . ولم ينسب ذلك إلى سيبويه .

(٥) في ص : وهو .

(٦) صفحة ٧٩ .

(٧) في ت : معربا ، وفي ج : كيف تكون معربة ، والذي أثبتته عن ص و ط وعليه تكون كان هنا تامة تستغني بمرفوعها .

وقال الأخفش^(١) والمازني^(٢) والمبرد^(٣) : إنها دلائل الإعراب لا حروف الإعراب .
وقال الكوفيون : هي الإعراب^(٤) .

ومعنى القولين سواء ، فإن أرادوا أنها زيدت من أول الأمر للإعراب ففيه نظر ، إذ ينبغي أن يُصاغ المثني والمجموع أولاً ثم يُعرَّب ، وإن أرادوا أنهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الإعراب فذاك ما اخترناه .

وقال الجرمي : هي حروف الإعراب ، وانقلابها علامة الإعراب^(٥) .
فعلى مذهبه يكونان في الرفع معرَّين بحركة مقدرة ، إذ الانقلاب لم يحصل بعد -
كما ذكرنا - على مذهبه في الأسماء الستة^(٦) .

وقال بعضهم^(٧) : « الإعراب بالحركات مقدر في (متلو)^(٨) الألف والواو والياء ،
والحروف (دلائل)^(٩) »^(١٠) .

وهذا قريب من قول (الكوفيين)^(١١) في الأسماء الستة^(١٢) ، والكلام عليه ما مرَّ

(١) و(٣) في المقتضب ١٥٢/٢ : والقول الذي نختاره ونزعم أنه لا يجوز غيره قول أبي الحسن الأخفش ، وذلك أنه يزعم أن الألف إن كانت حرف إعراب فينبغي أن يكون فيها إعراباً هو غيرها ، كما كان في الدال من زيد ولكنها دليل على الإعراب ؛ لأنه لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه ، ولا يكون إعراب إلا في حرف .
وانظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها ، وسر الصناعة تحقيق هنداي ٦٩٥ .

(٢) انظر الإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، والإنصاف ٣٣ وما بعدها .
(٤) في الإنصاف ٣٣ : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وانظر : سر الصناعة ٦٩٦ تحقيق هنداي .

(٥) في المقتضب ١٥١/٢ : وكان الجرمي يزعم أن الألف حرف الإعراب ، كما قال سيبويه ، وكان يزعم أن انقلابها هو الإعراب .

(٦) صفحة ٧٣ .

(٧) و (١٠) نسب السيوطي هذا الرأي في الجمع ٤٧/١ إلى الأخفش قال : وقيل - يعني إعراب المثني والمجموع - بحركات مقدرة فيما قبلها ، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين - مثلاً - وهو رأي الأخفش .. وردَّ بأنه تقدير فيما في غير الآخر والإعراب لا يكون إلا آخراً ، وبأنه لم يكن يحتاج إلى تغييرها كما لم يحتاج إلى تغيير بعد الإعراب المقدر قبل ياء المتكلم .

(٨) في ص : مطلق متلوه .

(٩) في ص : دلائل الإعراب .

(١١) في ط : الكوفيون ، وهو خطأ واضح .

(١٢) حيث قالوا: إن الأسماء الستة معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف أيضاً وانظر صفحة ٧٠ ، ٧١ .

هناك^(١) .

فإن قيل : علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة ، وأنتم اخترتم في الأسماء الستة وفي المثني والمجموع حصولها قبل تمام حروفها .

فالجواب : أن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد صَوِّغِها وحصولها بكمال حروفها ، وفي آخرها ، لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة^(٢) ، فيكون بعد ثبوتها ، فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على حرفها الأخير ، ومحل الحركة بعد الحرف (الأخير)^(٣) - كما مر^(٤) - فتكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة .

وأما إذا كان بالحروف التي هي من سِنَخ الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ، ويكون الإعراب بها - أيضا - بعد ثبوت جميع حروف الكلمة ، لأنها (إنما تجعل)^(٥) إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة .

وأما نون المثني والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة ، وأنها غير مضافة^(٦) ، لكن الفرق بينهما أن التنوين مع (إفادتها هذا المعنى تكون على خمسة أقسام)^(٧) - كما مر^(٨) - بخلاف النون فإنه لا يشوبها من تلك المعاني شيء .

وإنما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة للتنكير ، ولا يسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير .

(١) صفحة ٧١ .

(٢) انظر صفحة ٤٩ و ٥٠ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) صفحة ٦٠ و ٦١ .

(٥) في ت : إما أن تجعل ، والصحيح ما أثبتته لعدم تكرار (إما) .

(٦) ذكر مثل هذا الكلام المألقي في كتابه رصف المباني ٣٣٩ .

(٧) الأحسن أن يقول : مع إفادته . وفي ص : مع كونها علامة الكمال تكون - على إفادته هذا المعنى - على خمسة أقسام .

(٨) صفحة ٣٠ وما بعدها .

وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو : (يا زيد) و (لا)^(١) رجل بخلاف النون في نحو : يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لأنها ليست للتمكن كالتنوين . وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لأنها متحركة ، وإسكان المتحرك يكفي في الوقف .

وإن كان الحرف الأخير ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر ، وقلب ألفا بعد الفتح ، (لأنها حرف معرضة للحذف (لعدم)^(٢) لزوم الكلمة وضعفها بالسكون)^(٣) والوقف محل التخفيف والحذف ، فخففت بعد الفتح بقلبها ألفا لخفة الألف ، وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء ، وقلبها حرف علة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما^(٤) .

وإن كان الساكن حرفا أخيرا من جوهر الكلمة فإن كان حرفا صحيحا نحو : ليضرب ، ومن ، وكم^(٥) ، بقيت بحالها ، وكذا إن كانت ألفا لخفتها نحو : الفتى ، وحبل ، ويخشي ، وإن كانت واوا أو ياء نحو : القاضي ويرمي ويدعو فالأولى الإثبات ، وجاز الحذف - كما يجيء في باب الوقف^(٦) - .

وقال سيبويه : النون في الأصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا^(٧) .

لأن حروف المد عنده حروف إعراب . امتنعت من الحركة ، فجيء بالنون بعدها عوضا من الحركة والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما ثم . والحركة وإن كانت مقدرة على الحروف عند بعض^(٨) أصحابه لكن لما لم تظهر كانت لعدم .

(١) في ت وج و ص : يا .

(٢) في ت : بعد .

(٣) في ج و ط : لأنه حرف معرض للحذف لعدم لزومه للكلمة ، وضعفه بالسكون .

(٤) شرح الشافية للرضي ٢٧٩/٢ .

(٥) لا يكون التنوين مع هذه الكلمات الثلاث إلا إذا كانت أعلما .

(٦) شرح الشافية للرضي ٣٠٠/٢ .

(٧) قال في الكتاب ٤/١ : وتكون الزيادة الثانية نونا كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين .

(٨) لعل المقصود أبو علي الفارسي انظر صفحة ٨١ وعليه فيكون المقصود بأصحابه من تبعه في رأيه .

(ثم إنه رُجِّحَ)^(١) جانبُ الحركة مع اللام ، أي جُعِلَ عَوْضًا منها بعد ما كان عوضًا منهما ، فثبت (معها)^(٢) (ثبات)^(٣) الحركة ، وجانبُ^(٤) التنوين مع الإضافة ، فحذف معها حذفَ التنوين ، فهي في نحو : جاءني رجلان يافتي (عوض)^(٥) منهما - وهو الأصل - وفي (الرجلان) عوض من الحركة فقط ، وفي رَجُلًا زَيْدٌ من التنوين فقط ، وفي (رَجُلَان) - وَقَفًا - ليس عوضا منهما ولا من أحدهما ، وفي نحو : يا زِيدَان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط^(٦) .

وفيما قال بُعْدُ ، لأن (حروف)^(٧) العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية (عن)^(٨) التعويض من الحركة .

وقال بعض الكوفيين : إنه تنوين حركتُ للساكنين فَقَوِيَتْ بالحركة^(٩) .
وهو ما اخترناه إن أرادوا أنه كالتنوين في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني الخمسة .
وقيل : هو بدل من الحركة وحدها^(١٠) .
وهو ضعيف لحذفها في الإضافة .

(١) في ت : ثم يرجح ، وفي ص : ثم رجح .

(٢) يعني مع اللام ، وفي ت : معه .

(٣) في ت : كإثبات .

(٤) معطوف على جانب في قوله : ثم إنه رُجِّحَ جانب الحركة .

(٥) في ط : عوضا .

(٦) ذكر هذا الرأي صاحب الهمع ٤٨/١ ونسبه إلى ابن جني ، وهذا حق فقد وجدت في سر صناعة الإعراب حديثا طويلا عن نون التنوين ، ومما قال في حديثه صفحة ٤٦٣ ، ٤٦٤ تحقيق هنداي فقد صح مما ذكرناه أن نون التنوين تكون في موضع عوضا عن الحركة والتنوين جميعا ، وفي موضع عوضا من الحركة وحدها ، وفي موضع عوضا من التنوين وحده ، إلا أن أصل وضعها أن تكون داخلية عوضا مما منع الاسم منهما جميعا ، ولو كانت عوضا من الحركة وحدها لثبتت مع الإضافة ولازم المعرفة ، ولو كانت عوضا من التنوين وحده لحذفت مع الإضافة ولازم المعرفة .. إلخ .

(٧) في ت : حرف .

(٨) في ت : من .

(٩) قال في الهمع ٤٩/١ : نقله ابن هشام الخضرأوي وأبو حيان ولم ينسبه .

(١٠) انظر رصف المباني ٣٤٠ ولم ينسبه أيضا ونسبه في الهمع ٤٨/١ - نقلا عن أبي حيان إلى الزجاج .

وقال الفراء : هو للفرق بين المفرد والمنصوب الموقوف عليه بالألف ، والمثنى^(١) المرفوع .

وثبوته مع اللام يُضَعِّفه ، وكذا مع الياء وواو الجمع .

وقيل : هو بدل من تنوينين في المثنى ، ومن أكثر في المجموع ، بناء على أن المثنى كان في الأصل مفردا مكررا مرتين ، والجمع مفردا مكررا أكثر منهما^(٢) .

ودون (تصحيحه)^(٣) خرط القتاد^(٤) . ومع تسليمه نقول : إنهما مصوغان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة ، فلا يستحقان إلا تنوينا واحدا لأنه أهدر ذلك التكرير اللفظي .

(١) في سر صناعة الإعراب ٤٧٠ تحقيق هنداي : وذهب الفراء إلى أن نون التثنية إنما دخلت فرقا بين رفع الاثنين ونصب الواحد ، ومعنى ذلك أنك إذا قلت : عندي رجلان ، فلو لا النون لا لتبس بقولك ضربت رجلا ، فإذا جاءت النون أعلمت أنك الكلمة مثناة ، وأنها ليست واحدا منصوبا . وهذا القول عندنا على نهاية الخلل والضعف والفساد ، وله وجوه كثيرة تفسده وتشهد ببطلانه ... إلخ .

(٢) نسب الزجاجي في إيضاحه صفحة ١٤١ هذا الرأي لثعلب .

(٣) في ط : تصحيح ذلك .

(٤) يضرب للأمر دونه مانع .

(كلا وكتلا)

وأما (كلا) فأعرب إعراب المثني لشدة شبهه به لفظا بكون آخره ألفا ، ولا ينفك عن الإضافة حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ، ومعنى بكونه مثني المعنى .

ونُحِصَّ ذلك بحال إضافته إلى المضمر - وهو ثلاثة أشياء نحو : كلاهما وكلاهما وكلانا - لأنه إذا كان مضافا إلى المضمر فالأغلب كونه جاريا على المثني تأكيدا له ، نحو : جاءني الرجلان كلاهما ، وجئنا كلانا ، وجئتما كلاكما .

وإن جاز - أيضا - أن تقول : كلاهما جاءني - بعد ذكر شخصين - فلا يكون تأكيدا ، وكذا كلاكما جئتما ، وكلانا جئنا .

وإذا كان - في الأغلب - جاريا على المثني ، وهو موافق له معنى ولفظا - كما مر - وأصل المثني أن يكون معربا فالأولى جعله موافقا لمتبوعه في الإعراب ، ثم طُرِدَ ذلك فيما إذا لم يتبع المثني المعرب ، نحو : جئنا كلانا ، وجئتما كلاكما ، وجاءا كلاهما ، وكلاهما جاءاني .

وأما إذا أضيف إلى المظهر فإنه لا يجري على المثني أصلا إذ لا يقال : جاءني أخواك كلا أخويك .

وكنانة^(١) يعربونه ، مضافا إلى المظهر أيضا إعراب المثني^(٢) .

وذكر صاحب المغني^(٣) أن بعض العرب يثبت الألف في كلا وكتلا مضافين إلى

(١) في معجم قبائل العرب ١٥٨/٥ : الكنانة : فخذ من خَفَاجَة بالعراق فروعها : البتراء والمسعود . وفيه أيضا : كنانة فخذ من العوامر من بني شهر السراة (بالسعودية) وفي نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب ٤٠٨ : بنو كنانة : بطن من مضر من القحطانية .

(٢) في معاني القرآن للفراء ١٨٤/٢ وقد اجتمعت العرب على إثبات الألف في كلا الرجلين في الرفع والنصب والخفض ، وهما اثنان ، إلا بني كنانة ، فإنهم يقولون : رأيت كلتي الرجلين ، ومررت بكلتي الرجلين ، وهي قبيحة قليلة مضوا على القياس .

وانظر : شرح الكافية الشافية ١٨٦ والمجم ٤١/١ .

(٣) منصور بن فلاح بن محمد بن سليمان الجني الشيعي تقي الدين أبو الخير المشهور بابن فلاح النحوي ، له مؤلفات =

المضمر في الأحوال^(١) ، كما في المضافين إلى المظهر^(٢) .

ولا أدري ما صحته .

وَأَلْف كَلَا بَدَل مِنَ الْوَائِ عِنْدَ سَيَّوِيهِ^(٣) .

لِإِبْدَالِ الْتَاءِ مِنْهَا فِي الْمَوْثِ كَمَا فِي أُخْتٍ وَبَنَتْ ، وَلَمْ يَبْدَلِ الْتَاءَ مِنَ الْيَاءِ إِلَّا اثْنَتَيْنِ .

وَقَالَ السَّيْرَانِيُّ^(٤) : هُوَ (بَدَل)^(٥) مِنَ الْيَاءِ لِسَمَاعِ الْإِمَالَةِ فِيهِ .

وَأَمَّا الْكَسْرَةُ فَلَا تَوَثِّرُ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي إِمَالَةِ الْأَلْفِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَائِ^(٦) .

وَيَجِيءُ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الْإِمَالَةِ^(٧) .

(وَكَلْنَا)^(٨) فِعْلِي ، وَالْأَلْفُ لِلتَّائِيثِ ، جُعِلَ إِعْرَابًا (كَا)^(٩) فِي كَلَا . (وَإِنَّمَا

جِيءَ)^(١٠) بِالْأَلْفِ التَّائِيثِ بَعْدَ الْتَاءِ ، وَلَمْ يَكُنْ جَمْعًا بَيْنَ عَلَامَتِي التَّائِيثِ ؛ لِأَنَّ الْتَاءَ لَمْ تَتِمَّحُضْ^(١١) لِلتَّائِيثِ ، فَلِهَذَا جَازَ تَوَسُّطُهَا ، بَلْ فِيهَا رَائِحَةٌ مِنْهُ ، لَكُونِهَا بَدَلًا مِنْ

= فِي الْعَرَبِيَّةِ مِنْهَا الْكَافِي ، ذَكَرَ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَفِي الطَّبَقَاتِ الْكُبْرَى كَثِيرَ مِنْ فَوَائِدِهِ . تَوَفَّى سَنَةَ ٦٨٠ هـ . (بَغِيَّةُ الْوَعَاة ٢/٢٠٢) .

(١) أَيْ فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ .

(٢) قَالَ فِي شَرْحِهِ لِكَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ - ق ١٦ ب وَهُوَ يَتَحَدَّثُ عَنْ إِعْرَابِ كَلَا وَكَلْنَا : وَإِنْ أُضِيفَا إِلَى مُضْمَرٍ كَقَوْلِكَ : جَاءَ فِي الرَّجُلَانِ كَلَاهُمَا وَالْمَرْأَتَانِ كَلْتَاهُمَا .. فَفِيهِمَا لَفْتَانِ : أَقْسَمَهُمَا وَهِيَ أَقْلُهُمَا اسْتِعْمَالًا ثَبُوتِ الْأَلْفِ مُطْلَقًا ، وَتَقْدِيرِ الإِعْرَابِ لِأَنَّ أَلْفَ الْمَقْصُورِ لَا يَتَغَيَّرُ بِإِضَافَتِهِ إِلَى الْمُضْمَرِ ، وَاللُّغَةُ الْمُخَالَفَةُ لِلْقِيَاسِ وَهِيَ الْكَثِيرَةُ اسْتِعْمَالًا قَلْبَ أَلْفِهَا فِي حَالِ النَّصْبِ وَالْجَرِّ .. إلخ .

(٣) ذَكَرَ سَيَّوِيهِ فِي الْكِتَابِ ٨٣/٢ أَنَّ الْتَاءَ فِي كَلْتَا هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ وَالْأَلْفُ لِلتَّائِيثِ ، وَأَنَّ الْتَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ فِي شُرُوبِ . (٤) أَبُو سَعِيدٍ الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزُبَانِ الْمِصْرِيٍّ مِنْ أَكْبَارِ الْفُضَلَاءِ ، وَأَفْاضِلِ الْأَدْبَاءِ ، لَا نَظِيرَ لَهُ فِي عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، صَنَّفَ تَصَانِيفَ كَثِيرَةً ، أَشْهَرُهَا شَرْحُ كِتَابِ سَيَّوِيهِ ، ذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ وَالْقُرْآنَاتِ وَعِلْمَ الْقُرْآنِ وَالنَّحْوِ وَاللُّغَةَ وَالْفِقْهَ وَالْفَرَائِضَ وَالْكَلَامَ وَالشَّعْرَ وَالْعُرُوضَ وَالْقَوَافِي وَالْحِسَابَ . تَوَفَّى سَنَةَ ٣٦٨ هـ (نَزْهَةُ الْأَلْبَاءِ ٣٠٨ ، ٣٠٧) .

(٥) فِي ط : بَدَلًا ، وَهُوَ خَطَأٌ .

(٦) قَالَ فِي الشَّافِيَّةِ : وَلَا تَوَثِّرُ الْكَسْرَةُ فِي الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْوَائِ . انْظُرْ : الشَّافِيَّةَ بِشَرْحِ الرُّضِيِّ ٨/٣ .

(٧) انْظُرْ الْكَلَامَ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ ٨/٣ .

(٨) فِي ط : وَكَلْتَى .

(٩) فِي ت : كَلِ الْلامِ وَ (كَا) سَاقِطَةٌ مِنْ ص .

(١٠) فِي ج : وَإِنَّمَا جِيءَ ، وَفِي ط : وَإِنَّمَا تَجِيءُ بِالْأَلْفِ لِلتَّائِيثِ .

(١١) فِي ت : يَخْصُ .

اللام في المؤنث كأخت وبنت وئنتان ، ولهذا لم يفتح ما قبلها ، ولم تنقلب تاء بنت وأخت في الوقف هاء .

وأجاز يونس^(١) أختي وبنتي^(٢) .

ولو كانت لمحض التأنيث لم تجز هذه الأمور .

والألف أيضا لما كانت تتغير للإعراب صارت كأنها ليست للتأنيث فجاز الجمع بينهما .

وعند الجرمي وزنه فَعَتَل^(٣) .

ولم يثبت مثله في كلامهم .

وعند الكوفيين الألف في كلا وكلتا للتثنية ، ولزم حذف نونيهما للزومهما للإضافة . وقالوا : أصلهما (كُلٌّ) المفيد للإحاطة ، فخفف بحذف إحدى اللامين ، وزيد ألف التثنية حتى يعرف أن المقصود الإحاطة في المثني لا في الجمع ، قالوا : ولم يستعمل أحدهما إذ لا إحاطة في الواحد ، فلفظهما كللفظ (اثنين)^(٤) سواء^(٥) .

قالوا : ويجوز - في الضرورة - استعمال الواحد قال :

في كلت رجليلها سلامى زائدة كلتاها مقرونة بواحدة^(٦) (١٣)
وقال^(٧) :

(١) يونس بن حبيب البصري ، من أكابر النحويين ، أخذ عن أبي عمرو وسمع من العرب وأخذ عنه سيبويه وحكى عنه في كتابه ، وكان له مذاهب وأقيسة تفرد بها ، وكانت حلقاته بالبصرة ، وكان يقصده طلبة العربية ، وفصحاء الأعراب والبادية . توفي سنة ١٨٢ هـ (نزهة الألباء ٤٩ - ٥١) .

(٢) الكتاب ٨١/٢ .

(٣) في سر صناعة الإعراب ١٦٨ : وأما أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنها فعتل ، وأن التاء فيها علم تأنيثها . (وكان يتحدث عن كلتا) .

(٤) في ت : الاثنين .

(٥) في الإنصاف ٤٣ : ذهب الكوفيون إلى أن كلا وكلتا فهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل كلا كُلٌّ ، فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء في كلتا للتأنيث والألف فيهما كالألف في (الزيدان والعمران) ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما للإضافة .

(٦) سبق تخرج البيت صفحة ٧٧ ، وقد استشهد به الكوفيون على أن كلا وكلتا مثني لفظا ومعنى ، انظر : الإنصاف ٤٣٩ ، واستشهد به الرضي هنا على إجازة الكوفيين استعمال مفرد كلا وكلتا في الضرورة .

(٧) لم أعثر له على قائل .

١٤ - كَلَّتْ كَفَّيْهِ تَوَالِي دَائِمًا بِجُيُوشٍ مِنْ عِقَابٍ وَنَعَمٌ^(١)

والجواب : أنهما لو كانا مثنيين لم يجوز جوع ضمير المفرد إليهما قال^(٢) :

١٥ - كَلَانَا إِذَا مَا نَالَ شَيْئًا أَفَاتَهُ^(٣)

وقال تعالى : ﴿ كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا ﴾^(٤) ، وَلَوْ جَبَّ قَلْبُ أَلْفَيْهِمَا نَصَبًا وَجَرًا -
أضيفا إلى المضمر أو إلى المظهر - كسائر الثَّانِي .

أما البيتان فالألف حُذِفَ فيهما للضرورة ، بدليل فتح التاء ، ولو كانت مفردة لوجب كسرُ
التاء في قوله : فِي كَلَّتِ ، وَضَمُّهُ فِي قَوْلِهِ : كَلَّتْ كَفَّيْهِ ، وَلَكِنْ مَعْنَى الْمَفْرَدِ مَخَالَفَا الْمَعْنَى الْمُثْنَى .
وَاعْلَمْ أَنَّ كَلَا وَكَلَّتَا تَصَافَانِ إِلَّا إِلَى الْمَعَارِفِ لِأَنَّ وَضْعَهُمَا لِلتَّأْكِيدِ ، وَلَا يُؤَكِّدُ التَّأْكِيدُ
الْمَعْنَوِي إِلَّا الْمَعَارِفَ - كَمَا يَجِيءُ فِي بَابِهِ^(٥) - وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مِثْلِيًّا إِمَّا لِفِظًا وَمَعْنَى
نَحْوِ : كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، أَوْ مَعْنَى نَحْوِ : كَلَانَا ، وَلَا يَجُوزُ تَفْرِيقُ الْمُثْنَى إِلَّا فِي الشَّعْرِ نَحْوِ : كَلَا زَيْدٍ
وَعَمْرُو .

وَالْحَاقُّ التَّاءُ بِكَلَا مُضَافًا إِلَى مُؤَنَّثٍ أَفْصَحُ مِنْ تَجْرِيدِهِ فِي نَحْوِ : كَلَا الْمَرَاتَيْنِ .

وَيَجُوزُ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ مَرَّةً وَعَلَى الْمَعْنَى (مَرَّةً)^(٦) ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ

(١) البيت في الخزانة ١/١٣٣ ، ولم أجده في غيرها .

اللغة : تَوَالِي : تَتَابَع ، الْعِقَاب : النِّكَال . التَّعَمُّ : جَمْعُ نِعْمَةٍ .

الشاهد : اسْتَشْهَدَ بِهِ الرُّضِي عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ مِنْ أَنَّ (كَلَّتْ مَفْرَدٌ) كَلَّتَا .

(٢) البيت لتأبط شرا ثابت بن جابر بن سفيان أبو زهير الفهمي من مضر شاعر عداء ، مِنْ فَنَّاكَ الْعَرَبُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ،

قُتِلَ فِي بِلَادِ هَذِيلٍ ، وَالْقِي فِي غَارٍ يُقَالُ لَهُ رَحْمَانٌ نَحْوَ ٨٠ قَبْلَ الْهَجْرَةِ (الْأَعْلَامُ ٢/٨٠) .

وَفِي الْخَزَانَةِ ١٣٤ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ السَّكْرِيَّ نَسَبَهُ إِلَى أَمْرِئِ الْقَيْسِ ، قُلْتُ : وَلَمْ أَجِدْهُ ، فِي دِيْوَانِ أَمْرِئِ الْقَيْسِ .

(٣) عَجَزَهُ : وَمِنْ يَحْتَرِثُ حَرِثٌ وَحَرِثٌ يَهْزُلُ

وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ تَأْبُطِ شَرَا ١٨٤ ، وَفِي الْمَعَانِي الْكَبِيرِ لِابْنِ قَتِيْبَةَ ٢٠٩ وَأَوَّلُهُ فِيهِ كَلَانَا مُضَيِّعٌ لَا حِرَاطَةَ عَنْدهُ ،

وَهُوَ أَيْضًا فِي الْخَزَانَةِ ١/١٣٤ . الْمَعْنَى - نَقْلًا عَنْ الْخَزَانَةِ - قَالَ نَقْلًا عَنْ التَّبْرِيزِيِّ : أَيُّ مَنْ طَلَبَ مِنِّي وَمِنْكَ شَيْئًا

لَمْ يَدْرِكْ مَرَادَهُ . وَقَالَ قَوْمٌ : مَعْنَاهُ مَنْ كَانَتْ صِنَاعَتُهُ وَطْلِبَتْهُ مِثْلُ طَلْبَتِي وَطْلِبَتِكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَاتَ هُزَالًا ، لِأَنَّهُمَا

كَانَا بَوَادٍ لِأَبْيَاتٍ فِيهِ وَلَا صِيدَ .

الشاهد : اسْتَشْهَدَ بِهِ الشَّارِحُ عَلَى أَنَّ كَلَا وَكَلَّتَا لَوْ كَانَا مِثْنَيْنِ حَقِيقَةً لَمْ يَجُزْ عَوْدُ الضَّمِيرِ الْمَفْرَدِ إِلَيْهِمَا .

(٤) الْكَهْفُ ٣٣ . قَالَ تَعَالَى : ﴿ كَلَّتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئًا وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا نُهْرًا ﴾ .

(٥) صَفْحَةُ ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ .

(٦) فِي ص : أُخْرَى .

أَكْلَهَا^(١) ثم قال : ﴿ وَفَجَّرْنَا خِلَالَهُمَا ﴾^(٢) .

(والقسم)^(٣) الثالث ما فيه الواو والياء .

قال^(٤) : إنما (أُفِرِدَتْ)^(٥) أولو وعشرون وأخواتها بالذكر لأن جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة ثم ألحق (بهذا)^(٦) المفرد واو ونون دلالة على ما فوق الاثنين ، وليس أولو وعشرون وأخواتها كذلك ، لأن أولو موضوع وَضَعَ (جمع السلامة)^(٧) وليس به ، إذ لم يأت (أول) في المفرد وكذا عشرون وأخواته ، وليس عَشْرٌ وثلاثٌ وأَرْبَعٌ (آخَاذَ العشرين والثلاثين والأربعين)^(٨) وإن أُوهِمَ ذلك ، إذ لو كان كذلك لقليل لثلاث عَشْرَاتٍ مع كل عَشْرَةٍ تزيد عليها عشرون لأن أَقْلَ الجمع ثلاثة . وكذا قيل ثلاثون للتسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ، وأما عَلَيُّونَ وَقُلُونِ ونحوها فإنها جمع عَلِيَّةٍ وَقُلَّةٍ ونحوها وإن كانت على خلاف القياس^(٩) . (هذا قوله)^(١٠) .

ولنا أن نَحْدَ المثني بأنه اسم دال على مفردين في آخره ألف أو ياء ونون مزيدتان . فيدخل فيه اثنان وثنايان ومِذْرَوَانِ واللَّذَانِ وهذَانِ ، بخلاف كَلَا ، فلا يُحْتَاجُ إلى إفراد هذه المثنيات بالذكر .

ونحد جمع المذكر السالم بأنه اسم دال على أكثر من اثنين ، في آخره واو أو ياء ونون

(١) الكهف ٣٣ .

(٢) في ت : هذا والقسم .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) في ت و ج : أوردت .

(٥) في ج و ط : بذلك .

(٦) في ت و ج : الجمع .

(٧) في ت و ج و ط : آخَاذَ العشرون والثلاثون والأربعون .

(٨) قال المصنف في شرحه للكافية ص ١٠ : وأهمل النحويون ذكر (أولو) في هذا الموضع ، ولا يصح دخوله في الجمع المذكر السالم ؛ لأن حقيقة الجمع ثبوت مفرد تلحق آخره ياء أو واو ونون وليس (أولو) كذلك ، إنما هو اسم موضوع بالأصالة لجماعة بمعنى أصحابه .. وأهملوا أيضا (عشرون وأخواتها) وتفريره كتقريب (أولو) ، ولا يفيدهم وضع ثلاثة وأربعة لأن (ثلاثين) ليس جمعا لثلاثة وكذلك البواقي .. بخلاف (سنون وأرضون) ، فإنه وإن لم يكن جاريا على القياس ، فإنه من باب الجمع المذكر السالم ، فقد اندرج فيه ، وإن كان خارجا منه .

(٩) ساقطتان من ص .

مزیدتان^(۱) ، فیدخل فیہ أولو وعشرون وأخواته .

وأما (ذُو) فهو داخل في حد (الجمع المذكور)^(۲) على أي وجه كان لأن واحده ذو قال^(۳) :

ولكني أريدُ به الذَّوِينَا^(۴)

- ١٦ -

قوله : التقدير فيما تعذر كعصا وغلامي مطلقاً ، أو استثقل كقاضر - رفعا وجرا - ونحو : مسلمي ، رفعا ، واللفظي فيما عداه .

هذا بيان أن (الإعراب المذكور)^(۵) في أيّ الأسماء المعربة (يكون مقدرا)^(۶) وفي أيها (يكون ظاهرا)^(۷) .

حصّر الأسماء المقدرة الإعراب لإمكان ضبطها ، فبقي ما لم يذكر منها ظاهر الإعراب .

قوله : فيما تعذر .

أي في معرب تَعَذَّرَ إعرابه ، فحذف المضاف وهو إعراب ، وأقام المضاف إليه - أعني الضمير - مقامه ، فصار مرفوعاً فاستتر في الفعل .

اعلم أن تقدير الإعراب لأحد شيئين ، إما تعذّر النطق به واستحالته ، وإما تعسّره

(۱) ساقطة من ص .

(۲) في ص : جمع الذكور .

(۳) القائل هو الكميت بن زيد الأسدي ، وستأتي ترجمته صفحة ١١٥ .

(۴) صدره :

فلا أعني بذلك أسفليكم

والبيت في ديوانه ١٠٩/٢ ، وفي سيبويه ٤٤٣/٢ ، وفي الخزانة ٦٧/١ و ٣٨٤/٢ و ٤١١/٣ ، وفي الجمع ٥٠/٢ وفيه الذويا وفي الدرر ٦٢/٢ .

المعنى : أنه لا يريد هجو الأراذل والأسافل منهم ، وإنما يريد هجاء العلية والملوك (الخزانة ١٤٢/١) .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن (ذوي) داخل في حد الجمع المذكور على أي وجه لأن مفردة ذو .

(۵) في ت : الإعرابات المذكورة .

(۶) في ت : تكون مقدرة .

(۷) في ت : تكون ظاهرة .

واستثقاله . فالتعذر في باين يستحيل في كل واحد منهما على الإطلاق - أي رفعا ونصبا وجرا - ..

الأول / باب عصا : يعني كلّ معرب مقصور ، فإنه يتعذر إعرابه لفظا في الأحوال الثلاث ، لأن الألف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره ، وانقلب حرفا آخر - أي همزة - فلا يمكن تحريك الألف مع بقائه ألفا .

الثاني / باب غلامي : يعني كلّ مفرد - احترازا عن نحو : (غلاماي)^(١) ومسلمي - مضافا إلى ياء المتكلم فإنه يتعذر الإعراب اللفظي فيه مطلقا - أيضا - لأنّ إعراب المضاف متأخر عن إضافته ، وذلك لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله - كما تقرر^(٢) - ففي قولك : جاء غلام زيد - مثلا - لم يستحق المضاف الإعراب إلا بعد كونه مسندا إليه ، أي كونه عمدة الكلام - إذ هو المقتضي لرفع الأسماء ، وكونه مسندا إليه مسبوق بثبوته أولا في نفسه ، والمسند إليه المجيء - في مثالنا - ليس مطلق الغلام ، بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد .

فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فالأول الإضافة ، ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ، ثم الإعراب .

(ثم نقول)^(٣) : إنهم لما أضافوا الاسم المفرد إلى ياء المتكلم ألزموا أن يكون حركة ما قبل الياء كسرة ، لتوافقها ، فلما أرادوا الإعراب (بعد ذلك)^(٤) وجدوا محل الإعراب مُشْتَغَلًا بحركة لازمة ، واحتمال الحرف لحركتين - متخالفتين كانتا أو متماثلتين - مستحيل ضرورة .

(وكذا في نحو : قاضي في المفرد يستحيل ظهور الإعراب فيه لوجوب إدغام حرف الإعراب)^(٥) .

(١) في ت : يا غلاماي ، ولا داعي لحرف النداء .

(٢) صفحة ٤١ .

(٣) في ص : فنقول .

(٤) ساقطتان من : ص .

(٥) تكملة من ط .

وأما المستقل إعرابه فشيئان ؛ يُستقل في أحدهما رفعاً وجراً ، وفي الآخر رفعاً .
فالأول : (الاسم)^(١) المنقوص ، أي الذي حرف إعرابه ياء قبلها كسرة ،
 فيستقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها ، وذلك محسوس لضعف الياء ، وثقل
 الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة ، فإن سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل
 الحركتان عليهما نحو : ظبي ودلو وكرسبي ومعزو ، وأما الفتحة فلخفتها لا تستقل على
 الياء مع كسرة ما قبلها نحو : رأيت القاضي .

ويسمى هذا النوع منقوصاً لأنه نقص حركتين .

وسمى نحو : العصا والفتى ، مقصوراً لكونه ضدَّ الممدود ، أو لكونه ممنوعاً عن مطلق
 (الحركة)^(٢) ، والقصر : المنع

والأول أولى ؛ لأنه لا يسمى نحو : غلامي ، مقصوراً ، وإن كان ممنوعاً من الحركات
 الإعرابية - أيضاً - هذا مع أنه لا يجب اطرأ الألقاب ، وأيضاً مذهب النحاة أن نحو :
 غلامي ، مبني^(٣) - على ما يجيء^(٤) - والمقصور من ألقاب المعرب .

الثاني : كل جمع مذكر سالم مضاف إلى ياء المتكلم فإن رفعه - وحده - مقدرٌ
 فيه ، وذلك نحو : جاءني مسلمي ، والأصل مسلموي ، اجتمعت الواو والياء مع
 ثَمَانِيَهُمَا في اللين وأولاهما ساكنة مستعدة للإدغام ، فقلب أثقلهما إلى أخفهما - أعني
 الواو إلى الياء - إذ المراد بالإدغام التخفيف ، وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو :
 سيد وميت - وإن كان (القياس)^(٥) في إدغام المتقاربين قلبُ الأول إلى الثاني كما يجيء
 في التصريف^(٦) (إن شاء الله تعالى)^(٧) ، وأدغم بعد القلب أولاهما في الأخرى ،
 وكُسِر ما قبل الياء لإتمام ما شرعوا فيه من التخفيف ، ولكون الضمة قريبة من الطرف ،

(١) في ط : اسم .

(٢) في ط : الحركات .

(٣) هذا الرأي غير مسلم ، بل هو رأي مرجوح .

(٤) صفحة ٩٦ .

(٥) في ت و ج و ط : القياسي .

(٦) شرح الشافية ٢٦٤/٣ .

(٧) ساقطة من ج .

والطرف محل التغيير ، فمن ثم لم يكسر الضم في نحو : سَيْلٌ ومَيْلٌ ، لأنه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يُتَمَّ به ، ولم يكن (الضم) ^(١) قريبا من الطرف ، وليست الياء الساكنة المدغمة - في امتناع انضمام ما قبلها - كالياء الساكنة غير المدغمة ، فإن ذلك لا يجوز فيها ، ولذا قيل في جمع أبيض بيض ، وفي فَعْلٍ من الطَّيْبِ طَوْبِي .
وأما المدغمة في المتحركة فكأنها متحركة ، لصيرورتها مع المتحركة كحرف واحد ، فنحو : سَيْلٌ كَهَيَّام ^(٢) .

وإن كان الاسم الذي قلب وأوّه ياءً للإدغام في الياء على أخف الأوزان - أي ثلاثيا ساكن (الأوسط) ^(٣) - جوزوا - أيضا - بقاء الضم على حاله ، فقالوا في جمع اللَّوْى : لُي .

فثبت أن الواو الذي هو علامة الرفع مقدّر في (نحو) ^(٤) : جاءني مسلمي ، وأما في حالة الجر والنصب فالياء باقية ، إلا أنها أدغمت ، والمدغم ثابت .

ولعله إنما لم يُعَدَّ نحو : جاءني صالحا القوم وصالحو القوم ، ورأيت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدّر حرفه لظهور عروض الحذف ، لأن الكلمتين (مستقلتان) ^(٥) بخلاف نحو : مسلمي ، فإن المضاف إليه - لكونه ضميرا متصلا - كجزء المضاف .

وأما لفظة (فَيَّ) ^(٦) في الأحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامي فلذا لم (يفرّدها) ^(٧) بالذكر .

(١) ساقطة من ص .

(٢) حيث لم تقلب الضمة فيهما كسرة ، لاكتساب الياء الأولى في سيل قوة الحركة من الياء المتحركة التي أدغمت فيها .

(٣) في ط : الوسط .

(٤) ساقطة من ت و ص .

(٥) في ج و ط مستقلتان ، والصواب ما أثبتته .

(٦) المقصود (فو) مضافة إلى ياء المتكلم .

(٧) في ص و ط : يُفَرِّدُ .

(وكان عليه أن يُعَدَّ في المستقل إعرابه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو :
جاءني زيد ومررت بزيد)^(١) .

و (كان عليه)^(٢) أن يعد في قسم المتعذر إعرابه (مطلقا)^(٣) المحكي في نحو : مَنْ
زيد ؟ وَمَنْ زيدا ؟ وَمَنْ زيد ؟ لكونه معربا مقدر الإعراب وجوبا لاشتغال محله بحركة
الحكاية .

واعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبني^(٤) .
وخالفهم المصنف - كما رأيت^(٥) - لأنه (عَدَّ)^(٦) من قسم المعرب المُقَدَّر
إعرابه ، وهو الحق ، بدليل إعراب نحو : غلامه وغلامك وغلاماي^(٧) ، ومن أين لهم
أن الإضافة إلى المبني - مطلقا - سبب البناء ، بل لها شرط - كما يجيء في الظروف
المبنية^(٨) - .

فإذا عرفت المعرب الذي إعرابه مقدر - إما مطلقاً أو في بعض الأحوال دون بعض -
فما بقي من المعربات إعرابه ظاهراً ، وهو قوله : واللفظي فيما عداه .

(١) تكملة من ج و ط ، والحق أنه من المتعذر وليس من المستقل لاشتغال المحل بسكون الوقف .

(٢) ساقطتان من ج و ط .

(٣) في ج : مطلق .

(٤) في شرح الكافية الشافية ٩٩٩ : زعم الجرجاني وابن الخشاب وابن الخباز أن المضاف إلى ياء التكلم مبني .
والصحيح أنه معرب ، إذ لا سبب فيه من أسباب البناء المرتب عليها بناء الأسماء .

أقول : رأى جمهور النحاة أنه معرب ، وحصر أسماء القائلين بالبناء دليل على ذلك . ولم أجد رأي عبد القاهر
هذا في المقتصد .

ونقل محقق الشافية الكافية رأي ابن الخشاب من المرتجل ١٠٩ ، ورأي ابن الخباز من شرح الدرة الألفية صفحة
١١ ، ونقل عن ارتشاف الضرب لأبي حيان مخطوطة الأحمدية رقم ٨٩٩ الورقة ٢٤٧ أن الجمهور يذهب إلى أن
المضاف إلى ياء التكلم معرب ، والجرجاني وابن الخشاب والمطرزي والزمخشري يذهبون إلى أنه مبني . وقال
الزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٣/٣١ : وما أضيف إلى ياء التكلم فتحكمه الكسر .

(٥) صفحة ٩١ .

(٦) في ج : عنده .

(٧) مع أنها مضافة إلى مبنيات .

(٨) انظر : ط ١٠١/٢ و ١٠٢ .

المنوع من الصرف

قوله : غير المنصرف ما فيه علتان من تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامهما وهي :
 عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب
 والنون زائدة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب^(١)
 مثل عَمَرَ ، وأحمر ، وطلحة ، وزينب ، وإبراهيم ، ومساجد ، ومعد
 يكرَب ، وعمران ، وأحمد ، وحكمه أن لا كسر ولا تنوين .

قوله : ما فيه علتان .

اعلم (أولا)^(٢) أن قول النحاة : إن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه
 موجب له ، بل المعنى (أنه)^(٣) إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك
 الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم .

والحكم - في اصطلاح الأصوليين^(٤) - ما توجبه العلة ، وإياه عنى المصنف
 بقوله : وحكمه أن لا كسر ولا تنوين ؛ لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف
 مقتضى العلتين .

وتسميتهن - أيضا - لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز ؛ لأن
 كل واحد منهما جزء العلة ، لا علة تامة . إذ باحتماح اثنين منها يحصل الحكم . فالعلة
 التامة - إذن - مجموع علتين ، أو واحدة منها تقوم مقامهما مع (حصول)^(٥) شرط
 كل واحد منها .

(١) هذان البيتان مذكوران في أسرار العربية ٣٠٧ ، وفي الأشموني ٢٣٠/٣ .

(٢) ساقطة من ت .

(٣) في ط : أنه شيء .

(٤) في العدة في أصول الفقه ١٧٦/١ : وأما الحكم فما جلبته العلة أو ما اقتضته العلة ، من تحريم وتحليل وصحة
 وفساد ووجوب وانتفاء وجوب .

(٥) تكملة من ط .

وستعرف الشروط - إن شاء الله تعالى - .

ويدخل في الحدّ الذي ذكره المصنّف (لغير المنصرف)^(١) ما دخله الكسر والتنوين للضرورة أو التناسب ، وكذا المجموع بالألف والتاء - علماً - والمجموع بالواو والنون - علماً للمؤنث - كمسلّمات ومسلمون ، وإن لم يحذف منهما الكسر والتنوين ؛ لثبوت علتين في (جميع)^(٢) ذلك .

ففي قوله - بعد^(٣) - : ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب نظراً ؛ لأن الصرف - على قوله - عبارة عن تعرّي الاسم عن (السببين المعيّنين)^(٤) وعن السبب القائم مقامهما ، وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجردٍ عنهما ، فكان الوجه أن يقول : ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب ؛ لأن حكم غير المنصرف حكمٌ قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب - أعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً - فإنه لا يتخلف عن علة الإعراب .

وعلى ما حدّ النحاة غير المنصرف - أعني قولهم : هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين - يجوز أن يقال : يجوز صرفه للضرورة .

وكذا على ما حدّ المصنّف يكون ما دخله اللام أو الإضافة مما فيه علتان من التسع غير منصرف ، وعند غيره هو منصرف ، سواء قالوا : إن الكسر سقط تبعاً للتنوين ، أو قالوا : إن الكسر والتنوين سقطا معاً ، وذلك أن أكثرهم قالوا : إن الاسم لما شابه الفعل حُذِفَ - لأجل مشابهته إياه - علامةً تمكّنه التي هي التنوين ، أي علامة إعرابه ؛ لأن أصل الاسم الإعراب وأصل الفعل البناء .

وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين ، وقالوا : ثم تبعه الكسر بعد ضرورة الاسم غير منصرف ، وقوّوا هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف

(١) ساقطتان من ص .

(٢) في ت : جمع .

(٣) صفحة ١٠٣ .

(٤) في ص : العلتين المعيّنتين .

لمنع الصرف لم يسقط الكسر ، فظهر أن سقوطه (بِتَبَعِيَّةٍ)^(١) التنوين لا بالأصالة .
فعلى قول هؤلاء نحو : « الأحمر وأحمر كم » منصرف ؛ لأن التنوين لم (توجد)^(٢)
فتحذف كما في (أحمران وأجمعون) .

وقال بعضهم : إنه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف .
ونحو « الأحمر وأحمر كم » عندهم - أيضا - منصرف ؛ لأن الكسر والتنوين لم
يُحذفَا ، ولا أحدهما مع اللام والإضافة لمنع الصرف .

(والأقرب الأول)^(٣) - أعني أن الكسر سقط تبعا للتنوين ، وذلك أنه يعودُ في
حال الضرورة مع التنوين تابعا له ، مع أنه لا حاجة داعية إلى إعادة الكسر ، إذ الوزن
يستقيم بالتنوين وحده ، فلو كان الكسر حُذِفَ أيضا لمنع الصرف كالتنوين لم يَعُدْ بلا
ضرورة إليه ، إذ مع الضرورة لا يُرْتَكَبُ إلا قدر الحاجة .

وإنما تبعه الكسر في الحذف ؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف - أيضا - كما في
الوقف ، ومع اللام والإضافة والبناء ، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا
لمشابهة الفعل لا للإضافة ولا للبناء ، ولا لشيء آخر ، فحذفوا معه صورة الكسر التي
لا تدخل الفعل ، ولهذا يؤتى بنون العماد^(٤) في نحو : ضربني ، ويضربني .

وإنما لم يظهر أثر منع الصرف في المثني وجمع المذكر السالم مع اجتماع (سببين)^(٥)
نحو : أحمران ومسلمون - عَلمين للمؤنث - لأن النون فيهما ليس للتمكن - كما
ذكرنا^(٦) - حتى يُحذف فيتبعه الكسر ، وأيضا فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع
الجر النصب .

بلى ، إن سُمِّيَ بهما وأعربا إعرابَ المفرد - أي جعل النون معتقبة الإعراب -

(١) في ص و ط : لتبعية .

(٢) في ت : يدخل .

(٣) في ج و ص : والأول أقرب .

(٤) تعبير كوفي يقصد منه نون الوقاية .

(٥) في ص : السببين .

(٦) انظر صفحة ٨٢ وما بعدها .

وجب منع (صرفهما)^(١) للعتين ؛ لأن (التنوين)^(٢) - إذن - فيهما تنوين التمكن ، ولا يتبع نصبهما الجر .

ثم نقول : أصل الاسم الإعراب - كما ذكرنا^(٣) - ثم قد يتفق مشابهته للفعل ، وهي (على)^(٤) ثلاثة أضرب :

أحدهما : - وهو أقواها - أن يصير (معنى الاسم)^(٥) معنى الفعل سواء ، كما في أسماء الأفعال فيبنى الاسم ، نظرا إلى أصل الفعل ، الذي هو البناء ويُعطى عمله .

وثانيها : وهو أوسطها - أن يوافق من حيث تركيب الحروف الأصلية ، ويشابه في شيء من المعنى ، كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة ، فيعطى عمل الأفعال التي فيه معناها ولا يبنى ؛ لضعف أمر الفعل في البناء بتطفل بعضه وهو المضارع على الاسم في الإعراب ، فلا يبنى منه إلا (قوي)^(٦) في المشابهة للأفعال - أي الذي معناه معنى الفعل سواء - (كاسم الفعل)^(٧) .

وثالثها : وهو أضعفها - أن لا (يشابه)^(٨) لفظا ولا يتضمن معناه ، ولكن يشابهه بوجه بعيد ، ككونه فرعاً لأصل ، كما أن الأفعال فرعُ الأسماء إفادةً واشتقاقاً ، أما الإفادة فلاحتياج الفعل - في كونه كلاماً - إلى الاسم ، واستغناء الاسم فيه عنه ، وأما الاشتقاق فيجىء في باب المصدر^(٩) ، فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء ، ولا يُعطى بها عمل الفعل ؛ لأن ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل

(١) في ط : صرفها .

(٢) تكملة من ص .

(٣) انظر صفحة ٥٤ و ٩٧ .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطتان من ط .

(٦) في ص : ما قوي منه .

(٧) في ط : كاسم الفاعل ، وهو تحريف ؛ لأن اسم الفاعل غير مبني .

(٨) في ط : يشابه .

(٩) انظر ط ١٩١/٢ و ١٩٢ .

والمفعول ، وهو خِلْوٌ منه ، بل ينزع ، بهذه المشابهة ، علامة الإعراب ، فيكون اسما معربا بلا علامة إعراب ، ثم يتبعه الكسر - على قول - أو ينزع التنوين والكسر معا - كما تقدم^(١) .

وإنما احتيج في هذا الحكم إلى كون الاسم فرعا من (جهتين)^(٢) ، ولم يُقْتَنَعْ بكونه فرعا من جهة واحدة ؛ لأن المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية ، إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة ، بل يُحْتَاج - في إثباتها فيه - إلى تكلف - كما مضى^(٣) .

وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل غير ظاهر - كما يجيء^(٤) - فلم تُكْفِ واحدة منها إلا إذا قامت مقام اثنتين .

فإن قلت : إذا شابه الاسم غير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل أيضا فلم كان إعطاء الاسم حكم الفعل أولى من العكس ؟

فالجواب : (أن)^(٥) الاسم تَطَفَّلَ على الفعل فيما هو من خواصّ الفعل ، وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما ، وذلك كما يصيرُ اسمُ الفعل بمعنى الفعل ، ويتضمن هنا اسمُ الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، معنى الفعل فيتطفل الأسماء على الأفعال في المعنى فتعطى (حكم)^(٦) الفعل ، وذلك ببناء اسم الفعل وعمله عمله معا ، وعمل البواقي (عمله)^(٧) حسب .

وهذا مطرد في كل ما يُعطى حكما لأجل مشابهته لنوع آخر ، كما إذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه - كإِنَّ وأخواتها وما ولا - أُعْمِلَ عملَ الفعل .

(١) صفحة ٩٧ .

(٢) في ت : جهتين في هذا الحكم .

(٣) صفحة ٩٨ .

(٤) صفحة ١٠٢ .

(٥) في ت : لأن .

(٦) في ت : بحكم .

(٧) ساقطة من ص .

وإذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه إلى غيره كالموصلات والمضمرات والغايات ، أو يتضمن معناه كأسماء الشرط والاستفهام (ونحو ذلك)^(١) كما يجيء في باب المبني^(٢) - بني الاسم لتطفله على الحرف فيما يخصها^(٣) .

وهنا تكفي أدنى مشابهة لأجل بناء الاسم ، بخلاف مشابهته للأفعال ؛ وذلك لتمكّن الحرف ، ورسوخه في البناء دون الفعل .

وإذا شابه الفعل الحرف بلزوم معنى الإنشاء الذي هو بالأصالة للحرف ، أُعطي حكم الحرف في عدم التصرف ، كما في عسى وفعل التعجب ، وإن شابه الاسم - كالمضارع - أعرب - كما يجيء في بابه^(٤) - فظهر أن الاسم قد يشابه الفعل والحرف ، وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف ، وأما الحرف فيشابه الفعل فقط .

قوله : والنون زائدة .

انتصب « زائدة » على أنها حال من النون ، والعامل معنى الكلام ، فإن معنى قوله : وهي عدل ووصف .. إلى آخره ، أي تكون علل منع (المنصرف)^(٥) عدلا ووصفا ، وكذا وكذا ، والنون زائدة .

وقد أُلحق (بالأسباب)^(٦) المذكورة ما شابه ألف التانيث المقصورة ، وهو كل ألف زائدة في آخر الاسم العلم سواء كانت للإلحاق - كما في أرطى^(٧) - وذفرى^(٨) ، وحَبْنَطى^(٩) - أولا - كقَبْعَثْرَى^(١٠) ؛ لأنها بالعلمية تمتنع من التاء كالألف التانيث .

(١) تكملة من ج و ط .

(٢) انظر : ط ٢/٢ .

(٣) أنت الضمير العائد على الحرف لأنه كلمة .

(٤) انظر : ط ٢٢٧/٢ .

(٥) في ت و ص : الصرف .

(٦) في ط : بأسباب .

(٧) في اللسان (أرط) الأرطى شجر ينبت بالرمل ... شبيه بالغضا ينبت عصيا من أصل واحد يطول قدر قامته .

(٨) في اللسان (ذفر) الذفرى من الناس ومن جميع الدواب من لدن المقد إلى نصف القذال . وقيل : هو العظم

الشاخص خلف الأذن .

(٩) في اللسان ١٤٠/٩ الحَبْنَطى : الممتلئ غضبا أو بطنه ، وحكى اللحياني عن الكسائي : رجل حَبْنَطى : مقصور ،

وحَبْنَطى : مكسور مقصور .

(١٠) في اللسان (قبعثر) ٣٧٨/٦ القبعثرى : الجمل العظيم ، والأنثى قبعثرة ، والقبعثرى أيضا : الفصيل المهزول .

فإذا عُدَّ الألف والنون سببا لمشابهة ألف التأنيث بالامتناع من التاء فعُدَّ الألف المقصورة الممتنعة من التاء أولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء .

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بألف التأنيث الممدودة - وإن كانت أيضا ممتنعة من التاء مثل ألف التأنيث الممدودة - لاجتماع شيئين :

أحدهما : ضعف ما تشبه ألف الإلحاق الممدودة - أي الهمزة في نحو : حمراء - في باب التأنيث ، دون الألف في نحو : سَكْرَى ؛ لكون الهمزة في الأصل ألفا .

والثاني : كون همزة الإلحاق في مقابلة الحرف الأصلي .

ولذلك أُثِّرَ الألف والنون في نحو : سكران لمشابهة ألف التأنيث الممدودة ؛ لأن النون ليست في مقام حرف أصلي ، وألف الإلحاق المقصورة - وإن كانت في مقابلة حرف أصلي لكنها - تشبه علامة التأنيث الأصلية ، أي الألف المقصورة ، لا المنقلبة عن علامة التأنيث - أي ألف التأنيث الممدودة .

وأما فرعية هذه العلل فإن العدل فرغ إبقاء الاسم على حاله ، والوصف فرغ الموصوف ، والتأنيث فرغ التذكير ، والتعريف فرغ التنكير - إذ كل ما نعرفه كان مجهولا في الأصل عندنا - والعجمة - في كلام العرب - فرغ العربية ؛ إذ الأصل في كل كلام أن لا يخالطه لسان آخر ، فيكون العربية - إذن - في كلام العجم فرعا ، والجمع فرغ الواحد ، والتركيب فرغ الأفراد ، والألف والنون فرغ ألفي التأنيث - كما يجيء بعد^(١) - أو فرغ ما زيداً عليه ، ووزن الفعل في الاسم فرغ وزن الاسم ، إذا كان خاصا بالفعل ، أو أوله زيادة كزيادة الفعل ؛ لأن أصل كل نوع أن لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غير^(٢) .

وهنا فروع آخر لم يعتبروها ، ككون الاسم مصغرا أو منسوباً وشاذاً ، أو غير ذلك مما لا يحصى^(٣) ، وذلك اختيار منهم بلا علة مخصصة .

(١) صفحة ١٦٩ و ١٧٠ .

(٢) في أسرار العربية ٣٠٧ و ٣٠٨ بيان لفرعية هذه العلل لا يبعد عنه هذا كثيرا .

(٣) قال في هامش ٣٨/١ من ط تعلية رقم ٩ : قوله : وغير ذلك مما لا يحصى ككونه مثنى ، وكونه مشتقا وكونه مقلوبا ، وكونه محذوفا منه شيء .

قوله : وحكمه أن لا كسر .

ولم يقل أن لا جَر ؛ لأنه يَدْخُلُه الجُرُّ عند الجمهور ، إذ هو - عندهم - مُعْرَبٌ ،
والجر أنواع وجَرَّه فَتَحٌ ، (والفتح ^(١)) الذي في (بأحمد ^(٢)) (عندهم ^(٣)) عملُ
الجار ، وهو يعملُ لا محالة .

وقال الأخفش ^(٤) والمبرد ^(٥) والزجاج ^(٦) : غيرُ المنصرف - في حال الجر - مبني
على الفتح لخفته ؛ وذلك لأنَّ مشابهته للمبني - أي الفعل - ضعيفةٌ ، فَحُذِفَ علامة
الإعراب مطلقا - أي التبنين - وبُنِيَ في حالة واحدة فقط ، واختَصَّ بالبناء في حالة
الجر ؛ ليكون كالفعل المشابه في التعري من الجر .

قوله : ويجوز صرفه للضرورة أو للتناسبِ مثلُ : ﴿ سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا ﴾ ^(٧) -
و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ ^(٨) -

قال الأخفش ^(٩) : (إنَّ) ^(١٠) صرفٌ مالا ينصرف مطلقا - أي في الشعر وغيره -
لغة الشعراء وذلك أنهم كانوا يُضْطَرُّون كثيرا - لإقامة الوزن - إلى صرف مالا
ينصرف ، فَتَمَرَّنَ على ذلك ألسنتهم ، فصار الأمرُ إلى أن صرّفوه في الاختيار أيضا ،

(١) في ط : فالفتح .

(٢) في ت : بأحر .

(٣) تكملة من جد و ص و ط .

(٤) في المواضع التي تحدث فيها الأخفش عن الممنوع من الصرف في كتابه معاني القرآن لم يذكر ذلك ، ولم أر من
نسب إليه ذلك غير الرضي ، والله أعلم بالصواب .

(٥) في المقتضب ٢٤٨/١ : ولذلك كان مالا ينصرف ، إذا كان مخفوضا فَتَحَ ، وحمل على ما هو نظير الخفض ،
نحو : مررت بعثمان وأحمد ياقتي ، وذلك قولك في الكتابة : ضربتك ومررت بك وضربته ومررت به ، وضربتهم
وعليهم واحد .

(٦) في ما ينصرف ومالا ينصرف ٢ : فلذلك جعل المخفوض مفتوحا . فالفتح فيه بناءٌ إذ لم يمكن أن يدخله إعرابٌ
لا يدخل في الفعل مثله فأبدل من الكسر بناءً الفتح .

(٧) الدهر ٤ .

(٨) الدهر ١٥ .

(٩) انظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٥/٢ .

(١٠) ساقطة من ص .

وعليه حَمَلَ قوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ وَأَعْلَىٰ ﴾^(١) و ﴿ قَوَارِيرًا ﴾^(٢) .

(وقال هو والكسائي)^(٣) : إن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم إلا أفعل منك^(٤) .

وأنكره غيرهما ، إذ ليس المشهور عن أحد في الاختيار نحو : جاءني أجمد وإبراهيم ونحو ذلك .

وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه ، فلا يصرف ما فيه الألف المقصورة لعدم الضرورة .

ومَنَعُ (الكوفيين)^(٥) صرفَ أفعل (من)^(٦) في الضرورة ؛ لأن من مع مجروره كالمضاف إليه ، فلا ينون ما هو كالمضاف^(٧) .

والأصل الجواز لأن الكلام في الضرورة ، وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف . وجوز الكوفيون وبعضُ البصريين - للضرورة - تركَ صرف المنصرف ، لا مطلقا ، بل بشرط العلمية^(٨) ، دون غيرها من الأسباب لقوتها - كما يتبين لك عند

(١) و (٢) الدهر ٤ و ١٥ ، وفي معاني القرآن للقراء ٢١٤/٣ ، وقوله عز وجل ﴿ سَلَامٌ وَأَعْلَىٰ ﴾ كتبت سلاسل بالألف ، وأجراها بعض القراء ، لمكان الألف التي في آخرها ، ولم يُجَرِّ بعضهم ، وقال الذي لم يُجَرِّ : العربُ تثبت فيما لا يُجَرِّي الألف في النصب ، فإذا وصلوا حذفوا الألف ، وكلُّ صوابٌ ، ومثل ذلك قوله : ﴿ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴾ . أثبت الألف في الأولى لأنها رأس آية ، والأخرى ليست بآية ، فكان ثبات الألف في الأولى أقوى لهذه الحجة ، وكذلك في مُصْحَف عبد الله ، وقرأ بها أهل البصرة ، وكتبوها في مصاحفهم كذلك .. وأهل الكوفة والمدينة يثبتون الألف فيها جميعا .. فإن شئت أجزيتها جميعا ، وإن شئت لم تجرهما .

قلت : المقصود بالإجراء هنا الصرف . ولم يذكر الأخفش في معاني القرآن ما نسب إليه الرضي ، وعدَّ الأخفش الألف في ﴿ قَوَارِيرًا ﴾ زائدة لمناسبة رؤوس الآي . انظر : معاني القرآن للأخفش ٥٢١ .

(٣) في ت و ص : وقال الكسائي . والصواب ما هنا لأنه أعاد الضمير إليهما مثنى في قوله : وأنكره غيرهما . والضمير في قوله هو يعود إلى الأخفش .

(٤) منع الكوفيون صرف (أفعل من) للضرورة وأجازه البصريون ، انظر : الإنصاف ٤٨٨ .

(٥) في ج و ص : ومنع الكوفيون .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) الإنصاف ٤٨٨ ، وقد عللوا لها بعلة أخرى أيضا وهي أن (من) لقوة اتصالها بأفعل منع من صرفه ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

(٨) في الإنصاف ٤٩٣ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

الكلام في تفصيل الأسباب^(١) - وذلك بكونها شرطاً لكثير من الأسباب مع كونها سبباً واستشهدوا بقوله^(٢) :

١٧ - فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مَجْمَع^(٣)
ومَنَعَه الباقيون استدلالاً بأن الضرورة تجوز رد الأشياء إلى أصولها فجاز صرف غير
المنصرف ، ولا تخرج لأجلها الأشياء عن أصولها^(٤) .
وقريب من هذا (الوجه)^(٥) جواز قصر الممدود في الشعر ، دون مد المقصور إلا نادراً ،
ومنعوا روايتهم بأن قالوا : الرواية : يفوقان شيخي^(٦) .
والإنصاف أن الرواية لو ثبتت عن ثقة لم يجوز دؤها وإن ثبتت هناك رواية أخرى .
قوله : سلا سلا .

(صِرْف)^(٧) ليناسب المتصرف الذي يليه (أي)^(٨) « أغللا » فهو كقولهم : هنأني

(١) انظر صفحة ١٨٣ وما بعدها .

(٢) البيت لعباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد بن عيس ، أسلم قبل فتح مكة ، وأمه الخنساء الصحابية الشاعرة وكان من المؤلفات قلوبهم ، وكان بدوياً فحماً لم يسكن مكة ولا المدينة ، مات في خلافة عمر نحو سنة ١٨ هـ الخزانة ١٥٢/١ - ١٥٤ والأعلام ٣٩/٤ .

(٣) هذا البيت في الشعر والشعراء ١٠١ وفي العقد الفريد ٢٧٧/١ ، وفي الموشح ١٤٤ . وفي الضرائر لابن عصفور ١٠٢ ، وفي الإنصاف ٤٩٩ ، وفي العيني ٣٦٥/٤ ، وفي الخزانة ١٤٧/١ و ٢٥٣ ، وفي الهمع ٣٧/١ ، وفي الدرر ١١/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض البصريين جوزوا ترك صرف المنصرف بشرط العلمية ، كما فعل الشاعر في (مرداس) هنا .

(٤) هذه المسألة من المسائل القليلة التي وافق فيها مؤلف الإنصاف الكوفيين في رأيهم ؛ ذلك لأن حجتهم دامغة ، وعلى الرغم من ذلك قال : ص ٥١٤ : والذي أذهب إليه في هذه المسألة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته في القياس .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) يعني مكان يفوقان مرداس في الشاهد السابق وقد أورد صاحب الإنصاف شواهد كثيرة تؤيد مذهب الكوفيين وليس لها روايات أخرى ومنها :

أنا أبو دِفْلٍ وَهَبٌ لَوْهَبٍ من جَمْعٍ والعزُّ فيهم والحَسَبُ

ومنها :

أُحْشَى على دَيْسَمٍ من بُعْدِ الثرى ألى قضاء الله إلا ما ترى

(وانظر الأشموني ٢٧٥/٣) .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) تكملة من ص و ط .

الشيءُ وَمَرَأًى^(١) ، والأصل أمرأًى^(٢) .

قوله : قواريرا .

يعني إذا قرئَ مِنُونَا صرف^(٣) ، لا إذا وَقَفَ عليه بالألف ؛ (لأنه)^(٤) حيثُذ كما يُحْتَمَلُ أن يكون بدلا من التنوين يُحْتَمَلُ أن يكون للإطلاق ، كما في قوله تعالى : ﴿ الظُّنُونَا ﴾^(٥) و ﴿ الرُّسُولَا ﴾^(٦) و ﴿ السَّبِيلَا ﴾^(٧) فلا يكون نَصًّا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف ، وإنما صرف ليناسب أواخر الآي في هذه السورة ؛ لأن أواخر الآي كالتقوافي يُعْتَبَرُ توافقها وتجانسها ، وكذا كل كلام مسجّع ألا ترى إلى قوله - ﷺ - « خَيْرُ الْمَالِ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ وَفَرَسٌ مَأْمُورَةٌ »^(٨) أي مُؤَمَّرَةٌ ، يعني كثيرة التَّجَاج ، وقال تعالى : ﴿ وَالْفَجْرُ وَلَيَالٍ عَشِيرٍ ﴾^(٩) ثم قال ﴿ يَسْرٍ ﴾^(١٠) ويُقال ﴿ سَجًى ﴾^(١١) لموافقة ﴿ قَلًى ﴾^(١٢) .

(١) في اللسان هنا ١٨١/١ : ابن السكيت : هَنَّاكَ وَمَرَأًى ، وقد هَنَأَني ومرأًى بغير ألف ، إذا أتبعوها هَنَأَني ، فإذا أفردوها قالوا : أمرأًى .

(٢) في جـ زيادة نقلها عن الصحاح هي : وقال الأخفش مرأًى الطعام يمرأ مرأً قال : وقال بعضهم : أمرأًى ، وقال الفراء : يقال : هَنَأَني ومرأًى إذا أتبعوها ، وإذا أفردوها قالوا : أمرأًى وانظر الصحاح ٧٢/١ ففيه يمرأ مرأً وليس مرأ .

(٣) يقصد في حال الوصل ، لا في حال الوقف لأنه يبدل التنوين ألفا في حال الوقف فحيثُذ يحتمل أن تكون الألف للإطلاق أيضا ، وسقطت كلمة : صرف من ص .

(٤) في ص : لأن الألف .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) الأحزاب ٦٦ .

(٧) الأحزاب ٦٧ .

(٨) هذا الحديث في المسند ٤٦٨/٣ ولفظه عن سويد بن هبيرة عن النبي ﷺ قال : « خَيْرُ مَالٍ مَرءٌ لَهُ مَهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ أَوْ سَكَّةٌ مَأْبُورَةٌ » ، وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير ٥٢٢/١ ، وفي النهاية لابن الأثير ١٣/١ (أمر) فيه خير المال مهرة مأمورة وسكة مأبورة . السكة : الطريقة المصطفة من النخل ، والمأبورة الملقحة ، يقال : أُبْرِتِ النخلة وأُبْرِثُهَا فهي مأبورة ومؤبرة ، والاسم الإبار ، وقيل : السكة سكة الحرث ، والمأبورة الْمُصْلَحَةُ له ، أراد خير المال نتاج أو زرع .

(٩) الفجر ١ و ٢ .

(١٠) الفجر ٣ .

(١١) الضحى ٢ .

(١٢) الضحى ٣ .

قوله : وما يقوم مقامهما الجمع وألّا التأنيث .

اعلم أن الأكثرين على أن قيام الجمع الأقصى مقام سببين وقوّته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية ، أما نحو : ثَمَان وَرَبَاع - أي الذي ألقى رباعيته - ورجل (شَنَاح)^(١) - أي طويل - وحمّار حَزَاب^(٢) - أي غليظ قصير فشواذ .

وأما نحو الترامي والتغازي فالأصل فيه ضَمُّ ما قبل الآخر لكنه كُسِر لأجل الياء .
وأما نحو هَوَازِنُ وشرَاحِيلُ (علمين)^(٣) ، فمنقول عن الجمع ، وسيجيء حكمه^(٤) .

وأما يَمَانٍ وشَآمٍ فالألف فيهما عوض عن إحدى ياءَي النسب^(٥) ، فهذا الوزن عارضٌ لم يُعتد به ؛ وذلك لأنَّهُمَا صارَا إلى هذا الوزن بسبب إحدى ياءَي النسب والألف الذي هو بدل من الأخرى ، وياءُ النسب عارضةٌ لا يعتد بها في الوزن نحو : جماليّ وكماليّ في المنسوب إلى جمالٍ وكمالٍ .

وكذا تَهَامٍ - بفتح التاء - في المنسوب إلى التَّهَم ، بمعنى تهامة ، قال^(٦) :

١٨ - أَرَقْنِي اللَّيْلَةَ بَرَقٌ بِالتَّهَمِ يالك برقاً مَنْ يَشْقُهُ لَا يَلَمُّ^(٧)

قال سيبويه : منهم من يقول : يمانيّ وشآمّي بتشديد الياء^(٨) .

(١) في مادة شنع في اللسان : يقول ابن سيدة : الشَّنَاحُ والشَّنَاجِيّ والشَّنَاجِيَّةُ من الإبل : الطويل الجسم ... وبكر شَنَاحٌ وهو الفتى من الإبل .. ورجل شَنَاحٌ وشَنَاحِيَّةٌ طويل ، حذفَت الياء من شَنَاح مع التنوين لاجتماع الساكنين .
(٢) في اللسان حزب : والحزائي والحزابية من الرجال والحمير : الغليظ إلى القصر ما هو رجل حزاب .. إذا كان غليظاً إلى القصر .

(٣) تكملة من ص .

(٤) انظر صفحة ١٥٤ .

(٥) ولذا لا يقال يمانيّ ولا شآمّي إلا قليلاً حتى لا يجمع بين العوض والمعوض .

(٦) لم أعثر على قائله .

(٧) هذا البيت ورد في الخصائص ١١١/٢ وفيه يَم ، وفي الخزائن ١٥٤/١ ، وفي اللسان (تهم) .. اللغة : أرقني : أسهرني ، يالك برقاً : تعجب من البرق واستعظام له ، من يشقه : الشوق إلى الشيء : نزاع النفس إليه وفي ص : يشمه ، ومعناه : نظرت إلى سحابتة أين تمطر . لا يلم : جواب الشرط والمعنى لا يعذل .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن التهم بمعنى تهامة ، والنسب إليها تَهَامٍ ، كما يقال في اليمن : يمان .

(٨) الكتاب ٧٠/٢ .

وهو قليل ، ويجيء وجهه في التصريف^(١) - إن شاء الله تعالى ..

وإنما لم تُعدّ ياء النسب عارضة كما في قَمَارِي وَكَرَاسِي وَعَوَارِي ، وَبَحَاتِي^(٢) وَدَبَاسِي^(٣) ونحوها لأنها تثبت في أحادها ، وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات في الآحاد ، وليس ذلك - أي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه - مطردًا ، ألا ترى أنك لا تقول في جمع عَجَمِي عَجَامِي ، وإن كانت ياءه للوحدة كما في بُحْتِي . وقيل : إن ثمانية مثل يمان ، الألف والياء للنسب إلى الثمن الذي هو جزء من ثمانية^(٤) .

وفيه نظر ، إذ لا معنى للنسب في (ثمان)^(٥) فإنه بالإضافة إلى ثَمْنٍ كالأربع (إلى الرُّبْع)^(٦) والخُمُس إلى الخُمُس ، ولا معنى لنسب هذين العددين إلى جزأيهما ، وتقدير النسب في الرباعي أنسب فيكون منسوباً إلى الرباعية ، وهي السن . ويجوز أن يقال في الثاني : إنه منسوب إلى الثمانية ، أي مجرد العدد ؛ لأن الثاني لا يستعمل إلا في المعدود ، والثمانية - في الأصل - العدد لا المعدود ، وكما تقول في صريح

(١) في شرح الرضى على الشافية ٨٣/٢ ، وجاء يَمَانِي وشَامِي ، وكأنهما منسوبان إلى يمان وشام المنسوين بحذف ياء النسبة دون ألفها ، إذ لا استتقال فيه ، كما استتقل النسبة إلى ذي الياء المشددة لو لم تحذف ، والمراد يمان وشام في هذا موضع منسوب إلى الشام واليمن ، فينسب الشيء إلى هذا المكان المنسوب ، ويجوز أن يكون يَمَانِي وشَامِي جمعاً بين العوض والمعوّض منه ، وأن يكون الألف في يَمَانِي للإشباع .. إلخ .

(٢) في اللسان (بَحَت) البُحْت والبُحْتِيَّة دخيل في العربية أعجمي معرّب ، وهي الإبل الحُرّاسانية تُنتج من بين عربية وفاليج ... وهي جمال طوال الأعناق ويجمع على بُحْتٍ وَبَحَاتٍ ، وقيل الجمع بَحَاتِي غير مصروف ولك أن تحذف الياء فتقول : البَحَاتِي ..

(٣) في اللسان (دَبَسَ) الدَّبْسِي ضَرَبَ من الحَمَام ، جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب . قال : وهو منسوب إلى طير دُبُس ، ويقال : إلى دُبُس الرُّطْب ، لأنهم يغيرون في النسب ، ويضمون الدال ، كالدهري والسّهلي .

(٤) في الكتاب ١٦/٢ قلت فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعذارى ؟ قال : الياء في ثمان ياء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشام ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يمان وشامي وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء ياءات الإضافة .

وتبعه ابن السراج في السراج في الأصول ٩٣/٢ ونقل ذلك الزجاج عن سيبويه عن الخليل في ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٧ وانظر صحاح الجوهري ٢٠٨٨/٥ .

(٥) في ص : ثماني .

(٦) ساقطتان من ط .

العدد ستة ضعف ثلاثة ، ولا تقول : ستُّ ضعف ثلاثٍ - وقد يجيء تحقيقه في باب العدد^(١) - .

فالألف فيهما - إذن - غير (ألف)^(٢) المنسوب إليه تقديرا ؛ لكونه (بدلا)^(٣) من إحدى ياءي النسب ، وكذلك الياء غير الياء ، كما قيل في هِجَان^(٤) وفُلُك^(٥) ، وقد جاء ثماني في الشعر غير (مصروف)^(٦) شاذًّا ، قال الشاعر^(٧) :

١٩ - يحدو ثمانِي مَوْلعا يَلْقَاحِها^(٨)

وهو على التَّوَهُّم ؛ لَمَّا رَأى فيه معنى الجمع ، ولفظه يشبه لفظَ الجمع ، ظَنَّه جمعا^(٩) .

(١) انظر : ط ١٤٧/٢ .

(٢) تكملة من ج .

(٣) في ط : بدل .

(٤) في اللسان (هجن) الأزهري .. (الهِجَان من الإبل : البيضُ الكرام .. قال : ويستوي فيه المذكر والمؤنث والجمع .. ابن سيده والهجَان من الإبل : البيضاء الخالصة اللون ، والعنق من نوق هُجْن وهَجَان وهِجَان ، فمنهم من يجعله من باب جُنُب ورضًا ، ومنهم من يجعله تكسيرا ، وهو مذهب سيبويه ، وذلك أن الألف في هِجَان الواحد بمنزلة ألف ناقة كِنَاز وملكة ضِنَاك ، والألف في هِجَان في الجمع بمنزلة ألف طِرَاف وشِرَاف .

(٥) يريد أن ضمة فلك الجمع غير الضمة في فلك المفرد .

(٦) في ط : منصرف .

(٧) البيت لابن ميادة وهو الرماح بن أبرد بن ثوبان الديباني ، شاعر رقيق هجاء ، من مخضرمي الأموية والعباسية ، وكان مقامه بنجد ، يفد على الخلفاء والأمراء ويعود ، اشتهر بنسبه إلى أمه ميادة . توفي سنة ١٤٩ هـ (الأعلام ٥٩/٣) .

(٨) عجزه :

حتى هممن بزَيْفة الإرتاج

والبيت في ديوانه ٩١ وفي الكتاب ١٧/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٨٣/١ ، وفي العيني ٣٥٢/٤ ، وفي الخزانة

١٥٧/١ .

اللغة : يحدو : يسوق ، المولع : من تعلق بشيء وأحبه ، هَمَّ : أراد ولم يفعل ، والزَيْفة : مصدر زاع يزيع ، أي مال . والإرتاجُ : مصدر أرتجت الناقة إذا أغلقت رَحِمَها على ماء الفحل ، رصف إبلا أولع راعيا بلفاحها حتى لَقِحت ثم حداها أشدَّ الحدا حتى همت بإزلاق ما أرتجت على أرحامها .

الشاهد : أورده الشارح شاهدا على أن ثماني لم يصرف في الشعر شذوذا ، لما توهم الشاعر أن فيه معنى الجمع ، ولفظه يشبه لفظَ الجمع .

(٩) قال ابن سيده : ولم يصرف ثماني لشبهها بجواري لفظا لا معنى (اللسان ٢٣٠/١٦) .

أما سراويل فأعجمي (في الأشهر)^(١) وقد قيدنا الآحاد بالعربية ، أو عربي مفرد شاذ ، أو جمع تقدير - كما يجيء^(٢) - وأما (نحو)^(٣) : أكلب وأجمال ، فإنهما - وإن لم يأت لهما نظير في الآحاد - إلا أن كونهما جمعي قلة ، وحكم جمع القلة حكم الآحاد ، بدليل تصغيره على لفظه فت في عضد جمعيتها ، مع أنه نسب إلى سيبويه أن أفعالا مفرد^(٤) ، (وكذا)^(٥) قال تعالى : ﴿ مِمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾^(٦) والضمير للأنعام ، وجاز وصف المفرد به نحو : بُرمة أعشار^(٧) ، وثوب أسمال^(٨) ، و ﴿ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾^(٩) ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجمع .

ولا يصح الاعتذار بمجيء أفعال في الواحد نحو : أذرح^(١٠) في اسم موضع ، لكونه منقولاً عن الجمع كمداثن^(١١) ، ولا بأجر^(١٢) وأئك^(١٣) لأنهما أعجميان ، ولا

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ١٧/٢ وأما أفعال فقد يقع للواحد ، من العرب من يقول : هو الأنعام ..

(٥) في ت : ولذا .

(٦) النحل ٦٦ من قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَذَمٍ لَبْنَا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ ﴾ .

(٧) في اللسان (عشر) وقَدَحَ أعشار ، وقَدَّرَ أعشار ، وقَدَّرَ أعشار : مكسرة على عشر قطع ... وقبل : قدر أعشار عظيمة ، كأنه لا يحملها إلا عشر أو عشرة .

(٨) في اللسان (سمل) سمل الثوب يسمل سُمُولاً وأُسْمَل : أخلق وثوب سَمَلَةً وَسَمَلً وأسمال وسَمُول .

(٩) الدهر ٢ ، والأمشاج : الأخلاط ، واحدها مِشْج ومِشْجِج مثل : يحدن ويحدين .

(١٠) في ت و ص و ط : أذرح ولم أجد فيما بين يدي كتاباً يتحدث عن مكان اسمه أذرح والصحيح والصحيح أنه أذرح صحف فيما عدا ج ، وعن أذرح تحدث ياقوت في معجم البلدان ١٢/١ ، ١٣ أنه بلد في أطراف الشام من أعمال الشراة ، ونقل عن مسلم بن الحجاج أن بين أذرح والجرعاء ثلاثة أيام ، ونقل عن الأمير شرف الدين يعقوب ابن الحسن الهذلي أن بينهما ميلاً واحداً أو أقل ، واستشهد لذلك ثم ذكر أن الصحيح أن التحكيم كان بين أذرح إلى الجرعاء واستشهد له بأشعار .

(١١) قال ياقوت : في معجم البلدان ٧٤/٢ هذا الموضع كان مسكن الملوك كأسرة الساسانية وغيرهم ، فكان كل واحد منهم إذا ملك بنى لنفسه مدينة إلى جنب التي قبلها وسماها باسم (ذكر ذلك في سبب تسميتها) .

(١٢) في اللسان (أجر) الأجر : طبيخ الطين ، الواحدة بالهاء ، أجرة وأجرة وأجرة .. فارسي مغرب .

(١٣) في اللسان (أنك) الأتلك : الأسترب ، وهو الرصاص القلعي ، وقال كراع : هو القزدير ، ليس في الكلام على مثال فاعل غيره ، أما كأبل فأعجمي ، وفي الحديث : « من استمع إلى قينة صب الله الأتلك في أذنيه يوم القيامة » رواه ابن =

بأبْلُم^(١) لأنها لغة رديئة شاذة ، والفصيح ضمُّ الهمزة ، ولا بأشْدُّ لأنه جمع شدة على غير (قياس)^(٢) أو (هو)^(٣) جمع لا واحد له بدليل قوله^(٤) :
٢٠ - بلغتها واجتمعت أشْدِي^(٥)

فأثَّثَ الفعل .

. وقال بعضهم : إنما قوي حتى قام مقام سبين لكونه نهاية جمع التكسير ، أي يُجمع الجمع إلى أن ينتهي إلى هذا الوزن فيرتدع ؛ ولهذا سمي بالأقصى نحو : كلب وأكلب وأكالب ، ونعم وأنعام وأنعيم^(٦) ، وأما قوله عليه الصلاة والسلام : « إنكن صَوَاحِبَاتُ يوسُف »^(٧) .

= قتيبة ... قال أبو منصور : وأحسبه معربا ... ولم يجيء على أفْعَل واحد غير هذا ، فأما أشد فمختلف فيه .. وذكر عن الجوهرى قوله : وقد جاء في شعر عربي .
والقطعة الواحدة آنكة قال رؤية :

في جسم جَدَلٍ صَلَهِيبٍ عَمَمُهُ يَأْتُكَ عَنْ تَقْيِيمِهِ مُفَافُهُ
قال الأصمعي : لا أدري ما يأتُّك ، وقال ابن الأعرابي : يأتُّك : يعظم . قلت : كون أنك أعجمي موضع خلاف .

وفي النهاية لابن الأثير ٧٧/١ ولم يجيء على أفْعَل واحد غير هذا .. وقيل : يحتمل أن يكون فاعلا لا أفْعَل .
(١) في اللسان (بلم) الإبلَم والأبْلُم والإبلمة والأبْلُمة كل ذلك : الخوصة . ولم يذكر الوزن الذي ذكره الرضي .

(٢) في ص : القياس .

(٣) تكملة من ط .

(٤) نسب البيت إلى أبي نُحَيْلَة ، وهذا اسمه وقيل : اسمه يَغْمُر وكنى أبا نُحَيْلَة ، لأن أمه ولدته إلى جنب نخلة ، وهو من بني حَمَانَ بن كعب ، وكان عاقا لأبيه فنفاه أبوه عن نفسه ، أغلب شعره الرجز (الخزانة ١٦٥/١) وينسب البيت إلى أبي النجم العجلي ، ولم أجده في ديوانه .
(٥) البيت في الخزانة ١٦١/١ ، وفي الأغاني ١٨/١٤٠ . ولما ذكر صاحب الخزانة أبيات أبي نُحَيْلَة التي منها هذا البيت أورده هكذا :

بلغتها مجتمع الأشد

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الأشد جمع شدة على غير قياس أو جمع لا واحد له .
(٦) قال ابن السراج في الأصول ٩٠/٢ : وإنما منع الصرف لأنه جمع جمع ، لا جمع بعده ، ألا ترى أن أكلبا جمع كلب ، فإن جمع (أكلبا) قلت : أكالب فهذا قد جمع مرتين .

(٧) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٨٢/٤ وفيه : فإنكن صواحب يوسف ، وفي سنن الترمذي ٢٧٥/٩ وفيه : إنكن لأنتن صواحب يوسف ، وفي سنن النسائي ٧٧/٢ وفيه : إنكن لأنتن صواحب يوسف ، وفي سنن ابن ماجه ٣٨/١ وفيه : فإنكن صواحب يوسف ، وكذا في المسند ٤١٢/٤ .

وقوله^(١) :

٢١ - جذب الصَّرَارَيْنَ بالكُرُور^(٢)

جمع صَرَّاء جمع صَارَ بمعنى المَّلَاح فهما (جَمْعًا)^(٣) سلامة ، ونحن قلنا نهاية جمع التفسير . وقيل : لما لم يكن له في الآحاد (نظير)^(٤) أشبه الأعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العُجْمة^(٥) . وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسبيين .

وقال الجُزُولي^(٦) : فيه الجمع وعدم النظر في الآحاد .

وعدم النظر فيها عنده سبب مستقل لا يحتاج إلى الجمعية^(٧) - كما يأتي في سراويل^(٨) - ففيه عنده أيضا سببان ، والأسباب عنده أكثر من التسعة .

وقال المصنف : منع صرف مثل هذا الجمع لتكرر الجمع حقيقة (كأكلب)^(٩) أو كونه على وزن جمع الجمع كمساجد^(١٠) .

(١) البيت من أرجوزة للعجاج وستأتي ترجمته صفحة ٧٤٥ .

(٢) قبله :
لأَيَّا يُنَائِهَا مِنَ الْجُورِ

وهو في ديوانه ٣٥٠/١ ، وفي الخزانة ١٦٦/١ و ٢٠٤ ، وفي الصحاح : صَرَّ اللغة : اللَّأْي : البطء والشدة ، ينأى : يباعدها ، الجُور : مصدر جار إذا عدل عن القصد ، الصرارين : المَلَّاحون أو المَلَّاح على خلاف في ذلك ، والكُرُور : الحبال ، واحدها كُرٌّ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الصَّرَارَيْن جمع صَرَّاء وهو جمع صار بمعنى الملاح .
(٣) فيما عدا ص : جمع ، والصواب ما أثبتته .

(٤) في ص و ط : له نظير .

(٥) لم أجد فيما بين يدي من قال بذلك .

(٦) هو عيسى بن عبد العزيز بن بَلْلَيْحَتْ .. أبو موسى الجُزُولي ، وجُزُولَة : بطن من البربر ، لزم ابن بَرِّي بمصر لما حج ، وعاد متصدرا للإقراء - أخذ عنه العربية جماعة منهم الشُّلُوبين وابن مُعْطٍ ، وكان إماما فيها ، شرح أصول ابن السراج ، وله المقدمة المشهورة وهي هوامش على الجمل . توفي سنة ٦٠٧ هـ (البغية ٢/٢٣٦) .

(٧) في المقدمة الجزولية ق ٤٦ : والجمع وتأثيره مع عدم النظر في الآحاد العربية .

(٨) انظر ١٥٩ وما بعدها .

(٩) في ت : كالكاتب .

(١٠) قال في شرحه لكافيته ص ١٢ : وإنما قام الجمع مقام علتين لأنه صيغة منتهى الجموع فكأنه جمعان ، وإنما قامت كل واحدة من ألفي التانيث مقام علتين للزومهما الاسم للزوما لا ينفكان عنه بحال ، فجعل لزومهما كتانيث ثان ، فصار كأنه تانيثان .

فلا أثر عنده لكونه أقصى جموع التكسير .

وأما قيام ألفي التأنيث - أعني الممدودة والمقصورة - مقام سبين فللزومهما الكلمة ، وبناء الكلمة عليهما ، بخلاف تاء التأنيث ، فإن بناءها على العروض ، وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كعَنْصُورَةٍ^(١) وقَمَحْدُودَةٍ^(٢) وحِجَارَةٍ وخَزَايَةٍ^(٣) وغيرها - كما يجيء في باب التأنيث^(٤) - .

قوله : فالعدلُ خروجه عن (صيغته)^(٥) الأصلية ، تحقيقا كَثَلَاتٍ ومَثَلَتْ وأُخِرَ وجُمِعَ ، أو تقديرًا كَعُمَرَ وبَابِهِ ، (وقَطَامَ)^(٦) في قيم .

العدل : إخراج الاسم عن صيغته الأصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا لمعنى .

فقولنا : بغير القلب ليخرج نحو : أَيْسٌ في يَيْس .

وقولنا : لا للتخفيف ، احترازا عن نحو : مَقَامٌ ومَقُولٌ وفَخَذٌ وعُنُقٌ .

وقولنا : ولا للإلحاق ليخرج نحو : كَوَثَرٌ^(٧) .

وقولنا : ولا لمعنى ليخرج نحو : رُجِيلٌ وِرْجَالٌ .

قوله : خروجه .

أي خروج الاسم ، ولو قال : إخراجُه لكان أوفقَ لمعنى العدل ، وهو الصَّرْفُ ، يقال : اسم معدول أي مصروف عن بُنْيَتِهِ ، والعدول : الانصراف والخروج .

قوله : عن صيغته الأصلية .

يخرج عنه أُخِرَ ، إن قلنا : إنه معدول عن الآخر ، وسحر عند من قال : إنه معدول

(١) في اللسان (عَنَّصَ) العَنْصُورَةُ والعَنْصِيَّةُ والعَنْاصِي : الحصلة من الشعر قدر القنزعة .

(٢) في اللسان (قَمَحْدُودَ) ٣٧٠/٤ القَمَحْدُودَةُ الهَنَةُ الناشئة فوق القفا وهي بين الذَوَائِي والقفا ، منحدرَةٌ عن الهامة ،

إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه .

(٣) في القاموس : خَزَيٌ خَزَايَةٌ وخَزَى استحيا .

(٤) انظر ط ١٦١/٢ - ١٦٦ .

(٥) في ط : صيغة .

(٦) في ص : وباب قطام .

(٧) الملحقه بجعفر .

غيرُ منصرف^(١) ، وأمس عند تميم^(٢) ، إذ هما معدولان عن السّحر والأمس ، واللام ليست من صيغة الكلمة ؛ لأن الكلمة لم تُصغ عليها ، إلا أن نقول : كأنها من صيغة الكلمة وبُنيتْها ، لشدة امتزاجها بها .

قوله : تحقيقا .

نُصِبَ على المصدر ؛ لأن الخروج إما خروجٌ تحقيق ، أي خروجٌ محقق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ ، أو خروج تقدير أي خروج مقدر .

ويعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل عليه ، غير كون الاسم غير منصرف ، بحيث لو وجدناه - أيضا - منصرفا لكان هناك طريقٌ إلى معرفة كونه معدولا ، بخلاف العدل المقدر فإنه الذي يصار إليه لضرورة وجد أن الاسم غير منصرف ، وتُعَدُّ سبب آخر غير العدل ، فإن عُمَرَ - مثلا - لو وجدناه منصرفا لم يحكم قطّ بعدوله عن عامر بل كان كأد^(٣) .

وأما ثَلَاثٌ ومَثَلٌ فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثةٍ ثلاثيةٍ ، وذلك أنا وجدنا ثلاثٌ وثلاثةٌ ثلاثةٌ بمعنى واحد ، وفائدتهما تقسيم أمرٍ ذي أجزاءٍ على هذا العدد المعين ، ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرّر على الاطراد في كلام العرب ، نحو : قرأت الكتاب جزءا جزءا ، وجاءني القوم رجلا رجلا ، وأبصرت العراق بلدا بلدا .

فكان القياسُ في باب العدد أيضا (التكرير)^(٤) (عملا)^(٥) بالاستقراء ، وإلحاقا للفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب ، فلما وجد ثلاثٌ غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظٌ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة ثلاثة قليل : إنه أصله .

وقد جاء فُعَالٌ ومَفْعَلٌ في باب العدد من واحد إلى أربعة - اتفاقا - وجاء فُعَالٌ من

(١) يمنع سحر من الصرف عند الجمهور إذا كان معينا ، أي المراد به وقتٌ بعينه فإنه يلزم الظرفية فلا يتصرف ولا ينصرف . انظر : المجمع ٢٨/١ فهناك آراء أخرى فيه .

(٢) وهي عند الحجازيين مبنية على الكسر .

(٣) أي في كونه مصروفا وغير معدول عن غيره .

(٤) في ج : التكرار .

(٥) في ت : حملا .

عشرة في قول الكميث^(١) :

٢٢ - ولم يَسْتَرِثُوكَ حَتَّى رَمَيْتَ فوق الرِّجالِ خِصَالًا عَشَارًا^(٢)
والمرْدُ^(٣) والكوفيون^(٤) يقيسون عليها إلى التسعة نحو : خُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ وَسُدَّاسٌ
وَمَسْدَسٌ ، والسماعُ مفقود^(٥) .
بلى يستعمل على وزن فُعال من واحد إلى عشرة مع ياء (النسب)^(٦) نحو الخُمَاسِي
والسُدَّاسِي والسَّبَاعِي والثَّمَانِي والتَّسَاعِي .
وعند سيبويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف^(٧) :
فإن قيل : الوصفُ في هذا المكرر عارضٌ كعروضه في أربع في نحو : نسوةٌ أربعٌ ،
فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع ؟

(١) الكميث بن زيد بن حُخَيْس الأسدي ، شاعرُ الهاشميين ، من أهل الكوفة ، اشتهر من العصر الأموي وكان عالماً
بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها ثقةً في علمه ، منحازاً إلى بني هاشم ، خطيبُ بني أسد وفقية الشيعة فارساً
شجاعاً سخياً . توفي سنة ١٢٦ هـ (الأعلام ٩٢/٦) .
(٢) البيت في ديوانه ١٩١/١ ، وفي الخصائص ١٨١/٣ ، وفي الخزنة ١٧٠/١ ، وفي المجمع ٢٦/١ ، وفي الدرر ٨/١ .
اللغة : يستريثوك : يجيدوك ببطيخا ، رميت : زدت ، خصالا عشارا : عشر خصال .
الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن لفظ « عَشَارًا » قد ورد في شعر الكميث بمعنى تكرار العشرة .
(٣) في المقتضب ٣٨٠/٣ ومن المعدول قولهم : مثني وثلاث ورباع ، وكذلك ما بعده . وظاهر هذه العبارة أن
المرْد يقيس مفعول وفعل إلى العشرة .
(٤) نسبه ابنُ مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤٨ إلى الكوفيين والزجاج .
(٥) في المجمع ٢٦/١ والمسموع من ذلك أحاد ومَوْحد (ومثنى) ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس ومخمس
وعشار ومُعشر . قال تعالى : ﴿ أُولَىٰ أُجُنِبَةِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾ وقال الشاعر :
ولقد قتلتم ثناءً وموحداً

وقال :

ترى الثَّغَرَاتِ الزَّرَقَ تحت لِبَانِهِ أَحَادَ وَمَثْنَى أَصَعَقْتُهَا صَوَاهِلُهُ

وقال :

هنيئاً لأربابِ الثُّبُوتِ يَبُوتُهُمْ وللآكلين التمرَ مَخْمَسَ مَخْمَسًا

وقال : فلم يستريثوك إلخ بيت الكميث

قلت : السماع - على هذا موجود في خماس ومخمس مع ما قال الرضي .

(٦) في ص : النسبة .

(٧) في الكتاب ١٥/٢ : وسألت عن أحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال : هو بمنزلة آخر ، إنما حُدَّ واحداً
واحداً .. إلخ .

قلت : هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفاً ، (ولم)^(١) يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .
والفراء يميز صرف هذا المعدول إذا لم يَجْرَ^(٢) على الموصوف^(٣) .
وليس بوجه ، إذ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف ، وإن لم يتبع الموصوف .

وقال ابن السراج : وإنما لم ينصرف لكون مثني - مثلاً - معدولاً عن (لفظ)^(٤) اثنين ، وعن معناه - أيضاً - لأنه عُدِلَ عن معناه مرةً واحدةً إلى معنى اثنين اثنين ، ففيه عدل لفظي وعدل معنوي^(٥) .

وقيل : إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ ؛ لأن أصله كان اثنين مرتين ، فجُعل مرةً واحدة ، ثم غُيِّرَ لفظ اثنين إلى مثني^(٦) .

وقال الكوفيون^(٧) وابن كيِّسان^(٨) : إن فيه العدل والتعريف - كما في عمر - إذ لا

(١) في ت و ص : ولا .

(٢) أي لم يكن تابعا .

(٣) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ وأما قوله : (مثني وثلاث ورباع) فإنها حروف لا تُجْرَى ، وذلك أنهم مصروفات عن جهاتهن ... ومن جعلها نكرة وذهب بها إلى الأسماء أجراها ، والعرب تقول : ادخلوا ثلاث ثلاث وثلاثاً ثلاثاً . وقال الشاعر :

وإن الغلام المستهَامَ يذكره قتلنا به من بين مثني وموحد
بأربعة منكم وآخر خامس وساد مع الإظلام في ربح معبد
فوجه الكلام أن لا تجرى ، وأن تجعل معرفة لأنها مصروفة ، والمصروف خلقته أن يترك على هيئته مثل لُكَّعَ وَلُكَّاعَ .

(٤) في ت : لفظة .

(٥) في الموجز لابن السراج ٧١/١ وأما الذي عدل بإزالة معنى إلى معنى فَمَثْنِي وثلاث ورباع وأحاد ، فهذا عُدِلَ معناه ولفظه ، عُدِلَ عن معنى اثنين إلى معنى اثنين اثنين ، وعن لفظ اثنين إلى لفظ مثني .
وانظر : الأصول ٨٨/٢ .

(٦) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤٧ : ومنهم من جعل امتناعها للعدل في اللفظ والمعنى ، أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف لأصولها .

(٧) في معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١ أنها حروف لا تجرى وذلك أنهم مصروفات عن جهاتهن ألا ترى أنهم للثلاث والثلاثية وأنهم لا يضافن إلى ما يضاف إليه الثلاث والثلاثة فكان لامتناعه من الإضافة كان فيه الألف واللام وامتنع من الألف واللام لأن فيه تأويل الإضافة .

(٨) أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيِّسان النحوي ، كان أحد المشهورين بالعلم والمعروفين بالفهم ، أخذ عن المبرد =

يدخله اللام ، وإذا جرى^(١) على النكرة فمحمول على البدل^(٢) .

ولا دليل على ما قالوا ، ولو كان معرفة - ولا شك أن فيه معنى الوصف - لجرى على المعارف ، وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا ، نحو : جاءني القوم مشئى ؟ !

وأما (آخر) فإنه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر ، وهو أفعّل التفضيل بشهادة (التصرف)^(٣) نحو : آخر آخرون وأواخر ، وأخرى أخريان أخريات (وأخر)^(٤) ، مثل الأفضّل ، الأفضلان الأفضّلون والأفاضل ، والفُضلى والفضليّان والفضليّات والفُضَل .

فمعنى آخر في الأصل أشدّ تأخراً ، وكان في الأصل معنى جاءني زيد ورجل آخر : (رجل)^(٥) أشدّ تأخراً من زيد في معنى من المعاني ، ثم نقل إلى معنى غير ، فمعنى رجل آخر : رجل غير زيد ، ولا يستعمل إلا فيما هو من جنس المذكور أولاً ، فلا يقال : جاءني زيد وحمار آخر ، ولا امرأة أخرى .

وتستعمل (أخريات) في المعنى الأول ، ولا تستعمل إلا مع اللام أو الإضافة - كما هو حقها - نحو : جاءني فلان في أخريات الناس ، أي في الجماعات المتأخرة ، وكذا (الأواخر)^(٦) .

فلما خرج (آخر) وسائر تصاريفه عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم أفعّل التفضيل - أعني من الإضافة واللام - وطُوبق بالمجرد عن اللام والإضافة ما هو له ، نحو : رجلان آخران ورجال آخرون ، وامرأة أخرى ، وامرأتان أخريان ، ونسوة آخر .

= وثعلب ، وكان قيماً بمعرفة مذهب البصريين والكوفيين . له مصنفات كثيرة منها المهذب في النحو ، وشرح الطوال . توفي سنة ٢٩٩ هـ (نزهة الألباء ٢٣٥) .

(١) أي إذا تبع النكرة .

(٢) في شرح ابن عيش للمفصل ٦٣/١ وحكي أن ابن كيسان قال : قال أهل الكوفة : مثني وموحد بمنزلة عُمر ، وأن هذا الاسم معرفة فإذا سميت به لم ينصرف كما لم ينصرف عمر اسم رجل ، ونقله ابن برهان عن أبي علي عن ابن كيسان في شرح اللمع ٤٤٨ .

(٣) في ت و ط : الصرف وفي ج صرف والتصحيح من ص .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) ساقطة من ط و ص .

(٦) في ص : الآخر .

قيل^(١) : الدليل على عدل أخر أنه لو كان مع (من) (المقدّر)^(٢) كما في (الله أكبر) لزم أن يقال : بنسوة آخر ، على وزن أفعل ؛ لأن أفعل التفضيل مادام بـ (من) ظاهرة أو مقدرة لا يجوز مطابقتها لمن هو له ، بل يجب إفراده .

ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة ؛ لأن المضاف إليه لا يُحذف إلا مع بناء المضاف - كما في الغايات - أو مع ساد مسدّ المضاف إليه ، (إما بالتنوين)^(٣) - كما في حينئذٍ و ﴿ كَلَّا آتَيْنَا ﴾^(٤) أو مع (دلالة)^(٥) ما أضيف إليه تابع (ذاك)^(٦) المضاف عليه ، نحو قوله^(٧) :

٢٣ - إِلَّا عُلاَّةٌ أَوْ بَدَاهَةٌ سَابِحٌ^(٨)

أخذنا من استقراء كلامهم ، فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام .

(١) قال ابن برهان في شرح اللمع ٤٥٢ : فإذا كسرت أخرى قلت : أخر فلم تصرف ؛ لأنه معدول عن الألف واللام ؛ لأن أفعل لا يكون مؤنثه فعلى إلا وقد عاقبت فيه الألف واللام من ، فانتفت من ولزمت اللام .

(٢) في ص و ط : المقدرة .

(٣) في ص : وهو التنوين .

(٤) الأنبياء ٧٩ من قوله تعالى : ﴿ فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ الآية .

(٥) تكملة من جدو ص و ط .

(٦) في ط : ذلك .

(٧) هو للأعشى ميمون بن قيس بن جندل من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ، يسمى صناجة العرب ، أدرك الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ٧ هـ (الأعلام ٣٠٠/٨) .

(٨) قبل هذا البيت في ديوانه :

وهناك يصدق ظنكم أن لا اجتماع ولا زيارة
ولا براءة للبري ولا عطاء ولا خفارة

وآخره : نهد الجزيرة

والبيت في ديوانه ٢٠٩ ، وفي الكتاب ٩١/١ و ٢٩٥ ، وفيه قارح : مكان سابح ، وفي المقتضب ٢٨٨/٤ ، وفي الخصائص ٤٠٧/٢ ، وفي المقرب ١٨٠/١ ، وفي الخزانة ١٧٢/١ ، وفي العيني ٤٥٣/٣ ، وفي الضرائر الشعرية ١٩٤ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٣١/٢ ، وفي البيان والتبيين ١٥/٣ ، وفي رصف المباني ٣٥٨ ، وفي سر الصناعة ٢٩٧/١ ، وفي اللسان (علل) ، وفي أمالي السهيلي ١٣١ ، وفي شروح سقط الزند ٨١٠ ، وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري ٣١٩ .

اللغة : العُلاَّة : بقية جري الفرس وبقية كل شيء أيضا ، والبداهة : أول جري الفرس ، والسابح : الفرس الذي يدحو الأرض بيديه في العدو ، النهد : المرتفع ، الجزيرة : الرأس واليدان والرجلان ، وهذا في الأصل فيما يذبح ، لأن الجزار يأخذها مقابل الذبح ، أقول : وبعض قرى تهامة عسير لا يزال يُسمَّى جزارة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المضاف يحذف مع دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف عليه .

ولمانع أن يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته من كونها معرفات بتقدير الإضافة^(١) ، مع (غريها)^(٢) من تلك الوجوه .

فالأولى أن يقال - في امتناع كون آخر بتقدير الإضافة - : إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره ، ولا يجوز إظهاره ههنا .

ومنع أبو علي من كون آخر معدولا عن اللام^(٣) ، استدلالا بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمر وسحر المعدولين عن ذي اللام ، فكان لا يقع صفة للنكرات^(٤) ، كما في قوله تعالى : ﴿ من أيام آخر ﴾^(٥) .

وأجيب بأنه معدول عن ذي اللام ، لفظا ومعنى ، أي عُدِلَ عن التعريف إلى التنكير ، ومن أين له أنه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ؟ ولو كان (معنى)^(٦) اللام في المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر - كما ذهب إليه بعضهم^(٧) - لتضمنه معنى الحرف .

فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما .
وذهب ابن جني^(٨) (إلى)^(٩) أن قياس (آخر)^(١٠) لما تجرد عن اللام والإضافة أن

(١) في الكتاب ١٤/٢ وسألته عن جمع وكتب فقال : هما معرفة بمنزلة كلهم ، وهما معدولتان عن جمع جمعاء وجمع كعاء ، وهما منصرفان في النكرة .

(٢) في ص . خروجها .

(٣) القول بأنها معدولة عن اللام قول الخليل ، في الكتاب ١٤/٢ : قلت فما بال آخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ؟ فقال : لأن آخر خالفت أخواتها وأصلها وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكن صفة إلا وفيهن ألف ولام ، فتوصف بهن المعرفة . وانظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٠ ، ٤١ .

(٤) لم أجد حديثا عن (آخر) في باب المنوع من الصرف من الإيضاح ولم يتحدث أبو علي عن هذا الجزء من الآية ١٨٤ من سورة البقرة في الحجة .

(٥) البقرة ١٨٤ .

(٦) في ت : مع .

(٧) ذكر السيوطي في الهمع ٢٨/١ : أن الذي يرى ذلك صدر الأفاضل وابن الطراوة ، ونصر هذا الرأي أبو حيان .
(٨) أبو الفتح عثمان بن جني النحوي ، من حذاق أهل الأدب وأعليهم بعلم النحو ، والتصريف ، صنف فيها كتابا أبدع فيها كالتخصائص والمنصف وسر الصناعة ، وله كتب غيرها . أخذ عن أبي علي الفارسي وصاحبه أربعين سنة وأخذ عنه أبو القاسم الثميني وغيره . توفي سنة ٣٩٢ هـ (نزهة الألباء ٣٣٢) .

(٩) تكلمة من جدو ص و ط .

(١٠) فيما عدا ص : آخر ، والصواب ما أثبتته .

يستعمل بـ (مِنْ) ويفرد لفظه في جميع الأحوال ، فَأُخِرَ في قولك : بنسوة أُخِرَ معدول
عن أَخَر من^(١) .

ويلزم على هذا القول أن يكون آخِران وآخرون وأواخر وأخرى وأخريات
معدولات - أيضا - عن (أَخَر مِنْ)^(٢) ، إلا أن أخرى وأواخر غنيان عن اعتبار
العدل بألف التأنيث^(٣) ، والجمعية^(٤) .

والثنى والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكمُ منع الصرف في موضع نحو :
أحمران وأجمعون - كما مر^(٥) .

وأما أخريات فاستعمالها باللام والإضافة كما هو الأصل ، ولو لم يكن - أيضا - لم
يُنْ فيهِ أثر منع الصرف لكونه كعَرَفَات .

(هذا)^(٦) وفي ادعاء كون (ظواهر)^(٧) ألفاظ المؤنث والمثنى والمجموعين معدولةً
عن لفظ الواحد المذكور بُعْدٌ ، فالأولى أن لا يدعى كون أُخِرَ وتصاريقه معدولةً عن أحد
لوازم أفعال التفضيل على التعيين ، بل نقول : هي معدولة عما كان حقّها ولازمها في
الأصل - أعني أحد الأشياء الثلاثة مطلقاً^(٨) - وإنما عدل عنه لتعريبه عن معنى أفعال
التفضيل الذي هو المستلزم لأحدها - كما يجيء في باب أفعال التفضيل^(٩) - وذلك لأنه
(صار)^(١٠) بمعنى غير - كما ذكرنا^(١١) .

(١) في اللمع ١٥٧ وكذلك أُخِرَ لا تنصرف للوصف والعدل عن أَخَر من كذا .

(٢) في ت : لفظ أَخَر .

(٣) أي في أخرى .

(٤) أي في أواخر .

(٥) صفحة ٩٨ ، ٩٩ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ج .

(٨) يعني الاقتران بمن أو الإضافة أو أل .

(٩) انظر ط ١١٩/٢ .

(١٠) تكملة من ج و ط و ص .

(١١) صفحة ١١٧ ، ١١٨ .

فعلى هذا لا يُفسَّر العدلُ بما فسر به المصنّف - أعني خروجه عن صيغته الأصلية - بل نقول : العدل : إخراج اللفظ - كما ذكرنا - عما الأصل أن يكون معه من الصيغة ، أو استلزام كلمة أخرى ، فيدخل فيه سحر وأمس ، ونحو : ضَحَى (وعشية وعَتَمَة)^(١) ومساءً وبكراً^(٢) - مُعَيَّنَاتٍ - لأن الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء معين مما كان يقع عليه وضعا أن يكون باللام أو الإضافة .

ويدخل فيه الغايات - أيضا - نحو : قبل وبعد ، لقطعهما عن المضاف (إليه)^(٣) الذي كان يقتضيه وضعا .

فعلى هذا إذا كان المعدول معربا ، وانضم إلى عدله سبب آخر (مُنِع)^(٤) صرفه ، فلم يمتنع ضحى وأخواته لعدم اعتبار العلمية فيها - كما اعتبرت في سحر - على ما يجيء^(٥) - .

وأما جُمع ومثله أخواته من كُتِعَ^(٦) وبُضِعَ^(٧) وَبُتِعَ^(٨) فالأكثر على أنه معدول عن جُمع^(٩) لأنه جَمْعُ جَمْعَاء ، وقياس جمع فعلاء أَفْعَل : فُعِل ، كَحَمْرَاء وَحُمِر . وقال أبو علي : ليس قياس كل فعلاء أن يجمع على فُعِل ، بل قياس فعلاء مؤنث أَفْعَل (المجموع)^(١٠) على فُعِل ، وأجمع مجموع على (أجمعون) لا جُمع^(١١) .

(١) في ت : وعتمة ، وفي ص و ط : وعشية ، والجمع بين اللفظين في ج .

(٢) نُصِبَ ضَحَى وما بعده على الحكاية .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص و ط : امتنع .

(٥) صفحة ١٢٤ .

(٦) كُتِعَ : تَقَبُّضٌ وانضم ، وأكثع زِدْف لأجمع لا يفرد منه ... وقيل : أكثع كأجمع ليس بِرِدْف ، وهو نادر . قال عثمان بن مظعون :

أَتَيْمَ بْنَ عَمْرِو الذي جاء بِغَضَّةٍ ومن دونه الشَّرْمَانُ والبَرْكُ أكثع (اللسان كتح) .

(٧) البَضْع : الجمع ، قال الجوهري : سمعته من بعض النحويين ، ولا أدري ما صحته (اللسان : بضع) .

(٨) البُتْع : طول العنق مع شدة مغرزه (اللسان : بتع) .

(٩) اختار هذا الرأي الأخفش والسيرافي وابن عصفور ، وليس هذا رأي الأكثرين ، وانظر : الهمع ٢٨/١ .

(١٠) في ط : المجموع .

(١١) انظر تفصيل رأي أبي علي في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٣ ، وفي اللسان (جمع) ٤١١/٩ ، ٤١٢ .

وقوله^(١) :

٢٤ - فَمَا وَجَدْتُ بَنَاتُ بَنِي نِزَارٍ حَلَائِلَ أَسُودَيْنِ وَأَحْمَرَيْنِ^(٢)

شاذٌ - كما يجيء في باب الجمع^(٣) - .

ولو كان جُمُعٌ معدولا عن جُمُع ، وفُعْلٌ يصلح لجمع المذكر والمؤنث ، لجاز جاءني الرجل جُمُع .

قال^(٤) : والحق أن جمعاء اسم لا صفة ، وقياس جمع فعلاء - اسما - فعَالَى في التكسير ، وفعلاوات في التصحيح ، كصحارى وصحراوات ، فجُمُعٌ معدول عن أحدهما^(٥) .

ويرد عليه أن جمعاء لو كان اسما لكان (أجمع)^(٦) أيضا كذلك ، فجمعه - إذن - على (أجمعون) شاذ ، إذ لا يجمع بالواو والنون إلا العلم والوصف - كما يجيء في باب الجمع^(٧) - .

وأما السبب الآخر فيه^(٨) وفي (أجمع)^(٩) فعن الخليل أنه تعريف إضافي^(١٠) ،

(١) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبي من شعراء الشام من قصيدة هجا بها مضر وينسب إلى الكميت وهو في ديوانه ١١٦/٢ .

(٢) هذا البيت في المقرب ٥٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٦٠/٥ ، وفي الخزانة ١٧٨/١ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٤٣ ، وفي المص ٤٥/١ ، وفي الدرر ١٩/١ .

اللفظة : حلائل : جمع حليل وهو الزوج ، والحليلة الزوجة .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن جمع أسود وأحمر جمع تصحيح شاذ .

(٣) انظر : ط ١٨٢/٢ .

(٤) يعني أبا علي الفارسي .

(٥) انظر : اللسان ٤١٢/٩ (جمع) . والتكملة لأبي علي ١٧١ .

(٦) في ج : جُمُع والصحيح ما هنا .

(٧) انظر : ط ١٨٠/٢ وما بعدها .

(٨) الضمير يعود على (جُمُع) .

(٩) في جميع النسخ : جمع ، والصحيح ما أثبتته ، لأن الضمير المذكور قبله عائد على جمع .

(١٠) انظر : صفحة ١١٩ تعليقة ١ .

(لأن) ^(١) الأصل في جاءني القوم أجمعون : أجمعهم ، أي جميعهم ، وقرأت الكتاب أجمع ، أي جميعه .

قيل : هو ضعيف ؛ لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف .
وله أن يقول : إنما لم يُعتبر ذلك مع وجود المضاف إليه ؛ لأن حكم منع الصرف لا يبين فيه - كما يجيء - وأما مع حذفه فما المانع من اعتباره ؟
وقال بعضهم ^(٢) : فيه التعريف الوضعي كالأعلام ، أي وُضِعَ تأكيداً للمعارف بلا علامة التعريف ، (والمؤكد) ^(٣) لا يكون إلا معرفة ، إلا ما جاز الكوفيون من نحو قوله ^(٤) :

٢٥ - قد صرّت البكرة يوماً أجمعاً ^(٥)

مما كان المؤكد فيه محدوداً .

(١) في ت وج و ط : وكذا في أجمع لأنه ، وهو مكرر لا داعي له ، لأنه سبق ذكره والتصحيح من ص .
(٢) نسب صاحب المجمع ٢٨/١ هذا الرأي إلى ابن الحاجب ولم أجده في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٦٣/٣ و ٢٦٤ .

(٣) في ت : فالمؤكد .
(٤) لم أعثر له على قائل . وقال في الإنصاف ٤٥٦ : هذا البيت مجهول لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به .
وفي الخزانة ١٨١/١ قال جماعة من البصريين : إنه مصنوع . قلت : والأبيات المجهول قائلها كثيرة ، فلو لم يحتج بها جميعها لهدمنا كثيراً من قواعد النحو . وهذه قضية يطول النقاش فيها .

(٥) نقل في الخزانة ١٨٢/١ عن العيني أن صدره : (إنا إذا حُطَّافنا تَقَعَّقعا) ثم قال : وفيه نظر من وجهين :
الأول/أن بيت الشاهد بيت من الرجز ، وليس مصراعاً من بيت ، حتى يكون ما ذكره صدره .
والثاني/أنه غير مرتبط ببيت الشاهد ، فإن بيت الشاهد لا يصلح أن يكون خبراً لقوله : إنا ولا جواباً لإذا ، اللهم إلا إن قُدِّرَ الرابط ، أي صرّت البكرة فيه ، وتكون حينئذ الجملة الشرطية خبراً لأن قلت : وهذا التقدير الذي ذكره البغدادي لا يصلح أيضاً ؛ لأنه لا بد أن يكون الضمير المذكور أو المقدر في جملة الخبر عائداً على المبتدأ ، وهو هنا ليس كذلك .

والبيت الشاهد في الإنصاف ٤٥٤ ، وفي أسرار العربية ٢٩١ ، وفي العيني ٩٥/٤ قال : والرواية الصحيحة :
يوماً أجمع ، بلا تنوين ، الخزانة ١٨١/١ ، وفي الدرر ١٥٧/٢ .

اللغة : صرّت : بالبناء للفاعل يكون المعنى صوتت ، وتكون البكرة : ما يستقى عليه الماء من البئر ، وبالبناء للمفعول يكون المعنى : شد عليها الصرار لئلا يرضعها ولذا وتكون البكرة الفتية من الإبل .
الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على ما يراه الكوفيون من جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة مؤقتة . كيوم وسنة ونحوهما .

ففيهما - على هذا القول - شبه العلمية .

ويرد عليه : صباحا ومساء وبكرا وضحى وعَمَّةً وضُحوةً (معيناتٍ فإنها معارف)^(١) بلا عِلَّةٍ مَحْصُصة بعد العموم ، كالأعلام الغالبة ، نحو النجم^(٢) والصَّعِق^(٣) ، ففيه العدلُ عن اللام مع شبه العلمية ، مع أن جميعها (منصرف) .
وأيضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو والنون ، بل المجموع هذا الجمع إما العلم وإما الوصف .

قال المصنف : فيه وفي أجمع مع العدل الوصف الأصلي ، وإن صار بالغلبة في باب التأكيد^(٤) .

فهما عنده كأسود^(٥) وأرقم^(٦) ونحوهما .

وهذا قريب ، لكن بقي الكلام في أن أجمع - في الأصل - من أي الصفات هو ؟
أمن باب أحمر حمراء ، أم من باب الأفضل والفضلي ؟

لا يجوز أن يكون من باب أحمر لجمعه على (أجمعون) ، وجمعه - بالنظر إلى أصله - فُعلٌ ، وبالنظر إلى نقله إلى الأسماء بالغلبة أَفَاعِلٌ ، كأسود وأداهم ، قال^(٧) :

٢٦ - أَتَانِي وَعَيْدُ الْحُوصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتُ الْأَحَاوِصَا^(٨)

(١) في ط : إذا كانت معينات ، فإنها إذن معارف .

(٢) أراد به الثريا ، وهو في الأصل صالح لكل نجم .

(٣) الصَّعِقُ في الأصل صفة تقع على كل من أصابه الصَّعَقُ ، لكنه غلب على تحوُّلِ بنِ ثُقَيْلِ الكِلَابِي ، أحد فرسان العرب ، سمي بذلك لأنه أصابته صاعقة ، وقيل : لأن بني تميم ضربوه على رأسه فكان إذا سمع الصوت الشديد صُعِقَ فذهب عقله . وقال أبو سعيد السيرافي : كان يطعم الناس في الجذب بتهامة ، فهبت الريح فهالت التراب في قصاعه فسب الريح فأصابته صاعقة فقتلته . اللسان (صعق) يتصرف .

(٤) لم أجد ذلك في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل ، وقال في الإيضاح ١٣٣/١ ، ١٣٤ : ومنها فُعلٌ في التأكيد كجُمِعَ وكُتِبَ وبُصِعَ وبُتِعَ ، إما عن جُمِعَ وكُتِبَ ، فإنه قياسها على قول ، إذ مفردا جمعاء . كحمراء وحمير ، وإما عن جمعاء ، إذ مذكروا أجمعون ويقرب من هذا كلامه في شرحه لكافيته ١٢ ، ١٣ .

(٥) الأسود : العظيم من الحيات وفيه سواد .

(٦) الأرقم : أحيث الحيات ، وأطلبها للناس ، أو ما فيه سواد وبياض . اللسان (رَقَمَ) .

(٧) البيت للأعشى ، وقد مرت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٨) وهو في ديوانه ١٩٩ ، وفي ابن يعيش ٦٢/٥ ، ٦٣ ، وفي الخزانة ١٨٣/١ ، وانظر : الصحاح (حوص) . =

فأفعلون لا يجوز فيه لا قبل (الغلبة)^(١) ولا بعدها ، وأيضا أفعل فعلاء لا يجيء -
في الأغلب - إلا في الألوان والخلق .

والأولى أن يقال : إنه في الأصل أفعل التفضيل بشهادة (أجمعون) وجمع ، فكان
معنى قولنا : قرأت الكتاب أجمع - في الأصل - أنه أتم جمعا في (قراءتي)^(٢) من كل
شيء ، تفضيل لقولهم : جميع . نحو : أحمد وأشهر ، في المحمود والمشهور ، ثم جعل
بمعنى جميعه ، وانحى عنه معنى التفضيل (فهو معدول في اللفظ عن)^(٣) لوازم أفعل
التفضيل الثلاثة - أعني اللام والإضافة ومن - كما ذكرنا في آخر^(٤) . فأجمع وآخِرُ
فيهِمَا العدل والوصف والوزن ، وأخِرُ وجمع فيهِمَا العدل والوصف .

ويرد على جعل (أجمع) من باب الأفضل أن مؤنثه جمعاء ، وحقه جمعى كأخرى .
والجواب (عنه)^(٥) أنه لما انحى عنه معنى التفضيل جاز أن يغير بعضُ تصاريفه
عما هو قياسه ، ولما بقي فيه معنى الصفة مع أن وزنه أفعل صار كأحمر الذي هو على
أفعل وهو صفة ، فجاز جمعاء كحمراء ، وإذا جاز لك أن تقول : حسناء وخشناء
وعلياء مع أن مذكراتها حسن وخشين وعال ، لكونها صفات ، فكيف إذا انضم إلى
الصفة وزنُ أفعل ؟ !

هذا وكان على المصنف أن يذكر (سَحَرَ) معينا في العدل المحقق ، إذ هو غير
منصرف في القول المشهور ، ويذكر - أيضا - أمس - رفعا - (على)^(٦) لغة تميم -

= اللغة : الوعيد : التهديد ، والحوص والأحوص : أولاد الأحوص بن جعفر ، سمي بذلك لضيق كان في عينه ،
وعبد عمرو هو : ابنُ شريح بن الأحوص (انظر : الخزانة ١٨٣/١ ، ١٨٤) .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن الأحوص بالنظر إلى الوصفية جمع على الحوص ، وبالنظر إلى نقله إلى
الاسمية - بالغلبة - جمع على الأحوص .

(١) في ج : العلمية .

(٢) في ط : قرأتني .

(٣) في ج : كما ذكر في آخر بعينه ، فعدله في اللفظ من ، وفي ط : فعدل في اللفظ عن .

(٤) صفحة ١٢٠ ، ١٢١ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت : على أنه .

كما يجيء في الظروف المبينة^(١) - لقيام الدليل على عدلها ، وهو أن كل لفظ جنس أطلق وأريد به فرد من (أفراده)^(٢) معين ، فلا بد فيه من لام العهد سواء صار بالغلبة علما - نحو : النجم والصق - أولا نحو قوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(٣) أخذنا من استقراء (لغتهم)^(٤) فثبت عدل سحر وأمس محققا ، وأما علميتهما فمقدرة - كما يجيء في الظروف المبينة^(٥) - .

قوله : أو تقديرا .

قد مضى التقدير^(٦) ، اعلم أن ما هو على وزن فعل من الأسماء على ثلاثة أضرب : إما اسم جنس غير صفة ، وذلك على ضربين :

مفرد كصرد وهدي ، وجمع كغرف وحجر ، فهذه كلها منصرفة ، وإن سمي بها ، إذا كان المسمى مذكرا .

وإما صفة ، وذلك على ثلاثة أقسام :

أحدها : مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء (نحو : حطّم)^(٧) وختع^(٨) في مبالغة حاطم وختاع ، فهو كضروب في مبالغة ضارب .

وثانيها : مبالغة فاعل مختصة بالنداء ، نحو : يا فسق ويا لكع ، فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو : يا فساق ويا لكاع - كما يجيء في باب النداء^(٩) - .

وفعل وفعل - المختصان بالنداء - معدولان عند النحاة ، بخلاف نحو : حطّم وختع .

(١) انظر : ط ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٢) في ت : أفراد .

(٣) المزمل ١٦ .

(٤) في ج و ص : كلامهم .

(٥) انظر : ط ١٢٥/٢ ، ١٢٦ .

(٦) صفحة ١١٤ .

(٧) في ط : كحطّم . والكسر في أي وجه كان ، وقيل : هو كسر الشيء اليابس خاصة كالعظم ونحوه ، (اللسان حطم) .

(٨) في اللسان (ختّع) ورجل ختّع وختّج وختّج : حاذق بالدلالة ماهر بها .

(٩) صفحة ٥٠٩ ، ٥١٠ .

قالوا : (لو لم)^(١) يكونا معدولين بل كانا كحُطِم لم (يختصا)^(٢) بالنداء ، بل ساوقهما لمبالغته في شيوع الاستعمال ، كما ساوق حطم في الاستعمال حاطما ، ولم يَحْتَصَّ بباب دون باب .

وأنا لا أرى في نقصان بعض الأشياء المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلاً على أن الناقص معدولٌ عن الشائع ، وسيجيء لهذا مزيد بحث في أسماء الأفعال^(٣) .
ولما كان من مذهبهم أن جَمِيع أنواع فَعَال - مَبْنِيَّةٌ كانت أو ممنوعةٌ من الصرف - معدولةٌ وكذا فُعِل المختص بالنداء ، فرعوا عليه أنك إذا سميت بها فَفُعِل لا ينصرف اتفاقاً ، نحو : فُسِقَ (علما)^(٤) للعدل والعلمية ، وكذا فَعَال عند بني تميم ، نحو : نزال وفجار وفساق - أعلاما - .

وهذا الذي قالوا حق ، لو ثبت لهم أن جميعها معدول ، ولم يثبت ، ودونه خرط القتاد ، - كما يجيء في أسماء الأفعال^(٥) - .

وثالث الأقسام : جمع فُعِل أَفْعَل التفضيل ، ولا عدل فيها إلا في أُخِر وِجْمَع وأتباعه - كما ذكرناهما^(٦) - .

وإما عَلِمَ^(٧) ، وهو أن جَمَعَ شرطين : ثبوت فاعل ، وَعَدَمَ فُعِل ، قبل العلمية فهو غير منصرف كقُتِمَ^(٨) وِجْحًا ، لأنه ثبت قائم^(٩) وِجَاحٍ^(٩) ، وعدم قُتِمَ وِجْحًا قبل

(١) في ط : لم ، والصحيح ما أثبتته .

(٢) في ت : يختص .

(٣) انظر : ط ٧٧/٢ وما بعدها .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) انظر : ط ٧٧/٢ .

(٦) صفحة ١١٦ ، ١١٧ ، وما بعدها .

(٧) هذا هو الضرب الثالث مما جاء على وزن فعل .

(٨) قُتِمَ اسم رجل مشتق من قَتَمَ ، وهو معدول عن قائم ، وهو المعطي ، ويقال للرجل إذا كان كثير العطاء : مائِحٌ قُتِمَ (اللسان : قُتِمَ) .

(٩) وِجْحًا بالمكان يجحوا : أقام به كحجا ، ابن الأعرابي : الجاحي : الحسن الصلاة ، والجاحي المثاقب (اللسان :

جحا) ١٤٤/١٨ .

العلمية فحكمنا بكونه معدولا عن فاعل - جنسا - وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسي ،
فقلنا : هو علم مرتجل ، أي غير منقول عن شيء ، وهو معدول .

وإنما (حملناه على كونه)^(١) معدولا ، ولم نُجَوِّزْ أن يكون مرتجلا غير معدول ،
كعمران وسُعاد - لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير منصرف ، واضطررنا حينئذ
إلى تقدير العدل فيه - على ما تقدم^(٢) - لئلا تنخرم علينا القاعدة الممهدة .

(وكل)^(٣) فعل علم جامع للشرطين يُجهل (كونه)^(٤) في كلامهم منصرفا أو
غير منصرف ، فعلينا أن نقدر العدل (فيه)^(٥) ، ونمنعه الصرف إلحاقا للمشكوك فيه
بالأغلب .

أما (أدَدَ) فإنه - وإن جمع الشرطين - لكنه سمع في كلامهم منصرفا ، فلا يقدر
العدل فيه .

وإن اختل أحد الشرطين - وذلك بأن لا يجيء له فاعل قبل العلمية ، ولا فعل -
فهو منصرف ، لو جاء مثل ذلك في كلامهم - ولا أعرف له مثالا - وكذا إن جاء
له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل أيضا قبلها فهو منصرف كحُطِّمَ وُخْتُعَ علمين لجواز
نقله عن فعل جنسا ، وأن لا يكون معدولا عن فاعل ، ولا سيما أن النقل في الأعلام
أكثر (وأغلب)^(٥) من العدل .

وأما عُمَرُ وزُفَرُ - عَلَمَيْنِ - فكان الواجب - على هذا الأصل - صرفهما ؛ لأنه
كما جاء لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل أيضا نحو : عُمَرُ جمع عُمرَة ، والزُّفَرُ : السِّدِّ .
قال الأعشى^(٦) :

(١) في ج : حكمنا بكونه ، وفي ص : حكمنا على قوله .

(٢) صفحة ١١٤ .

(٣) في ط : فكل .

(٤) في ط : بكونه .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) هو أعشى باهلة عامر بن الحارث بن رباح الباهلي من همدان شاعر جاهلي ، يكنى أبا قحطان ، أشهر شعره زائبة
له في رثاء أخيه لأمه المنتشر بن وهب وقيل اسمه عُمَرُ (الأعلام ١٦/٤) .

لكنهما لما سُمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما حال العلمية غير منقولين عن فعل الجنسي بل هما معدولان عن فاعل .

وإن اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا (أيضا)^(٢) لو اتفق مجيئه .
فإن قيل : هلا حكم في (المرتجلة)^(٣) التي هي نحو : مَوْهَبٌ وَمَكْوَزَةٌ وَمَحَبَبٌ وَخَيَوةٌ أنها معدولة عن مَوْهَبٍ (بكسر الهاء)^(٤) وعن مُكَازَةٍ وَمَحَبٍ وَحِيَةٍ ؟
قلت : لأنها - وإن كانت خارجة عن القياس - إلا أنَّ هذه التغيرات رجوعٌ إلى الأصل من وجه ، فكأنها ليست بمعدولة إذ العدل خروج عن الأصل ، وهذا رجوع إليه .

أما في محب ومكوزة فظاهر .

وأما في موهب فإنه - وإن كان قياس معتل الفاء بالواو أن يصاغ منه مفعِل بكسر العين - لكن الأصل في (يَفْعَل)^(٥) مفتوح العين أن يبنى منه مفعَل بالفتح ، فالعدل إلى الكسر في نحو : موضع وموجل مخالفةٌ للأصل ، وإنما خولف حملا على الأكثر ؛ وذلك لأن (معتل)^(٦) الفاء الواوي أكثر من باب يَفْعَل - بكسر العين - والموضع^(٧) مبني على المضارع ، وقد حكى الكوفيون موضع - بفتح الضاد - على الأصل .

(١) صدره : أخو رغائب يعطيها ويسألها
والبيت من قصيدة لأعشى باهلة يرثي المنتشر بن وهب الباهلي وهو في أسرار البلاغة ٣٨٠ ، وفي الأصمعيات ٩٠ ، وفي الخزائن ١٨٥/١ ، وفي جهمرة أشعار العرب ١٣٦ ، وفي مختارات شعراء العرب لابن الشجري ٣٩ .
اللغة : الأخ هنا : الملابس والملازم . التوفل : البحر والكثير العطاء . الزفر : الكثير والناصر والأهل والعدة .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن عمر وزفر لهما فاعل وفعل قبل العلمية ، فكان الواجب صرفهما لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بأنهما علمان غير منقولين عن فعل الجنسي .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت : المرتجل .

(٤) ساقطتان من ط .

(٥) في جـ : مفعِل .

(٦) في ط : مثل ، والصواب ما هنا .

(٧) يعني اسم المكان .

وأما مَوْرَقٌ - في اسم رجل - فإنما صرف إما بناء على أنه فوعل^(١) ، أو على أنه مَفْعَل^(٢) لكن كونه أكثر من مفعِل - كما يجيء في التصريف^(٣) - أو همهم أنه غير معدول عن مفعِل (بكسر العين)^(٤) وكذلك موكل عَمَلًا .

وأما : -

شُمُس بن مَالِك^(٥)

- ٢٨ -

بضم الشين فلما لم يلزم لم يُعْتَبَر (في العدل)^(٥) (بالوزن)^(٦) ، ولو سلمنا لزومَه قلنا : إنه منقول عن جَمْع شُمُوس ، وإلا لزم جوازُ صرفه ، وتركُ صرفه ، كما في هند ؛ لأن أمر العدل ظاهر ، وليس كالعجمة في نوح ولوط حتى يقال : إنه لا يؤثر في الثلاثي الساكن الأوسط .

(١) يصير على التقدير الأول غير معتل الفاء . وأما الثاني فقد بين الشارح وجهه .

(٢) شرح الرضي للشافية ١٨٦/١ .

(٣) في ج : بالكسرة .

(٤) المذكور في شرح الرضي (شمس بن مالك) ، وقد عده البغدادي في الخزانة ٢٠٠/١ جزءا من قول الشاعر تأبط شرا :

وإني لمهيد من ثنائي وقاصد به لابن عم الصدق شمس بن مالك

وقد مرت ترجمته صفحة ٨٩ ، والبيت في ديوانه ص ١٤٨ وهو أول أبيات عشرة مذكورة في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٩٢ ، وهو في الخزانة ٢٠٠/١ .

اللغة : قاصد : اسم فاعل من قصد ، ونقل البغدادي في الخزانة ٢٠١/١ عن ابن جني أن الضمير في به راجع إلى موصوف محذوف أي ثناء من ثنائي ، وراجع إلى ثنائي المذكور عند الأخفش ومن عنده زائدة . لابن عم : متعلقان بقاصد عند البصريين . وابن عم الصدق : أي الخير والصلاح .

الشاهد : أنشد الرضي شاهدا على أن شُمُس هنا معدول عن شمس يفتح الشين ، وإنما صرف لأنه لم يلزم الضم بل سمع فيه الفتح أحيانا .

قال البغدادي ٢٠١/١ ، بعد أن نقل عن ابن جني كلاما قريبا من كلام الشارح وفيه نظر ، فإن شُمُسا في هذا البيت مضموم الشين لا غير ، وإن المضموم غير المفتوح كما فصله الحسن العسكري في كتاب التصحيف فإنه قال بعد ما أورد هذا البيت : شمس مضموم الشين : بطن من الأزد من مالك بن فهم وكل ما جاء من أنساب اليمن فهو شمس بالضم ، وكل ما جاء في قریش فهو شمس بالفتح .

(٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في ت و ص و ط : في الوزن .

وأما حيوة فإن الصيغة لم تتغير (بقلب لامها)^(١) والعدل خروج عن الصيغة الأصلية ووزن حية وحيوة جميعا فعلة ، (فلنا)^(٢) أن نرتكب كونها معدولة .

قوله : وقطام في تميم .

أي في لغة ب (بني)^(٣) تميم ، أما في لغة أهل الحجاز ففيها أيضا عدلٌ مقدّر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة .

ونعني بباب قَطَام ما هو على وزن فَعَال من أعلام الأعيان المؤنثة ، وذلك أن فعال على أربعة أقسام - كما يجيء^(٤) :

اسمُ فعلٍ كَنَزَال ، وبنأؤه ظاهر .

وعلم للمصادر - على رأي النحاة - كَفَجَار للفجرة .

وصفة للمؤنث كفساق بمعنى فاسقة ، وهما أيضا مبنيان باتفاق ، قالوا : لمشابهته باب نزال عدلا ووزنا ، ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن لثلا يرد نحو : سحاب وجهام^(٥) و (كلام)^(٦) وكهام^(٧) ، فإنها معربة . فقالوا : كما أن نزال معدولة عن انزل ، ففساق وفجار -- في التقدير - معدولتان عن فاسقة والفجرة .

والقسم الرابع^(٨) علم الأعيان المؤنثة ، فَلَعَةُ الحجازيين بنأؤه كله (قيل)^(٩) : لمشابهتها أيضا لنزال وزنا وعدلا مقدرا ، وبنو تميم افرقوا فرقتين ، أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدّر كحضار .

(١) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) ساقطة من ص و ط .

(٤) انظر التفصيل في ط ٧٥/٢ - ٧٩ .

(٥) الجهام : السحاب الذي لا ماء فيه أو الذي قد هُراق ماؤه . (التاج ٢٣٥/٨) .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) سيف كَهَام ولسان كَهَام وفرس كَهَام ورجل كَهَام : كليل .. عَيِي بطيء مُسِينٌ لا غناء عنده (التاج ٥٣/٩) .

(٨) أي من أقسام ما كان على وزن فعال .

(٩) تكملة من ط .

وإنما قدروا العدل فيها تحصيلًا للكسر اللازم بسبب البناء ، إذ كسر الراء مصحح للإمالة المطلوبة المستحسنة .

وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة ؛ للتأنيث والعلمية ، ولم يحتاجوا في ترك الصرف هنا إلى تقدير العدل ، كما أنه احتيج إليه في عُمر ، إلا أن بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة ؛ لأنه من باب حَضَارِ الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب الإمالة ، (فقدروا)^(١) فيه أيضًا طَرْدًا للباب .

وأقلهم^(٢) على أن جميع هذا القسم غير منصرف ، من ذوات الراء كان أولًا . وسيجيء الكلام على تقدير العدل في مثله في أسماء الأفعال^(٣) .

قوله : الوصف شرطه أن يكون في الأصل ، فلا تضره الغلبة ، فلذلك صُرف مررت بنسوة أربع ، وامتنع أسود وأرقم للحية ، وأدهم للقيد ، وضعف منع أفعى للحية ، وأجدل للصقر وأحيل لطائر .

(تقدير الكلام)^(٤) (الوصف)^(٥) شرطه أن يكون في الأصل ، فلذلك صُرف مررت بنسوة أربع ، فلا تضر الغلبة فلذلك امتنع أسود وأرقم .

وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد به في منع الصرف . أما قولهم : مررت بنسوة أربع - مصروفا - فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر^(٦) ، وهو عدم قبوله للتاء ، فإنه يقبلها لقولهم أربعة ، لا لعدم شرط الوصف .

وليس قولهم : إن التاء في أربعة ليست بطارئة على أربع ؛ لأن أربعة للمذكر (وأربعاً)^(٧) للمؤنث ، والمذكر في الرتبة قبل المؤنث ، بخلاف يعمل ويعمَل^(٨) ، فإن

(١) في ط : فقدروه .

(٢) يعني بني تميم .

(٣) انظر ط ٧٨/٢ ، ٧٩ .

(٤) في ط : الوصف تقدير الكلام .

(٥) زيادة يقتضيه السياق .

(٦) صفحة ١٧٦ وما بعدها .

(٧) في ت و ج و ص أربع .

(٨) اليعملة .. الناقة النجية المَعْمَلَة المطبوعة .. ونقل عن بعضهم : الجمل يعمل وهو النجيب . التاج ٣٥/٨ واليعمل عند سيويه اسم لأنه لا يقال : جمل يعمل ولا ناقة يعملة . (اللسان عمل) .

يعملة للمؤنث ، فالتاء طارئة بشيء^(١) . وإن دققوا فيه النظر ؛ لأنه إذا جاز أن لا يعتد بالوزن الأصلي في يعمل لكونه قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار - وهو التاء في المؤنث - فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه (قبل)^(٢) على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن ، وهي اتصاله بالهاء ، فإذا كان الوزن في الحال حاصلًا فيهما ، والمُخْرِجُ عن اعتباره في حالة أخرى فسواء كان تلك الحال قبل أو بعد ، بل الأول ينبغي أن يكون أضعف لأنه عارضٌ غير لازم ، إذ قد يجوز في أربع للمؤنث استعمال الأصل - أعني أربعة - للمذكر ، وفي الثاني - أعني يعملًا - وزنُ الفعل أصل ، لكنه (غير)^(٣) لازم ؛ لأنه يقال للمؤنث : يَعْمَلَة .

فالوزنان متساويان في عدم اللزوم ، وأربع يزيد (ضعفًا)^(٤) بعروض الوزن على يَعْمَل .

قوله : فلا تضر الغلبة .

(معنى الغلبة)^(٥) أن يكون اللفظ في أصل الوضع عامًا في أشياء ، ثم يصير - بكثرة الاستعمال - في أحدها أشهر به ، بحيث لا يُحتاجُ لذلك الشيء إلى قرينة . بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كابن عباس ، فإنه كان (عامًا)^(٦) يقع على كل واحد من بني العباس . ثم صار أشهر في عبد الله ، فلا يُحتاج (له)^(٧) إلى قرينة ، بخلاف سائر (إخوانه)^(٨) وكذا النجم في الثريا ، والبيت في الكعبة ، وكذا أسود كان عامًا في كل ما فيه سواد فكثير استعماله في الحية السوداء حتى لا يُحتاج فيها إلى قرينة من الموصوف أو غيره ، إذا عنيت به ذلك النوع من الحيات ، بخلاف سائر السود ، فإنه

(١) هذا هو خبر ليس في قوله : وليس قولهم .. إلخ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) تكملة من ج و ط ، وهي لازمة .

(٤) في ت : ضعف .

(٥) في ص : يعني .

(٦) ساقطة من ج و ص .

(٧) تكملة من ط .

(٨) في ط : أخواته .

لابد لكل منها إذا قصدته من قرينة ، إما الموصوف نحو : ليل أسود ، أو غيره نحو : عندي أسود من الرجال .

وهذا الشرح يتبين لك أنه لا تخرج الأوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ، ولا سيما إذا لم تصبح أعلاما بالغلبة ، فإن اعتبار الوصف مع العلمية فيه نظر - كما يجيء - وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له ؟ فلا يخرج عن مطلق الوصف ، بل إنما يخرج عن الوصف العام ، أي لا يطلق على كل ما وضع له ، (بل)^(١) يخرج الوصف - لفظا - عن كونه وصفاً - أي لا يتبع الموصوف لفظا - فلا يقال : قيد أدهم لكن المقصود في - باب مالا ينصرف - الوصف (من حيث المعنى لا)^(٢) من حيث اللفظ .

فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد : (وخالف سيويوه الأخفش) وهو قوله : ومذهب سيويوه أولى لما ثبت متقدما من اعتبار الوصفية الأصلية وإن زال تحقيقها معنى^(٣) .

بل لا استدلال له في باب أحمر إذا نُكِرَ بعد العلمية بباب أسود الغالب ، لأن معنى الوصف في أحمر إذا زال بالعلمية تحقيقا لم يعد بعد التنكير ، لأن معنى رَبِّ أَحْمَرٍ - إِذَنْ - رَبٌّ مسمى بأحمر - كان فيه الحمرة أولا حتى يجوز في السودان (المسمى)^(٤) كل واحد منهم بأحمر رَبِّ أَحْمَرٍ لقيته .

فإذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف .

ويجوز - مع العلمية أيضا - بقاء معنى الوصف - كما يجيء^(٥) - فيجوز أن يعتبر بعدها ، فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم ، وهو في الوصف الغالب من دون العلمية كأسود لازم ، لبقائه بحاله قطعاً .

(١) في ت : بل .

(٢) ساقط من ص .

(٣) شرح ابن الحاجب للكافية ص ١٩ .

(٤) في ص : يسمى .

(٥) صفحة ١٣٥ .

ويعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول أبي علي في كتاب الشعر : الأبرق^(١) والأبطح^(٢) - وإن استعمل استعمال الأسماء وكُسِرَ تكسيرها - لم يُخلع عنهما معنى الوصف ، بدلالة أنهم لم يصرفوها ولا نحوهما في النكرة ، فعلمت أن معنى الوصف مُقرٌّ فيهما ، وإذا أُقرَّ فيهما معنى الوصف عُلقَت الحال والظرفُ بهما^(٣) .

هذا لفظه ، ونحن نعلم أن معنى أسودَ الغالب حيةٌ سوداء ، ومعنى أرقم حيةٌ فيها سوادٌ وبياض ، ومعنى أدهم قيدٌ فيه دُهْمَة أي سواد ، أي قيد من حديد ؛ لأن الحديد أسودٌ ، فلم يثبت بنحو أسود أن الوصفية الأصلية تعتبر بعد زوالها .

فلا حجة - إذن - لسيبويه في منع صرف أحمر المنكر بعد العلمية^(٤) .

كما أنه لم يثبت بأربع أن الوصفية العارضة (لا تعتبر)^(٥) .

وقال بعضهم : ربما لم يُعتبر الصفةُ الغالبةُ نحو : أبطح (ونحوه من الغالبة)^(٦) فيصرف وذلك لنقصانها عن سائر الصفات لفظاً لعدم جزيئها على الموصوف ، وإن كان معنى الوصف باقياً فيها .

قوله : وضعف منع أفعى .

معطوف على قوله : صُرف ، أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً ضعف منع أفعى لأنه لم يتحقق كونه وصفاً في أصل الوضع ، و (لا يثبت)^(٧) أيضاً في الاستعمال نحو : أَيْم^(٨) أفعى ، بل ثوهم أنها موضوعة للصفة لما رأوا أنها للحية الحبيثة الشديدة ،

(١) الأبرق : غلظ فيه حجارة ورحل وطين مختلطة (مختار الصحاح برق) ، الأبطح : مسيل واسع فيه دقاق الحصى (مختار الصحاح بطح) .

(٢) إيضاح الشعر لأبي علي الفارسي ٢٨٢ ، تحقيق هندائي ، طبع دار القلم دمشق ، وزارة العلوم والثقافة - بيروت .

(٣) قال سيبويه ٢/٢ : اعلم أن أفعال إذا كان صفةً لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. قلت : فما باله لا ينصرف إذا كان صفةً وهو نكرة ؟ فقال : لأن الصفات أقرب إلى الأفعال فاستقلوا التنوين فيه كما استقلوه في الأفعال . إلخ .

(٤) في ص : تعتبر .

(٥) ساقط من ج و ص وفي ط ونحوه من الغالبات .

(٦) في ص : ولم يثبت .

(٧) في اللسان ٣٠٦/١٤ : الأيم والأيم : الحية الأبيض اللطيف ، وعَمَّ به بعضهم جميع ضروب الحيات ... وقال =

من قولهم : فَعَوَّةُ السُّمِّ ، أي شدته .

(وكذا تَوَهَّم)^(١) في الأجدل الذي هو الصقر ، أنه موضوع في الأصل للوصف ، أي طائر ذو جَدَل - وهو الإحكام - وقد قيل للدرع جدلاء ، فكأنها مؤنث (أجدل)^(٢) .

وكذا توهم في أخيل^(٣) أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان . ولم يثبت ما توهّموه تحقيقا .

ولنا أن نقول : صرف هذه (الكلمات)^(٤) ونحوها ؛ لأن مستعملها لا يقصد معنى الوصف (مطلقا)^(٥) . لا عارضا ولا أصليا ، فأفعى وإن كانت في نفسها خبيثة ، وأجدل طائرا ذا قوة ، وأخيل طائرا ذا خيلان . إلا أنك إذا قلت - مثلا - : لقيت أجدلا ، فمعناه هذا الجنس من الطير من غير أن تقصد معنى القوة ، كما تقول : رأيت عُقَابًا لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدّة ؛ وإن كانت أقوى من البصّقر .

وليس صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا - كما أشار إليه المصنف^(٦) - فأما منع صرف مثله فغلط ووهم .

قوله : التأنيث بالتاء شرطه العلمية ، والمعنوي كذلك ، وشرط تخم تأثيره زيادة على الثلاثة . أو تحرك الأوسط ، أو العجمة ، فهنذا يجوز صرفه ، وزينب وسقر وماء وجور ممتع ، فإن سمي به مذكر فشرطه الزيادة (على الثلاثة)^(٧) ، فقَدَمَ منصرف ، وعقرب ممتع .

اعلم أن التأنيث على ضربين : تأنيث بالآلف وتأنيث بالتاء .

= أبو خيرة : الأيمن والأمين والنعبان : الذكران من الحيات ، وهي التي لا تضر أحدا .

(١) في ص و ط : وكذا توهم الصفة .

(٢) في ت و ج و ص : الأجدل .

(٣) الأخيل : طائر مشعوم أو هو الصرد أو الشقران سمي باختلاف لونه بالسواد والبياض (القاموس خيل) .

(٤) في ت : الكلمة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) قال في شرحه لكافيته ص ١٣ : وإنما ضعف منع أفعى وأجدل وأخيل لأنه لم يتحقق فيه وصفية أصلية ، وليس فيه إلا وزن الفعل ، فضعف منع الصرف لذلك .

(٧) تكملة من المتن .

فما هُوَ بِالْأَلْفِ متحتم التأثير بلا شرطه . للزوم الألف وضعًا - على ما مر^(١) -
ولذا قام مقام سببين .

ونريدُ بقاء التأنيث تاءً زائدةً في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها ، تنقلب (في الوقف هاءً)^(٢) ، فنحو : أخت و بنت ، ليس مؤنثا بالتاء ، بل التاء بدل من اللام ، لكنه اختصَّ هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر ؛ لمناسبة التاء للتأنيث ، فعلى هذا لو سَمَّيَتْ (بنت)^(٣) وأختٍ وهنَّتِ مذكراً لصرفتُها .

والتأنيث بالتاء على ضربين :

أحدهما : أن يكون التاء فيه ظاهرا فشرطه العلمية سواء كان مذكراً حقيقيا كحمزة ، أو مؤنثا حقيقيا كعزة ، أو لا هذا ولا ذاك كعزة^(٤) (فالعلمية شرط تأثيره متحتمًا)^(٥) فلا يؤثر من دون العلمية ، بدليل نحو : امرأة قائمة ، وفي قائمة الوصف الأصلي ، والتأنيث بالتاء ، فالخلل لم يجيء إلا من التأنيث ؛ لأن شرط الوصف - وهو كونه وضعيا على ما ذكر المصنف - حاصل . وذلك الخلل أن وضع تاء التأنيث - في الأصل - على العروض ، وعدم الثبات تقول في قائمة : قائم ، فلم يعتد (بالعارض)^(٦) .

وإنما قلنا في الأصل لأن أصل وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث ، ولا يجيء لهذا المعنى في الصفات والأسماء إلا غير لازمة للكلمة ، كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وجِمارة ، وأما في غير هذا المعنى فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة - كما يجيء في باب التأنيث^(٧) - ثم إن العلمية حيث كانت (في)^(٨) الكلمة من الكلمات العربية

(١) صفحة ١٠٧ .

(٢) في ط : هاء في الوقف .

(٣) في ط : بنت .

(٤) العزة : البياض في جبهة الفرس .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ت و ج : به .

(٧) ط ١٦٢/٢ .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

صيرتها مصونة عن النقصان ، فيلزم التاء بسببها ، فتاء عائشة كراء جعفر ، صارت لازمة لا تحذف إلا في الترخيم ، كما يُحذف الحرف الأصلي ، وإنما ذلك لأن التسمية باللفظ وَضَعَ له ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة ، فقولك : عائشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء ، فإذا سميت به فقد وضعته وضعاً ثانياً مع التاء ، فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع .

وأما إن كانت العلمية في غير الكلم العربية ، فرمما تَصَرَّف العرب فيها بالنقص ، وتغيير الحركة ، وقلب الحرف - إن استقلوها - كما في جُبْرِئِيل وميكائِيل ، وأرْسُطَاطَالِيس . فقالوا : جبريل وجبرال وجبرين ، وميكال ، وأرْسُطُو ، وأرْسُطَالِيس ، ونحو ذلك ، وذلك لورودها على غير أوزان كلمهم الخفيفة ، وتركيب حروفها (المناسب)^(١) مع عدم مبالانهم بما ليس من أوضاعهم ، ولذلك قالوا : أعجمي فالعب به ما شئت^(٢) .

وأما الزيادة في (الأعلام)^(٣) فنقول : إن كان الحرف الزائد لا يفيد معنى - كألف التأنيث في نحو : بُشْرَى وذكْرَى . وتاء التأنيث في نحو : غُرْفَةٌ ، وألف الإلحاق في نحو : مِعْزَى^(٤) - لم يجز زيادته ، (لأن مثل ذلك)^(٥) لا يكون إلا حال الوضع ، وكلامنا فيما يُزَادُ على العلم بعد وضعه إذا استعمل على وضعه العَلَمِي ، وكذا الحكم إن لم تَفِد الزيادة إلا ما أفاد العَلَم ، كتاء الوحدة ولام التعريف ، من غير اشتراك العَلَم . وإن أفادت الزيادة معنى آخر فإن لم (يَبْقَ)^(٦) لفظ العَلَم بذلك المعنى على ما وضع له أولاً لَمْ يَجُزْ ، لزوال الوضع العَلَمِي ، فلا تزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التأنيث . وإن بقي لفظ العَلَم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ،

(١) في ص : المتناسب وفي ط : المناسبة .

(٢) لم أعر عليه في كتب الأمثال .

(٣) في ج : الأوزان .

(٤) مِعْزَى ملحقة بذرهم .

(٥) في ج : لأنك .

(٦) في ت و ص : يقع .

إن لم يخرج العلمُ بها عن التعيين ، كياء النسبة ، وياء التصغير ، وتنوين التمكن نحو : هاشمي ، وطيحة .

وإن خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته ، كما في الزيدان والزيدون (كما)^(١) يجيء في باب الأعلام^(٢) .

فإن قيل : فإذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة : إنه قائم مقام سبين كالألف ، فتكون العلمية شرط قيامه مقام سبين ، ولا تكون سببا ؟

قلت : لما ذكرنا من أن وضع التاء - في الأصل - على العروض ، فلزومه عارض ، فلم يبلغ مبلغ ألف التي وضعها على اللزوم .

وثانيهما^(٣) : أن يكون التاء مقدرا ، وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي ، سواء كان حقيقيا كهند وزينب ، أو غير (حقيقي)^(٤) كحلب ومصر ، والألف لا تقدّر كالتاء ، إذ الألف - للزومها - لا تحذف حتى تقدّر ، ولا تؤثر التاء مقدرة - أيضا - إلا مع العلمية .

ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعنوي - أيضا - مشروطا بالعلمية بانصراف نحو : حائض ، وامرأة جريح - كما فعل المصنف في شرحه^(٥) - لأن المراد بالمؤنث المعنوي ما (كان)^(٦) التاء فيه مقدرا - كما مر^(٧) - لا المؤنث الحقيقي ، وفي نحو حائض ، لا تاء مقدرا إذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علما للمذكر كعقرب ، وليس كذلك ، ولكنك تقول في تصغيره تصغير الترخيم حَيْضَة ، كما تقول

(١) في ص و ط : على ما .

(٢) ط ١٣٦/٢ ، ١٣٧ .

(٣) أي ثاني ضربي تاء التأنيث .

(٤) في ت : الحقيقي .

(٥) قال في شرحه لكافيته ص ١٤ : والمعنوي كذلك ، والكلام فيه كالكلام في التأنيث بالتاء لأنك تقول : امرأة جريح فتصرفه وإن كان فيه تأنيث وصفة ، كما ذكرناه في التاء .

(٦) في ت : كانت .

(٧) صفحة ١٣٨ .

في سماء سُمِّيَّة ، وليس كذلك ، (لأنك تقول : حِيض)^(١) ، (ألا ترى إلى نحو حائض منصرفا مع التأنيث والوصف ، ومثله مع العلمية أيضا)^(٢) (منصرف كما يجيء)^(٣) .

وإنما شُرِطَ فيه العلمية أيضا لأن المقدّر عندهم أضعف من الظاهر ، وشرطُ الظاهر العلمية ، والفرق بينهما أن العلمية تُصَيِّرُ التاء الظاهرة متحتمّة التأثير مطلقا ، وإن كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة الأوسط كشاة - علما - لأن العلامة ظاهرة ، وأما التاء المقدرة فضعيف .

فإن سد مسدّه في اللفظ حرفٌ آخرُ أثرُ وجوبًا ، وإلا ففيه الخلاف - كما يجيء - وما يسد مسدّه الحرفُ الأخير في الزائد على الثلاثة ، لأن موضعَ التاء في كلامهم فوقَ الثلاثة ولا تزدادُ ثالثةً ، وأما نحو : ثَبَّةٌ وشاةٌ ، فمحذوفُ اللام .
ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب ، من دون التاء ، بخلاف قدر فإن تصغيره قديرة .

فالمؤنثُ بالتاء المقدرة - حقيقيا كان (أو غيره)^(٤) - إذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف ، سواء سميت به مذكرا حقيقيا ، أو مؤنثا حقيقيا أو لا هذا ولا ذاك ، (وذلك)^(٥) لأن فيه تاءً مقدرةً أو حرفا سادا (مسدها)^(٦) ، فهو بمنزلة حمزة^(٧) .
وإن كان ثلاثيا ، فإما أن يكون متحرك الأوسط أَوَّلًا ، فالأول إن سميت به مؤنثا حقيقيا كَقَدَم في اسم امرأة ، أو غير حقيقي كَسَقَر لَجَهَنَّم ، فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة ، ولقيام تحرك الوسط مقامَ الحرف الرابع القائم مقامَ التاء .

(١) في ص : لأنه يقول فيه حِيض .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ص و ط : أَوَّلًا .

(٥) في ص : ولا ذاك .

(٦) في ط : مسده .

(٧) لتقدير التاء فيه وبنائه على أكثر من ثلاثة .

والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف الرابع أن تقول في حُبْلَى حُبْلَى
وحُبْلَوِي ، ولا تقول في جَمَزَى^(١) إلا جَمَزِي ، كما لا تقول في جُمَادَى الإِجْمَادِي^(٢) .
وخالفهم ابن الأنباري^(٣) فجعل سَقَر كهند في جواز الأمرين^(٤) .

نظرا إلى ضعف الساد مسدّ التاء .

وإن سميت به مذكرا حقيقيا أو غير حقيقي فلا خلاف عندهم في وجوب صرفه ،
لعدم تقدير تاء التأنيث ، وذلك كرجل سميته بسقر وكتاب سميته بِقَدَم .

وإنما لم يقدر لطرّان التذكير في الوضع الثاني على ما ضعف تأنيثه في الوضع الأول .
فعلى هذا نقول في تصغير سقر ، اسم رجل : سَقِير ، وأما أُذَيْتَةٌ وَعُيَيْتَةٌ لِرَجُلَيْنِ فُسَمِي
بهما بعد التصغير . وإن لم يسدّ مسدّ التاء ولا مسدّ السادّ مسدّه شيء - وذلك إذا كان
ثلاثيا ساكن الوسط فلا يخلو ، إما أن يكون فيه عَجْمَةٌ أَوَّلًا ، فإن لم يكن فإن سميت
به مذكرا سواء كان حقيقيا أولا كهند إذا جعلته اسم رجل أو اسم سيف - مثلا -
فلا خلاف في صرفه .

وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أو غيره فالزجاج^(٥) وسيبويه^(٦) والمبرد^(٧) جزموا بامتناعه
من الصرف ، لكونه مؤنثا بالوضعين اللغوي والعلمي ، فظهر فيه أمر التأنيث .

(١) في اللسان : جمز الإنسان والبعير والدابة يجمز جمزا وجمَزَى ، وهو عدو دون الحُضَر الشديد وفوق العَنَق ..
وجمار جمَزَى : وثاب سريع .

(٢) فقد جاز في حبل وجهان لكونه ساكن الوسط ، ولم يجر في جمزى إلا وجه واحد لتحرك أوسطه .

(٣) أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن الأنباري النحوي ، كان من أعلم الناس وأفضلهم في نحو
الكوفيين ، وأكثرهم حفظا للغة ، وكان زاهدا متواضعا ، أخذ عن ثعلب ، ألف كتبًا كثيرة في علوم القرآن والحديث
واللغة والنحو . توفي سنة ٣٢٨ هـ (نزّه الألباء ٣٦٤ - ٣٧١) .

(٤) انظر : شرح الأسموني ٢٥٣/٣ فقد نسب إليه أيضا ، ولم أجد رأيه هذا في كتاب المذكر والمؤنث .

(٥) ما ينصرف ومالا ينصرف ٤٩ ، ٥٠ وفيه نقل عن سيبويه أن الاختيار ترك الصرف ثم صوّب الترك .

(٦) لم يجرم سيبويه بامتناعه من الصرف قال في الكتاب ٢١/٢ : فإن سميت - يعني المؤنث - بثلاثة أحرف فكان
الأوسط منها ساكنا وكانت شيئا مؤنثا أو اسما الغالب عليه المؤنث كسعاد . فأنت بالخيار إن شئت صرفته وإن شئت
لم تصرفه ، وترك الصرف أجود ، وتلك الأسماء نحو : قَدَر وعَزَر ودَعَد وجُمَل وهند .

(٧) والمبرد أيضا لم يجرم بامتناعه وإنما قال في المقتضب ٣/٣٥٠ : وأما المستعملة للتأنيث فنحو : جُمَل ودَعَد وهند ،
فأنت في جميع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس . ثم علل للرأين .

وغيرهم خيروا فيه بين الصرف وتركه ؛ لفوات الساد مسدّ حرف التأنيث ، وما يسدّ مسدّ السادّ .

وكذا الخلاف فيما سكن حشوه للإعلال لا وضعا كدار ونار (فهما كهند ودعد)^(١) وكذا الثنائي كيد اسم امرأة .

وإن كان فيه العجمة كاه وجور فإن سميت به مذكرا حقيقيا أولا فالصرف لا غير ، إذ هما كنوح ولوط - كما يجيء^(٢) - وإن سميت به مؤنثا حقيقيا أولا فترك الصرف لا غير لأن العجمة وإن لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الأوسط - كما يجيء^(٣) - لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر عن تقوية السبين حتى يصير الاسم بهما متحتّم المنع . فظهر (بهذا)^(٤) التفصيل أن المؤنث إذا سُمّي به مذكر حقيقي أو غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلاثة أحرف ، ولا يعتبر تحرك الأوسط ولا العجمة .

وههنا شروط آخر لمنع صرف المؤنث إذا سمي به مذكر تركها المصنف : أحدها : أن لا يكون ذاك المؤنث منقولا عن مذكر ، فإن ربابا اسم امرأة ، لكن إذا سميت به مذكرا انصرف لأن الرباب قبل تسمية المؤنث به كان مذكرا بمعنى الغيم . وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق مذكرا انصرف ؛ لأنه في الأصل لفظ مذكر وصِفَ به المؤنث (إذ معناه في الأصل شخص حائض)^(٥) ؛ (لأن الأصل المطرد في الصفات أن يكون المجرد من التاء منها صيغة المذكر ، وذو التاء موضوعا للمؤنث ، فكل نعتٍ لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمؤنث)^(٦) .

وثانيها : أن لا يكون تأنيث المؤنث الذي سُمّي به المذكر تأنيثا يحتاج إلى تأويل غير لازم ، فإن نساء ورجالا ، وكل جمع مكسر خالٍ من علامة التأنيث لو سُمّيَتْ بها

(١) ساقط من ج و ص .

(٢) صفحة ١٥٠ .

(٣) صفحة ١٤٨ ، وما بعدها .

(٤) في ت : بذلك .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) ساقط من ج و ط ، وسقط من ص قوله : للمذكر .

مذكراً انصرفت ؛ لأن تأنيثها لأجل تأويلها بجماعة . ولا يلزم هذا التأويل ، بل لنا أن نؤولها بالجمع ويكون مذكراً ، ولم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ، ولا التذكير الحقيقي في نحو : نساء ورجال ، بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة ، وهو غير لازم كما ذكرنا .

وثالثها : أن لا يغلب استعماله في (المذكر قبل)^(١) تسمية المذكر به ؛ وذلك لأن الأسماء المؤنثة السماعية كذراع (وعناق)^(٢) وشمال وجنوب على أربعة أضرب - قسمة عقلية - إما أن يتساوى استعمالها مذكرة ومؤنثة ، فإذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه . أو يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها إلا الصرف . أو يغلب استعمالها مؤنثة ، فالوجه ترك الصرف إذا سمي بها مذكر ، وجاز الصرف أيضاً . أو لا تستعمل إلا (مؤنثة)^(٣) فليس فيها بعد تسمية المذكر بها إلا منع الصرف .

أما إن عكست الأمر - أعني سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا أولاً - فإن كان الاسم ثلاثياً متحرك الأوسط (كرجل)^(٤) وحسن ، أو زائداً على الثلاثة كجعفر ، فلا كلام في منع صرفهما لظهور أمر التأنيث بالطرآن ، مع ساد مسد التاء أو ساد مسد الساد .

وإن كان ثلاثياً ساكن الأوسط كزيد وبحر يسمى بمثلها امرأة ، فالخليل^(٥) وسيبويه^(٦) وأبو عمرو^(٧) يمنعونه الصرف محتماً كاه وجور ؛ لظهور أمر التأنيث بالطرآن .

(١) تكملة من ج و ص .

(٢) في ج و ص : عائق ، والعناق - في اللغة - الأنثى من المعز .

(٣) في ط : المؤنثة .

(٤) في ج و ط : كجبل .

(٥) المقتضب ٣٠١/٣ .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ : فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد لم يجز الصرف .

(٧) هو زيان بن العلاء بن عمار بن العريان بن الحسين .. التميمي المازني البصري ، اختلف في اسمه على أكثر من عشرين قولاً ، كان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والزهد ، قرأ عليه خلق كثير . توفي سنة ١٥٤ هـ (نزهة =

وأبو زيد^(١) وعيسى^(٢) والجرمي^(٣) يجعلونه مثل هند في جواز الأمرين ، ويُرجّحون صرفه على صرف هند نظرا إلى أصله .

قوله : وشرط تحتم تأثيره .

أي تأثير المعنوي ، والمراد به تأنيث ما التاء فيه مقدّرة ، سواء كان حقيقيا كزئب أو لا كعقرب .

قوله : زيادة على الثلاثة ، أو تحرك الأوسط أو العجمة .

أي إذا سمي به المؤنث ، وذلك لما ذكرنا أن آخر حروف الزائد على الثلاثة يقوم مقام التاء ، وتحرك الأوسط يقوم مقام (الزائد)^(٤) الساد مسدّ التاء ، وأما العجمة فإنها - وإن لم تسدّ مسدّ التاء (ولا مسد الساد المذكور)^(٥) وليست أيضا سببا في الثلاثي الساكن الأوسط - كما يجيء^(٦) - لكنها مَقْوِيَّةٌ للتأنيث الضعيف تأثيره ، لكون علامته مقدرة بلا (نائب)^(٧) فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج إلى التقوية لا العلمية ، فلذا قال : وشرط تحتم تأثيره (أي تأثير التأنيث المعنوي به)^(٨) .

= (الألباء ٢٤) وانظر رأيه هذا في كتاب سيبويه ٢٣/٢ ، وفي المقتضب ٣٥٢/٣ قال : إن أبا عمرو يرى صرف مثل ذلك جائزا لكنه لم يقطع بذلك بل قال : وأحسبه قول أبي عمرو بن العلاء .

(١) هو سعيد بن أوس الأنصاري ، كان عالما بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو ، وأخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم وأبو العيّن ، وكان ثقة من أهل البصرة ، وكان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة يريد أبا زيد ، حكى من شواهد النحو ما ليس لغيره . توفي سنة ٢١٤ هـ (نزهة الألباء ١٢٥ - ١٢٩) .

(٢) أبو غمر عيسى بن عمر الثقفي النحوي البصري ، معلم النحو ومؤلف الإكمال والجامع . كان من قراء البصرة ، وعالما بالنحو ، كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يفارق قراءة العامة ويستنكره الناس ، وكان الغالب عليه حبّ النصب إذا وجد سبيلا . توفي سنة ١٤٩ هـ (غاية النهاية ٦١٣/١) وقد نقل رأيه هذا سيبويه في الكتاب ٢٣/٢ ، والمبرد في المقتضب ٣٥٢/٣ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٥١ .

(٣) المقتضب ٣٥٢/٣ .

(٤) في ت : ذلك .

(٥) في ج : ولا مسد الزايد الساد المذكور ، وفي ص و ط : ولا مسد الزايد المذكور .

(٦) صفحة ١٥٠٠ وما بعدها .

(٧) في ج : تأنيث .

(٨) تكملة من ج و ط .

قوله : فهند يجوز صرفه .

خلوه من جميع شرائط التحتم الثلاث^(١) .

وزينب ممتنع للزيادة ، وسقر لتحرك الأوسط ، وماه وجور للعجمة .

قوله : فإن سُمِّي به مذكر .

أي بالموث المقدر تاؤه (الذي عبر عنه بالمعنوي)^(٢) .

قوله : فشرطه الزيادة .

أي الزيادة على الثلاثة ، ولا يفيد تحرك الأوسط ولا العجمة ؛ لضعف أمر التأنيث في الأصل بسبب تقدير علامته (فيزيل)^(٣) التذكير الطارئ في الوضع العَلَمِيّ ذلك الأمر (الضعيف)^(٤) ، إلا إذا سدّ مسدّ علامته حرف ، ولا يقاومه الحركة القائمة (أوّلاً)^(٥) مقام الساد فيكون ماه وجور - إذن - كنوح ولوط ؛ لأن الجميع عَلَمُ المذكر ، فلا تكون التاء مقدرة .

وسيجيء أن العجمة لا تأثير لها في الثلاثي الساكن الأوسط بالسببية^(٦) ، بل إنما تؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها .

فقدّم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد ، وعقرب ممتنع لأن الباء قام مقام تاء التأنيث .

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها - مع العلمية - سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة^(٧) وتغلب^(٨) وبغداد^(٩) وخراسان^(١٠) ونحو ذلك .

(١) يعني الزيادة على الثلاثة أو تحرك الأوسط أو العجمة .

(٢) تكلمة من ج و ص و ط .

(٣) في ج : فيه بل .

(٤) في ط : ضعيف ، والصواب ما هنا .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) صفحة ١٤٨ وما بعدها .

(٧) لأن فيها تاء التأنيث .

(٨) لوزن الفعل .

(٩) للعجمة أو التأنيث المعنوي .

(١٠) للألف والنون والعجمة مع العلمية في الكلمات الأربع .

وإن لم يكن فالأصل فيها الاستقراء ، فإن وجدتهم سلكوا في صرفها أو تركوا صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ، كصرفهم ثقيفا ومعدًا وحنيئًا ودابقًا ، وترك صرفهم سدوس ، وخنديف وهجر وعُمان .

فالصرف في القبائل بتأويل الأب - إن كان اسمه - كثقيف ، أو الحى ، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما .

وترك الصرف في القبائل بتأويل الأم - إن كان في الأصل - كخندق ، أو القبيلة ، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما .

وإن جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوزها أيضا على التأويل المذكور وإن جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان . هذا وربما جعلوا الأب مؤولا بالقبيلة فمنعوه الصرف . قال (١) :

٢٩ - وهم قريش الأكرمون إذا انتموا طأبوا فروعًا في العلا وعروقًا (٢) ويصفونه بـ (بنت) نحو : تميم بنت مر (٣) ، وقيس بنت عيلان (٤) .

وكذا قد يؤولون (اسم) (٥) الأم بالحى فيصفونه بابن نحو باهلة بن أعصر (٦) ، وباهلة امرأة .

وقد يؤنث ما أسند إلى اسم الأب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو : جاءتني قريش - مصروفا - أي أولاد قريش . قال تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ (٧) بصرف ثمود ، على ما قرئ (٨) ، فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ

(١) لم أعر على قائله .

(٢) لم أجده إلا في خزنة الأدب ٢٠٢/١ . وآخره في ط : عروقها ، وقد ذكر صاحب الخزانة فيها ٢٠٣/١ نقلا عن العباب سبب تسمية قريش بهذا الاسم فقال : سميت قريش بقريش بن مغلد بن غالب وكان صاحب عيرهم .. وقال قوم : سميت قريشا لأن قصيا قرشها أي جمعها .. وقال الليث : قريش قبيلة أبوهم النضر بن كنانة .. إلخ . الشاهد قوله : (قريش) حيث منعه من الصرف لتأويله الأب بالقبيلة .

(٣) (٤) (٦) قال سيبويه في الكتاب ٢٦/٢ في باب أسماء القبائل والأحياء : ومما يقوي ذلك أن يؤنس زعم أن بعض العرب يقول : هذه تميم بنت مر ، وسمعتهم يقولون قيس بنت عيلان ، وسميت صاحبة ذلك . فإما قال : بنت ، حين جعله اسما للقبيلة ومثل ذلك قولهم : باهلة بن أعصر ، فباهلة امرأة ، ولكنه جعل اسما للحى ، فجاز له أن يقول : ابن . وانظر : المقتضب ٣٦٠/٣ .

(٥) تكلمة من ص و ط .

(٧) الشعراء ١٤١ .

(٨) في مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٤٤ ، ﴿ وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ ﴾ سورة الأعراف ٧٣ : مجزئ في كل القرآن ، =

أَهْلَكْنَاهَا ، فَجَاءَهَا بِأَسْنَا بَيِّنَاتٍ أَوْهَمَ قَائِلُونَ ﴿١﴾ .

ويجوز أن يكون صرف مثله لتأويله بالحي ، وتأنيث المسند^(٢) لتأويله بالقبيلة ، فهو مؤول بالمذكر والمؤنث باعتبار شيئين ، الإسناد والصرف ولا منع فيه .

وأما نحو قولهم : قرأت هودًا (فإن)^(٣) جعلته اسم النبي - ﷺ - على حذف المضاف ، أي سورة هود فالصرف ، وإن جعلته اسم السورة فترك الصرف لأنه كاه وجور .

وأما أسماء الكلمة المبنية في الأصل ، نحو : إِنَّ تَنْصُبُ وَتَرْفَعُ ، وَضَرَبَ فَعَلَ ماضٍ ، فالأكثر الحكاية ، وإن أعربت فلك الصرف بتأويل اللفظ ، وتركه بتأويل الكلمة واللفظة .

ويجيء بسط القول فيها وفي أسماء حروف التهجى - إذا سميت بها السور أو غيرها - في باب الأعلام^(٤) (إن شاء الله تعالى)^(٥) .
قوله : المعرفة شرطها أن تكون علمية .

= الأعمش ويحيى ، ولم ينص أحد من أصحاب كتب القراءات - فيما رأيت - على قراءة (ثمود) في هذه الآية بالتنوين وقد قرئ في آيات أخر بالتنوين ، قال ابن الجزري في النشر ٨٩/٢ : واختلفوا في (ألا إن ثمود) - هنا - يعني في سورة هود آية ٦٨ ، وفي الفرقان ﴿ وَعَادًا وَثَمُودَ ﴾ ، وفي العنكبوت ﴿ وَثَمُودَ وَقَدْ بَيَّنَّ لَكُمْ ﴾ ، وفي النجم ﴿ وَثَمُودَ فَمَا أَبْقَى ﴾ فقرأ يعقوب وحمة وحفص في الأربعة بغير تنوين ، ووافقه أبو بكر في النجم ، وانفرد أبو علي العطار شيخ ابن سوار عن الكناي عن الحرابي عن ابن عون عن الصريفي عن يحيى عنه فيه بوجهين : أحدهما ، عدم التنوين ، والثاني ، بالتنوين ، وكذلك قرأ الباقر في الأربعة ، وكل من نون وقف بالألف ومن لم ينون وقف بغير ألف - وإن كانت مرسومة - فبذلك جاءت الرواية عنهم منصوبة ، لا نعلم عن أحد منهم في ذلك خلافا ، إلا ما انفرد به أبو الربيع الزهراني عن حفص عن عاصم أنه كان إذا وقف عليه وقف بالألف . واختلفوا في : ﴿ أَلَا بُعْدًا لِّثَمُودَ ﴾ هود ٦٨ فقرأ الكسائي بكسر الدال مع التنوين وقرأ الباقر بغير تنوين مع فتحها .
قلت : القراءة سنة متبعة ، وجواز حكم نحوي أو لغوي في مسألة لا يجعل بالضرورة القراءة بها جائزة في القرآن - كما في هذه المسألة .

(١) الأعراف ٤ ، والآية لم تذكر في ج .

(٢) يعني الفعل في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ الْمُرْسَلِينَ ﴾ .

(٣) في ت : إن .

(٤) ط ١٤٤/٢ .

(٥) ساقطة من ج .

وذلك لأن المعارف خمس ، المضمرات والمبهمات - وهما مبنيان - فلا مدخل لهما في غير المنصرف إذ هو معرب ، وأما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال : غير المنصرف ما حذف منه التنوين (والكسر تبعاً للتنوين ، وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر ؟)^(١) (لأنه ليس مع اللام والإضافة تنوين حتى تحذف لمشابهة الفعل ، فكيف يتبعه الكسر ؟)^(٢) وكذا عند من قال : هو ما حذف منه الكسر والتنوين معاً .

وأما عند المصنف ، فيمكن منع صرفهما لأنه قال : هو ما فيه علتان أو واحدة قائمة مقامهما^(٣) . (لكنه لا يظهر فيهما عنده حكمٌ منع الصرف ، وهو أن لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل)^(٤) فلم يتيق من جملة المعارف إلا العلم .

وإنما اعتبر الخليل في أجمع وأخواته تعريف الإضافة (في منع الصرف)^(٥) لسقوط المضاف إليه منها ، وتعرض المضاف لدخول التنوين ، فيظهر أثر منع الصرف .

قوله : العجمة شرطها (أن تكون)^(٦) علمية في العجمية ، وتحرُّك الأوسط ، أو زيادة على الثلاثة ، فنوحٌ منصرف وشترٌ وإبراهيمٌ تمتع .
قوله : علمية في العجمية .

أي كون الاسم علمًا في اللغة العجمية ، أي يكون قبل استعمال العرب له علماً .
وليس هذا الشرط بلازم^(٧) ، بل الواجب أن لا يستعمل في كلام العرب أولاً إلا مع

(١) في ت : ويتبعه الكسر لمشابهته للفعل ، وفي ج و ص : والكسر تبعاً للتنوين للسبيين وفيهما لم يحذف التنوين للسبيين فكيف تبعه الكسر .

ومن قال : إن الكسر يحذف تبعاً للتنوين ابن مالك في عمدة الحفاظ صفحة ٨٤٢ . حيث قال : وزوال الكسر من غير المنصرف تبع لزوال التنوين .

(٢) ساقط من ج و ص ، وفي ط : وإذا لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف يتبعهما الكسر .

(٣) انظر متن الكافية صفحة ٩٦ .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) ساقط من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) المسألة خلافية ، والشارح أخذ برأي بعض النحاة كالشلوبين وابن عصفور وفي المقرب ٢٨٦/١ : وأما العجمة =

العلمية ، سواء كان قبل استعماله فيه أيضا (علما)^(١) كإبراهيم وإسماعيل ، أولا كقالون فإنه الجيد بلسان الروم ، سمي به نافع^(٢) رَوَايَةُ عَيْسَى^(٣) لجودة قراءته .

وإنما اشترط استعمال العرب له أولا مع العلمية لأن العجمة في الأعجمي تقتضي أن لا يُتَصَرَّفَ فيه تُصَرَّفَ كلام العرب ، ووقوعه في كلامهم يقتضي أن يُتَصَرَّفَ فيه تُصَرَّفَ كلامهم ، فإذا وقع أولا فيه مع العلمية - وهي منافية للام والإضافة ، فامتنع معها - جاز أن يمتنع ما يعاقبهما أيضا - أعني التنوين - رعاية لحق العجمة حين أمكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ، وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم ، على ما يقتضيه وقوعه فيه ، لِمَا تقرر أن الطاريء يُزِيلُ حَكَمَ الْمَطْرُوءِ عليه فيقبل الإعراب ، وياء النسبة وياء التصغير ، ويخفف ما يُسْتَقَلُّ فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو: جُرْجَان^(٤) وأذْرِبِيحَان^(٥) في كركان وأذربايجان ونحو ذلك.

وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أولا مع العلمية قبل اللام والإضافة إذ لا مانع فيقبل التنوين أيضا مع الجر مع سائر التصرفات كاللجام^(٦) والفِرْدِ^(٧) والبرق^(٨)

= فالذي يمنع فيها الصرف الشخصية ، بشرط أن يكون الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصية أن ينقل الاسم في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب معرفة ، وسواء كان في كلام العجم معرفة كإبراهيم أو نكرة كقالون ، ولا تمنع الصرف إلا مع التعريف .

وانظر : الأشموني ٢٥٦/٣ .

(١) في ت : علم .

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، أبو رويم ، الليثي مولاهم ، أخذ القراءة السبعة ، ثقة صالح ، أصله من أصبهان ، كان أسود اللون حالكا ، حسن الخلق ، أخذ القراءة عَرَضًا عن جماعة من تابعي أهل المدينة ، انتهت إليه رئاسة القراءة بالمدينة ، وكان عالما بوجوه القراءات . توفي سنة ١٦٩ هـ (غاية النهاية ٣٣٠/٢) .

(٣) عيسى بن مينا بن وردان الملقب قالون ، قارئ المدينة ونحوها ، يقال : إنه ربيب نافع ، وقد اختص به كثيرا ، وهو الذي سماه قالون لجودة قراءته ، أخذ القراءة عن نافع وغيره ، قال ابن أبي حاتم : كان أصم يقرأ القرآن ويفهم لحنهم وخطأهم بالشفة . توفي سنة ٢٢٠ (غاية النهاية ٦١٥/١) .

(٤) قال ياقوت : مدينة مشهورة عظيمة بين طبرستان وخراسان (وانظر : معجم البلدان ١٩٩/٢) .

(٥) قال ياقوت : أشهر مدنها : ثَبْرِيزُ والمراغة ومن مدنها خوى وسلماس وأرمية وأردبيل وقال : هو اسم اجتمعت فيه خمسة موانع من الصرف : العجمة والتعريف والتأنيث والتركيب ولحاق الألف والنون (وانظر : معجم البلدان ١٢٨/١) .

(٦) لجام الدابة : ما يوضع على فمها ليكبح جماحها . وفي اللسان : قال سيبويه : فارسي معرب (اللسان لجام) .

(٧) الفِرْدِ : وشي السيف وهو دخيل ، وقيل : فرند السيف : جوهره وماؤه الذي يجري فيه وطرائقه (اللسان فرند) .

(٨) البرق : محركة الحَمَلِ معرب بره (القاموس المحيط برق) .

(والبرّج) ^(١) ، فيصيرُ كالكلمة العربية ، فإن جُعل بعد ذلك علماً كان كأنه جُعِلَت الكلمة العربية علماً ، فيُنظَرُ إن كان فيه مع العلمية سببٌ آخرٌ غيرُ العجمة مُنع الصرف كترجس ^(٢) وبَقَم ^(٣) ففيهما الوزن ، وكذا آجُر - مخففاً - وإن لم يكن (صرِفَتْ) ^(٤) كلجام - علماً .

ففي العجمة - على مقال المصنف - (الشرطان معا واجبان) ^(٥) العلمية في العَجْمِيَّة مع أحد الشرطين الباقيين وهما إما الزيادة أو تحرك الأوسط .
وعند سيويوه وأكثر النحاة تحرك الأوسط لا تأثير له في العجمة ^(٦) .

فنحو : لَمَك ^(٧) - عندهم - منصرف متحتا كنوح ولوط ، فهم يعتبرون الشرطين المعينين كونَ العجمي علماً في أول استعمال العرب له ، والزيادة على الثلاثة . وهو أولى ، وذلك أن تحرك الأوسط في المؤنث نحو سَقَر إنما أثر لقيامه مقام الساد مسد علامة التأنيث ، وأما العجمة فلا علاقة لها حتى يسد مسدّها شيء ، بل الأعجمي

(١) في ط والبذح . ومعنى البردج : السبي : معرب ، وأصله بالفارسية برد ، (اللسان بردج) .

(٢) النرجس : بالكسر من الرياحين .. وهو دخيل (اللسان نرجس) .

(٣) البَقَم : صيغٌ معروف وهو العندم قال العجاج :

بطعنة نجلاء فيها أَلْمُه
كمرجل الصباغ جاش بَقْمُه

قال أبو علي الفسوي : مُعَرَّب (اللسان بقم) .

قال الجوهري : قلت لأبي على الفسوي أعربني هو ؟ قال : معرب .

وقال في التاج ٢٠٤/٨ ، بعد أن ذكر رأي أبي على الفسوي وقال غيره : إنما علمنا من بَقَم أنه دخيل معرب لأنه ليس للعرب بناء على حُكم فعل ، قال : فلو كانت بَقَم عربية لَوُجِدَ لها نظيرٌ إلا ما يقال بذَر وخَضَم .

قلت : وقد ذكر ياقوت في معجم البلدان ٣٦١/١ أنه وزن عزيز لم تستعمل العرب منه في الأسماء إلا عشرة ألفاظ : وهي بذَر : موضع ، وبقم للخشب الذي يصبغ به ، وشَلَم : اسم لبيت المقدس ، وعثر موضع باليمن وخضم اسم موضع واسم العنبر بن عمرو بن تميم ، وخَوَر اسم موضع ، وشمر : اسم فرس ، واسم قبيلة من طيء ، ونَطَح : اسم موضع أيضا .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ط : مجموع الشرطين واجب .

(٦) قال سيويوه في الكتاب ١٣/٢ : كل مذكر سُمِّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث فهو مصروف كأنما ما كان أعجمياً أو عربياً أو مؤنثاً إلا فَعَل .. إلخ .

(٧) لَمَك محرّكة ويقال : لأمك ، أبو نوح (النبي) صلى الله عليه وعلى نبينا وسلم (التاج ١٧٥/٧) .

لمجرد كونه ثلاثيا - سكن وسطه أو تحرك - يشابه كلام العرب ، ويصير كأنه خارجٌ عن وضع كلام العجم ؛ لأن أكثر (كلام العجم)^(١) على الطول ، ولا يراعون الأوزان الخفيفة ، بخلاف كلام العرب .

والزحشريُّ تجاوز عما ذهب إليه المصنف بأن جعل الأعجمي إذا كان ثلاثيا ساكن (الأوسط)^(٢) جائزا صرفه وترك صرفه ، مع ترجيح الصرف^(٣) .

فقد جَوَزَ تأثير العجمة مع سكّون الوسط أيضا ، فكيف لا يُؤثّر مع تحرّكه ؟ وليس بشيء لأنه لم يسمع نحو : لوط ، غير منصرف في شيء من الكلام ، والقياس المذكور أيضا يمتنع .

والذي غَرَّه^(٤) تختم منع (صرف)^(٥) ماه وجور ، ولولا العجمة لكان مثل : هند ودغد يجوز صرفه وترك صرفه ، وذُهِلَ عن أن تأثير الشيء على ضريين : -

(إما لكونه)^(٦) شرطا كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المعنوي .

(وإما لكونه)^(٦) سببا كالعدل في ثلاث ، والعجمة في ماه وجور من القسم الأول ، إذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الأوسط لسمع نحو : لوط ، غير منصرف ، في كلام فصيح أو غير فصيح .

ويتبين بما تقدم علّة وجوب صرف نحو : لوط ، وجواز منع نحو : هند ، مع أن كلّ واحد منهما ثلاثي ساكن الأوسط ، وذلك أن خفة الأول ألحقته بالعربي ، وأيضا فالتأنيث له

(١) في ص و ط : كلامهم .

(٢) في ت و ج و ص : الوسط .

(٣) في المفصل بشرح ابن يعيش ٧٠/١ : وما فيه سببان من الثلاثي الساكن كنوح ولوط منصرف في اللغة الفصيحة ، التي عليها التنزيل ؛ لمقاومة السكون أخذ السبيين ، وقوم يجرونه على القياس فلا يصرفونه . فالزحشري لم يتجاوز ، وإنما حكى عن غيره من العلماء فقرّر أن الثلاثي الساكن الأوسط اللغة الفصحى صرفه ، ثم حكى أن بعض العلماء أجاز فيه الوجهين . والرضي هنا تابع لابن يعيش فقد نسب للزحشري في شرحه للمفصل ٧١/١ هذا الكلام . وكذا ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٤٨/١ .

(٤) يعني الزحشري .

(٥) نكملة من ص و ط .

(٦) في ج : أن يكون وفي ص : إما كونه .

معنى ثُبُوتِي في الأصل ، وله علامة مقدّرة تظهر في بعض التصرفات ، وهو (التصغير)^(١) بخلاف العجمة ، فإنه لا معنى لها ثبوتي ، بل (معناها)^(٢) أمرٌ عديمي ، وهو أن الكلمة ليست من أوضاع العرب ، ولا علامة لها مقدرة ، فالتأنيث أقوى منها .
قوله : وَشَتَّر .

هو حصن بَارَأَن^(٣) ، ويجوز أن يقال : إن امتناعه من الصرف لأجل تأويله بالبُقعة أو القلعة ، إلا أن يقول : إنه لا يُستعمل إلا مذكراً ، فلا يرجع إليه إلا ضميرُ المذكر ، لكن ذلك مما لم يثبت ، فالمثال الصحيح (لَمَك) لأنه اسم أبي نوح (النبي) عليه الصلاة والسلام .

قوله : الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغير هاءٍ كمساجدٍ ومصاييحٍ ، وأما نحو : فرازنةٍ ، فمنصرف ، وحَضَاجِر - علما للضيع - غير منصرف ، لأنه منقول عن الجمع ، وسراويل إذا لم يُصَرَف - وهو الأكثر - فقد قيل : أعجمي حُمِلَ على موازنه ، وقيل : عربي جَمْعُ سرِوَالَةٍ تقديرًا . وإذا صرف فلا إشكال ، ونحو : جَوَارٍ - رفعا وجرا - كقاضٍ .

قوله : صيغة منتهى الجموع .

أي وزن غاية جُمُوع التكسير لأنه يجمع الاسم جمعَ التكسير جمعًا بعد جمع ، فإذا وصل إلى هذا الوزن امتنع جمعه جمعَ التكسير . كجمع كلب على أَكْلَب ، وجمع أَكْلَب على أَكْلَاب ، (وكجمع)^(٤) نَعَم على أَنْعَام ، وجمع أَنْعَام على أَنْاعِم .

وإنما قيدنا بغاية جُمُوع التكسير لأنه لا يمتنع جمعه جمع السلامة ، وإن لم يكن قياسا

(١) في ط : تصغير .

(٢) في ت و ص : معناه .

(٣) آرَأَن : اسم أعجمي لولاية واسعة وبلاذ كثيرة منها جَنَرَه ، وبرِذَعَه ، وشَمَكُور ، ويَلَقَان ، وبين أذربيجان وآرَأَن نهرٌ يقال له : الرَس ، قال نصر : آرَأَن من أصقاع أرمينية يذكر مع سيسجان (انظر : معجم البلدان ١٣٦/١) .

(٤) في ت و ج و ص : وجمع .

مطردا - على ما يجيء في التصريف في باب الجمع^(١) - نحو قوله ﷺ : « إنكن صواحبات يوسف »^(٢) .

وقوله : جَذَبَ الصَّرَارِيْنَ بِالْكُرُورِ^(٣)

وقوله^(٤) :

٣ - وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خُضِعَ الرقابِ نَوَاكِسي الأبصارِ^(٥)

كما ذكره أبو علي في الحجة^(٦) .

وضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحا ، وثالثها ألفا ، وبعدها حرفان - أدغم أحدهما في الآخر أولا - كمساجد ودواب ، أو ثلاثة ساكن الوسط .

فلوفات هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية ، كما في حُمُر وِحِسان . (مع أن في)^(٧) كل واحد منهما الجمعية والصفة .

(١) شرح الشافية للرضي ٢٠٨/٢ - ٢١٠ .

(٢) سبق تخريجه انظر ١١١ .

(٣) سبق تخريجه صفحة ١١١ ، واستشهد به هنا على أنه لا يمتنع جمع صيغة منتهى الجموع جمع سلامة ، وإن كان غير قياسي .

(٤) القائل هو الفرزدق ، وستأتي ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٠٤ ، وفي سيبويه ٢٠٧/٢ ، وفي المقتضب ١٢١/١ و ٢١٧/٢ ، وفي الجمل للزجاجي ٣٧٧ ،

وفي ابن يعيش ٥٦/٥ ، وفي الخزانة ٢٠٤/١ ، وفي شرح شواهد الشافية ١٤٢ ، وفي اللسان ١٢٧/٨ (نكس) .

اللغة : خُضِعَ : جمع خاضع ، والخاضع هو الذليل المستكين ، نواكسي : جمع ناكس . والناكس : المطأطأء

رأسه . ويزيد هو : يزيد بن المهلب بن أبي صفرة .

الشاهد أورده الرضي شاهدا على أن جمع التكسير - نحو نواكس - لا يمتنع جمعه جمع سلامة (الخزانة

٢٠٥/١) .

وفي اللسان ١٢٧/٨ روى أحمد بن يحيى : هذا البيت نواكسي الأبصار ، وقال : أدخل الياء لأن رد النواكس

إلى الرجال إما كان وإذا الرجال رأيتهم نواكس أبصارهم ، فكان النواكس للأبصار ، فنقلت إلى الرجال . فلذلك

دخلت الياء ، وإن كان جمع جمع ، قال : وأما الفراء والكسائي فإنهما رويا البيت نواكس الأبصار بالفتح ، أقرا

نواكس على لفظ الأبصار ، قال : والتذكير ناكسي .

وقال الأخفش : يجوز نواكس الأبصار بالجر لا بالياء كما قالوا : جحر ضب حرب . (معاني القرآن ٤١١) .

أقول : البيت في جمل الزجاجي ٣٧٧ نواكس بالفتح .

(٦) أنشده الأخفش في معاني القرآن ٤١١ عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَوْ لَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ

كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا .. ﴾ الأنبياء ٣٠ حيث تحدث عن عود الضمير في كانتا مشى إلى السموات والأرض . قال : لأنه

جعلهما صنفين .. إلخ ولم أجد البيت في القسم المطبوع من الحجة .

وذكر البغدادي في الخزانة ٢٠٥/١ أن أبا علي ذكره في إعراب الشعر أيضا .

(٧) في ت و ص : فقي .

وإنما شُرِطَ في هذه الصيغة أن تكون بغير هاء احترازاً عن نحو ملائكةٍ لأن التاء تُقَرَّبُ اللفظ من وزن المفرد نحو : كراهية وعلانية وطواعية ، فتكسر من قوة جمعيتها ، فلا يقوم مقام (سبين)^(١) ، ولا سيما على مذهب من قال : إن قيامه مقامهما^(٢) لكونه لا نظير له في الآحاد - كما ذكرنا قبل^(٣) - .

ولا يلزم منع ثمانٍ ورباعٍ وحزابٍ^(٤) - وإن حصلت فيها صيغةٌ منتهى الجموع - لأن هذه الصيغة شرطُ السبب ، والمؤثر هو المشروط مع الشرط .

وقوله : وحضاجر - علماً للضبع - غير منصرف .

قوله : علماً حالٌ من الضمير الذي في غير المنصرف ، أي لا ينصرف في حال كونه علماً (للضبع)^(٥) (وإذا كان جمع حَضَجْر^(٦) فلا بحث في منع صرفه ، لكن الإشكال في منع صرفه حال كونه علماً للضبع)^(٧) ، والضبع لا يطلق إلا على الأنثى ، والذكر ضِبْعَان ، وذلك (أنه إذا كان علماً ينبغي أن يكون منصرفاً)^(٨) ، لأنه لا يبقى - إذن - فيه معنى الجمع ، إذ يقع على كل واحدةٍ منها ، وهي علم للجنس لا لواحدةٍ معينة ، فهي كأسامة للأسد - على ما يجيء في باب الأعلام^(٩) - .

ففيه - إذن - الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع ، فكان ينبغي أن يكون منصرفاً كثمانٍ ورباع .

والجواب عنه - عند المصنف : أن الجمع الأقصى إذا سُمي به لا ينصرف^(١٠) ،

(١) في ص : السبين .

(٢) أي قيام صيغة منتهى الجموع مقام علتين .

(٣) صفحة ١٠٧ .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٠٧ .

(٥) في ت : أيضاً ، ولعل الصواب ما أثبتته ، لأنه إذا كان جمعا فهو ممنوع من الصرف .

(٦) الحَضَجْر : العظيم البطن الواسع . قال :

حَضَجْرٌ كَأَمِّ التَّوأمين توكَّأَتْ على مِرْفَقَيْهَا مستهَلَّةٌ عاشر
(اللسان حضجر) .

(٧) ساقط من ج و ص و ط .

(٨) تكلمة من ج .

(٩) ط ١٣٢/٢ .

(١٠) في شرح ابن الحاجب لكافيته ص ١٥ قوله : وكذلك لو سمي بمساجد لكان ممتنعاً من الصرف باعتبار الجمع المشروط بما ذكرناه فحَضَجْرٌ إذن كمساجد إذا سمي به لأن حضاجر في الأصل جمع .

لأن المعتبر في (الجمع)^(١) - عنده - أن يكون في الأصل - كما ذكرنا في الوصف^(٢) - فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال .

فلا أثر - على هذا القول - للعلمية في منع مساجد - علماً - بل المؤثر الجمعية الأصلية القائمة مقام سبين .

فإن قيل : أليس بين الجمعية والعلمية تضاداً - كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية^(٣) ؟ .

فالجواب (أنهما)^(٤) ليستا بمتضادتين ، ويصح اعتبار حقيقة الجمعية مع العلمية ، كما يسمّى جماعة معينة من الرجال بـكرامٍ - مثلاً - فيكون معناه هذه الجماعة المسماة بهذا اللفظ ، فيكون معنى الجمعية باقياً ، وهذا كما سُمّي بأبائين^(٥) جَبَلان ، فروعى - مع العلمية - معنى التثنية .

فهما - وإن جُعِلَا كشيء واحد مسمى بلفظ المثني - لكنه يفهم من لفظ أبائين معنى التثنية ، إذ معناه هذان الجبلان المعيّنان ، فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية^(٦) .

والأولى - عندي - أن لا تنافي - أيضاً - بين الوصف والعلمية .
وأما قول المصنف بعد في الشرح : إن العلمية تفيدُ الخصوصَ والصفةَ تفيد (الإطلاق)^(٧) فتناقفاً^(٨) .

(١) في ت : الجمع .

(٢) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٣) صفحة ١٥٦ .

(٤) تكملة من ج .

(٥) أبانان : في معجم البلدان لياقوت ٦٢/١ .

قال الأصمعي : وادي الرّمة يمر بين أبانين ، وهما جبلان يقال لأحدهما : أبان الأبيض ، وهو لبني قَرارة ثم لبني جَرِيد منهم ، وأبان الأسود لبني أسد ..

وبينهما ثلاثة أميال وقال آخرون : أبانان : تثنية أبان ، ومُتَالِع غُلِبَ أحدهما .

(٦) كان الأولى أن يقول : أو التثنية .

(٧) في ج و ص و ط : العموم ، والصواب ما أثبتّه ، لأن الرضي في رده لم يذكر العموم بل كان حديثه عن الإطلاق .

(٨) قال في شرحه لكافيته ١٨ و ١٩ : وإنما لم تعتبر - يعني الوصفية - في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أنا نعلم =

(فنقول : (الإطلاق لا ينافي الخصوص إلا إذا كان الإطلاق قيداً)^(١) كما يقال : الوصف لابد فيه أن لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لابد فيه من الإطلاق ، ولا نسلم أن هذا القيد شرط في الصفة لأنك تقول : هذا العالم وكلُّ عالمٍ ، والأول خاص والثاني عام ، وكلاهما وصفان .

وإن أراد المصنف بالإطلاق العموم^(٢) (قلت)^(٣) : لا نسلم أن ماهية الوصف لابد فيها من معنى العموم ، بل الصفة المرادة في باب منع الصرف أن يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول ، وصاحبه صحيح التبعية لما يخص ذلك صاحب - كما يجيء في باب الوصف^(٤) - .

فإذا ثبت في اسم أن دلالة على ما ذكرنا ، وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يضره في منع الصرف عروض ما يمنع جزيه على ذلك المخصص وتبعيته له ، ألا ترى أن نحو : أسود وأرقم ، عرض فيه ما يمنع الجري - وهو الغلبة - لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف - وهو العرض وصاحبه - باقيا ، لم يضره ذلك العارض ؟

على أن لي في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية (في باب منع الصرف)^(٥) نظرا ، كما ذكرنا في أربع^(٦) ، فنقول : يمكن أن يُعتبر في حاتم معنى الحتم ، فيكون دالا على معنى وصاحبه ، لكن (عرض)^(٧) المانع من الجري - وهو العلمية - كما عرض في نحو : أسود وأرقم ، الغلبة المانعة من الجري ، فالعلمية ههنا كالغلبة

= أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، لأن العلمية وضع الشيء للدلول بعينه لا يتجاوزه ، والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا ، فكيف يكون الشيء مختصا غير مختص ، فامتنع لامتناع اعتبار الضدين في حكم واحد ، وهو منع الصرف ، فلما نُكِّر زال المانع لاعتبار الوصفية فاعتبرت لزوال المانع ، فوافقت علة أخرى - لعلها وزن الفعل - فوجب منع الصرف لذلك .

(١) في ت : الإطلاق قيد .

(٢) ساقط من ج و ص من قوله : فنقول إلى هنا .

(٣) في ط : قلنا .

(٤) صفحة ٩٦٩ ، ٩٧٠ .

(٥) ساقط من ج و ص .

(٦) صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٧) في ص : عرض له .

هناك ، لا فرق بينهما ، إلا أن الكلمة العلمية (تصير)^(١) أخصّ منها بالغلبة وحدها ؛ لأن العلمية تُخصّصُها بذات واحدة ، والغلبة بنوع واحد .

(بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا)^(٢) (أن)^(٣) الغلبة لا تنفك عن مراعاة معنى الوصف - كما في أسود وأرقم - والأكثر في العلمية عدم مراعاته .

والدليل على إمكان ملح الوصف مع العلمية قولهم : إنما سميت هائتا لهنأ^(٤) .

وقول حسان^(٥) :

٣١ - وشقّ له من اسمه ليُجلّه فذو العرش محمودٌ وهذا مُحَمَّدٌ^(٦)

وأيضا فنحن نعلم أنّ اللقب كالمظفر وقفة^(٧) من الأعلام ، واللقب هو الذي يُعتبر فيه المدح والذم ، فيمكن فيه معنى الوصف الأصلي .

ويؤكد هذا قول النحاة : إنما تدخل اللام على الأعلام التي أصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية الأصلية^(٨) .

(١) في ت : تكون .

(٢) تكملة من جد و ص و ط .

(٣) في ت : وأن ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

(٤) في مجمع الأمثال ١٨/١ يقال : هنأت الرجل أهنؤه وأهنئته هنأ إذا أعطيته ، والاسم الهنء بالكسر ، وهو العطاء ، أي سميت بهذا الاسم لتفضيل على الناس . قال الكسائي : لهنأ أي لتعول : وقال الأموي : لهنئ أي لثمرى .

(٥) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي الأنصاري أبو الوليد الصحابي ، شاعر النبي ﷺ وأحد المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام اشتهرت مدائحه في الفسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام ، لم يشهد مع النبي ﷺ مشهدا لعلّة أصابته . توفي سنة ٥٤ هـ (الأعلام ١٨٨/٢) .

(٦) هذا البيت في ديوان حسان ٣٣٨ وفيه ليعزه ، وفي الخزانة ٢٢٣/١ و ٢٢٧ وفي التصريح ١١/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه يمكن ملح الوصف مع العلمية ، كما في محمد .

(٧) القفة : الزنبيل ، والقفة قرعة يابسة وفي المحكم : كهيفة القرعة تتخذ من خوص ونحوه تُجعل فيها المرأة فطنها

(اللسان/ قف) .

(٨) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢٩/١ : وما نقل عن الصفة وفيه اللام المعرفة فإنها تقرّ فيه بعد النقل نحو :

الحارث والعباس ، وما نقل منها مجردا من الألف واللام لم يجر دخولهما عليه ، بعد النقل نحو : سعيد ومكرم وحاتم

ونائلة ، وما فيه الألف واللام بعد النقل فاشعارٌ فيه بتثنية معنى الصفة ، وكذلك يجري عليه أحكام الصفة .

(فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف (كان) ^(١) لِمَح ؟

ولو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو :
(هذا العالم) ، فإنه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف فيه ^(٢) .

فإن قلت : فإذا لم يكن بينهما تنافٍ فلمَ لمَ يمتنع ^(٣) هاءىء ومحمد في المثل والبيت
المذكورين ؟ وكذا كل علمٍ ملموح فيه الوصف الأصلي ؟

قلت : كذا كان يجب ، إلا أن المقصود الأهم الأعم في وضع الأعلام لما كان تخصيص
المسمى بها سواءً لمح (فيها المعنى الأصلي كما في القلب أو لم يلمح) ^(٤) كتسميتهم الأحمر
بالأسود وبالعكس - وكان المعنى الأصلي إنما يُلمح (فيها لمحا خفياً) ^(٥) ، ويوماً إليه
إيماء مختلساً في بعض الأعلام لم يعتد بذلك الوصف الأصلي لكونه كالمسوخ مع لمحه .

وكذا تقول في الجمعية في نحو : مساجد ، علما : إنما لم تعتبر - وإن لم تنافها العلمية
وأمكن لمحها في بعض الأعلام - لأن المقصود الأهم في وضع العلم غير معنى الجمعية .

فإذا ثبت أن معنى الوصف والجمعية لا يُعتبران في الموضع الذي يصح لمحهما فيه ،
فكيف بالاعتبار في نحو : مساجد ، اسم رجل الذي لم يلمح فيه معنى الجمع ، وفي حاتم
إذا لم يلمح فيه معنى الوصف ؟

فالأولى - إذن - في منع (صرف) ^(٦) مساجد علما - ما قال أبو علي ، وهو أن
فيه العلمية وشبه العجمة ، حيث لم يكن له في الآحاد نظير ، كما أن الأعجمي
(لا) ^(٧) يُشبهه العربي ^(٨) . فيزيد عنده في الأسباب شبهة العجمة .

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) ساقطة من ج من قوله : فلو لم ... إلى هنا ، وسقط من ص من قوله : ولو كانت الصفة ... إلى هنا .

(٣) يعني من الصرف .

(٤) تكلمة من ص و ط ، وهي لازمة لأمرين : الأول/ أن قوله : (سواء) يحتاج إلى أمرين للتسوية بينهما ، والثاني
أن تسمية الأحمر بالأسود وبالعكس لم يلمح فيهما الأصل .

(٥) في ط : لمحا خفياً فيها .

(٦) في ط : الصرف .

(٧) في ط : ليس .

(٨) في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧) ولو سميت بمساجد رجلاً لم تصرف ، لأنه شابه الأعجمي
المعرفة ، حيث لم يكن له في الآحاد نظير .

وعند الجزولي فيه سبيان تامان ، غير مبني أحدهما على سبب آخر ، كما قال أبو علي : إن فيه شبه العجمة ، وذلك أن الجزولي يُعَدُّ عدمَ النظر في الآحاد سببا من الأسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ، ولم يُعَدَّهُ شرطَ السبب كما فعل غيره^(١) .

وكان سعيُّ بن (مَسْعُودَة)^(٢) الأَخْفَشُ يصرف نحو : مساجد ، عَلَمًا^(٣) ، لزوال السبب ، وهو الجمع ، وهو خلاف المستعمل عندهم .

قوله : وسراويل .

الأكثرُونَ على أنه غير منصرف . قال^(٤) :

فَتَى فارسيٌّ في سراويل رَامِعُ^(٥)

- ٣٢

واختلف في تعليله ، فعند سيبويه^(٦) - وتبعه أبو علي^(٧) - أنه اسم أعجمي مفرد

(١) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٢) تكملة من ج .

(٣) كلام الأَخْفَش في معاني القرآن صفحة ٣٢٨ على خلاف هذا قال : وقال : ﴿ في مواطن كثيرة ﴾ التوبة ٢٥ ، لا تنصرف ، وكذلك كل جمع ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرف ثقيل أو اثنان خفيفان فصاعدا ، فهو لا ينصرف في المعرفة ولا في النكرة نحو : محاريب وثمانيل ومساجد وأشباه ذلك ، إلا أن يكون في آخره الهاء فإن كانت في آخره الهاء انصرف في النكرة نحو : طيالة وصياقلة . ونسب المبرد إلى الأَخْفَش أنه كان يصرف نحو ذلك في النكرة فقط ، قال في المقتضب ٣/٣٤٥ : فإن سميت رجلا بمساجد وقناديل فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة .. إلا أبا الحسن الأَخْفَش فإنه كان إذا سمي بشيء من هذا رجلا أو امرأة صرفه في النكرة فهذا عندي هو القياس . ثم قال : قيل له : فلم لم تصرف مساجد إذا كان اسم الرجل في المعرفة ؟ فقال : إن بناءه قد بلغ به مثال مالا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

أقول : لم أجد من نص على أن الأَخْفَش يصرف نحو ذلك علما غير الرضي .

(٤) القائل : تميم بن أبي بن مقبل بن عوف بن حنيف .. شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وكان يكي أهل الجاهلية وبلغ مائة وعشرين سنة وكان يهاجي النجاشي الشاعر (الخزائن ١/٢٣١) .

(٥) صدره : أتى دونها ذب الرياد كأنه والبيت في ديوانه ٤١ ، وفي الجمهرة ١/٢٧ ، وفي مقاييس اللغة ٢/٣٤٩ ، وفي أمالي القاضي ٢/١٦٤ ، وفي اللسان (ذب) ، وفي الخزائن ١/٢٢٨ .

اللغة : الضمير في دونها يعود إلى أنثى الثور الوحشي ، دونها : أمامها ، ذب الرياد : الذب : الثور الوحشي ، ويقال له أيضا ذب الرياد غير مهموز ، وسمي بذلك لأنه يختلف ولا يستقر في مكان واحد ، وقيل لأنه يروء فيذهب ويحيى ، (اللسان ذب) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن سراويل غير مصروف عند الأكثرين .

(٦) الكتاب ١٦/٢ .

(٧) في المقتصد لعبد القاهر صفحة ١٠٠٤ ، وأما قول الشيخ أبي علي : والقياس عندي أن (لا) يصرف في النكرة =

عُرب ، كما عرب الآجر لكنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف قطعاً نحو : قناديل ، فحمل على ما (شابهه)^(١) فمنع الصرف ، ولم يمنع الآجر - مخففاً (لأن جميع مُوازِنه)^(٢) ليس ممنوعاً من الصرف ، ألا ترى إلى نحو : أكلب وأجر .

فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء ؛ لأن العجمة شرطها العلمية ، وفيه التأنيث المعنوي وشرطه - أيضاً - العلمية أما الصيغة فليست سبباً بل هي شرط لسبب الجمعية إلا عند الجزولي .

فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف .

وقال الجزولي : فيه عدم النظر والعجمة الجنسية^(٣) .

وعدم النظر عنده سبب كما مر^(٤) ، لكن الكلام في العجمة الجنسية ، ويجوز له أن يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا في غيره ، لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن . وقال المبرد : هو عربي جمع سرّوالة ، والسرّوالة قطعة خِرقة^(٥) ، قال^(٦) :

٣٣ - عليه من اللّوم سرّوالة فليس يرقّ لمُسْتَعْطِف^(٧)

= أيضاً ، قبل التسمية بها ، فقد حكى شيخنا رحمه الله أنه كان يقول : قد اجتمع فيه العجمة والتأنيث والطول ، فيجوز أن يجري جميع ذلك مجرى سيبين .

وما ذكره عبد القاهر نقلاً عن أبي علي من تأثير العجمة والتأنيث عجيب ؛ لأنهما إنما يؤثران مع العلمية ، ولا علمية هنا .

(١) في ط : يناسبه .

(٢) في ص و ط : لأن جمع ما وازنه .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٧ ومع العجمة الجنسية إذا كان ما يوازن الاسم من العربية لا ينصرف .

(٤) صفحة ١٩٤ .

(٥) في المقتضب ٣/٣٤٥ ، ٣٤٦ فأما سراويل فكان - يعني الأخفش - يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحداً ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب ، ومن العرب من يجعلها جمعاً واحداً سرّوالة ، وينشدون :

عليه من اللّوم سرّوالة

فمن رآها جمعاً يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد فيقول : جعلّوه أجزاءً كما تقول : دخاريص القميص والواحد دُخْرِصَة ، فعلى هذا كان يرى أنها بمنزلة مناديل لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ولكن إن سُمّي بها صرفها في النكرة .

(٦) لم أجد له نسبة .

(٧) البيت في المقتضب ٣/٣٤٦ ، وفي ابن يعيش ٦٤/١ ، وفي الخزانة ٢٣٣/١ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٠٠ ، وفي العيني ٤/٣٥٤ ، وفي التصريح ٢/٢١٢ ، وفي الهمع ١/٢٥ ، وفي الدرر ٧/١ .

ويشكل عليه بأن إطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجيء في الأجناس ، فلا يقال لرجل رجال ، بلى جاء ذلك في الأعلام كمداثن في مدينة معينة .
 وجوابه : أن الجمع فيه مقدّر لا محقق ، كعدل عمر ، وذلك أن لنا قاعدةً ممهدة :
 أن ما على هذا الوزن (لا ينصرف للجمعية)^(١) ، ولم تتحقق فيه لكونه لآلة مفردة فقدّرناها ، لئلا تنخرم القاعدة ، وأيضا إذا اشتمل الشيء على الأقطاع^(٢) جاز (لك)^(٣) أن تطلق اسم تلك الأقطاع على المجتمع منها ، كبرمة أعشار .
 وليس للخصم أن يقول : إن مثل هذا مختص بوزن (أفعال)^(٤) لأنه قد جاء نحو قوله^(٥) :

٣٤ - جاء الشتاء وقميصي أخلاق شراذم يعجب منه التّواق^(٦)
 وشراذم (لفظ)^(٧) جمع (بلا خلاف)^(٨) ، والتواق ابنه .
 وقد نُسِبَ إلى سيبويه أن أفعالا مفرد^(٩) .

= الشاهد : أوردته شاهدا على أن سراويل عند المبرد عربي جمع سروالة ، والسروالة قطعة خرقه . وفي الخزانة ٢٣٣/١ قال : هذا البيت مصنوع وقيل : قائله مجهول والذي أثبتّه قال : إن سروالة واحدة السراويل ، وكيف تكون سروالة بمعنى قطعة خرقه مع الحكم بأنها واحدة السراويل . هذا لا يكون .
 (١) في ص و ط : لا ينصرف إلا للجمعية ، والصحيح ما أثبتناه لأن الجمعية سبب لمنعه لا لانصرافه .
 (٢) يعني الأجزاء .
 (٣) تكملة من ط .
 (٤) في ط : الأفعال ، والصحيح ما هنا .
 (٥) نسبه البغدادي في الخزانة ٢٣٤/١ إلى بعض الأعراب .
 (٦) البيت في الخزانة ٢٣٤/١ وفي اللسان مادة خلق وشرذم .
 اللغة : أخلاق : جمع خلق ، أي بالكله . شراذم : قطع . التواق : اسم ابن الشاعر ، وأصله مبالغة تائق : من تأقت النفس إلى الشيء بمعنى اشتاقت (الخزانة ٢٣٥/١) .
 الشاهد قوله : شراذم يعجب منه ، فإنه يجوز في الجمع إذا كان ذا أجزاء أن يطلق على الواحد ، وليس خاصا بصيغة أفعال بدليل أن لفظ شراذم جمع بلا خلاف ، وقد عاد الضمير في قوله : منه عليه موحدا .
 (٧) تكملة من ط .
 (٨) في ص و ط : بالاتفاق .
 (٩) انظر : سيبويه ١٧/٢ وقد سبق تخريجه صفحة ١١٠ .

وقال أبو الحسن^(١) : إن من العرب من يصرف سراويل لكونه مُفَرِّدًا^(٢) .
ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول بانصرافه أيضا نظرا إلى قوله : (عُرِّب)^(٣) كما
عرب الآجر^(٤) .

وهو غلط لأن تشبيه سيبويه له بالآجر لأجل التعريب فقط ، لا لكونه منصرفا مثله ،
ألا ترى إلى قوله بعد : إلا أنه أشبه من كلامهم مالا ينصرف^(٥) .
قوله : وإذا صُرِفَ فلا إشكال .

لأن السبب - أعني الجمعية - غير حاصل . فلا يفيد الشرط وحده .
هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا - صُرِفَ أو لم يُصَرَف - وذلك
لاختصاص هذا الوزن بالجمع ، فمن لم يصرفه (فنظرا)^(٥) إلى ذلك المقدر ، ومن
صرفه فلزواله بوقوعه على الواحد .

وكذا يجوز في نحو : حمائر حَزَابَ ، أن يقدر الجمع ، وذلك لتجوز بعضهم فيه
الصرف وتركه نحو : رأيت حمارا حَزَائِي وحَزَائِيَا . فنقول : هو جمع حَزَبَاءَ ، أي
الأرض الغليظة والجمع الحَزَائِي كالصَّحَارَى بالتخفيف^(٦) .

قوله : ونحو : جَوَارٍ ، رفعا .
أي المنقوص من هذا الجمع .
اعلم أن الأكثر (على)^(٧) أن (جَوَارٍ) في اللفظ كقاض رفعا وجرا ، وقد جاء

(١) المراد به الأخفش .

(٢) انظر : المقتضب ٣/٣٤٥ وقد سبق ذكره صفحة ١٦٠ تعليقة ٣ .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) الكتاب ١٦/٢ .

(٥) في ط : فنظر .

(٦) لست أرى هذا التوجيه سديدا ، فإنه إذا كان جمع حَزَبَاءَ فإنه يكون على وزن فعَالَى بالفتح ، ثم لا يجوز أن
نصف المفرد بالجمع ، إلا أن نوجهه كما وجه الشارح قول الشاعر :

جاء الشتاء قميصي أخلاق شرادتم يعجب منه التوافق

وهو بعيد .

(٧) تكملة من : ط .

عَنْ بعض العرب في الجر جوارِي ، قال الفرزدق (١) :

٣٥ - فلو كان عبدُ الله مولىً هَجَوْتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى مَوالِيَا (٢)

وقال الآخر (٣) :

٣٦ - له ما رَأَتْ عَيْنُ البَصِيرِ وَفَوْقَهُ سماءُ الإلهِ فوق سبع سَمَائِيَا (٤)

وهي قليلة :

واختارها الكسائي (٥) وأبو زيد (٦) وعيسى بن عُمر (٧) .

(١) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي ، أبو فراس الشهير بالفرزدق ، شاعر من النبلاء من أهل البصرة ، عظيم الأثر في اللغة ، كان يقال : لولا شعرُ الفرزدق لذهب ثلثُ اللغة ، يشبهُ بهير ، هاجى جَريرا والأحطل ، له ديوان مطبوع ، توفي سنة ١١٠ هـ (الأعلام ٩٦/٩) .

(٢) البيت في الكتاب ٥٨/٢ ، وفي الموشح ١٤٩ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ٤٢ ، وفي العيني ٣٧٥/٤ ، وفي المقتضب ١٤٣/١ ، وفي ابن عيش ٦٤/١ ، وفي الخزانة ٢٣ ولم أجده في ديوانه .
اللغة : المولى : الحليف ، والرجل إذا كان ذليلا يوالى قبيلةً ليعتز بهم ، وإذا والى مؤلًى كان أدلَّ ذليل ، وعبد الله

المذكور في البيت هو ابن أبي إسحاق الحضرمي .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن بعض العرب يجر نحو : جوار ، بالفتحة كما فعل الفرزدق في البيت .
(٣) القائل أمية بن أبي الصلت واسمه عبد الله بن أبي ربيعة بن عوف الثقفي ، كان يكثر في شعره من ذكر الآخرة ، وقد صدقه النبي ﷺ في بَعْضِهِ ، قال ابنُ قتبية في الشعر والشعراء ٤٥٩ : كان قد قرأ الكتب المتقدمة ورغب عن عبادة الأوثان ، وكان يؤمل أن يكون النبي الموعود به . توفي سنة ٥٠ هـ (الخزانة ١٤٧/١) .

(٤) البيت في ديوانه ٥٢٨ ، وفي الكتاب ٥/٢ ، وفي المقتضب ١٤٤/١ ، وفي الخصائص ٢١١/١ و ٣٣٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٤٤ ، وفي المخصص ٣/٩ ، وفي اللسان (سما) وفي المنصف ٦٦/٢ و ٦٨ ، وفي الخزانة ٢٤٤/١ .

اللغة : سماء الإله : أراد العرش ، سبع سمائيا : أراد به سبع سموات ، ويروى ست سمائيا .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن سمائيا هنا جمع سماء ، وقد جُرث بالفتحة نيابةً عن الكسرة وليست الياء الموجودة في سمائي ياء النسب بل الكلمة على صيغةٍ منتهى الجموع .

(٥) إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٤٠/١ وفيه قال الشيخ : لا خلاف في لفظه في حال الرفع وفي حال النصب ، وأما في حال الخفض فكثرة العرب يقولون : مررت بجوارٍ ومنهم من يقول : مررت بجواري ، واختار ذلك سيبويه والكسائي ، وانظر : شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

وعند الرجوع إلى الكتاب وجدته خص ذلك بالضرورة ، قال في الكتاب ٥٨/١ ، ٥٩ بعد أن ذكر بيت الفرزدق : فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل .

(٦) نسبه إليه أيضا ابنُ مالك في شرح الكافية الشافية ١٥٠٦ .

(٧) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٥٠٦ ، ١٥٠٧ وأما يونس وأبو زيد وعيسى والكسائي فيقولون في (قاض) اسم امرأة : هذه قاضِي ، ورأيت قاضي ومررت بقاضي ، وانظر : الأشموني بحاشية الصبان ٢٧٣/٣ .

ولا خلاف في النَّصْبِ أنه جوارى وأنه غيرُ منصرف .

ثم اختلفوا في كون جوار - رفعا وجرا - منصرفا أو غير منصرف :

فقال الزجاجُ : إن تثوينه للصرف^(١) .

وذلك أن الإعلالَ مقدَّم على منع الصرف ، لأن الإعلال سببه قوِّي وهو الاستئصال الظاهر المحسوس في الكلمة ، وأما منع الصرف فسببه ضعيف ، إذ هو مشابهةٌ غيرُ ظاهرة بين الاسم والفعل - على ما تبين قبل^(٢) - قالوا : فسَقَطَ الاسمُ بعد الإعلال عن وزان أقصى الجموع الذي هو الشرطُ فصار منصرفا .

والاعتراض عليه أن الياء الساقطة في حكم الثابت ، بدليل كسرة الراء في جاءتني جوارى ، وكسرُ الراء حكمٌ لفظي كمنع الصرف ، فاعتبار أحدهما دون الآخر تحكُّم . وكل ما حذف لإعلال موجب فهو بمنزلة الباقي كعمٍ وشجٍ ، وإلا كان كالمعدوم كيدٍ ودمٍ ، ومن ثم صُرِف^(٣) جَنَدِلٌ ودَلْدِلٌ^(٤) مقصورى^(٥) جَنَادِلٌ ودَلَادِلٌ .

وقال المبردُ : التثوينُ عوضٌ من حركة الياء^(٦) ، ومنعُ الصرف مقدَّم على الإعلال ، وأصله جوارِي بالتثوين ، ثم جوارِي بحذفها ، ثم جوارِي بحذف الحركة

(١) في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١١ : اعلم أن كل ما كان آخره ياءً مكسورة ما قبلها أو آخره واو مكسورة ما قبلها ، أو مضموم ما قبلها كسرت وأبدلت منها ياءً ، وحذفت هذه الياءُ وصرفت في هذا الباب كل ما كان لا ينصرف ، تصرف في حال الرفع والجر وتمنعه الصرف في حال النصب .

(٢) صفحة ٩٩ ، ١٠٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١٦/٢ .

(٤) الدَّلْدَلُ والدِّلْدَلُ والدَّلْدَلَةُ والدِّلْدَلَةُ ، كله أسافل القميص الطويل إذا ناس فأخلق ، والدَّلْدَلُ مقصور عن الدَّلْدَلِ الذي هو جمع ذلك كله .

(٥) أي أن أصلهما جَنَادِلٌ ودَلَادِلٌ فاقتصر على هذين اللفظين .

(٦) في المقتضب ١٤٣/١ فإنما انصرف باب جوار في الرفع والخفض لأنه أنقص من باب ضوارب في هذين الموضعين ، وكذلك قاض فاعلم ، لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض ؛ لأن التثوين يدخل عوضا مما حذف منه (فلم يقل من الحركة) وقد ذكر مثل هذا الكلام عن المبرد الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ فقال : وقال محمد بن يزيد : التثوين عندي عوض من حركة الياء لا غير وذلك أن الياء كان يجب أن تكون في هذا الباب ساكنة لا غير قلت : ولم أجده في المقتضب .

(للاستثقال) ^(١) ، ثم جوارٍ بتعويض التنوين من الحركة ، ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين .

وقال سيبويه والخليل : إن التنوين عوضٌ من الياء ^(٢) .

ففسر بعضهم هذا القول بأن منع الصرف مقدّم على الإعلال ، فأصله جوارِيّ بالتنوين ، ثم جوارِيّ بحذفها ، ثم جوارِيّ بحذف الحركة للاستثقال ، ثم جوارٍ بحذف الياء للاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية .

ولمّا أُبدل التنوين من الياء ليقطع التنوينُ الحاصل طَمَعَ الياء الساقطُ في الرجوع ، (إذ يلزم) ^(٣) اجتماع الساكنين لو رجعت .

والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد : أنه لو كان منع الصرف مقدّمًا على الإعلال لوجب الفتحُ في قولك مررت بجوارِيّ - كما في اللغة القليلة (الخبيثة) ^(٤) - وذلك لأن منع الصرف يقتضي (شيئين) ^(٥) حذف التنوين ، وتبعية الكسر له في السقوط ، وصيرورته فتحة ، وأيضا يلزم أن يقال : جاءني الجوارٍ ومررت بالجوارٍ عند سيبويه - بحذف الياء - لأن الكلمة لا تخفُّ بالألف واللام ، وثقلُ الفرعية باقٍ معهما .

وفسر السيرافي - وهو الحق - قول سيبويه بأن أصله جوارِيّ - بالتنوين والإعلالُ مقدّم على منع الصرف ^(٦) - لما ذكرنا - فحذف الياء لالتقاء الساكنين ، ثم وجَدَ بعد

(١) ساقط من ص و ط .

(٢) في الكتاب ٥٧/٢ : وسألت الخليل عن رجل يسمى بجوار فقال : هو في حال الجر والرفع بمنزلة قبل أن يكون اسما .. قلت : فإن جعلت اسم امرأة ؟ فقال : أصرفُها ؛ لأن هذا التنوين جُعِلَ عوضًا ، فيثبت إذا كان عوضًا ، كما ثبتت التنوينية في أذرعَاتٍ إذ صارت كنون مسلمين .

(٣) في ط : أي يلزم .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) قال السيرافي في هامش ٥٧/٢ من الكتاب : وأما قول سيبويه فالذي ظهر من كلامه أنهم جعلوا التنوين عوضًا من الياء .

فإن قال قائل : وكيف يجعل التنوين عوضًا من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين ؟ قيل له : تقديرُ هذا أنه أصل غواشٍ غواشيّ ويكون التنوين لما يستحقه الاسم من الصرف في الأصل ، ثم تحذف ضمة الياء مثلاً استقلاً ، فيجتمع الساكنان فتحذف الياء ، ثم يحذف التنوين لمنع الصرف ؛ لأن الياء منوية ، ثم يعوض من الياء المحذوفة تنوينٌ غير تنوين الصرف .

الإعلال صيغة الجمع الأقصى حاصلة تقديرا ، لأن المحذوف للإعلال كالثابت ، بخلاف المحذوف نسيا منسيا - كما ذكرنا - فحذَفَ تنوينَ الصرف ، ثم خافوا رجوع الياء بزوال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ، ومعنى بالفرعية ، فعوضَ التنوينُ من الياء ، بخلاف نحو : أحوى وأشقى ، فإنه قدَّم الإعلال في مثلهما أيضا ، وَوَجَدَ علةَ منع الصرف بعد الإعلال حاصلَةً ، لأن أَلَفَ أحوى المنونَّ ثابتٌ تقديرا فهو على وزن أفعل ، فحذف تنوينَ الصرف ، لكن لم يعوض التنوينَ من الألف المحذوفة ولا من حركة اللام - كما فعل في جوارٍ - لأن أحوى بالألف أخفُ منه بالتنوين ، وأما جوارٍ فهو بالتنوين أخف (منه) ^(١) بالياء .

والخفة اللفظية مقصودةٌ في غير المنصرف ، بقدر ما يمكن ، تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متَّصفاً بالفرعين ^(٢) ، ألا ترى أنك تقول : خَطَايا وَبَرَايا وَأَدَاوَى - بلا تنوين اتفاقا - لما انقلبت الياء ألفا في الجمع الأقصى .

وكلُّ غير منصرف منقوص حكمه حكمُ جوارٍ فيما ذكرنا ، ويجيء فيه الخلاف المذكور ، نحو : (قاض) ، اسمَ امرأة ، وأعيل تصغير أعلى .

وإذا جعل هذا النوع - أعني جوارٍ وأعيل - علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله في التنكير ^(٣) .

وذلك بأن يقدِّم مَنعُ الصرف على الإعلال ، فيبقى الياء ساكنةً في الرفع ومفتوحة في النصب والجر ، (نحو) ^(٤) : جاءني جوارني وقاضي وأعيلي - يياء ساكنة - ورأيت

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) المقصود الفرعية اللفظية والفرعية المعنوية .

(٣) في الكتاب ٥٨/٢ : فأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة ، كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة ، فإذا كان لم ينصرف لم يصرف ، يقول : هذا جوارني قد جاء ، ومررت بجوارني قبل . قال الخليل : هذا خطأ . لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجر فكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجر ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتل في موضع الجر ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجر فيقولوا : مررت بجوارني قبل ، لأن ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة سواء .

(٤) في ط : تقول .

جوارِي وقاضي وأعيلي ، ومررت بجوارِي وقاضي وأعيلي - بياء مفتوحة في
الحالين - .

وإنما قدم منع الصرف لأن العلمية سببٌ قويٌّ في باب منع الصرف ، حتى منع
الكوفيون الصرفَ لها وحدها^(١) في نحو قوله :

..... يفوقان مرداسَ في مَجْمَع^(٢) (١٧)

كما تقدم^(٣) .

وأما عند سيبويه والخليل فحالٌ نحو : جوارٍ وأعيل - عَلَمًا كان أو نكرةً -
سواء^(٤) .

واعلم أنك إذا صغرتَ نحو : (أحوى) ، قلت : أَحَيَّ - بحذف الياء الأخيرة
نسياً ، لكونها متطرفةً بعد ياءٍ مكسورةٍ مشددةٍ في غير فعلٍ أو جارٍ مجراه ، كأَحْيَيَّ
والْحَيَّيَّ ، وقياس مثلها الحذفُ نسياً - كما يجيء في التصريف^(٥) - إن شاء الله تعالى .
فسيبويه بعد (حذفها)^(٦) نسياً بمنع الصرف ، لأنه بقي في أوله زيادةٌ دالةٌ على وزن
الفعل^(٧) .

وعيسى بن عُمرَ يصرفُه لنقصانه عن الوزن (بحذف الياء)^(٨) نسياً^(٩) .

(١) لم أجد في الإنصاف أن الكوفيين يمنعون الصرف للعلمية ، بل فيه أن منع الصرف في البيت المذكور بعد قليل
وفي عدة شواهد ذكرها هناك لضرورة الشعر - كما يرى الكوفيون - وفي شرح المفصل لابن يعيش ٦٨/١ قريب
من كلام الرضي .

(٢) استشهد به الرضي هنا على أن الكوفيين يمنعون الصرف في مثله للعلمية فقط .

(٣) خرج هذا البيت صفحة ١٠٥ تعليقة ٣ .

(٤) ٥٨/٢ من كتاب سيبويه .

(٥) شرح الرضي للشافية ٢٣٢/١ ، ٢٣٣ .

(٦) في ط : حذف الياء .

(٧) في الكتاب ١٣٢/٢ : واعلم أنه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفت التي هي آخر الحروف ويصير الحرفُ
على مثال فُعَيْلٍ ، ويجري علي وجه العربية وكذلك أحوى إلا في قول من قال : اسْتَبَوْدُ ، ولا تصرفه لأن الزيادة ثابتة
في أوله ، ولا يُلْتَفَتُ إلى قلته ، كما لا يلتفت إلى قلة يَضَعُ .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في الكتاب ١٣٢/٢ وأما عيسى فكان يقول أَحَيَّ ويصرف ، وهو خطأ .

بـخلاف نحو : جوار ، فإن الياء كالثابت ، بدليل (كسرة)^(١) الراء - كما ذكرنا - فلم يسقط عن وزن أقصى الجموع .

والأولى قولُ سيويه ، ألا ترى أنك لا تصرف نحو : (يَعدُّ) و (يَضَعُ) علماً ، وإن كان قد سقط حرفٌ من وزن الفعل .

وأبو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة من نحو : أحْيَ نسيًا ، بل يُعِلُّه إعلال أعيل^(٢) . وذلك لأن في أول الكلمة الزيادة التي في الفعل - وهي الهمزة - بخلاف عُطِّي في تصغير عطاء ، فَجَعَلَهُ كالجارى مجرى الفعل - أعني المُحْيِي - في الإعلال . فأحْيَ - عنده - كأعيل ، سواء في الإعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء - كما ذكرنا^(٣) - .

وبعضهم يقول : أَحْيَوُ في تصغير أَحْوَى . كأسيودَ في تصغير «أسود»^(٤) - كما يجيء في التصريف^(٥) - ويكون في الصرف وتركه كأعيل على الخلاف المذكور^(٦) .

قوله : التركيبُ شرطه العلمية ، وأن لا يكون بإضافة ولا إسنادٍ مثل : بَعْلَبَك . إنما كان شرط التركيب العلمية ، لأن الكلمتين - معا - تدخلان في وضع العلم فيؤمن حذف أحدهما^(٧) ، إذ العلمية - كما قلنا^(٨) - تؤمّن من النقصان ، ولولاها لكان التركيبُ عرضةً للانفكاك والزوال .

قوله : وأن لا يكون بإضافة ولا إسناد .

(١) في ط : كثرة .

(٢) الكتاب ١٣٢/٢ والتسهيل ٣٠٧ وشرح الشافية ٢٣٢/١ .

(٣) صفحة ١٦٧ .

(٤) في شرح الشافية ٢٢٦/١ قال - يعني ابن الحاجب - : وإذا ولي ياء التصغير واو أو ألف منقلبة أو زائدة قلبت ياءً .. وتصحيحها في باب أُسَيِّدُ وجُدَيْلٌ قليل .. وعلى قياس أُسَيودُ أَحْيَوُ . وعند شرح هذه العبارات لم يذكر من قال : أُسَيودُ .

(٥) شرح الشافية ٢٣٢/١ إلى ٢٣٤ .

(٦) صفحة ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٧) الذي في النسخ جميعها : أحدهما ، والأفضل أن يقول : إحداهما ، لأن الضمير يعود على الكلمتين المركبتين ، ويجوز ما في النسخ على أن المقصود اللفظان .

(٨) صفحة ١٣٧ ، ١٣٨ .

لأنه لو كان بأحدهما (لوجب)^(١) إبقاء الجزأين على حالهما قبل العلمية - لما يجيء في باب المبنيات^(٢) -

وكان عليه أن يقول : ولا معربا جزؤه الأخير قبل العلمية ، ليُخْرِجَ نحو : (إن زيدا) عَلَمًا وكذلك نحو : (ما زيد)^(٣) .

ويقول أيضا : وأن لا يكون الثاني مما يبنى قبل العلمية ، ليخرج به نحو : سيبويه ، وخمسة عشر - عَلَمًا - فإن الأفصح - إذن - مراعاة البناء الأول - على ما يجيء في باب المبنيات^(٤) -

قوله : ما فيه أَلْفٌ ونونٌ إن كان اسمًا فشرطه العلمية - كعمران - أو صفةً فانتهاءً فعلائية ، وقيل وجودُ فعلى ، ومن ثم اختلف في رَحْمَنٌ دون سَكْرانٍ وتَذَمَانٍ .

اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتهما أَلْفِ التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما (معا)^(٥) ، وبفوات هذه الجهة^(٦) تسقط الألف والنون عن التأنيث .

وتشابهها - أيضا - بوجوه أخر لا يضر فوائدها ، نحو : تَسَاوي الصدرين - وزنا - فسَكْرٌ من سَكْرانٍ كَحَمْرٌ من حَمراء ، وكون الزائدين في نحو : سكران ، مختصين بالذكور كما أن الزائدين في نحو : حمراء ، مختصان بالمؤنث . وكون المؤنث في نحو : سكران ، صيغة أخرى مخالفة للمذكر ، كما أن المذكر في نحو : حمراء كذلك .

(١) في ص و ط : وجب .

(٢) الجزء الثاني من شرح الكافية ط ١٣٦ و ١٣٧ .

(٣) في ص : يا زيد .

(٤) في ط ٨٤/٢ لأنه إما أن يكون في الجزء الأخير - يعني من المركب - قبل التركيب سبب البناء أولا ، فإن كان فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل ، ويجوز إعرابه . ولكنه قال ١٤٠/٢ : وإذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب ، وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ - سواء كانت في الأصل اسما أو فعلا أو حرفا - فالأكثر الحكاية .. فهل في كلامه تناقض ؟ !

(٥) ساقطة من ج .

(٦) أي الامتناع من دخول تاء التأنيث .

وهذه الأوجه الثلاثة موجودة في فعْلان فعلى ، غير حاصلة في عِمْران وعُثْمان وعَطَفان ونحوها .

وتشابهها - أيضا - بوجهين آخرين لا يفيدان من دون الامتناع من التاء ، وهما زيادة الألف والنون - معا - كزيادة (زائدي)^(١) حمراء معا ، وكون الزائد الأول في الموضعين ألفا ، فإنه اجتمع الوجهان في نَدْمان وعُريان مع انصرافهما . فالأصل على هذا هو الامتناع من تاء التأنيث .

وقال المبرد : جهة الشبه أن النون كانت في الأصل همزة ، بدليل قلبها إليه في صنعاني وبهراني في النسب إلى صنعاء وبهراء^(٢) .

وليس بوجه ، إذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقال : إن النون أُبدِلَ منها ، وأما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاي وبهراوي كحمراوي ، فأبدلوا النون من الواو شذوذاً ، وذلك للمناسبة التي بينهما ، ألا ترى إلى إدغام النون في الواو^(٣) ؟

وجرّأهم على هذا الإبدال قولهم في النسب إلى اللحية والرقبة : لحياني ورقباني ، بزيادة النون من غير أن تبدل من حرف - فزيادتها مع كونها مبدلة من حرف تناسبها أولى . ثم إنهم - بعد اتفاقهم على أن تأثير الألف والنون لأجل مشابهة ألف التأنيث - اختلفوا : -

(١) ساقطة من ص .

(٢) في المقتضب ٦٤/١ والنون تكون بدلا من ألف التأنيث في قولك غضبان وعطشان وفيه ٣٣٥/٣ قريب مما نقل عنه الرضي .

وقال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة رحمه الله ، في حاشية ٦٤/١ تعليقه ٣ : كلام المبرد هنا صريح في أن نحو : غضبان وسكران ، نونه بدل عن همزة التأنيث وكذا في ٢٢١ من الأصل .. وفي ج ٩٤٤/٣ من الأصل جعل النون في نحو : غضبان مشبهة لألف التأنيث .. ثم قال : فهل نقول : إن هذا اضطراب من المبرد ؟ !

وقال : وقد وجدت في كتاب سيبويه مثل هذا الاضطراب . ثم ذكر مكان هذا الاضطراب في الكتاب ففي الكتاب ١٠٧/٢ ، ١٠٨ ، ٣١٤/٢ جعل النون بدلا . وفي ١٠/٢ جعلها مشبهة لألف حمراء .

ثم ذكر أن الرضي وابن يعيش قالا : إن المبرد خالف سيبويه فجعل النون بدلا من الهمزة . ولم يذكر الرضي مخالفة المبرد لسيبويه بل قال : إنه يقول : إنها قلبت الهمزة نونا ولم يذكر سيبويه . وعند تبع رأي المبرد نجده متبعا لسيبويه فيما يراه .

(٣) يعني إذا وقعت الواو بعد النون الساكنة .

فقال الأكثرون : تحتاج إلى سبب آخر ، ولا تقوم بنفسها مقام سبين - كالألف -
لنقصان المشبه عن المشبه به ، وذلك الآخر إما العلمية كعمران ، وإما الصفة كما في
سكران^(١) .

وذهب بعضهم إلى أنها كالألف غير محتاجة إلى سبب آخر^(٢) .
فالعلمية عنده في نحو : عمران ، ليست سببا بل شرطُ الألف والنون ، إذ بها يمتنع
عن زيادة التاء ، (وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلمية أو الوصف)^(٣) .
والوصف عنده في نحو : سكران ، لا سبب ولا شرط .
والأول أولى لضعفها ، فلا تقوم مقام علتين .
قوله : إن كان اسما .

(أي)^(٤) غير صفة ، وإنما شرط فيه العلمية ليؤمن بها (عن)^(٥) دخول التاء - كما
ذكرنا في التأنيث بالتاء^(٦) -

قوله : أو صفة فانتفاء فعلاية .
عطف بأو على عاملين مختلفين ، عطف (صفة) على كان ، وقوله^(٧) : (فانتفاء)
على إن ، لأن التقدير : أو إن كان صفة فشرط انتفاء فعلاية .
وليس هذا مما يجوز المصنف مثله - كما يجيء في باب العطف^(٨) - .
قوله : وقيل وجود فعلى ، والأول أولى .

(١) ومنهم سيبويه والمبرد ، انظر : الكتاب ٦/٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، والمقتضب ٦٤/١ ، ٢٢٠ ، ٣٣٥/٣ ،

٣٣٦ ، والزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥ ، ٣٦ .

(٢) لم أجد من قال بهذا الرأي في الكتب التي بين يدي .

(٣) تكملة من ص و ط .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) في ط : من .

(٦) صفحة ١٣٦ وما بعدها .

(٧) أي وعطف قوله .. إلخ ، والصحيح أن صفة معطوف على (اسما) و (فانتفاء) على العلمية .

(٨) فإنه قيّد جواز العطف بأن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على

ذلك الترتيب ، نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، أو إن في الدار زيدا والحجرة عمرا . وانظر : صفحة ١٢٥٨ .

لأن وجودَ فعلى ليس مقصودا بذاته ، بل المطلوبُ منه انتفاءُ التاءِ ، لأن كلَّ ما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة - في لغتهم - إلا عند بعض بني أسد^(١) ، فإنهم يقولون في كل فعلاَن جاء منه فعلى : فعلانة أيضا ، نحو : غضبانة وسكرانة ، فيصرفون - إذن - فعَلاَن فعلى .

وهذا دليلٌ قويٌّ على أن المعتبرَ في تأثير الألف والنون انتفاءُ التاء لا وجودُ فعلى . فإذا كان المقصودُ من وجود فعلى انتفاءُ التاء - وقد حصل هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رَحَمَى ، بل لأنهم خصَّصُوا هذه اللفظةَ بالباري تعالى (فلم يطلقوه على غيره)^(٢) (ولم)^(٣) يضعوا منه مؤنثا ، لا من لفظه بالتاء ، ولا من غير لفظه ، أعني فعلى - فيجب - أن يكون غير منصرف .

فإن قلت : لا نسلم أن وجود فعلى مطلوب ليُتطرَّق به إلى انتفاءِ فعلانة ، بل هو مقصودٌ بذاته ، لأنه يحصل بوجودها^(٤) مشابهةً بين الألف والنون وبين ألفِ التانيث ، لكون مؤنث هذا على غير لفظه ، كما أن مذكر ذاك على غير لفظه !

قلت : هذا الوجه - وإن كان يحصل به بينهما مشابهة - إلا أنه ليس وجهًا للمشابهة ضروريا ، بحيث لا يؤثر الألف والنون بدونه ، بل الوجه (الضروري)^(٥) - كما ذكرنا^(٦) - في التأثيرِ انتفاءُ التاء ، ألا ترى إلى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاءِ التاء من دون وجود فعلى .

ثم نقول : منعُ صرف رحمن أولى ؛ لأن الممنوع من الصرف مما (هو)^(٧) على هذا الوزن وصفاً في كلام العرب أكثر من المصروف .

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٤١ : ثم بينت أن بني أسد يؤنثون باب سكران بالتاء ، فيستغنون فيه بفعلانة عن فعلى بخلاف غيرهم من العرب .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت و ج د : فلم .

(٤) يعني وجود فعلى .

(٥) ساقطة من ج و ص .

(٦) صفحة ١٧١ .

(٧) تكملة من ص و ط .

فيثبت بهذا - أيضا - أن اشتراط انتفاء التاء أولى من اشتراط وجود فعلى .
ولللخصم أن يقول : بل الصرفُ فيما يُشكُّ فيه هل صرَّفَتْهُ العربُ أَوْلاَ أولى لأنه
الأصل .

وهكذا الخلاف بينهم قائم في إعلان صفة (لم يُعلم)^(١) هل انتفى منه فعلانةً أَوْلاَ ،
وهل وُجِدَ له فعلى أَوْلاَ ، فبعضهم يصرفه لأن الصرف هو الأصل ، وبعضهم يمنعهُ
الصرف لأنه الغالبُ في إعلان .

وقد جاء عُريانُ في ضرورة الشعر ممنوعَ الصرف تشبيها بباب سكران قال^(٢) :

٣٧ - كم دونَ بيشةٍ من حَزْنٍ ومن عَلمٍ كأنه لامِعٌ عُريانٌ مَسْلُوبٌ^(٣)

وقد جاءت ألفاظٌ تحتَمِلُ نونُها الأصالة فتكونُ مصروفةً إذا سميت (بها)^(٤) ،
وتحتَمِلُ الزيادةَ فلا تنصرفُ ، نحو : حَسَّانَ وَقَبَّانَ ، فهما إما من الحُسْنِ والقَبْنِ^(٥)
فيصرفان ، أو من الحَسِّ^(٦) والقَبِّ^(٧) ، فلا يصرفان ، وكذا نحو شيطان^(٨) ورُمَّان^(٩) .
قال الأخفش : إذا سميت بأصِلالٍ منعتَ الصرف ؛ لأن اللام بدل من النون ، (كما

(١) ساقطتان من ط وهما لازمتان .

(٢) القائل ذو الرمة ، وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٣) البيت في ديوان ذي الرمة ١٥٧٥/٣ ، وفي الخزانة ٢٥٣/١ ويروى في بعض المراجع (مية) مكان بيشة .
اللغة : العَزَنُ : ضد السهل ويروى (عَزَق) والْعَزَقُ : الأرض الواسعة . الْعَلَمُ : الْجَبَلُ ، اللامع : من لمع
الرجل بيده إذا أشار .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن عريان جاء في ضرورة الشعر ممنوعَ الصرف تشبيها بباب سكران .
(٤) ساقطة من ص .

(٥) في التاج ٣٠٤/٩ قبن يقين قبونا : ذهب في الأرض ، وأقبن إذا انهزم من العدو أو إذا أسرع في عدوه .

(٦) الحس : القتل الذريع ، قال تعالى : ﴿ إِذْ تُحْشَوْنَهُمْ بِإِذْنِهِ ﴾ .

(٧) في اللسان : قَبَّ الْقَوْمُ يَقُبُّونَ قَبًّا : صَحَّيُوا فِي حُصُومَةٍ أَوْ كَمَارٍ .. وَقَبَّه .. قَطَعَهُ .

(٨) الشيطان : يقال من شَطَّنَ إِذَا بَعُدَ فِيمَنْ جَعَلَ النَّونُ أَصْلًا ، وقولهم الشياطين دليلٌ على ذلك ، وقيل هو من
شَطَطَ يَشِيطُ إِذَا احْتَرَقَ غَضَبًا ، قال الأزهرى : والأول أكثر (اللسان ١٧/١٠٤) .

(٩) اختلف في الرُّمَّانَ ، قال سيبويه : سألته - يعني الخليل - عن الرمان إذا سُمِّيَ به فقال : لا أصرفه في المعرفة ،
وأحمله على الأكثر .. وقال الأخفش : نونه أصلية مثل قراص وحماض .. إلخ (اللسان رمن) .

لا يصرف (١) إذا سميت بـ (هراق) إذ الهاء بدل الهمزة (٢) .

قوله : ومن ثم اختلف في رحمن .

يعني ومن أجل الاختلاف في الشرط ، فمن قال : الشرط انتفاء فعلاية لم يصرفه في قولك : الله رحمن (رحيم) (٣) ، لحصول الشرط . إذ لم يجيء رحمانية .

ومن قال : الشرط وجود فعل صرفة ، إذ لم يجيء رَحْمَى .

ولم يُخْتَلَف في منع سكران لحصول الشرط على المذهبيين (٤) .

ولا في صرف ندمان لانتهاء الشرط على المذهبيين (٥) .

قوله : وزن الفعل شرطه أن يختصَّ بالفعل كَشَمَّرَ وَضُرِبَ ، أو يكون أوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ، ومن ثم امتنع أحمَرُ ، وانصرف يَفْعَلُ .

(لحيء يعملة بالتاء) (٦) .

قوله : يَخْتَصُّ بالفعل نحو : شَمَّر .

فَعَلٌ مختصٌّ بالفعل ، ولم يأت في الأسماء إلا أعجميا نحو : بَقَمَ (٧) ، ونحو : شَلَمَ : لبنت المقدس - وكلامنا في كلام العرب - أو منقولا عن الفعل نحو : شَمَّر لفرس ، وبَدَّرَ (٨) لماء ، وعَثَر (٩) لموضع ، وَخَضَّم لرجل ، فأصل هذه (الكلمات) (١٠) كلها أفعال .

(١) في ص : كما يصرف .

(٢) الأثموني ٢٥٢/٣ ، ولم ينسبه إلى الأخفش .

(٣) في ط : الرحيم .

(٤) وهو انتفاء فعلاية ووجود فعل .

(٥) لأن مؤنثه ندمانة ، ولا يقال فيه : ندمي .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في اللسان : البقم : شجر يُصَبَّغُ به ، دخيلٌ معرب .

(٨) في معجم البلدان ٣٦١/١ بَدَّرَ بوزن فَعَل .. وهو اسم بئر بمكة لبني عبد الدار .

(٩) عثر موضع باليمن بينها وبين مكة (عشرة أيام) ، يعني بسير الإبل ، وهو مأسدة (معجم البلدان ٨٥/٤) .

(١٠) تكملة من ط .

(ونحو)^(١) : يزيد ويشكر وترجس خَوَاصُّ ، لعدم هذه الأوزان في أجناس (الأسماء)^(٢) العربية .

فزيد ويشكر في الأسماء منقولان ، وترجس أعجمي ، ونحو تَنْضُب^(٣) ويَرْمَع^(٤) وأَعَصِرُ وإصْبَع ، (وتُدْرَأ)^(٥) وإثْمِد^(٦) من الغالبة في الفعل .
وأما فِعِل فمن الخواص إذ لم يأت فِعِل (جنسًا)^(٧) في أسماء الأجناس إلا دُئِل لدُوَيْيَّة .

وقيل : إن العرب قد تَنَقَّلَ الفعل إلى أسماء الأجناس ، وإن كان قليلا ، كقوله ﷺ : « إن الله تعالى نهاكم عن قيل وقَالَ »^(٨) وقولهم لطائر : تَبَشَّر^(٩) ، وآخِر : تَنُوط^(١٠) ، لتنويطه عُشَّة^(١١) فيجوز في دُئِل بمعنى : دُوَيْيَّة أن يكون منقولا من فِعِل ما لم يسم فاعله من قولهم : دُئِل فيه ، أي أسرع ، والدَّالَّان مَشْي سريِع .
وأما دُئِل علما - فيجوز أن يكون من ذلك^(١٢) ، ويجوز أن يكون منقولا من دَال ،

(١) في ت و ج : فعل هذا نحو ، ولعل الصواب ما أثبتته عن ط .

(٢) في ط : أسماء .

(٣) في اللسان (نضب) التَنْضُب : شجر ينبت بالحجاز ، وليس بنجد منه شيء إلا جزءة واحدة .. وهو ينبت ضَحْمًا على هيئة السَّرْح وعيدائه يَبِضُّ ضَحْمَةً ، وورقه مُتَقَبِّضٌ ولا تراه إلا كأنه يابس مغبرٌ ، وإن كان نابتا ، وله شوكٌ مثلُ شوك الغَوْسَج ، وله جَنَّا مثلُ العِنَب الصغير يؤكل ، وهو أحمر .

(٤) اليرْمَع : الحَصَا البيض تَلَأًا في الشمس ، وقال اللحياني : هي حجارة لَيِّنَةٌ رقاق بيض تلمع .. اللسان : رمع .

(٥) في اللسان (درأ) ، وإنه لذو تدْرِيل ، أي حفاظ ومَنَعَة وقوة على أعدائه ومدافعة .. وهو اسم موضوعٌ للدفع تاؤه زائدة لأنه من درأت ولأنه ليس في الكلام ، مثال جُفَعِر . وفي ط : تدرأ ، والصحيح ما هنا .

(٦) الأثْمِد : حجر يكتحل به .

(٧) ساقطة من ج .

(٨) جزء من حديث في صحيح البخاري ١٥٧/٣ وفيه : وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ : وفي مواضع آخر منه ، وفي المسند

٢٥٠/٤ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ وفيه : وكان ينهى عن قِيلَ وَقَالَ ..

(٩) التَّبَشُّرُ والتَّبَشُّرُ : طائر ، يقال : هو الصُّفَارِيَّة . اللسان : بشر ١٢٩/٥ .

(١٠) التَّنُوطُ ، والتَّنُوطُ : طائر : نحو القاريَّة سوادًا ، تُرْكَب عُشُّهَا بين عودين : أو على عود واحد ، فتطيل عُشُّهَا ،

فلا يصل الرجل إلى بيضها حتى يدخل يده إلى المنكب . اللسان (نوط) ٢٩٨/٩ .

(١١) ساقطتان من ص .

(١٢) يعني من الفعل المبني للمجهول .

والتغيير دلالة النقل إلى العلم كما قيل شمسُ بن مالك^(١) في دُئِل - عَلَما - الوزنُ والعدلُ مع العلمية .

وإن صح ما يقال : إن الوَعْلَ لغةٌ في الوَعِلِ ، والرُّيمُ - بمعنى الاست - (فهما شاذان)^(٢) .

(ومن الخواص نحو : استفعل وتفاعل وتُفَوِّعِل وتُفَعِّل وتَفَعَّل وهي كثيرة)^(٣) .

قوله : أو يكون أولُهُ زيادةً كزيادته .

أي أول وزن الفعل الذي في الاسم زيادةً كزيادة الفعل من حروف اتين ، وغيرها . فأولُق المشتق منه مألوق إذا سمي به انصرف لأن الهمزة أصلية .

وكذا أَيْقَق^(٤) - عَلَما - لكونه ملحقا بجَعْفَر - كَمَهْدَد - فالهمزة أصلية ، ولو كان^(٥) أَفْعَل لوجب الإدغام كَأَشَدَّ وَأَحَبَّ^(٦) .

وأما أَلْبَبُ - علما - فممنوعٌ من الصرف ، لكونه منقولا من جمع لب ، والفكُّ شاذٌّ ، ولم يأت في الكلام فَعْلَلٌ حتى يكون ملحقا به . ونون نَهْشَل^(٧) أصلية ، لصرفه مع العلمية .

والنحاة قالوا - في موضع قول المصنف ، أو يكون أولُهُ زيادةً كزيادته أو يغلب عليه ، أي يكون ذلك الوزنُ في الأفعال أكثر منه في الأسماء ، حتى يصحَّ أن يقال : وزنُ

(١) سبق الحديث عنه صفحة ١٣٠ ، وقد أورده هنا للدلالة على التغيير الحاصل في الشين من الفتح إلى الضم بسبب النقل إلى العلمية .

(٢) في جـ : شاذ .

(٣) تكملة من ص .

(٤) لم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة مادة أقق ، وأما يقق فتكون الهمزة زائدة واليقق : شدة البياض .

(٥) يعني أَيْقَق .

(٦) الظاهر أن لا يجب فيه الإدغام لكون الفاء حرف علة ، وإذا أدغم تحركت الفاء ، وذلك ثقیل .

(٧) في اللسان ٢٠٦/١٤ : النهشل : المسن المضطرب من الكبير ، وقيل : هو الذي أسن وفيه بقية ، والأثنى نهشلة .. الأزهرى : نهشل مشتق من النهشلة وهي الكبر .

الفعل ، فيضاف إلى الفعل ، إذ لو غلب الوزن في الأسماء ، (أو)^(١) تساوى فيه الاسم والفعل لم يُقَلْ (إنه)^(٢) وزن الفعل .

والذي حمل المصنف على مخالفتهم شيان :
أحدهما : أنه رأى فاعل في الأفعال أغلب ، ولو سميت بخاتم لانصرف اتفاقا . ولو كان الغلبة في الأفعال معتبرة لم ينصرف .

والدليل على غلبته في الأفعال أن باب المفاعلة أكثر من أن يُحصى ، والماضي منه فاعل ، وفاعل الاسمي أقل قليل كخاتم وعالم وساسم .

والثاني : أنه رأى (أن)^(٣) نحو : أحمد وأحمر لا ينصرف ، وعنده أن هذا الوزن (في الاسم)^(٤) أكثر منه في الفعل ، قال : لأنّ كلّ فعل ثلاثي ، ليس من الألوان والعيوب ، يجيء منه أفعل التفضيل ، (ومن الألوان والعيوب)^(٥) يجيء (أفعل)^(٦) فعلاء كأحمر وأحور ، وكلاهما اسمان ، وأما أفعل الفعلي فلم يجيء منه إلا ماضيا (للأفعال)^(٧) ، من بعض الأفعال الثلاثية ، كأخرج وأذهب ، لا من كلها ، فلم يسمع نحو : أَقْتَلْ وَأُنْصِرْ^(٨) .

ولذا رُدَّ على الأخفش قياسُ أَحْسَبَ وَأَخَالَ وَأَظَنَّ وَأُوجِدَ وَأُزَعِمَ على أَغْلَمَ وأرى^(٩) .

قال^(١٠) : ويجيء أفعل ماضيا للأفعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا ، كأشَحَمَ

(١) ساقطة من ط ، وذكرها لازم .

(٢) في ط : أو .

(٣) تكملة من ص و ط .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) في ص و ط : ومنهما .

(٦) في ت : لأفعل .

(٧) في ص : من الأفعال .

(٨) قال في شرحه لكافيته ص ١٧ : والدليل على أن أفعل في الأسماء أكثر أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسما إما

للتفضيل وإما لغيره .. إلخ .

(٩) التبصرة ١٢٠/١ ، والهمع ٨٢/١ .

(١٠) يعني المصنف .

وَالْحَمَّ وَأَثَمَرَ ، ويقابله في الأسماء (من)^(١) غير الفعل الثلاثي أيضا في القِلَّةِ ، نحو أَيْدَعُ^(٢) وَأَفْكَلُ^(٣) وَأَرْبُ^(٤) .

ولقائل أن يقول : على قوله أفعَل فعلاء لم يجيء من جميع الأفعال الثلاثة (بل)^(٥) جاء على ما اخترت ، أنت من مذهب البصريين ، وهو أن أفعَل التعجب فَعَلٌ ، ومن كل ما يجيء منه أفعَل التفضيل الاسمي يجيء أفعَل التعجب الفعلي ، والذي جاء في فَعَل يفعل - مفتوح العين - وفي فَعِل يفعل - بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع ، من حكاية النفس في المضارع نحو : أَذْهَبُ وَأَحْمَدُ يزيد على أفعَل فعلاء إذ لا يجيء من غير باب فَعَل يفعل إلا قليلا ، كأشيب - على ما يجيء في التصريف^(٦) - إن شاء الله تعالى - لكن الإنصاف أن الغلبة في أفعَل الفعلي ليست بظاهرة .

(وقال المصنف : معرفة غلبة)^(٧) الوزن في أحد القبيلين لا يُمكن (الحكم به)^(٨) إلا بعد الإحاطة بجميع أوزان القبيلين ، وهو إما متعذر أو متعسر ، ولا سيما على المبتدئ ، فلا يصح أن تجعل الغلبة شرطَ وزن الفعل^(٩) .

وفيه نظر ، إذ رُبما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في أحدهما دون

(١) في ط : وفي ، والصواب ما أثبتته .
(٢) الأيدع : صبح أحر ، وقيل : هو خشب البقم ، وقيل : هو دم الأخوين ، وقيل : هو الزعفران . (اللسان ٢٩٤/١٠) .

(٣) الأفكل : الرعدة ، ولا يبنى منه فَعَلٌ .

(٤) في شرحه لكافيته ص ١٧ : وأفعَل في الأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه فعل ، وفي غير ذلك قليلا ويقابله في القلة وقوع أفعَل في الأسماء من غير فعل ، كأجدل وأخيل وأفعى وأرب ، وأشباه ذلك . وانظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٢٩/١ .

(٥) في ص و ط : بلى .

(٦) شرح الرضي للشافعية ٨٣/١ وما بعدها .

(٧) ساقط من ج ، وفي ص و ط : إذكون .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ١٧ : (قوله أو يكون في أوله زيادة كزيادته) هذا أولى من قول النحويين : أو يكون غالبا على الفعل ، فإنه غير مستقيم لوجهين :

أحدهما ، أنه رَدُّ إلى جهالة ، إذ لا تُعرف كثرتُه على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء .

والثاني : أنه باطل بأفْعَل فإن أفعَل في الأسماء أكثر منه في الأفعال ، وهو مع ذلك معتبر في منع الصرف .. إلخ .

الآخر ، كما نعرف - مثلا أن أفعل قياس في الأمر من يفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد ، وليس في الاسم قياسا في شيء كاصبغ .

وأیضا (معرفة)^(١) كون الوزن خاصا بأحد القبيلين - وهو القائل به - في نحو : شمر وضرب ، لا يمكن إلا بالإحاطة بجميع أوزان القبيل الآخر ، وهو متعذر أو متعسر .

وإنما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الأفعال المتصرفية دون الأسماء ، إذ لا فعل متصرف إلا وله مضارع ، ولا يخلو المضارع من الزيادة في أوله .

وأما غير المتصرف كنعيم وبش وعسى فأقل قليل ، فصارت هذه الزيادة لا طرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصا بالفعل ، فجرت الوزن - وإن كان مشتركا كأفعل - إلى جانب الفعل - حتى صح أن يقال : هو وزن الفعل .

وأیضا فإن هذه الزوائد في الفعل لا تكون إلا لمعنى ، وأما في الأسماء فقد تكون لمعنى كأحمر وأفضل منك ، وقد لا تكون كأرب وأفكل وأيدع ، فكأنها لم تزد فيها ، فصارت بالفعل أشهر وأخص ، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى .

وإنما اشترط - مع هذا الشرط - أن لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التأنيث ، ولا يكون عرضة له ، لأن الوزن بهذه التاء يخرج من أوزان (الفعل)^(٢) ، إذ الفعل لا يلحقه هذه التاء .

فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل تجر التاء إلى جانب الاسم ، لاختصاصه بالاسم ، وترجع التاء في الجر ، إذ الوزن في الاسم ، (فانصرف أرمل)^(٣) ويعمل^(٤) - مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصدر^(٥) الزيادة - لجواز لحاق التاء ، نحو : أرملة ويعملة .

(١) ساقطة من ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) رجل أرمل ، وامرأة أرملة محتاجة .

(٤) سبق شرحه صفحة ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٥) ساقط من ط ، وقد ذكره بعد قوله الآتي : ولم يصرفهما .

وأما لحاق التاء بأسودة في الحية فلا يضر ، لأن هذا للحاق عارض ، بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء ، والأصل أن يقال في مؤنثه : سوداء .

هذا والأوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو : استَفْعَلَ ، واستُفْعِلَ ، واستَفْعِلَ ، وإِسْتَبْرَقَ^(١) أعجمي ، ومنها تَفَاعَلَ وتُفَوِّعَلُ (وتَفَاعَلَ)^(٢) و (دُخِرَجَ وَدُخِرِجَ)^(٣) (وَافْتَعَلَ وَافْتَعِلَ وَافْتَعِلَ ، وكذا انْفَعَلَ وَانْفَعِلَ وَانْفَعِلَ)^(٤) وغير ذلك .

وإذا سميت بنرجس - بكسر النون - وتُرْتَبُ^(٥) - بضم التاء الأولى - فالصرف واجب لعدم الوزن ، والزيادة المذكورة شرط الوزن ، فلا تؤثر من دون المشروط .

ولم يصرفهما^(٦) الزجاج ، نظرا إلى وزنيهما المشهورين - أعني نرجس ، على وزن تَضْرِبُ ، وتُرْتَبُ على وزن تَقْتُلُ^(٧) .

وإذا غُيِّرَ وزن الفعل عما كان عليه فإن كان بإبدال الزيادة المعبرة في أول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق ، فإنه لا يضر ذلك بوزن الفعل ، وإن كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كاهمزة ، وذلك لعدم لزوم ذلك الإبدال ، لأن الأكثر في الاستعمال أَرَأَقَ وَأَرَقَ .

وإن كان التغيير بغير ذلك ، فإن كان بعد التغيير الزيادة المصدرة المعبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير أيضا ، لأنها تُحَرِّزُ وزن الفعل ، وتدلُّ عليه ، نحو : يَعِدُ وَيَهَبُ ، وكذا

(١) الإستبرق : الدياج الغليظ ، فارسي معرب وتصغيره أبيرق .

(٢) تكلمة من ج و ط .

(٣) في ط : دَخِرَجَ وَدُخِرَجَ وَدُخِرِجَ ، والصحيح أن المختصَّ بالفعل الثاني والثالث ، أما الأول فمنه في الأسماء جَعْفَرُ وغيره . وفي الكتاب ٨/٢ : وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب ، سمعناهم يصرفون الرجل يسمى كَعْسِيًّا ، وإنما هو فَعْلٌ من الكعسية ، وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ . وفي الكتاب ٢٠٧/٣ بتحقيق هارون : فأما فَعْلٌ فهو مصروف ، ودُخِرَجَ وَدُخِرِجَ لا تصرفه ، لأنه لا يشبه الأسماء .

وهو يخالف - في ضبطه - ما يراه سيويه من صرف نحو : كعسب والصحيح أن ضبطه دُخِرَجَ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في اللسان (رتب) أبو عبيد الترتب : الأمر الثابت ، ابن الأعرابي : الترتب : التراب ، والترتب : العبد السوء .

(٦) في ط : ولم يصرفهما ، فانصرف أرمل ، ويعمل مع الوصف الأصلي السليم من الخلل ، والوزن المشروط بتصور الزجاج .. وهو خطأ في الترتيب .

(٧) ما ينصرف وما لا ينصرف ١٧ ، ١٨ .

(محذوف) ^(١) العين كَتَقُلَّ وَتَبِعَ وَتَخَفَ ، من قولك : لم تقل ولم تبع ولم تخف . وكذا المحذوف اللام نحو : تَخَشَّ وتَرَمَّ وتَغَزَّ ، وكذا ، اخشَ وارمِ واغزُ ، لأن همزة الوصل بالفعل - أيضا - أخصُّ ، لأنها مطردة في الفعل ، إذ لا فعل ثلاثي متصرف إلا وقياسُ أمره أن يكون بهمزة الوصل ، ونحو : عِدْ وقُلْ ، أصله الهمزة لو لم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة .

فإذا سميت بفعل محذوف العين أو اللام لأجل الجزم أو الوقف رددت المحذوف ، لأن سقوطه إنما كان للجزم ، أو الوقف الجاري مجراه ، والجزم لا يكون في الأسماء . فنقول في المسمى بتَقُلَّ واخشَ : جاءني تقول واخشى .

وكذا ^(٢) في المسمى بَقُلْ وبع (وخف) ^(٣) : جاءني قولٌ وبيع (وخاف) ^(٤) ، (منصرفات لعدم الزيادة المعتبرة) ^(٥) .

وإن لم يكن في المغير الزيادة المعتبرة المصدرة ، وكان (التغير) ^(٦) لازماً ، كما تسمى بَقُلْ وبع وعِدْ ، أو بَقِيلْ وبيع ، لم يعتبر الوزن الفائت الأصلي ، تقول : جاءني قِيلٌ وبيع ، وفي قل وبع وخف : جاءني قولٌ وبيع وخاف . وإن لم يكن التغير لازماً - كما يقال في عِلْمَ : عُلِمَ - فهو عند سيبويه يضر أيضا بالوزن ، كما في رُدَّ وبيع ^(٧) .

وقال المبرد : إن كان التغير قبل النقل أخلّ بالوزن ، لأنه لا يجامع - إذن - العلمية ، وأما إن كان بعد النقل والتسمية - كما إذا سمي بعِلْمَ ثم خُفِّفَ - فالوزن معتبر لأنه جامع الوزن العلمية ، وزوال الوزن يكون فيه عارضا غير لازم ، وأما التغير في الأول فهو في العلمية لازم ، إذ لم يصادفه الوزن العلمي إلا مخففا ^(٨) .

(١) في ط : المحذوف .

(٢) يعني يرد المحذوف أيضا في المسمى بقل .. إلخ أما الصرف وعدمه فسيجيء الحديث عنه بعد قليل .

(٣) ساقطتان من ص و ط .

(٤) ساقط من ج و ص و ط .

(٥) تكلمة من ص و ط .

(٦) في الكتاب ٨/٢ : فكل اسم يسمى بشيء من الفعل ، ليست في أوله زيادة ، وله مثال في الأسماء انصرف .

(٧) في المقتضب ٣١٤/٣ : اعلم أنك إذا سميت رجلا بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة فهو منصرف في المعرفة

=

والنكرة .

هذا واعلم أن الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل ، (بحيث ^(١)) لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا ، خلافا ليوئس ، فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقا ، سواء غلب على الفعل أو لم يغلب ^(٢) .

فَمَنَعَ الصَّرْفَ فِي : نَحْوَ جَبَلٍ وَعَضُدٍ وَكَيْفٍ وَجَعْفَرٍ وَحَاتِمٍ أَعْلَامًا .
واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل نحو : كَفَسَبَ ^(٣) واستدل بقوله ^(٤) :

٣٨ - أنا ابن جلا وطلاغ الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني ^(٥)
والجواب : أنه إن كان علما فمحكي ، لكون الفعل سمي به مع الضمير ، فيكون جملة كيزيد في قوله ^(٦) :

٣٩ - نُبْتُ أحوالي بني يزيدَ ظَلَمًا علينا لهم فديدُ ^(٧)

= فإن سميت بفعل لم تسم فاعله لم تصرفه؛ لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو: ضُربَ ودُحرجَ وبُوطِرَ، إلا أن يكون معتلا أو مدغما، فإنه إن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قِيلَ وبيعَ ورُدَّ... إلخ.
(١) في ص : الذي .

(٢) في الكتاب ٧/٢ : زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارب من قولك : ضارب وأنت تأمر ، فهو مصروف ، وكذلك إن سميت ضارب ، وكذلك ضارب وهو قول أبي عمرو والخليل . قلت : وهذا عكس ما نقل عنه المصنف .
(٣) الكتاب ٧/٢ .

(٤) القائل سُحيم بن وثيل بن أعين بن أبي عمرو ، قال عنه ابن سلام في طبقاته صفحة ٥٧٦ : شريف مشهور الأمر في الجاهلية والإسلام جيد الموضع في قومه ، شاعر خنذيد . ١ هـ . توفي نحو سنة ٦٠ هـ (الأعلام ١٢٤/٣) .
(٥) البيت في الأصمعيات ١٦ ، وفي سيبويه ٧/٢ ، وفي مجالس ثعلب ١٧٦/١ ، وفي ابن يعيش ٦١/١ ، وفي ٥٩/٣ ، ٦٢ ، ١٠٥/٤ ، وفي المقرب ٢٨٣/١ ، وفي الخزانة ٢٥٥/١ ، وفي العيني ٣٥٦/٤ ، وفي الجمع ٣٠/١ ، وفي الدرر ١٠/١ .
اللغة : ابن جلا ، أي المنكشف المشهور الأمر .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما يراه عيسى بن عمر من منع صرف كل ما نقل عن الفعل .

(٦) القائل رؤية بن العجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٦٥ .
(٧) بيتان من مشطور الرجز ، وهما في ملحقات ديوان رؤية ١٧٢ ، وفي مجالس ثعلب ١٧٦/١ ، وفي ابن يعيش ٢٨/١ ، وفي الخزانة ٢٧٠/١ ، وفي المغني ٨١٧ ، وفي العيني ٣٨٥/١ ، ٣٧٠/٤ ، وفي التصريح ١١٧/١ ، ٢٢١/٢ ، وفي اللسان (فدد) .

اللغة : نبئت : أخبرت ، الفديد : الصوت المرتفع ، بنو يزيد : تجار كانوا بمكة (كما في الخزانة ٢٧١/١) .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن (يزيد) علم محكي لكونه سمي بالفعل مع ضميره المستتر من قولك المال يزيد - مثلا .

وإن لم يكن علما فهو صفة (موصوفها)^(١) مقدر ، أي أنا ابن رجل جلا أمره ،
أي انكشف ، أو جلا الأمور أي (كشفها)^(٢) .

وفي ضعف ؛ لأن الموصوف (بالجملة)^(٣) لا يقدر إلا بشرط نذكره في باب
الصفة^(٤) ، وأما بغير ذلك فقليل نادر ، ولا سيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى
الجملة .

قوله : وما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف ، لما تبين أنها لا تجامع - مؤثرة - إلا
ما هي شرط فيه ، إلا العدل ، ووزن الفعل ، وهما متضادان ، فلا يكون
(معها)^(٥) إلا أحدهما ، فإذا نكر بقي بلا سبب ، أو على سبب واحد .
يعني بكون العلمية مؤثرة أن يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها ، وذلك على
ثلاث أضرب : لأنها إما أن تكون سببا لا غير ، أو شرطا لا غير ، أو شرطا وسببا معا .
فالأول في موضعين اتفاقا :

أحدهما : أن تكون مع العدل في اسم لم يوضع إلا علما كعمر (وقطام في
تميم)^(٦) .

والثاني : أن تكون مع الوزن ، سواء كان الاسم ممنوع الصرف قبل العلمية ،
كأحمر ، أولا كإصْبَع وإثْمِد ويزيد ويشكر .
وفي موضعين على الخلاف :

الأول باب مساجد - علما - فإن العلمية سبب فيه عند أبي علي^(٧) والجزولي^(٨)

(١) في ص و ط : موصوف .

(٢) في ت و ج و ص : كشف .

(٣) في ص و ط : بالجملة .

(٤) صفحة ١٠١٢ والشرط هو أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بين أوفي .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) تكملة من ص و ط .

(٧) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧/٢) .

(٨) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

والسبب الثاني عند أبي علي شبه العجمة^(١) ، (لأنه غير موجود في المفردات العربية)^(٢) ، وعند الجزولي ، عدم النظر في الآحاد ، وليست سببا عند المصنف ، لاعتباره الجمع الأصلي .

فيكون - إذن - نحو ثَمَان و رَبَاع علمين منصرفاً عند المصنف ، غير منصرف عند غيره^(٣) .

وأما سراويل - علما - فعند سيبويه فيه العلمية والتأنيث المعنوي^(٤) وقد يُذكر ، لكن التأنيث أغلب ، فلذلك اعتُبر ، كما مرّ في التأنيث^(٥) ، فقال^(٦) : سراويل كعقرب^(٧) إذا سمي به .

وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والعجمة وعدم النظر^(٨) . وكان القياس يقتضي أن لا تؤثر العلمية عنده ، لحصول الاكتفاء بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظر ، لكن عاداته أن لا يلغي سببا ، فيقول : في حمراء - علما - سبيان . الثاني من الموضعين : كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف ، نحو : مثنى وثلاث .

فالأخفش^(٩) وأبو علي^(١٠) وأكثر النحاة يصرفونه^(١١) ، لزوال الوصف بالعلمية ،

(١) الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧/٢) .

(٢) ساقط من ط .

(٣) في الكتاب ١٦/٢ قلت : فما بال ثمان لم يشبه صحارى وعذارى ؟ قال : الباء في ثمانى باء الإضافة أدخلتها على فعال ، كما أدخلتها على يمان وشآم ، فصرفت الاسم إذ خففت ، كما صرفته إذ ثقلت يمانى وشآمى ، وكذلك رباع ، فإنما ألحقت هذه الأسماء بآاءات الإضافة .

(٤) قال سيبويه في الكتاب ١٦/٢ : وأما سراويل فشيء واحد ، وهو أعجمي عرب .. إلا أن سراويل أشبه من كلامهم مالا ينصرف في نكرة ولا معرفة .

(٥) صفحة ١٣٩ ، ١٤٠ وما بعدها .

(٦) يقصد سيبويه .

(٧) في الكتاب ١٦/٢ فإن حقرتها - يعني سراويل - اسم رجل لم تصرفها كما لا تصرف عناق اسم رجل .

(٨) انظر : المقدمة الجزولية ق ٤٦ ، ٤٧ .

(٩) انظر : البصرة والتذكرة ٥٦٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٤٨٣/٣ ، وشرح ابن يعيش ٦٣/١ .

(١٠) نسبته إليه أيضا ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٤٨٢/٣ ، ١٤٨٣ ، ولم أجده في الإيضاح .

(١١) لا أظن أن أكثر النحاة يصرفونه فمعظم كتب النحو تنسب الصرف إلى الأخفش وحده وابن مالك والرضي ينسبانه إلى الأخفش وأبي علي فقط فكيف يكونان أكثر النحاة .

وزوال العدل يبطالان معنى العدد .

وذهب الجرمي^(١) وابن بابشاذ^(٢) إلى منع صرفه ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية^(٣) وهو قياس قول سيبويه في أحمر المنكر بعد العلمية^(٤) .

ولا تنافي بين العدل والعلمية ، بدليل عُمر ، (وهو أقوى)^(٥) .

وأما آخر وجمع - عَلمَين - فغير منصرفين عند سيبويه^(٦) ، اعتبارا للعدل الأصلي مع العلمية ، وكذا لُكع ؛ لأن فيه العدل^(٧) - كما ذكرنا^(٨) - عندهم .

وأما إن سميت بفضّل من قولك الفضل فإنه ينصرف ، إذ لا عدل في الأصل .
والأخفش والكوفيون يصرفون أخر وجمع ولُكع أعلاما^(٩) ، إذ العلمية وضّع آخر .

وقول سيبويه أقرب ؛ لأن العدل أمرٌ لفظي ، وبالعلمية لم يتغير اللفظ .
وعكس سيبويه الأمر في سخر إذا سُمي به غير ما وضع له أولاً من ظرف زمان ،
أو ظرف مكان ، أو رجل أو غيره فجعله منصرفا^(١٠) .

(١) مَنَعَ صَرَفَهُ أيضا الصيمري في التبصرة ٥٦٠/٢ ، ولم أجد فيما بين يدي من نسب هذا الرأي إلى الجرمي غير الرضي .

(٢) أبو الحسن ، طاهر بن أحمد بن بابشاذ من أكابر النحويين ، حسن السيرة ، كان منتفعا به وبتصانيفه . شَرَحَ كتاب الجمل للزجاجي ، صنف مقدمة في النحو ، وسمّاها المحتسب ، كان من جذاق نخاة المصريين على مذهب البصريين ، توفي سنة ٦٤٩ هـ (نزهة الألباء) .

(٣) في شرح المقدمة المحسبة ١٠٨ لابن بابشاذ وأما الستة الأخر التي هي أحمر صفة ووزن وأحاد عدل وصفة ، وسكران مشبهة بباب حمراء ، وسكرى تأنيث لازم ، ومساجد جمع لا نظير له في الآحاد ، فجميع هذه الستة لا تنصرف وإن كانت نكرة ، وإذا لم تنصرف نكرة فأخرى ألا تنصرف معرفة ، فلذلك تقول : نفعي أحمر وأحمر آخر .. وكذلك الباقي ، ونسب إليه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية عكس ذلك انظر ١٤٩٧/٣ .

(٤) في الكتاب ٥/٢ كل أفعل يكون وصفا لا تصرفه في معرفة ولا نكرة ، وكل أفعل يكون اسما تصرفه في النكرة .
(٥) ساقطتان من ص و ط .

(٦) في الكتاب ١٤/٢ قلت : فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، فقال : لأن أخر خالفت أخواتها وأصلها ، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يَكُنُّ صفة إلا وفيهن الألف واللام .

(٧) في الكتاب أيضا ١٤/٢ كما تركوا صرف لكع حين أرادوا يا ألُكع .

(٨) صفحة ١٥١ .

(٩) انظر : الجمع ٢٨/١ وانظر رأي الأخفش في صرف أخر في التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٦٣/٢ والمقتضب

٣٧٧/٣

(١٠) في الكتاب ٤٤/٢ وكذلك سحرُ اسم رجل تصرفه .. ولو وقع اسم شيء وكان ظرفا صرفته .. إلخ .

ولعل ذلك لظهور فعل في باب العدل نحو : عَمَرُ وَزُفَرٌ وَلُكْعٌ عندهم ، بخلاف فَعَلَ .
والثاني - أعني (أن تكون)^(١) العلمية شرطاً لا غير - في موضع واحد - على
الخلافاً - وهو الألف والنون (مع العلمية سبب (قائم)^(٢) مقام سببين عند
بعضهم ، والعلمية شرطه ، وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء ، وهو معطل بأحد ثلاثة
أشياء ، العلمية - كما في عمران ، ووجود فعلى - كما في سكران - واختصاص اللفظ -
كما في رحمن وعند الباقيين الألف والنون)^(٣) سبب ، والعلمية سبب آخر - كما
مر^(٤) - فإن العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو : عمران وعثمان ؛ لأنه يمتنع
بها من التاء فيشابه ألف التأنيث ، فيقوم مثلها مقام سببين ، وعند الباقيين العلمية سبب
معها - كما مر^(٥) - .

الثالث - أعني أن تكون العلمية شرطاً وسبباً معا - في أربعة مواضع اتفاقاً : -
في المؤنث بالتاء - لفظاً أو تقديراً - وفي الأعجمي ، وفي المركب ، وفي ذي الألف
الزائدة المقصورة .

وحال العلمية غير المؤثرة على ضربين :

إما أن لا تجامع السبب ، وذلك مع الوصف - على ما ذكره المصنف^(٦) - وقد
ذكرنا أنها تجامعه لكن الوصف لا يُعْتَبَرُ معها^(٧) .

وإما أن تُجَامَعَ ولا تؤثر ، وهو إذا (كانت)^(٨) مع ألف التأنيث نحو : صحراء
وبشرى ، خلافاً للجُزُولِي فإنه لا يلغي سبباً .

فهذا حال العلمية في جميع باب مالا ينصرف .

(١) في ص و ط : كون .

(٢) تكملة يقتضيها السياق .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .

(٥) صفحة ١٧٠ ، ١٧١ .

(٦) صفحة ١٥٦ وما بعدها .

(٧) صفحة ١٥٦ - ١٥٨ .

(٨) في النسخ جميعها : كان ، ولعل الصواب ما هنا .

رجعنا إلى شرح كلام المصنف فنقول :
 إنما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نُكِّرَ لأن جميع ما العلمية (المؤثرة)^(١) شرط
 فيه فقط ، أو شرط وسبب معا خمسة أشياء : -
 التأنيث بالناء ، والعجمة ، والتركيب ، والألف المقصورة (الزائدة)^(٢) والألف
 والنون في الاسم .

فلو فرضنا اجتماعها في اسم - مع استحالة مجامعة الألف المقصورة (الزائدة)^(٣)
 للألف والنون - وأقصى ما يمكن اجتماعه من هذه ، العلمية والتأنيث والعجمة
 والتركيب والألف والنون ، كما في أَذْرِيْجَانْ لكان يزول تأثير الجميع بزوال العلمية ؛
 لأن المشروط لا يؤثر بدون الشرط .

وجميع ما العلمية المؤثرة (سبب فيه)^(٤) ثلاثة أشياء : -
 العدل ، والوزن ، وشبه العجمة أو عدم النظر في الآحاد في باب مساجد على
 الخلاف المذكور^(٥) .

ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين : -
 الأول : أن كل واحد منها يضاد الآخرين ، لأن أوزان العدل إما فَعَالٌ أو مَفْعَلٌ أو
 فَعْلٌ أو فَعْلٌ أو فَعْلٌ أو فعال كَثَلَاتٌ ومثَلَتٌ وأُخَرٌ ، وَسَحَرٌ وَأُمَسٌ عند بني تميم ، وَقَطَامٌ
 عندهم أيضا ، وليس شيء منها وزن الفعل ، ولا أوزان الجمع الأقصى ، وليس الجمع
 أيضا من أوزان الفعل .

الثاني : أنه لو لم يتضاد الثلاثة - أيضا - لم يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ،
 إذ العلم يكون - إذن - منقولاً مما اجتمع فيه اثنان منها ، فلم تكن العلمية الطارئة مؤثرة
 (لاستقلالهما)^(٦) بمنع الصرف قبل ورود العلمية^(٧) .

(١) ، (٣) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) في ت : فيه سبب .

(٥) صفحة ١٥٨ .

(٦) في ت و ص : لاستقلالها .

(٧) يقصد بقوله : الثاني .. إلخ : أن العلمية لم تؤثر فيه بمنع الصرف ، لأنه منقول مما اجتمع فيه العلتان قبل العلمية .

فإذا ثبت أنه لا يجتمع مع العلمية المؤثرة اثنان منها ثبت أنه لا يكون معها إلا أحدها ،
فإذا نُكِّرَ ذلك الاسمُ بقيَ على سببٍ واحدٍ (فيُصَرَّفُ أيضا)^(١) .
هذا غاية ما يمكن أن يُتَمَحَّلَ تَمْشِيَةً قول المصنف .

ويمكن أن يُرْتَكَبَ عَدَمُ التَّضَادِّ بَيْنَ الْعَدْلِ وَالْوِزَنِ ، كما قلنا في دُرَيْلٍ^(٢) .
وكما يمكن أن يقال في اصْبِيت^(٣) علم المكان القفر ، إذ أصله أَصْبِيتُ بضمَّتَيْنِ فَعْدِلَ
إلى اصْبِيتَ في حال العلمية .. ، ولم تطرأ العلمية فيه على وزن الفعل والعدل ، حتى
يقال : ليست بمؤثِّرة ، (لاستقلالهما)^(٤) بالتأثير دونها ، لأنه إنما عُدِلَ عَلَمًا ، كما قلنا
في شَمْسِ بْنِ مَالِكٍ^(٥) ، فإذا نُكِّرَ مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف ، لأن
العدل - وإن حصل فيه لأجل العلمية - لكنه لا يَخْرُجُ الْعِلْمُ إِذَا نُكِّرَ عَنْ صِيغَتِهِ ، ومن
أين له أن صيغة العدل محصورة فيما ذُكِرَ من الْأَوْزَانِ ؟

هذا كله إن قلنا : إن العلم بعد التنكير لا يُعْتَبَرُ أَصْلُهُ - كما هو مذهب الأخفش -
وإن اعتبرنا - كما هو مذهب سيبويه^(٦) - السبب الأصلي الذي ألغيناه لأجل العلمية قلنا
في ثَلَاثٍ وَمِثْلَتِ وَبَابِهِمَا : إنها لا تنصرف لاعتبار الوصف الأصلي مع العدل كما في
أحمر .

وفَرَّقَ بَعْضُهُمْ بَيْنَ هَذَا الْبَابِ وَبَيْنَ بَابِ أَحْمَرَ بِأَنَّهُ قَالَ : الوصف ههنا لا يثبت من
دون الْعَدَدِ ، (وقد زال العدد)^(٧) بالتسمية ، ولا يرجع فيه بعْدَ التَّنْكِيرِ ، إذ معنى
رُبُّ ثَلَاثٍ : رب مُسَمًّى بهذا اللفظ ، بخلاف أَحْمَرَ الْمُنْكَرِ ، فإنه لا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى
رب أحمر : رب مُسَمًّى بهذا اللفظ فيه الْحَمَرَةُ .

(١) ساقطتان من ج و ص .

(٢) صفحة ١٧٥ ، ١٧٦ .

(٣) ضَبَطَهُ فِي اللِّسَانِ بِكَسْرِ الْمِيمِ فَقَالَ : وَلَقِيْتَهُ بِلَدَةِ اصْبِيتَ ، وَهِيَ الْقَفْرُ الَّتِي لَا أَحَدَ بِهَا .

(٤) فِي ت وَ ص : لاسْتِقْلَالَهُمَا .

(٥) صفحة ١٣٠ ، ١٣١ .

(٦) وَسِيبَوِيهٌ يَرَى أَنَّ كُلَّ أَفْعَلٍ يَكُونُ وَصْفًا لَا تَصْرُفُهُ فِي مَعْرِفَةٍ وَلَا نَكْرَةٍ . فَهُوَ يَعْتَدُ بِالْوَصْفِ الْأَصْلِيِّ فِيهِ (الْكِتَابُ ٥/٢) .

(٧) ساقط من ج و ص .

والذي يقوى - عندي - أن الزايل بالكلية لا يُعتَبَر - وصفاً كان أو غيره ، في باب
أحمر كان أو في غيره - وسيأتي تمام الكلام عليه في موضعه^(١) .

وقياس قول سيويه (في أحمر)^(٢) أن ينصرف أخر وجمع - بعد التنكير - لأنهما
من باب أفعل التفضيل - كما ذكرنا^(٣) - وسيأتي أن أفعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف
بعد التنكير .

وإذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف ؛ لأنه لا علمية فيه - إذن - ولا
عدل ، إذ العدل إنما ثبت له قبل التسمية به ، لكون المراد به سحر يومك ، وكذا أمس
رفعاً عند بني تميم^(٤) .

وإذا نكرت نحو : مساجد ، بعد التسمية به فهو غير منصرف عند الأكثرين .
أما عند المصنف فلا أنه يعتبر الجمع الأصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له ، فكيف
لا يعتبره بعد التنكير^(٥) .

وأما عند الجزولي فلسبب واحد ، وهو عدم النظر في الآحاد ، وشبه سبب آخر
يعني الجمع إذ لفظه لفظه^(٦) .

ونسب أبو علي إلى الأخفش أنه لا يصرفه بعد التنكير - أيضاً - ويفرق بينه وبين
أحمر بأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير ، بخلاف (نحو)^(٧) : أحمر ، إذ مثل هذا
الوزن قد يكون غير صفة ، كأرنب وأفكل^(٨) .

(١) انظر صفحة ١٩٣ وما بعدها .

(٢) ساقطتان من ص .

(٣) انظر صفحة ١١٦ وما بعدها .

(٤) نقل سيويه في الكتاب ٤٣/٢ عن بني تميم أنهم يمنعون صرف أمس في حالة الرفع .

(٥) انظر صفحة ١٥٤ تعليقة ١٠ .

(٦) المقدمة الجزولية ق ٤٦ .

(٧) تكملة من و ط .

(٨) انظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ١٠٢٧) .

وقال العبدى^(١) : لا فرق بينه وبين أحمر^(٢) ،^(٣) .

ولا نص للأخفش في ترك صرفه ، وقول الجزولي أولى .

وإذا نكرت سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد ، إذ هو جمع سروالة^(٤) .

وقياس قول سيبويه أيضا ترك الصرف ، إذ هو أعجمي (يحمل)^(٥) على موازينه ، كما كان قبل التسمية^(٦) .

وكذا قياس قول الجزولي ، يُعتَبَر فيه عدم النظر ، والعجمة الجنسية ، كما اعتبرها قبل العلمية .

ومن صرفه قبل التسمية يصرفه أيضا بعدها^(٧) .

وأما الكلام في أحمر بعد التنكير فسيجيء^(٨) ، ومثله فعلاً الصفه ، إذا سمي به ثم نكر ، سواء ، يصرفه الأخفش خلافاً لسيبويه .

وقال الأخفش : (إن)^(٩) سميت باسم مركب آخر جزئيه ذو ألف التانيث أو الجمع الأقصى نحو : معدى صحراء ، أو معدى مساجد ، ثم نكرته صرفته ؛ لأن الاسم الأخير بعد التسمية صار جزء الكلمة ، فليس مجموع الكلمة - إذن - ذا ألف التانيث ، ولا الجمع الأقصى ، حتى يمتنع عن الصرف بعد التنكير^(١٠) .

والآخرون لم يصرفوها بعد التنكير نظراً إلى إفرادها .

(١) أحمد بن بكر بن أحمد بن بَقِيَّة ، أحد أئمة النحاة المشهورين ، كان نحويًا لغويًا قيمياً بالقياس ، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي ، وروى عن أبي عمر الزاهد ، له شرح الإيضاح ، وشرح كتاب الجرمي ، اختل عقله في آخر عمره . توفي سنة ٤٠٦ هـ (بغية الوعاة ٢٩٨/١) .

(٢) لم أجد هذا الرأي منسوباً إلى العبدى عند غير الرضي .

(٣) في جـ زيادة هي : لأن علامة الجمع باقية فيه بعد التنكير بخلاف أحمر ، وفيها تناقض لقوله : بخلاف أحمر .

(٤) قد سبق القول بأن المبرد ذكر أن بعض العرب يجعله جمع سروالة . انظر ١٩٦ .

(٥) في ط : حمل .

(٦) الكتاب ١٦/٢ .

(٧) انظر صفحة ١٦٢ .

(٨) من ١٩٣ - ١٩٦ .

(٩) في ط : لو .

(١٠) التسهيل ٢٢١ ، والجمع ٣٦/١ .

(وقول الأخفش : إن مجموع الكلمة ليس ذا ألف التأنيث ، مع جعل الجزء الأخير كجزء الكلمة ممنوع^(١) ، أما قوله : - مجموع الكلمة ليس الجمع الأقصى فمسلم^(٢) .

قوله : مؤثرة .

حال ، ومفعول تجماع (ما) ، ويعني بما هي (شرط^(٣)) فيه : التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب ، والألف والنون في الموضوع اسما .

قوله : إلا العدل .

مُسْتَثْنَى مما بقي من المُسْتَثْنَى منه المقدر الذي استثنى منه لفظة (ما) بعد استثنائها ، أي لا تجماع سبباً غير السبب الذي هي شرط فيه إلا العدل . فكلما المستثنى من ذلك المقدر ، نحو قولك : ما ضربت إلا زيدا إلا عمرا ، أي ما ضربت أحدا غير زيد إلا عمرا .

(فالعلمية)^(٤) المؤثرة تجماع الأربعة الأشياء^(٥) ، وهي شرط فيها ، وتجماع العدل والوزن وليست شرطا فيهما ، بل سبب معهما ، فإن كانت في اسم واحد مع الأربعة الأول كأذريجان فإذا نُكِّر بقي بلا سبب لزوال شرط الأربعة الأسباب^(٦) ، وكذا إن كانت مع اثنين أو ثلاثة من الأربعة .

وإن كانت مع العدل أو الوزن . قال^(٧) : ولا يمكن أن تكون معهما (معا)^(٨) لتضادّهما ، فلا تكون إلا مع أحدهما ، كما في نحو عَمَر وأحمد ، فإذا نكر الاسم بقي على سبب واحد^(٩) .

(١) لأن الكلمة مختومة بألف التأنيث .

(٢) في ج و ص : وقول الأخفش قوي .

(٣) في ت : شرطه .

(٤) في ت : إذ العلمية .

(٥) الأصح أن يقول : أربعة الأشياء .

(٦) الأصح أن يقول : أربعة الأسباب .

(٧) يعني ابن الحاجب .

(٨) تكملة من ط .

(٩) انظر : شرحه لكافيته ص ١٨ .

قال : وإنما قلت هما متضادان ليصح حُكمي الكُلِّي بكون كل ما فيه علمية مؤثرة (يجيء) ^(١) منصرفاً بعد التنكير ، إذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية المؤثرة في اسمٍ لكان ذلك الاسمُ غيرَ منصرف بعد التنكير ^(٢) ، لبقاء السببين المستغنيين عن العلمية المؤثرة ^(٣) .

وأما بيان تضادّهما فما تقدم ^(٤) .

واعترضَ على قوله بأن قيل : لم يكن محتاجاً إلى هذا الاحتراز (لأن كلامه في العلمية المؤثرة ، ولو اتَّفَق اجتماعُها لم تكن العلمية مؤثرة ، لأن مثل هذا العلم لو وقع لكان منقولاً عن اسمٍ فيه العدلُ ووزن الفعل ، فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة ، كما في حمراء (وسُعْدَى) ^(٥) عَلمَين ، بلى ، لو كانت الأسبابُ الثلاثةُ مجتمعةً بحيثُ لم يطرأ بعضها على بعض ، لجاز أن يقال : إن حكم منع الصرف منسوبٌ إلى اثنين منها غير معيّنين ، فيكون للعلمية تأثيرٌ ما ، بكونها أحدَ الثلاثة المؤثرة اثنانٍ منها ، ويمكن أن يجوز اجتماعها ، ويمنع طرآن العلمية - إذن - على الوزن والعدل ، كما في نحو : اصميت - على ما مرَّ ^(٦) - ^(٧) إذ لو لم يتضادّا أيضاً - واجتمعا في اسم لم تكن العلمية مؤثرةً معهما ، إذ كانت العلمية - إذن - طارئةً عليهما ، بعد استقلالهما بالتأثير .

والجواب عن الاعتراض منع وجوب طرآن العلمية على الوزن والعدل - إذن - كما ذكرنا في اصميت ^(٨) .

والاعتراض الحق أن يُمتنع التضادُّ بينهما ، وذلك بمنع حصر أوزان العدل فيما ذُكر قبل على ما بينا ^(٩) .

(١) تكملة من ص .

(٢) في ص زيادة هي (مع أن العلمية مؤثرة) والكلام الذي قبلها يغني عن ذكرها .

(٣) في شرحه لكافيته صفحة ١٨ : وبيان التضاد وهو أن العدل لا يكون إلا بالأوزان المذكورة ، ولا شيء فيها من أوزان الفعل ، فلا يكون أبداً مع العلمية إلا أحدهما .. ولم يذكر في شرحه لكافيته ولا في إيضاحه للمفصل نصّ ما نقله عن الرضي .

(٤) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٥) في ص : وسوداء .

(٦) صفحة ١٨٧ ، ١٨٨ .

(٧) تكملة من ط وحدها ، وفيه بعض تفصيل لذا أوردته في المتن ، ولولا ذلك لذكرته في الهامش .

(٨) صفحة ١٨٨ .

(٩) صفحة ١٨٩ .

قوله : وخالف سيبويه الأخفش في مثل أحمر عَلَمًا إذا نُكِّرَ اعتبارا للصفة بعد التكرير ، ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد .

قوله : اعتبارا .

منصوبٌ على أنه حالٌ من سيبويه ، أي خالف سيبويه معتبرا ، أو مصدرٌ لقوله خالف سيبويه ، إذ معناه اعتبر سيبويه^(١) دون الأخفش^(٢) .

قوله : ولا يلزمه باب حاتم .

هذا جواب عن إلزام الأخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها .

وتقريره : أن الوصفَ الأصليَّ لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف ، (إذ فيه العلمية)^(٣) الحالية والوصفُ الأصلي .

فأجاب المصنف عن سيبويه بأن هذا الإلزام لا يلزمه لأن في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزايل ، بخلاف أحمر المنكر ، وذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية ، إذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص ، وبين العموم والخصوص تنافٍ^(٤) .

قوله : في حكم واحد .

(١) في الكتاب ٢/٢ اعلم أن أفعل إذا كان صفة لم ينصرف في معرفة ولا نكرة .. إلخ .
(٢) في المقتضب ٣١٢/٢ أرى إذا سمي بأحمر وما أشبهه ثم نكر أن ينصرف .. وهذا قول أبي الحسن الأخفش ولا أراه يجوز في القياس غيره ، وانظر : التبصرة والتذكرة ٥٤٤/٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج صفحة ٧ ، والمسألة مذكورة في كثير من كتب النحو ، ووجه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل الرايين بقوله ١٥١/١ : ووجه قول الأخفش أن العلمية تنافي الوصفية ، فإذا سُمِّيَ فقد خرج عن الوصفية وبقي ممنوعا من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، فإذا نكر زالت العلمية ، وبقي على سبب واحد فانصرف .. ووجه قول سيبويه أن الصرف ومنعه من الأحكام اللفظية فيعتبر في أمرها الوصفية الأصلية ، كما اعتُبرث في جمعه وإدخال اللام عليه .
(٣) في ص : للعلمية .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ١٨ ، ١٩ : والجواب أنه قد ثبت اعتبار الوصفية بعد الاسمية في مثل أسود وأرقم ، وإنما لم تعتبر في باب حاتم لمانع خاص ، وهو أننا نعلم أن الوصفية تنافي العلمية في المعنى ، وأن العلمية وضع الشيء للدلول بعينه لا يتجاوزه والوصفية وضع الشيء لمن قام به ذلك المعنى مطلقا .. إلخ وقد سبق ذكره صفحة ١٩٠ .
تعليقة ٢ .

يعني في الحكم بمنع الصرف ، لأنك تحتاج في هذا الحكم إلى اجتماع سببين ، فتكون قد جمعت المتضادَّين في حالة (واحدة)^(١) .

ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحدٍ جازاً ، إذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة ، كما إذا حكمنا بجمع أحمر على حُمْر لأن أصله صفةٌ ، وعلى أحامر لأجل العلمية ، فقد حَصَلَ في هذه اللفظة متضادان لكن بحكمين ، فلم يجتمعا في حالة واحدة .

فإذا نُكِّرَ أحمر فإنه يصح اعتبار الوصف ، وليس معنى الاعتبار أنه يرجع معنى الصفة الأصلية ، حتى يكون معنى ربٍّ أحمر : رب شخص فيه معنى الحمرة ، بل معنى رب أحمر : رب شخص سُمِّيَ بهذا اللفظ ، سواء كان أسوداً أو أبيضاً أو أحمر .

فمعنى اعتبار الوصف الأصلي بعد التنكير أنه كالثابت مع زواله ، لكونه أصلياً ، وزوال ما يضادّه - وهو العلمية - فصار اللفظُ بحيث لو أراد مريدٌ إثبات معنى الوصف الأصلي لجاز بالنظر إلى (اللفظ)^(٢) (لزوال)^(٣) المانع .

هذا والحق أن اعتبار ما زال بالكلية ، ولم يبق منه شيءٌ خلافاً للأصل ، إذ المعدوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد (تقدير)^(٤) كونه موجوداً .

فالأولى أن يقال : إن اعتُبر معنى الوصف الأصلي في حال التسمية ، كما (لو)^(٥) سُمِّيَ - مثلاً - بأحمر من فيه حمرة ، وقُصِدَ ذلك ثم نُكِّرَ ، جاز اعتبار الوصف بعد التنكير ، لبقائه في حال العلمية - أيضاً - لكنه لم يُعْتَبَر فيها ؛ لأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضعت له لغةٌ ، ولذلك تراها - في الأغلب - مجردة عن المعنى الأصلي ، كزيد وعمرو ، وقليل ما يلمح ذلك ، وإن كان لم يُعْتَبَر في وضع العلم الوصفُ الأصلي بل قُطِعَ النظرُ عنه بالكلية - كما (لو)^(٥) سمي بأحمر أسوداً أو أشقر - لم يعتبر بعد التنكير أيضاً .

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ص و ط .

(٣) في ت و ج : زوال .

(٤) تكملة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

وقال الأخفش في كتاب الأوسط^(١) : إن خلافه في نحو : أحمر إنما هو في مقتضى القياس ، وأما السماعُ فهو على منع الصرف .

هذا كله في أفعل فعلاء ، وكذا فعلاً فعلى ، وأما أفعل التفضيل نحو : أعلم فإنك إذا سميت به ثم نكرته فإن كان مجرداً من التفضيلية انصرف إجماعاً ، ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الأصلي كما اعتبر في نحو : أحمر^(٢) .

وإن كان مع من لم يُصرف إجماعاً (بلا خلاف)^(٣) من الأخفش ، كما كان في أحمر .

أما الأول^(٤) فلضعف أفعل التفضيل في معنى الوصف ، ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل أفعل فعلاء^(٥) .

فإذا تجرد من التيسر بأفعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كأفعل وأيدع ولا يظهر فيه معنى الوصف .

أما أفعل فعلاء (فثبوت)^(٦) عمله في الظاهر قبل العلمية ، وإشعار لفظه بالألوان والخلق الظاهرة في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعاً صفة .

فإذا اتصل أفعل بمن (فقد)^(٧) تميز عن نحو أفعل ، فظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف .

وأما الثاني^(٨) : فإنما وافق الأخفش سيبويه في منع الصرف مع من لظهور وصفه - إذن - (كما ذكرنا)^(٩) ، ولكون من مع مجروره كالمضاف إليه ، ومن تمام أفعل التفضيل

(١) من مؤلفات الأخفش وهو مفقود .

(٢) في الكتاب ٥/٢ هذا باب أفعل منك . أعلم أنك إنما تريد صرف أفعل منك لأنه صفة ، فإن سميت رجلاً بأفعل هكذا بغير (منك) صرفته في النكرة ، وذلك نحو : أحمد وأصغر وأكبر .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) يعني أفعل التفضيل المجرد من التفضيلية .

(٥) أفعل هنا ليس أفعل تفضيل بل هو صفة مشبهة ، لذا يعمل في الظاهر .

(٦) هكذا في النسخ جميعها ، ولعل الصواب : فثبوت ليكون مبتدأ خبره قوله بعد : يكفي .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) أي أفعل التفضيل المقترن بمن .

(٩) قبل قليل .

من حيث المعنى الوضعي ، فلو نُؤنَّ لكان الثاني متصلا منفصلا ، لأن التنوين يشعر بالانفصال^(١) بسبب وجود (علامته)^(٢) للوصف - أعني من - بخلاف باب أحمر ، لُعرِيه عن العلامة الدالة على الوصف .

ولو سميت رجلاً بأَجْمَعَ الذي يؤكد به ثم نكّرتَه صرفته ألبتة إجماعاً ، لكونه في معنى الوصف أخفى من أفعال التفضيل ؛ لأنه (كان)^(٣) بمعنى كل قبل العلمية ، وانمحي عنه معنى الوصف على ما تقدم في جُمع^(٤) .

هذا حكم مالا ينصرف في حال العلمية وبعدها .

ثم اعلم أن التصغير يُخلُّ من أسباب منع الصرف بالعدل عن وزنٍ إلى آخر ؛ لأنه يزول الوزن المعدول إليه بالتصغير ، وذلك الوزن مراعى في العدل ، إذ العدل أمرٌ لفظيٌّ ، وكذا الجمع الأقصى يختل بالتصغير ، لوجوب ردّه إلى واحده ، فيقال في رباعٍ ومساجدٍ ، ربيعٍ ومسيجدٍ .

ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغّرته انصرف أيضاً ؛ لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر .

وإذا صغرت سراويل - علما - لم ينصرف ؛ لأن التصغير لا يذهب بالتأنيث المعنوي الذي يكون فيه ، فيكون كعناق - (علما)^(٥) - إذا (صغّر)^(٦) بعد التسمية به .

ويختل بالتصغير وزن الفعل - أيضا - إن لم يكن أوله زيادة كزيادة الفعل ، كخُضِيضٍم ودُخِرِج (في خَضَمٍ ودُخِرِج)^(٧) .

(١) تكملة من ط وحدها .

(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علامة .

(٣) فيما عدا ط : صار .

(٤) صفحة ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٥) ساقطة من ص و ط . وهذا في الكتاب ٦/٢ .

(٦) في ص : نكر .

(٧) ساقط من ص .

وأما إن كان أوله زيادةً (كزيادة الفعل)^(١) فإن التصغير لا يزيله ، كما تقول في تصغير أحمد ونرجس ويشكر وتغلب : أحيمد ونريجس ويشيكر وتغيلب ، لأنه على وزن مضارع فيعل ، (نحو : يَنْطَرُ يُنْطِرُ)^(٢) .

وأما إن عرض الوزن في المصغر ، ولم يكن في المكبر ، كما تقول في (تَضَارِب) علماً : تُضَيِّر ، وفي تحليء^(٣) : تُحْلِيء ، فبعضهم لا يعتبره لعروضه ، والأكثرون يعتبرونه لأن التصغير وضعٌ مستأنف .

قال بعضهم : يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناءً مستأنفاً ، كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث ، لكونه وضعاً مستأنفاً ، فلا ينصرف أدير تصغير أدور للوزن والوصف العارض في التصغير .

والدليل على عروض الوصف في التصغير قولهم : غليُمون ورُجُلون في جمع مصغر غلام ورَجُل^(٤) .

قال^(٥) : فكان القياس أن ينصرف العلم في نحو : حُمَيْرَة في تصغير حمزة ، لعروض الوصف المنافي للعلمية ، إلا أنه لما لم يكن ظاهراً في التصغير لم يعتدوا به^(٦) .

والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه (صفة)^(٧) فلا يقال : شخصٌ رجيلٌ .

وفيما قال نظر (إذ لو لم يكن ظاهراً لم يعتد به في أدير .

(١) في ص و ط : كزيادته .

(٢) تكلمة من ج و ص و ط .

(٣) التحليء ، بالكسر ما أفسده السكّن من الجلد إذا قشّر ، تقول منه : حَلَى الأديم حلاًً بالتحريك إذا صار فيه التحليء . (اللسان حلاً) .

(٤) حيث جمعا جمعٌ تصحيح ولا يجوز جمع التصحيح إلا لعلم أو صفة بشروط معينة .

(٥) لا أعلم من القائل .

(٦) بحث عن قائله في الكتب التي بين يدي ولم أعتد إليه ، ولعل هذا من افتراضات الرضي ، والله أعلم بالصواب .

(٧) ساقطة من ج و ص و ط .

والأولى أن يقال : لا تنافي بين الوصف والعلمية - كما ذكرنا^(١) - إلا^(٢) أن الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي وُضِعَ صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها - كما ذكرنا قبل^(٣) - وذلك لأن الفرعية إنما تبين في مثل هذا الوصف ، وهي المطلوبة في غير المنصرف .

وأما التنافي بين الوصف والعلمية فقد ذكرنا ما عليه^(٤) .

وأما الألف والنون فنقول : إن بقي الألف في التصغير كما كان فلا يُخْلُ التصغير بهما نحو : سكيران وعثيمان في سكران وعثمان ، وإن انقلب ياءً - كما تقول في سلطان - علما - سليطين ، فإنه يخل بهما .

ومعرفة ما تُقلب ألفه مما لا تقلب يتبين في التصريف في باب التصغير^(٥) .

فعلى هذا ، التصغير يُخْل بالعدل عن وزن ، وبالجمع - مطلقا - وبالألف والنون والوزن من وجهٍ دون وجهٍ ، ولا يُخْل بالوصف والعلمية والتأنيث والتركيب والعجمة .

قوله : وجميع الباب باللام أو بالإضافة يَنْجُرُ بالكسر .

أي كان بدونهما يَنْجُرُ بالفتح ، فصار (بهما)^(٦) يَنْجُرُ بالكسر .

اعلم أن من ذهب في منع غير المنصرف الكسر إلى أنه لأجل تبعية التنوين المحذوف لمنع الصرف قال : لم يُحذف الكسر مع اللام والإضافة ؛ لأنه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر ، بل حذفت لأنها لا تجامعهما ، إذ التنوين دليل تمام الاسم ، وإضافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا .

(١) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) ساقط من جو ص ، وفي ط لأن ، مكان إلا أن .

(٣) في صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ كلام قريب من هذا .

(٤) صفحة ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٥) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ٢٥٠/١ .

(٦) في ط : بسببهما .

وأما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوئي المثني والمجموع^(١) .
ويجوز أن يقول : لما عاقبت اللام والإضافة التنوين صارتا كالعوض منه ، فكأنه ثابت
فلم يُحذف الكسر .

ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال : لم يحذف مع اللام والإضافة لأنهما من خواص
الأسماء ، فترجّح بهما جانب الاسمية ، فضعّف شبه الفعل ، فكأنه (ليس فيه علتان من
تسع ، فدخله الكسر ، فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا . وعلى الوجه الأول ، هو
باقٍ على حاله من عدم الانصراف)^(٢) لا سبب في الاسم .

و (قد)^(٣) ذكرنا هل يكون الاسم منصرفاً بهما ، أو باقياً على عدم الانصراف في
أول باب مالا ينصرف^(٤) .

ويرد على الثاني ، أن (كون)^(٥) الاسم فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه بحرف جر
ظاهر أو مقدّر من خواص الاسم - أيضاً - ولا يعود الكسر ، فالأول أولى .

(١) صفحة ٨٢ ، ٨٣ .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) صفحة ٩٧ ، ٩٨ .

(٥) في ت : يكون .

المرفوعات

قوله : المرفوعاتُ هو ما اشتمل على علم الفاعلية .

قدّم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لأن المرفوعَ عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر (والبواقي محمولة عليه)^(١) . والمنصوب في الأصل فضلة ، لكن يُشبه (بها)^(٢) بعضُ العُمَد ، كاسم إن وخبر كان وأخواتها ، وخبر ما ولا . والمجرور في الأصل منصوبُ المحل - كما تقدم تحقيقه^(٣) .

قوله : هو ما اشتمل .

ذكر الضمير مع رجوعه إلى المؤنث - أي المرفوعات - نظراً إلى خبر الضمير - أعني ما - لأن المبتدأ هو الخبر ، فيجوز مطابقة المبتدأ له كمطابقته للمعود عليه ، ومثله قولهم : مَنْ كانت أُمَّك .

يعني باشتماله على علم الفاعلية : تضمّنَه إياه بحيث يكونُ علمُ الفاعلية أحدَ أجزائه . ويعني بعلم الفاعلية : الضمُّ والألف والواو ، (إذ)^(٤) دلّ كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام . فكلُّ ما فيه أحدُ هذه الأشياء مرفوعٌ . والأولى - على ما اخترناه قبل^(٥) - أن يقال :

(المرفوعاتُ ما اشتمل على علم العُمدة ؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما (من العُمَد)^(٦) ليس بمحمول على رفع الفاعل)^(٧) - كما بينا^(٨) - (بل)^(٩) هو أصل في جميع العُمَد - على ما تقرر قبل^(١٠) .

(١) تكملة من ج و ط .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٥١ .

(٤) في ت : وإذا ، وفي ص و ط إذا .

(٥) و (٨) صفحة ٥١ .

(٦) تكملة من ج .

(٧) ساقط من ص .

(٩) تكملة من ج و ص و ط .

(١٠) صفحة ٦١ .

الفاعل

قوله : فمنه الفاعل ، وهو ما أسند الفعل إليه ، أو شبهه ، وقدم عليه من جهة قيامه به ، مثل : قام زيد ، وزيد قائم أبوه .

قوله : فمنه الفاعل .

أي مما اشتمل على علم الفاعلية ، وقال بعد^(١) : ومنها المبتدأ والخبر حملا على معنى ما .

إنما قدّم الفاعل على سائر المرفوعات بناءً منه على أنه أصل المرفوعات ، ولهذا سمي الرفع (علامة)^(٢) الفاعلية ، وقد ذكرنا ما عليه^(٣) .

قوله : ما أسند .

قد عرفت في حد الكلام معنى الإسناد^(٤) .

ولم يقل ما أخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الإنشائي نحو : بعث وهل ضرب زيد (ونحوه)^(٥) .

قوله : أو شبهه .

يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل .

ولم يقل : أو معناه ، فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في (نحو)^(٦) : زيد قدأمك أو في الدار ، أو الظاهر نحو : زيد قدأمك غلامه ، لكون

(١) صفحة ٢٤٨ .

(٢) في نسخة د/يوسف عمر : علم ، وهو نص ما ذكره ابن الحاجب في كافيته ، والمثبت هنا معناه .

(٣) صفحة ٥١ ، ٦١ .

(٤) صفحة ١٦ .

(٥) تكملة من ط .

(٦) ساقطة من ج و ص .

الرافع في الحقيقة عنده الفعل واسم الفاعل المقدّر ، خلافا لمن قال : إنه الظرف والجائر والمجرور - على ما يجيء في باب المبتدأ^(١) .

قوله : وقُدّم (عليه)^(٢) .

الضمير فيه^(٣) : للفعل أو شبهه ، وفي عليه : لما .

واحترز بقوله (وقدم)^(٤) عليه عن المبتدأ ؛ لأن نحو زيد في قولك : زيد قام مسند إليه قام ؛ لأن قام خبر عنه ، والمسند إليه هو الخبر عنه في الحال أو الأصل - كما مر في حدّ الكلام^(٥) -

وكل خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز أن يقال : هو مسند إلى المبتدأ وأن يقال : هو مسند إلى ذلك الضمير ، والمجموع مسند إلى المبتدأ .

وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدأ (فهو مع مرفوعه)^(٦) مسند إلى المبتدأ .
وكل خبر غير رافع لشيء (كالجوامد)^(٧) فهو وحده مسند إلى المبتدأ نحو : أنت زيد .

إن قيل : فالمبتدأ في قولك : قائم زيد ، يدخل في حد الفاعل ؛ لأن المسند قُدّم عليه .

قلت : هو مؤخر تقديرا ، وتقديمه كلا تقديم .

قوله : على جهة قيامه (به)^(٨) .

أي قيام الفعل أو شبهه ، والضمير في (به) لما ، أي على طريقة قيامه به وشكله ، سواء كان قائما أولا . يقال : عملت هذا العمل على وجه عمليّ وعلى جهته ، أي على طَرزِهِ وطريقته .

(١) وهم الكوفيون والأخفش في أحد قوليه ، انظر صفحة ٢٨٠ .

(٢) تكملة من ط .

(٣) يعني في قدم .

(٤) تكملة من ط و ص .

(٥) صفحة ١٦ .

(٦) ساقط من ج .

(٧) في ت : كالجامد .

(٨) تكملة من ج و ط .

والجاء في قوله : على جهة متعلق بأُسْنَد ، أو صفة لمصدره ، أي إسناد على طريقة إسناد القيام .

ويعني بتلك الجهة أن لا تغيّر صيغة الفعل إلى فِعْل ويُفَعْل أو (أشباههما)^(١) وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو : ظَرَفَ زيد (وطال وقصر وكرم وأمثالها)^(٢) عدم التغيير .

وكل ما أسند الفعل إليه على هذا النمط من الإسناد فاعلٌ عند النحاة ، وإن لم يكن الفعل قائماً به على الحقيقة ، كالأمور النسبية نحو : قُرْبَ وَبَعْدَ زيد ، وكذا الأفعال المتعدية نحو : ضَرَبَ وَقَتَلَ ، لأن الضرب نسبة بين الضارب والمضروب ، لا تقوم بأحدهما دون الآخر ، بل بهما ، لصدوره عن أحدهما ، ووقوعه على الآخر .

وبقوله : على جهة قيامه به ، يخرج (مفعول)^(٣) ما لم يسم فاعله .

وهو عند عبد القاهر^(٤) والزمخشري^(٥) فاعلٌ اصطلاحاً ، فلا يحترزان عنه ، ليدخل في الحد ، وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل .

وخلافهم لفظي ، راجع إلى أنه هل يقال له في اصطلاح النحاة : فاعلٌ أولاً ، وليس خلافاً معنوياً .

وتمثيله ب (زيدٌ قائمٌ أبوه) لرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصاً فيما قصد ؛ لاحتمال كون

(١) في ت : أشباهها .

(٢) ساقط من ج و ص ، وقوله عدم التغيير خبر أن في قوله : أن طريقة .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) نص عبد القاهر في المقتصد ٣٤٦/١ على أنه لا فصل بين ضَرَبَ زيدٌ وضَرِبَ زيدٌ في جواز تسمية كل واحد منهما فاعلاً .

(٥) ولذا لم يعقد باباً لنائب الفاعل في كتابه المِفْصَل ، قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ١٥٨/١ : ومفعول ما لم يسم فاعله عنده فاعل ، والذي يدل عليه أنه داخل في حده ، وأنه لم يذكره في المرفوعات ، فدل على أنه داخل في حد الفاعل ، إذ لا يصح دخوله مع غيره بوجه ، وأنه قد صرح بذلك في بعض فصول كتابه ، وهو قوله : وتضاف الصفة إلى فاعلها كقولك : معمور الدار ومؤدب الخدام .

قلت : وقد حد الزمخشري الفاعل بقوله : الفاعل هو ما كان المسند إليه من فِعْلٍ أو شبهه مقدماً عليه أبداً (المفصل

بشرح ابن عيش ٧٤/١) .

فيدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله .

قائم خبرا مقدما على أبوه (زيد)^(١) ، ولو قال : أبواه لكان نصا^(٢) .

والعامل في الفاعل المسندُ خلافا لخلف فإنه قال : هو الإسناد^(٣) .

وقد ذكرنا في حد الإعراب^(٤) (أن الموجد للإعراب إنما هو المتكلم ، لكن النحويين جرى عادتهم بأن ينسبوا العمل إلى الكلمة التي بسببها يحصل المعنى المقتضى في المعرب ، لا إلى المعنى المقتضي ، كما قالوا في المضاف : إنه العامل لا الإضافة ، وقد ذكرنا في حد الإعراب)^(٥) علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل^(٦) .

قوله : والأصل أن يلي الفعل ، فلذلك جاز : ضرب غلامه زيد ، وامتنع : ضَرَبَ غلامه زيدا .

قوله : يلي فعله .

أي يكون بعده بلا فصل ، من قولهم : وليك الشيء ، أي قَرَبَ منك .
(قوله)^(٧) : فلذلك جاز .

أي جواز هذه المسألة معلل بكون الأصل في الفاعل أن يلي الفعل ، وذلك أن يقال : إنما جاز : ضرب غلامه زيد - مع أن ما يرجع إليه الضمير مؤخر عنه - لأن (زيد) فاعل ، وأصله أن يلي الفعل ، فهو متقدم على الضمير تقديرا .

وكذلك عدم جواز : ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر ، وذلك أن يقال : إنما لم يَجْز : ضَرَبَ غلامه زيدا لأن « غلامه » فاعل ، وأصل الفاعل أن يلي الفعل ، فهو مقدم على (زيد) لفظا وأصلا ، فيكون الضمير قبل الذكر ، ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده ، إلا في ضمير الشأن ؛ لغرض تفخيم الشأن بذكره مبهما ، ثم مفسرا ، ليكون أوقع

(١) تكملة من ص .

(٢) لأنه لا يخبر عن المتن بالفرد .

(٣) سبق تخريج هذا الرأي صفحة ٦٦ .

(٤) صفحة ٤٤ ، ٥٢ .

(٥) ساقط من ج و ص و ط .

(٦) صفحة ٥٨ .

(٧) ساقطة من ص .

في النفس - كما يجيء^(١) - ، وليس هذا الغرض مقصورا فيما نحن فيه .
 أو في الضمير الذي يجيء^(٢) (بمفسره)^(٣) فيما بعده منصوبًا على التمييز ؛ لأن ذلك
 المنصوب لا يجيء به^(٤) إلا لغرض رفع الإبهام عن الضمير ، فلا يُلبس بخلاف (زيدا)
 في مسألتنا ، فإن مجيئه ليكون مفعولا لا لكونه للتمييز فقط .
 وأنت إذا جئت بعد المبهَم بشيء ، الغرضُ من مجيئك به تفسيره فقط ، لم يبق الإبهام
 فأما إذا جئت (بعده بشيء)^(٥) الغرضُ الأصليُّ منه غيرُ التفسير كالمفعول ههنا ، فلا
 يكفي في التفسير ؛ لأنه يُحمَل على ما هو (المراد)^(٥) الأصليُّ منه ، ويبقى الإبهام
 بحاله .

فمن ثم منع الفراء^(٦) والكسائي^(٧) في باب التنازع إعمالَ الثاني إذا توجَّه الأول إلى
 المتنازع فيه بالفاعلية - كما يجيء - خلافاً للبصرية^(٨) .
 وقد (جَوَز)^(٩) الأخفش^(١٠) وتبعه ابن جني^(١١) نحو : ضربَ غلامُه زيدا ، أي

(١) انظر : الجزء الثاني من ط ص ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) يعني التكلم .

(٣) في ج : مفسره .

(٤) في ص : به لشيء .

(٥) في ج : الغرض .

(٦) ، (٧) في التبصرة والتذكرة ١٤٩/١ : فأما الكوفيون فالكسائي منهم يميز إعمالَ الفعل الثاني ، على أنه لا يضمَر
 في الفعل الأول فاعلا .. وأما الفراء فإنه لا يميز إلا إعمالَ الفعل الأول في هذه المسألة ، لأنه لا يضمَر قبل الذكر
 ولا يُحَلِّي الفعل من الفاعل فوجب على هذا الأمر أن لا تجوز المسألة في مذهبه ، أعني قاما وقعد الزيدان ، وهذا
 الذي ذكره الفراء قياساً لولا ما سمع من العرب من إعمالَ الفعل الثاني .

(٨) انظر الإنصاف من ٨٣ - ٩٦ .

(٩) في ت : يجوز .

(١٠) ، (١١) لم أجد في معاني القرآن للأخفش ما يؤيد ما نسبته الرضي إليه ، والظاهر من كلام ابن جني أنه لم
 يشاركه أحد في رأيه ، قال في الخصائص ٢٩٤/١ : وأجمعوا على أنه ليس بمجائز : ضربَ غلامُه زيدا ، لتقدم المضمر
 على مظهره لفظاً ومعنى ، وقالوا في قول النابغة :

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ الماوياتِ وقد فعل
 إن الهاءَ عائدةٌ على مذكورٍ متقدم ، .. وأما أنا فأجيز أن تكون الهاءُ في قواه :

جزى ربه عني عدي بن حاتم

عائدةٌ على عدي خلافاً على الجماعة . ثم علل رأيه واستشهد له .

وانظر في المسألة : شرح ابن عييش للمفصل ٧٦/١ ، والأمالِي الشجرية ١٠١/١ ، ١٠٢ .

اتصال ضمير المفعول به بالفاعل ، مع تقدّم الفاعل ، لشدة اقتضاء (الفعل)^(١) للمفعول به كإقتضائه للفاعل .

واستشهد بقوله^(٢) :

٤٠ - جزى ربّه عني عديّ بن حاتم جزاء الكلابِ العاوياتِ وقد فعَل^(٣)

ويقوله^(٤) :

٤١ - لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكِيلَ صَاعًا بِصَاعٍ^(٥)
ويجوز التأويل برَبِّ الجزاءِ ، وأصحابِ العصيانِ .

ويقوله^(٦) :

٤٢ - أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ^(٧)

(١) في ت : الفاعل .

(٢) ينسب إلى أبي الأسود الدؤلي ، ظالم بن عمرو بن سفيان .. وهو واضح علم النحو ، استعمله عليّ على البصرة بعد ابن عباس . توفي بالطاعون سنة ٦٩ هـ وله خمس وثمانون سنة (الخزانة ٢٨١/١) . وينسب البيت إلى النابغة الذبياني وأوله في ديوانه (جزى الله عبسا في المواطن كلها ..) ولا شاهد فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت في الجمل ١١٩ ، وفي الخصائص ٢٩٤/١ ، وفي العمدة ٩٤/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٠٢/١ ، وفي ابن عيش ٧٦/١ ، وفي الخزانة ٢٧٧/١ ، وفي العيني ٤٨٧/٢ ، وفي الموشح ٨٥ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩ ، وقد ورد موضعُ الشاهد بروايات متعددة بعضها ليس فيه شاهد كما في ديوان النابغة ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذهب إليه الأخفش وابن جني من جواز اتصال ضمير المفعول بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(٤) قائله السِّفَاخُ بن بُكَيْر بن مُعْدَانَ اليربوعي ، من قصيدة رثى بها يحيى بن شداد بن ثعلبة بن بشر .. وقال أبو عبيدة : هي لرجل من بني قريع رثى بها يحيى ميسرة صاحب مُصْعَب بن الزبير ، وكان وفيا له حتى قُتلَ مَعَهُ (الخزانة ٢٩٠/١) .

(٥) البيت في الخزانة ٢٨٩/١ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩ ، ولم أجده في قصيدته التي في المفضليات ١١٢٣ - ١١٢٧ وهي على الوزن والقافية أنفسهما .

المعنى : أدّى إليه الكيل صاعا بصاع : أي جزاه بالإحسان إحسانا وبالإساءة إساءة .
الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل . وذكر صاحب الخزانة ٢٩٠/١ له رواية أخرى لا شاهد فيها وهي :

لَمَّا جَلَا الْخِلَانُ عَنْ مُصْعَبٍ أَدَّى إِلَيْهِ الْقِرْضَ صَاعًا بِصَاعٍ
(٦) القائل : أبو جندب بن مرة أحد بني قرد بن عمرو بن معاوية بن نعيم بن سعد بن هذيل ، وهو أحد شعراء هذيل المعهودين (الشعر والشعراء ٦٦٤) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ٣٥١ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٩ ، وفي الخزانة ٢٩١/١ .

والأولى تجويز ما ذهباً^(١) إليه ، لكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع ما قالوا^(٢) .

وكذا نقول : يحسن : أعطيتُ درهمه زيدًا ، لأن مرتبة المفعول الأول قبل الثاني - وإن تأخر عنه - لكونه فاعلاً معني - كما يجيء في (باب)^(٣) مفعول ما لم يُسم فاعله^(٤) .

ويقل نحو : أعطيت صاحبه الدرهم قلة : ضرب غلامه زيدًا .
وكذا إذا كان (لفعل)^(٥) مفعولٌ يتعدى إليه الفعل بنفسه فمرتبة أقدم مما يتعدى إليه الفعل بحرف الجر ظاهرًا نحو : قتلت بأخيه زيدًا ، أو مقدراً نحو : اخترت قومه زيدًا ، أي من قومه ، فمن ثم حسن رجوع الضمير إلى المتأخر في المسألتين .
قوله : وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة ، أو كان مضمراً متصلاً ، أو وقع مفعوله بعد إلا أو معناها ، وجب تقديمه .

هذا بيان لما يعرض فيوجب تقديم الفاعل على المفعول ، بعد أن كان جائز التأخير عنه .

قوله : لفظاً .

منصوبٌ على التمييز ، أي انتفى لفظ الإعراب لا تقديره .

قوله : فيهما .

أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام ، أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا ، مع (انتفاء)^(٦) القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر ،

= اللغة : الجريرة : الذنب والجناية ، من كل جانب : من كل ناحية .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل .

(١) يعني الأخفش وابن جني .

(٢) وهو أن الأفضل إعمال الثاني في التنازع حتى لو توجه الأول إلى المفعول طلب الفاعلية .

(٣) تكملة من ط .

(٤) صفحة ٢٤٧ .

(٥) في ط : للفعل .

(٦) ساقطة من ج .

وجب تقديمُ الفاعل^(١) ؛ لأنه إذا انتفت العلامةُ الموضوعُ للتمييز بينهما - أي الإعراب والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد تُوجد في بعض المواضع ، دالةٌ على تعيين أحدهما من الآخر - كما يجيء^(٢) - فیلزَمُ كلُّ واحدٍ مَرَكِزَه ، ليعرفا بالمكانِ الأصلي .

والقرينةُ اللفظية ، كالإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما ، نحو : ضرب موسى عيسى الظريف ، أو اتصال علامةِ الفاعل بالفعل ، نحو : ضربت موسى حُبلى ، أو اتصال ضمير الثاني بالأول ، نحو : ضرب فتاهُ موسى ونحوه .

والمعنوية نحو : أكل الكُمَثَرى موسى ، واستخلف المُرتضى^(٣) المُصطفى ﷺ ونحو ذلك .

وكذا إن كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على المفعول ، سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربتُ (زيدا)^(٤) ، أو مضمرًا منفصلا كما ضربتُ إلا إياك ، أو مضمرًا متصلا كضربتُك ؛ لئلا يصير المتصل منفصلا .

فإن قيل : ففي المثال الذي أوردته أخيرا ، أعني ضربتُك ، صار الذي هو ضميرٌ متصلٌ منفصلا عن عامله !

قلت : لما كان التاءُ فاعِلا وضميرًا متصلا ، وكلا الأمرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كـبعض حروفِ الفعل ، ألا ترى إلى إسكان لامِ ضَرَبْتُ ، بخلاف ضَرَبَك ؟ وذلك (أنهم)^(٥) لا يجيزون توالي أربع حركات في كلمة واحدة ، فلما صار هذا المركَّبُ كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها (بخلاف نحو : ضَرَبَك ، فإن المفعولَ فضلةٌ

(١) في ت : زيادة هي قوله : لأنه إذا انتفت القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل . وقد جاء كلام يغني عن هذه الزيادة ، وهو قوله : لأنه إذا انتفت .. إلى قوله بالمكان الأصلي - لذا عدتها زيادة .

(٢) من ذكر القرائن اللفظية والمعنوية - قريبا - .

(٣) يعني علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين استخلفه الرسول ﷺ ليرد الأمانات والودائع إلى أهلها لما هاجر إلى المدينة ، وقد يكون مراد الرضى أن الرسول ﷺ استخلف عليا أي أوصى له بالخلافة ، وهو اعتقاد الشيعة ، والله أعلم .

(٤) في ص : موسى .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

بمعنى ، أنه ليس من تمام الكلام (١) فصار ضميرُ المفعول في ضربتُك كأنه اتصل بالفاعل .

أما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصاهما لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء (من عامله ، لأن المفعول - وإن كان من حيث كونه ضميراً متصلاً كالجزء) (٢) (لكنه) (٣) من حيث كونه مفعولاً فضلة .

قوله : أو وقع مفعوله بعد إلا .

أي مفعولُ الفاعل نحو قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، وينبغي أن تعرف أولاً أنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها وجب أن يكون ما لذلك المتقدم من الفاعلية أو المفعولية أو الحالية أو غير ذلك محصوراً في التأخر ، وما لذلك التأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال ، لم يدخله الخصوص والعموم ، كما إذا قلت مثلاً - ما ضرب زيدٌ إلا عمرا ، فضارية زيد محصورة في عمرو ، أي ليس ضارباً لأحد إلا لعمرو ، وأما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال ، أي يجوز أن يكون مضروباً لغير زيد - أيضاً - .

وبالعكس لو قلت : ما ضرب عمرا إلا زيدٌ ، مضروبية عمرو مقصورة على زيد ، أي لم يضربه إلا (زيد) (٤) ، وضارية زيد باقية على الاحتمال ، أي يصح أن يكون ضارباً لغير عمرو أيضاً .

وكذا في نحو : ما جاءني زيدٌ إلا راكباً ، يجوز أن تكون حالة الركوب بغير زيد أيضاً ، بخلاف : ما جاء راكباً إلا زيد .

فإذا تقرر هذا تبين أن ضربَ زيد في قولك : ما ضرب زيدٌ إلا عمرا مقصورٌ على عمرو ، ومضروبية عمرو على الاحتمال .

(١) ساقط من ج و ص و ط .

(٢) ساقط من ج و ص .

(٣) في ت : لكنه منفصل .

(٤) في ت : هو ، وكلاهما بمعنى .

فلو قدمت عمرا على زيد ، فإما أن تُقدِّمه عليه من غير إلا ، نحو : ما ضرب عمرا
إلا زيد ، وفيه انعكاسُ المعنى (إذ)^(١) . تصير المضروبة خاصةً والضاربة باقيةً على
الاحتمال فلا يجوز .

وإما أن تقدمه مع إلا نحو : ما ضرب إلا عمرا زيدً ، فعند هذا نقول : إن أردت
أن عمرا وزيدا مستثنيان معا ، والمراد ما ضرب أحداً أحد إلا عمرا زيد اختل أيضا ،
لأن مضروبة عمرو في أصل المسألة - أعني ما ضرب زيد إلا عمرا - كانت على
الاحتمال ، وبالتقدير المذكور الآن (صارت مضروبيته مختصةً بزيد ؛ لأن الاحتمال
المذكور فيما بعد إلا إنما يكون في الفاعل إذا ذكرت مفعولا خاصا ، نحو : ما ضربني
إلا زيد ، وكذا يكون في المفعول إذا ذكرت فاعلا خاصا ، نحو : ما ضربتُ إلا زيدا .

أما إذا لم تذكرهما ، أو ذكرتهما عامين ، فليس في ما بعد (إلا)^(٢) الاحتمال
المذكور - فاعلا كان أو مفعولا - نحو : ما ضرب إلا زيدً ، وما ضرب أحد إلا زيدً -
في الفاعل - وما ضرب إلا زيداً ، وما ضرب أحد إلا زيداً - في المفعول - .

وكذا إذا ذكرت فاعلا ومفعولا عامين نحو : ما ضرب أحد أحدا إلا زيدً عمرا ،
أو قدرتهما عامين ولم تذكرهما نحو : ما ضرب إلا زيدً عمرا ، بقي المستثنيان غيرَ
مَحْتَمَلَيْن .

وإنما كان كذا إذ ليس هناك غيرُ ذلك المفعول العام شيءٌ يتعلق به الفاعلُ المستثنى ،
وكذا ليس غيرُ ذلك الفاعل العام شيءٌ يتعلق به المفعول المستثنى ، كما كان حين ذكرتهما
خاصين .

فيكون - في ما ضرب إلا عمرا زيد - المضروبة المطلقة مقصورة على عمرو ،
والضاربة المطلقة مقصورة على زيد ، وتختص مضروبة عمرو بزيد ، وهو عكس
المعنى^(٣) .

(١) في ت : أي .

(٢) هذه الكلمة مكررة في ط ، والصحيح عدم تكرارها ، وهذا النص كله من ط فلم أتمكن من مقابلة النص في
نسخ أخرى .

(٣) في ت و ج و ص : لا ضارب إلا زيد ولا مضروب إلا عمرو ، فصارت ضاربة هذا مقصورة على هذا ،
ومضروبة هذا مقصورة على هذا ... وهذا ملخص وفي ط زيادة تفصيل .

هذا مع أن استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا - عند الأكثرين -
لضعف أداة الاستثناء ، إذ الأصل فيه (إلا) وهي حرف ، فلا يستثنى بها شيان ، لا
على وجه البدل ، ولا على غيره ، فلا تقول - على البدل - ما سخا أحد بشيء إلا عمرو
بدرهم ، ولا تقول في غير البدل : ما سخا أحد بشيء إلا عمرا الدينار .
ويجوز مطلقا عند جماعة .

وبعضهم فصلوا ، فقالوا : إن كان المستثنى منهما مذكورين ، والمستثنيان بدلين
(منهما)^(١) جاز ، نحو : ما ضرب أحد أحدا إلا زيدا عمرا ، وذلك لأن الاسمين -
بكونهما بدلين مما قبل إلا كأنهما واقعان موقع ما أبدا منهما ، أي كأنهما وقعا قبل إلا ،
وليسا بمستثنين ، فكأنك قلت : ضرب زيد عمرا ، ومثل هذا عند الأولين بدل ،
ومعمول عامل مضمّر من جنس الأول لا بدلان . والتقدير : ما ضرب أحد أحدا إلا
زيد ضرب عمرا .

وإن كان المستثنى منهما مقدرين نحو : ما ضرب إلا زيد عمرا ، أو كان أحدهما
مذكورا دون الآخر نحو : ما ضرب القوم إلا بعضهم بعضا ، أو كلاهما مذكورين لكن
المستثنين لم يبدلا منهما نحو : ما ضرب أحد بشيء إلا زيدا أو إلا زيد (السوط)^(٢)
لم يجوز ، لأن المستثنين - إذن - ليسا كالواقعين ، قبل إلا ، وهي تضعف عن (استثناء
شيئين)^(٣) إلا على الوجه المذكور^(٤) .

فإن استدل من أجاز مطلقا بقوله : ﴿ وما تَرَكَ أَتَّبِعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادْنَا بِإِدِّي
الرَّأْيِ ﴾^(٥) فإنه لم يذكر المستثنى منهما ، والتقدير : ما نراك اتبعك أحد في حالة إلا

(١) في ص : مما قبل إلا .

(٢) في ت : سوط .

(٣) في ت : الاستثناء بشيئين .

(٤) يعني البدلية .

(٥) هود ٢٧ قرئ : بادي الرأي ، بالهمز وغير الهمز ، بمعنى اتبعوك أول الرأي أو ظاهر الرأي ، وانتصابه على الظرف ،
أصله وقت حدوث أول رأيهم ، أو وقت حدوث ظاهر رأيهم ، أرادوا أن اتباعهم لك إنما هو شيء عن لثمتهم بديهة
من غير روية ولا نظر . الكشف ٢٦٥/٢ .

أرادلنا في (بادي الرأي)^(١) بلا (روية)^(٢) فليغيرهم أن يَعْتَذِرُوا بأنه منصوب بفعل مقدر ، أي اتبعوا في بادي الرأي ، أو بأن الظرف يكفيه رائحة الفعل ، فيَجُوز فيه مالا يجوز في غيره .

وإن أردت في أصل المسألة - أعني ما ضرب إلا عمرا زيد - أن (زيد) مقدم (معنى)^(٣) وليس بمستثنى ، وأن المراد : ما ضرب زيد إلا عمرا ، فالمعنى لا ينعكس ، ولا يلزم استثناء شيئين بأداة إلا .

إلا أن أكثر النحاة منعوا أن يعمل ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها ، إلا أن يكون (معموله)^(٤) الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه ، نحو : ما جاءني إلا زيدا أحد ، أو تابعا للمستثنى نحو : ما جاءني إلا زيد الظريف ، أو معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك : رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا .

وذلك أن ما بعد إلا من حيث المعنى (جملة)^(٥) مستأنفة ، غير الجملة الأولى ، لأن قولك : ما جاءني إلا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد وجاءني زيد ، فاختصر الكلام وجعلت الجملتان واحدة ، فالأولى أن لا يتوغل المعمول في الحيز الأجنبي عن عامله . أما المستثنى ، فإنه (على طرف)^(٦) ذلك الحيز الأجنبي غير متوغل فيه .

وإنما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لأن المستثنى له تعلق بهما من وجه ، فكأنه وكل واحد منهما كالشيء الواحد ، وأما نحو : ضاحكا^(٧) فليس في الحيز الأجنبي عن عامله ، إذ قولك : إذ لم يبق إلا الموت معمول رأيتك ، وضاحكا معموله الآخر .

فإذا ثبت هذا فإن وقع معمول آخر لما قبل إلا بعد المستثنى غير الثلاثة المذكورة^(٨)

(١) في ص : بادي أي الرأي .

(٢) في ت : روية قوية .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) تكملة من ج و ص .

(٥) في ص : من جملة .

(٦) في ج و ص : على طريق .

(٧) من نحو : رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا .

(٨) يعني إذا كان المعمول هو المستثنى منه أو تابعا للمستثنى ، أو معمولا لغير العامل في المستثنى .

إما مرفوعٌ أو منصوبٌ - ولا يكون إلا في الشعر ، كقوله^(١) :
 ٤٣ - كَانَ لَمْ يَمُتْ حَتَّى سِوَاكَ وَلَمْ يَقُمْ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَيْكَ النَّوَائِحُ^(٢)
 وكقوله^(٣) :

٤٤ - مَا أَشْتَهِي يَا قَوْمَ إِلَّا كَارَهَا بَابُ الْأَمِيرِ وَلَا دِفَاعُ الْحَاجِبِ^(٤)
 أضمرُوا^(٥) له عاملاً آخرَ من جنس الأول ، أي قامت النوائِحُ ، وأشْتَهِي بَابُ الْأَمِيرِ
 كَارَهَا .

والكسائي جَوَزَ - مطلقاً - عملٌ ما قبل إلا فيما بعد المستثنى بها^(٦) ، سواءً كان
 العملُ رفعاً أو نصباً - صريحاً كان النصب - كما ذكرنا^(٧) - أو لا ، كما في قولك : ما
 مررت إلا راكباً بزید ، في الشعر أو في غيره بلا تقدير (ناصب)^(٨) ولا رافع .
 وابنُ الأنباري جَوَزَ رفعاً ما بعد المستثنى فقط دونَ النصب^(٩) .

(١) قائله أشجع بن عمرو السلمي ، يكنى أبا الوليد ، نشأ باليمامة مع والدته ، ثم انتقل إلى البصرة بعد موت أبيه ،
 كان الشعرُ في ربيعة واليمن ولم يكن لقيس شاعر فلما نَجِمَ أشجعُ افتخرت به قيس ، وليس ممن يستشهد بكلامه .
 توفي سنة ١٩٥ - (الخزانة ٢٩٦/١ ، الأعلام ٣٣٢/١) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٠٠ وفي أمالي القالي ١١٨/٢ ، وفي العقد الفريد ٢٨٧/٣ ، وفي زهر الآداب للحصري ٦٩٤
 وفيه : ميت سواك . وفي الخزانة ٢٩٥/١ ، وفي شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٥٩ ، وفي الوفيات ٨٩/٤ .
 المعنى : كأنه لم يمت أحدٌ سواك ولم تنح النوائِحُ على غيرك .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه إذا وَقَعَ مَرْفُوعٌ بعد المستثنى في الشعر أضمرُوا له عاملاً من جنس الأول .
 وذكر البغدادي في الخزانة ٢٩٩/١ أنه ليس ممن يستشهد بكلامه ، فكان ينبغي أن يؤخر عن الشاهد الذي يليه .
 (٣) قائله موسى بن جابر بن أرقم بن مسلمة الحنفي ، شاعر مكة من مخضرمي الجاهلية والإسلام ، من أهل اليمامة ،
 كان نصرانياً (الأعلام ٢٦٩/٨) .

(٤) البيت في الحماسة بشرح المرزوقي ٣٦٣ ، وفي الخزانة ٣٠٠/١ .
 المعنى : أنه لا يعلق نفسه بورود باب الأمير ، وموافقة الحاجب ، إلا على كره .
 الشاهد : استشهد به الرضي على أن (باب الأمير) في البيت منصوب بـ (لا أشتهي) مقدراً .

(٥) هذا جواب الشرط في قوله : فإن وقع معمول ...
 (٦) في شرح الكافية الشافية ٥٩٠/٢ ، وأجاز الكسائي وحده تقديم المحصور بإلا ، لأن المعنى مفهوم معها ، قُدِّمَ
 المقترنُ بها أو أُخِّرَ .

(٧) في قول الشاعر : ما أشتهي يا قوم .. إلخ .

(٨) في ت وج د و ص : لناصر .

(٩) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٩١/٢ .

فتبين لك - على هذا - أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعد المستثنى - على الأصح - سواء كان ذلك - أيضا - مستثنى أولا - كما مضى - فلا يجوز في : ما ضرب زيد إلا عمرا ، ما ضرب إلا عمرا زيد .

وإنما قلت في أول بيان المسألة^(١) معمولا خاصا ، لأنه إذا كان المعمول عاما نحو : ما ضرب أحد إلا زيدا فلا يقال : إن مضروبية زيد باقية على الاحتمال ، لأنه لم يبق بعد أحد شيء يمكن أن يضرب زيدا ، كما كان في : ما ضرب زيد إلا عمرا ، أمكن أن يضرب عمرا غير زيد أيضا .

قوله : أو معناها .

يعني ما في إنما من معنى الحصر ، وذلك أن المشهور عند النحاة والأصوليين أن معنى إنما ضرب زيد عمرا : ما ضرب زيد إلا عمرا^(٢) .

(فلو^(٣) قدمت المفعول - على هذا - انعكس الحصر - كما ذكرنا في ما ضرب زيد إلا عمرا^(٤)) .

وقد خالف بعض الأصوليين^(٥) في إفادته الحصر استدلالا بقوله ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات »^(٦) و « إنما الولاء للمعتق »^(٧) .

(١) صفحة ٢٠٩ .

(٢) انظر مثلا: التمهيد في أصول الفقه ١١٥/١ قال: قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ معناها لا إله إلا الله .

(٣) في ط : فإن .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) قال فخر الدين الرازي في كتابه المحصول في علم أصول الفقه ١/٥٣٥ - ٥٣٨ : لفظة إنما للحصر خلافا لبعضهم . لنا ثلاثة أوجه :

أحدها/ أن الشيخ أبا علي الفارسي حكى ذلك في كتاب الشيرازيات عن النحاة وصوبهم فيه ، وقولهم حجة .
وثانيها/ التمسك بقول الأعشى :

ولست بالأكثر منهم حصي وإنا العزّة للكائر

ثالثها/ أن كلمة إن تقتضي الإثبات ، وما تقتضي النفي .

وقال صاحب الغدة في أصول الفقه ١/٢٠٥ : وإنا للحصر . وقول النبي ﷺ : « إنما لكل امرئ ما نوى » .

يقتضي أن جميع ما للمرء هو الذي نواه

(٦) جزء من حديث نبوي يروي عن عمر بن الخطاب ، مذكور في كثير من كتب الحديث ومنها صحيح البخاري ٤/١ ومواضيع أخر منه ، صحيح مسلم ٣/١٥١٥ وفيه : إنما الأعمال بالنية ، وكذا في صحيح الترمذي ١٥١/٧ ، وسنن النسائي ٥١/١ ، ومسند الإمام أحمد ١/٢٥ ، ٤٣ ، وهو أيضا في سنن أبي داود ٦٥١/٢ ، وفي سنن ابن ماجه ١٤١٣/٢ .

(٧) جزء من حديث مروي عن عائشة رضي الله عنها ، وهو في البخاري ١١٧/١ وفيه : فإن الولاء لمن أعتق . ومسلم =

وأجيب بأن المراد في الخبرين التأكيد ، فكأنه ليس عملٌ إلا بالنية ، وليس الولاء إلا بالعتق ، كقوله ﷺ : « لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ »^(١) .

قوله : وإذا اتصل به ضميرُ مفعولٍ ، أو وقع بعد إلا أو معناها ، أو اتصل مفعولُه وهو غيرُ متَّصلٍ ، وجب تأخيرُه .

بيان لما يعرض فيوجب مخالفة الأصل ، أي تأخيرَ الفاعل عن المفعول .

قوله : اتصل به ، أي بالفاعل .

ضميرُ مفعول : (أي ضميرٌ)^(٢) راجعٌ إلى مفعول (وجب تأخيرَ الفاعل عند الأكثرين)^(٣) ، ومثاله : ضربَ زيدًا غلامه ، إذ لو قدمته لكان إضمارًا قبل الذكر لفظًا (وأصلًا)^(٤) - كما مر^(٥) -

وينبغي أن يجوز عند الأخفش وابنِ جنِّي - كما تقدم^(٦) -

وكذا الحكم لو اتصل ضميرُ المفعول بصلةِ الفاعل أو صفته ، نحو: ضربَ زيدًا الذي ضربَ غلامه ، وأكرمَ هنذا رجلٌ ضربَها .

هكذا قيل ، ولو قيل بجواز أكرمَ رجلٌ هنذا ضربَها (جاز)^(٧) ؛ لأن الفصل بين الوصف والموصوفِ بالأجنبي غيرُ (ممتنع)^(٨) ، بخلاف الصلة والموصول ، إذ الاتصال الذي بين الأولين أقلُّ مما بين الأخيرين .

= ١١٤١/٢ وفيه : فإنما الولاء لمن أعتق و ١١٤٢ وفيه : فإن الولاء لمن أعتق . وكذا سنن أبي داود ٣/٣٣١ ، وفي الترمذي ٨/٢٦٦ وفي ٨/٢٨ بلفظ: فإنما الولاء لمن أعتق ، وورد بلفظ الولاء لمن أعتق في سنن ابن ماجه ١/٦٧١ ، ٨٤٢/٢ وفي المسند ١/٢٨١ .

(١) أخرجه الدارقطني في سننه ١/٤٢٠ عن جابر بن عبد الله قال : فقد النبي ﷺ قوما في الصلاة ، فقال : ما خلفكم عن الصلاة ؟ قالوا : لِحَاءَ كان بيننا ، فقال : لا صلاةَ لجارِ المسجدِ إلا في المسجدِ .

(٢) ساقطتان من ط .

(٣) تكلمة من ج و ط وهي لازمة حتى يُعْطَفَ عليها قوله : وكذا الحكم لو اتصل .. إلخ .

(٤) في ت : ومعنى .

(٥) صفحة ٢٠٤ ،

(٦) لأنهما أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل نحو: ضربَ غلامه زيدًا ، وانظر: صفحة ٢٠٤ ،

٢٠٥ .

(٧) في ط : لجاز .

(٨) في ج و ص : ممنوع .

قوله : أو وقع بعد إلا .

أي وقع الفاعل نحو : ما ضرب عمرا إلا زيد ، أو معناها نحو : إنما ضرب عمرا زيد .
وإنما وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في : ما ضرب زيد
إلا عمرا^(١) ، فإن مضروبية ما قبل إلا محصورة فيما بعدهل ، والضاربية محتملة ، فلو
قدمت الفاعل بلا إلا لانعكس (المعنى)^(٢) ، ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور^(٣) .
(قوله : أو اتصل مفعوله .

أي كان مفعول الفاعل ضميرًا متصلًا - وهو غير متصل^(٤) - أي الفاعل غير
الضمير المتصل ، وغير الضمير المتصل ؛ إما ضمير منفصل نحو : ما ضربك إلا أنا ،
أو مظهر نحو : ضربك زيد .

وإنما قيد بقوله : (وهو غير متصل) لأنهما لو كانا معا متصلين نحو : ضربتك ، وجب
تقديم الفاعل - كما ذكرنا^(٥) -^(٦) .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا في مثل (زيد) لمن قال : من قام ؟
و (ليئك يزيد ضارغ لخصومة)^(٧) ووجوبًا في مثل : ﴿ وإن أحد من
المشركين استجارك ﴾^(٨) وقد يحذفان معًا مثل (نَعَمْ) لمن قال : أَقَامَ
زيد .

قوله : لقيام قرينة جوازًا .

لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقيام قرينة ، سواء كان الحذف جائزًا أو واجبًا .

(١) صفحة ٢٠٩ ، ٢١٤ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) صفحة ٢١٤ . وكلمة المذكور ساقطة من ص .

(٤) في ت زيادة حيث قال : متصل به ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) صفحة ٢٠٧ .

(٦) ساقط من ج و ص و ط ، وسقوطه أمر غريب ، وبخاصة من ط ، لأنه بسقوطه يبقى جزء من الكافية بدون
شرح مع الحاجة إليه ، والرضي لم يعتد ذلك .

(٧) سيأتي تخريجه صفحة ٢١٧ .

(٨) التوبة . آية ٦ .

قوله : زيد لمن قال : من قام ؟

الظاهر أن (زيد) مبتدأ لا فاعل ، لأن مطابقة الجواب للسؤال أولى ، ومن ثم قالوا في جواب ماذا - إذا كان ذا بمعنى الذي - : إنه رفع لأن السؤال (جملة)^(١) اسمية ، بخلاف مما إذا كان (ذا)^(٢) زائدا ، فإن الأولى نصب الجواب - كما يجيء في باب الموصولات^(٣) -

وأیضا فالسؤال عن (القائم)^(٤) لا عن الفعل ، والأهم تقديم المسؤول عنه ، فالأولى أن يقدر (زيد قام) .

(بلى)^(٥) قولهم : إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةٌ^(٦) برفع حظية ، من باب حذف الفعل بلا خلاف ، أي إن لا يتفق لك حظية من النساء فأنا لا أليّة ، أي غير مقصورة فيما تحظى به النسوان عند أزواجهن من الخدمة والتصنع .
وروي النصبُ فيهما على تقدير : إِلَّا أَكُنْ حَظِيَّةً فَلَا أَكُونُ أَلِيَّةً .
قوله :

٤٥ - وليك يزيد ضارع (لخصومة)^(٧)

هذا أيضا من جنس الأول - (أي مما القرينة فيه السؤال)^(٨) إلا أن السؤال - أيضا - ههنا مقدر ، مدلولٌ عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول ، لأنه يلتبس الفاعل إذن - على السامع ، فيسأل عنه ، فكأنه لما قال : لِيُنْكِرَ يَزِيدُ ، (سأل سائلٌ : من يَنْكِيه؟ فأجاب بقوله)^(٩) : ضارع ، أي ييكه ضارعٌ ، والسؤال في الأول مصرّح به .

(١) في ط : بجملة .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) انظر : ط ٥٨/٢ .

(٤) في ص : القيام .

(٥) في ت : بل .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ٢٠/١ رواه بالنصب وقال : مصدر الحظية الحُظْرَة والحظوة والبظرة ، والأليّة فعيلة من الآلو وهو التقصير .. والحظية فعيلة بمعنى مفعولة .. قال أبو عبيد : أصل هذا في المرأة تَصَلَّفَ عند زوجها فيقال لها : إن أخطأتك الحظوة فلا تألّي أن تتوددي إليه . يُضْرَبُ في الأمر بمداواة الناس ، لِيُدْرَكَ بعض ما يُحْتَاجُ إليه منهم .

(٧) تكملة من ج و ص و ط . وسيأتي تخريج البيت صفحة ٢١٨ .

(٨) في ج : في مالا قرينة فيه إلا السؤال .

(٩) ساقط من ص ، وفي ت : قال السائل : من ييكه ؟ فأجاب بقوله .

والبيت للحارث بن نُهَيْك^(١) ، وَعَجَزُهُ :

وَمَخْتَبَطٌ مَّا تُطِيحُ الطَّوَائِفُ^(٢)

يقال : بكيته : أي بكيت عليه - بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال - وليس بقياس - كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الأفعال^(٣) - والضارعُ : الدليل ، من قولهم : ضَرَعَ ضِرَاعَةً .

قوله : لخصومة : متعلق بضارع - وإن لم يَعتَمِدْ على شيء - لأن الجارَّ والمجرور يكتفي برائحة الفعل ، أي يبيكه من يَضْرَع وَيَذِلُّ لأجل الخصومة ، فإن يزيد كان ملجأ وظهراً للأذلاء والضُعفاء .

(وتعليقه يبيكي المقدّر ليس بقوي في المعنى)^(٤) .

والمختبِطُ : الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة ، يقال : اختبَطَني فلان ، وأصله

(١) لم أعثر له على ترجمة إلا أن أبا زيد في نوادره صفحة ٥٠٧ ، ٥٠٨ بتحقيق د/محمد عبد القادر أحمد طبع دار الشروق ، قال : وقال الحارث بن نهيك (النهشلي أدرك الإسلام) .

(٢) في الخزانة ٣١٣/١ نسب النحاس هذه الأبيات للبيد الصحابي ، وحكى الزمخشري أنها لمزّرد أخي الشماخ ، وقال ابن السرياني هي للحارث بن ضرار النهشلي (انظر : شرح أبيات سيبويه ١١٠ ، ١١١) وقال اللبلي : إنها لضرار النهشلي ، وذكر البعلبي أنها للحارث بن نُهَيْك النهشلي (وهكذا في شرح الرضي للكافية) وقيل : هي للمهلل . ثم قال : والصواب أنها لنهشل بن حري ..

والبيت في سيبويه ١٤٥/١ منسوباً للحارث بن نهيك ، وفي الشعر والشعراء لابن قتيبة ٩٩ ، وفي تصحيف العسكري ٢٠٨ وفي المقتضب ٢٨٢/٣ ، وفي المختص ٢٣٠/١ ، وفي الخصائص ٣٥٣/٢ ، وفي الخزانة ٣٠٣/١ ، وفي التصريح ٢٧٤/١ ، وفي معاهد التنصيص ٧٠/١ ، وفي الهمع ١٦٠/١ ، وفي الدرر ١٤٢/١ .

وقد أورد البغداديّ أبياتاً أخرى وقال : إنها لنهشل بن حري يرثي يزيد ، وأولها :

لعمري لئن أمسى يزيدُ بنُ نهشل حشا جدت تُسْفِي عليه الروائحُ

ولم أعثر على ترجمة ليزيد هذا . أما نهشل بن حري فقد ترجم له البغدادى في خزانته ٣١٢/١ .

الشاهد : استشهد به ابنُ الحاجب على أن الفعل المسند إلى ضارع حذف جوازا وتقديره يبيكه ، وهذا على رواية لَيْيَكُ بالبناء للمفعول ، ويروى البيت كما في الشعر والشعراء بالبناء للفاعل قال : وكان الأصمعي ينكر هذا ويقول : أضطره إليه ؟ وإنما الرواية : لَيْيَكُ يزيدُ ضارعٌ لخصومة ، وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه .

(٣) انظر : ط ٢٧٣/٢ .

(٤) ساقط من جد و ص و ط . وهو بعينه في الخزانة ٣٠٦/١ مشروحا قال : قال الفناري : لأن مطلق الخصومة ليس سببا للبكاء ، بل هي بوصف المغلوبة ، وهذا دليل على وجود هذا الكلام في الأصل وإلا لما علق عليه البغدادى .

من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ، ليستقط ورقها .
مما تطيح : أي تذهب وتهلك .

والطوائح بمعنى المطيحات ، يقال : طوّحته الطوائح ، وأطاحت الطوائح ، أي ذهبت به ورمت به ، ولا يقال : المَطْوَحَات ولا المَطِيحات^(١) ، وهو إما على حذف الزوائد مثل أَوْرسَ فهو وارس^(٢) ، وأَعشَبَ فهو عاشب ، أو على النسب مثل ماء دافق ، أي ذو دفق ، يقال : طَاحَ يَطْوَح مثل قال يقول ، وطَاحَ يطيح ، وهو واوِيّ من باب فَعِل يفعل بكسر العين فيهما عند الخليل^(٣) .

وقوله : مما تطيح متعلق بمخبط ، أي يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله ، و (ما) مصدرية ، أو يبيكي (المقدر)^(٤) أي يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد .

ويجوز أن تكون (ما) بمعنى التي ، أي لأجل خلال (الكرام)^(٥) التي طوّحتها الطوائح وتطيح - على كل تقدير - حكاية حال ماضية ، يُورَدُ الماضي بصورة الحال ، إذا كان الأمر هائلا ، لتصويره للمخاطب نحو (قولك)^(٦) : لقيت الأسد فأضربه فأقتله .

قوله : ووجوبا في مثل : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٧) .

(انتصاب جوازا ووجوبا على أنهما مصدران لقوله : يحذف ، أي يحذف جائزا أو واجبا)^(٨) .

إنما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر (الذي هو)^(٩) استجارك الظاهر ، لأن

(١) في اللسان : طوّحته الطوائح قدفته القواذف ، ولا يقال : المَطْوَحَات ، وهو من النوادر .

(٢) في اللسان : وقد أؤرس الرُمث فهو مَؤرس وأؤرس المكان فهو وارس والقياس مَؤرس ثم نقل عن الصحاح أنه لا يقال مَؤرس .

(٣) في الكتاب ٣٦١/٢ ، وأما طاح يطيح وتاه يتيه فزعم الخليل أنها فعل يفعل بمنزلة حميب يحسب وهي من الواو .

(٤) في ج : المقدم .

(٥) في ج و ص و ط : الكرم .

(٦) ساقطة من ج و ط .

(٧) التوبة . آية ٦ .

(٨) ساقطة من ص و ط .

(٩) في ج و ص و ط : نحو .

الغرض بالإتيان^(١) بهذا الظاهر تفسيرُ المقدّر ، فلو أظهرته لم يَحْتَجْ إلى مفسّر ، لأن الإبهام المُخَوِّج إلى التفسير إنما كان لأجل التقدير ، ومع الإظهار لا إبهام ، والغرض من الإبهام (أَوَّلًا)^(٢) ثم التفسير إحدَثُ وقع في النفوس لذلك المبهم ، لأن النفوس تتشوق إذا سمعت المبهم إلى العلم بالمقصود منه ، وأيضا في ذكر الشيء مرتين - مَبْهَمًا ثم مفسراً - توكيدٌ ليس في ذكره مرة .

وإنما لم يُحْكَمْ بكون (أحد) مبتدأ ، و (استجارك) خبره لعلمهم - بالاستقراء - باختصاص حرف الشرط بالفعلية .

على أنه نُسِبَ إلى الأخفش جوازُ وقوع الاسمية بعدها ، بشرط كون الخبر فعلاً^(٣) . فمثالنا - على مذهبه - إذن - ليس من قبيل ما نحن فيه .

ويطُل ما نُسِبَ إليه بوجوب النصب في : إن زيذا ضربته ، إلا على ما أجاز بعض الكوفيين^(٤) من نحو^(٥) :

٤٦ - لا تجزعي إن منفس أهلكته^(٦)

(١) كان الأولى أن يقول : من الإتيان .

(٢) ساقطة من ج و ص و ط .

(٣) في معاني القرآن للأخفش ٣٢٧ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فابتدأ بعد (إن) وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأن حروف المجازة لا يَتَبَدَأُ بعدها ، إلا أنهم قد قالوا ذلك في (إن) تمكينا ، وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ .

وانظر رأيه هذا في الخصائص ١/١٠٥ ، وفي الإنصاف ٦١٦ ، وقد أجاز ذلك سيبويه ، لكن على قبح . انظر : الكتاب ١/٥٤ ، وانظر ردّ المبرد على سيبويه وردّ ابن ولاد على المبرد ورأي الشيخ عزيمة في المسألة في التعليقة ٤ صفحة ٧٤ من الجزء الثاني من المقتضب .

(٤) في الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيذا أتاني آت ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

(٥) قول الشاعر التمر بن تolib ، صحابي يعد من المخضرمين ، شاعر جواد واسع العطاء ، كان أبو عمرو بن العلاء يسميه الكيس لجودة شعره وكثرة ماله ، لم يمدح أحدا ولا هجا ، وفد على النبي ﷺ مسلما وهو كبير وهو من المعمرين ، توفي سنة ١٤ هـ (الخرزاة ١/٣٢١) .

(٦) عجزه :

فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي

والبيت في ديوانه ٧٢ ، وفي الكتاب ١/٦٧ ، وفي المقتضب ٢/٧٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١/٣٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢/٣٨ ، وفي الخرزاة ١/٣١٤ .

ومع ذلك ما أولوه إلا بإضمار فعلٍ رافعٍ لنفس^(١) (أي هلك منفس^(٢)) (أو إن هلك منفس^(٣)) (وهو مع ذلك مردود^(٤)) - على ما يجيء الكلام عليه بعد^(٥) - .
وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف يطرد في (لو ذات سوار لطمتني^(٦)) وهلاً زيداً قام ، أعني كل حرف لا يليه إلا الفعل .

ومفسر الفعل المقدّر إما فعلٌ صريحٌ كما مر^(٧) ، أو حرفٌ يؤدي معنى الفعل ، مثل أن الموضوع للثبوت والتحقق ، فهي - إذن - دالة على ثبوت وتحقيق ، والتزم أن يجيء خبرها (فعلاً)^(٨) - كما يجيء في قسم الحروف^(٩) - ليكون أن مشعراً بمعنى الفعل المقدّر ، وخبرها في صورة ذلك الفعل - أعني الفعل الماضي - (فيكونا)^(١٠) معاً كالفعل الصريح المفسر ، وذلك بعد لو خاصةً ، كقوله تعالى : ﴿ لو أن الله هَدَانِي ﴾^(١١) ، أي لو ثبت وتحقيق أن الله هَدَانِي ، فأن مع ما في حيزه فاعلٌ ذلك المقدّر^(١٢) .

= اللغة : لا تجزعي : لا تحزني ، المنفس : ما يُتَنَافَسُ فيه ويرغب ، والإهلاك : إيقاع الهلاك به (الخزنة ٣١٦/١) .

الشاهد : أستشهد به الرضى على أن بعض الكوفيين رووا البيت بالرفع في (منفس) على أن الرفع فعل مضارع مقدر . وقد سبق ذكر مذهب الكوفيين في الفقرة رقم (٤) من الصفحة السابقة .

(١) قد تبين في التعليقة (٤) من الصفحة السابقة أن الكوفيين يرفعون الاسم بما عدا إليه من الفعل من غير إضمار ، وانظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) ساقط من ط .

(٣) ساقط من جـ وفي ص : أي إن هلك منفس .

(٤) تكملة من ط .

(٥) انظر : صفحة ٥٥٩ .

(٦) في مجمع الأمثال للميداني ١٧٤/٢ : أي لو لطمتني ذات سوار ، لأن لو طالبةٌ للفعل داخلَةٌ عليه ، والمعنى لو ظلمني من كان كففاً لي لهان علي ، ولكن ظلمني من هو دوني ، وقيل : أراد لو لطمتني حرة ، فجعل السوار علامة للحرية ، لأن العرب قلماً تلبس الإمامة السوار ، فهو يقول : لو كانت اللاطمة حرةً لكان أخف علي . وفي الهامش : يضرب للكرام يظلمه ديني ، فلا يقدر على احتال ظلمه .

(٧) في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتِجَارَكَ ﴾ ص ٢١٩ .

(٨) في ط : فعل ، ولا وجه له .

(٩) انظر : ط ٣٥٠/٢ ، ٣٩٠ .

(١٠) في جـ و ص : فيكونان ، ووجهه على الاستئناف ، والمثبت هنا يكون عطفاً على قوله : ليكون أن مشعراً .

(١١) الزمر : ٥٧ .

(١٢) اعتد الرضى هنا برأي الكوفيين ، وانظر : الصبّان على الأحموني ٤٠٤/٤ .

قوله : وقد يحذفان معا مثل: نَعَمْ ..

أي يُحذفُ الفعلُ والفاعلُ ، وأما حذفُ الفاعل وحده فلم يثبت^(١) إلا عند الكسائي - كما يجيء في التنازع^(٢) - .

وإنما حكم بعد نَعَمْ بحذف الفعل والفاعل معا لأن نعم حرف لا يفيد معناه الإفرادي أيضًا إلا بانضمامه إلى غيره - كما سبق في حد الاسم^(٣) - وههنا أفادَ المعنى الكلامي (المستقل)^(٤) فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذي صدّقه لفظة نَعَمْ ، وذلك الكلام في مثالنا جملة فعلية ، فتقدّر بعد نَعَمْ جملة فعلية .

وإذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدّر بعد (نعم) اسمية ، كما يقال : أزيد قائم ؟ فنقول : نعم ، أي نعم زيد قائم .

وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جائز لا واجب ، ولذا قال : وقد يحذفان .

(١) ذكر ابن هشام في شرحه لقطر الندى ١٨٣ ، ١٨٤ أنه يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع :

١ - في نحو: ما قام إلا هند .. فإن التقدير ما قام أحد إلا هند .

٢ - فاعل المصدر كقوله تعالى : ﴿ أَوْ اطْعَمُوا فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقَرَّةٍ ﴾ تقديره أو إطعامه .

٣ - في باب النيابة نحو: ﴿ وَقَضَى الْأَمْرُ ﴾ أصله والله أعلم وقضى الله الأمر .

٤ - فاعل أفعال في التعجب إذا دل عليه مقدم مثله كقوله تعالى :

﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ قلت : كيف يمكن الجمع بين رأي الرضي في عدم ثبوت حذف الفاعل وحده ، مع قول

ابن هشام في اطراد حذف الفاعل في هذه المواضع ؟

(٢) صفحة ٢٢٣ .

(٣) صفحة ٢٠ .

(٤) ساقطة من ج و ص .

التنازع

قوله : وإذا تنازعَ الفعلانَ ظاهراً بعدهما فقد يكونُ في الفاعلية (نحو)^(١) :
ضَرَبَنِي وأَكْرَمَنِي زيدٌ ، وفي المفعولية (نحو)^(٢) : ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيدًا ، وفي
الفاعلية والمفعولية مختلفين .

(اعلم أنه)^(٣) لو قال : الفعلانِ فصاعداً أو شبههُما ، ليشمل اسمَ الفاعلِ
والمفعولِ والصفةَ المشبهةَ نحو : أنا قاتِلٌ وضاربٌ زيدًا ، وlishمِل أيضاً أكثرَ من عاملين
نحو : ضَرَبْتُ و (أَكْرَمْتُ وأَهْنُتُ)^(٤) زيدًا ، لكانَ أعم ، لكنه اقتصَرَ على الأصلِ (في
العمل)^(٥) وهو الفعل ، وعلى أقلِّ المتعددات ، وهو الاثنان .
قوله : ظاهراً بعدهما .

إنما قال ذلك لأن بعض المضمرات لا يصح تنازُعُه ، وذلك لأن المضمَر المتنازِع
(فيه)^(٥) لا يخلو من أن يكون متصلاً أو منفصلاً ، ويستحيل التنازُعُ في المضمَر
المتصل بالعامل الأخير - مرفوعاً أو منصوباً - لأن التنازعَ إنما يكونُ حيثُ يمكنُ أن
يعمَلَ في المتنازِع فيه وهو في مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الآخرُ ، والعامل
الأول يستحيل عمله في المضمَر المتصل بالعامل الأخير ، لأن المتصلَ يجب اتصاله
بعامله ، أو بما هو كجزئُه ، ولا يتصلُ بعاملٍ آخر .

وأما المنفصل فإن كان مرفوعاً نحو : ما ضرب وما أكرم إلا أنا ، وكذا الظاهر الواقع
هذا الموقع نحو : ما قام وما قعد إلا زيد ، فلا يجوز أن يكون - أيضاً - من باب التنازع

(١) في ط : مثل .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) في ج و ص و ط : أهنت وأكرمت .

(٤) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٥) ساقطة من ص و ط .

على الوجه الذي التزمه البصريون - وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية وألغيته فلا بد أن يكون (في العامل المُلغى)^(١) ضميرٌ موافقٌ للمتنازع - . (سواء كان الملغى هو الأول أو الثاني)^(٢) .

وإنما لم يجوز أن يكون منه (لأن الملغى إن كان هو الأول)^(٣) وأضمرت فيه ضميرًا مطابقًا للمتنازع فإن كان بدون (إلا) صار هكذا ما ضربت وما أكرم إلا أنا ، وما قام - أي هو أعني نويدا - وما قعد إلا زيد ، فيكون إلا أنا مُسْتثنى من المتعدد المقدّر في (ما أكرم) وكذا إلا زيد مُسْتثنى من المتعدد المقدّر في : ما قعد ، ولا يجوز أن يكونا مستثنين من (ما ضربت وما قام) لأنه لا متعدّد فيهما ، لا ظاهرا ولا مقدرا ، فيصير الضربُ والقيامُ منفيين عن المتنازع ، بعد ما كانا مثبتين له ، وشرطُ باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في المُلغى .

وإن كان الإضمار في الملغى مع (إلا) قلت في الأول : ما ضرب إلا أنا وما أكرم إلا أنا ، إذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بإلا ، فلا يكون من باب التنازع ، لأن الملغى في باب التنازع إما أن يكون خاليا من العمل في المتنازع وفي نائبه - أعني الضمير - كضربت وأكرمتي زيد ، وكذا ضربت وأكرمت هندا عند الكسائي^(٤) ، أو يكون فيه نائبٌ عن المتنازع - أعني الضمير - في نحو : ضربا وأكرمت الزيدين ، ليظهر كونه ملغى ، وكون الآخر هو المعمل ، ولا يظهر في (إلا أنا) الذي بعد (ما ضرب) نيابةً عن (إلا أنا) الذي بعد (ما أكرم) كما ظهر في ألف (ضربا) نيابةً عن (الزيدين) في قولك : ضربا وأكرمت الزيدين ، فلا يظهر كون (ما ضرب) ملغى وكون (ما أكرم) (مُعْمَلًا)^(٥) ، إذ لكل منهما من الفاعل مثل ما للآخر على السواء .

(١) في ت : فيه .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ط : إذ لو كان الملغى ههنا هو الأول .

(٤) فإنه يجوز إعمال الثاني مع عدم إضمار الفاعل في الأول . وانظر مذهبه أيضا في شرح الكافية الشافية ٦٤٦ .

(٥) في ج : عاملاً .

(وكذا) ^(١) يجب أن تقول - في الثاني - ما قام إلا هو وما قعد إلا زيد ، ولا يستعمل مثله في كلامهم ، بل المستعمل ما قام وما قعد إلا زيد .
ويجوز أن يكون هذا من باب التنازع عند الكسائي ، ويكون الفاعل محذوفاً من الأول مع إعماله للثاني - كما هو مذهبه ^(٢) على ما سيجيء ^(٣) - .
ويلزم البصريين - أيضاً - في هذا المقام متابعة الكسائي في مذهبه لأنهم يوافقونه ههنا في أن هذا من باب الحذف لا الإضمار (لأنهم حذفوا) ^(٤) الفاعل مع إلا لدلالة الثاني عليه ، لأنه هو .
وكل ما ذكرنا على إعمال (الأول) ^(٥) في المنفصل المرفوع يجيء مثله في إعمال الثاني فيه .

وإن كان المتنازع فيه منفصلاً منصوباً ، نحو : ما ضربت وما أكرمت إلا إياك ، جاز أن يكون من باب التنازع ، وتكون قد حذفت المفعول مع إلا من الأول مع إعمال الثاني ، أو من الثاني مع إعمال الأول ، إذ المفعول يجوز حذفه - بخلاف الفاعل - .
وكذا المجرور المنصوب المحل نحو : قمت وقعدت (بك) ^(٦) .
فعلى هذا يجوز التنازع في المضمّر المنفصل والمجرور ، ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين ، نحو : إياك ضربت وأكرمت ، (وبك قمت وقعدت) ^(٧) .
فقول المصنف (ظاهراً غير واردٍ موردّه ، وكذا قوله) ^(٨) : بعدهما ، لا حاجة إليه ، إذ قد يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوباً ، نحو : زيدا ضربت وقتلت ، وبك قمت وقعدت ، وإياك ضربت وأكرمت .

(١) في ط : وكان .

(٢) انظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ .

(٣) صفحة ٢٢٨ .

(٤) في ت : فحذفوا وفي ص : وحذفوا .

(٥) في ت : الثاني .

(٦) في ص : في الدار .

(٧) ساقط من ج و ص و ط .

(٨) ساقط من ج و ص .

قوله : فقد يكون (في الفاعلية)^(١) .

أي يكون المتنازع .

اعلم أن العاملين في التنازع على ضربين ، إذ هما إما متفقان أو مختلفان .

والمتفقان على ثلاثة أضرب ، لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو :
ضربني وأكرمني (زيد)^(٢) أو في المفعولية حسب نحو : ضربت وأكرمت زيدا ، أو في
الفاعلية والمفعولية معا نحو : ضرب وأكرم زيد عمرا .

ولم يذكر المصنف هذا الثالث ؛ لأنه يتبين بالقسمين الأولين ، لأنهما إذا تنازعا في
الفاعلية والمفعولية معا فقد تنازعا (في الفاعلية وتنازعا)^(٣) أيضا في المفعولية .

والمختلفان على ضربين : لأنه (إما أن يطلب)^(٤) الأول (الفاعلية)^(٥) والثاني
(المفعولية)^(٦) نحو : ضربني وأكرمت زيدا ، أو بالعكس نحو : ضربت وأكرمني زيد .

فقوله : مختلفين حال من الفعلين ، لأن معنى قوله : فقد يكون أي التنازع : فقد
يتنازعان ، أي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين .

واحترز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من أقسام المتفقين ، لأنهما تنازعا في ذلك
القسم في الفاعلية والمفعولية أيضا لكن متفقين في التنازع .

ولما احترز عنه لأن هذا القسم - كما ذكرنا^(٧) - يتبين من القسمين الأولين حتى
لا يتكرر بعض الأقسام .

قوله : ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون (الأول)^(٨) .

(١) تكملة من ط .

(٢) في ط : زيدا والصواب ما أثبتته .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : أما إن يكون يطلب .

(٥) في ت : للفاعلية .

(٦) في ت : للمفعولية .

(٧) صفحة ٢٢٣ .

(٨) في ت : إعمال الأول . والذي أثبتته موافق لما في متن الكافية صفحة ١١ ، ثم إن الرضي سيقوم بشرح قوله الأول
في الصفحة القادمة .

أي البصريون يقولون : المختارُ إعمالُ الثاني مع تجويز إعمالِ الأول أيضا ، وكذا الكوفيون يختارون إعمالَ الأول مع تجويز إعمالِ الثاني .

وإنما اختار البصريون^(١) إعمال الثاني لأنه أقرب الطالبين إلى المطلوب ، فالأولى أن يستبدَّ به دون الأبعد ، وأيضا لو أعملت الأول في العطف نحو : قام وقعد زيد ، لفصلت بين العامل ومعموله بأجنبي بلا ضرورة ، ولعطفت على (شيء)^(٢) وقد بقيت منه بقية ، وكلاهما خلاف الأصل ، ولا تحيُّ هذه العلة في غير العطف نحو : جاءني لأكرمك زيد ، وكاد يخرج زيد .

وقال الكوفيون^(٣) : إعمال الأول أولى ، لأنه أول الطالبين ، واحتياجه إلى ذلك المطلوب أقدم من احتياج الثاني .

ولاشك - مع الاستقراء - أن إعمال الثاني أكثر في كلامهم .
قوله : الأول : أي إعمال الأول .

قوله : فإن أعملت الثاني أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي ، وجاز خلافا للفراء^(٤) ، وحذفت المفعول إن (استغني)^(٥) عنه وإلا أظهرت .

هذا بيان أنه إذا أعملت الثاني - على ما هو اختيار البصريين - فكيف يكون حال الأول ؟

فقال : الأول - إذن - إما أن يطلب المتنازع للفاعلية أو للمفعولية ، فإن كان الأول - نحو : ضربني وأكرمت زيدا - فالبصريون يضمرون في الأول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع ، في الإفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث .

(١) هذه هي المسألة الثالثة عشرة من مسائل الإنصاف لأبي البركات الأنباري انظر ص ٨٣ - ٩٦ فقد ذكر المؤلف حجج الكوفيين ثم حجج البصريين ، وأيد كعادته البصريين بأن أجاب عن كلمات الكوفيين كلها .

(٢) في ص و ط : الشيء .

(٣) في ط زيادة ليست في المتن وهي : مثل : ضربني وضربت زيدا ، ويقصد بقوله : جاز الحذف لأن الفراء يمنع الإضمار والحذف .

(٤) في ط استغني . والذي أثبتته موافق لما في مخطوطة متن الكافية صفحة ١١ .

فنقول : ضربني وأكرمت زيدا ، ضرباني وأكرمت الزيدَين ، ضربوني وأكرمت الزيدَين ، ضربتني وأكرمت هنداً ، ضربتاني وأكرمت الهندَين ، (ضربتني)^(١) وأكرمت الهندات .

والكسائي يحذف الفاعل من الأول ، حذراً من الإضمار قبل الذكر - كما ذكرنا قبل^(٢) - فحاله كما قيل^(٣) :

٤٧ - فكنْتُ كَالسَاعِي إِلَى مَثْعَبٍ مُؤَائِلًا مِنْ سَبِيلِ الرَّاعِدِ^(٤)

وذلك لأن حذف الفاعل أشتع من الإضمار قبل الذكر ، لأنه قد جاء بعده ما يفسره (في الجملة)^(٥) - وإن لم يجيء لمحض التفسير كما جاء في نحو : رَبُّهُ رَجُلًا - . فهو^(٦) يقول : ضربني وأكرمت زيداً ، أو الزيدَين ، أو الهندَين ، أو هنداً أو الهندَين ، أو الهندات .

ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسألة - أي إعمال الثاني إذا طلب الأول الفاعلية ، وقال : إنه يوجب إعمال الأول في مثل هذا^(٧) .

(١) في النسخ جميعها ضربتني بالياء ، والمطابقة تقتضي هذا التصحيح أي أن تكون بالنون .
(٢) صفحة ٢٢٧ .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة ٣٢٣/١ تبعاً للعتبي إلى سعيد بن حسان ، ولعله يريد سعيد بن عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقد قال عنه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٥٨/٧ طبع دار الفكر : إنه شاعر من شعراء الدولة الأموية ، متوسط في طبقة ، ليس معدوداً في الفحول . وقد وفد إلى الخلفاء من بني أمية فمدحهم ووصلوه ولم تكن له نباهة أبيه وجده .

(٤) هذا البيت جار مجرى المثل ، وقد ورد في الخزانة ٣٢٢/١ ، وفي شرح شواهد شرح الشافعية ١١١ ، ويقول البغدادي : إنه لم ير هذا البيت إلا في تاريخ يمين الدولة محمود بن سبكتكين للعتبي وفيها :

فررت من معن وإفلاسه إلى اليزيدي أبي واقد

اللغة والمعنى : الساعي : الفاعل ، المثعب : أحد مشاعب الحياض ، واثعب الماء : جرى في المثعب ، وفي اللسان : ثعب الماء .. فجّره ، ومنه اشتق مثعب المطر . مؤائلاً : اسم فاعل من واءل أي طلب التجاة وهرب ، والسبل : المطر ، الراعد : السحاب ذو الرعد . يقول : أنا في التجاني إليه كالهارب من السحاب ملتجئاً إلى الميزاب ، فقد وقعت في أشدّ مما هربت منه . (شرح شواهد شرح الشافعية ١١١) .

الشاهد : ضربه الرضي مثلاً لحال الكسائي في هروبه من الإضمار قبل الذكر إلى حذف الفاعل وقال : إنه وقع في أشدّ مما هرب منه .

(٥) في ت : على الجملة .

(٦) أي الكسائي ، وانظر : شرح الكافية الشافعية ٦٤٦ .

(٧) قال في شرحه لكافيته ص ٢١ : قوله : وجاز خلافاً للفراء لأن الفراء يمنع هذه المسألة وأمثالها لما يلزم من الإضمار =

والنقل الصحيح عن الفراء في مثل هذا : أن الثاني إن طلب أيضاً الفاعلية نحو : ضرب وأكرم زيداً ، جاز أن تُعملَ العاملين في المتنازع ، فيكون الاسم الواحدُ فاعلاً للفعليْن^(١) . لكن اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في (علم الأصول)^(٢) ، وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية .

قال^(٣) : وجاز^(٤) أن يأتي بفاعل الأول ضميراً بعد المتنازع نحو : ضربني وأكرمني زيداً هو ، جئت بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر .

(وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول له لأجل الفاعلية)^(٥) ، نحو : ضربني وأكرمت زيداً هو ، تعين - عنده - الإتيان بالضمير بعد المتنازع - كما رأيت^(٦) - .

كل هذا حذراً مما لزم البصريين والكسائي من الإضمار قبل الذكر وحذف الفاعل . قوله : وحذفت المفعول إن (استغني)^(٧) عنه وإلا أظهرت .

يعني إذا أعملت الثاني وطلب الأول (للمفعولية)^(٨) فالواجب حذف المفعول . وافق (البصريون)^(٩) ههنا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل ، لأن

= قبل الذكر أو حذف الفاعل ، وهو مردود ؛ لأنه ثبت مثله عن العرب كقوله :

وكمنا مدماً كأن متونها جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٤٤ : واختار عند البصريين إعمال الثاني وعند الكوفيين إعمال الأول ، فإن اقتضى رفعاً دون الثاني تعين عند الفراء إعماله . والله أعلم . وانظر : الجمع ١٠٩/٢ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ١٠٣/٢ .

(٢) في جو ص و ط .

(٣) يعني الفراء .

(٤) هذا هو الوجه الثاني الذي يميزه الفراء فيما إذا طلب العاملان المتنازعان للفاعلية .

(٥) في ص : وإن طلب الثاني للمفعولية مع طلب الأول الفاعلية .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٤٦ : مثل : يُحسنان ويسىء ابنك ، جائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين .. فلو حذفت الألف صحت المسألة عند الكسائي .. والفراء يمنع ذلك مع الإتيان ومع الحذف ، فلو جيء بضمير الفاعل مؤخراً صحت المسألة عنده نحو : يُحسِن ويسىء ابنك هما .

وانظر : الجمع ١٠٩/٢ .

(٧) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني ، وهما بمعنى .

(٨) في ت : للمفعول .

(٩) في ج : البصريين ، وعليه يكون (الكسائي) فاعلاً ، والأصح ما أثبتته لأنهم هم الذين وافقوه كما يتبين من الكلام .

الحذف هناك - أيضا - كان الوجهة ، للزوم الإضمار قبل الذكر ، إلا أنه تعذر لأن الفاعل لا يُحذف ، وفي المفعول هذا المانع مرتفع ، لأنه فضلة يحذف في السعة ، فكيف مع مثل هذا المُحَوِّج - أعني الإضمار قبل الذكر - .

قوله : إن (استغيت)^(١) عنه .

في مثل : ضربت وأكرمني زيد ، لا تقول : ضربته وأكرمني زيد .
وقال المالكي^(٢) : يجوز ذلك على قلة^(٣) .

قوله : وإلا أظهرت .

يعني إن لم تستغن عن المفعول أظهرت ، وذلك لكونه أحد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر ، فإنه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم ، وذلك لكون مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي ، لأن المعلوم في قولك : علمت زيدا قائما ، مصدر المفعول الثاني مضافا إلى الأول ، أي علمت قيام زيد ، بخلاف مفعولي أعطيت ، فإن كل واحد منهما مفعول به ، إذ زيد في قولك : أعطيت زيدا درهما مُعْطًى ، وكذا الدرهم .

ولا يجوز أيضا إضماره ، لكونه (إظمارا)^(٤) قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل ، فلم يبق بعد تعذر الحذف والإضمار إلا الإظهار .

واعترض على هذا بأنه يجوز في (السعة)^(٥) - وإن كان قليلا - حذف أحد

(١) الذي في المتن صفحة ١١ : استغني . وهما بمعنى .

(٢) ورد ذكر المالكي في شرح الرضي على الكافية الجزء الأول سبع مرات ، وعند تتبع ما نقله عنه لمعرفة قائله تبين أنه يقصد ابن مالك ، ناظم الألفية ، وقد ذكر الرضي ابن مالك ثلاث عشرة مرة في جزئه الأول بلفظ ابن مالك ، أولها في باب الحال لذا سأترجم له هناك إن شاء الله ، انظر صفحة ٦٨٩ .

(٣) قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٦٤٨ : ونحو :

(ترضيه ويرضيك ندر ومثله لو شاع لم يعد النظر

ثم قال في الشرح ٦٤٩ ، ٦٥٠ : وأشرت بقولي : ونحو : ترضيه ويرضيك ، إلى قول الشاعر :

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهازا فكن في الغيب أحفظ للود

وقولي : ومثله لو شاع لم يعد النظر ... أي لو شاع إثبات الضمير المنسوب مع المتقدم المُهْمَل لكان له وجه من النظر ، لأنه تقديم مفسر على مفسر ، فيُعتَقَر ، كما اغتفر تقديم غيره من المفسرات على مفسراتها . بل كما اغتفر ذلك في المرفوع .

(٤) في ط : إضمار .

(٥) في ج : الشعر .

مفعولي باب علمت عند قيام القرينة ، لأن كل واحد منهما - في الظاهر - منصوب برأسه ، ظاهر في المفعولية ، كمفعولي باب أعطيت ، وقد جاء ذلك في القرآن والشعر ، قال الله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾^(١) (بالياء)^(٢) ﴿ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾^(٣) أي بخلهم هو خيرا فحذف أولهما .
وقال الشاعر^(٤) :

٤٨ - لَا تَخْلُنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا طَالَمَا قَدْ وَشَىٰ بِنَا الْأَعْدَاءُ^(٥)

أي لا تخلنا أذلاء فحذف ثانيهما .

سلمنا أنه امتنع الحذف . لم امتنع الإضمار في حسبيه وحسبت زيدا قائما ؟
قوله : لكونه إضمارا قبل الذكر في المفعول .

قلنا : إن جاز الحذف في هذا المفعول فاحذف ، وإن لم يجوز فهو كالفاعل ، فليجز فيه أيضا الإضمار قبل الذكر ، لمشاركته الفاعل في علة جواز الإضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه^(٦) .

سلمنا أنه يمتنع الإضمار قبل الذكر في مطلق المفعول ، لم لا يجوز إضماره بعد الذكر

(١) و (٣) آل عمران ١٨٠ ، وفي التبيان في إعراب القرآن ٣١٤/١ ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ﴾ يقرأ بالياء على الغيبة و ﴿ الَّذِينَ يَتَخَلَّوْنَ ﴾ الفاعل ، وفي المفعول الأول وجهان : أحدهما : هو ، وهو ضمير البخل الذي دل عليه يخلون . والثاني : هو محذوف ، تقديره البخل ، و (هو) على هذا فصل .

(٢) ساقطة من ط .

(٤) القائل هو الحارث بن حنظلة البشكري ، شاعر جاهلي ، من أهل بادية العراق ، أحد أصحاب المعلقات ، كان أبرص فخورا ، ارتجل معلقته بين يدي عمرو بن هند الملك بالحيرة ، وفي الأمثال : أفخر من الحارث بن حنظلة ، إشارة إلى إكثاره من الفخر . توفي نحو سنة ٥٠ ق هـ . الأعلام ١٥٥/٢ .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٩٨ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأتباري ٤٥٤ ، وفيه غراتك إنا قبل ما قد ، وفي الخزائن ٣٢٤/١ .

اللغة : لا تخلصنا . غراتك : الغرأة بالفتح والقصر اسم بمعنى الإغراء ، ويقال : أغريته به إغراء فأغري به .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن بعضهم جوز حذف أحد مفعولي باب علمت للقرينة . وفي شرح القصائد السبع الطوال ٤٥٦ : والنون والألف اسم الخيلة و (على) خبرها . فقد جعل المفعولين (نا) و (على غراتك) .

(٦) قلت : إن اشترك الفاعل والمفعول في امتناع جواز الحذف فإن للفاعل منزلة أخرى ، وهي أن مرتبته التقديم ، فهو - وإن تأخر - فحقه التقديم ، فالإضمار جائز بالنظر إلى الرتبة ، وهذا غير موجود في المفعول به فإن مرتبته التأخير فلو أضمرت لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، أما في الفاعل فيعود الضمير على متأخر في اللفظ . تتم في الرتبة .

كما هو مذهبُ الفراءِ في : ضربني وأكرمت زيدا هو ؟ فنقول هنا : حسبني وحسبت زيدا قائما إياه ، كما ذكر السيرافي^(١) .

هذا والحق أن يقال (في هذا الأخير)^(٢) : إن الفصل بين المبتدأ والخبر بالأجنبي قبيح ، ولا سيما إذا صار في تقدير اسم مفرد بسبب كون مضمونهما مفعولا حقيقيا لعلمت وبابه .

قوله : وإن أعملت الأول أضمرت الفاعل في الثاني ، والمفعول على الاختار ، إلا أن يمنع مانع فظهر .

هذا بيان أنه إذا أعمل الأول - على ما هو (اختيار الكوفيين)^(٣) فكيف يكون حال الثاني ؟

فقال : لا يخلو إما أن يطلبه للفاعلية أو المفعولية ، فتقول (في الأول)^(٤) : ضربت وضربني زيدا ، وضربت وضرباني الزيدَين ، وضربت وضربتني هندا ، وضربت وضربتاني الهندَين ، وضربت (وضربتني)^(٥) الهندات ، يضمم الفاعل في الثاني على وَفْق الظاهر بلا خلاف من أحد ، لأنه ليس إضممارا قبل الذكر ، لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للأول مقدما على العامل الثاني تقديرا - وإن كان مؤخرا لفظا .

قوله : والمفعول على الاختار .

أي وأضمرت المفعول - أيضا - في الثاني كالفاعل على الوجه المختار ، فيكون ضميرا بارزا ، ولا تحذفه نحو : ضربني وضربته زيد ، ويجوز حذفه لكونه فضلا .

أما اختيار الإضممار فلأن الثاني أقرب الطالبين ، فالأولى إذا لم يحظ بمطلوبه مع

(١) قال في شرحه لكتاب سيبويه ج ١ ق ٢٣٩ ب : وإذا أعملت الأول على هذا الوجه قلت : أعطيت وأعطاني إياه زيدا درهما .. ويجوز حذف إياه ، لأن المفعول يستغنى عنه ، وإن كان الفعل متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما فسيhle سبل أعطيت إلا في الاقتصار على أحد المفعولين تقول : ظننت زيدا منطلقا إياه .. إلخ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) في ج و ص و ط : المختار عند الكوفيين .

(٤) ساقطتان من ص .

(٥) قد سبق أن الأصح أن تكون ضربتني بالنون لا بالتاء كما في النسخ طلبا للمطابقة ، انظر صفحة ٢٢٨ ف ١ .

الإمكان أن يشغل بما يقوم مقام المطلوب ويخلفه ، حتى يترك ذلك المطلوب الأبعد الذي حقه أن لا يعمل مع وجود الأقرب ، وحتى لا يُظنَّ - بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب - أنه ليس مطلوبه ، وأنه موجه إلى غيره .

فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسألة - أعني عند إعمال الأول وطلب الثاني للمفعول - على أن المختار إضمارُ المفعول في الثاني كان خلوُّ الثاني عن الضمير في قوله تعالى : ﴿ هَآؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَّةً ﴾ ^(١) وقوله : ﴿ أَتَوْنِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا ﴾ ^(٢) دليلاً للبصرية على أن المختار إعمالُ الثاني ، وإلا كان أفصحُ الكلام - أي القرآن - على غير المختار - أي (على) ^(٣) حذف المفعول من الثاني عند إعمال الأول .

قوله : إلا أن يمنع مانع فيظهر .

(أي يمنع مانع من الإضمار فيظهر) ^(٤) ، وذلك إذا كان ذلك المفعول أحدَ مفعولي باب علمت ، ويلزم من إضماره مطابقاً للمعود عليه مخالفةً بينه وبين المفعول الأول في الإفراد أو التثنية أو الجمع أو التذكير أو التأنيث نحو : حسبي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا .

قال المصنف : لم يجوز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ، ولا إضماره لأنك لو أضمرته مثني - ليطابق المفعول الأول ، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل ، وتطابقهما في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث واجبٌ - لخالف المَعُودُ إليه وهو منطلقا ، ولو أضمرته مفردا ليطابق المرجوعُ إليه لخالف المفعول الأول ، فلما امتنع الحذف والإضمارُ وجب الإظهار ^(٥) .

هذا كلامه ، والكلام على عدم جواز حذف أحدِ مفعولي حسبت قد سبق ^(٦) .
ولو سلّم له لم يُسلّم وجوبُ المطابقة بين الضمير والمعود إليه ، إذا لم تلبس المخالفةُ

(١) الحاقة ١٩ .

(٢) الكهف ٩٦ .

(٣) تكملة من ط .

(٤) ساقط من ج و ص وفي ط : على المختار .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٢ .

(٦) صفحة ٢٣١ .

بينهما ، قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً ﴾^(١) وقبله : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً ﴾^(٢) والضميرُ للأولاد ، فالإضمارُ قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز : حسبني وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقا - وإن كان المعودُ إليه مفردا - مراعاة للمسند إليه .

وكذا تقول : حسبت (وحسابي)^(٣) إياه الزيدَين قائمَين ، وحسبت وحسبتيَّ إياه هَندًا قائمةً ، وحسبتي وحسبُها إياها هَندٌ قائمةٌ ، وفي كل هذا القبح حاصلٌ بفصل الأجنبي بين العامل والمعمول ، وفي بعضها (الفصل)^(٤) بين المبتدأ والخبر في الأصل . قوله : وقولُ امرئ القيس^(٥) :

٤٩ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَذَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ^(٦) ليس منه لِفَسَادِ الْمَعْنَى .

هذا جوابٌ عن استدلال الكوفية بهذا البيت^(٧) في كون إعمال الأول هو المختار ، وذلك أنهم قالوا : الشاعر فصيح ، وقد أعملَ الأول بلا ضرورة ، إذ لو أعملَ الثاني لم ينكسر عليه الوزن ولا غيره ، وأيضا لو أعملَ الثاني لم يلزمه محذورٌ (إذ كان يكون الفاعل مضمرًا في كفاني ، فاختار إعمال الأول ، مع أنه لزمه شيءٌ غيرُ مختار بالاتفاق)^(٨) وهو حذف المفعول من الثاني - كما مر^(٩) - وفيه دليلٌ على أن إعمال

(١) و (٢) آية ١١ : من سورة النساء والآية بتمامها : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثُ مَا تَرَكَ ، وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ زَيْنٍ ، آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ .

(٣) في ج : وحسبني .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) قد مرت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) البيت في ديوانه ٣٩ ، وفي سيبويه ٤١/١ ، وفي المقتضب ٧٦/٤ ، وفي الخصائص ٣٨٧/٢ ، وفي الإنصاف ٨٤ ،

وفي ابن يعيش ٧٨/١ ، وفي المقرئ ١٦١/١ ، وفي الخزانة ٣٢٧/١ ، وفي المغني ٤٦٢ ، وفي المغني ٣٣٨ ، وفي العيني

٣٥/٣ ، وفي الجمع ١١٠/٢ ، وفي الدرر ١٤٤/٢ .

الشاهد : أورده الرضي مبينا أنه ليس من باب التنازع ، وفي الشرح تفصيل كاف .

(٧) انظر : الإنصاف ٨٤ ، ٨٥ .

(٨) تكملة من ج و ص و ط .

(٩) صفحة ٢٣٣ .

الأول مختار عند الفصحاء ، إذ العاقل لا يختار أحد الأمرين مع (وجود)^(١) مشقة ومكروه له في ذلك دون الأمر الآخر إلا لزيادة ذلك الأمر الذي اختاره في الحسن على الآخر .

أجاب البصرية^(٢) بأن هذا الاستدلال إنما يصح إذا كان البيت من (باب)^(٣) التنازع وليس منه لفساد المعنى .

وبيأته مبني على مقدمة ، وهي أن لو تنفي شرطها وجزائها ، سواء كانا مثبتين أو منفيين .

فإن كانا مثبتين وجب انتفاؤهما نحو : لو كان لي مال لحججت ، فالحج ووجود المال منفيان .

فإن كانا منفيين وجب ثبوتهما ، لأن نفي النفي إثبات نحو : لو لم تزرني لم أكرمك ، فالزيارة والإكرام مثبتان .

وإن كان أحدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو : لو لم تشتمني أكرمتك ، ولو شتمتني لم أكرمك .

رجعنا إلى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع فنقول :

(أوله : فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة)^(٤) (وقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة)^(٥) شرط (لو) ، أي لو ثبت أن سعيي لأدنى معيشة ، (فيكون منفيا)^(٦) ، فيكون المعنى : لم يثبت أن سعيي لأدنى معيشة ، أي أن طلبتي لقليل من المال^(٧) .

(١) في ج و ص و ط : لزوم .

(٢) في دفاع الأنباري عن البصريين في الإنصاف صفحة ٩٣ لم ينكر أن هذا البيت من التنازع ، بل قال : إنما أعمل الأول منهما مراعاة للمعنى .. ومعلوم أن إعمال الأول جائز ولكنه غير مختار كما يرى البصريون فقد أعملوه تجوزا .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٧) لو قال : أي لم يثبت أن طلبتي لقليل من المال ، لكان أوضح .

وقوله : كفاني جزاء لو ، وقوله لم أطلب قليل من المال عطف عليه ، فيكون حكمه حكم الجواب ، فيكون عدم طلب قليل من المال منتفيا ، أي ثبت أن طلبي لقليل من المال ، وهو إثبات لما نفاه بعينه في المصراع الأول ، فيكون تناقضا فيفسد المعنى^(١) .
فإن قال الكوفي : إن التناقض إنما جاء لجعلك الواو في (ولم أطلب) للعطف ، ونحن نقول : إن الواو للحال .

فالجواب : أنك تكون - إذن - مستشهدا بما يحتمل العطف الراجع والحال المرجوح ، إذ واو العطف أكثر من واو الحال ، والاستشهاد ينبغي أن يكون بالراجع ، أو بما هو نص في المقصود ، لا بما يحتمله وغيره على السواء ، فكيف إذا كان غير المقصود راجحا ، والمقصود مرجوحا ؟

فإن قلت : (فإلى من)^(٢) توجه قوله : (ولم أطلب) إذا لم يكن موجها إلى قليل ؟

قلنا : قيل إلى (المجد) المحذوف المدلول عليه بقوله (بعده)^(٣) :
ولكننا أسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي^(٤)

(١) قلت : قد أورد الكوفيون شواهد أخرى منها قول رجل من بني أسد :
فرد على الفؤاد هوى عميدا وسؤل لو يمين لنا السؤال
وقد نغنى بها ونرى عصورا بها يقتدنا الخرد الخدالا
فأعمل الأول : ولذلك نصب (الخرد الخدالا) ، ولو أعمل الثاني لقال : تقتادنا الخرد الخدال . وقال الآخر :
ولما أن تحمل آل ليل سمعت بينهم نعب الغراب
فأعمل الأول ولذلك نصب الغراب ولو أعمل الثاني لوجب الرفع .
فالأولى أن يقال في هذه المسألة : إن إعمال الأول جائز وكذا الثاني ولا مزية لأحدهما على الآخر لوجود ما يؤيد كلا منهما من النقل والقياس . وانظر : الإنصاف ٨٣ - ٩٦ .

(٢) في ص : فالإم .

(٣) في ط : بعد .

(٤) هذا هو البيت التالي لبيت امرئ القيس (ولو أن ما أسعى .. إلخ) وهو في ديوانه ٣٩ ، وفي ابن يعيش ٧٩/١ ، وفي الهمع ١٤٣/١ ، وفي الدرر ١٢٢/١ ، وفي رصف المباني ٣١٩ ، وفي اللسان (أثل) ، وفي الخزانة ٣٢٧/١ .
اللغة : المجد : الشرف والرفعة ، المؤئل : المستمر المثبت ، وقد ذكره الرضي ليبين أن (لم أطلب) في البيت السابق عمل في (المجد) المحذوف المدلول عليه بقوله في هذا البيت (أسعى لمجد) .

والمعنى : لو كان سعيي لتحصيل أقل ما يُعاش به من المال لكنت أكتفي بذلك ، لأنه قد حصل لي ذلك ولم أكن أطلب المجد .

والأظهر أن مفعول لم أطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى : ﴿ يَقْبِضُ وَيَنْصُطُ ﴾ ^(١) أي له القبض والبسط ، وكذا ههنا معنى البيت لو كان سعيي لقليل من المال لمنعني ما وجدته منه عن السعي ، ولم يكن مني طلب مع ذلك الوجدان ، بل كنت أستقر وأطمئن ، ولكنني أسعى لتحصيل مجد مؤثّل ، أي مؤصل مدخّر لنفسي ولعقبِي ، يُرجع إليه عند التفاخر .

واعلم أنه قد يتنازعُ الفعلان المتعديان إلى ثلاثة خلافا للجرمي ^(٢) . نحو : أعلمت وأعلمني زيدَ عمرا قائما ، على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول ، وأعلمني (وأعلمته إياه إياه) ^(٣) زيدَ عمرا قائما ، على إعمال الأول ، وإضمار مفاعيل الثاني .

والأولى أن يقال : وأعلمته ذلك ، قصدا للاختصار ، إذ مفعول علمت في الحقيقة - كما ذكرنا ^(٤) - هو مضمون المفعولين ، فيكون ذلك إشارة إليه .

وإنما منعه الجرمي لعدم السماع .

وكذا يتنازعُ فعلا تعجب خلافا لبعضهم ^(٥) ، نظرا إلى قلة تصرف فعل التعجب ،

(١) البقرة ٢٤٥ قال تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَنْصُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

(٢) انظر أيضا : لباب الإعراب للإسفرائيني ٢٣٩ .

(٣) فيما عدا ص و ط : وأعلمته إياه ، والصحيح ما في ط ، لأنه قال بعد : وإضمار مفاعيل الثاني ، وعلى ما في غير ط لا يوجد إلا ضميران . وانظر : الأشموني ١٠٧/٢ .

(٤) صفحة ٢٣٠ .

(٥) في الهمع ١١٠/٢ ، ومنعه الجمهور في العامل غير المتصرف كنعم وبئس .. قال : وكذا فعل التعجب في ظاهر مذهب سيويه ، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الأول وقيل : يجوز في التعجب مطلقا ، ويفتقر الفصل لامتراج الجملتين بحرف العطف واتحاد ما يقتضي العاملان ، وعليه المبرد ورجحه الرضي ، وقيل : يجوز فيه بشرط إعمال الثاني ليزول ما ذكر من الفصل المحذور ، وعليه ابن مالك نحو : ما أحسن وأجمل زيدا .

قلت : لم أجد في الكتاب ما يميز ولا ما يمنع ذلك . وفي المقتضب ١٨٤/٤ : ما أحسن وأجمل زيدا ، إذا نصبت بأجمل ، فإن نصبت بأحسن قلت : ما أحسن وأجمله زيدا ، لأنك تريد ما أحسن زيدا وأجمله . وفي هامش هذه الصفحة رد الشيخ عزيمة رحمه الله على السيوطي في الأشباه والنظائر لأنه نسب إلى المبرد أنه يشترط إعمال الثاني ، والصحيح أن السيوطي قال في الأشباه : إن الذي اشترط إعمال الثاني هو ابن مالك كما نقلت عن الهمع ، وانظر : =

تقول : ما أحسن وما (أكرم)^(١) زيّدا - على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول ،
وما أحسن وأكرمه زيّدا على إعمال الأول .

= الأشباه والنظائر ١٥٠/٤ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد . وقال ابن مالك في
التسهيل ٨٦ : ولا يمنع التنارع تعدّد إلى أكثر من واحد ولا كون المتنازعين فعلّي تعجب خلافا لمن منع .
وقد اشترط في شرحه للتسهيل لجواز ذلك إعمال الثاني تخلصا من الفصل المذكور ، وانظر : الصبان على الأشموني
١٠٠/٢ .

(١) في ت : أكرمه ، والأصح ما هنا ، لأنه لو كان كذلك كان على إعمال الأول والإضمار في الثاني .

النائب عن الفاعل

قوله : مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله ، وأقيم هو مقامه ،
وشرطه أن تُغيّر صيغة الفعل إلى فَعَلَ وَيُفَعَّلُ ، ولا يقع المفعول الثاني من
باب علمت ، ولا الثالث من باب أعلمت ، والمفعول له ، والمفعول معه
كذلك ، وإذا وجد المفعول به تعين له ، تقول : ضَرَبَ زيدٌ يومَ الجمعة
أمامَ الأميرِ ضربًا شديدًا في داره ، فيتعين زيد ، فإن لم يكن فالجميع
سواء ، والأول من باب أعطيت أولى من الثاني .

قوله : مفعول ما لم يسم فاعله .

أي مفعول الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله .

وقولهم : فعل ما لم يسم فاعله ، أي : فعل المفعول الذي لم يسم فاعله ، أضيف
الفعل إلى المفعول لأنه صيغ له .
قوله : إلى فَعَلَ وَيُفَعَّلُ .

أي إلى فَعَلَ وَيُفَعَّلُ ونظائريهما ، مما يُضَمُّ أولُه في الماضي ، ويكسر ما قبل آخره ، حتى
يَعْمُ نحو : أَفْعِلْ وَأَفْعِلْ واستَفْعِلْ وفَعَّلْ وفُوعِلْ وفُعِّلْ وَتَفْعِلْ وَأَمثالها .
ويضم أولُه في المضارع ويفتح ما قبل آخره حتى يعم يُفَعَّلْ وَيُسْتَفْعَلْ وَيُفَعَّلَلْ
وأمثالها ، لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه أصلا للرباعي وذوي الزيادة .

قوله : ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب أعلمت .

اعلم أن الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت - كما يجيء في بابه^(١) -
والذي زاد بسبب الهمزة هو المفعول الأول ، إذ معنى أعلمت زيدا عمرا فاضلا ، صيرت
زيدا يعلم عمرا فاضلا .

(١) انظر ط ٢٧٥/٢ .

(فالثاني) ^(١) والثالث مفعولا علمت ، وكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت ثبت لثالث مفاعيل أعلمت .

فنقول : إذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفاً غير متصرف ، أو جاراً ومجروراً أو جملة نحو : علمت زيدا عندك ، أو أبوه منطلق ، أو في الدار لم يقيم مقام الفاعل ، إذ معنى الظرف الذي لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية ، أو انجراره بمن نحو : من قبلك ، والجار لا ينوب مع المفعول به الصريح - كما يجيء ^(٢) - والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه - أيضا - بل إذا كانت محكية جاز قيامها مقامه ، لكونها بمعنى المفرد ، أي اللفظ نحو قوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ ﴾ ^(٣) أي قيل هذا القول وهذا اللفظ .

وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ، ومفعول ما لم يسم فاعله ، وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنته ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾ ^(٤) وقوله ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا ﴾ ^(٥) أي تبين لكم فعلنا بهم ، وأو لم يهد لهم إهلاكنا ، فيصح نحو : تبين لكم كيف فعلنا .

وما أجازاه الكسائي ^(٦) والفراء ^(٧) من قيام الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو : كين يُقام وجعل يُفعل فبعيد لوجهين :

أحدهما : أن هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وما حذف في هذا الباب من

(١) ساقطة من ط .

(٢) صفحة ٢٤٥ .

(٣) هود ٤٤ .

(٤) إبراهيم ٤٥ ، قال العكبري في التبيان ٧٧٣ : فاعله مضمّر دل عليه الكلام ، أي تبين لكم حالهم ، وكيف في موضع نصب بفعلنا ، ولا يجوز أن يكون بفاعل تبين لأمرين ، أحدهما : أن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ، والثاني : أن كيف لا تقع إلا خبرا أو ظرفا أو حالا .

(٥) السجدة ٢٦ ، وقال الفراء في معاني القرآن ٣٣٣/٢ : كم في موضع رفع بـ (يهد) كأنك قلت : أو لم تهدم القرون المهالكة ... وقد يكون كم في موضع نصب بأهلكنا وفيه تأويل الرفع ، فيكون بمنزلة قولك : سواء علي أزيذا ضربت أم عمرا .

(٦) و (٧) التسهيل ٧٧ .

(فاعل) ^(١) فليس بمنوي ، ولا يُحذف المبتدأ إلا مع كونه منويا ، فلا ينوب - على هذا - خبرٌ كان المفردُ أيضا عن الفاعل ، نحو : كين قائمٌ ، وقد أجازته الفراء دون الكسائي ^(٢) .

والثاني : أن الجملة لا تقوم مقام الفاعل إلا محكية أو مؤولة بالمصدر المضمون ^(٣) ، ولا معنى لـ كين القيام .

والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي (علمت) مطلقا مقامَ الفاعل قالوا : لأنه مسندٌ أسند إلى المفعول الأول ، فلو قام مقامَ الفاعل - والفاعل مسندٌ إليه - صار في حالة واحدة مسندا ومسندا إليه ، فلا يجوز ^(٤) .

وفيما قالوا نظر ، لأن كون الشيء مسندا إلى شيء ومسندا إليه شيء آخر في حالة واحدة لا يضرب ، كما في قولنا : أعجبني ضرب زيد عمرا ، فأعجبني مسند إلى ضرب ، وضرب مسند إلى زيد .

ولو كان لفظُ مسندا إلى شيء ، أسند - أي ذلك الشيء - إلى ذلك اللفظ بعينه ، لم يجوز ، وهذا (كما يكون) ^(٥) الشيء مضافا ومضافا إليه بالنسبة إلى شيئين ، كغلام في قولك : فرس غلام زيد .

وأما المتأخرون فقالوا : يجوز نيابته عن الفاعل إذا لم يُلبس ، كما إذا كان نكرةً وأوّل المفعولين معرفةً نحو : ظنّ زيدا قائمٌ ، لأن التنكير يرشد إلى أنه هو الخبر في الأصل ^(٦) .

والذي أرى أنه يجوز قياسا نيابته عن الفاعل - معرفةً كان أو نكرةً واللبس مرتفع مع إلزام كل من المفعولين مركزه ، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعد ما كان

(١) في ج و ص و ط ج : الفاعل .

(٢) التسهيل ٧٧ ، ونسب ابن السراج في الأصول الإجازة إلى قوم فقال ٨١/١ : وقد أجاز قوم في كان زيد قائما أن يردوه إلى ما لم يسم فاعله ، فيقولون : كين قائم .

(٣) يعني المصدر الذي تضمنته الجملة ، كالقيام في قام زيد - مثلا - .

(٤) التمثيل لهذه المسألة في الكتاب يدل على أن الذي يقام إنما هو المفعول الأول . انظر : الكتاب ٢٠/١ .

(٥) في ص : كما يقال يكون .

(٦) نسب ابن يعيش الإجازة إلى ابن درستويه (شرح المفصل ٧٧/٧) .

مبتدأً فلا يجوز في نحو : علمت زيدا أباك ، مع اللبس تقديم الثاني على الأول ، وهذا كما قلنا في نحو : ضَرَبَ موسى عيسى^(١) ، وكذا في نحو : أعلمتك زيدا أباك .
فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه .

وليس معنى قيام المفعول مقامَ الفاعل أن يلي الفعل بلا فصل ، بل معناه أن يرتفع بالفعل ارتفاعَ الفاعل ، فنقول : عَلِمَ زيدًا أبوك ، والمرفوع ثاني المفعولين ، وأُعْلِمَكَ زيدا أبوك ، والمرفوع ثالث المفاعيل .

وكذا يجب حفظ المراتب في باب أعطيت^(٢) إذا ألبست مخالفته نحو : أعطيت زيدا أخاك ، فإن لم يلبس بقرينة جاز العدول ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾^(٣) .

هذا الذي قلنا من حيث القياس ، ولا شك أن السماع لم يأت إلا بقيام أول مفعولي علمت ، لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل و « الجارُ أحقُّ بِصَقْبِهِ »^(٤) وكذا لم يُسَمَّع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت كقوله^(٥) :

٥٠ - بُعِثَ عَمْرًا غَيْرَ شَاكِرٍ نَعَمَتِي^(٦)

(١) صفحة ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

(٢) أي فيما كان مفعولاه ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

(٣) الجاثية ٢٣ .

(٤) جزء من حديث ورد في صحيح البخاري ٤٧/٣ ، وفيه بسقه وكذا في سنن أبي داود ٧٨٦/٣ ، وفي سنن النسائي ٢٨١/٧ ، ٢٨٢ ، وسنن ابن ماجه ٨٣٤/٢ ، وفي المسند ١٠/٦ ، قال صاحب اللسان (سقب) ٤٥٢/١ ، والسقب : القرب .. وأبياتهم متسابقة أي متدانية ومنه الحديث : الجار أحق بسقه ، السقب بالسين والصاد في الأصل : القرب .

(٥) القائل عنترة بن شداد العبسي وقد مرت ترجمته صفحة ٧٣ .

(٦) عجزه :

والكفر مَحْبُتَةٌ لنفس المنعم

والبيت في ديوان عنترة ٢١٤ ، وفي شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٣٥٥ ، وفي رصف المباني ٤٩ ، وفي حماسة البحتري ١١٠ ، وفي الخزانة ٣٣٦/١ .

اللغة : الكفر هنا : الجحود ، محبة : سبب لحبث النفس .

الشاهد : أورده الرضي لبيان أن (أعلم) وأخواتها إذا بنيت للمفعول فإنه لم يسمع قيام غير المفعول الأول مقام الفاعل .

لأنه في الحقيقة فاعل عَلِمَ ، إذ معنى أعلم زيدٌ عمرا منطلقا عَلِمَ زيدٌ عمرا منطلقا .
وقيامُ ثاني مفاعيل أعلمتُ مقامَ الفاعلِ أولى - من حيث القياس - من قيام ثالثها ،
كما كان قيامُ أول مفعولي علمتُ أولى ، فتقول : أَعْلِمَكَ (زيد) ^(١) أباك ، ولا يلتبس
مع لزوم كلٍّ مركزه .

قوله : والمفعول له والمفعول معه كذلك .

إنما لا يقومان مقامَ الفاعل لأن النائب منابه ينبغي أن يكون مثله في كونه من
ضروريات الفعل ، من حيث المعنى ، وإن جاز أن لا يذكر لفظا ، كما أن الفاعل من
ضروريات الفعل ، ولا شك أن الفعل لابد له من مصدر ، إذ هو جزؤه ، وكذا لابد
له من زمان ومكان يقع فيهما ، ولابد للمتعدي (من حيث المعنى) ^(٢) من مفعول به
يقع عليه ، وكذا المجرور مفعولٌ به لكن بواسطة حرف الجر ، ولهذا كان (كل) ^(٣)
مجرور ليس من ضروريات الفعل لم يَقُمْ ^(٤) مقامَ الفاعل ، كالمجرور بلام التعليل ، نحو :
جئتكَ للسمن ، فلا يقال : جيء للسمن ، إذ رُبَّ فعل بلا غرض لكونه عبثا ، فمن
ثم لم يقم المفعول له مقامَ الفاعل .

وإنما لم يقم المفعول معه مقامه إذ هو مصاحب ، ورُبَّ فعل يفعل بلا مصاحب مع
أن معه الواو التي أصلها العطف ، وهي دليل الانفصال ، والفاعل كجزء الفعل ، ولو
حذفها لم يعرف كونه مفعولا معه .

وكذا التمييز والمستثنى ليسا من ضرورياته .

وأجاز الكسائي ^(٥) نياة التمييز ، لكونه في الأصل فاعلا ، فقال في طاب زيد نفسا :
طَبِيتُ نفس (زيد) ^(٦) .

وأما الحال فإنها - وإن كانت من ضروريات الفعل - لكن قلة مجيئها في الكلام منعتها

(١) في ط : زيدا ، والصحيح ما أثبتناه ، لأنه لو كان كما في ط لكان القائم مقامَ الفاعل هو الأول .

(٢) ساقط من ج و ص و ط .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) أليس الأولى أن يقول : لا يقوم ؟

(٥) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦١١/٢ : وحكى الكسائي : خذه مطبوبة به نفس ، ومن الموجوع رأسه
والسفسوه رأيّه ، وأجاز في امتلأت الدار رجلا امتلأ رجلا .

(٦) تكملة من ط .

من النياية عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه .

قوله : وإذا وجد المفعول به تعين له .

أي للقيام مقامَ الفاعل ، وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل أشدَّ منه لسائر المنصوبات ، هذا مذهب البصريين^(١) .

وأما الكوفيون - ووافقهم بعض المتأخرين^(٢) - فذهبوا إلى أن قيامَ المفعول به (مقامَ الفاعل)^(٣) أولى ، لا أنه واجبٌ ، استدلالا بالقراءة الشاذة ﴿لولا نَزَلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ﴾^(٤) بالنصب^(٥) .

ويقول الشاعر^(٦) :

٥١ - ولو وَلَدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرَوِ الْكِلَابُ^(٧)

(١) و (٢) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٠٧/٢ - ٦١٠ ذكُرَ لجواز إقامة غير المفعول به مع وجوده عند الأخفش والكوفيين وامتناعه عند غير الأخفش من البصريين ، واستشهد ابن مالك للأخفش والكوفيين بقراءة ﴿ليجزى قوما بما كانوا يكسبون﴾ الجاثية ١٤ وشاهدين شعرين آخرين .

وأراد الرضي ببعض المتأخرين ابنَ مالك ، كما سبق النقل عنه في شرحه للكافية الشافية .

(٣) في ت و ط : المجرور مقامَ الفاعل ، والصحيح ما أثبتناه ، لأن الحديث عن قيام المفعول به لا عن المجرور . (٤) الفرقان ٣٢ .

(٥) لم أجد في كتب القراءات الشاذة ذكرا لهذه القراءة وليست في معجم القراءات ولا في البحر المحيط .

(٦) هو جرير بن عطية الخطفي كما في الخزانة ٣٣٨/١ ، ولم أجده في ديوانه ولا في النقائض ، وكذا قال عبد السلام هارون في هامش ٣٣٧/١ من تحقيقه للخزانة وستأتي ترجمة جرير صفحة ١٠٠٢ .

(٧) ورد هذا البيت في الخصائص ٣٩٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٢١٥/٢ ، وفي ابن عيش ٧٥/٧ ، وفي الخزانة ٣٣٧/١ ، وفي الجمع ١٦٢/١ ، وفي الدرر ١٤٤/١ .

اللغة : قَفِيرَةٌ : والدة الفرزدق ، الجرو : بكسر الجيم وفتحها : ولد الكلب والسباع ، والجمع أجر وجرأ . المعنى : أن قفيرة لو ولدت جروا لسب جميع الكلاب بسبب ذلك الجرو ، لسوء خلقه . الخزانة ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الكوفيين وبعض المتأخرين أجازوا نياية الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول الصريح . وفي الأمالي الشجرية ٢١٥/٢ ، وفي ابن عيش ٧٥/٧ ورد الشاهد على أن النائب عن الفاعل هو المصدر الذي فيهم من الفعل مع وجود المفعول به يعني السب المفهوم من سُب .

وأمثاله .

ومنع الجزولي نيابة المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار^(١) ، كما في قوله^(٢) :

٥٢ - أمرتك الخير^(٣)

والوجه الجواز ، لالتحاقه بالمفعول به الصريح .
والأخفش أجاز نيابة الظرف والمصدر مع وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به ووصفهما^(٤) .

والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل أن يكون ملفوظا به .
وقد أجاز سيبويه إضمار المصدر المعهود ، (فيقال)^(٥) لمن ينتظر القعود : قد قعد ،
أو الخروج : قد خرج ، بناء على قرينة التوقع ، أي قعد القعود المتوقع^(٦) .

(١) في المقدمة الجزولية ق ٣٢ فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه ، وإذا عدم تساوت مراتب البواقي .
(٢) نسبه سيبويه في الكتاب ١/١٧ ، والزجاجي في الجمل ٢٨ ، إلى عمرو بن معد يكرب ، ونسبه في الخزانة ١/٣٤٢ ،
٣٤٣ إلى أعشى طرود نقلا عن المؤلف والمختلف وقال ورد في أبيات شعر آخر ثم قال : وهذا الشعر قد نسب إلى
عمرو بن معد يكرب وللعباس بن مرداس ولزرعة بن السائب ولخفاف بن ثذبة .
(٣) البيت بتمامه :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
وهو في ديوان عمرو بن معد يكرب ٤٧ ، وفي سيبويه وفي المقتضب ٢/٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، وفي الجمل للزجاجي
٢٨ ، وفي المختص ١/٥١ ، ٢٧٢ ، وفي الأماشي الشجرية ١/١٦٥ ، ٢/٢٤٠ ، وفي ابن يعيش ٢/٤٤ ، ٨/٥٠ ، وفي
المغني ٤١٤ ، ٧٣٦ ، وفي شرح شواهد المغني ٧٢٧ ، وفي شرح شذور الذهب ٣٦٩ ، وفي الخزانة ١/٣٣٩ ، وفي
اللامات ١٥١ ، وفي الهمع ٢/٨٢ ، وفي الدرر ٢/١٠٦ ، وفي المؤلف والمختلف ١٧ ، وفي الكامل للمبرد ١/٣٣ ، وفي
رغبة الأمل ١/١٣٦ .

اللغة : النشب : قيل : بمعنى جميع ما يملك من المال وقيل : المال الأصيل الثابت بمعنى العقار كاللدور والضياح .
الشاهد : أورده الرضي مثالا لما سقط منه حرف الجر فنصب لسقوطه ، وقال : إن الجزولي منع نيابة مثله عن
الفاعل مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار .

(٤) في الخصائص ١/٣٩٧ وأجاز أبو الحسن : ضرب الضرب الشديد زيذا ، ودفع الدفع الذي تعرف إلى محمد
دينارا ، وقتل القتل يوم الجمعة أتحاك ، ونحو هذه من المسائل ، ثم قال : هو جائز في القياس وإن لم يرد به الاستعمال .
(٥) في ت : فقول .

(٦) وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه الزجاجي في الجمل ٧٧ ، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد هذه النسبة إليه .

ويجوز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ العامل، إذا كان المصدر مفعولا به نحو (قولك) ^(١) : قمت فاستُحسِن ، أي استُحسِنَ قيامي .

ويشترط في المفعول المطلق - أيضا - أن لا يكون مجرد التوكيد ، إذ النائب عن الفاعل يجب أن يكون مثله - في إفادة ما لم يُفدَ الفعل - حتى يتبين احتياجُ الفعل إليه (فيصيرا معا كلاما) ^(٢) ، فلو قلت : ضَرَبَ ضَرَبَ لم يجز ، لأن ضَرَبَ مستغن بدلالته على ضَرَبَ عن قولك : ضَرَبَ ، بل يقال : ضَرَبَ ضربةً ، أو الضربُ الفلاني ، ولذلك قال المصنف ^(٣) : (ضربا شديدا) ^(٤) .

وكذا اشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل ، فلا يقال : ضَرَبَ شيءٌ ولا جُلِسَ مكانٌ أو زمانٌ أو (في) ^(٥) موضع ، لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ، ولا فائدة متجددة في ذكرها .

ويشترط في الظرف النائب أن يكون متصرفا ملفوظا به .

(وقد أجاز بعضهم ^(٦) في غير المنصرف نحو : قعد عندك وليس بوجه) ^(٧) .

وقد أجاز بعضهم ^(٨) في غير الملفوظ به مع القرينة ، نحو : أنت في (دارٍ) ^(٩) ضَرَبَ ، أي ضرب فيها ، وقوله تعالى : ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولٌ ﴾ ^(١٠) (عنه) مرفوع المحل

(١) ساقطة من ج و ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) أي في المتن في قوله صفحة ٢٣٩ : ضَرَبَ زيدٌ يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ ضَرْبًا شديدا .

(٤) فيما عدا ط : ضرب شديد .

(٥) تكلمة من ج و ص و ط .

(٦) نسب صاحب الممع ١٦٣/١ الإجازة إلى الكوفيين والأخفش .

(٧) ساقط من ج .

(٨) نسب صاحب الممع ١٦٣/١ الإجازة إلى ابن السراج ، ولم يصرح بذلك ابن السراج في الأصول ١١٩/١ غير أنه قال في نحو : سير يزيد سير شديد : وقد يجوز نصبها على الموضع ، وإن كنت لم تُقَمَّ المجرور مقام الفاعل - أعني قولك يزيد - على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل وتضمه ، وذلك المحذوف على ضربين ؛ إما أن يكون الذي قام مقام الفاعل مصدرا استغني عن ذكره بدلالة الفعل عليه ، وإما أن يكون مكانا دَلَّ الفعل عليه أيضا ، إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون في مكان .

(٩) في ط : الدار .

(١٠) قال أبو حيان : كل مبتدأ ، والجملة خبره ، واسم كان عائد على كل ، وكذا الضمير في مَسْئُولَا ، والضمير =

بمسؤولا المقدر المفسر بمسؤولا الظاهر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(١) لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر ، وذلك لأصالة الفعل في رفع المسند إليه ، فلا يجوزُ خلوهُ مِنْهُ ، بخلاف اسمي الفاعل والمفعول .
والأكثرون على أنه إذا قُعدَ المفعول به تسارث البواقي في النيابة ولم يُفضَّلَ بعضها (بعضا)^(٢) .

ورجح بعضهم^(٣) الجار والمجرور منها لأنه مفعول به لكن بواسطة (حرف)^(٤) ،
ورجح بعضهم^(٥) الظرفين والمصدر لأنها مفاعيل بلا واسطة ، وبعضهم^(٦) المفعول المطلق (لأن دلالة)^(٧) الفعل عليه أكثر .

والأولى أن يقال : كل ما كان أدخل في عناية المتكلم ، واهتمامه بذكره ، وتخصيص الفعل به ، فهو أولى بالعناية ، وذلك إذن اختياره .
قوله : (والأول)^(٨) من باب أعطيت أولى .

أي مما له مفعولان أولهما ليس بمبتدأ ، وإنما كان أولى لأن فيه معنى الفاعلية دون الثاني ، ففي أعطيت زيدا درهما : زيد عايط^(٩) أي آخذ ، والدرهم معطو ، وفي كسوت عمرا جبة : عمرو مكتس ، والجبة مكتساة ، وكذا في غيره .

= في (عنه) عائد على ما من قوله : ﴿ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ فيكون المعنى أن كل واحد من السمع والبصر والفؤاد يسأل عما لا علم له به ، أي انتفاء ما لا علم به ، وهذا الظاهر ، وقيل : الضمير في كان ومسؤولا عائدان على القائف ما ليس له به علم ، والضمير في عنه عائد على كل ، فيكون ذلك من الالتفات ، وقال الزمخشري : وعنه في موضع الرفع بالفاعلية ، أي نائب عن فاعل مسؤولا ، وهو لا يجوز لأن النائب عن الفاعل لا يتقدم على فعله . (البحر ٣٧/٦) .

(١) التوبة ٦ .

(٢) في ص : على بعض .

(٣) في شرح ابن يعيش ٧٦/٧ : ذهب قوم إلى أن الاختيار الجار والمجرور ، لأنه في مذهب المفعول به . وانظر : أسرار العربية (٩٥) .

(٤) تكلمة من ص و ط .

(٥) في شرح ابن يعيش ٧٦/٧ وقال قوم : الظرف أولى لظهور الإعراب فيه ، فإن قيل : فالإعراب أيضا يظهر في المصدر قيل : ذاك صحيح إلا أن الظرف فيه زيادة فائدة ، لأن الفعل دال على المصدر وليس بدال على الظرف .

(٦) لم أجد من ذكر ذلك غير الرضي .

(٧) في ت و ص : لدلالة .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

(٩) في اللسان : المعطو : تناول يقال منه : عطوت أعطو .

المتبدأ والخبر

قوله : ومنها المتبدأ والخبر ، فالمتبدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام ، رافعةً لظاهر ، مثل زيد قائم ، وما قائم الزيدان ، وأقائم الزيدان فإن طابقت مفرداً جاز الأمران ، والخبر هو المجرد (المسند)^(١) المغاير للصفة المذكورة .

(اعلم)^(٢) أن المتبدأ اسم مشترك بين ماهيتين ، فلا يمكن جمعهما في حد ، لأن الحد مبين للماهية بجميع أجزائها ، فإذا اختلف الشئان في الماهية لم يجتمعا في حد . فأفرد المصنف لكل منهما حداً ، وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم . وفسر الزمخشري^(٣) والمصنف^(٤) العوامل اللفظية في حد المتبدأ بنواسخ المتبدأ ، وهي كان وإن وظن وأحواتها وما ولا .

والأولى أن نطلق ولا نخصّ عاملاً دون عامل ، صونا للحد عن اللفظ المجمل ، ونجيب عن قولهم : بحسبك (زيد)^(٥) وما في الدار من أحد بزيادة الباء ومن فكأنهما معدومان .

وعن قولهم^(٦) في نحو إن زيدا منطلق وعمرو : إن (عمرو) معطوف على محل اسم إن لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الأول ، وذلك أن لفظة (إن) لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالخروف الزائدة التي لا فائدة فيها إلا التأكيد .

(١) في ت و ط : المسند به ولعل الصواب ما أثبتته ، وقوله : به غير موجود في متن الكافية المثبت على شرح ابن الحاجب لكافيته .

(٢) في ط : واعلم .

(٣) المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ .

(٤) شرح ابن الحاجب لكافيته ص ٢٣ .

(٥) في ص : درهم .

(٦) معطوف على قوله : عن قولهم في قوله قبل : ونجيب عن قولهم .

لكنه يُشكّل بقولهم : لا رجلٌ ظريفٌ في الدار ، حملاً لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدأ - إن اخترنا مذهب الأخفش^(١) والمبرد^(٢) ، وهو أن لا هذه عاملةٌ وخبرها مرفوعٌ بها ، واسمها منصوب (الموضع)^(٣) .

ووجه الإشكال هو أن (لا) ليس زائداً ولا جارياً مجرى الزائد ، فاسمها - إذن - اسمٌ ليس بمجرد عن العامل اللفظي ، وهو مبتدأ ، وإلا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع . ولا يشكل إن اخترنا مذهب سيبويه - وهو أن لا هذه ليست بعامة ، والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدأ^(٤) .

فإن قيل : نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على اسمها وحده ، بل على (محل)^(٥) المركب ، الذي هو لا مع اسمها ، وهذا المركب مجردٌ عن (العامل)^(٦) .

فالجواب أنه قد خرج - إذن - هذا المركب (عن حد المبتدأ بقولهم : هو الاسم المجرد ، وليس هذا المركب)^(٧) باسم ، بل هو حرف مع اسم ، إلا أن يقال : إنه بالتركيب صار كاسم واحد .

لكن الاعتراض واردٌ على كل حال - على مذهب من أجاز رفع صفة (اسم)^(٨)

(١) انظر الحجة للفارسي ١٤٢/١ وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

(٢) في المقتضب ٣٥٧/٤ - ٣٦٣ عقد المبرد باباً يبيّن فيه عمل لا التي للنفي واستهله بقوله : اعلم أن لا إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين .

وليس في الباب تصريح بأنها الرافعة للخبر ، أما كونها عاملةً النصب في الاسم فقد تبين من النص السابق .

(٣) في ط : المحل .

(٤) في الكتاب ٣٥٣/١ : وقال الخليل رحمه الله : يدلّك على أن (لا رجل) في موضع اسم مبتدأ مرفوع قولك : لا رجلٌ أفضلٌ منك ، كأنك قلت : زيدٌ أفضلٌ منك . ومثل ذلك : بحسبك قولُ السوء ، كأنك قلت : حسبك قولُ السوء .

وقال الخليل رحمه الله حين مثله رجلٌ أفضلٌ منك .

ولم ينكر سيبويه على الخليل رأيه فدلّ على أنه رأيه أيضاً .

(٥) في ج و ص : المحل .

(٦) في ط : العوامل .

(٧) ساقط من ص .

(٨) في ط : الاسم .

لا التبرئة إذا كان مضافاً ، نحو لا غلامَ رجل ظريف في الدار ، لأنه لا يصح فيه دعوى التركيب ، وصيرورتها كاسم واحد .

قوله : الاسم المجرد .

لا يرد عليه نحو (تسمع بالمعيدي لا أن تراه)^(١) وقوله تعالى : ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ ﴾^(٢) (عند من قال^(٣) : أأنذرتهم)^(٤) مبتدأ ، لتأويلهما بالاسم ، أي سماعك بالمعيدي ، وسواءٌ عليهم إنذارك وتركه .

ولو قال : المبتدأ الاسم المسند إليه ، لدخل فيه الفاعل .

ولو اقتصر على قوله : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه الأسماء التي (لا)^(٥) تُركب مع عاملها نحو واحد (و)^(٦) اثنان ، والخبر ، والمبتدأ الثاني^(٧) .

فبقوله : مسند إليه خرجت الثلاثة .

قوله : أو الصفة الواقعة .. إلى آخره .

هذا هو حد المبتدأ الثاني ، والنحاة تكلفوا إدخال هذا أيضا في حد المبتدأ الأول .

فقالوا : إن خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر^(٨) .

(١) في جمع الأمثال للميداني ١٢٩/١ : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه ويروى لأن تسمع بالمعيدي خير ، وأن تسمع ، ويروى تسمع بالمعيدي لا أن تراه ، واختار : أن تسمع ، يضرب لمن خبره خير من مرآه ، ودخل الباء على تقدير تُحدث به خير . ثم ذكر قصة المثل من ١٢٩/١ - ١٣١ .

(٢) البقرة ٦ .

(٣) ذكر صاحب البيان في إعرابه خمسة أوجه قال صفحة ٢١ : (سواء عليهم) رفع بالابتداء ، وأأنذرتهم أم لم تنذرهم جملة في موضع الفاعل ، وسدت هذه الجملة مسد الخبر ... ويجوز أن تكون هذه الجملة في موضع مبتدأ ، وسواء خبر مقدم .. ويجوز أن يكون سواء خبر إن وما بعده معمول له ، ويجوز أن يكون (لا يؤمنون) خبر إن ، وسواء عليهم وما بعده ، معترض بينهما ، ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر .

(٤) ساقط من ص .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) الواو ساقطة من ج و ص وهو أولى .

(٧) يعني الوصف الواقع بعد حرف النفي أو شبهه .

(٨) لم أجد فيما بين يدي من مؤلفات من تقدم على الرضي من قال ذلك إلا الزمخشري حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ٩٥/١ : وما حذف فيه الخبر لسد غيره مسده قولهم : أقام الزيدان .. ولما شرحه ابن يعيش ٩٦/١ قال : وقائم هنا اسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ ، =

وليس بشيء ، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلاً من خبر حتى يحذف ويسدّ غيره مسدّه ، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتّ ، إذ هو في المعنى كالفاعل ، والفعل لا خبر له ، فمن ثم تم بفاعله كلاماً من بين جميع اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، ولهذا أيضاً لا يُصغّر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة أكلوني البراغيث^(١) .

ويعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة .
قوله : رافعة لظاهر .

احترازٌ عن نحو أقائمان الزيدان وأقائمون الزيدون فإنه خبر . .
ويريد بالظاهر ما كان بارزاً غير مستكنٍّ سواء كان مظهراً نحو أقائم الزيدان ، أو مضمراً كقولك - بعد ذكر الزيدين - (أقائم هما)^(٢) فإن قولك هما فاعل مع كونه مضمراً .

قوله : بعد حرف النفي وألف الاستفهام .
كذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قائم الزيدان وإن قائم (الزيدان)^(٣) وأقائم الزيدون ، وهل حسنٌ الزيدان .
والأخفش^(٤) والكوفيون^(٥) جوزوا رفع الصفة للظاهر - على أنه فاعل لها - من غير

= فقالوا : أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به وقد سد مسد الخبر ، من حيث إن الكلام تمّ به ، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة . أما ابن الحاجب فقد قال في إيضاحه للمفصل ١٩٥/١ : ولا يحتاج في التحقيق إلى خبر لأنه في معنى يقوم الزيدان ، فقائم مخبر به كإخبار بالفاعل ، والزيدان فاعل ، مثله في يقوم الزيدان ، وإنما ذكر الحذف على سبيل المسامحة تقريباً على المبتدئين والتحقيق فيه ما ذكرناه .

(١) في التسهيل ٤٤ ولا خير للوصف المذكور لشدة شبهه بالفاعل ، ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) ولا فرق بين كلام ابن مالك وكلام الرضي إلا في قوله يتعاقبون فيكم ملائكة وقول الرضي أكلوني البراغيث .

(٢) في ط : أقائمان هما .

(٣) ساقط من ج و ص و ط .

(٤) انظر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٧٩/٦ وشرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ .

(٥) نسب ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٦٤١/١ هذا الرأي إلى الفراء وحده وانظر الرأي منسوباً إلى الأخفش والكوفيين في المجمع ٩٤/١ وفي شرح الأئتموني ١٩٢/١ .

اعتدًا على الاستفهام أو النفي ، نحو قائم الزيدان ، كما يميزون في نحو (في الدار زيد) .
أن يعمل الظرف بلا اعتد^(١) .

وأجري نحو (غير قائم الزيدان) مُجَرَى ما قائم لكونه بمعناه . قال^(٢) :

٥٣ - غير مأسوف على الزمن ينقضي بالهم والحزن^(٣)

ومثل ذلك : أقل رجل يقول ذلك (إلا زيد - عند أبي علي^(٤)) - كما يجيء في باب الاستثناء^(٥) .

وكذا قولهم : خطيئة يوم لا أصيد فيه^(٦) ، أي قل رجل يقول ذلك^(٧) ويخطئ يوم لا أصيد فيه ، أي يقل وينذر .

فهذه كلها مبتدآت لا أخبار لها ، لما فيها من معنى الفعل ، ولا تدخل نواسخُ المبتدأ عليها لما فيها من معنى النفي فيلزم الصدر .

(١) ذكر الأنباري هذه المسألة في الإنصاف . أعني عمل الظرف بلا اعتدأ صفحة ٥١ فقال : ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإليه ذهب الأخفش في أحد قوليه وأبو العباس المبرد .. إلخ .

(٢) القائل هو أبو نواس الحسن بن هاني بن عبد الأول بن صباح الحكمي بالولاء ، شاعر العراق في عصره اتصل بخلفاء بني العباس ومدح بعضهم وخرج إلى دمشق ومنها إلى مصر ثم عاد إلى بغداد ، وقد نظم جميع أنواع الشعر ، له ديوان مطبوع ، قال الجاحظ : ما رأيت رجلاً أعلم باللغة ولا أفصح لهجة من أبي نواس . توفي سنة ١٩٨ هـ (الأعلام ٢٤٠/٢) .

(٣) البيت غير موجود في ديوان أبي نواس وهو في الأملالي الشجرية ٣٢/١ وفي الهمع ٩٤/١ وفي الخزانة ٣٤٥/١ وفي العيني ٥١٣/١ ، وفيها جميعها : على زمن ، ولكن المثلث في نسخ شرح الكافية ، على الزمن ، أورده الرضي مثالا لإجراء (غير قائم الزيدان) مجرى (ما قائم الزيدان) .

(٤) في الكتاب ٣٦١/١ : وتقول : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد لأنه صار في معنى ما أحد فيها إلا زيد وفي المقتضب ٤٠٤/٤ : وتقول : أقل رجل رأيته إلا زيد ، إذا أردت النفي بأقل ، كأنك قلت : ما رجل رأيته إلا زيد .. إلخ وعليه يكون أبو علي مسبوقا بسيبويه والمبرد في جعل - أقل - بمعنى النفي ، وتخرج رأي أبي علي سيأتي صفحة ٧٣٩ وفي حاشية المقتضب ج ٤ ص ٤٠٥ .

لخص المرحوم الشيخ عضيمة آراء النحاة في إعراب قولهم : أقل رجل يقول ذاك إلا زيد .. ثم أحال على الخصائص ١٢٤/٢ والأشياء ٤٥/٢ والخزانة ٢٦/٢ - ٢٨ طبع بولاق ١٢٩٩ هـ وشرح الكافية ٧٧/١ و٢١٢ و٣٠٨/٢ المطبعة العامة سنة ١٢٧٥ بالأسنانة .

(٥) صفحة ٧٣٩ .

(٦) في اللسان (خطأ) ويقال : خطيئة يوم يمر بي أن لا أرى فيه فلانا . وخطيئة ليلة تمر بي أن لا أرى فلانا في النوم .

(٧) ساقط من ص .

وَرُبَّ عند أبي عمرو مبتدأ لا خبر له^(١) ، كأقْل رجل لما فيه من معنى التقليل الذي هو قريب من النفي - كما يجيء في باب حروف الجر^(٢) .

ويجوز عند الأخفش والفراء إنَّ قائماً الزيدان^(٣) .

وسوغ الكوفيون هذا الاستعمال في ظن - أيضاً - نحو ظننت قائماً الزيدان^(٤) .

وكلاهما بعيدٌ عن القياس ، لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل (إلا)^(٥) مع دخول معنى يناسب الفعل عليها ، كمعنى النفي والاستفهام ، أو دخول ما لا بد من تقديرها فعلاً بعده كاللام الموصولة ، وأما إنَّ وظنَّ فليسا من ذينك^(٦) في شيء ، بل هما يطلبان الاسمية فلا يصح تقديرها فعلاً (بعدها)^(٧) .

وأما العامل في المبتدأ فقال البصريون : هو الابتداء ، وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للإسناد (إليه)^(٨) ، ويكون معنى الابتداء في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لإسناده إلى شيء^(٩) .

واعترض بأن التجريد أمر عديمي فلا يؤثر .

(١) وقال الرضي في الجزء الثاني صفحة ٣٣١ : قال أبو عمرو : رب لا عامل لها ، لأنها ضارعت النفي ، والنفي لا يعمل فيه عامل ، وانظر آخر مسألة في الإنصاف ٨٣٢ وما بعدها .

(٢) انظر ط ٣٣٠/٢ و ٣٣١ .

(٣) وقد نسب ابن السراج في الأصول ٢٥٦/١ إلى الفراء وقال : إنه على معنى إن من قام الزيدان ونسبه أبو علي في الحجة ١٤٩/١ إلى الأخفش ، واحتج له وكذا نسب ابن مالك إلى الفراء والأخفش في شرحه للكافية الشافية ٤٧٨/١ واستضعفه فقال ، وفاعل ذلك بعد النفي والاستفهام معذور لأن النفي والاستفهام لشدة طلبهما للفعل .. جعل الصفة كأنها فعل .. ونحو إن قائماً الزيدان بخلاف ذلك لأنَّ مختصة بالأسماء فدخولها على ما فيه شبه الفعل مزيل لشبهه به أو جاعله كالزائد .

ونسبه ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل إلى الأخفش ١٩٥/١ .

(٤) لم يذكر ذلك غير الرضي فيما رأيت .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) يعني دخول النفي أو الاستفهام أو دخول اللام الموصولة .

(٧) في ت و ج و ص : بعدها .

(٨) ساقطة من ج و ص .

(٩) الإنصاف ٤٤ - ٥١ .

وأجيب بأن العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات ، والعدم الخصوص - أعني عدم الشيء المعين - يصح أن يكون علامة لشيء لخصوصيته (فالعامل - على هذا - تجريد الاسم للإسناد إليه في المبتدأ الأول ، وتجريد الاسم لإسناده إلى شيء آخر في المبتدأ الثاني)^(١) .

وفسر الجزولي الابتداء بجعل الاسم في صدر (الكلام)^(٢) تحقيقاً أو تقديرًا للإسناد إليه أو لإسناده^(٣) .

حتى يسلم من الاعتراض بأن التجريد (أمر)^(٤) عديمي فلا يؤثر .

ثم قال المتأخرون كالزنجشيري^(٥) والجزولي^(٦) : هذا الابتداء هو العامل في الخبر أيضاً ، لطلبه لهما على السواء .

ونقل الأندلسي^(٧) عن سيبويه أن العامل في الخبر هو المبتدأ^(٨) .

ويحكي هذا عن أبي علي^(٩) وأبي الفتح^(١٠) .

(١) ساقط من ج و ص ومذكور في ت وهامش ط .

(٢) في ط : الكلام لفظاً .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ١٩ : الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر وبه يرتفع المبتدأ والخبر .
(٤) تكملة من ط .

(٥) في المفصل بشرح ابن يعيش ٨٣/١ : وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما ، لأنه معنى قد تناولهما معا تناولا واحداً ، من حيث إن الإسناد لا يتأق بدون طرفين مسند ومسند إليه .

(٦) الابتداء جعل الاسم أول الكلام معنى مسندا إليه الخبر ، وبه يرتفع المبتدأ والخبر ، بشرط التعرية من العوامل اللفظية (المقدمة الجزولية ق ١٩) .

(٧) في المباحث الكاملية ٤٥٩/١ مذهبه أن المبتدأ يرفع الخبر ، فالمبتدأ يرتفع بالابتداء .

(٨) في الكتاب ٢٧٨/١ : فأما الذي ينشئ عليه شيء هو هو ، فإن المبني عليه - يعني الخبر - يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء ، وانظر الكتاب ٢٠٢/١ و ٤١ و ٢٦٢ و ٢٩٢ والمجم ٩٤٤/١ .

(٩) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٢١٣/١ ، مثال ذلك : زيد منطلق .. فزيد ارتفع بتعريه من العوامل الظاهرة نحو إن وكان وظننت ، وبإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه ، ولم يتحدث أبو علي في الإيضاح عن رافع الخبر لما تحدث عن الخبر انظر المقتصد ٢٥٥ غير أن عبد القاهر قال في المقتصد ٢٥٥/١ - ٢٥٦ : ويعمل الرفع فيه ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعاً ، ثم قال : هذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين .

(١٠) في اللمع ٢٦ فإذا كان الخبر مفرداً فهو المبتدأ في المعنى ، وهو مرفوع بالمبتدأ (وقوله : أبي الفتح ساقط من ص) .

وقال الكسائي والفراء : هما يترافعان^(١) .
وقد قوينا هذا في حد العامل^(٢) .
وقال بعضهم^(٣) : المبتدأ الأول يرتفع بإسناد الخبر إليه - كما قال خَلَفَ في ارتفاع
الفاعل^(٤) - .
وقال الكوفيون المبتدأ الأول يرتفع بالضمير العائد من الخبر إليه^(٥) .
لاشراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا^(٦) - كما يجيء^(٧) - .
قوله : فَإِنْ طابَقَتْ مفردا جاز الأمران .
أي إن كانت الصفة المذكورة مطابقة للمرفوع بعدها في الأفراد جاز الأمران : كونها
مبتدأ ما بعدها فاعلها ، وكونها خبرا عما بعدها .
فنقول : الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي إما أن تكون مفردة أولا ،
فإن كانت مفردة فالمسند إليه بعدها إما مفردا أولا ، والمفردة المفرد ما بعدها تَحْتَمِلُ
وجهين - كما ذكرنا الآن - .

-
- (١) الكسائي والفراء كوفيان ، وهذا الرأي الذي نسب إليه رأي الكوفيين ، انظر المسألة الخامسة من الإنصاف
٤٤/١ والهمع ٩٤/١ وفي معاني القرآن ٩٥/٢ - ٩٦ ما يشعر بهذا : وأما قوله : ﴿ وَكَلَّ شَيْءٌ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾
فلا يكون إلا رفعا ، لأن المعنى والله أعلم : كل فعلهم في الزبر مكتوب ، فهو مرفوع بغير .
(٢) لم يقوّه في حد العامل بل في حد الإعراب ، قال صفحة ٦١/٦٠ : وكذا العامل في كل واحد من المبتدأ والخبر
هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء ، إذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر .
(٣) في شرح ابن عبيش للمفصل ٨٤/١ : وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وهو معنى ، ثم اختلفوا
فيه ، فذهب بعضهم إلى أن ذلك المعنى هو التعري من العوامل اللفظية ، وقال الآخرون : هو التعري وإسناد الخبر
إليه ، وهو الظاهر من كلام صاحب هذا الكتاب . وانظر كلام الرمخشي في التعليقة رقم ٥ في الصفحة السابقة .
(٤) قد سبق تخرج هذا الرأي صفحة ٦٦ .
(٥) في الهمع ٦٤/١ وللکوفيين قول آخر : إن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو زيد ضربته لأنه لو زال الضمير
انتصب ، فكان الرفع منسوباً للضمير ، فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا . وانظر المناظرة التي ذكرها صاحب
الإنصاف بين أبي عمر الجرمي والفراء صفحة ٤٩ .
(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٣٨/١ ، ٣٣٩ نسب الرأي إلى الكوفيين ، ونسبه الرضي صفحة ٢٩٢
والسيوطي في الهمع ٩٥/١ إلى الكسائي ، ونقل عن صاحب البسيط أنه نسب إلى الكوفيين والرّمّاني ، ولا ضير فإن
الكسائي كوفي .
(٧) صفحة ٢٩٢ .

والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها .
والتي ليست بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو أقائمان الزيدان وأقائمون
الزيدون .

والأظهر أنها خبر عما بعدها ، ويُحتمل أن تكون مبتدأ ما بعدها فاعلها على لغة
« يتعاقبون فيكم ملائكة »^(١) .

والعامل في المبتدأ الثاني تجريده عن العوامل لإسناده إلى شيء آخر .
وعلى ما اخترنا في حد العامل^(٢) يترافع هو وفاعله كالمبتدأ الأول وخبره ، لأن كون
كل واحد منهما عمدة يقوم بالآخر كالمبتدأ والخبر .
قوله : والخبر هو المجرد .

دخل فيه المبتدأ الأول والثاني والأسماء (المعددة)^(٣) .
قوله : المسند .

أخرج منه المبتدأ الأول والأسماء (المعددة)^(٤) .
قوله : المغاير للصفة المذكورة .
أخرج (منه)^(٥) المبتدأ الثاني .

قوله : وأصل المبتدأ التقديم ، ومن ثم جاز في داره زيد ، وامتنع صاحبها في
الدار .

إنما كان أصل المبتدأ التقديم لأنه (المحكوم)^(٦) عليه ، ولا بد من وجوده قبل

(١) هذا جزء من حديث رواه أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال : يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .
وهو بهذا النص في صحيح البخاري ١٧٧/٨ و ١٩٥ وورد في صحيح مسلم ٤٣٩/١ وفي سنن النسائي ١٩٤/١
ونصه في المسند ٢٥٧/٢ هكذا : « إن لله ملائكة يتعاقبون ملائكة الليل وملائكة النهار » .

(٢) انظر صفحة ٢٥٥ .

(٣) في ج و ص و ط : المعدودة .

(٤) في ج و ص و ط : المعدودة .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) في ط : محكوم .

الحكم ، فُقَصِدَ في اللفظ - أيضا - أن يكون ذِكْرُهُ قبل ذكر الحكم عليه .
وأما تقديمُ الحكم في الجملة الفعلية (فلكونه)^(١) عاملا في المحكوم عليه ومَرْتَبَةً العامل قبل المعمول .

وإنما اعتُبر هذا الأمر اللفظي - أعني العمل - وألغِيَ الأمر المعنوي - أعني تقدّم المحكوم عليه على الحكم - لأن العمل طارئ ، والاعتبار بالطارئ دون المطروء عليه .
وأما وجوبُ تقديم الحكم في نحو أقائم الزيدان مع أن كل واحد عامل في الآخر - على الصحيح - فلكون الصفة فرعا على الفعل في العمل .

وقيل : إنما قدم (الفعل)^(٢) في الفعلية لكون الفعل محتاجا إلى الاسم (في الكلام)^(٣) واستغناء الاسم عنه ، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تسميم الناقص بالكمال ، وقصدوا - أيضا - الإيذان من أول الأمر أنها فعلية ، فلو قُدِّم الفاعل لم (يتعين)^(٤) للفعلية من أول الأمر إذ أمكنَ صيرورته كلاما باسم آخر .

قوله : ومن ثم .

أي من جهة كون أصل المبتدأ التقديمَ جازت هذه المسألة ، يعني إن قيل - مثلا - لم جازت وفيها إضمار قبل الذكر ؟ قلنا : لأن أصل المبتدأ التقديم ، فالتقدير زيد في داره (فالمعْوَدُ إليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا)^(٥) .

قوله : وامتنع صاحبها في الدار .

أي امتناع هذه - أيضا - معلل بكون أصل المبتدأ التقديم ، فيكون الضمير في (صاحبها) راجعا إلى الدار المؤخر عن (الضمير)^(٦) لفظا وأصلا ، فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز .

(١) في ص : فلكونها .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطتان من ج و ط .

(٤) هكذا في جميع النسخ بالمشناة التحتية ، ولو كانت بالمشناة الفوقية لكان أول لأن الضمير عائد إلى الجملة .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) في ط : صاحبها وفي ج : عن صاحبها ، وهي ساقطة من ص .

ومن جوز (ثمة)^(١) ضرب غلامه زيداً^(٢) ينبغي أن يجوز هذا ، لأن طلب المبتدأ للخبر كطلب الفعل للمفعول ، بل أشد .

وكان ترتيب الكلام يقتضي أن يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ ، والمواضع التي يجب فيها تأخيرها ، ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدأ .

قوله : وقد يكون المبتدأ نكرة إذا تخصصت بوجه ما ، مثل : ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُّشْرِكٍ ﴾^(٣) وَأَرْجُلٌ فِي الدَّارِ أَمِ امْرَأَةٌ ، وما أحد خير منك ، و (شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابِ)^(٤) وفي الدار رجلٌ وسلامٌ عليك .

اعلم أن جمهور النحاة على أنه يجب كون المبتدأ معرفة أو نكرة فيها تخصيصاً ما . قال المصنف : لأنه محكومٌ عليه ، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته^(٥) . وهذه العلة تطرد في الفاعل مع أنهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص . وأما قول المصنف : إن الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه^(٦) ، فوهم ، لأنه إذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان بغير الحكم غير مخصص ، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته ، وقد قال : إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته . وقال ابن الدهان^(٧) - وما أحسن ما قال - إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة

(١) تكملة من ط ، والمقصود منه تجويز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول .

(٢) وهما الأخفش وابن جني . انظر صفحة ٢٠٥ ، ٢٠٦ .

(٣) البقرة ٢٢١ .

(٤) في مجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ يقال : أهره إذا حملة على الهرير (قلت وهو صوت الكلب دون النباح) وشر رَفَعُ بالابتداء وهو نكرة .. وابتداءً أولاً بالنكرة ههنا من غير صفة لأن المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر .. يُضْرَبُ في ظهور أمارات الشر ومخايله . وانظر كتاب سيبويه ١٦٦/١ واللسان هـرر .

(٥) قال في شرحه لكفايته ص ٢٣ : قوله وأصل المبتدأ التقديم لأنه المحكوم عليه فلا بد من تقديم عقليته ، ليكون الحكم على متحقق .

(٦) في الإيضاح في شرح المفصل ١٨٥/١ قال وهو يتحدث عن مسوغات مجيء المبتدأ نكرة :

وإما أن تكون في كلام مقدر بالفاعل كقولهم : شر أهر ذا ناب ، فإن معناه ما أهر ذا ناب إلا شر ، وإذا كان في معنى الفاعل صح الابتداء به ، لأن الفاعل محكوم عليه قبل ذكره فكأنه موصوف ، فالوجه الذي صحح الإخبار به عن الفاعل هو المصحح للابتداء بالنكرة التي في معنى الفاعل .

(٧) أبو محمد سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري المعروف بابن الدهان كان سيبويه عصره ، وله في النحو التصانيف =

شئت ، وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب ، فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أولا^(١) .

فصابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل - سواء كانا معرفتين أو نكرتين (مختصتين)^(٢) بوجه (ما)^(٣) أو نكرتين غير (مختصتين)^(٤) - (شيء)^(٥) واحد ، وهو عدم علم المخاطب بمحصل ذلك الحكم للمحكوم عليه ، فلو عُلِمَ في المعرفة ذلك - كما لو علم قيام زيد مثلاً - فقلت زيد قائم غد لغوا ، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار (جاز لك أن تقول رجل قائم في الدار)^(٦) (وإن لم تخصص النكرة بوجه)^(٧) ، وكذا تقول : كوكب انقضى الساعة ، قال الله تعالى : ﴿ وَجُودَ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴾^(٨) .

وكذا في الفاعل ، لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول : قام زيد ، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : قام في الدار رجل .

ولا أنكر أن وقوع المبتدأ معرفة أكثر من وقوعه نكرة ، لاشتباه الخبر بالصفة ، في كثير من المواضع ، بخلاف الفاعل ، فإن فعله - لتقدمه عليه وجوباً - لا يلتبس بصفته .

ثم نقول : يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع :

أحدها : (ما) التعجبية - على مذهب سيويه^(٩) كما يجيء في بابه^(١٠) - .

= المفيدة منها شرح الإيضاح والتكملة والغرة في شرح اللمع والدروس في النحو وغيرها . كان مولده ومنشؤه ببغداد ، توفي بالموصل سنة ٥٦٩ هـ (وفيات الأعيان ٣٨٢/٢) .

(١) لم يسبق ابن الدهان إلى هذا القول ، ففي أصول ابن السراج ٥٩/١ : وقد يجوز أن تقول : رجل قائم ، إذا سألك سائل فقال : أرجل قائم أم امرأة ، فتجيبه فتقول رجل قائم ، وجملة هذا أنه إنما يُنظر إلى ما فيه فائدة ، فمتى كانت فائدة لوجه من الوجوه فهو جائز ، وإلا فلا .

(٢) في ت : مخصصتين .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في ج و ص و ط : بشيء .

(٥) ساقط من ج .

(٦) تكملة من ط .

(٧) القيامة ٢٢ ، وفي البيان ١٢٥٤ وجاز الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة .

وفي ص أيضا قوله : إلى ربها ناظرة .

(٨) في الكتاب ٣٧/١ قولك : ما أحسن عبد الله . زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يُكلم به .

(٩) انظر ط ٣٠٩/٢ و ٣١٠ .

والثاني : المبتدأ الذي هو فاعل في المعنى نحو : شَرَّ أَهْرَ ذَانَاب^(١) ، وأمر أفعده عن الحرب ، وشَرَّ مَا أَلْجَأَكَ إِلَى مُخَّةِ عُرْقُوب^(٢) .

والثالث : المبتدأ الذي خبره ظرف أو جار ومجرور^(٣) .

والرابع : كلمات الاستفهام نحو : من عندك وما حدث^(٤) ، أو ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو : أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ ، وهل رجل في الدار ، وأرجل في الدار أم امرأة .

والخامس : ما بعد واو الحال نحو : ما أراك إلا وشخص يضربك .

والسادس : بعد أما ، نحو أما غلامٌ فليس عندك ، وأما جاريةٌ فلا أملكها .

السابع : الجواب نحو قولك : رجلٌ ، في جواب (من قال)^(٥) من جاءك ؟ (أي رجل جاءني)^(٦) لأن السؤال بالاسمية ، فالجواب بمثلها أولى .

وغير ذلك مما لا يحصى ولا ضابط له ، كقولهم شهرٌ ثرى وشهرٌ ترى وشهرٌ مرعى^(٧) وقولهم : أُمْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ^(٨) ، وقوله تعالى : ﴿ وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ ﴾

(١) سبق الحديث عنه صفحة ٣ ف ٢٥٨ .

(٢) أوردته في مجمع الأمثال ٣٥٨/١ هكذا : شر ما يُجِيئُكَ إلى مخة عرقوب ثم قال : ويروى (ما يُشِيئُكَ) والشين بدل من الجيم وهذه لغة تميم يقال : أجاته إلى كذا : أي أجاته ، والمعنى : ما ألك إليها إلا شرأي فقر وفاقة ، وذلك أن العرقوب لا مخ له ، وإنما يُخَوِّج إليه من لا يقدر على شيء .

وفي اللسان (عرقب) العرقوب : العصب الغليظ الموتر فوق عقب الإنسان ، وعرقوب الدابة في رجلها بمنزلة الركبة في يدها . قال الأصمعي : وكل ذي أربع عرقوباه في رجله وركبته في يديه .. وقال : وفي المثل : الشر ألك إلى مخة عرقوب ، وقالوا : شر ما ألك إلى مخة عرقوب : يضرب هذا عند طلبك إلى اللقيم أعطاك أو منعك .

(٣) هذا بشرط أن يتقدم الخبر على المبتدأ وهو ظرف أو جار ومجرور ، فإن لم يتقدم فالتباس الخبر بالصفة حاصل فلا يجوز إلا أن يسوغه مسوغ آخر نحو سلام عليك .

انظر شرح ابن يعيش ٨٦/١ وغيره .

(٤) في الكتاب ٢٦٩/١ : جاءت (ما) بعد (رب) فهذا يقوي أنها نكرة - وكذا قال عن من ٢٧٠/١ . ونص ابن هشام في المعنى ٣٩١ على أن ما الاستفهامية نكرة ولم ينص على تنكير من الاستفهامية .

(٥) ساقطتان من جد و ص و ط .

(٦) في ص : أي جاءني رجل ، والصحيح ما هنا .

(٧) في مجمع الأمثال للميداني ٣٧٠/١ : يعنون شهور الربيع ، أي مطر أولا ، ثم يطلع النبات فتراه ، ثم يطول فترعاه النعم ، وأرادوا شهرٌ ثرى فيه وشهرٌ ترى فيه .. وإنما حذف التنوين من ثرى ومرعى في المثل لمتابعة ترى الذي هو الفعل .

(٨) في اللسان (أمت) والأمت العوج . وفي الكتاب ١٦٦/١ وقد ابتدئ في الكلام على غير ذا المعنى .. وقالوا =

ناضرة^(١) .

أما قول المصنف في (ما) التعجبية ، وفي نحو : شرُّ أهرَّ ذا ناب^(٢) : إن ذلك لما كان - في المعنى - فاعلاً ، والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه ، فكذا يختص هذا أيضاً^(٣) .

فقد ذكرنا ما عليه^(٤) وهو أن المحكوم عليه إذا اختص بعين الحكم فأنت حاكم على غير المختص .

فلا يتم قولهم - إذن - في تعليل كون المبتدأ معرفة ، أو مختصاً : إن الحكم ينبغي أن يكون على مختص ، ولو كفى الاختصاصُ الحاصل من الخبر لجاز الابتدأ بأي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها أو تأخر ، لأن المخصَّص في الصورتين حاصل (عند المتكلم)^(٥) .

(فظهر بما ذكرنا أن قول المصنف في نحو : في الدار رجل : إن المبتدأ تخصص بالحكم المتقدم^(٦) ليس بشيء)^(٧) .

(وأما قوله - في أرجل في الدار أم امرأة - : إن التخصيص حاصل عند المتكلم)^(٨) لأنه يعلم كون أحدهما في الدار^(٩) ، فنقول : لو كفى الاختصاص

= في مثل : أمت في الحجر لا فيك . وقال السيرافي في هامش هذه الصفحة : جعله سيبويه إخباراً محضاً ، وقال المبرد : إنه خبر مراد به الدعاء ، كأنهم قالوا : جعل الله في حجر أمتاً لا فيك ، قلت : لم أجد هذا في المقتضب وقد ذكره الزمخشري في كتابه المستقصى ٣٦٠/١ ثم قال : أي جعل الله أعوجاجاً في الحجر لا فيك ، يُضْرَب في دعاء الخير .

(١) القيامة ٢٢ .

(٢) سبق الحديث عنه صفحة ٢٥٨ .

(٣) قال في شرحه لكافيته صفحة ٢٤ : وباب شرُّ أهرَّ ذاناب ، فإنه تخصص بشبهه بالفاعل ، إذ معناه ما أهرَّ ذاناب إلا شرُّ ، فالوجه الذي تخصص به الفاعل حتى جاز أن يكون نكرة حاصل له .

(٤) صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٥) في ط : على الجمل وفي طبعة الشيخ يوسف عمر ٢٣٣/١ : على الجملة والكلمتان ساقطتان من ت .

(٦) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٤ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقط من ص .

(٩) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٣ و ٢٤ .

الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدأ لجاز الابتداء بأي نكرة كانت ، إذا كانت مخصوصة عند المتكلم ، بل إنما يُطَلَّب الاختصاصُ في المبتدأ عند المخاطب - على ما ذكروا^(١) - .

(ولو)^(٢) كان المجوزُ للتنكير في (أرجلٌ في الدار أم امرأة) معرفة المتكلم بكون أحدهما في الدار ، للزم امتناعُ أرجلٍ في الدار ، وهل رجلٌ في الدار (أو)^(٣) امرأة لعدم لفظة (أم) الدالة على حصول الخبر عند المتكلم ، وعدم شيء آخر (ههنا)^(٤) يتخصَّص به المبتدأ .

وقوله - في (ما)^(٥) أحدٌ خيرٌ منك ، إنَّ وجه التخصيص فيه أن النكرة في سياق (العموم)^(٦) فقولك (أحدٌ) عمٌّ جنسَ الإنس^(٧) (حيث لم يبق أحد منهم)^(٨) . فيه نظر ، وذلك أن التخصيصَ أن يُجْعَلَ (لبعضٍ من الجملة)^(٩) (شيءٌ)^(١٠) ليس لسائر أمثاله ، وأنت إذا قلت : ما أحدٌ خيرٌ منك فالقصد أن هذا الحكم - وهو عدمُ الخيرية - ثابتٌ لكل فردٍ فردٍ ، فلم يتخصص (فردٌ من أفراده)^(١١) (بسبب)^(١٢) العموم بشيء ، وكيف (ذلك)^(١٣) والخصوص ضدَّ العموم . ؟ ! بل (الحق أن يقال)^(١٤) إنما جاز ذلك لأنك (عينتَ المحكوم عليه وهو كلُّ فردٍ فردٍ)^(١٥) .

(١) يعني النحويين .

(٢) في ت : وأو .

(٣) في ت : أم ، والصواب ما أثبتته بدليل قوله بعد : لعدم لفظة أم .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ت و ج : النفي ، وقد آثرت ما هنا لمطابقته لكلام ابن الحاجب في شرحه لكافيته .

(٧) قال في شرحه لكافيته ٢٤ وباب ما أحدٌ خيرٌ منك تخصص بما حصل من إفادة العموم .

(٨) تكملة من ط .

(٩) تكملة من ج و ص و ط .

(١٠) في ت شيئا ، وذلك أن (يُجْعَلَ) فيها بالبناء للفاعل .

(١١) في ص و ط . بعض الأفراد .

(١٢) في ط : لأجل .

(١٣) ساقطة من ج .

(١٤) تكملة من ج و ص و ط .

(١٥) تكملة من ج و ص و ط .

ولو حكمتُ بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب فائدة (لعدم تعيين المحكوم عليه ، أما إذا بينتُ أن حكمي على الواحد حكمي على كل فردٍ فردٍ فقد تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد)^(١) .

وكذلك كلماتُ الشرط نحو « مَنْ صَمَتَ نَجَا »^(٢) تحصل الفائدةُ فيها بسبب « التعيين الحاصل من »^(٣) العموم ، لا بسبب تخصُّصها بشيء .

وقد اضطرب أقوالهم في هذا : -

فاختار الأندلسي^(٤) أن الخبر هو الشرطُ دون الجزاء ، لجواز خُلُوه^(٥) من الضمير (إذا ارتفعت كلمة الشرط بالابتداء)^(٦) دون الشرط ، فإنه إذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير ، نحو : من قام قمت (وفي الدعاء : من كان الناسُ بُعِيَّتْ)^(٧) ورجاءه فأنَّت (بغيتي)^(٨) ورجائي)^(٩) .

وقيل : الخبر هو الشرط والجزاء معا ، لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة^(١٠) .

وقيل : كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له^(١١) .

هذا ما قيل (فيها)^(١٢) .

(١) ساقط من ج و ص .
(٢) قال البغدادى في تخريجه لأحاديث الرضى ق ٣ أ : قال السيوطي في الجامع الكبير : أخرجه ابن المبارك والطبراني في معجمه الكبير ، والبيهقي في شعب الإيمان ، والعسكري في الأمثال ، وقال الترمذي : غريب . وقال أيضا في جامعه الصغير : أخرجه أحمد والترمذي عن ابن عمر . قلت : وقد وجدته في صحيح الترمذي ٣٠٩/٩ وقال بعد ذكره : قال أبو عيسى هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث ابن لهيعة ، وهو في المسند ١٥٩/٢ و ١٧٧ .
(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) في المباحث الكاملية ٢١٨/١ : واختلفوا في الخبر فقيل : هو فعل الشرط وحده ، وقيل : فعل الشرط مع جزائه ، واختار هو الأول لأن مَنْ اسم تام وفي فعل الشرط ضمير يعود عليها فصلاح أن يكون خبرا لها .

(٥) يعني جواب الشرط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ط : نفقته .

(٨) في ط : نفقتي .

(٩) كلام ساقط من ج و ص .

(١٠) و (١١) لم أجد فيما بين يدي من نسب هذه الآراء إلى أصحابها ولكنها تذكر على أنه مختلف فيها .

(١٢) ساقطة من ص .

ويمكن أن يقال - على مذهب سيويه - أن كلمات الشرط والاستفهام كانت مع (حرف)^(١) الشرط وحرف الاستفهام ، فحُذِفَتْما لكثرة الاستعمال^(٢) - على ما ذكرنا في حد الاسم^(٣) : (إن)^(٤) كلمات الشرط إما فاعلة لفعل مقدر أو (مفعولة)^(٥) له ، أو (للظاهر)^(٦) ، فقولك : من قام قمت ، أي إن من قام أي إن إنسان قام ، كقوله تعالى : ﴿ إِن أَمْرُو هَٰلِكَ ﴾^(٧) (وقوله : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٨))^(٩) (وقولك)^(١٠) : من ضربت ضربته ، أي إن من ضربت ، أي إن إنساناً ضربت ، فهو مفعول للفعل الظاهر .

وقولك : من ضربته ضربته ، أي (إن)^(١١) من ضربته ، فهو مفعول للمقدر المفسر بالظاهر ، وكذا في نحو : ما كان فليكن كذا (هو فاعل)^(١٢) (وفي ما فعلت أفعَل هو مفعول للفعل الظاهر بعده ، وفي ما فعلته أفعَل مفعول للفعل المقدر ، وما تفعل أفعَل ما تفعله أفعله)^(١٣) وكذا في كلمات الاستفهام^(١٤) .

(١) في ص و ط : حروف .

(٢) في الكتاب ٥١/١ وإنما تركوا الألف - يعني همزة الاستفهام - في (مَنْ ومتى وهل) ونحوهن حيث أمثوا الالتباس ، ألا ترى أنك تدخلها على (من) إذا تَمَّتْ بصلتها كقول الله عز وجل : ﴿ أَفَمَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمَّنْ يَأْتِي آمِنًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ فصلت ٤٠ .. إلخ .

(٣) صفحة ٢٨ .

(٤) مقول القول في قوله ويمكن أن يقال .

(٥) في ت : مفعول .

(٦) في ت : الظاهر .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) التوبة ٦ .

(٩) ساقط من ج و ص و ط .

(١٠) في ت و ج و ص : وقوله .

(١١) ساقطة من ط .

(١٢) تكملة من ص و ط .

(١٣) تكملة من ط وفي ت : وما تفعل أفعَل ، فقط .

(١٤) تحدث صاحب المجمع ٦٤/٢ عن إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام بكلام موجز قال فيه : إذا وقعت الأداة الشرطية على مكان أو زمان فظرف ، أي فهي في موضع نصب على الظرف .. أو على حدث فمفعول مطلق .. وإلا فإن وقع بعدها فعل لازم فمبتدأ خبره فعل الشرط ، وفيه ضميرها ، وقيل هو والجواب معا ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب .. أو متعدي واقع عليها .. فمفعول به ، أو واقع على ضميرها .. أو متعلقها .. فاشتغال .. إلخ ..

وقوله^(١) في ﴿سَلَامٌ عَلَيْكَ﴾^(٢) : إنه مختص بنسبته إلى المسلم ، لأن أصله سلمت سلامًا ، فسلاما المنصوب منسوب إلى المتكلم ، فإذا رفعته فهو باقٍ على ما كان عليه في حال النصب^(٣) . غير مطَّردٍ في جميع الدعاء ، إذ ليس معنى (ويلٌ لك) ويلي لك ، لأن معنى (الويل)^(٤) : الهلاك ، ولو قدرت - أيضا - ويلك لك لكان تخلفا من القول ، بل المراد مطلق الهلاك لك .

(فالأولى)^(٥) . أن يقال تنكيُّره لرعاية أصله حين كان مصدرًا منصوبا ، ولا (تخصيص)^(٦) فيه ، إذ تخصيصه بالنظر إلى المخاطب إنما كان بذكر الفعل الناصب والمُسند إليه .

وإنما تأخر الخبر عنه - مع كونه جارًا ومجرورا - لتقديم الأهم ، وللتبادر إلى ما هو المراد ، إذ لو قُدِّمَت الخبر وقلت : عليك ، فقبل أن تقول : سلامٌ ربما يذهب الوهم إلى اللعنة ، فيُظنُّ أن المراد : عليك اللعنة . ولهذا انْحَزَلَ^(٧) أبو تمام^(٨) وترك الإنشاد - على ما يُحكى - لما ابتدأ القصيدة ، وقال :

(١) يعني المصنف .

(٢) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾ مريم ٤٧ .

(٣) في شرح المصنف لكافيته ٢٤ وباب سلام عليكم تخصص بنسبته إلى المسلم إذ أصله سلمت سلاما ، ثم حذفوا الفعل ، فبقي سلاما عليك ، ثم عدل عن النصب إلى الرفع لغرض الثبوت ، والمعنى على ما كان عليه في مدلوله ، وقد كان مخصصًا فوجب أن يكون مخصصًا .

(٤) في ج و ص و ط : ويل .

(٥) في ت : فأولى .

(٦) في ت : يتخصص .

(٧) في اللسان : انْحَزَلَ في كلامه : انقطع .

(٨) حبيب بن أوس الطائي شامي الأصل ، كان في مصر في حدائثه يسقي الماء في جامع عمرو بن العاص ثم جالس الأدباء ، فأخذ عنهم ، وكان فطينا فهِمًا ، وكان يُحب الشعر ، فلم يزل يعانيه حتى قاله وأجاده وسار شعره ، قدم إلى بغداد فجالس الأدباء وعاشر العلماء . توفي سنة ٢٣١ هـ (نزهة الألباء ١٥٥ - ١٥٦) .

٥٤ - على مثلها من أَرْبَعٍ ومَلَايِبٍ^(١)

فعارضه شخصٌ كان حاضراً فقال : لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين .
وبعد المصراع :

تُذَالُ مَصُونَاتُ الدُمُوعِ السَّوَائِبِ^(٢)

هذا مع أن (سلام) لا يجوز أن يكون بمعنى (مصدر)^(٣) سلمتُ ؛ لأن
(سلمتُ) مشتقٌّ من سلامٌ عليك ، كليت من (لَيْتُ) (وَسَبَّحْتُ)^(٤) من
سبحانَ الله ، فمعنى سلمت : قلت : سلامٌ عليك ، كما أن لبيت وسبحت بمعنى قلت :
ليتك وسبحان الله ، فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت (قولٌ)^(٥) سلام
عليك .

فعلى ما فسّر المصنّف ينبغي أن يكون (معنى)^(٥) سلام عليك قولي للفظ سلام
عليك^(٦) ، وليس كذا ، بل (سلام) في قولك : سلام عليك (بمعنى)^(٧)

(١) البيت في ديوان أبي تمام ٢٠٥/١ وفيه : أذيلت مكان تذال ، وفي الخزانة ٣٤٨/١ .

اللفظة : الأربع : جمع ربع وهو حلة القوم ومنازلهم ، تذال : تهان . السواكب : المنصبّة .

أورد الرضي البيت مدلاً على أن تقديم الخبر في مثله قد يؤمّم عكس المراد ، وذلك كما حصل لأبي تمام عند إنشاده ،
الشطر الأول مع تقديم الخبر الجار والمجرور .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ج : سبحت .

(٤) في ج : قولي .

(٥) تكملة من ط .

(٦) فيما عدا ص : قولي للفظ سلام عليك عليك ، ولعل الصواب عدم تكرار عليك وهذا معنى كلام ابن الحاجب
لأنه يقول إن معناه سلمت سلاماً . فكأنه قال : قلت سلام عليك . والله أعلم .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(مصدر)^(١) سلمك الله ، أي جعلك سالماً ، فالأصل : سلمك الله سالماً ، ثم حُذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوباً ، وكان النصب يدل على الفعل ، والفعل على الحدث ، فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره أزالوا (نصبه)^(٢) الدال على الحدث فرفعوا سلام . وكذا أصل (ويل لك) هلكت ويلاً ، أي هلاكاً ، فرفعوه - بعد حذف الفعل - نفصاً لُغبار معنى الحدث .

قوله : والخبر قد يكون جملةً نحو : زيد أبوه قائم ، وزيد قام أبوه ، فلا بد من عائد ، وقد يُحذف .

اعلم أن (خبر)^(٣) المبتدأ قد يكون جملةً اسميةً أو فعليةً - كما مثل المصنف - وإنما جاز أن يكون جملةً لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له .
وقال ابن الأنباري وبعض الكوفيين لا يصح أن تكون طلبيةً ، لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب^(٤) .

وهو وهمٌ ، وإنما أثروا من قِيلَ لإيهام لفظ خبر المبتدأ ، وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب ، كما أن الفاعل عندهم ليس من فعلٍ شيئاً ، ففي قولك : أزيدُ عندك يسمون الظرف خبراً ، مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ، بل الخبر عندهم ما ذكر المصنف^(٥) : وهو المجردُ المسندُ المغايرُ للصفة المذكورة ، ويدل على جواز (كونها)^(٦) طلبيةً قوله تعالى : ﴿ بَلْ أَنتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾^(٧) .

(١) في ط : المصدر ، ولعل الصواب ما أثبتته لكونه مضافاً ، والإضافة لا تجماع (أل) إلا في مواضع ليس هذا منها .

(٢) في ط : النصب .

(٣) في ت : الخبر .

(٤) نقل هذا الرأي عن ابن الأنباري وبعض الكوفيين ابنُ مالك في التسهيل ٤٨ .

(٥) صفحة ٢٤٨ .

(٦) في ط : كونه وعليه فالضمير راجع إلى الخبر ، وأما على ما هنا فالضمير راجع إلى الجملة الخبرية .

(٧) سورة ص آية ٦٠ . وجعل صاحبُ الكشف الخبر محذوفاً فقال ٣٧٩/٣ أي بل أنتم أحقُّ به ، ولم يجعله هو الخبر .

وأيضاً اتفقوا على جواز الرفع في نحو (أمّا زيدٌ فاضربه) .
وقال ثعلب^(١) : لا يجوز أن تكون قسمةً نحو (زيد)^(٢) والله لأضربه^(٣) .
والأولى الجواز ، إذ لا منع .
قوله : فلا بد من عائد .

لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معنى أو لا .
فإن كانت لم يُحتج إلى الضمير ، كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائم ، وكما في قولك
مقولي زيد قائم ، لارتباطها به بلا ضمير ، لأنها هو .

وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير (ظاهرٍ أو مقدّر ، وقد يُقام الظاهر مقامَ الضمير
وإنما احتاجت إلى الضمير)^(٤) لأن الجملة في الأصل كلامٌ مستقل ، فإذا قصدت
جعلها جزءً الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر ، وتلك الرابطة هي الضمير ،
إذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض ، فمن ثم قيل - في بعض الأخبار كما يجيء^(٥) : إن
الظاهر قائم مقامَ الضمير .

وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياساً وسماعاً .
فالقياصُ في موضع ، وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن ، والجملة الخبرية ابتدائية ،
والمبتدأ فيها جزءً من المبتدأ الأول البرُّ الكرُّ يستين^(٦) ، أي الكرُّ منه ، لأن جزئيه

(١) أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني النحوي المعروف بثعلب كان إمام الكوفيين في النحو واللغة
في زمانه ، وكان ثقةً ديناً مشهوراً بصدق اللهجة والمعرفة بالغريب ورواية الشعر . قال المبرد : أعلم الكوفيين ثعلب .
توفي سنة ٢٩١ هـ (نزهة الألباء ٢٢٨/٢٣٢) .

(٢) في ط : ما زيد ، والصواب ما أثبتته .

(٣) لم أجد ذلك في مجالس ثعلب وانظر رأيه مسنداً إليه في التسهيل ٤٨ وفي الجمع ٩٦/١ .

(٤) تكملة من جـ و ص وط .

(٥) صفحة ٢٧٣ .

(٦) في اللسان : الكرّم كيال لأهل العراق ، وفي حديث ابن سيرين : إذا بلغ الماء كرا لم يحمل نجساً .. والكرسة
أوقارٍ جمارٍ ، وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً .

تشعر بالضمير ، فيحذف الجار والمجرور (معاً .

فإن كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور ^(١) صفة له ، نحو : السمن منوان ^(٢) بدرهم وكذا إن كان معرفاً باللام ، كما في (البر الكر بستين) ^(٣) لأن التعريف غير مقصود قصده ، كما في قوله ^(٤) :

٥٥ - ولقد أمر على اللّيم يسبني ^(٥)

ويجوز أن يكون حالاً من الضمير الذي في الخبر ، والعامل فيه (الخبر ، أي البر) ^(٦) الكر بستين كائناً منه .

(١) ساقط من ص .

(٢) في اللسان (مني) ١٦٧/٢٠ (والمنا : الكيل ، أو الميزان الذي يوزن به ، والمكيال الذي يكيلون به السمن ، وقد يكون من الحديد أوزانا ، وتثنيته منوان ومنيان والأولى أعلى .

(٣) في النسخ جميعها : البرالكرمنه بستين ، ولعل الأولى ما أثبتته ، لأن الحديث عن حذف العائد المجرور قياساً ، ويؤيد هذا المثال السابق وهو : السمن منوان بدرهم ، فلم يثبت فيه (منه) .

(٤) نسب في الكتاب ٤١٦/١ وفي الخزانة ٣٥٨/١ لرجل من بني سلول وفي الأصمعيات ١٣٧ أنه لشمر بن عمرو الخنفي .

(٥) عجزه :

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

وهو في سيبويه ٤١٦/١ وفي الخصائص ٣٣٠/٣ و ٣٣٢ وفي دلائل الإعجاز ١٣٦ وفي الأمالي الشجرية ٣٠٢/٢ وفي الخزانة ٣٥٧/١ و ٢٠٢/٣ و ٢٠٦/٤ ، ٢١٨ وفي المغني ١٣٨ وفي العيني ٥٨/٤ وفي التصريح ١١١/٢ وفي الجمع ٩/١ و ١٤٠/٢ وفي الدرر ٤/١ و ١٩٢/٢ .

اللغة : يسبني يشتمني ، وهو نعت للّيم ، فمضيت : ذهبت ، ثمت : هي ثم العاطفة وإذا وقعت مع التاء اختصت بعطف الجمل (انظر الخزانة ٣٥٨/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع الجملة صفة لما دخلت عليه (أل) لأن (أل) فيه جنسية ، وتعريفها لفظي لا يفيد التعيين .

(٦) ساقط من ص .

قال الفراء : ويحذف أيضا قياسا إذا كان الضمير منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل^(١) ، قال^(٢) :

٥٦ - قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع^(٣)
وقال^(٤) :

٥٧ - ثلاث كلهن قتلن عمدا فأخزى الله رابعة تعود^(٥)
قال^(٦) :

(١) في معاني القرآن للفراء ٩٥/٢ : وقوله ﴿ وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ ﴾ (النحل ٥) ومثله : ﴿ وَكُلُّ لِسَانٍ لَزْمَتَاهُ طَائِرَةٌ ﴾ ، ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ ﴾ والوجه في كلام العرب رفع (كل) في هذين الحرفين ، كان في آخره راجع من الذكر أو لم يكن ، لأنه في مذهب ما من شيء إلا قد أحصيناه في إمام مبین ، والله أعلم . سمعت العرب تنشد :
ما كل من يظنني أنا مغيب
ولا كل ما يروى علي أقول
فلم يوقع علي كل الآخرة أقول ، ولا علي الأولى معتب ، وأنشدني بعضهم :

قد علقت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع

(٢) هذان بيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي وقد تقدمت ترجمته صفحة ٥٥ .
(٣) وهما في ديوانه ١٣٢ وفي سيبويه ٤٤/١ ، ٦٩ وفي معاني القرآن للفراء ١٤٠/١ و ٢٤٢ و ٩٥/٢ وفيه علقت مكان أصبحت وفي الخصائص ٦١/٣ و ٣٠٣ وفي المحتسب ٢١١/١ وفي الأمالي الشجرية ٨/١ و ٩٣ و ٣٢٦ وفي الخزانة ٣٥٩/١ و ٢٠/٤ .

اللغة : أم الخيار هي زوجة أبي النجم قائل القصيدة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما يراه الفراء من جواز حذف العائد قياسا إذا كان منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل .

(٤) لم أجد له نسبة وقال البغدادي في الخزانة ٣٦٩/١ : وهذا البيت - وإن كان من شواهد سيبويه - لا يعرف ما قبله ولا ما بعده ولا قائله ، فإن سيبويه إذا استشهد ببيت لم يذكر ناظمه ، وأما الأبيات المنسوبة في كتابه إلى قائلها فالنسبة حادثة بعده اعتنى بنسبتها أبو عمر الجرمي .

(٥) البيت في سيبويه ٤٤/١ وفي معاني القرآن للأخفش ٢٥٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٢٦/١ وفي الخزانة ٣٦٦/١ .

اللغة : أخرى : أذل وأهان ، تبعد : ترجع جعل فعل سابقاتها كأنه فعلها ، وإن لم تكن فعلت الجيء قبل .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على حذف العائد المنصوب مفعولا به من الخبر علي المبتدأ قال البغدادي ٣٦٨/١ : واعلم أن الضمير المحذوف من الشاهد تقديره قتلها ، لأن (كلا) المضافة إلى المعرفة يكون عائدها مفردا ، قال تعالى : ﴿ وَكَلَّمَهُمْ آتِيَهُ ﴾ ... إلخ .

(٦) يعني الفراء .

(لأن معنى كلهم ضربت معنى الجحد) ^(١) أي ما منهم أحد إلا ضربت ^(٢) .
وقال السيرافي : ليس هذا بحجة ، إذ كل موجب يتهيأ رده إلى الجحد ، كما تقول
في زيد ضربت : ما زيد إلا مضروب .

(ثم يقال : أي تأثير للجحد في جواز حذف الضمير معه) ^(٣) .

والسماع في غير ذلك .

أما في الجور فبحق قوله تعالى : ﴿ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ ^(٤) أي إن ذلك منه .

وأما في المنصوب فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً قال ^(٥) :

فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أُجِرَّ ^(٦)

- ٥٨ -

أو بصفة محل نحو (زيد أنا ضارب) ^(٧) ، ولا يخص - مع كونه سماعاً - بالشعر

(١) في ج و ط : لأن كلهم ضربت بمعنى الجحد .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٩٥/٢ ، والتعليقة رقم ١ من صفحة ٢٧٠ .

(٣) تكملة من ج و ص و ط ، وفي ط : لا تأثير .. إلخ .

(٤) الشورى ٤٣ ، وفي التبيان ١١٣٥ : ولمن صبر (من) شرطية وصبر في موضع جزم بها ، والجواب : إن ذلك ،

وقيل : من بمعنى الذي والعائد محذوف أي أن ذلك منه .

(٥) قائله امرؤ القيس وقد سبقت ترجمته صفحة ٣٤ .

(٦) صدره :

فأقبلت زحفاً على الركبتين

والبيت في ديوان امرئ القيس ١٥٩ وفيه :

فلما دنوت تسديتها فتوباً نسيبت

إلخ .. وهو أيضاً في سيبويه ٤٤/١ وفيه (علي) مكان لبست ، وفي المحتسب ١٤٢/ وفي الأمالي الشجرية ٩٣/١

و ٣٢٦ وفي الخزائن ٣٧٣/١ ، وفي المغني ٦١٤ وفي العيني ٥٤٥/١ ..

الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف العائد المنصوب بالفعل من الخبر سماعي .

(٧) في ج : إنما زيد أنا ضارب ، وفي ص و ط : أنا زيد ضارب ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

خلافًا للكوفيين^(١) .

وأما المرفوعُ فلا يحذف لكونه عمدةً ، وقد يحذف في الصلة في بعض الأحوال ،
لكونها أشدَّ ارتباطًا بالموصول من المبتدأ - كما يجيء في باب الموصولات^(٢) - .

وجوازُ حذف الضمير في الصلة أحسنُ منه في الصفة ، لكون اتصالها بالموصول
أشدَّ ، إذ لا غنى للموصول عنها ، وهما بتقدير مفرد ، نحو قول الله تعالى : ﴿ أَهَذَا الَّذِي
بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا ﴾^(٣) .

ثم الحذف بعدها في الصفة أحسنُ منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربتُ ، لأنها
مع الموصوف جزءُ الجملة ، بخلاف الخبر فإنه مع المبتدأ جملةٌ ، فالتخفيف فيما هو مع
غيره كالكلمة الواحدة أولى .

وإنما كان الحذف في الصفة أنقصَ حسنًا منه في الصلة إذ ليس الصفة من ضرورياتِ
الموصوف ، كما كانت الصلة من لوازم الموصول (وضرورياته)^(٤) .

فالحذف في الجملة إذا كانت خبرًا للمبتدأ - على ما قال سيبويه - يجوز في الشعر
(بلا ضعف)^(٥) وهو في غيره ضعيفٌ^(٦) .

(١) في شرح الكافية الشافية ٣٤٧/١ فإن كان المبتدأ غير كل والعائد مفعولٌ لم يجز عند الكوفيين حذفه وبقاء المبتدأ
بل يوجبون نصبه بمقتضى المفعولية إلا في ضرورة شعر ، وخالفهم البصريون بإجازة رفع غير كل في الاختيار . ومن
حجتهم في إجازة ذلك قراءة بعض السلف ﴿ أَفَحُكِّمَ الْجَاهِلِيَّةُ يَتَّقُونَ ﴾ المائدة ٥٠ بالرفع وقد خرج المحقق قراءة
الرفع من مختصر ابن خالويه ٣٢ والمختص ٢١٠/١ .

(٢) انظر ط ٣٧/٢ .

(٣) الفرقان ٤١ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : بلا وصف ضعف .

(٦) في الكتاب ٣٦/١ و ٣٧ : وقال بعضهم :

وما كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ

لَزِمَ اللُّغَةُ الْحِجَازِيَّةُ فَرَفَعَ كَأَنَّهُ قَالَ : ليس عبدُ الله أنا عارف ، فأضمر الهاء في عارف وكان الوجهُ عارفه ، حيث
لم يعمل عارف في كل .. لأنهم قد يدَعُونَ هذه الهاء في كلامهم وفي الشعر كثيرًا .. إلخ . وانظر الكتاب ٤٠/١ - ٤٥ .

وأما وضع الظاهر مقام (الضمير) ^(١) فإن كان في معرض التفخيم جاز قياساً كقوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ ^(٢) أي ما هي ؟

وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول ^(٣) ، قال ^(٤) :

٥٩ - لعمرُك ما معنٌ بتاركِ حقّه ولا مُنسىءٌ معنٌ ولا مُتيسِّرٌ ^(٥)

بجر منسىءٍ وإذا رفعته فهو خبرٌ مقدم على المبتدأ .

وقال ^(٦) :

٦٠ - لا أرى الموت يسبق الموت شيء ^(٧)

(١) في ج و ص : المضمّر .

(٢) الحاقّة ١ و ٢ .

(٣) الكتاب ٣٠/١ .

(٤) قائله هو الفرزدق ، وقد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٥) هذا البيت في ديوان الفرزدق ٣١٠ وفي الكتاب ٣١/١ وفي أمالي القالي ٧٣/٣ وفي الخزّانة ٣٧٦/١ .

اللفّة : لعمرُك : العمر : الحياة ، ويجب فتح العين إذا اتصل بلام الابتداء وهو بمعنى العُمر ، معن : قال البغدادي في الخزّانة ٣٧٦/١ : قال أبو علي القالي في أماليه : قال أبو محمّد : هو رجل كان كلاءً بالبادية يبيع بالكالء ، أي بالنسيئة وكان يُضربُ به المثل في شدة التقاضي . منسىءٌ : مؤخر .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن سيبويه يشترط في وقوع الظاهر موقع المضمّر ، إذا لم يُردّ التفخيم أن يكون بلفظ الأول كما في البيت .

(٦) البيت لعدي بن زيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ وينسب إلى ابنه سودة كما في الكتاب ٣٠/١ وإلى أمية بن أبي الصلت ، ولم أجده في ديوانه .

(٧) عجزه :

نقص الموت ذا الغنى والفقير

والبيت في الكتاب ٣٠/١ ، وفي الخصائص ٥٣/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٤٣/١ ، ٢٨٨ ، وفي الخزّانة ٣٧٩/١ ، وفي المغني ٦٥٠ وفي الفضليات ٦١ .

المعنى : خوفُ الغني من الموت نقص عليه الالتئاذ بالغنى ، وخوف الفقير من الموت نقص عليه السعي في التماس الغنى .

الشاهد : أوردته الرضي شاهداً على إجازة سيبويه لوضع الظاهر موضع المضمّر في الشعر لا على سبيل التفخيم بشرط أن يكون الثاني بلفظ الأول .

(وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجوز عنده^(١) ..

وقال الأخفش : يجوز^(٢) وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره^(٣) ، قال^(٤) :

٦١ - إذا المرء لم يغش الكريهة أو شكّت حبال الهوينى بالفتى أن تقطعا^(٥)

وليس هذا في خبر المبتدأ^(٦) .

قال^(٧) : ويجوز (زيد قام أبو طاهر) إذا كان زيد مكنتي بأبي طاهر ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾^(٨) (أي لا نضيع أجرهم)^(٩) .

ومنع بعضهم^(١٠) في غير التفعيم مطلقا .

(١) الكتاب ٣١/١ .

(٢) ساقط من ص .

(٣) قال الأخفش في معاني القرآن ٣٩٦/٢ عند ذكر قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ الكهف/٣٠ : لأنه لما قال لا نضيع أجر من أحسن عملا كان في المعنى لا نضيع أجورهم ، لأنهم ممن أحسن عملا . وانظر الخصائص ٥٣/٣ .

(٤) قائله الكلجة العُرنى ، وهو هبيرة بن عبد الله بن عبد مناف بن عُرَيْن التميمي اليربوعي العُرني ، شاعر جاهلي من فرسان تميم وساداتها يقال له فارس القراذة وهي فرسه ويُعرف بالكلجة ومعناه صوت النار ولهيبها (الأعلام ٦٥/٩ - ٦٦) .

(٥) البيت في نوادر أبي زيد ١٥٣ وفي الخصائص ٥٣/٣ وفي العمدة ٥٦/٢ وفي الخزانة ٣٨٦/١ وفي المفصليات ٣٢ .

اللغة : لم يغش : لم يأت ، الكريهة : الحرب أو النازلة أو المصائب ، أو شكّت : قاربت ، الهوينى : الرفق والراحة .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على جواز وضع الظاهر موضع الضمير وإن لم يكن بلفظ الأول كما يرى الأخفش .

(٦) يقصد أن (المرء) هنا ليس مبتدأ ، بل هو فاعل لفعل محذوف يفسره قوله (يغش) .

(٧) يعني الأخفش وانظر رأيه في الخصائص ٥٣/٣ .

(٨) الكهف ٣٠ .

(٩) ساقط من جو ص و ط .

(١٠) جعل ابن الشجري في أماليه ٢٤٣/١ تكرار الموت في البيت للتعظيم ، وانظر المجمع ٩٧/١ - ٩٨ .

ولا وجه له مع وروده .

قوله : وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدّر بجملة .

أي ظرفا أو جاراً (ومجروراً)^(١) ، ولم يذكره لجريه مجراه في جميع أحكامه ، حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا .

وانتصاب الظرف خبرا للمبتدأ عند الكوفيين على الخلاف^(٢) ، أي يعنون : الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو (زيد قائم) أو كأنه هو في نحو ﴿ أزواجه أمهاتُهم ﴾^(٣) ارتفع ارتفاعه ، ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسمُ الخبر على المبتدأ ، فلا يقال في نحو (زيد عندك) إن زيدا عند ، خالفه في الإعراب ، فيكون العامل عندهم معنويا ، وهو معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ، ولا يحتاج عندهم إلى تقدير شيء يتعلق به الخبر .

(وأما البصريون فقالوا^(٤) : لا بد للظرف من محذوفٍ يتعلق به لفظي ، إذ مخالفةُ الشيء للشيء لا توجب نصبه)^(٥) .

وقال بعض النحاة : العاملُ فيه المبتدأ^(٦) .

وقال البصريون : الظرف منصوبٌ على أنه مفعول فيه ، كما أنه كذلك - اتفاقا -

(١) ساقطة من ج و ط .

(٢) انظر الإنصاف ٢٤٥ - ٢٤٨ وتوضيح المقصود بقوله (على الخلاف) هو قوله أي يعنون .. إلخ .

(٣) الأحزاب ٦ .

(٤) انظر الإنصاف ٢٤٥ - ٢٤٨ .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) نسبة السيوطي في الجمع ٩٨/١ إلى ابن خروف ، وقال : نسبة ابن أبي العافية إلى سيبويه ، وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ، لأنه ليس الأول في المعنى . ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل ، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث .. وفي الكتاب ٢٠١/١ و ٢٠٢ ما يؤيد ما نسب ابن أبي العافية إلى سيبويه .

في نحو جلست أمامك ، وخرجت يوم الجمعة^(١) .

والجارُّ والمجرور منصوب المحل على أنه مفعول به ، كما أنه كذلك - اتفاقا في نحو مررت بزيد ، إلا أن العامل ههنا مقدَّر^(٢) .

وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة ، أي مما لا يخلو منه فعل ، نحو كائن وحاصل ، ليكون الظرف دالا عليه ، ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يَجْزُ لعدم الدليل عليه ، وقد يُحذفُ خاصُّ لقيام الدليل نحو : من لك بالمهذب ؟ أي من يضمن .

ولا يجوز عند الجمهور إظهار هذا العامل - أصلا - لقيام القرينة على تعيينه ، وسدُّ الظرف مسدَّه - كما يجيء في لولا زيد لكان كذا^(٣) - فلا يقال : زيدٌ كائن في الدار . وقال ابن جني بجوازه^(٤) .

ولا شاهد له ، وأما قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾^(٥) فمعناه : ساكنا غير متحرك ، وليس بمعنى كائنا .

وكذا حال الظرف في ثلاثة مواضع أُخَر : الصفة والصلة والحال ، وفيما عدا المواضع الأربعة لا يتعلق الظرف والجار (والمجرور)^(٥) إلا بملفوظ موجود .

وأكثرهم على أن المحذوف المتعلق به فعلٌ ، لأننا نحتاج إلى ذلك المحذوف للمتعلق ، وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو : أنا مار بزيد لمشايبته للفعل ، فإذا احتجنا إلى المتعلق به فالأصل أولى .

(١) في الإنصاف ٢٤٥ : وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه زيدٌ استقر أمامك .

(٢) صفحة ٢٣٣ وما بعدها .

(٣) قال في اللمع ٢٨ : تقول زيد خلفك ، فزيد مرفوع بالابتداء ، والظرف بعده خبر عنه ، والتقدير زيد مستقر خلفك فحذف اسم الفاعل تخفيفا وللعلم به ، وأقيم الظرف مقامه .

فقوله : تخفيفا وللعلم به دليل على أن الحذف والإثبات جائزان .

(٤) التل ٤٠ .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

وأيضاً للقياس على (نحو)^(١) الذي في الدار زيد ، وكل رجل في الدار فله درهم ، والمتعلق في الموضعين فعل لا غير - كما يأتي^(٢) .-

وذهب ابن السراج^(٣) وأبو الفتح^(٤) إلى أنه اسم ، لكونه مفرداً ، والأصل في خبر المبتدأ أن يكون مفرداً .

ولمانع أن يمنع ، قالوا : إنما كان أصله الإفراد لأنه القول المقتضي نسبة أمر إلى آخر ، فينبغي أن يكون المنسوب شيئاً واحداً ، كالمنسوب إليه ، وإلا لكانت هناك نسبتان أو أكثر ، فيكون خبراً أو أكثر لا خبر واحد ، فالتقدير في : (زيد ضرب غلامه) : زيد مالك لغلامٍ ضاربٍ^(٥) .

والجواب أن المنسوب يكون شيئاً واحداً - كما قلتم - لكنه ذو نسبة في نفسه فلا (يقدر)^(٦) بالمفرد ، فالمنسوب إلى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة .

قالوا : إنه يفصل بالظرف بين أما وجوابها ، ولا يفصل بينهما إلا بالمفرد^(٧) - كما ينبغي^(٨) .-

(١) ساقطة من ج و ص و ط .

(٢) انظر صفحة ٩٨٣ وما بعدها و ٣٥/٢ - ٣٦ حيث يجب في صلة الموصول أن تكون جملة .

(٣) في الأصول ٦٣/١ : وضربٌ يحذف فيه الخبر ويقوم مقامه ظرفٌ له .. والمخذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما كأنك قلت زيد مستقر خلقك ، وعمرو مستقر في الدار .

(٤) اللمع في العربية ٢٨ - ٢٩ .

(٥) و (٧) انظر شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٤٩/١ فقد ذكر التوجيهين .

(٦) في ج و ص و ط : نقدره .

(٨) انظر ط ٣٩٥/٢ - ٤٠٠ .

والجواب : أن الظرف في مثله ليس بمستقر - أي متعلقٌ بمحذوف - بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء ، نحو : أما قدامك فزيد قائمٌ ، فهو كالمفعول به في نحو (أما زيدًا فأنا ضاربٌ - كما يجيء في حروف الشرط^(١) - .

واعلم أن صيرورة الجملة ذات محل من الإعراب بعد أن لم تكن لا يدلُّ على كونها بتقدير المفرد ، بل يكفي في صيرورتها ذات محل وقوعها موقع المفرد .

وإن كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقفا فعند أبي علي (هو)^(٢) معمول الظرف لقيامه مقام العامل ، ومن ثم وجب حذفه^(٣) .

وقال غيره : هو للعامل المقدّر ، لأن الظرف جامد ، لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقة اسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر ، له^(٤) .

وكذا الخلاف في أن الخبر أيهما .

ثم ذهب السيرافي إلى أن الضمير حُذِفَ مع المتعلق^(٥) .

وذهب أبو علي ومن تابعه إلى أنه لانتقل إلى الظرف لأنه يُوكَّد^(٦) كقوله^(٧) :

(١) انظر ط ٢٥٩/٢ - ٢٦٠ .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) في الإيضاح بشرح عبد القاهر ٦٧١/١ - ٦٧٢ الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولا فيها كما أن الظرف كذلك وذلك قولك : جاءني زيد راكبا وخرج عمرو مسرعا فمعنى هذا خرج زيد في حال الإسراع ووقت الإسراع فأشبهت ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة ، كما علمت في الظروف فقالوا : في الدار زيد قائما ، فعمل فيها المعنى الذي هو (في الدار) .

(٤) انظر مثلا للأصول ٢١٦/١ .

(٥) لم أجد تحريجا لرأي السيرافي هذا .

(٦) في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٢٦٢) ويدل على تضمن هذه الأسماء لهذا الضمير الذي وصفت قولهم : مررت برجل ضارب أبوه ، ومررت بقوم عرب أجمعون فلولا أن في عرب ضميرًا مرفوعا يعود إلى الموصوف لما جاز أن يرفع أجمعون .

(٧) ينسب البيت إلى كثير وهو في ديوانه ٣٣/١ وينسب إلى جميل بن معمر وهو في ديوانه ١١٨ وقد اعتمد ذلك البغدادي فترجم له في الخزائن ٣٩٧/١ وبما قال : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، وصاحبه بنية ، وهما من عذرة ، وقد عشقها وهو صغير فلما كبر خطبها فردد عنها ، فقال فيها الشعر ، وهجا قومها فاستعلوا عليه مروان بن الحكم . توفي عام ٨٢ هـ . وانظر الأعلام ١٣٤/٢ .

فَإِنَّ فَوَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ^(١)

ويعطف عليه كقوله^(٢) :

٦٣ - أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ^(٣)

وينتصب عنه الحال كقوله تعالى : ﴿ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾^(٤) .

قال أبو علي - وادعى (بعضهم)^(٥) أنه مجمع عليه - إن الظرف إذا اعتمد على موصوف أو موصول ، أو ذي حال ، أو حرف استفهام ، أو حرف نفي فإنه يجوز أن يرفع الظاهر لتَقْوِيهِه بالاعتقاد ، كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة^(٦) . وكذا قال^(٧) : إذا وقعت بعده (أَنْ) المصدرية كقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً ﴾^(٨) لا صريح المصدر^(٩) .

(١) صدره :

فإن يك جثماني بأرض سواكم

والبيت في الأماشي الشجرية ٥/١ و ٣٣٠ وفي الخزانة ٣٩٥/١ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٦ .

اللفظ : الجثمان بمنزلة الجسم ، جامع لكل شيء تريد به جسمه وألواحه (تهذيب اللغة ٢٧/١١) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الضمير انتقل من متعلق الظرف إلى الظرف وهو (عندك) لأنه ليس قبل أجمع ما يصح أن يحمل عليه إلا اسم إن ، والضمير الذي في الظرف والدهر . واسم إن والظرف منصوبان ، فلم يبق سوى الضمير .

(٢) قائله الأحوص وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٣) البيت في مجالس ثعلب ١٩٨ والشطر الثاني فيه : برود الظل شاعركم السلام وفي الخصائص ٣٨٦/٢ وفي الأماشي الشجرية ١٨٠/١ وفي الخزانة ٣٩٩/١ وفي الهمع ١٧٣/١ و ٢٢٠ و ١٣٠/٢ و ١٤٠ .

المعنى : النخلة في البيت المراد بها المرأة .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن قوله : ورحمة الله عطف على الضمير المستكن في عليك الراجع إلى السلام .

(٤) سورة هود/ ١٠٨ .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) و (٩) نسب أبو البركات الأنباري هذا الرأي في الإنصاف ٥٢ إلى سيبويه ولم أعثر عليه في كتابه ، ولما تحدث أبو علي عن الأسماء التي تعمل عمل الفعل لم يذكر منها ذلك ، واشترط لإعمال اسم الفاعل عمل الفعل أن يجري وصفاً على موصوف أو خبراً مبتدأ أو حالا لذي حال . وانظر الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ٥٠٥ - ٥٧٩ .

(٧) يعني أبا علي الفارسي .

(٨) سورة فصلت/ ٣٩ .

أما قوله^(١) :

٦٤ - أَحَقَّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهْدُكُمْ إِيَّايَ وَسَطَ الْمَجَالِسِ^(٢)
فلاعتقاد الظرف^(٣) .

قيل : إنما عمل في (أن) بلا اعتقاد لشبهها بالمضمر في أنها لا توصف مثله .
ويجوز أن يقال في جميع ذلك : إن الظرف خبر (مقدم)^(٤) على مبتدئه .
أما في غير المواضع المذكورة نحو : في الدار رجلٌ فالرفوع مبتدأ مقدم الخبر .
وعند الكوفيين^(٥) والأخفش في أحد قوليه^(٦) : هو فاعل للظرف لتضمنه معنى
الفعل ، كما قالوا في نحو : قائم زيد^(٧) .

ولما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم أن الخبر لا يتقدم على المبتدأ - مفردًا كان أو
جملة^(٨) - فيوجبون ارتفاعَ زيدٍ في نحو : في الدار زيدٌ ، وقائم زيدٌ ، على الفاعلية لثلاث
يتقدم الضميرُ على مفسره .

(١) قائله الأسود بن يعفر النهشلي الدارمي التيمي شاعر جاهلي من سادات تميم من أهل العراق ، كان فصيحًا جوادًا
نادمًا النعمان بن المنذر ولما أسنَّ كُفَّ بصره ، يقال له : أعشى بني نهشل . توفي نحو ٢٢ ق هـ (الأعلام ١/ ٣٣٠) .
(٢) البيت في الكتاب ٤٦٨/١ وفي الخزائنة ٤٠١/١ و ٩١/٢ .

سلمى : بفتح السين ، تهددكم : وعيدكم وإنذاركم .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (تهددكم) فاعل الظرف (أحقا) لاعتداده على الاستفهام . وتقدير :
أحقًا : أفي حق . انظر الخزائنة ٤٠١/١ .

(٣) يعني على الاستفهام في أحقا .

(٤) في ط : قد تقدم .

(٥) انظر الإنصاف ٥١ .

(٦) انظر الإنصاف ٥١ ونسبه أيضا إلى محمد بن يزيد المبرد ، ولم أجده في المقتضب .

(٧) انظر الإنصاف ٦ - ٧٠ .

(٨) الإنصاف ٦٥ .

وليس بشيء ، لأن حقَّ المبتدأ (التقديم)^(١) فالضمير متأخر تقديرا ، كما في ضرب غلامه زيد .

وأما الأخفش فلا يوجب ذلك ، بل يُجَوِّز ارتفاعه بالابتداء أيضا^(٢) .
إذ هو يُجَوِّز تقدّم الخبر على المبتدأ لكنه لما أجاز عمل الصفة بلا اعتماد أجاز كون (زيد) في (قائم زيد) فاعلا أيضا^(٣) .
وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان^(٤) ، وذلك لأن الظرف أضعف في عمل الفعل من الصفة .

وثبوت الإجماع على جواز (في داره زيد) يصحح تقديم الخبر ، ويمنع كون زيد فاعلا ، وإلا لزم الإضمار قبل الذكر ، وكذا قولهم : إن في الدار زيدا دال على أن زيدا كان مبتدأ ، وإلا لم يَنْتَصِب^(٥) .

ومنع بعض (البصريين)^(٥) من نحو : في داره قيامُ زيد ، وفي دارها عبدُ هند^(٦) وذلك لأن المبتدأ حقه التقديم ، فجاز عودُ الضمير من الخبر إليه نحو (في داره زيد) ، فأما (ما)^(٧) أضيف إليه المبتدأ فليس له التقديم الأصلي .

(١) في ط : التقدم .

(٢) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٥٣ .

(٣) سبق ذكر ذلك صفحة ٢٨٠ .

(٤) لم يذكر الأنباري هاتين الحجتين للبصريين عند دفاعه عنهم . انظر الإنصاف ٦٥ - ٧٠ .

(٥) في ص : النحويين .

(٦) ذكر ابن مالك أن الذي أجازوه هو الأخفش وحده . انظر التسهيل ٤٧ .

(٧) ساقطة من ط .

والأولى جواز ذلك كما ذهب إليه الأخفش^(١) ، وذلك لأنه (عَرَضَ للمضاف)^(٢) إليه بسبب التركيب (الأصلي)^(٣) الحاصل بينه وبين المبتدأ ، وصيرورته معه كاسم واحد ، مرتبة التقديم تبعا للمبتدأ ، (وإن لم يكن له ذلك في الأصل)^(٤) وقد ورد في كلامهم : في أكفانيه دُرَج الميث^(٥) .

واعلم أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ، ولا حالا منه ، ولا صفة له ، - لعدم الفائدة - إلا في موضعين^(٦) :

أحدهما : أن يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو : الليلة الهلال .

الثاني : أن يُعْلَم إضافة معنى إليه تقديرًا نحو قول امرئ القيس : اليوم خمر وغدا أمر^(٧) ، أي شرب خمر ، وقوله^(٨) :

٦٥ - أَكَلْ عامٍ نَعَمْ تَحْوُونَهُ^(٩)

(١) التسهيل ٤٧ والهمع ١٠٣/١ .

(٢) في ص : عوض عن المضاف .

(٣) في ط : الإضافي .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في اللسان (درج) ٩٣/٣ و ٩٤ الدَّرَجُ لف الشيء ، يقال : أَدْرَجْتُهُ ، وَدَرَجْتُهُ وَدَرَجْتُهُ ، والرباعي أفصحها ، وَدَرَجَ الشيء في الشيء يَدْرُجُه درجا وأَدْرَجُه طواه ... وأَدْرَجَ الميث في الكفن والقبر أدخله .

(٦) انظر التسهيل ٤٩ ففيه ذكر لهذين الموضعين .

(٧) في مجمع الأمثال ٤١٧/٢ أي يشغلنا اليوم خمر ، وغدا يشغلنا أمر يعني أمر الحرب . فجعل المقدر فعلا ولم يجعل قوله (خمر وأمر) مبتدأ بل جعلهما فاعلين - قال : ومعناه اليوم خفض ودعة ، وغدا جد واجتهاد .. وكان أبوه طرده فلحق بدمون من أرض اليمن حتى قُتِل أبوه .. فجاءه الأعور العجلي فأخبره فقال .. اليوم خمر وغدا أمر .

(٨) نسبة البغدادي في الخزانة ٤١٢/١ إلى رجل من بني ضبة ، ثم قال : وقال شراح أبيات سيبويه هو قيس بن حصين ابن يزيد الحارثي ، ولم أعر على ترجمة لقيس هذا .

(٩) البيت من مشطور الرجز ، قال صاحب الخزانة ٤٠٩/١ وروي أيضا في كل عام ، وبعده : يُلْقِيْه قومٌ وتنتجونه .

وهو في سيبويه ٦٥/١ وفي مجاز القرآن ٣٦٢/١ وفي الخصص ١٩/١٧ وفي الإنصاف ٦٢ وفي الخزانة ٤٠٧/١ وفي العيني ٤٢/١ وفي اللسان (إبل) وفي النقاظ ١٠٧٢ وفي اللمع ١١٣ .

أي حوايته .

ولو قلت : الأرضُ يومَ الجمعة ، أو زيدَ يومَ السبت لم يجز لأنه لا فائدة لتخصيص حصول شيء بزمان هو في غيره حاصل مثله .

ويكون ظرفُ الزمان خبراً عن اسم (معنى) ^(١) (بشرط حدوثه) ^(٢) ، ثم يُنظر ، فإن استغرق ذلك المعنى جميعَ الزمان أو أكثره ، وكان الزمان نكرةً ، رُفِعَ غالباً ، نحو : الصومُ يوم ، والسيرُ شهرٌ ، إذا كان السيرُ في أكثره ، لأنه باستغراقه إياه كأنه هو ، ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية .

ويجوز نصبُ هذا الزمان المنكرَ وجْره بفي نحو : الصوم في يوم أو يومًا ، خلافاً للكوفيين ^(٣) ، وذلك أن (في) عندهم يوجب التبعية ، فلا يجوزون صُمْتُ في يوم الجمعة ، بل يجوزون النصب (خلافاً للبصريين) ^(٤) .

والأولى جوازُه - كما هو مذهبُ البصريين ^(٥) - (ولا يعلم) ^(٦) إفادةُ (في) للتبعية ^(٧) .

وإن كان الزمان معرفةً نحو الصوم يومَ الجمعة (لم يكن الرفع) ^(٨) غالباً كما في الأول عند البصريين ^(٩) ، وأوجبَ الكوفيون النصب كما (أوجبوا) ^(١٠) في المنكر للعللة المذكورة ^(١١) .

= اللغة : تحوونه : تحصلون عليه أو تنهونه .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولكن على تقدير مضاف ، أي حواية

نعم .

(١) في ج و ص : المعنى .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) فإنهم أوجبوا رفعه فيقولون : الصوم يوم فقط ، وانظر التسهيل ٤٩/١ والجمع ٩٩/١ .

(٤) ساقطتان من ص و ط .

(٥) التسهيل ٤٩ والجمع ٩٩/١ .

(٦) في ت و ج : ولا نسلم .

(٧) عند البحث في الكسب التي تحدثت عن معاني الحروف لم أجد أجداً قال بإفادتها للتبعية .

(٨) في ج : لم يكن إلا الرفع .

(٩) التسهيل ٤٩ والجمع ٩٩/١ .

(١٠) في ط : أوجبوا في ج و ص : أوجبوه ، والصحيح ما أثبتته ، لأنه لا يمكن أن يوجبوا الرفع والنصب معا

وكان الأولى أن يقول : أوجبوا الرفع ، لأن هذا مذهبهم .

(١١) في التسهيل ٤٩ ولا يخص رفع المعرفة بالشعر ، أو بكونه بعد اسم مكانٍ خلافاً للكوفيين .

فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرّفاً أو منكراً فالأغلب نصبه أو جره بقي ، اتفاقاً (من)^(١) الفريقين نحو : الخروج يوماً أو في يوم ، والسير يوماً الجمعة أو في يوم الجمعة (وربما رفع)^(٢) .

وأما قوله تعالى : ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾^(٣) فللتأكيد أمر الحج ، ودعاء الناس إلى الاستعداد له ، حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر الثلاثة .

وإذا كان ظرف المكان خبراً عن اسم عين - سواء كان اسم مكان أولاً - فإن كان غير متصرف نحو : زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ، وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح^(٤) نحو : أنت مني مكان قريب ، ودارك مني يمين أو شمال ، وهو باق على الظرفية عند البصريين ، والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي مكانك مني (مكان)^(٥) قريب ، أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريب .

ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه ، وليس بظرف - كما يجيء عن قريب^(٦) - .

وإن كان معرفة فالرفع مرجوح^(٤) نحو زيد خلفك ، وداري أمامك ، وذلك لأن أصل الخبر التنكير ، ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله^(٧) :
إلا جبرئيل أمامها^(٨) - ٦٦ -

(١) في ط : بين .

(٢) ساقط من ص و ط ، وانظر التسهيل ٤٩ .

(٣) البقرة ١٩٧ .

(٤) هذا الكلام بعينه في التسهيل ٤٩ .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) صفحة ٢٨٩ .

(٧) قاله كعب بن مالك بن عمرو بن القَيْن الأنصاري صحابي من أكابر الشعراء من أهل المدينة، اشتهر في الجاهلية وكان في الإسلام من شعراء الرسول ﷺ وشهد الوقائع، عاش سبعة وسبعين سنة وتوفي سنة ٥٠ هـ (الأعلام ٨٥/٦) .
(٨) البيت بتمامه :

شهدنا فما تلقى لنا من كنية يد الدهر إلا جبرئيل أمامها
وهو في ديوان كعب ٢٧١ ، وفي الأزمنة والأمكنة ٣٠٩/١ وفي الخزانة ٤١٤/١ .

اللغة : شهدنا : حضرنا ، يد الدهر : مدى الدهر .

المعنى : جميع الغزوات التي حضرناها مع رسول الله ﷺ كان يقدمنا جبرائيل عليه السلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن الظرف الواقع خبراً إذا كان معرفة يجوز رفعه والراجع نصبه .

خلافًا للجرمي^(١) (والكوفيين)^(٢) . (وإن لم يتصرف كالفوق والتحت لزم نصبه إجماعًا ، وإن كان خبرًا عن المكان نحو داري خلفك ، ومنزلي أمامك جوزوا رفعه في السعة)^(٣) .

وإذا كان المكان في موضع الخبر عن عين ، والمراد تعيين المنزلة من قرب أو بعد ، قال سيبويه : لا يستعمل منه إلا ما استعملته العرب ، فلا (تقل)^(٤) هو مني مجلسك ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ، قال^(٥) : ولو أظهرت المكان في هذه الأشياء جاز ، نحو : هو مني مكان مجلسك ، ومكان متكأ زيد ، وذلك أن المكان يستعمل قياسًا ، في تعيين القرب والبعد^(٦) .

ومما (استعملته العرب قولهم)^(٧) هو مني مزجر الكلب^(٨) - أي مهان - ومقعد القابلة أي قريب ، وكذا مقعد الإزار ، ومقعد الخاتين ، وهو مني مناط الثريا^(٩) (أي بعيد)^(١٠) قال أبو ذؤيب^(١١) :

٦٧ - فوردن والعُيُوقُ مقعد رابع الضَّ رَبَاءِ فَوْقَ النَّجْمِ لَا يَتَلَعُّ^(١٢)

(١) لم ينسبه إليه غير الرضي فيما رأيت .

(٢) التسهيل ٤٩ وفي ت : وسائر الكوفيين .

(٣) ساقط من ج و ص و ط وفيه تكرار لما قبله .

(٤) في ت : تقس .

(٥) يعني سيبويه .

(٦) الكتاب ٢٠٥/١ و ٢٠٦ .

(٧) في ط : استعملته العرب مقعد قولهم ... إلخ .

(٨) في اللسان (زجر) : زجر السبع والكلب ، وزجر به نهه . قال سيبويه وقالوا هو مني مزجر الكلب : أي بتلك المنزلة .. إلخ .

(٩) في اللسان (نوط) قال سيبويه : وقالوا : هو مني مناط الثريا أي في البعد وقيل أي بتلك المنزلة فحذف الجار وأوصل كذهبت الشام .

(١٠) تكلمة من ص و ط .

(١١) خويلد بن خالد بن محرث ، أبو ذؤيب ، من بني هذيل بن مدركة بن مضر شاعر فحل مخضرم ، أدرك الجاهلية والإسلام ، وسكن المدينة واشترك في الغزو والفتوح ، خرج في جند عبد الله بن أبي السرح إلى إفريقية سنة ٢٦ غازيا مات بمصر سنة ٢٧ هـ (الأعلام ٣٧٣/٢) .

(١٢) البيت في ديوان الهذليين ٦/١ وفي سيبويه ٢٠٥/١ وفي ابن يعيش ٤١/١ وفي شرح المفضليات للتبريزي ١٤١٩ وفي الخزائن ٤١٨/١ .

أي عال مشرف كالأمين على الياسرين^(١) ، (فإن مقعده)^(٢) أعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا .
(ويقال^(٣) :

- ٦٨ -

هُمُ دَرَجَ السَّيُولِ^(٤)

أي مسرعون متباعدون ، والدَّرَجُ الطريق الذي يدرج بالسلوك ، أي يُطْوَى^(٥) .
قال بعضهم : ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو : معقد الإزار فجعله ظرفاً أولى من رفعه ، وما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه أولى .
قال : لأن الظرف حاوٍ للمظروف ، فقرئ من المظروف يحقق له الاحتواء ، وبعده عنه يبعده عن الاحتواء .
وفيه نظر ، وذلك لأن الظرف في قولك : أنت مني مناط الثريا ليس بعيداً من المظروف ، بل هو محتوٍ عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم .

= اللغة : العيوق : كوكب أحمر يطلع حيال الثريا . والمقعد : بفتح الميم مكان القعود والرائي : اسم فاعل من ربأهم بمعنى علا وارتفع ، ورائي الضرباء خلف ضارب قداح الميسر يوتئ لهم فيما يخرج من القداح ، يتلع : يتقدم ويرتفع .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن (مقعد) ظرف منصوب وقع خبراً عن اسم عين وهو العيوق .
(١) في اللسان (يسر) الياسر : الجازر ، لأنه يجزئ لحم الجزور ، وهذا الأصل في الياسر ثم يقال للضاربين بالقداح ، والمتقارمين على الجزور ياسرون لأنهم جازرون ، إذ كانوا سبباً لذلك . الجوهري : الياسر : اللاعب بالقداح .
(٢) في ج و ط : فإنه .

(٣) اكتفى الرضي بقوله : ويقال : هم درج السيول .
ولكن البغدادى خرجه على أنه شاهد شعري ، وقائل البيت هو إبراهيم بن علي بن هرمة وقد مرت ترجمته صفحة ٧٢ .

(٤) البيت بتمامه :

أَنْصَبَ لِلْمَنِيَةِ تَعْتَرِيهِمْ رَجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجَ السَّيُولِ

وهو في الكتاب ٢٠٦/١ وفي الخزانة ٤٢٤/١ وفي اللسان (درج) .
اللغة : النَّصَب : الشيء المنسوب والشر والبلاء ، درج السيول : مدرجها ومنحدرها ، وطريقها في معاطف الأودية .

وفي اللسان : وقالوا : هو دَرَجَ السيل ، وإن شئت رفعت ، وأنشد سيويه ثم ذكر البيت برفع (درج) .
والرواية في الكتاب ٢٠٦/١ بالنصب ، ثم نقل عن يونس في ٢٠٧/١ جواز الرفع وأنشد البيت .
المعنى : أقومى كانوا غرضاً للمنية فأهلكتهم ، أم كانوا في ممر السيل فاجترفهم .
الشاهد : استشهد به الرضي على وقوع درج ظرفاً منصوباً خبراً عن اسم عين وهو قوله (هم) .
(٥) ساقط من ج و ص و ط .

ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والمكان إذا كان متصرفاً وموقتاً محدوداً ، وأخبرت به عن اسم عين لإرادة تقدير المسافة القريبة أو البعيدة ، نحو دارك مني فرسخ^(١) ، وأنت مني بريء^(٢) ، ومنزلك مني ليلة ، أي ذات مسافة فرسخ (على حذف مضاف بعد مضاف)^(٣) وكذا ذو مسافة سرى ليلة ، و (مني) متعلق بمبدلول الخبر ، أي بعيدة مني هذا القدر ، وكذا قولهم : هو مني فوت اليد ، أي إذا مددت إليه يدي لم أنله ، وهو مني دعوة الرجل أي إذا صاح الرجل (يبلغه)^(٤) صيحته ، والتقدير : ذو مكان فوت اليد ، وذو مكان بلوغ دعوة الرجل .

وأما انتصاب نحو قولك : داري خلف دارك فرسخين وميلاً^(٥) وبريدا ، (و)^(٦) يوماً وليلة فلأن الخبر هو خلف دارك ، ونصبها على الحال - عند المبرد - من الضمير في الخبر^(٧) ، أي ذات مسافة فرسخين ، وعلى التمييز عند الجمهور ، وهو تمييز عن النسبة ، أي تباعدت فرسخين ، فالفرسخان مبعدان لهما^(٨) ، كما أن الماء في (امتلاً الإناء ماء) مالى .

ويجوز أن ينتصب على المصدر كقولك : دنوت أئمة ، أي (دُنُوْ أئمة)^(٩) كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾^(١٠) .

-
- (١) الفرسخ : في اللسان : الفرسخ ثلاثة أميال أو ستة ، سمي بذلك لأن صاحبه إذا مشى قعد واستراح من ذلك كأنه مسكن . وقال قبل ذلك : الفرسخ : السكون .
(٢) البريد : أربعة فراسخ والفرسخ ثلاثة أميال .
(٣) تكملة من ج و ص و ط .
(٤) في ص و ط : لم يبلغه ، والصحيح ما أثبتته .
(٥) الميل : أربعة آلاف ذراع (اللسان برد) .
(٦) في ط : أو .

(٧) في المقتضب ١٣٢/٤ وتقول زيد في الدار قائم ، إذا جعلت قولك (قائم) مبنياً على زيد فإن جعلت في الدار مبنياً على زيد نصبت قائماً على الحال .

- (٨) يعني أنهما مبعدان للدارين عن بعضهما ، وفي ط لها ، ويكون الضمير للدار .
(٩) في ت : دنوا تاماً ، وبعده في ص : أي دنوا تاماً .

(١٠) الزخرف ٣٢ وذكر العكبري في إعرابها أقوالاً ، قال في التبيان ٢٠١ ودرجاتٍ حال من بعضهم أي ذا درجات ، وقيل درجات مصدر في موضع الحال ، وقيل انتصابه على المصدر ، لأن الدرجة بمعنى الرفعة ، فكأنه قال : ورفعنا بعضهم رَفَعَات ، وقيل التقدير على درجات أو في درجات أو إلى درجات ، فلما حذف الجر وصل الفعل بنفسه .

ويجوز (الرفع فيها)^(١) ، وخلف ظرف للخبر ، أي ذات مسافة (فرسخين خلف دارك)^(٢) أو هما خبران^(٣) .

وكذا قولهم : داري من خلف دارك فرسخين أو فرسخان ، لأن دخول (من) في مثله وخروجها على السواء ، كما في قولك : جئت قبلك ومن قبلك .

قال أبو عمرو : إذا دخلت (من) وجب الرفع (في الظروف التي بعد المجرور)^(٤) لأن التمييز فضلة ، وبدخول (من) خرج الكلام عن التمام^(٥) .

وليس بشيء إذ يقال داري من خلف دارك ، ويُسَكَّت عليه .

ويجوز أيضا : أنت مني فرسخين (بالنصب)^(٦) ، على أن مني خبر المبتدأ ، أي من أشياعي ، وفرسخين حال ، أي ذَوِي (سير)^(٧) فرسخين ، أو على الظرف أي في فرسخين ، أي أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين كقوله ﷺ « سلمان منا »^(٨) .

واعلم أن نحو خلف وقدام من الظروف عند البصرية^(٩) أضيفت أو لم تضاف ، وترك

(١) في ج و ص و ط : رفعها .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) يعني (خلف وفرسخان) في حالة الرفع .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٥) في الكتاب ٢٠٨/١ وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول : داري من خلف دارك فرسخان ، يشبهه بقولك دارك مني فرسخان ، لأن خلف ههنا اسم ، وجعل من فيها بمنزلة في الاسم ، وهذا مذهب قوي ، وأما العرب فتجعله بمنزلة قولك خلف فت نصب وترفع ، لأنك تقول : أنت من خلفي ، ومعناه أنت خلفي .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضي في ٤ : أخرجه الطبراني في معجمه الكبير والحاكم في مستدركه عن عمرو بن عوف .

أقول : ذكر هذا الحديث الحاكم في مستدركه ٥٩٨/٣ ، ولم أجده في مسند عمرو بن عوف المزني في المعجم الكبير للطبراني ج ١٧ ص ١٢ - ٢٧ .

(٩) في الأصول ٢٠٤/١ و ٢٠٥ : واعلم أن الأشياء التي يسميها البصريون ظروفًا يسميها الكسائي صفةً والفراء يسميها محالً .. فإذا كان الظرف غير محل للأسماء سماه الكوفيون الصفة الناقصة ، وجعله البصريون لغوا . ولم يجز في الخبر إلا الرفع وذلك قولك : فيك عبد الله راغب ، ومنك أخواك هاربان .

وقد أجاز الكوفيون فيك راغبًا عبد الله ، شبهها الفراء بالصفة التامة لتقديم راغب على عبد الله ، وذهب الكسائي إلى أن المعنى فيك رغبة عبد الله .

الإضافة قليل (عندهم)^(١) .

وهي عند الكوفية لا تكون ظروفًا إلا مع الإضافة ، أما عند الإفراد فهي بمعنى اسم الفاعل^(٢) .

فمعنى جلست خلفا - عندهم - أي متأخرا نُصِبَ على الحال ، وقام مكانا طيبًا أي مغتبطًا^(٣) . فإذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب - عندهم - (رفعها)^(٤) نحو أنت خلف وقدام ، أي متأخر ومتقدم^(٥) .

والبصرية تجوز نصبها على قلة - كما ذكرنا^(٦) - وأما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف - كما مر^(٧) - وهي باقية على الظرفية .

وهو الأولى ، إذ خروج الشيء عن معناه خلاف الأصل ، فلا يُرْتَكَبُ - ما أمكن - حملة على عدم خروجه عنه ، وقوله^(٨) :

٦٩ - وساغ لي الشرابُ وكنت قبلا أكاذُ أغصُ بالماءِ الحميمِ^(٩)

أي قبل ذلك ، يقوي مذهب البصرية .

واعلم أن اليوم إذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على (ضعف)^(١٠) لكونهما في الأصل مصدرين ، فمعنى اليوم الجمعة أو السبت أي الاجتماع أو السكون .

(١) تكملة من ط .

(٢) و (٣) و (٥) انظر التعليقة رقم (٩) في الصفحة السابقة .

(٤) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) صفحة ٢٨٣ .

(٧) صفحة ٢٨٤ .

(٨) قائله يزيد بن الصعق وهو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلبي ، وخويلد يقال له الصعق ، قيل : إنما سمي بذلك لأنه سبَّ الريح فأحرقة الله بصاعقة وقيل : لأن بني تميم ضربوه ضربة فأمته (أي أصابت أم رأسه) فكان إذا سمع الصوت الشديد صيَّق فذهب عقله (الخزائن ٤٣٠/١) وينسب البيت إلى عبد الله بن يعرب (الخزائن ٤٢٩/١) .
(٩) البيت في شرح ابن عبيش ٨٨/٤ وفي الخزائن ٤٢٦/١ وفي التصريح ٥٠/٢ وفي الهمع ٢١٠/١ وفي الدرر ٦١/٢ وفي الثلاثة الأخيرة بقافية الفرات .

اللغة : ساغ : طاب ولد ، أغص : الفصة : ما غص به الإنسان من طعام أو غيظ على التشبيه ، والحميم : الماء الحار ، وإنما ألجأه إليه طلب القافية ويقال : هو من ألفاظ الأضداد فيطلق على الماء البارد أيضا ، والحميم في ج : الفرات .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز نصب الظرف المنكر وهو قوله (قبلا) وفيه تقوية لمذهب البصرية .

(١٠) في ج و ص و ط : ضعفه .

والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين .

ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الأحد والاثنين ، إذ هما بمعنى اليومين ، واليوم لا يكون في اليوم ، وأجازه الفراء^(١) وهشام^(٢) ، وذلك لتأويلهما اليوم بالآن ، كما يقال : أنا اليوم أفعل كذا ، أي الآن ، فمعنى اليوم الأحد : الآن الأحد ، والآن أعم من الأحد ، فيصح أن تكون ظرفه .

هذا ، ولذكر طرفا مما يتعلق بخبر المبتدأ إذا كان مفردا فنقول :

هو إما مشتق ، أو جامد ، وكلاهما إما أن يغير المبتدأ لفظا أولا .

والأول (على ضربين لأنه)^(٣) إما أن يتحد به معنى نحو زيد أخوك وزيد قائم ، أو يغيره معنى أيضا .

والمغاير يقع خبرا عنه إما لمساواته في معنى - كقوله تعالى : ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٤) (أو لحذف)^(٥) المضاف من المبتدأ أو الخبر نحو داري منك فرسخان ، أي بعد داري فرسخان ، أو داري منك ذات مسافة فرسخين - أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معني والآخر عينا ، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي كقول الخنساء^(٦) :

٧٠ - تَرْتَعُ مَارْتَعَتْ حَتَّى إِذَا أَذْكَرْتُ فَإِنَّمَا هِيَ إِقْبَالٌ وَإِدْبَارُ^(٧)

(١) و (٢) التسهيل ٥٠ والمع ١٠٠/١ .

(٣) ساقط من ج و ص و ط .

(٤) الأحزاب ٦ .

(٥) في ت الحذف .

(٦) تناصر بنت عمرو بن الحارث بن الشريد ، من بني سليم من قيس عيلان ، من مضر ، أشهر شواعر العرب ، عاشت أكثر عمرها في العهد الجاهلي ، وأدركت الإسلام فأسلمت ، كان رسول الله يستنشد بها ويعجبه شعرها . توفيت سنة ٢٤ هـ (الأعلام ٦٩/٢) .

(٧) البيت في ديوانها ٤٤ وفي سيبويه ١٦٩/١ وفي المقتضب ٢٣٠/٣ و ٣٠٥/٤ وفي مجالس العلماء ٣٤٠ وفي الخصائص ٢٠٣/٢ و ٨٩/٣ وفي الأمالي الشجرية ٧١/١ وفي ابن يعيش ١١٥/١ وفي الخزائن ٤٣١/١ و ٣٤/٢ وفي شرح أبيات سيبويه للسرافي ٢٨٢/١ .

اللغة : ترتع : ترعى ، أذكرت : تذكرت ولدها .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبرا عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ﴾^(١) .

وإن قَدَرنا المضاف في مثله في المبتدأ (أي)^(٢) لكن ذَا البر من آمن ، وحالها إقبال ، أو في الخبر نحو بُرٍّ من آمن ، وذاتُ إقبال ، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة ، نحو : ولكن البار ، وهي مقبلة ، جاز ، لكنه يخلو من معنى المبالغة .
والثاني أي الذي لا يغير المبتدأ لفظاً يُذكر للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله^(٣) :

٧١ - أنا أبو النّجم وشعري شعري^(٤)

أي هو المشهور (المعروف)^(٥) بنفسه ، لا بشيء آخر ، كما يقال - مثلاً - شعري مليح .

وتقول : أنا أنا ، أي ما تغيرت عما كنت ، قال^(٦) :

٧٢ - رَفَوْنِي وَقَالُوا يَا تُحْوِيلُ لَا تُثْرِعْ فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ هُمْ هُمْ^(٧)

وأما الجامد فإن كان مؤوَّلاً بالمشتق نحو قولك : هذا القاع^(٨) عَرَفَج^(٩) كله ، أي غليظ -

(١) البقرة ١٧٧ والوجوه المذكورة في إعرابه هنا ذكرها العكبري في التبيان ١٤٣ .

(٢) ساقطة من جد و ص ، وفي ت : نحو .

(٣) هو أبو النجم وقد مرت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في ديوان أبي النجم ٩٩ وفي الكامل ٣٨/١ وفي الخصائص ٣٣٧/٣ وفي المنصف

١٠/١ وفي الخزنة ٤٣٩/١ وفي المغني ٤٣٤ .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر لفظاً يكون للدلالة على الشهرة .

(٥) في ت : المعروف .

(٦) قائله أبو خراش الهذلي ، واسمه خويلد بن مرة من بني هذيل من مضر شاعر مخضرم ، وفارس فاتك مشهور

أدرك الجاهلية والإسلام واشتهر بالعَدُو فكان يسبق الخيل ، أسلم وهو شيخ كبير ، نهشته أفعى فقتلته سنة ١٥ هـ

(الأعلام ٣٧٣/٢) .

(٧) البيت في ديوان الهذليين ١٤٤/٢ وفي شرح السكري ١٢١٧ وفي الفاخر ٤٧ وفي الخصائص ٢٤٧/١ و ٣٣٧/٣

وفي الخزنة ٤٤٠/١ .

اللغة : رفوني : رفوت الرجل إذا سكنته ، لا ترع : لا تحف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن عدم مغايرة المبتدأ للخبر إنما هو للدلالة على الشهرة .

(٨) في اللسان القاع أرض سهلة مطمئنة .

(٩) في اللسان (عرفج) العرفج والعرفج نبت وقيل هو ضرب من النبات سهلي سريع الانقياد واحدته عَرَفْجة .

تحمل الضمير^(١) (فكله)^(٢) ههنا تأكيد للضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر .

وإن لم يكن مؤولا (بالمشق)^(٣) لم يتحملة - خلافاً للكسائي^(٤) - .
فكانه نظر إلى أن معنى زيد أخوك ، (أي)^(٥) متصف بالأخوة ، وهذا زيد أي متصف بالزيدية ، أو محكوم عليه (بكذا)^(٦) وذلك لأن الخبر عَرَضَ فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن ، فلا بد من رابط ، وهو الذي يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر .
فالجامد (كله)^(٧) - على هذا - متحمل للضمير عند الكسائي^(٨) ، لكنه لما لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر (كالمشتق ، وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع لحفائه .
وأما المشتق فهو متحمل للضمير - اتفاقاً - إن لم يرفع الظاهر)^(٩) خبراً كان أو نعتاً أو حالاً ، فيستكن فيه إن جرى على من هو له نحو زيد قائم .

وإن جرى على غير من هو له أُكِّد (المستكن بمنفصل)^(١٠) خبراً كان (المحتمل)^(١١) للضمير نحو أنا زيد ضاربُه أنا ، أو نعتاً نحو : لقيت رجلاً ضاربَه أنا ، أو حالاً نحو : لقيك زيد مكرمه أنت ، أو صلة نحو الضاربُه أنا زيد .
وإن أُمنَ اللبسُ جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية ، وأما البصرية

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ص و ط : به .

(٤) تحمل الجامد للضمير رأى الكوفيين ، والكسائي منهم انظر المسألة السابعة في الإنصاف ٥٥ - ٥٧ وقد تبع الرضي في نسبته الرأي للكسائي وحده ابن مالك في التسهيل ٤٧ - ٤٨ وانظر شرح ابن مالك للكافية الشافية ٣٣٨ - ٣٣٩ فقد جعل هذا رأي الكوفيين .

(٥) ساقطة من ص و ط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) في ت : أيضا .

(٨) انظر التعليقة رقم (٤) .

(٩) ساقط من ص .

(١٠) في ط : المستكن به بمنفصل .

(١١) في ط : المحتمل .

فأوجبه طردا ، نحو هند زيد ضاربه هي^(١) .

وتام البحث فيه يجيء في باب الإضمار^(٢) - إن شاء الله تعالى - .

قوله : وإذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام (مثل)^(٣) من أبوك ؟ أو
كانا معرفتين أو متساويين (مثل)^(٣) أفضل منك أفضل مني ، أو كان
الخبر فعلا له (مثل)^(٣) زيد قام ، وجب تقديمه .
قوله : من أبوك .

مبني على مذهب سيبويه ، وذلك لأنه يخبر - عنده - بمعرفة عن نكرة
(متضمنة)^(٤) استفهاما ، أو نكرة هي أفعل التفضيل مقدم على خبره ، والجملة صفة
لما قبلها ، نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه^(٥) .
وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان^(٦) .

والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام : من قام ؟ وما جاء بك ؟ وأيهم قام ؟ ومن قام
قمت .

وإنما كان للشرط والاستفهام والعرض والتمني ، ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة
التصدر ، لأن السامع يبنى الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله ، فلو جوز أن يجيء
بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير
لما سيجيء بعده من الكلام ، فيتشوش لذلك ذهنه .

(١) تحدث الأنباري عن هذه المسألة في الإنصاف من ٥٧ - ٦٥ . والذي يظهر لي أن رأي الكوفيين في هذه المسألة
أولى بالاتباع لوجود ما يدعمه من الشواهد ولضعف حجة البصريين وانظر الرأيين وشواهد الكوفيين والرد عليهم
في الإنصاف ٥٧ - ٦٥ .

(٢) الجزء الثاني من ط صفحة ١٣ .

(٣) في ت : نحو ، وقد آثرت ما في ط لاتفاقه مع ما في شرح ابن الحاجب لكافيته والخطب في ذلك سهل .
(٤) في ص و ط : مضمنة .

(٥) نص سيبويه في الكتاب ٢٧٠/١ على أن (من) قد تحيى نكرة بدليل دخول رب عليها ، ولكي لم أجد له نصا
على جواز الإخبار عنها بمعرفة ، أما الابتداء بالنكرة التي هي أفعل التفضيل فقد استحسنته سيبويه في الكتاب ٢٢٩/١
ومثل له بقوله : خير منك زيد .. والخبر في هذا المثال معرفة .

(٦) النحاة - وسيبويه منهم - يمثلون للخبر الذي يجب تقديمه بنحو أن زيد ؟ وكيف الحال ؟ وانظر - مثلا الكتاب
٢٧٨/١ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٣٦٨ . ومثل ابن مالك لوجوب تقديم المبتدأ بقوله : مالزيد ؟ وفتى من
وافد ؟ ولم أجد من قال إن إعراب نحو من أبوك خبر مقدم ومبتدأ مؤخر .

وكذلك حكم المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدره نحو : غلامٌ من قام ؟ وغلامٌ من يقوم أقم ، لأن معنى الشرط والاستفهام يسري إلى المضاف ، وإلا لم يجز تقدّمه على ماله الصدر .

قوله : أو كانا معرفتين أو متساويتين .

ليس على الإطلاق ، بل يجوز تأخر المبتدأ عن الخبر معرفتين أو متساويتين (مع)^(١) قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبتدأ ، كما في قوله^(٢) :

٧٣ - بنونا بنو أبائنا وبنائنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأبايد^(٣)

وذلك لأننا نعرف أن الخبر محط الفائدة ، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر ، كقولك أبو يوسف أبو حنيفة ، أي مثل أبي حنيفة ، ولو أردت تشبيه أي حنيفة بأبي يوسف فأبو يوسف هو الخبر .
ومثله قول أبي تمام^(٤) :

٧٤ - لعابُ الأفاعي القاتلاتِ لعابه وأُرِّيَ الجنَى اشتارته أيدٍ عواسِل^(٥)

أي بنو أبائنا مثل بنينا ، ولعابه مثل لعاب الأفاعي .

(١) في ط : من ، والصواب ما هنا .

(٢) قال البغدادي في الخزانة ٤٤٥/١ : هذا البيت لا يعرف قائله مع شهرته في كتب النحاة وغيرهم .. ثم قال : ورأيت في شرح الكرماني في شواهد شرح الكافية للخبزي أنه قال : هذا البيت قائله أبو فراس همام الفرزدق بن غالب ثم ترجمه والله أعلم بحقيقة الحال .. أقول : هذا البيت في ديوان الفرزدق صفحة ٢١٧ ، وقد تقدمت ترجمة الفرزدق صفحة ١٦٣ .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٧ وفي الإنصاف ٦٦ وفي ابن عيش ٩٩/١ و ١٣٢/٩ وفي المغني ٥٨٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٤٨ وفي الخزانة ٤٤٤/١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المبتدأ والخبر إذا تساويا تعريفا وتخصيصا جاز تأخير المبتدأ إذا كان هناك قرينة معنوية .

(٤) تقدمت ترجمته صفحة ٢٦٥ .

(٥) البيت في ديوان أبي تمام ٢٣/٢ وفي دلائل الإعجاز ٢٣٨ وفي الخزانة ٤٤٥/١ وفي حاشية يس ٣٥٣/١ .
اللغة : اللعاب : ما يسيل من الفم ، الأُرِّي : ما لُزق من العسل في جوف الخلية ، والجنَى : العسل . اشتارته : استخرجه ، والعواسل : جمع عاسلة أي مستخرجة العسل (الخزانة ٤٤٧/١) مثل به الرضي لجواز تأخير المبتدأ مع تساويه هو والخبر في التعريف والتخصيص للقرينة .

والشطر الثاني ساقط من ص .

قوله : أو كان الخير فعلا له .

أي فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ نحو زيد قام ، فإنه لو قُدِّم اشتبه المبتدأ بالفاعل .

فإن قيل : فليجز إن كان الضمير بارزا نحو : الزيدان قاما والزيدون قاموا .

قلت : يشته المبتدأ بالبدل من الضمير ، أو بالفاعل على لغة (يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً)^(١) أو نقول : مُنِعَ ذلك حملا على المفرد ، مع أنه قيل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾^(٢) وقوله (تعالى)^(٣) : ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾^(٤) إن (كثير) و (الذين) مبتدآن مقدما الخبرين^(٥) .

ويجب أيضا تأخير الخبر إذا اقترن بالفاء ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، نظرا إلى أصل الفاء الذي هو التعقيب ، وأيضا لكونه فاء الجزاء ، وهو عقيب الشرط (الذي له صدر الكلام)^(٦) لاستحقاق أداته صدرَ الكلام .

ويجب أيضا تأخير الخبر إذا جاء بعد (إلا) لفظا أو معنى نحو : ما زيد إلا قائم ، وإنما زيد قائم ، لأنك (إذا)^(٧) قَدِّمته من غير إلا انعكس المعنى - كما (قلنا)^(٨) في باب تقديم الفاعل وتأخير^(٩) - ولا يجوز (تقديمه)^(١٠) مع إلا لما يجيء في الاستثناء^(١١) .

(١) سبق تخريج هذا الحديث صفحة ٢٥٦ .

(٢) المائدة ٧١ وفي التبيان ٤٥٣ : هو خبر مبتدأ محذوف ، أي العمى والصم كثير ، وقيل : هو بدل من ضمير الفاعل في صموا ، وقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه .. وقيل : الواو علامة جمع الاسم و (كثير) فاعل صموا .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) الأنبياء ٣ وفي التبيان ٩١١ : قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ في موضعه ثلاثة أوجه : أحدها : الرفع وفيه أربعة أوجه أحدها أن يكون بدلا من الواو في أسروا ، والثاني أن يكون فاعلا والواو حرق للجمع لا اسم ، والثالث أن يكون مبتدأ والخبر (هل هذا) والتقدير يقولون : هل هذا ، والرابع أن يكون خبر مبتدأ محذوف .

الوجه الثاني : أن يكون منصوبا على إضمار أعني .

الوجه الثالث : أن يكون مجرورا صفة للناس ... قلت : وهذا بعيد جدا .

(٥) جعلهما سيويهما في الكتاب ٢٣٦/١ مرفوعين على البدل وانظر التعليقين السابقين (٢ و ٤) .

(٦) ساقط من ج و ص و ط .

(٧) في ص و ط : إن .

(٨) في ج و ص : ذكرنا .

(٩) انظر ما تقدم من ٢٠٧ - ٢١٥ .

(١٠) في ط : التقديم .

(١١) صفحة ٧٢٨ .

ويجب أيضا تأخير الخبر إذا اقترن المبتدأ بلام الابتداء نحو لزيد (قائم)^(١) أو كان ضمير الشأن للزوم تصديرهما .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام مثل : أين زيد ، أو كان مصححا (له)^(٢) مثل : في الدار رجل ، أو لمعلقه ضمير في المبتدأ مثل : على التمرة مثلها زبدا ، أو عن أن مثل : عندي أنك قائم وجب تقديمه .

هذا بيان لموجبات تقديم الخبر .

وإنما قال : الخبر المفرد لأنه إن كان الخبر جملة متضمنة (لماله صدر الكلام)^(٣) لم يجب تقديمه ، نحو : زيد من أبوه ، إذ الاستفهام وسائر ما يقتضي صدر الكلام يكفيها أن تقع صدر جملة من الجمل ، بحيث لا يتقدم عليها أحد ركني تلك الجملة ، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كإن وأخواتها ، وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها . فلا يقال : إن من يأتني أشكره ، وأما قولهم : علمت أيهم في الدار فإن الفعل لما كان من أفعال القلوب ، وليس أثرها المعنوي بظاهر كأفعال العلاج - فإنها محسوسة الآثار كالضرب والمشي - جُوز (تقدمه)^(٤) على الكلام المصدر بأداة الاستفهام ، والنفي ، ولام الابتداء ، مع تأثيره فيه معنى ، مع أن تقدمه كلا تقدم ، إذ معنى ظننت زيدا قائما زيد قائم في ظني ، ومُنِع^(٥) من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للمصدر .

وأما قولهم : الذي ما يضرب ، والذي إن تضربه يضربك فإن الموصول - وإن كان مع الصلة ككلمة واحدة - إلا أنه لا يؤثر في صلته معنى .

ونحو قولهم : زيد من أبوه ؟ وعمرو في دار من هو ؟ أولى بالجواز ، لأن المبتدأ كما أنه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر (ليس معه أيضا بتقديره كالمفرد)^(٦) ، كما كان

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ط ، وقال في هامش ط ٩٨/١ : و (له) ليس في المقروءة على ابن الحاجب .

(٣) في ج و ص و ط : لما يقتضي صدر الكلام .

(٤) في ط : تقديمه .

(٥) يعني الفعل القلبي المعلق .

(٦) في ص و ط : ليس هو معه أيضا كالمفرد ، وفي ج : ليس معه أيضا كالمفرد .

الموصول مع (الصلة)^(١) (كذلك)^(٢) .

فإن قيل : كيف الجمع بين قوله ههنا ، (أين مفرد) و (بين)^(٣) قوله قبل : وما وقع ظرفا فالأكثر أنه مقدر بجملة^(٤) ؟

قلت : لاشك أن لفظ (أين) اسم مفرد في الوضع سواء قُدِّرَ بالجملة أو بالمفرد ، فأين في (أين زيد) مفرد واقع موقع الجملة على الأصح ، فيصح أن يقال : إنه خبر مفرد .

وإن كان الاستفهام ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدأ ، إما مع الخبر نحو (غلام ركب زيد ، وبدونه نحو غلام زيد ركب)^(٥) .

قوله : وإذا تضمن الخبر المفرد (ماله صدر الكلام)^(٦) .

اعلم أنه لا يقع من جملة مقتضيات الصدر خبرا مفردا إلا كلمة الاستفهام نحو (مَنْ زيد) أو مضاف إليها نحو (غلام مَنْ زيد)^(٧) .

قوله : أو كان مصححا .

أي كان الخبر أي (تقديمه)^(٨) مصححا لمجيء المبتدأ نكرة - على ما ذكر قبل^(٩) - في جواز تنكير المبتدأ : أن تقدّم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ ، وقد قلنا عليه ما فيه كفاية^(١٠) .

(١) في ط : صلته .

(٢) تكملة من ط .

(٣) ساقطة من ج و ص و ط .

(٤) صفحة ٢٧٥ .

(٥) في ط : غلام - فهما بالغين المعجمة ، والصحيح ما هنا لأنه استفهام .

(٦) ساقط من ج و ص و ط .

(٧) كان الأولى أن يمثل بمثل ابن الحاجب أين زيد ، لأن من زيد يحتمل أن يكون (من) مبتدأ وزيد هو الخبر ، كما نقل هو عن سيبويه صفحة ٢٩٣ .

(٨) في ط : تقدمه .

(٩) صفحة ٢٥٨ .

(١٠) انظر صفحة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(فالأولى)^(١) أن يقال - في إيجاب تقديم الظرف خبراً عن المبتدأ المنكر في الأغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء - إن العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة ، مع كثرة استعمال الظرف خبراً ، فلو قل وقوع الظرف خبراً عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴾^(٢) ﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ بَاسِرَةٌ ﴾^(٣) وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ، ولا يُعَيِّنُه للخبرية ، إذ لو قلت - في رجل قائم - قائم رجل احتُمِلَ كونُ رجل خبراً عن قائم أو بدلاً منه ، وأما الظرف فإنه إذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً هذا كله على مذهب سيويه^(٤) .

أما على مذهب الأخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي بعده^(٥) ، فليس إذن من هذا الباب .

وقولنا : في الأغلب ، احترازٌ عن نحو قولهم أُمْتُ في حَجَرٍ لا فيك^(٦) .
وقولنا : مما لا يتضمن معنى الدعاء ، احترازٌ عن نحو سلام عليك ، وويل لك ، فإن الأغلب تأخير الخبر ، لما ذكرنا قبل^(٧) .
قوله : أو لمتعلقه .

أي لمتعلق الخبر - بكسر - اللام - ونعني بالمتعلق جزء الخبر (فقولك على التمرة خبرٌ ، والمجرور جزؤه)^(٨) .

(ويجوز أن يريد بالخبر ذلك المقدّر ، لأن الجار والمجرور متعلق به ، والمجرور وحده يتعلق بعامله ، لأن الجار ليس بمتعلق في الحقيقة ، بل بسبب تعلُّق (المجرور)^(٩) بعامله

(١) في ط : والأولى .

(٢) القيامة ٢٢ .

(٣) القيامة ٢٤ ، ويومئذ في الآيتين ظرفُ زمان ، وقد اغتفر الابتداء بالنكرة ههنا ونجىء ظرف الزمان بعدها لأنه يقل حد الإخبار عن اسم العين بظرف الزمان ولا بد من تأويله ، وهذا الذي عناه الرضي بالقلة في المثالين .

(٤) الكتاب ٢٧٨/١ .

(٥) انظر المسألة السادسة من الإنصاف ٥١ .

(٦) سبق الحديث عنه صفحة ٢٦٠ .

(٧) صفحة ٢٦٥ .

(٨) تكلمة من ج و ص و ط .

(٩) في ط : المجرور ما .

القاصر^(١)) يعني إذا اتصل بالمبتدأ ضميرٌ يرجع إلى جزء الخبر وجب تقديم الخبر ، حتى لا يلزم ضميرٌ قبل الذكر^(٢) فلو قلت : مثلها زبدًا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار ، وقد تقدم امتناعه^(٣) .

وإذا كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زبدٌ مثلها جاز تأخير الخبر عن المبتدأ بأن يتوسط بينه وبين صفته ، نحو زبدٌ على التمرة مثلها ، إذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز^(٤) .

وإن تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذي الضمير ، وتأخر الخبر عنه ، نحو في الدار مالکها نائم جاز عند البصريين^(٥) وعند هشام^(٦) من الكوفيين ، خلافاً للباقيين^(٧) . وكأن المانع نظر إلى أن المفسر مرتبته (التأخير)^(٧) ، لتعلقه بالخبر .

وليس بشيء ، لأن التقدم اللفظي كافٍ في صحة عود الضمير ، ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أُنْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾^(٨) .

ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو : زيدًا غلامه ضاربٌ ، لا في نحو زيدًا غلامه ضاربٌ^(٩) .

وكانه نظر إلى شدة طلب الفعل لمفعوله ، فكأن مفعوله متأخر ، بخلاف اسم الفاعل فإن طلبه له بالمشابهة .

والأولى الجواز في الكل^(١٠) ، لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي^(١١) .

(١) تكملة من ص و ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) انظر صفحة ٢٥٧ .

(٤) بشرط أن لا يكون الفاصل أجنيبا عنهما .

(٥) التسهيل ٤٧ .

(٦) في الأصول ٢٤٠/٢ فإن قالوا : زيدًا أجله أحرزَ فأكثر النحويين المتقدمين وغيرهم يحيلها ، إلا هشام ، وهي تجوز ، لأن المعنى أجل زيد أحرزَ زيدًا ، فلما قلت زيدًا أجل زيد أحرزَ لم تَحْتَجْ إلى إظهار زيد مع الأجل . وانظر المسألة في التسهيل ٤٧ .

(٧) في ط : التأخر .

(٨) البقرة ١٢٤ ويقصد الشارح أن تقدم (إبراهيم) اللفظي أجاز عود الضمير عليه مع أن رتبته التأخير .

(٩) التسهيل ٤٧ .

(١٠) دخول (أل) على كل يمنعه كثير من النحويين . انظر التسهيل ١٥٨ وهامش المقتضب ٢٤٣/٣ .

(١١) في هذه الصفحة .

قوله : أو عن أن .

يعني أو كان الخبر عن أن مع اسمها وخبرها ، يريد إذا كان أن مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها ، وقد تقدم أنها مع صلتها فاعلٌ عند أي علي إذا كان الخبر ظرفاً^(١) . وإنما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس بأن المكسورة ، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر أن المفتوحة إما ظرفاً نحو : أن زيداً قائم عندي ، أو غير ظرف نحو : أن زيداً قائم حق لا شتبهت المفتوحة بالمكسورة ، ولم (ترفع)^(٢) الفتحة الخفية اللبس ، لكون الموقع موقع المكسورة ، لأن لها صدر الكلام (بخلاف المفتوحة - كما يجيء في باب الحروف المشبهة بالفعل)^(٣) .

ولا يرفع مجيء خبر المبتدأ بعد خبر أن اللبس - أيضاً - إذ ربما يُظن أنه خبر بعد خبر لأن المكسورة ، أو يظن في الظرف تعلُّقه بخبر إن .

وإذا تقدم الخبر على (أن) عرف أنه خبر المبتدأ ، وأنه ليس في حيز أن المفتوحة ، إذ هي حرف موصولة ، ويجيء في باب (الموصلات)^(٤) أن ما في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول^(٥) ، ولا (ما)^(٦) في حيز خبر المكسورة ، لأن لها الصدر^(٧) .

فإذا تعين أن المقدم خبر ، والمكسورة مع اسمها وخبرها لا يصح أن تكون مبتدأ لأنها جملة ، والمبتدأ مفرد ، تعين أن ما بعد الخبر هي (أن) المفتوحة لا غير .

وإذا كان (أن) المفتوحة مع صلتها بعد (أما) نحو : أما أنك خارج فلا (أُصدِّقه)^(٨) فإنها تتقدم على خبرها ، لما (يذكر)^(٩) في حروف الشرط أن الجملة (التامة)^(١٠) لا (تنوسط)^(١١) بين أما وفائها^(١٢) ، فلا (تلتبس)^(١٣) المفتوحة بالمكسورة .

(١) صفحة ٣٤٠ .

(٢) في ط : تدفع .

(٣) انظر ط ٣٤٧/٢ .

(٤) في ص و ط : الموصول .

(٥) انظر ط ٦٠/٢ .

(٦) تكملة من ص .

(٧) من قوله بخلاف المفتوحة التي لها الصدر ساقط من ج .

(٨) في ج : أحذفه .

(٩) في ط : تذكر ، وفي ج و ص : نذكر .

(١٠) تكملة من ج و ص و ط .

(١١) في ط : تنوسط .

(١٢) انظر ط ٣٩٧/٢ .

(١٣) في ط : يلتبس .

ويجب أيضا تأخيرُ المبتدأ الذي بعد (إلا) لفظا ، نحو : ما قائم إلا زيدٌ ، أو معنى (نحو إنما قائمٌ زيد ، لأنك إن قدمته من دون إلا انعكس الحصرُ ، وإن قدمته مع إلا لم يُجزَ)^(١) لتقدم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ، ولا يجوز ذلك كما يجيء في باب الاستثناء^(٢) .

وإذا كان تقديم الخبر يُفهم منه معنى لا يفهم (من تأخيره)^(٣) وجب التقديمُ نحو قولك تميمي أنا ، إذا كان المرادُ التفاخر بتميمٍ ، أو غير ذلك مما يقدّم له الخبرُ .

قوله : وقد يتعدد الخبر (مثل)^(٤) زيد عالم عاقل .

اعلم أن تعدد الخبر إما أن يكون بعطف أو (غيره)^(٥) .

فالأول نحو زيد عالم وعاقل ، وليس قولك : هما عالم وجاهل من هذا ، لأن كلامنا (فيما إذا تعدد الخبر)^(٦) عن شيء واحدٍ ، وههنا الخبر عنه (بالعالم غير الخبر عنه)^(٧) بالجاهل .

والثاني على ضربين ، لأن الأخبار المتعددة إما أن تكون متضادة أولا ، وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة ، نحو : زيد جائع نائع^(٨) ، لأنهما بمعنى واحد ، (والثاني)^(٩) في الحقيقة تأكيدٌ للأول .

فإن لم تكن متضادة كقوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الْعَفْوَورُ ﴾ (الودود)^(١٠) ذو العرش المجيد ، فعَلَّ لما يُريدُ ﴿ ﴾^(١١) ففي كل واحد ضميرٌ يرجع إلى المبتدأ إن كان مشتقا ، ولا إشكال فيه .

(١) تكملة من ج و ص و ط .

(٢) صفحة ٧٢٨ .

(٣) في ص و ط : بتأخيره .

(٤) في ت : في مثل .

(٥) في ط : بغيره .

(٦) في ج و ط : فيما تعدد فيه الخبر .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) في ت : جامع نابع ، وفي اللسان (نوع) والنوع بالضم الجوع ، وصُرفَ سيبويه منه فعلا فقال : ناع ينوع نوعا فهو نائع .

(٩) في ت : فالثاني .

(١٠) في ت : الرحيم والصواب ما هنا .

(١١) البروج ١٤ - ١٦ .

وإن كانت متضادة فهي على ضربين :

إما أن يتصف (جزء)^(١) المبتدأ ببعض تلك الأخبار ، والجزء الآخر بالخبر الآخر .

أو يتصف المجموع بكل واحد منهما .

فالأول نحو قولك للأبلى : هذا أبيض أسود . وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر ، لأنه مثل قولك : هما عالمٌ وجاهلٌ ، إلا أن الفرق بينهما أن الضمير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل . وأما الضمير في كل واحد من أبيض وأسود فإنه يرجع إلى مجموع المبتدأ ، بدليل مطابقتها له إفراداً وتثنيةً وجمعاً ، كقولك : هما (أبيضان أسودان)^(٢) وهم (بيض سود)^(٣) . وإنما جاز ذلك مع أن المراد بعضه أبيض وبعضه أسود ، كما أن المراد بالأول أحدهما عالمٌ والآخر جاهلٌ ، لاتصال البعضين ، بخلاف (جزأي الأول)^(٤) فإنَّ كل واحد منهما منفرد عن الآخر .

وإذا جاز إسناد الشيء إلى (الشيء)^(٥) مع أن المسند إليه في الحقيقة متعلِّق بالخارج منه مع قيام القرينة نحو (هذا حسنُ الغلام)^(٦) بنصب الغلام وجره ، فَلَا بُدَّ مِنْ جَوَازِ إِسْنَادِ (الشيء إلى الشيء مع أن)^(٧) المسند إليه (في الحقيقة جزءُ المسند إليه)^(٨) في الظاهر أولى . وهذا كما نقول : النَّارِنجُ^(٩) أحمرُّ أي ظاهر قشره ، ومنه قولهم : زيدٌ حسنُ الوجه ، وحسنٌ وجهه ، وحسنٌ وجهها نصبا وجرا .

(١) في ط : جزؤه .

(٢) في ت و ص : أبيضان وأسودان .

(٣) في ت و ص : بيض وسود .

(٤) في ت و ج و ص جزأيهما .

(٥) في ت : شيء .

(٦) في ت : هذا الغلام حسن .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) تكملة من ج و ص و ط .

(٩) في التاج ١٠٥/٢ و ١٠٦ النارنج ثمَّ معروف ، فارسي ، معرب نارنك ، أنشد شَيْخُنَا قَالَ أَنشَدَنَا الْإِمَامُ مُحَمَّدُ ابْنُ الْمَسْنَوِي :

وأما الثاني - أعني ما اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما ، نحو هذا حلو حامض - فلا إشكال فيه ، لأن الضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ ، إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة ، وفيها كلها حموضة ، لأنه امتزج الطعمان في جميع أجزائه ، وانكسر أحدهما بالآخر ، وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما .

واعلم أنه يجوز أن يُعطَف أحد الخبرين على الآخر بالواو - مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين - تقول : زيد كريم شجاع ، وزيد كريم وشجاع ، كما يعطف بعض الأوصاف على بعض نحو قوله ^(١) :

٧٥ - إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم ^(٢)

وكذا ما هو بمنزلة في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين إلى (مجموع) ^(٣) المبتدأ نحو : هذا أبيض وأسود ، وهذا حلو (و) ^(٤) حامض .

وأما إذا لم يرجع ضمير كل واحد إلى مجموع المبتدأ نحو : هما عالم وجاهل فلا بد من الواو ، لأن المبتدأ مفكوك تقديرا ، أي أحدهما عالم والآخر جاهل .

قوله : وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، فيصح دخول الفاء في الخبر ، وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف ، والنكرة الموصوفة بهما ، مثل : الذي يأتيني أو في الدار فله درهم ، وكل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم ، وليت ولعل مانعان (بالاتفاق) ^(٥) وألحق بعضهم (إن) بهما .

وشادن قلن له صف لنا
فقال لي بستائكم جنة
وبستاننا الزاهي ونارنجنا
ومن جنى النارنج نارا جنا

. أقول : لم أجده في اللسان .

(١) لم أعر على قائله .

(٢) البيت في الإنصاف ٤٦٩ وبعده فيه ..

وذا الرأي حين تُعْمُ الأمور بذات الصليل وذات اللجم

وهو أيضا في معاني القرآن للقرء ١٠٥/١ وفي الكشف ١٣٣/١ وفي تفسير الطبري ١٠٠/٢ وفي الخزانة ٤٥١/١

و ١٠٧/٥ .

اللغة : القرم : السيد ، الهمام : الملك العظيم الهمة والسيد الشجاع السخي ، والكتيبة : الجيش ، وقيل جماعة الخيل إذا أغارت ، والمزدحم : مكان الازدحام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على جواز عطف أحد الخبرين على الآخر كما يجوز عطف بعض الصفات على بعض .

(٣) في ت : المجموع .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) في ت : باتفاق .

اعلم أن الفاء تدخل (في)^(١) خبر المبتدأ الواقع بعد (أمّا) وجوبا ، نحو : أما زيد فقائم ، ولا تحذف إلا (لضرورة)^(٢) كقوله^(٣) :

٧٦ - وأما القتال لا قتال لديكم^(٤)

أو لإضمار القول كقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾^(٥) أي فيقال (لهم)^(٦) : أكفرتم ، وتجيء علة الإتيان بالفاء (في خبر مثل هذا المبتدأ)^(٧) في حروف الشرط^(٨) .

وتدخل جوازا في خبر (المبتدأ المذكور)^(٩) ههنا ، وهو شيان :

أحدهما : الاسم الموصول إما بفعل أو بظرف ، ويدخل في قولنا (الموصول) اللام الموصولة أيضا في نحو ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾^(١٠) وصلتها لا تكون إلا فعلا في صورة اسم الفاعل أو المفعول - لما يجيء في الأسماء الموصولة^(١١) - .

(١) في ط : على .

(٢) في ت : بضرورة .

(٣) قائله : الحارث بن خالد بن العاص بن هشام من قريش شاعر غزل نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعة ، وكان يذهب مذهبه ، ولأه يزيد بن معاوية إمارة مكة ، ولما ظهرت دعوة عبد الله بن الزبير استتر ثم رحل إلى عبد الملك بدمشق ثم عاد إلى مكة وتوفي بها نحو سنة (٨٠) الأعلام ١٥٥/٢ .
(٤) عجزه :

ولكن سيرا في عراض المواكب

والبيت في المقتضب ٦٩/٢ وفي المنصف ١١٨/٣ وفي الأمالي الشجرية ٢٨٥/١ ، ٢٩٠ و ٣٤٨/٢ وفي ابن يعيش ١٣٤/٧ و ١٢/٩ وفي المغني ٨٠ وفي شرح شواهد المغني ١٧٧ وفي العيني ٥٧٧/١ و ٤٧٤/٤ وفي الخزانة ٤٥٢/١ .

اللغة : عراض : جمع غرض ، بمعنى الناحية ، المَوَاكِب : الجماعة ركبانا أو مشاة ، وقيل ركاب الإبل للزينة .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد (أمّا) ضرورة .

(٥) آل عمران ١٠٦ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) انظر ط ٣٩٧/٢ حيث قال : وإنما وجب الفاء في جواب أما ولم يجز الجزم وإن كان فعلا مضارعا لأنه لما وجب حذف شرطها فلم تعمل فيه قُبِحَ أن تعمل في الجزاء الذي هو أبعد منها من الشرط .

(٩) في ت : المبتدأ المذكور ، وفي ج و ص و ط : مبتدأ مذكور ، وقد اقتضى المقام هذا التصويب .

(١٠) النور ٢ .

(١١) انظر ط ٣٨/٢ وفيه : فنقول : بناء على مذهب الجمهور أن أضل الضارب والمضروب الضرب والضرب ، فكروها دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل .

والأغلب الأعم في الموصول الذي يدخل في خبره الفاء أن يكون عاما وصلته - مستقبله - كما في أسماء الشرط وفعل الشرط ، نحو : من تضرب أضرب .

وقد يكون خاصا وصلته ماضية كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ﴾ ^(١) ... الآية ^(٢) ، لأن الآية مسوقة للحكاية عن جماعة (مخصوصة) ^(٣) حصل منهم الفتن ، أي الإحراق ^(٤) ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ ﴾ ^(٥) أَوْجَفْتُمْ ^(٦) .

وقد يكون الموصول خاصا وصلته مستقبله كقوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ﴾ ^(٧) إذ لا يريد كل موت تفرون منه يلقاكم (إذ رُبَّ موت فر منه الشخص فملاقاه ذلك النوع ، كموت بالقتل بالسيف مثلا ولاقاه نوع آخر) ^(٨) فالمعنى هذه الماهية التي تفرون منها تلافيككم .

وجاز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا - وإن لم يكن موصولا - لأنه موصوف بالموصول .

وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور ، وهو بمعنى المستقبل ، لتضمنه معنى الشرط كقولك الذي أتاني فله درهم .

والموصول بالظرف نحو : الذي قدامك أو في الدار فله درهم .
وإنما وُصِلَ المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وُصِفَ بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول

(١) البروج ١٠ .

(٢) تكلمة الآية ... ﴿ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ .

(٣) في ط : مخصوصين .

(٤) الفتن في اللغة : الابتلاء والامتحان والاختبار وأصلها مأخوذ من قولك : فتنت الفضة والذهب إذا أذبتهما بالنار تميز الرديء من الجيد .

(٥) تكلمة من ج و ص و ط .

(٦) الحشر ٦ ، وتمة الآية ... ﴿ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ .

(٧) الجمعة ٨ .

(٨) تكلمة من ج و ص و ط .

والموصوف ككلمة الشرط ، والخبر كالجاء الذي يدخله الفاء ، (فالصلة والصفة يكونان كالشرط)^(١) فكان حق الموصول - على هذا - أن لا يكون إلا مبهما كأسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين .

وإنما جاز أن لا يكون مبهما - كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا ﴾^(٢) لأنه دخيل في معنى (الشرط)^(٣) .

وكذا كان حق الصلة أن لا تكون إلا فعلا مستقبلا المعنى كشرط من وما ، إلا أنه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز أن لا يكون صريحا في الفعلية ، بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار والمجرور ، وأن لا يكون مستقبلا المعنى كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا ﴾^(٢) .

وكذا كان حق الخبر أن تلزمه الفاء لكونه كالجاء (لكن من)^(٤) حيث إنه ليس جزء الشرط حقيقة جاز تجزيه منها مع قصد السببية ، نحو الذي يأتيني له درهم . ولا يلزم (مع الفاء)^(٥) أن يكون الأول سببا للثاني ، بل اللازم أن يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها ، كما في جميع الشرط والجزاء ، ففي قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقْرُونَ مِنْهُ ﴾^(٦) .. الآية^(٧) ، الملاقاة لازمة للفرار ، وليس الفرار سببا للملاقاة ، وكذا في قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٨) كون النعمة منه - تعالى - لازم (لحصولها)^(٩) معنى ، فلا يغرثك قول بعضهم : إن الشرط سبب للجزاء - ويحيى تحقيقه في حروف الشرط إن شاء الله^(١٠) - .

(١) في ط : وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط .

(٢) البروج ١٠ .

(٣) في ط : الشر .

(٤) فيما عدا ص : فمن .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) الجمعة ٨ .

(٧) تكملة الآية : ... ﴿ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ ثُمَّ تُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ .

(٨) النحل ٥٣ .

(٩) فيما عدا (ط) لحصوله .

(١٠) انظر ط ٣٩٠/٢ .

والثاني^(١) : النكرة العامة^(٢) الموصوفة بالفعل أو الظرف (أو الجار والمجرور)^(٣) نحو كل رجل يأتيني ، أو أملك ، أو في الدار فله درهم .
وقد تحيء صفتها أيضا (ماضيا مستقبلا المعنى)^(٤) ، نحو : كل رجل أتاك غدا فله درهم - كما ذكرنا في الموصول^(٥) -

وقد تدخل الفاء على خبر (كل) وإن كان مضافا إلى غير موصوف^(٦) ، نحو كل رجل فله درهم ، لمضارعه لكلمات الشرط في الإبهام ، وكذا إن كان مضافا إلى (موصوف)^(٧) بغير الثلاثة المذكورة ، نحو : كل رجل عالم فله درهم .
وعند سيبويه لا تدخل الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت^(٨) .
والأخفش يميز زيادتها في جميع خبر المبتدأ^(٩) نحو : زيد فوجد ، وأنشد^(١٠) :

(١) يعني من الموضعين اللذين تدخل الفاء في خبرهما جوازا .

(٢) أي التي تتضمن معنى العموم بدليل السياق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ت : ماضيا غير مستقبل المعنى ، والصواب ما أثبتناه لأن الماضي هنا مستقبل المعنى .

(٥) أي لأنه ليس شرطا في الحقيقة وانظر ص ٣٠٣ .

(٦) في ص زيادة هي قوله : بغير الثلاثة المذكورة .

(٧) في ط : غير موصوف ، والصواب ما هنا ، فإن (رجل) موصوف بـ (عالم) .

(٨) الكتاب ٧٠/١ و ٤٥٣ .

(٩) ينسب كثير من النحاة إلى الأخفش أنه يميز زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ ، ويعتمدون في ذلك على قوله في معاني القرآن صفحة ١٢٤ - ١٢٥ وقوله : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنْ تُرَاجَهُمْ ﴾ التوبة ٦٣ ، وقوله : ﴿ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ الأنعام ٥٤ ، فيشبه أن تكون الفاء زائدة كزيادة ما ويكون الذي بعد الفاء بدلا من أن التي قبلها ، وأجوده أن تُكسر إن وأن تُجعل الفاء جواب المجازاة ، وزعموا أنهم يقولون أخوك فوجد بل أخوك فجهد ، يريدون : أخوك وجد ، و : بل أخوك جهد فيزيدون الفاء .

ومن نسب إليه هذا الرأي ابن جني في سر الصناعة ٢٦١ وابن مالك في شرح الكافية الشافية ٣٧٨ وعبد القاهر

في المقتصد ٣١٣/١ وابن يعيش في شرح المفصل ١٠٠/١ والرضي هنا ، والمالقي في رصف المباني ٣٨٦ .

والذي أراه أن هذا ليس رأي الأخفش بل نقله كما سمعه عن العرب ، ولذا تجده يقول في معانيه صفحة ٨٠ :

وما ذكرنا في هذا الباب من قوله : ﴿ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة ٣٨ و ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾

ليس في قوله فاقطعوا أو اجلدوا خبر المبتدأ لأن خبر المبتدأ هكذا لا يكون بالفاء ، لو قلت عبد الله فيطلق لم يحسن ،

وإنما الخبر هو المضمر الذي فسر لك من قوله : وما نقص عليك ، وهو مثل قوله : وقائلة خولان فانكح فتاتهن

كأنه قال : هؤلاء خولان ، كما تقول : الهلال فانظر إليه أي هذا الهلال فانظر إليه ، فاضمر الاسم .

أقول فهو إنما يقف عند المسموع فلا يرده ، ولكنه لا يقيس عليه وقد قدر البيت هنا كما قدره سيبويه .

(١٠) قائل البيت مجهول وقد أنشده الأخفش في معانيه ٧٦ و ٨٠ .

٧٧ - وقائلةٌ خولانُ فانكحُ فتأتهم وأكرومةُ الحيينِ خلُو كما هيا^(١)

وسيويوه يؤول مثله بنحو : هذه خولانُ فانكح^(٢) .

قوله : وليت ولعل مانعان باتفاق .

جميعُ نواسخِ (الابتداء)^(٣) تمنع دخولَ الفاءِ في خبر المبتدأ المذكور ، إلا ما نذكره ، وذلك لأنه إنما دخله الفاءُ لمشابهة المبتدأ لكلمة الشرط ، ويلزمها التصدر ، ولا يدخلها نواسخُ الابتداء^(٤) ، لأن تلك النواسخُ تؤثر معنى في الجملة ، وقد تقدم أن ما يؤثر في الجملة لا يدخل على جملة مصدرة بلازم التصدر^(٥) ، إلا أن هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية جاز أن يدخله (مالا يؤثر)^(٦) في الجملة المتأخرة معنى ظاهراً ، وهو (إن) نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ ﴾^(٧) .. الآية ، (وألحق المالك^(٨) بها أن المفتوحة ولكن - من غير سماع - لكنه لما رأى أنه يجوز

(١) البيت في الكتاب ٧٠/١ وفي شرح ابن يعيش ١٠٠/١ و ٩٥/٨ وفي المغني ٢١٩ وفي شرح شواهد المغني ٨٧٣ وفي العيني ٥٢٩/٢ وفي التصريح ٢٩٩/١ وفي الهمع ١١٠/١ وفي الدرر ٧٩/١ وفي رصف المباني ٣٨٦ وفي البحر المحيط ٤٧٧/٣ وفي الخزانة ٤٥٥/١ .

اللغة : خولان : قبيلة باليمن ، الأكرومة : فعل الكرم ، مصدر بمعنى اسم الفاعول ، أي ومكرمة الحيين ، والحيان : حي أبيها وحي أمها ، خلو : لا زوج لها .

الشاهد : استشهد به الرضي على زيادة الفاء في خبر المبتدأ على رأي الأخفش وعدم زيادتها عند سيبويه .
(٢) في الكتاب ٦٩/١ : وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبدُ الله فاضربه ، إذا كان مبنياً على مبتدأ مظهرٍ أو مضمر ، فأما في المظهر فقولك : هذا زيد فاضربه ، وإن شئت لم تظهر هذا ، ويعمل كعمله إذا أظهرته ، وذلك قولك : الهلالُ والله فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلال ، ثم جئت بالأمر .
(٣) في ط : المبتدأ .

(٤) سيأتي بعد قليل أنه إذا ورد مثل ذلك أنه يضر له ضميرُ الشأن .

(٥) انظر صفحة ٢٩٦ .

(٦) تكملة من ط وفي ج و ص : مالا يدخل .

(٧) البروج ١٠ .

(٨) سبقت الإشارة (صفحة ٢٣٠ تعليقة ٣) إلى أن المقصود به ابن مالك ، قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٣٧٥ - ٣٧٨ في فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ :

وذا الجواز بعد لكن وإن وأنّ باق وأنى أبو الحسن

إذا دخل شيء من نواسخِ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع من المحققين . ثم استدل بآيات لدخول الفاء في خبر إن وبقوله تعالى ﴿ واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسة ﴾ الآية ٤١ من سورة الأنفال .. واستشهد لدخولها في خبر لكن بقول الشاعر :

العطف بالرفع على مَحَل اسم لكن ، كما يجوز على محل اسم إن - كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل^(١) - وكذا أجرى بعضهم أنَّ المفتوحة - في جواز رفع المعطوف على اسمها - مُجْرَى المكسورة - على ما يجيء في الموضع المشار إليه^(٢) - أجراها^(٣) مجرى إنَّ المكسورة^(٤) .

وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية فلا يدخلها شيء (من نواسخ الابتداء)^(٥) إلا في الضرورة فيضمّر مع ذلك بعدها ضمير الشأن (حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدّر في جملتها ، وذلك)^(٦) نحو قوله^(٧) :

٧٨ - إن مَنْ يدخل الكنيسة يوماً يلقَ فيها جاذراً وطلباءً^(٨)

= بكل داهية ألقى العِداة وقد
كلا ولكن ما أبدية من فَرَقِي
يُظَنُّ أَنِّي في مكري بهم فَنَزِعُ
فَكُنِّي يُقَرِّوْا فيغريهم بِي الطَّمْعُ

وقول الشاعر :

فوالله ما فارتكنكم قايلاً لكم ولكن ما يُقضى فسوف يكون

قلت : وأعجب بعد هذا من قول الرضي : إنه من غير سماع .
وقد وجه أبو البقاء دخول الفاء في كتابه التبيان فقال ٦٢٣ - ٦٢٤ عند إعراب آية ٤١ من سورة الأنفال :
فإنَّ لله : يقرأ بفتح الهمزة ، وفي الفاء وجهان : أحدهما : أنها دخلت في خبر (الذي) - يعني « ما » في قوله ما غنمتم لأنها بمعنى الذي - « وأن وما عملت فيه في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره فالحكم أن الله خُصَّسه ، والثاني : أن الفاء زائدة وأن بدل من الأولى ..
ويقرأ بكسر الهمزة في إن الثانية ، على أن تكون إنَّ وما عملت فيه مبتدأ وخبراً في موضع خبر الأولى .

(١) انظر ط ٣٥٤/٢ .

(٢) انظر ط ٣٥٣/٢ .

(٣) هذا خبر قوله قبل : لكنه لما رأى .. إلخ والضمير يعود على أنَّ ولكن .

(٤) تكملة من ج و ص و ط من قوله : وألحق المالكي إلى هنا .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(٧) ينسب إلى الأخطل غياث بن غوث بن الصلت ، من بني تغلب شاعر اشتهر في عهد بني أمية بالشام ، وأكثر من مدحهم نشأ على المسيحية في أطراف الحيرة ، تهاجى مع جرير والفرزدق ، وكان معجباً بأدبه له ديوان شعر ، توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٣١٨/٥) .

(٨) البيت في ديوانه فيما ينسب إليه ٣٧٦ وفي المقرب ١٠٩/١ و ٢٧٧ وفي ابن يعيش ١١٥/٣ وفي المغني ٥٦ و ٧٦٧ وفي شرح شواهد المغني ١٢٢ و ٩١٨ وفي الجمع ١٣٦/١ وفي الدرر ١١٥/١ وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٧٨ وفي ما يجوز للشاعر للضرورة للقيرواني ١٨١ وفي العملة ٢١٠/٢ وفي رصف المباني ١١٩ وفي الخزائنة ٤٥٧/١ .

اللغة : الجاذر جمع جُوذُر وهو ولد بقر الوحش . والطلباء : الغزلان .

قوله : وألحق بعضهم (إن) بهما .

أي ألحق (إن) في المنع من دخول الفاء بليث ولعل .

قال المصنف أتباعا لعبد القاهر^(١) : إن هذا الملحق سيبويه خلافاً للأخفش^(٢) .

ونقل العبدى^(٣) وأبو البقاء^(٤) وابن يعيش^(٥) : أن المجوز لدخول الفاء مع إن سيبويه خلافاً للأخفش^(٦) .

قوله : وليت ولعل مانعان (بالاتفاق)^(٧) .

= المعنى : من يدخل الكنيسة يلق فيها أشباه الجآذر من أولاد النصارى وأشباه الأطباء من نسائهم (الخزنة ٤٥٨/١) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن إن وأخواتها إذا دخلت على اسم الشرط يضم بعدها ضمير الشأن ، حتى لا تخرج كلمات الشرط عن التصدر .

(١) في المتنص ٣٢٤/١ : وقد اختلفوا في إن هل تمنع من الفاء أم لا ؟ فمذهب أبي الحسن أنها لا تمنع ولم يتعرض لذكر رأي سيبويه ، بل اكتفى بذكر رأي الأخفش وتبين أن غير الأخفش لا يميز ذلك .

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه لكفايته ٢٥ : واختلفوا في (إن) فسيبويه لا يميز دخول الفاء معها وأجازة الأخفش ، فكان سيبويه نظر إلى أن الشرط لا تدخل عليه (إن) فكذلك ما يشبه الشرط ومن أجازة نظر إلى أن إن لا تغير المعنى الإخباري بخلاف ليت ولعل ، وكل من التعليلين يستقيم .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ١٩٠ .

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله أبو البقاء العكبري البغدادي الضرير ، صاحب الإعراب ، قرأ العربية حتى حاز قصب السبق وصار فيها من الرؤساء أقرأ النحو واللغة والمذاهب والخلاف والفرائض والحساب .. وكان ثقة صدوقاً من تصانيفه : إعراب القرآن ، إعراب الحديث ، إعراب الشواذ .. توفي سنة ٦١٦ بغية الوعاة ٣٨/٢ .

وعند البحث في التبيان لم يذكر أبو البقاء من المانع ومن المميز (انظر التبيان ١٢٢٢) ولكنه ذكر ذلك في شرحه للإيضاح ق ٥٣ أ حيث قال : فأما إن فلا تمنع من الفاء عند الجمهور ، لأنها تؤكد معنى الابتداء ، ولذلك جاز الرفع في المعطوف على معنى الابتداء ، وقال الأخفش دخول إن يمنع من الفاء لأنها عاملٌ مثل كأن وليت .

(٥) انظر شرح المفصل ١٠١/١ وابن يعيش هو : يعيش بن علي بن محمد بن أبي السرايا ، أبو البقاء وكان يعرف بابن الصانع ، وكان من كبار أئمة العربية ، ماهراً في النحو والتصريف ، قدم دمشق وجالس الكندي ، وتصدر بحلب للإقراء زماناً . من تصانيفه شرح المفصل . توفي سنة ٦٤٣ هـ (بغية الوعاة ٣٥١/٢) .

(٦) ظاهر كلام سيبويه أنه يميز دخول الفاء في خبر إن ، لأنه استدل في كتابه لجواز دخول الفاء في الخبر بعدة آيات منها قوله ٤٥٣/١ : ﴿ الَّذِينَ يُتَّقُونَ آمَاةَ اللَّهِ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ ﴾ البقرة ٢٧٤ وقال تعالى جده : ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مَلَأَكُمْ ﴾ الجمعة ٨ ومثل ذلك : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ ﴾ البروج ١٠ .

(٧) في ت : باتفاق ، وقد سبق أن شرح الرضي هذا الكلام صفحة ٣٠٨ ولكنه أعاده هنا ليعترض على ابن الحاجب ولو ذكر الاعتراض هناك لكان أولى .

لا وجه لتخصيصهما ، بل كل ناسخ للابتداء هكذا ، سوى ما استثنى .

وما ذكره المصنف من أن امتناع دخول الفاء في خبر ليت ولعل للزوم التناقض ، وذلك أن ما بعد الفاء الجزائية لا يكون إلا خبراً ، أي محتملاً للصدق والكذب ، وخبر ليت ولعل لا يحتملان ذلك^(١) . ليس بشيء ، لصحة قولك : إن (جاءك)^(٢) زيد فاضربه ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾^(٣) .

قوله : وقد يُحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازا ، كقول المستهل : الهلال والله ، والخبر جوازا نحو : خرجت فإذا السبع ، ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره ، مثل : لولا (علي)^(٤) هلك عمر ، وضربي زيدا قائماً ، وكل رجل وضعته ، ولعمرك لأفعلن .

المستهل : المبصر للهلال .

وقد ذكرنا أنه لا يحذف شيء لا وجوباً ولا جوازا إلا مع قرينة دالة على تعيينه^(٥) . اعلم أنه قد يحذف المبتدأ وجوباً إذا قطع النعت بالرفع - كما يجيء في بابه^(٦) - نحو : الحمد لله أهل الحمد ، أي هو أهل الحمد .

ولأنما وجب حذفه ليعلم أنه كان في الأصل صفة فقطع لقصد المدح أو الذم أو الترحم - كما يجيء^(٧) - فلو ظهر المبتدأ لم يبين ذلك .

ويحذف وجوباً - أيضاً - عند من قال - في (نحو)^(٨) نعم الرجل زيد : إن

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٥ .

(٢) في ج : جارك .

(٣) آل عمران ٢١ ووجه الاستشهاد بالآية أن الفاء في فبشرهم قصد منها الجزاء وقد دخلت على الأمر ، وهو لا يحتمل الصدق ولا الكذب ، كما يقول المصنف .

(٤) في ت : زيد .

(٥) صفحة ٢١٦ .

(٦) انظر صفحة ١٠١١ .

(٧) انظر صفحة ١٠١١ وما بعدها .

(٨) تكملة من ط .

تقديره : هو زيد . وفيه نظر - على ما يجيء في بابه^(١) - .

قوله : جوازا أو وجوبا .

نصب على المصدر ، أي حذفاً واجبا أو جائزاً .

وإذا في قوله : إذا السبغ للمفاجأة ، واختلف فيها فنقل عن المبرد أنها ظرف مكان - فعلى قوله يجوز أن تكون خبر المبتدأ الذي بعدها ، أي فبالمكان السبع ، فنقول على هذا : مررت فإذا زيد قائماً ، وإذا عنده متعلق بكائني أو شبهه من متعلقات الظروف العامة^(٢) .

ولا يجوز - على قوله - أن يكون (إذا) مضافاً إلى الجملة الاسمية (المحذوفة)^(٣) الخبر ، إذ لا يضاف من ظروف المكان إلى الجمل إلا حيث - على ما يجيء في الظروف المبنية^(٤) - وما (ذهب إليه)^(٥) لا يطرد في جميع مواضع إذا المفاجأة ، إذ لا معنى لقولك : فبالمكان السبع بالباب في تأويل قولهم : خرجت فإذا السبع (بالباب)^(٦) . وقال الزجاج : إن إذا المفاجأة ظرف زمان^(٧) .

(١) انظر ط ٣١٤/٢ قال : الخصوص مرتفع بالابتداء ما قبله خبره ، لا خبر مبتدأ مقدر ، إذ لو كان خبر مبتدأ مقدر لم يدخل نواسخ المبتدأ عليه مقدماً على فعل المدح والذم ومؤخراً عنه ، نحو كنت نعم الرجل ، ونعم السيدان وجدتما .

(٢) تحدث المبرد عن إذا الفجائية في موضعين من المقتضب ، قال في ج ١٧٨/٣ : فأما إذا التي تقع للمفاجأة فهي التي تسد مسد الخبر ، والاسم بعدها مبتدأ ، وذلك قولك : جئتك فإذا زيد وتأويل هذا جئت ففاجأني زيد . وقال في ج ٢٧٤/٣ : وتقول : خرجت من الدار فإذا زيد ، فمعنى إذا ههنا المفاجأة ، فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً ، لأن معنى فإذا زيد : فإذا زيد قد وافقني .. فقوله : فهي التي تسد مسد الخبر ، فيه إشارة إلى أنها ظرف مكان لكون المبتدأ هنا جثة ولا يخبر بالزمان عن الجثة .

وكذا قوله : فلو قلت على هذا خرجت فإذا زيد قائماً كان جيداً يدل على أن ناصب (قائماً) هو الظرف (إذا) أو عامله ، ولكن تأويله لـ (إذا) في الموضعين بفاجأني ووافقني يقرب (إذا) الفجائية من الظرفية الزمانية ، والله أعلم . وقد نسب هذا الرأي إلى المبرد ابن مالك في التسهيل ٩٤ ، وابن هشام في المغني ١٢٠ والمرادي في الجني الداني ٣٦٥ .

(٣) في ت و ص : المحنوف .

(٤) انظر ط ١٠٣/٢ .

(٥) في ط : وما ذكره ، والمقصود به : المبرد .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) انظر التسهيل ٩٤ والمغني ١٢٠ والجني الداني ٣٦٥ .

فعلى قوله يجوز أن تكون^(١) في قولهم : فإذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف ، أي فإذا حصول السبع ، أي ففي ذلك الوقت حصوله ، لأن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة - كما مر^(٢) - .

ويجوز أن يكون الخبر محذوفا (على هذا القول بلا حذف مضاف)^(٣) و (إذا) ظرفٌ لذلك الخبر ، غيرُ ساد مسدِّه ، أي ففي ذلك الوقت السبعُ بالباب ، فحذف (بالباب) لدلالة قرينة خرجت عليه .

ويجوز أن يكون ظرفُ الزمان مضافا إلى الجملة الاسمية ، وعامله محذوف - على ما قال المصنف - أي ففاجأت وقت وجود السبع بالباب .

إلا أنه إخراجٌ لإذا عن الظرفية ، إذ هو - إذن - مفعولٌ به لفاجأت ، ولا حاجة (لهذه)^(٤) الكلفة ، فإن إذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح .
وَنُقِلَ عن ابن بَرِّي^(٥) أن إذا المفاجأة حرفٌ^(٦) .

فعلى هذا خبر المبتدأ في نحو (فإذا السبع) محذوف بلا خلاف .
وأما الفاء الداخلة على إذا المفاجأة فنُقِلَ عن الزيادي^(٧) أنها جواب شرط مقدر^(٨) .

(١) يعني إذا المفاجئة .

(٢) صفحة ٢٨٢ .

(٣) ساقط من ج و ص و ط .

(٤) في ص و ط : إلى هذه .

(٥) عبد الله بن بري بن عبد الجبار ، أبو محمد ، المقدسي المصري النحوي اللغوي ، شاع ذكره واشتهر ، ولم يكن في مصر مثله ، تصدر للإقراء بجامع عمرو ، وكان مع علمه وغزارة فهمه ذا غفلة . له كتاب : اللباب في الرد على ابن الحشاش . توفي سنة ٥٨٢ (البغية ٣٤/٢) .

(٦) نسب ابن هشام هذا الرأي في المغني ١٢٠ إلى الأخفش ونسبه المرادي في الجنى الداني ٣٦٦ إلى الكوفيين وقال : وحكي عن الأخفش واختاره الشلوبين في أحد قوليه ، وإليه ذهب ابن مالك . ونقل الأنباري عن الكوفيين في الإنصاف ٧٠٤ أنها إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان .

(٧) أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان الزيادي ، قيل له : الزيادي لأنه من أولاد زياد بن أبيه ، أخذ عن الأصمعي وغيره ، وأخذ عنه المبرد وغيره ، وكان عالما بالنحو ، قرأ كتاب سيبويه ، له كتاب الأمثال وكتاب النقط والشكل . توفي سنة ٢٤٩ هـ (نزهة الألباء ٢٠٥) .

(٨) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ .

ولعله أراد (أنها)^(١) فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها - كما تقدم^(٢) - أي مفاجأة السبع لازمة للخروج .

وقال المازني : هي زائدة^(٣) .

وليس بشيء إذ لا يجوز حذفها .

وقال أبو بكر مبرم^(٤) : هي للعطف حملا على المعنى ، أي خرجت ففاجأت كذا^(٥) .

وهو قريب .

قوله : التزم في موضعه (غيره)^(٦) .

يقال : (ألزمه)^(٧) الشيء فالتزمه أي قبل ملازمته ، أي في خبر التزم العربُ ذكر غير الخبر (المقدر)^(٨) في موضعه ، فيحذف الخبر وجوبا في موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المقدر (من بين سائر الأخبار)^(٩) لفظ ساء مسد ذلك الخبر ، وهو في أربعة أبواب - على ما ذكر المصنف - .

أولها : المبتدأ الذي بعد لولا - هذا على مذهب البصريين^(١٠) .

(١) فيما عدا ط : أن .

(٢) صفحة ٣٠٦ .

(٣) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وقد اختاره ابن جني وعلمه ، وانظر الخصائص ٣٢٠/٣ فقد نقض ما قال في سر الصناعة .

(٤) هو محمد بن علي أبو بكر العسكري ، المعروف بمبرم ، أخذ عن المبرد وعن الزجاج وكان قيما بالنحو ، أخذ عنه الفارسي والسيرافي ، وله من التصانيف شرح كتاب سيبويه (لم يتم) شرح شواهد .. إلخ توفي سنة ٣٤٥ (بغية الوعاة ١/١٧٥) .

(٥) سر صناعة الإعراب ٢٦٢ وفي الخصائص ٣٢٠/٣ : وبهذا يقوى عندي قول مبرم إن التاء في نحو قولك : خرجت فإذا زيد عاطفة وليست زائدة كما قال أبو عثمان .

(٦) ساقطة من ج و ص و ط .

(٧) في ص و ط : ألزمته .

(٨) تكملة من ط .

(٩) ساقط من ج و ص .

(١٠) انظر المسألة العاشرة من الإنصاف صفحة ٧٠ .

وقال الفراء : لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر
العوامل^(١) .

وقال الكسائي : الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر^(٢) ، كما في قوله : لو ذات سيوارٍ
لَطَمْتَنِي^(٣) .

وهو قريب من وجه ، وذلك أن الظاهر منها أنها (لو) التي تفيد امتناع الأول
لامتناع الثاني - كما يجيء في حروف الشرط^(٤) - دخلت على (لا) وكانت لازمة
للفعل لكونها حرف شرط ، فبقي مع دخولها على (لا) على ذلك الاقتضاء ، ومعناها
مع (لا) - أيضا - باقٍ على ما كان ، كما تبقى مع غير لا من حروف النفي ، فمعنى
لولا عليّ هلك عمر : لو لم يوجد عليّ هلك عمر ، فينتفي الأول - (أي عدم وجود
علي)^(٥) - لانتفاء هلاك عمر ، وانتفاء الانتفاء ثبوت ، فمن ثم كان (لولا) مفيدة
ثبوت الأول ، وانتفاء الثاني ، كإفادة (لو) في قولك : لو لم تأتني شتمتك ، كما مر
في بيان قوله :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (كفاني ولم أطلب قليل من المال)^(٦) (٤٩)
لكن مَنَعَ البصريين من هذا التقدير ، وحملهم على أن قالوا : لولا كلمة
(بنفسها)^(٧) وليست (لو) الداخلة على (لا) (أن)^(٨) الفعل بعد (لو) إذا أضمر
وجوبا فلا بد من الإتيان بمفسر - كما مر في باب الفاعل^(٩) - وليس بعد لولا

(١) الإنصاف ٧٠ والأمال الشجرية ٢/٢١١ ونسبه إلى الكوفيين وانظر الجمع ١/١٠٥ .

(٢) وكذا نسبه إليه المرادي في الجنى الداني ٥٤٤ والسيوطي في الجمع ١/١٠٥ .

(٣) سبق الحديث عنه انظر صفحة ٢٢١ .

(٤) انظر ط ٣٩٠/٢ .

(٥) في ط : أي انتفى انتفاء وجود على ، وفي ص : أي انتفاء وجود علي .

(٦) تكملة من ط ، وقد سبق الحديث عن البيت شاهد رقم ٤٩ صفحة ٣٣٤ وما بعدها .

(٧) في ص : برأسها .

(٨) في ط لأن ، وعليه تكون (لكن) بتشديد النون ، ومنع اسمها و (لأن) خبرها .

(٩) صفحة ٢٢٠ .

مفسر ، وأيضاً لفظ (لا) لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم إلا مكرراً في الأغلب - كما يجيء في قسم الحروف^(١) - ولا تكرير^(٢) بعد لولا ، فقال البصريون : الاسم (المرفوع)^(٣) بعده مبتدأ^(٤) .

ولا يجوز أن يكون جواب (لولا) خبره ، كما مرّ في أما زيد فقائم^(٥) ، لكونه جملة خالية عن العائد إلى المبتدأ في الأغلب ، كما في لولا علي لهلك عمر ، فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي وجوب الحذف ، أحدهما : القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لولا ، إذ هي موضوعة لتدل على انتفاء الملزوم . (فلولاً)^(٦) دالة على أن خبر المبتدأ الذي بعدها موجود^(٧) ، لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من أنواع الخبر .

الثاني : اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب لولا .

وربما دخلت (لولا) هذه على الفعلية قال^(٨) :

٧٩ - قالت أمامة لما جئت (زائرهما)^(٩) هلا رميت ببعض الأسهم السود
لا درّ درك إني قد رميتهم لولا حُددت ولا عُذري لمحدود^(١٠)

(١) انظر ط ٣٧٨/٢ .

(٢) في ت زيادة هي : فيه .

(٣) تكملة من ص .

(٤) الإنصاف ٧٠ .

(٥) صفحة ٣٠٤ .

(٦) في جـ : فلها ، وفي ص : فلها دلالة .

(٧) يعني تقديره : موجود .

(٨) البيتان ينسبان للجموح الظفري ، المذكور في الخزانة ٤٦٤/١ وينسبان إلى راشد بن عبد الله السلمي .

(٩) في ت : أنبئها ، وهو يتناسب مع القصة التي سأذكرها عن الجموح وأبي بشر . لكن معظم المراجع ذكرته زائرهما .

(١٠) الثاني منهما في الأمالي الشجرية ٢١١/٢ وهما في ابن عيش ٩٥/١ وفيه الثاني في ١٤٦/٨ والأول في الإنصاف ٧٣ والثاني في شرح القصائد السبع الطوال ٥٥١ وهما في الخزانة ٤٦٢/١ وفي اللسان (عذر) وفيه لله درك . في الخزانة ٤٦٤/١ أن الشاعر يريّ بني لحيان وبني سهم .. وكان قد جمع جمعا .. وفيهم رجل يقودهم يكنى بأبي بشر ، فتحالفوا على الموت وكان في كناية الجموح نبل معلّمة بسواد ، حلف ليرمين بها جُمع قبل عودته فقتل أبو بشر .. وأعجز الجموح ، فقالت له امرأته : هلا رميت تلك النبل .. إلخ وفي اللسان : أن الأسهم السود كناية عن الأسطر المكتوبة . وأمامة زوجة الشاعر لا در درك : لا كان فيك خير ولا أتيت بخير يدعو عليها . والعذري : اسم بمعنى المعذرة .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أنه ربما دخلت لولا على الفعلية - كما هنا - وفيه ردّ على الفراء القائل إن ما بعد لولا مرفوع بها . وقد نسب هذا الرأي صاحب الإنصاف إلى الكوفيين وأيد رأيهم وانتصف لهم من البصريين مع أن الحق هذه المرة مع البصريين .

(أي لولا الحد ، وهو الجرمان)^(١) .

وثانيها^(٢) : كل مبتدأ يكون مصدرا صريحا (نحو ضربي)^(٣) أو بمعنى المصدر ، وهو أفعل التفضيل مضافا إلى المصدر ، لأنه بعض ما يضاف إليه - كما يجيء في بابه^(٤) - نحو أخطب ما يكون أي كون ، وأكثر شرني السوق ، ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل نحو ضربي زيدا ، أو المفعول نحو ضربي زيد ، أو إليهما نحو تضارُبنا ، وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى ، نحو ضربي زيدا قائمين ، أو تضارُبنا قائمين ، أو من أحدهما نحو : ضربي هنذا قائما أو قائمة .

ويقع هذا الحال فعلا أيضا خلافا للفراء^(٥) نحو علمي يزيد كان ذا مال ، ويقال : سمع أذني زيدا يقول ذاك ، أي سمع أذني كلام زيد ، على حذف المضاف .

وإن كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال (نحو ضربي زيدا وعلامة قائم)^(٦) ، قال (النبي)^(٧) ﷺ « أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ »^(٨) ، إذ الحال فضلة ، وقد وقعت موقع العمدة ، فيجب معها علامة (الحالية)^(٩) (لتعرف)^(١٠) إذ كل واقع غير موقعه يُنكر .

(١) ساقط من ط .

(٢) يعني ثاني المواضع التي التزم فيها حذف الخبر .

(٣) ساقطتان من ص .

(٤) انظر ط ٢١٦/٢ - ٢١٧ .

(٥) التنهيل ٤٥ ونسب صاحب الهمع ١٠٦/١ المنع لسيبويه والفراء ، ووجدت في الكتاب ٩٨/١ ومنه قولهم : سمع أذني زيدا يقول ذاك . وهذا التمثيل يدل على جوازه عند سيبويه ثم قال صاحب الهمع ١٠٧/١ : الثامنة في جواز نحو علمي يزيد كان قائما قولان : أحدهما لا ، وعليه أبو علي .. والثاني نعم على أن كان زائدة . ولم يذكر صاحب الهمع في المانعين سيبويه والفراء مع أن الحال هنا فعل إلا أن يكون الحكم عنده مختلفا بين الفعل التام والناقص . ولا يظهر ذلك من حديثه .

(٦) ساقط من ج .

(٧) تكملة من ج و ص و ط .

(٨) جزء من حديث أخرجه مسلم ٣٥٠/١ وأحمد في مسنده ٤٢١/٢ عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وفي تخریج أحاديث شرح الرضي للبغدادی ق ٣ أخرجه البزار عن ابن مسعود ، ومسلم وأبو داود والنسائي عن أبي هريرة : فأكثرُوا الدعاء ، كذا في الجامع الصغير .

(٩) في ت : الحال .

(١٠) ساقطة من ص و ط .

وجوز الكسائي تجرّدها عن الواو^(١) ، لوقوعها (موقع) خبر المبتدأ ، فتقول :
ضربي زيدا أبوه قائم ، كما في قوله : كلمته فوه إلى في .

ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر المذكور بالتوابع ، نحو : ضربي زيدا كله ، أو
ضربي زيدا الشديد قائما^(٢) .

ومنعه غيره ، لغلبة معنى الفعل عليه .

ولهذا ذهب ابن دُرستويه^(٣) إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل ، إذ
المعنى ما أضرب زيدا إلا قائما^(٤) .

ولم يُسمع الاتباع مع الاستقراء .

وفي خبر مثل هذا المبتدأ أقوال :

ذهب ابن درستويه وابنُ بابشاذ إلى أنه لا خبر له ، لكونه بمعنى الفعل^(٥) ، كما قلنا^(٦)
فمعنى ضربي زيدا قائما أضربه قائما ، وهو نحو : أقائم الزيدان - عندهما - .

وذهب الكوفيون إلى أن نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى ، والعامل
فيه المصدر الذي هو مبتدأ ، وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا ، أي ضربي زيدا قائما
حاصل^(٧) .

(١) التسهيل ٤٥ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي النحوي ، كان أحد النحاة المشهورين والأدباء المذكورين ،
ألف كتابا منها : الإرشاد ، وشرح كتاب الجرمي . أخذ عنه عبيد الله المرزباني وغيره . سئل عنه البرقاني فقال : ضعيف
وسئل عنه أبو سعيد الشيرازي فقال : ثقة ثقة . توفي سنة ٣٤٧ (نزهة الألباء ٢٨٣) .

(٤) في الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٦ : والمذهب الثالث - وهو مذهب بعض المتأخرين واختاره الأعلام أن
التقدير ضربت زيدا قائما .

(٥) بعد أن ذكر السيوطي هذا الرأي في الهمع ١/١٠٥ ونسبه إلى قوم قال : وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح
الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به .

أقول : لم أجد هذا الرأي في شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ولا نص على نسبته إليه وإلى ابن درستويه غير الرضي
فيما رأيت .

(٦) قبل قليل .

(٧) انظر الهمع ١/١٠٦ .

وذهب الأخفش إلى أن الخبر الذي سدت الحال مسدده مصدر مضاف إلى صاحب الحال^(١) ، أي ضربي زيدا ضربه قائما ، أي ما ضربي إياه إلا هذا الضرب المقيد ، وكذا أكثر ضربي السويق شربه ملتوتا .

وذهب البصريون إلى أنه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا ، والعامل في الحال (محذوف)^(٢) أي ضربي زيدا حاصل إذا كان قائما^(٣) .

والدليل على بطلان مذهب الكوفية أن كلهم متفقون على أن معنى ضربي زيدا قائما : ما أضرب زيدا إلا قائما ، وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش ، ويبانه مبني على مقدمة ، وهي :

أن اسم الجنس - أعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد - إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس أخذا من استقراء كلامهم ، فمعنى التراب يابس ، والماء بارد أي : كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا ، فلو قلت مع قولهم : (النوم ينقض الطهارة) : إن النوم - مع الجلوس - لا ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ ، وإذا قام قرينة الخصوص فهو للخصوص (نحو)^(٤) اشتر اللحم واشرب الماء ، لأن (شرب)^(٥) الجميع وشرب الجميع ممتنعان .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه ، بل الحال - عندهم - قيد في الخبر ، فيبقى الجنس (أي المبتدأ الذي هو مصدر)^(٦) على العموم ، فيكون المعنى كل ضرب مبني واقع على زيد حاصل في حال القيام ، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه - أعني ما أضرب زيدا إلا قائما - .

(١) التسهيل ٤٥ وفي الجمع ١٠٦/١ : واختاره ابن مالك لما فيه من قلة الحذف ، وضَعَف بأنه لم يقدَّر زيادة على ما أفاده الأول .

(٢) في ت محذوفا .

(٣) وانظر الجمع ١٠٦/١ .

(٤) في ص : كقوله .

(٥) هكذا في النسخ . قال ابن منظور في اللسان (مادة (شرب) (شرب الشيء يشربه شربا وشربا واشتراه سوا .

(٦) ساقط من ج و ص و ط .

أما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصّص له ، فيكون المعنى : ضربى زيدا المختص بحال (القيام)^(١) حاصل ، وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه ، لأنه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالعود (أيضا)^(٢) في وقت آخر ، فليس في تقديرهم - إذن - معنى الحصر المراد (المتفق)^(٣) عليه .
(وبهذا يبطل)^(٤) مذهب ابن درستويه - أيضا - لأنه لا حصر في قولك : أضرب زيدا قائما .

وما يفسد مذهب الكوفية (زيادة ما تقدم)^(٥) (من جهة اللفظ)^(٦) أنه ليس في تقديرهم ما يسد مسدّ الخبر ، لأن مقام الخبر - عندهم - بعد الحال ، وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر ، وقد تقدم أن الخبر لا يحذف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظ آخر^(٧) . وكذا تقول في قولهم : أكثر شربى السويق ملتوتا : إن معناه (أن شربى له ملتوتا أكثر من (شربى له)^(٨) غير ملتوت) .

فلو قدرناه على مذهب الكوفية : أكثر شربى السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه ، إذ يجوز أن (يقول هذا اللفظ - إذن - من شربه)^(٩) ملتوتا عشر مرات - وغير ملتوت ألف مرة ، ويريد بأكثر شربى السويق ملتوتا شربه ملتوتا تسع مرات - مثلا - فإنه أكثر شربه ملتوتا .

ويرد على مذهب الأخفش حذف المصدر مع بقاء معموله ، وذلك عندهم ممتنع ، إذ هو بتقدير أن الموصولة مع الفعل ، والموصول لا يحذف .

إلا أن يقال ، إذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه ، كما قال سيبويه في

(١) في ط : التام .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) في ت : بالتفق .

(٤) في ت : وهذا بطل وفي ج و ص : وهذا يبطل .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(٧) صفحة ٢٣٠ وقوله : آخر ساقط من ص و ط .

(٨) في ج و ص و ط : شربه .

(٩) في ط : تقول هذا اللفظ ، أو تريد إذن من شربه .

(باب) (١) المفعول معه : إن تقدير (مالك وزيدا) مالك وملا بستك زيدا (٢) .

هذا ، والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي هو حاصل عند البصرية هو الإخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام ، لأنه لا يمكن تقييده إلا بعد حصوله ، واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال ، فقد حصل شرطاً وجوب الحذف ، وأصله عندهم ضربني زيدا حاصل إذا كان قائماً .

وليس (إذا) للاستقبال ههنا ، بل هو للاستمرار ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ (٣) وقوله : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ (٤) ومثله كثير ، حُذِفَ (حاصل) كما يحذف متعلقات الظروف العامة ، نحو : زيد عندك ، والركض في الميدان ، فبقي (إذا كان قائماً) ثم (حذف) (٥) إذا مع شرطه العامل في الحال ، وأقيم الحال مُقَامَ الظرف ، لأن في الحال معنى الظرفية ، إذ معنى (جاءني زيد راكباً) أي : (في) (٦) وقت الركوب ، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر ، (فيكون الحال قائماً مقام الخبر) (٧) .

فإن قيل : لم لا تكون (كان) المقدرة ناقصة ، وقائماً خبرها ؟
قيل لأن مثل هذا المنصوب - أي الذي يجيء بعد المصدر المضبوط بالضوابط المذكورة - لا يكون إلا نكرة ، لم يسمع - مع كثرته - إلا كذا ، فلو كان خبر كان مجاز تعريفه (ولسمع ذلك مع طول الابتداء) (٨) .
هذا ما قيل فيه (٩) .

(١) تكملة من ص .

(٢) انظر الكتاب ١٥٦/١ .

(٣) البقرة ١١ .

(٤) الشورى ٣٧ .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(٧) ساقط من ص .

(٨) تكملة من ط . ولعل قوله : الابتداء محرف عن الاستقراء .

(٩) من هنا يبدأ اضطراب في النص حتى قوله : - كما تقدم بيانه - إذ كان من الأفضل أن يؤخر ذكر رأيه هو وتأنيده =

(والذي يظهر لي أن تقديره بنحو ضربي زيدا يلبسه قائما - إذا أردت الحال عن المفعول في المعنى - وضربي (زيد) ^(١) (يلبسه) ^(٢) قائما - إذا كان عن الفاعل في المعنى - أولى .

ثم نقول : حذف المفعول الذي هو ذو الحال ، فبقي (ضربي زيدا يلبس قائما) - ويجوز حذف ذي الحال (على ما أُورِدَ) ^(٣) مع قيام القرينة ، تقول الذي (ضربت) ^(٤) قائما زيد - أي ضربته - ثم حذف يلبس الذي هو خبرُ المبتدأ والعامل في الحال ، وقام الحال مقامه ، كما تقول : راشدا مهديا ، أي سر راشدا مهديا .
(فنكون) ^(٥) - على هذا - مستريحين من (حذف) ^(٦) إذا مع شرطه الذي هو العامل - ولم يثبت مثله في كلامهم ، ولا نحتاج إلى الاستدلال على أن كان تامة لا ناقصة) ^(٧) .

وعلى مذهب من جوز أن يعمل في الحال غير العامل في صاحبها ^(٨) يجوز أن يكون التقدير : ضربي زيدا حاصل قائما ، فيكون العامل (في الحال) ^(٩) حاصلًا ، وذو الحال معمولٌ ضربي .
(هذا ما قيل فيه) ^(١٠) .

= وذلك من قوله : والذي يظهر لي حتى قوله : لا ناقصة ، وأن يذكر هنا الرد على الآراء التي حشدها وهو قوله : وفيه تكلفات كثيرة إلى قوله : ولا نظير له .

ولعل هذا الاضطراب دفع من كتب نسختي ج و ص إلى إسقاط قوله : والذي يظهر لي إلى قوله لا ناقصة حتى يستقيم الكلام . والله أعلم بالصواب .

(١) في النسختين ت و ط : زيدا ، والصحيح ما أثبتته ، ليكون قوله (زيد) هو الفاعل هنا والمفعول في حالة نصبه .

(٢) في ط يلبس والصواب ما أثبتته .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في ت : ضربته ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ط : فيكون .

(٦) في ت : طرف .

(٧) من قوله : والذي يظهر لي - حتى هنا ساقط من ج .

(٨) يعني ابن مالك ، كما سيأتي بعد قليل .

(٩) ساقطتان من ط .

(١٠) ساقط من ط وهو لازم ، ولو سقط لكان ما بعده ردا على ابن مالك مع أنه اختار رأيه كما سيأتي في قوله : والحق أنه يجوز اختلاف العاملين .

وفيه تكلفات كثيرة من حذف إذا مع الجملة المضاف إليها - ولم يثبت في غير هذا المكان - ومن العُدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة ، وذلك لأن معنى قولهم : حاصل إذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة ، ومن قيام الحال مقام الظرف - ولا نظير له .

والذي أوقعهم في هذا وأوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها ، بلا دليل عليه ولا ضرورة ألجأتهم إليه .

والحق أنه يجوز اختلاف العاملين - على ما ذهب إليه المالكي^(١) - فنقول : تقديره : ضربي زيدا حاصل قائما ، والعامل في الحال حاصل ، وفي صاحبها ضربي - وهو الياء أو زيدا - .

فنقول : حذفنا كائن أو حاصل العامل في الحال - لكونه عاما شاملا لجميع الأفعال - كما حذفناه في نحو زيد عندك ، أو في الدار ، لمشابهة الحال للظرف ، والحذف في كليهما واجب ، لقيام الحال والظرف مقام العامل - كما تقدم بيانه^(٢) - .

واعلم أنه يجوز رفع الحال (السادة)^(٣) مسد الخبر عن أفعل المضاف إلى ما المصدرية الموصولة بكان أو يكون ، نحو أخطب ما يكون الأمير قائم . هذا عند الأخفش^(٤) ، والمبرد^(٥) ، ومنعه سيبويه^(٦) .

(١) في التسهيل ١١١ : وقد يعمل فيها - يعني في الحال - غير عامل صاحبها ، خلافا لمن منع .

(٢) صفحة ٢٧٥ .

(٣) في ص و ط : الساد .

(٤) نقله عنه السيرافي ، انظر هامش الكتاب ٢٠٠/١ .

(٥) لم أجد هذه المسألة في المقتضب ولا في الكامل ، بل لم أجد حديثا عن مواضع حذف الخبر وجوبا إلا قوله في الكامل ٩٢/٢ : وأما قوله : حكمك مسمطا فأعراجه : أنه أراد لك حكمك مسمطا ، واستعمل هنا فكثر حتى حذف استخفافا لعلم السامع بما يريد القائل ، كقولك : الهلال والله ، أي هذا الهلال . ونقله عنه السيرافي في هامش الكتاب ٢٠٠/١ .

(٦) المواضع التي ذكر فيها سيبويه الحال التي تسد مسد الخبر لم يتحدث فيها عن الرفع إلا في موضع واحد وهو في الكتاب ٢٠٠/١ - ٢٠١ حيث قال : ومنه - يعني مما ينتصب من الأسماء والصفات لأنها أحوال - مررت برجل أخبث ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون ، وبرجل خير ما يكون خير منك خير ما تكون ... وإن شئت قلت : مررت برجل خير ما يكون خير منك ، كأنه يريد برجل خير أحواله خير منك ... وتقول : البر أرخص ما يكون =

والأولى جوازُه ، لأنك جعلت ذلك الكونَ أخطبَ مجازا ، فجاز جعله قائما أيضا ، ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح إلا في الضرورة ، فلا تقول : ضربني زيدا قائمًا ، إذ لا مجاز في أول الكلام ، ولا شك أن المجاز يُؤنسُ بالمجاز .

ويجوز أن يقدر في (أفعل) المذكور زمانٌ مضاف إلى ما يكون ، بخلاف نحو : أكثر شرني السويق ملتوتا وضربي زيدا ، وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية مقام الظرف نحو قولك : ماذرٌ شارق^(١) ، فيكون التقدير : أخطب أوقات ما يكون الأمير قائمًا ، أي أوقات كون الأمير ، (فتكون قد جعلت)^(٢) الوقت أخطبَ ، وقائمًا ، كما يقال : نهاره صائمٌ (وليله)^(٣) .

ويُرجَّح هذا التقدير أنه سُمِعَ : أخطب ما يكون الأمير يومَ الجمعة^(٤) - برفع (يوم)^(٥) - وأيضًا كثرة وقوع (ما) المصدرية زمانًا ، وكثرة وقوع الزمان مسندا إليه (الفعل)^(٦) الواقع فيه كقوله^(٧) :

وما ليلُ المطي بنائم^(٨)

- ٨٠ -

= قفيزان ، أي البر أرخصُ أحواله التي يكون عليها قفيزان ...
وأما عبد الله أحسنُ ما يكون قائما ، فلا يكون فيه إلا النصب ، لأنه لا يجوز لك أن تجعل أحسنَ أحواله قائما على وجه من الوجوه . وانظر الكتاب ٩٨/١ و ١٧٨ و ٢٠٨ .

(١) في اللسان مادة (شرق) وأتيك كلُّ شارق : كل يوم طلعت في الشمس وقيل : الشارق قرنُ الشمس ، يقال : لا أتيك ماذرُ شارق (التهذيب) : والشمس تسمى شارقا ، يقال : إني لأتيه كلما ذر شارق ، أي كلما طلع الشرق .

وانظر جمهرة الأمثال للعسكري ٢٨٢/٢ .

(٢) في ص : فيكون قد جعلنا .

(٣) في ج و ص و ط : وليله قائم ، وقد أثرت ما في ت حتى يتفق المشبهُ والمشبهُ به ، فإن الرضي شبه قوله نهاره صائمٌ وليله بقوله أخطب أوقات ما يكون الأمير قائم في الإخبار عن الاثنين بشيء واحد . فقد جعل الوقت أخطب وقائمًا في المشبه به ، وجعل الليل والنهار صائما في المشبه ، والله أعلم بالصواب .

(٤) انظر الكتاب ١٠٠/١ حيث نقل ذلك عن العرب .

(٥) في ط : يوم الجمعة .

(٦) ساقطة من ج و ص و ط .

(٧) القائل جرير بن عطية الخطفي وستأني ترجمته صفحة ٨٢٦ .

(٨) البيت بتمامه :

لقد لمتنا يا أم غيلان بالسرى ونمت وما ليلُ المطي بنائم

ومنع المبردُ نحو قولك : أحسنُ ما يكون زيد القيام^(١) .
 وذلك لأن (أحسن)^(٢) في الحقيقة زيد ، فلا يخبر عنه بنفس القيام .
 وأجازه الزجاج .
 وهو الأولى ، لأنك جعلت أحسن - وإن كان في الحقيقة (زيدا)^(٣) مصدرا ،
 وذلك بإضافته إلى (ما) المصدرية .
 قوله : وكل رجل وضعته .
 الضيعة في اللغة : العقار . وهي ههنا كناية عن الصنعة^(٤) .
 وضابط هذا : كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى (مع) .
 وفيه مذهبان ، قال الكوفيون : وضعته خبرُ المبتدأ ، لأن الواو بمعنى (مع) فكأنك
 قلت كل رجل مع ضيعته^(٥) ، فإذا صرحْتَ بمع لم تحتج إلى تقدير الخبر ، فكذا مع
 الواو التي بمعناه ، فلا يكون هذا المثال - إذن - مما نحن فيه ، أي مما (حذف)^(٦)
 خبره .
 وفيه نظر ، لأن الواو - وإن (كانت)^(٧) بمعنى مع - تكون في اللفظ للعطف في

-
- = وهو في ديوانه ٩٩٣ وفي الكتاب ٨٠/١ وفي النقائض ٧٥٣ وفي المنتخب ١٠٥/٣ و ٣٣١/٤ وفي المحتسب ١٨٤/٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٦/١ و ٣٠١ وفي الإنصاف ٢٤٣ وفي الخزانة ٤٦٥/١ .
 اللغة : أم غيلان : بنت جرير ، والمطي ، جمع مطية وهي الراحلة التي يمتطي ظهرها أي يركب ، والسري :
 سير الليل (الخزانة ٤٦٦/١) .
 الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن الزمان يسند إليه كثيرا ما يقع فيه ، فإن النوم يقع في الليل وقد أسند إليه .
 (١) لم أجد هذه المسألة في المنتخب ولا في الكامل .
 (٢) تكملة من جد و ص و ط .
 (٣) في ت و جد و ص : لزيد .
 (٤) في اللسان (ضيع) ضيعة الرجل حرفته وصناعته ومعاشه وكتبه ، يقال : ما ضيعتك أي ما حرفتك .. والعرب
 لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة .. الضيعة : العقار . قلت : فهي في الأصل للحرفة والصناعة . وقد نسب
 صاحب اللسان إلى الأزهري أنه يقول : الضيعة والضياع - عند الحاضرة - مال الرجل من النخل والكرم
 والأرض .
 (٥) نسب هذا الرأي صاحب المجمع إلى الكوفيين وقال : واختاره ابن خروف ١٠٥/١ وانظر الأشموني ٢١٧/١ .
 (٦) ساقطة من ج .
 (٧) في ت : كان .

غير المفعول معه ، فإذا كان (وضيعته) عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا .

فإن قيل : يجوز أن يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ - كما هو مذهب السيرافي - في نصب المفعول معه - على ما يجيء في بابه^(١) - (وذلك أنه يقول : النصب الذي على المفعول معه هو الذي كان في الأصل على مع ، فلما قام الواو مقامه لم يمكن أن يكون عليها لكونها في الأصل حرفا ، فانتقل إلى ما بعدها)^(٢) .

فالجواب أن (مع) إذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع لفظا حتى ينقل إلى ما بعده ، بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية ، مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر ، نحو زيد معك ، كما تقول : زيد عندك (فإذا لم يستحق رفعا لفظيا فكيف يُنقل إلى ما بعده)^(٣) .

وقال البصريون : الخبر محذوف ، أي كل رجل وضيعته مقرونان^(٤) .

وفيه أيضا إشكال ، إذ ليس في تقديرهم لفظٌ يسد مسد الخبر ، فكيف حذف وجوبا ؟

وإنما قلنا ذلك لأن الخبر مثنى ، فمحله بعد المعطوف ، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر ، ولو جاز أن تقول : إن المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين في قولك : ضربني زيدا قائما حاصل (بأنه)^(٥) ليس هناك ما يسد مسد الخبر ، إذ لهم أن يقولوا - أيضا - تأخر الحال عن محله فسد مسد الخبر .

ولو تكلفنا وقلنا : التقدير : كل رجل مقرون وضيعته ، (أي هو)^(٦) مقرون

(١) كتب هذا الرأي ملخصا في هامش كتاب سيبويه عن السيرافي ١٥٠/١ ، ونسبه الرضي في باب المفعول معه صفحة ٦١٩ إلى الأخفش .

(٢) تكملة من ط وحدها .

(٣) ساقط من ج و ص و ط ، وبعده في ت زيادة لا داعي لها هي : سد الواو مسده .

(٤) انظر المسألة في الكتاب ١٥٤/١ ، ١٩٧ وفي معظم كتب النحو .

(٥) في ص : فإنه .

(٦) في ت : أي كل رجل هو .

بضعيته وضيعته مقرونة به ، كما تقول : زيد قائم وعمرو ، ثم حذف مقرون ، وأقيم المعطوف مقامه ، لبقى البحث في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسدده . ويجوز أن يقال - عند ذلك - : إن المعطوف أُجري مُجرى المعطوف (عليه)^(١) في وجوب حذف خبره .

هذا والظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب ، وفي نهج البلاغة (وأنتم والساعة في قرْن)^(٢) فلا يكون - إذن - من هذا الباب ، فلا يرد إشكال . قال الكوفيون : إن ولي معطوفا على مبتدأ فَعَلْ لأحدهما^(٣) واقع على الآخر ، جاز أن يكون ذلك الفعل خبرا عنهما ، سواء دل ذلك الفعل على التفاعل أولا^(٤) . فالأول نحو زيد والريح يباريها ، فيباريها خبر عنهما لكونه بمعنى متباريان . والثاني نحو زيد وعمرو يضربه .

وقريب منه قول أمير المؤمنين (علي بن أبي طالب)^(٥) (عليه السلام)^(٦) (فهم والجنة كمن قد رآها)^(٧) . وإنما جاز ذلك لتضمن (ذلك)^(٨) الخبر ضميرهما .

- (١) تكملة من ج و ص و ط .
(٢) في نهج البلاغة ٨٢/٢ : فالله الله عباد الله ، فإن الدنيا ماضية بكم على سنن ، وأنتم والساعة في قرْن . وفي ط : في قرن واحد ، وليس لفظ (واحد) في النهج .
(٣) يعني للمعطوف أو المعطوف عليه .
(٤) في الهمع ١٠٧/١ - ١٠٨ : اختلف هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ معطوف عليه بواو ، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو عبد الله والريح يباريها فليل لا ، لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر ، وقيل : نعم .. ثم اختلف في توجيه ذلك ، فوجهه من أجازته من البصريين على أن الخبر محذوف ، التقدير عبد الله والريح يجريان يباريها ، ويباريها في موضع نصب على الحال ، واستغني بها عن الخبر لدالتها عليه ، ووجهه من أجازته من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ، ولم يقدروا محذوفا ، إذ مَنْ بآراك فقد باريته .
(٥) ساقطة من ص .
(٦) في ص و ط : رضي الله عنه .
(٧) من خطبة يصف فيها المتقين في نهج البلاغة ٤٤٤/١ ومنها : عظم الخالق في أنفسهم فصغر ما دونه في أعينهم ، فهم والجنة كمن قد رآها ، فهم فيها منعمون ، وهم والنار كمن قد رآها فهم فيها معذبون .
(٨) ساقطة من ص و ط .

والبصريون يمنعون مثل هذه على أن يكون الفعل خيراً^(١) ، إذ الفعل في ذلك كالصفة فلا يقال : زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق .

ويجوزونها على أن يكون الفعل حالاً لا غير ، فزيد والريح - عندهم - مثل كل رجل وضيعته ، ويأريها : حال^(٢) (لا غير)^(٣) .

واعلم أنه قد يغني ما أضيف إليه المبتدأ عن المعطوف ، فيطابقهما الخبر ، كما (قيل)^(٤) : راكب الناقة طليحان^(٥) ، وقولك : مقاتل زيد قويان ، أي زيد ومن (يقاتله)^(٦) زيد قويان^(٧) .

قوله^(٨) : ولعمرك لأفعلن كذا .

ضابطه : كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين للقسم ، نحو : لعمرك ، وأيمن الله ، - كما يجيء في باب القسم^(٩) - فإن تعيينه للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف ، أي لعمرك ما أقسم به ، وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف ، والعمر والعمر بمعنى ، ولا يستعمل مع اللام إلا المفتوحة ، لأن القسم موضع التخفيف ، لكثرة استعماله ، وقد يستعمل (لعمرك) في قسم السؤال ، نحو : لعمرك لتفعلن .

وقد ترك المصنف قسماً آخر مما يجب فيه حذف الخبر ، وهو إذا كان الخبر ظرفاً متعلقاً بالمتعلق العام ، نحو : زيد قدامك أو في الدار - على ما ذكرنا قبل^(١٠) - .

(١) انظر التعليقة رقم (٤) في الصفحة ٣٢٦ .

(٢) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٣) في ط : يقال .

(٤) في اللسان (طلع) الطلح مصدر طلح البعير يطلح طلحاً إذا أعيا وكل . ابن سيده : والطلع والطلاحة الإعياء والسقوط من السفر .. ومن كلام العرب : راكب الناقة طليحان أي والناقة ، لكنه حذف المعطوف لأمرين ، أحدهما تقدم ذكر الناقة .. ثم لم يذكر الأمر الآخر . وانظر نزهة الألباء ٢٣٠ .

(٥) في ط : يقاومه .

(٦) هذا استطراد من الرضي ، وليس هذا مكانه ، وإنما مكانه باب العطف ، لأنه لا علاقة له بموضع حذف الخبر وجوبا ، بل هو مما حذف منه العاطف والمعطوف .

(٧) هنا في ج : ورابعها .

(٨) ط ٣٣٦/٢ و ٣٣٧ .

(٩) صفحة ٢٧٦ .

وتجوزُ ابنُ جنِّي إظهارَ ذلكَ المتعلق^(١) ليس بوجه ، لأنَّ الأمرين - أي الدلالة على تعيين الخبر (وسد شيء)^(٢) آخرَ مسدِّه حاصلان ، (فوجب الحذف)^(٣) .

ولعلَّ المصنّف إنَّما ترك ذكره لكون هذا السادُّ مسدِّ الخبر مرفوعَ المحل ، لكونه خبراً دون سائر ما تقدم مما سدَّ مسدَّ الخبر .

ثم اعلم أنَّ الأغلب في الاستعمال تعريفُ المبتدأ ، لأنَّ الأصل كون المسند إليه معلوماً ، وكذا الأصل تنكيرُ الخبر ، لأنَّه مسند فشابه الفعل ، والفعل خال من التعريف والتنكير - كما ذكرنا في أول الكتاب^(٤) - ولا يصح تجريدُ الاسم عنهما^(٥) ، فجردناه مما يطرأ ويحتاج إلى العلامة وهو التعريف ، وبقيناه على الأصل فكان نكرة .

وإنَّما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم ، لأنَّ الاسم يصلح لكونه مسنداً ومسنداً إليه ، والفعل مختصٌّ بكونه مسنداً لا غير ، فصار الإسنادُ لازماً له دون الاسم .

أما قول النحاة : أصلُ الخبر التنكيرُ لأنَّ المسند ينبغي أن يكون مجهولاً ، فليس بشيء لأنَّ المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه ، وإنَّما الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالمجهول في قولك : زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد ، وإسناده إليه ، لا أخوته .

وإذا تعددت المبتدآت نحو : زيد أبوه أخوه عمُّه خاله ابنُّه بنتُه صهرُها جاريتُه سيدها صديقُه قادمٌ ، فالمبتدأ الأخير مع خبره خبرٌ عما قبله بلا فصل ، فصديقه قادم خبر عن سيدها ، وهكذا إلى المبتدأ الأول ، فتكون الجملة التي بعد الأول وهي مركبة من جمل خبراً عن الأول ، ويضاف (كل)^(٦) واحد من المبتدآت إلى ضمير متلوه إلا المبتدأ الأول .

(١) انظر صفحة ٢٧٦ تعلية ٣ .

(٢) في ط : والسد بشيء .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) صفحة ١٣ .

(٥) يعني عن التعريف والتنكير معاً .

(٦) ساقطة من ص .

وإن لم تُصَفِّ المبتدآت كُلُّ واحد منها إلى ضمير ما قبله فإنك تأتي بالعوائد بعد خبر المبتدأ الأخير ، فيكون آخرُ العوائد لأول المبتدآت ، وما قبل الآخر لما بعد أول المبتدآت ، وهكذا على الترتيب ، وذلك نحو : هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بأمره معها ، فكأنك قلت : بكر خالد قائم عنده ، ومعناه بكر مع خالد ، ثم جعلت هذه الجملة - أي بكر مع خالد - خبراً عن عمرو مع رابطة (في داره) فكأنك قلت عمرو بكر مع خالد في داره أي عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ، ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن زيد مع رابطة (بأمره) فكأنك قلت : زيدٌ عمرو داره مشتملة على بكر وخالد بأمره ، أي بأمر زيد ، أي زيد أمرَ عمرا بجمع بكر وخالد . ثم تجعل هذه الجملة خبراً عن هند مع رابطة (معها) فكأنك قلت : هندُ زيدٌ أمرَ عمرا بجمع بكرٍ وخالدٍ معها ، وعلى هذا القياس إن كانت المبتدآت أكثر .

خبرٌ إنَّ وأخواتها

قوله : خبرٌ إنَّ وأخواتها هو المسندُ بعد دخول هذه الحروف نحو إنَّ زيدًا قائمٌ ، وأمره كأمر خبر المبتدأ إلا في تقديمه إلا إذا كان ظرفًا .

اعلم أنه لما كان مذهبه^(١) أن الأصل في رفع الأسماء الفاعلُ ، وفي نصبها المفعولُ^(٢) لم يكن له بد من أن يدعي أنَّ كل مرفوع أو منصوب غيرهما فهما مشبهان (لهما)^(٣) من وجه ، كما يقال : إنَّ المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندًا إليه ، والخبر يشبه لكونه ثاني جزأَي الجملة ، وخبر إنَّ وأخواتها يشبه لكون عامله - أي إنَّ وأخواته - مشابهًا للفعل المتعدي ، إلا أنه قدم منصوبه على مرفوعه ، تنبيهًا بفرعية العمل على فرعية العامل .

وخبر (لا) التبرئة (يشبه)^(٤) خبرٌ إنَّ المشبة للفاعل .

واسم (ما) الحجازية مشبه لاسم ليس الذي هو فاعلٌ .

وقد تبين بهذا وجه مشابهة اسم (إنَّ) واسم (لا) التبرئة وخبر (ما) الحجازية للمفعول .

وكذا نقول : إنَّ الحالَّ والتمييزَ والمستثنى المنصوبَ مشابهة للمفعول بكونها فضلات .

وأما من قال - وهو الحق - إنَّ الرفع علامةُ العمد - فاعلةٌ كانت أولاً - والنصب علامةُ الفضلات - مفعولةٌ كانت أولاً - فلا يحتاج إلى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل ، بل يحتاج في نصب بعض العمد - وهي اسمٌ إنَّ وأخواتها ، واسمٌ لا التبرئة ، وخبرٌ كان وأخواتها وخبرٌ ما الحجازية - إلى تشبيهها بالفضلة ، فيقول :

(١) يعني ابن الحاجب .

(٢) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٩ ، وقد سبق الحديث عن هذا في أول الكتاب صفحة ٥٢ ، ٦٠ .

(٣) في ج و ص و ط : بهما .

(٤) في ط : مشبه .

إِنَّ (إِنَّ وأخواتها) لما شابهت الفعل المتعدي - كما يجيء في بابها^(١) - (عملت)^(٢) رفعا ونصبا مثله ، ولم يقدم الرفع على النصب - كما (قدم)^(٣) في ما الحجازية - لأن معنى (ما) ومعنى الفعل الذي يعمل عمله - أعني ليس - شيء واحد ، (فكان)^(٤) ترتيب (معموليها)^(٥) كترتيب معمولي ليس - أعني تقديم المرفوع على المنصوب - تطبيقاً^(٦) للفظ بالمعنى ، وأما (إِنَّ) فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء ، بل معناها يشبه معناه من وجه ، وكذا لفظها لفظه ، والمشابهة قوية - كما يجيء في بابها^(٧) - وأعطيت عمل (الفعل)^(٨) في حال قوته (وهو)^(٩) إذا تُصَرِّفَ في معموله بتقديم النصب على الرفع .

وعند الكوفيين - أن خبر (إِنَّ) وأخواتها ، وكذا خبر لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لضعفها عن عمليْن^(١٠) .

ومذهب البصريين أولى^(١١) ، لأن اقتضاءها للجزأين على السواء ، فالأولى أن تعمل فيهما ، ولا سيما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي^(١٢) .

قوله : بعد دخول هذه الحروف .

يخرج خبر المبتدأ ، وكل ما كان أصله ذلك سوى خبر هذه الحروف ،

(١) انظر ٣٤٥/٢ .

(٢) في ط : علمت .

(٣) في ت و ج و ص : تقدم .

(٤) في ت : فكانت .

(٥) في ط : معمولها .

(٦) تطبيقاً هنا مفعول لأجله ، وخبر كان هو قوله : كترتيب معمولي ليس .

(٧) انظر ط ٣٤٥/٢ و ٣٤٦ :

(٨) في ص : العمد .

(٩) في ت : وهي .

(١٠) أسرار العربية ٥٠ .

(١١) وهو أن تكون عاملة فيهما .

(١٢) انظر ط ٣٤٥/٢ - ٣٤٦ وأسرار العربية ١٤٨ .

(ولكن) ^(١) دَخَلَ فِيهِ غَيْرُ الْمَحْدُودِ ، فَإِنْ (نَحْوُ) ^(٢) (حَسَنًا) فِي قَوْلِكَ : إِنْ رَجَلًا
حَسَنًا غَلَامُهُ فِي الدَّارِ مَسْنَدٌ إِلَى غَلَامِهِ بَعْدَ دُخُولِ (إِنْ) وَلَيْسَ بِخَبَرِهَا .

وَكَذَا يَرِدُ عَلَى حَدِّ خَبَرِ (لَا التَّبَرُّةَ) ^(٣) نَحْوُ لَا رَجُلٌ حَسَنًا غَلَامُهُ فِي الدَّارِ (فَإِنْ
حَسَنًا مَسْنَدٌ بَعْدَ دُخُولِ (لَا) مَعَ أَنَّهُ صِفَةٌ لاسْمِهَا لَا خَبَرُهَا) ^(٤) .

وَكَذَا يَرِدُ عَلَى حَدِّ اسْمِ (مَا وَلَا) الْمُشَبَّهَتَيْنِ بَلَيْسَ ^(٥) ، نَحْوُ : مَا زَيْدٌ الظَّرِيفُ غَلَامُهُ
فِي الدَّارِ ، فَإِنْ غَلَامُهُ مَسْنَدٌ إِلَيْهِ ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمِ (مَا) .

وَكَذَا يَرِدُ عَلَى حَدِّهِ لَخَبَرِ الْمُبْتَدَأِ بِقَوْلِهِ : الْمَجْرَدُ الْمَسْنَدُ ^(٦) إِلَى آخِرِهِ صِفَةُ الْمُبْتَدَأِ فِي نَحْوِ
قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ ^(٧) .

وَلَوْ قَالَ هُنَاكَ ^(٨) : الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ ، وَلِتَابِعِ الْمُبْتَدَأِ ، وَقَالَ هُنَا : الْمَسْنَدُ بَعْدَ
دُخُولِهَا ، الَّذِي كَانَ فِي الْأَصْلِ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ ، وَفِي اسْمِ (مَا) الْمَسْنَدُ إِلَيْهِ الَّذِي كَانَ فِي
الْأَصْلِ مَبْتَدَأً لِسَلَمٍ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ .

قَوْلُهُ : وَأَمْرُهُ .

أَيُّ حَالِهِ وَشَأْنِهِ .

كَأَمْرِ خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ .

أَيُّ فِي أَقْسَامِهِ مِنْ كَوْنِهِ مُفْرَدًا أَوْ جَمْلَةً ، وَفِي أَحْكَامِهِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَّحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا وَمُشَبَّهًا
وَمَحْذُوفًا وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَفِي شَرَائِطِهِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا كَانَ جَمْلَةً فَلَا يَبْدُ مِنَ الضَّمِيرِ ، وَلَا يَحْذَفُ
إِلَّا إِذَا عَلِمَ .

(١) فِي جَوْصٍ وَط : لَكِنْ .

(٢) تَكْمَلَةٌ مِنْ جَوْصٍ وَط .

(٣) حَيْثُ عَرَّفَهُ صَفْحَةُ ٣٣٦ بِأَنَّهُ الْمَسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا .

(٤) سَاقَطَ مِنْ جَوْصٍ وَط .

(٥) حَيْثُ قَالَ فِي تَعْرِيفِهِ صَفْحَةُ ٣٤٠ وَهُوَ الْمَسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا .

(٦) قَدْ سَبَقَ أَنْ عَرَفَهُ صَفْحَةُ ٢٤٨ بِأَنَّهُ الْمَسْنَدُ الْمَغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ .

وَيَعْنِي بِالصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ : الصِّفَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النِّفْيِ وَأَلْفِ الْإِسْتِثْنَاءِ رَافِعَةً لظَاهِرِ .

(٧) الْبَقَرَةُ ٢٢١ .

(٨) يَعْنِي فِي خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ .

قوله : إلا في تقديمه .

أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه ، فإنه لا يجوز تقديمه على اسم إن ، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ ، (وإنما ذلك)^(١) لأن هذه الحروف فروعٌ على الفعل في العمل (كما يجيء في بابها)^(٢) - فأريد أن يكون عملها فرعياً أيضاً ، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع ، والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب - كما عرفت في باب الفاعل عند قوله : والأصل أن يلي فعله^(٣) - فلما أُعْمِلَت العمل لفرعيتها^(٤) (لم يُتَصَرَّف)^(٥) في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول ، كما تُصَرَّف في معمولي الفعل (لنقصانها عن درجة الفعل)^(٦) .

وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ في غير ما ذكر أيضاً ، وذلك أن خبرها لا يكون مفرداً متضمناً ماله صدر الكلام - كما يجيء في قسم الحروف^(٧) - .
قوله : إلا أن يكون ظرفاً .

استثناء من قوله : في تقديمه ، الذي كان منفيًا ، لكونه مستثنى من الموجب ، فيكون (معنى)^(٨) المستثنى الثاني موجباً لكونه من منفي ، أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً ، فإن حُكِمَ - إذن - حُكِمَ في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفةً نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾^(٩) وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرةً نحو : ﴿ إِنَّ مِنَ الْبَيَّانِ لَسِحْرًا ﴾^(١٠) .

(١) في ت : وإنما جاز ذلك . والحق ما أثبتته ، لأن الإشارة ههنا تصح للجواز والمنع ولو قلنا كما في ت لكان خلاف المقصود ، لأنه يتحدث عن منع تقديم خبر إن على اسمها .

(٢) ط ٣٤٥/٢ .

(٣) صفحة ٢٠٤ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت و ج و ص : فلم تتصرف .

(٦) تكملة من ط .

(٧) ط ٣٤٨/٢ .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

(٩) الغاشية ٢٥ .

(١٠) جزء من حديث نبوي عن عبد الله بن عمر ، وهو في صحيح البخاري ٣٠/٧ وفي صحيح مسلم وفي الموطأ ٩٨٦/٢ وفي المسند ٢٦٩/١ وغيره . وورد في البخاري والموطأ باللفظ المذكور هنا وبلفظ : إن بعض البيان لسحر .

وإنما جاز تقديم الخبر ظرفاً لتوسعهم في (الظرف) ^(١) مالا يُتوسَّعُ في (غيره) ^(٢) ،
لأن كل شيء من المحدثات فلا بد (وأن) ^(٣) يكون في زمانٍ أو مكانٍ (فصار) ^(٤) مع
كل شيء كقريبه ، ولم يكن ^(٥) (أجنبياً) ^(٦) منه ، (فيدخل) ^(٧) حيث لا يدخل
(غيره) ^(٨) كالمحارم ، يدخلون حيث لا يدخل الأجنبي ، وأُجري الجارُّ مجراه لمناسبة
بينهما ، إذ كل ظرف في التقدير جارٌّ ومجرور ، والجار محتاج إلى الفعل أو معناه كاحتياج
الظرف .

(١) في ط : الظروف .

(٢) في ط : غيرها .

(٣) في ج و ص و ط : أن .

(٤) فصارت .

(٥) يعني الظرف ، وفي ط : تكن .

(٦) في ط : أجنبية .

(٧) في ط : فتدخل .

(٨) في ط : غيرها .

خبر لا النافية للجنس

قوله : خبر لا (التي)^(١) لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها ، مثل لا غلام رجل ظريف فيها ، ويُحذف كثيرا ، وبنو تميم لا يُثْبِتُونَه .
(وجهه مشابهته^(٢) للفاعل مشابهته لخبر إن ، المشابه للفاعل^(٣) ، فهو مشبه بالمشبه^(٤)) .

(ووجهه^(٥)) مشابهة لا التبرئة لأن : أن (لا) للمبالغة في النفي ، لكونها لنفي الجنس ، كما أن (إن) للمبالغة في الإثبات ، وقيل : حُمِلت عليها حمل النقيض على النقيض .

وارتفاع خبر (لا) بها إن لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة^(٦) .
وإن كان اسمها مبنيا نحو : لا رجل ظريف قال سيويو : (إن)^(٧) ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء^(٨) .
وذلك لأنه لما (صار)^(٩) الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا ، وصار دخولها عليه

(١) تكملة من ج و ص و ط وهي في مخطوطة المتن صفحة ١٥ .

(٢) يعني خبر لا النافية للجنس .

(٣) قد سبق ذكر مشابهة خبر إن للفاعل صفحة ٣٣١ .

(٤) تكملة من ط وحدها .

(٥) فيما عدا ط : وجهه .

(٦) هذا الكلام لا يتفق مع قوله صفحة ٣٣٢ : إن خبر (إن) وخبر (لا) عند الكوفيين مرفوع بما رفع به حين كان خبر المبتدأ .

(٧) ساقطة من ج و ص و ط .

(٨) في الكتاب ٣٤٥/١ : واعلم أن لا وما عملت فيه في موضع ابتداء ، كما أنك إذا قلت : هل من رجل فالكلام بمنزلة اسم مرفوع مبتدأ ، وانظر ٣٥٣/١ .

(٩) في ط : صادر .

(سبب)^(١) بنائه - مع قربه منها - استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها إعرابا ، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء .

وهو عند غيره مرفوع بلا ، كما كان مع اسمها المنصوب بها^(٢) .

قال المصنف : ليس (تمثيل)^(٣) النحاة لارتفاع خبر (لا) بنحو لا رجل ظريف ، بحسن لأنه في الظاهر صفة لاسم (لا) والمثال ينبغي (أن يكون ظاهرا فيما يُمثَّل له)^(٤) ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء ، وأقبح منه إذا كان غير ما مُثِّل له أظهر ، ومثاله كذلك ، لأن خبر (لا) يحذف كثيرا ، فظريف في : لا رجل ظريف في الصفة أظهر^(٥) .

وقال^(٥) : (وفي)^(٦) مثالنا لا يحتمل (ظريف) إلا الخبر ، لأن المضاف المنفي بلا لا يوصف إلا (بمنصوب)^(٧) .

والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة^(٨) ، وقد خولفوا فيه (وجوزوا)^(٩) رفعه حملا على المحل^(١٠) ، وذلك لأن

(١) في ت : بسبب ، والصواب ما أثبتته .

(٢) وقال السيوطي في الهمع ١٤٦/١ : والإجماع على أن لا هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب ، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرد والسيرافي وجماعة ، وصححه ابن مالك ، إجراء لها مجرى إن .. إلخ وانظر المعنى ٣١٤ .

(٣) في ت : يمثل ، وفي ط : هنا تمثيل .

(٤) في ج : أن يكون فيما مثل له .

(٥) في شرحه لكافيته ٢٦ : قوله : مثل لا غلام رجل ظريف فيها ، والنحويون يمثلون في هذا الموضع بقولهم لا رجل ظريف ، وليس بحسن في التمثيل لأمرين :

(أحدهما) : أنه في الظاهر صفة ، ولا يليق بذئ الفهم أن يمثل بمثال ظاهر في غير ما قصد له .. وهذا المثال لا يحتمل أن يكون ظريف إلا خبرا ، لأن المضاف المنفي لا يوصف إلا بمنصوب ، فوجب أن لا يكون صفة ، فزال الاحتمال عنه فحسن التمثيل به .

(الثاني) : هو أنا نقول - بعد ذلك - وبنو تميم لا يثبتون الخبر مع لا ، فإذا كان التمثيل بلا رجل ظريف غلب الظن امتناع هذه في لغتهم ، فيوقع ذلك في الخطأ لأنهم يقولون بها .

(٦) في ج و ص و ط : في .

(٧) في ج و ص و ط : بالمنصوب .

(٨) في التسهيل ٦٨ وليس رفعها - يعني صفة اسم لا - مقصورا على تركيب الموصوف ، ولا دليل على إلغاء لا ، خلافا لابن برهان في المسائلين . وانظر شرح اللمع لابن برهان ٩٠ .

(٩) في ت و ص : وجوز .

(١٠) التسهيل ٦٨ .

(لا) هذه مشبهة بإنّ ، فكما يجوز في توابع اسم (إن) - وإن كان معربا - الحمل على المحل فكذا في توابع اسم (لا) معربا كان أو مبنيا .

وللأولين أن يفرقوا بين لا وإنّ في هذا الباب بأن (إنّ) لا تزيل معنى الابتداء ، بل معناها توكيد مضمون الجملة ، فكأن المبتدأ باق على حاله ، فجاز الحمل على المحل ، بخلاف (لا) فإنّ معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه ، فلا يجوز أن تقدّر كالعدم ، ويجعل الاسم بعده كالمبتدأ به ، كما فعل مع (إن) .

وكان مقتضى ذلك أن لا يجوز الحمل على (محل)^(١) اسمها إلا أنهم جوزوا ذلك إذا كان اسمها مبنيا ، لأنه إذا كان معربا (فالحمل على)^(٢) الإعراب الظاهر - أي النصب - أولى من الرفع البعيد ، الذي إن اعتُبر فلكونه أصلا في هذا الاسم مع مشابهة (لا) لإنّ التي الابتداء معها كالباقى .

أما إذا كان مبنيا فنصبه بعيد كرفعه ، لأن النصب فيه صار بسبب البناء فتحا فصار نصب تابعه - حملا على فتحه المشابه للنصب بعروضه بلا وزواله بزوالها - مساويا لرفع تابعه حملا على رفعه الذي كان له في الأصل ، لأن كلّ واحد منهما بعيد .
قوله : ظريف فيها .

لا فائدة في إيراد (هذا)^(٣) الظرف بعد الخبر ، ولا معنى له إن علقناه بالخبر ، إذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار وهذا معنى سَمِج ، ومثاله - أيضا - ظاهر - بسبب هذا الظرف - في كون ظريف صفةً لغلام رجل ، والظرف خبر لا ، والمعنى : ليس في الدار غلامٌ رجل ظريف ، ولو قال : لا غلام رجل قائمٌ فيها لكان أظهر من جهة المعنى في كون (فيها) متعلقا بالخبر .
قوله : وبنو تميم لا يثبتونه^(٤) .

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت : فهناك .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) في ط زيادة ليست في متن الكافية انظر صفحة ١٥ وهي قوله : إلا إذا كان ظرفا ولم يذكرها ابن الحاجب في شرحه لكافيته انظر صفحة ٢٦ ولا في إيضاحه للمفصل انظر ٢١٥/١ - ٢١٧ ، ولا ذكرها ابن يعيش في شرحه للمفصل ١٠٧/١ ، والظاهر أن الأمر اختلط على الناسخ فظن أن ما ذكره الجزولي من متن الكافية . والله أعلم .

(اقتدى فيه بجار الله^(١) .

قال الجزولي : بنو تميم لا يلفظون به^(٢) إلا (إذا كان)^(٣) ظرفا^(٤) .

قال الأندلسي: لا أدري من أين نَقَلَه ، ولعله قاسه ، قال : والحق أن بني تميم (يحذفونه)^(٥) وجوبا إذا كان جوابا ، أو قامت قرينة غير السؤال دالة عليه وإذا لم تقم فلا يجوز حذفه رأسا ، إذ لا دليل عليه ، بل بنو تميم - إذن - كأهل الحجاز في إيجاب الإتيان به^(٦) .

فعلى هذا القول يجب إثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم ، ومع وجودها يكثر الحذف عند أهل الحجاز ، ويجب عند بني تميم .

(١) يعني الزمخشري ، حيث قال في المفصل بشرح ابن يعيش ١٠٧/١ ويحذفه الحجازيون كثيرا فيقولون : لا أهل ولا مال .. وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا .

(٢) ساقط من جد و ص .

(٣) (إذا) ساقطة من ت ، وفي ط : أن يكون .

(٤) في المقدمة الجزولية ق ٥١ : ولا تلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٣٧/١ وزعم قوم منهم الزمخشري والجزولي أن بني تميم يحذفون خبر لا مطلقا على سبيل اللزوم ، إلا أن الزمخشري قال : وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلا ، وقال الجزولي : ولا يلفظ بالخبر بنو تميم إلا أن يكون ظرفا .

(٥) في ط : يحذفون .

(٦) في المباحث الكاملية ٢٨٩/٣ وأما قول المؤلف إلا أن يكون ظرفا فقال الشلويني لا أدري من أين نقله ، ولا فرق بين الظرف وغيره في ذلك ، ولعله قاسه ، وليس هو موضع قياس .. ثم قال : وإنما ساغ الحذف لأن هذا النفي لا يكاد يأتي إلا جوابا لسؤال جرى فيه ذكر الخبر فلم يُحْتَجْ إلى إظهاره مع لا في الجواب .

اسم ما ولا المشبهتين بليس

قوله : اسم ما ولا المشبهتين بليس هو المسند (إليه)^(١) بعد دخولهما ، نحو : ما زيد قائما ، ولا رجل أفضل منك ، وهو في (لا) شاذ .

اسم (ما) وخبرها قد يكونان معرفتين أو أحدهما نحو : ما زيد قائم وما زيد هو الظريف .

وأما الجملة الاسمية التي تدخلها (لا) فإما أن يكون المبتدأ فيها معرفة مع تكرير (لا) نحو : لا زيد فيها ولا عمرو ، أو يكون جزأها نكرتين نحو لا رجل قائم^(٢) . قوله : وهو في (لا) شاذ .

أي عمل (ليس في) (لا) شاذ ، قالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله^(٣) :

٨١ - من صد عن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح^(٤)

والظاهر أنه (لا يعمل عمل ليس)^(٥) لا شاذًا ولا قياسًا ، ولم يوجد في شيء من

(١) ساقطة من ط : وهي لازمة .

(٢) (لا) في هذا المثال عاملة عمل إن .

(٣) قاله سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة البكري الوائلي من سرة بني بكر وفرسانها المعدودين في الجاهلية قال البغدادي : له أشعار جواد قتل في حرب السوس . قال التبريزي : هو جد طرفة بن العبد (الأعلام ٣/١٣٧) .

(٤) البيت في الكتاب ٢٨/١ و ٣٥٤ وفي المقتضب ٣٦٠/٤ وفي الإنصاف ٣٦٧ وفي شرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٦ وفي ابن يعيش ١٠٨/١ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ وفي شرح المفضليات ٢٦ وفي رصف المباني ١٦٦ وفي اللسان (برح) ونسبه إلى سعد بن ناشب وفي التمام في تفسير أشعار هذيل ٥٤ وفي الخزانة ٤٦٧/١ و ٣٩/٤ .

اللغة : أنا ابن قيس : أي المشهور بالنجدة . وأضاف اسمه إلى جده الأعلى ، لا براح : لا زوال ولا فرار . الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (لا) تعمل عمل ليس في الشعر خاصة .

(٥) في ط : لا يعمل لا عمل ليس .

كلامهم خبر (لا) منصوبا ، كخبر (ما) و (ليس)^(١) وهي في نحو : لا براح^(٢) :
و :

(والله لولا أن تحشَّ الطُّبَّخُ بي الجحيمَ حينَ) لا مُستصرخ^(٣)
(الأولى أن يقال)^(٤) هي (لا)^(٥) التي في نحو لا إلَهَ (إلا الله)^(٦) أي لا التبرئة ، إلا أنه
يجوز لها أن (تهمل)^(٧) مكررة ، نحو لا حول ولا قوة ، ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها

(١) بل ورد ومنه قول الشاعر :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقياً ولا وَزَّرَ مما قضى الله واقياً
وقال ابن الشجري في أماليه ٢٨٢/١ - ٢٨٤ :

ومرني بيت للناطقة الجعدي فيه مرفوع (لا) معرفة وهو : -

وحلت سواد القلب لا أنا مبتغ سواها ولا عن حبا متراخيا
ثم ذكر البيت الذي قبله والذي بعده لبيان أن القافية منصوبة في البيت ثم قال عن (لا) الأولى : إنها إما أن تكون
معملة ، وخبرها مبتغ ، وكان حقه أن ينصب ، ولكنه أسكن الياء في موضع النصب .
ثم أورد اعتراضاً فقال :

فإن قيل : فهل يجوز أن يكون قوله متراخيا حالاً ، والعامل فيه الظرف الذي هو (عن) ... ؟
قيل لا يجوز ذلك ، لأن « عن » ظرف ناقص ، وإنما يعمل في الحال الظرف التام ثم قال : ووجدت بعد انقضاء
هذه الأمالي في كتاب عتيق يتضمن المختار من شعر الجعدي لا أنا باغيا .. فهذه الرواية تكفيك تكلف الكلام على
مبتغ . أقول : رواية البيت في شعر الناطقة الجعدي صفحة ١٧١ : لا أنا باغيا .

(٢) سبق ترجمته تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .

(٣) ورد قوله لا مستصرخ فقط في الشرح ولم يخرج البغدادي وهأنذا أخرجه : البيتان من مشطور الرجز للعجاج
وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .

وبعدهما في ديوانه ١٤ :

في دَخَلِ النار وقد تسلخوا لعلم الجهَّال أني مِفْنَح
وقوله لا مستصرخ في الكتاب ٣٧/١ وفي الأمالي الشجرية ٢٣٩/١ والبيتان فيه ٢٨٢/١ وفي اللسان (طبخ
وفنح) ، وحشش .

اللغة : تحش : تُسَعَّر وتوقد . الطبخ : أراد بهم الملائكة الموكلين بالعذاب ، لا مستصرخ : لا أحد يستصرخ ،
أو لا مكان استصراخ ، دخل النار : من يدخلها ، مِفْنَح : أراد من يذل أعداءه ويكسر رؤوسهم كثيراً (اللسان حش
وفنح) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (لا) هنا هي العاملة عمل إن ، ولكنها أهملت شذوذا .

(٤) ساقط من ص .

(٥) ساقطة من ج و ص .

(٦) ساقطتان من ص و ط .

(٧) في ت : يعمل . والصواب ما أثبت .

وبينها ، ومع المعرفة ، ويشدُّ في غير ذلك نحو :
(لا براحٌ)^(١) .

وذلك لضعفها في العمل - كما يجيء في باب المنصوبات عند ذكر اسمها^(٢) - .

والظاهر (فيها)^(٣) الاستغراق مع ارتفاع المبتدأ المنكّر بعدها ، لأن النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر ، سواء كانت مع لا أو ليس ، أو غيرهما من حروف النفي أو النهي ، أو الاستفهام ، ويُحتمل أن يكون لغير الاستغراق مع القرينة (نحو)^(٤) لا رجلٌ في الدار بل رجلان ، وأما إذا انتصب اسمها أو انفتح فهي نص في الاستغراق ، كما أن (ما جاءني رجل) ظاهر في الاستغراق ، ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان ، و (ما جاءني من رجل) نص في الاستغراق ، فلا يجوز : ما جاءني من رجل بل رجلان .

(١) سبق تخريجه تحت رقم ٨١ صفحة ٣٤٠ .

(٢) صفحة ٨٢٨ .

(٣) في ت : فيه .

(٤) في ط : فيجوز .

الْمَنْصُوبَات

قوله : المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية .

قد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات^(١) .
وعلمُ الفصلة - كما تقدم في أول الكتاب^(٢) - أربعة : الفتحة والكسرة والألف والياء ، نحو : رأيت زيدا ومسلماتٍ (وأباك^(٣)) ومسلمين (ومسلمين^(٤)) .
وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين^(٥) : أصلا في النصب يعنون به المفعولات الخمسة . ومحمولا عليه ، وهو غيرُ المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك .

والذي جعلوه غيرَ المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل ، فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمومه ، إذ (المجيء) في : جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون (راكبا) ويقال للمستثنى : هو المفعول بشرط إخراجهِ ، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية . والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما يجيء^(٦) . ففي جعل المفعول معه والمفعول له أصلا في النصب - لكونهما مفعولين - وجعل المستثنى والحال فرعين - مع أنهما أيضا مفعولان لكن مع قيد كالأولين^(٧) - نظرٌ .

وإن كان الأصالة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دونَ المفعول معه والمفعول له ، إذ رب فعل بلا علة ولا (مصاحب^(٨)) ، ولا فعلٌ

(١) صفحة ٢٠٠ .

(٢) صفحة ٦٤ .

(٣) في ط : وإياك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) انظر مثلا : الأصول لابن السراج ١٥٩/١ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد) ٥٧٩/١ .

(٦) صفحة ٣٤٤ وما بعدها .

(٧) يعني كالمفعول معه والمفعول له ، لأن (معه وله) قيدان فيهما .

(٨) في ج : مصاحب للفاعل .

(إلا وهو واقع)^(١) على حالة من الموقع (أو الموقع)^(٢) عليه .

والحق أن يقال : النصبُ علامةُ الفَضَلات - في الأصل - فيدخل فيها المفاعيلُ الخمسة ، والحالُ والتمييزُ والمستثنى ، وأما سائر المنصوبات فعمدٌ شُبّهت بالفَضَلات كاسم إن ، واسم لا التبرئة ، وخبر ما الحجازية ، وخبر كان وأخواتها .

المفعول المطلق

قوله : (فمنه)^(٤) المفعولُ المطلقُ وهو اسم ما فعله فاعل فعلٍ مذكورٍ بمعناه .

قدم المفعولُ المطلقُ لأنه المفعول الحقيقي الذي أوجدهُ فاعل الفعل المذكور وفَعَلَهُ ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا ، لأن ضارية زيد في قولك : ضرب زيد ضربا ، لأجل حصول هذا المصدرِ منه ، وأما المفعول به نحو ضربت زيدا ، والمفعول فيه نحو ضربتُ قدامَكَ يومَ الجمعة ، فليسا مما فعله (الفاعل)^(٤) المذكورُ وأوجده ، وكذا المفعول معه ، وأما (المفعولُ له)^(٥) (فهو)^(٦) - وإن كان مفعولا للفاعل وصادرا منه - إلا أن (فاعلية الفاعل)^(٧) ليست لقيام هذا المفعول به ، ألا ترى أن كون المتكلم زائرا في قولك : زرتك طمعا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة . فبان أن المفعولَ المطلقَ أخصُّ بالفاعل من المفعول له ، فهو أحقُّ بتقديم ذكره .

وأیضا لا فعل إلا وله مفعول مطلق ، ذُكِرَ أو لم يذكر ، بخلاف المفعول له ، فرب فعل بلا علة . وقدّم المفعولُ به بعد المفعول المطلق لأن طلبَ الفعل (الرفع)^(٨) للفاعل له أشدُّ

(١) في ص : إلا وقع .

(٢) في ط : والموقع .

(٣) تكملة من ج و ص وط ، وهي موجودة في متن الكافية صفحة ١٦ .

(٤) في ص وط : فاعل الفعل .

(٥) في ص : المفعول لأجله .

(٦) ساقطة من ج و ص وط .

(٧) في ج و ص وط : فاعليته .

(٨) في ت : الواقع .

من طلبه لغيره ، ألا ترى أنه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم (مفعول)^(١) منه بلا قيد آخر ، ففي قولك : ضرب زيد عمرا يوم الجمعة ، وخالدا إكراما لك ، زيد ضارب وعمرو مضروب ، وأما يوم الجمعة فهو مضروب فيه ، وخالد مضروب معه وإكراما مضروب له .

فتعليق ذلك الفعل (بالمفعول به)^(٢) بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضُرب زيد ، وأما إلى غيره فبحرف جر ، نحو : ضُرب في يوم الجمعة .

وأما قولهم : سير فرسخان ، وصيد يوم كذا فمجاز قليل ، وكذا فرسخ مسير ، ويوم مَصيد ، وهو على حذف حرف الجر للاتساع ، كما في نحو :

١٧٥ - أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا^(٣)

قال سيبويه - في قولهم : جئتك خُفوق^(٤) النجم - أصله حين خفوق النجم ، فَاتَّسَعَ في الكلام واختَصِر^(٥) . قال^(٦) : وليس هذا في سعة الكلام (بأبعد)^(٧) من قولهم : صيد عليه يومان ، وولد له ستون عاما ، وسير عليه فرسخان^(٨) .

(١) في ص : فاعل .

(٢) في جـ وص : إلى المفعول به .

(٣) هذا جزء من بيت من الشعر ذكره الرضي في باب المفعول فيه صفحة ٦٠٣ ، ونخرجه هنا لأن الرضي ذكره هناك تمثيلا لا استشهادا فقال : وكذا المفعول له هو أيضا مفعول به تعدى إليه الفعل بنفسه بعدما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل (ذنبا) في قولك : استغفرت الله ذنبا إلخ . والبغدادى خرجته هناك تحت رقم ١٧٥ . وهو بتمامه :

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُخَصَّيَّةُ رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهَ وَالْعَمَلَ

البيت مجهول النسبة ، وهو في الكتاب ١٧/١ ، وفي المقتضب ٣٢٠/٢ ، وفي الخصائص ٢٤٧/٣ ، وفي العيني ٢٢٦/٣ ، وفي الخزانة ١١١/٣ . وقد استشهد به الرضي هنا على أن الأصل أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبٍ وَحَذَفَ حَرْفَ الْجَرِّ اتِّسَاعًا .

(٤) في اللسان (خفق) : وخفق النجم والقمر انحط في المغرب . يقال : وردت خفوق النجم أي وقت خفوق الثريا ، تجعله ظرفا وهو مصدر .

(٥) الكتاب ١١٤/١ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ص : تابعة .

(٨) الكتاب ١١٤/١ ، وفي الكتاب ١٠٨/١ ومن ذلك أن تقول : كم ولد له ؟ فيقول : ستون عاما . فالعنى ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز .

يعني أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتساعا واختصارا ، فجعله - كما ترى - في غاية البعد . وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه ؛ لأن احتياج الفعل منا إلى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب . وقدم المفعول له على المفعول معه إذ الفعل الذي لا علة له ولا غرض (فيه)^(١) قليل ، بخلاف الفعل بلا مصاحب فإنه أكثر منه مع المصاحب ، وأيضا يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل . ولولا مراعاة التسمية - كما قلنا^(٢) - لكان تقديم الحال على المفعول له ، والمفعول معه أولى ، إذ الفعل لا يخلو من حال من حيث المعنى . وإنما سُمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لأنه ليس مقيدا - لكونه مفعولا حقيقيا - بحرف جر ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول له ، والمفعول معه .

قوله : هو اسم ما فعله .

قال^(٣) : إنما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود ليخرج نحو (ضربت) الثاني في قولك : ضَرَبْتُ ضَرَبْتُ ، فإنه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل المذكور^(٤) . قلت : إن أراد بقوله : (فعَلَهُ المتكلم) أوجده بالقول ، أي قاله . (فالمقول)^(٥) في الحقيقة - وإن كان مفعولا - إلا أن الفعل في ظاهر اصطلاحهم يطلق على غير القول ، فيقال : هذا مَقُولٌ وهذا مفعول ، فلم يكن - إذن - داخلا في قوله (ما فعله) حتى يخرج بقوله (اسم) . وأيضا ضربت - باعتبار أنه مقول - ليس بفعل ، بل هو اسم ؛ لأن المراد هذا اللفظُ المَقُولُ ، فلا يخرج بقوله : اسم ما فعله ، لكونه اسما ، وبتأويله باللفظ يدخل في الحد جميعُ المفاعيل ، فإن لفظَ (زيدا ، ويوم الجمعة ، وأمامك) لفظٌ أوجده الفاعل بالقول في قولك : ضربت زيدا يوم الجمعة أمامك .

(١) ساقطة من ج و ص وط .

(٢) صفحة ٣٤٣ .

(٣) يعني ابن الحاجب .

(٤) انظر شرحه لكافيته ٢٧ .

(٥) في ت : فالمفعول ، وفي ص : فالقول ، وفي ج : والفعل . والصحيح من ط .

وإن أراد - وهو الظاهر - بقوله : (فعله) أنه فعل مضمونته الذي هو الضرب ، فلم يكن داخلا حتى يخرج ، لأنه - إذن - فعل مضمونه ولم يفعل . هذا ويعني باسم ما فعّله اسم الحدث الذي فعله . ويخرج عن هذا الحد نحو : (ضربا) في : ما ضربت ضربا ، لأنه لم يفعل فاعل الفعل المذكور ههنا فعلا ، إلا أن يقول : النفي فرع الإثبات فجري مجراه وألحق به . وكذا نحو مات موتا ، وفني فناء ، جار مجرى ما فعله الفاعل . واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو : أعجبني الضرب ، فإن الضرب فعله فاعل فعل ما ، لكن لم يفعل فاعل (الفعل)^(١) الذي هو (أعجب) لأن فاعله الضرب ، وهو لا يفعل نفسه ، وكذا استحسنت الضرب .

قوله : مذكور .

صفة (فَعِل) وكذا قوله ، بمعناه ، والضمير في معناه عائد إلى (اسم) أو إلى (ما) .

قوله : بمعناه .

احتراز عن نحو : كرهت قيامي ، فإن قيامي اسم لما فعله المتكلم ، وهو فاعل الفعل المذكور ، لكن ليس كرهت بمعنى قيامي . ويطلق هذا الحد بنحو : كرهت كراحتي ، وأحببت (حبي)^(٢) وأبغضت بُغضِي ، على أن المنصوبات مفعول بها .

قوله : ويكون للتأكيد ، والنوع ، والعدد ، نحو : جلست جلوسا وجلسة وجلسة فالأول لا يشي ولا يجمع ، بخلاف أخويه .

المراد بالتأكيد : المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف أو عدد ، وهو في الحقيقة تأكيد لذلك المصدر المضمون ، لكنهم سموه تأكيدا للفعل توسعا ، فقولك : ضربت بمعنى أحدثت ضربا ، فلما ذكرت بعده ضربا صار

(١) ساقطة من ط .

(٢) في ط : جنى .

(بمنزلة)^(١) قولك أحدثت ضرباً ضرباً ، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون وحده ، لا للإخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل .

ويعني بالنوع المصدر الموصوف ، وذلك على ضروب ، لأنه إما أن يكون موضوعاً على معنى الوصف كالفهري^(٢) والقرفصاء^(٣) ، وكالجلسة ، والرّكبة ، لأن الفعل للمصدر المختص بصفة من الصفات ، كصفة الحُسن ، أو القُبْح ، أو الشدة ، أو الضعف ، أو غير ذلك ، فالجلسة ليست لمطلق الجلوس ، (وربما يذكر^(٤) بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو : جلسة حسنة ، وربما يتركه نحو : جلست جلسة^(٥)) .

وإما أن يكون موصوفاً بصفة مع ثبوت الموصوف ، نحو : جلست جلوساً حسناً ، أو مع حذفه نحو : ﴿ عَمِلَ صَالِحًا ﴾^(٦) أي عملاً صالحاً ، ومنه : (ضربته)^(٧) ضرب الأمير ، لأنك حذف الموصوف ، ثم حذف المضاف من الصفة ، والأصل : ضربته ضرباً مثل ضرب الأمير ، وذلك لأنك لا تفعل فعل غيرك .

وإما أن يكون اسماً صريحاً (مُبِيناً)^(٨) كونه بمعنى المصدر ، إما بمن نحو : ضربته أنواعاً من الضرب ، وإما بالإضافة ، وذلك إما في (أي) نحو : ضربته أي ضرب ، وإما في أفعال التفضيل نحو : ضربته أشدّ ضرب ، وقدمت خير مقدم ، لأن أيّاً وأفعل

(١) في ص : بمعنى .

(٢) الفهري : الرجوع إلى خلف ، فإذا قلت : رجعت الفهري ، فكأنك قلت : رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم ، لأن الفهري ضرب من الرجوع (اللسان قهر) .

(٣) القرفصاء والقرفصاء والقرفصاء : وهو أن يجلس على إتيه ويلزق فخذه ببطنه ويحتبي يديه وزاد ابن جنّي : القرفصاء . وقال : وهو على الإتياع ، والقرفصاء : ضرب من القعود يمدّ ويُقصر .

(٤) يعني المتكلم .

(٥) تكملة من ج و ص وط .

(٦) في آيات كثيرة منها الآية الثانية والستون من سورة البقرة ، قال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ وفي ط : أعمل صالحاً ، وهي من قول الله تعالى في سورة النمل آية ١٩ : ﴿ قَبَسَ صَاحِبُهَا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ .

(٧) في ج و ص وط : ضربت .

(٨) في ط : مبيناً .

(التفضيل)^(١) بعضُ ما يضافان إليه ، - كما يجيء في باب الإضافة^(٢) - ويجوزُ أن يكون هنا مما حذف موصوفه ، أي : ضربا أيّ ضرب ، وضربا أشدَّ ضرب . وإما^(٣) في بعض أو كُلّ نحو : ضربته بعضَ الضرب أو كُلّ الضرب . أو غير^(٤) مبين في اللفظ ، نحو : ضربته أنواعًا وأجناسًا . وإما أن يكون مصدرا مثني أو مجموعا لبيان اختلاف الأنواع ، نحو : ضربته ضربين ، أي مختلفين ، قال تعالى : ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا ﴾^(٥) . أو معرِّفا بلام العهد ، كما إذا أشرت إلى ضرب معهود ، شديد أو خفيف أو غير ذلك ، فتقول : ضربته الضرب . ونحو (القُرْفُصَاء) في قعد القرفصاء (والقهقرى في رجع القهقرى)^(٦) (مصدرٌ بنفسه - كما ذكرنا^(٧) - عند سيبويه^(٨) . وقال المبرد^(٩) : هو في الأصل صفةُ المصدر أي القعدةُ القُرْفُصَاء والرجوعُ القهقرى^(١٠)) .

(١) ساقطة من ص .

(٢) صفحة ٩٢٥ وما بعدها .

(٣) هذا قسم قوله قبل : إما في أي (في صدر هذه الصفحة سطر ٢) .

(٤) هذا قسم قوله قبل : وإما أن يكون اسما صريحا مبينا .. إلخ (صدر هذه الصفحة ..) .

(٥) الأحزاب ١٠ .

(٦) ساقط من جـ وص .

(٧) صفحة ٣٤٨ .

(٨) في الكتاب ١/١٥ : واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحَدَثَان الذي أخذ منه .. وذلك قولك : ذهب عبد الله الذهبَ الشديد ، وقعد قعدةً سوءً ، وقعد قعدتين ، لما عمل في الحدث عمل في المرة منه والمرتين وما يكون ضربا منه ، فمن ذلك : قعد القرفصاء ، ورجع القهقرى ، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه . (٩) لم أجد في المقتضب حديثا عن ذلك ، ولكنني وجدت في أصول ابن السراج ١/١٦٠ ما يلي : قال أبو العباس : قولهم : القرفصاء ، واشتمل الصماء ورجع القهقرى هذه حُلَى وتلقيبات لها ، وتقديرها اشتمل الشمل التي تعرف بهذا الاسم ، وكذلك أخواتها ، قال : وجملة القول أن الفعل لا ينصب شيئا إلا وفي الفعل دليل عليه ، فمن ذلك المصادر ، لأنك إذا قلت : قام ففي قام دليل على أنه فعل قيام .

ولعل الرضي تبع ابن السراج في نسبة الرأي إلى أبي العباس ، وانظر : أيضا شرح ابن يعيش ١/١١٢ .

(١٠) تكملة من جـ وص وط .

وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وإن لم يستعمل ، فكأنه قيل : تقهقر القهقرى ، وتقرفص القرفصاء ونحوه . وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفا لشيء ، وعدم سماع أفعالها يضعف المذهبين ، إذ هو إثبات حكم بلا دليل .
ويعني بالعدد ما يدل على عدد المرات - معينا كان أولا - وهو إما مصدر موضوع له نحو : ضربت ضربة وضربتين وضربَات ، أو مصدر موصوف بما يدل عليه نحو : ضربته ضربا كثيرا .

وإما عدد صريح مميّز بالمصدر ، نحو : ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى : ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ ^(١) أو مجرد (عن) ^(٢) التمييز ، نحو : ضربته ألفا ، ويجوز أن يكون المجرد صفة لمصدر محذوف أي ضربا ألفا .

وإما آلة موضوعة موضع المصدر ، نحو : ضربته سوطاً وسوطين وأسواطاً ، والأصل : ضربته ضربةً بسوط ، فحذف المصدر المراد به العدد ، وأقيم الآلة مقامه دالة على العدد بأفرادها ، وكذا في ضربت ضربتين بسوط ، أو ضربات بسوط ، وضعت الآلة مقام المثني والمجموع مثناة ومجموعة ، فقليل : ضربت سوطين وأسواطاً ، وتثنيها (وجمعها تثنية المصدر وجمعه) ^(٣) لا تثنية الآلة وجمعها ، لأنك ربما قلت : ضربته سوطين وأسواطاً ، مع أنك لم تضربه العدد المذكور إلا بسوط واحد ، لكنك تثبت الآلة وجمعها لقيامها مقام المصدر المثني والمجموع .

ويجوز أن يكون أصل (ضربته سوطاً) ضربته ضربةً سوطٍ فحذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه .

وقد اجتمع في هذا القسم - أي فيما قام فيه الآلة مقام المصدر - النوع والعدد كما اجتماعاً في نحو قولك : ضربته ضربين وضروباً ، قاصداً اختلاف الأنواع .

(١) التور ٤ .

(٢) في ج : على .

(٣) ساقط من ص .

قوله : فالأول لا يثنى ولا يجمع .

إذ المراد بالتأكيد (ذكر)^(١) ما تضمنه الفعل ، بلا زيادة عليه ، ولم يتضمن الفعل إلا الماهية من حيث هي هي ، والقصد إلى الماهية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها ، والثنية والجمع لا يكونان إلا مع النظر إلى كثرتها فتناقضا .
قوله : بخلاف أخويه .

يعني النوع والعدد ، وذلك لأن النوع قد يكون نوعين فصاعدا ، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدا .

قوله : وقد يكون بغير لفظه نحو : قعدت جلوسا .

أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل ، وذلك إما مصدر أو غير مصدر .
والمصدر على ضربين :

إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(٢) ،
﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾^(٣) . وإما أن لا يلاقيه فيه نحو : قعدت جلوسا .
ومذهب سيويه في كليهما^(٤) أن المصدر منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وتبتل
نفسك تبتيلا ، وأنبتكم من الأرض فنبتتم نباتا ، وقعدت وجلست جلوسا^(٥) .

(١) ساقطة من جـ وص وط .

(٢) المزمل ٨ .

(٣) نوح ١٧ .

(٤) يعني فيما لاقى المصدر فيه الفعل في الاشتقاق وما لم يلاقه .

(٥) في الكتاب ٢/٢٤٤ : هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل لأن المعنى واحد ، وذلك قولك اجتوروا تجاوروا وتجاوزوا اجتاورا ، لأن معنى اجتوروا وتجاوزوا واحد ، وقال الله تبارك وتعالى : ﴿ وَاللَّهُ أُنَبِّتُكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾ .
لأنه إذا قال : أنبته فكأنه قال : قد نبت ، وقال عز وجل : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . لأنه إذا قال : تبتل . فكأنه قال : بتل .

ومذهب المازني^(١) والمبرد^(٢) والسيرافي^(٣) أنه منصوبٌ بالفعل الظاهر .
وهو أولى ، لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة (ملجئة)^(٤) إليه .
وأما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ، ومن (جملته)^(٥) الضمير الراجع إلى
مضمون عامله ، نحو قوله^(٦) :

(١) ذكر عنه ذلك أيضا السيوطي في الجمع ١٨٧/١ .
(٢) في المقتضب ٧٣/١ ، ٧٤ : واعلم أن الفعلين إذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدرُ أحدهما على الآخر ، لأن
الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه . قال الله عز وجل : ﴿ وَتَبْتَئِلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾ . لأن تَبْتَئِلُ وتَبْتَئِلُ بمعنى واحد ،
وقال : ﴿ وَاللَّهُ أَتَبَتُّكُمْ مِنَ الْأَرْضِ تَبَاتًا ﴾ .

قال الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة في هامش رقم ٣ من ج ٧٣/١ : ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلا ونباتا في
الآيتين ؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في هذا ؟ الذي أراه أن المبرد يرى أن الناصب فعل محذوف بدليل قوله هنا ،
فكأن التقدير ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبت نباتا ، قال : وقوله في الجزء الثالث ص ١٨٤ من الأصل (توافق ٢٠٤
ج ٣) : ولكن المعنى ، والله أعلم : أنه إذا أنبتكم نبت نباتا .

ويشهد لهذا أيضا سياق الحديث في الجزء الثالث : فقد ذكر آيات وشواهد شعرية حذف فيها الفعلُ الناصب
للمصدر (صنع الله) ثم قال : ومثل هذا - إلا أن اللفظ مشتق من فعل المصدر - قوله عز وجل : ﴿ وَتَبْتَئِلُ إِلَيْهِ
تَبْتِيلًا ﴾ . وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة .

وقد عبر عن ذلك السيوطي في الجمع ١٨٧/١ بقوله : الثاني أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمر ،
والفعل الظاهر دليل عليه ، وعليه المبرد وابن خروف وعزاه لسيبويه .. وأما ابن يعيش والرضي فينسيان إلى المبرد
القول بأن الناصب هو الفعل المذكور . انظر : ابن يعيش ١١٢/١ .

قلت : والقول ما قال السيوطي وشيخي المرحوم عزيمة في هذه المسألة ، والله أعلم .
(٣) في هامش الكتاب ٢٤٦/٢ : كما أن النبات ليس بمصدر لأنبت ، وإن كان قد يوضع في موضعه .
(٤) تكملة من جـ وص وط .
(٥) في ط : جملة .

(٦) هذا البيت بهذه الرواية من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها ، ونقل البغدادي في خزائنه ٣/٢ عن
الأعلم ما يلي : هجا هذا الشاعر رجلا من القراء نُسِبَ إليه الرياء وقبول الرشا والحرص عليها . ا.هـ .
قلت : وعجزه في المعنى : يقطع الليل تسيحا وقرآنا
والظاهر أن البيت على رواية المعنى ملفق من بيتين ؛ أحدهما في ديوان حسان بن ثابت صفحة ٢١٦ بتحقيق سيد
حنفي حسنين هكذا :

ضَحَّوْا بِأَشْمَطِ عُتُوَانِ السُّجُودِ بِهِ يَقْطَعُ اللَّيْلَ تَسْبِيحًا وَقُرْآنًا

والثاني بالرواية التي ذكرها الرضي وسيبويه وغيرهما .
وفي هامش ديوان حسان ص ٢١٦ تعلية (٣) : يقول ابن عبد البر في الاستيعاب ٢٩٢/٢ : هذا البيت يختلف
فيه ، فهو ينسب لغير حسان ، وقال بعضهم : هو لعمران بن حطان ، وذكر الذهبي في تاريخه أن هذا البيت لحسان .
ويعلق البغدادي فيقول : وقد راجعت ديوانه ، فرأيت أبياتا على هذا الوزن ، وما فيها هذا البيت (الخزائنة ط بولاق
١١٨/٤) .

٨٢ - هذا سراقَةُ للقرآن يَدْرُسُهُ والمرءُ عند الرُّشَا إن يَلْقَها ذِيبٌ^(١)

أي يدرس الدرس .

أو إلى غير مضمون عامله نحو : أعجبني الضرب الذي ضربته .

أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله ، نحو : أعجبني ضربتي فضربت

ذاك .

ومن غير المصدر نحو : أعطيته عطاءً ، وكلمته كلاماً ، فإنهما ليسا بمصدرين لشيء

من الأفعال .

قوله : وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا ، كقولك لمن قدم : خير مقدم ، ووجوبا

سماعا (نحو)^(٢) سَقِيًا ، ورعيًا ، وخيئةً ، وجدعًا ، وحمداً ، وشكراً ، وعجباً .

اعلم أنه لا بد في الواجب الحذف والجائزه من القرينة .

قوله : جوازا ووجوبا .

نصب على المصدر (أي حذف جواز أو حذف وجوب) .

قوله : (سماعا وقياسا)^(٣) .

نصب على المصدر بفعل محذوف ، أي بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا يقاس

عليه ، وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا .

(١) البيت في الكتاب ٤٣٧/١ ، وفي المقرب ١١٥/١ ، وفي الخزانة ٣/٢ ، وفي المغني ٢٨٨ ، بالرواية الأخرى ،

وفي شرح شواهد المغني ٥٨٧ ، وفي رصف المباني ٢٤٧ ، ٣١٥ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٩/١ .

اللغة : الرشا جمع رشوة ، وعليه فالمقصود غير سراقَة الصحابي .

الشاهد : قال في الخزانة ٣/٢ : أنشده على أن الضمير في يدرسه راجع إلى مضمون يدرس ، أي يدرس الدرس ،

فيكون راجعا للمصدر المدلول عليه بالفعل ، وإنما لم يجر عوده للقرآن ؛ لتلا يلزم تعدي العامل إلى الضمير وظاهره معا .

قلت : لعل السبب في ذلك أن قوله : للقرآن متعلق بيدرُس ، فلو أعاد الضمير على القرآن لعمل يدرس في

الظاهر - لتعلقه به - وفي ضميره - لنصبه مفعولا به .

(٢) في ط : مثل .

(٣) ساقط من : جد وص وط .

وأقول : الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها ، إن لم يأت بعدها ما يبينها ، ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول ، إما بحرف جر ، أو بإضافة المصدر إليه ، فليست مما يجب حذف فعله ، بل يجوز سقاك الله سقيا ، ورعاك الله رعيا ، وجدعك (الله)^(١) جدعا^(٢) ، وشكرتُ شكرا وحمدت حمدا .

وفي نهج البلاغة في الخطبة البكالية^(٣) (نحمده على عظيم إحسانه ، ونير بُرهانه ، ونؤاسي فضله وامتنانه ، حمداً يكون لحقه (قضاءً ولشكره)^(٤) أداء)^(٥) .

وأما ما يُبين فاعله بالإضافة نحو ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾^(٦) ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٧) و ﴿ سُنَّةَ اللَّهِ ﴾^(٨) و ﴿ وَعَدَ اللَّهِ ﴾^(٩) و ﴿ حَنَانِكَ ﴾^(١٠) ، و ﴿ دَوَائِكَ ﴾^(١١) .

أَوْ يُبين مفعوله بالإضافة نحو : ﴿ ضَرْبَ الرُّقَابِ ﴾^(١٢) ، وسبحان الله ،

(١) غير مذكورة في ط .

(٢) سيشرحه الرضي صفحة ٣٥٥ .

(٣) لعل سبب تسميتها بالبكالية ؛ لأنه رواها عند نوف البكالي ، وكان حاجبه ، وهو منسوب إلى بكالة . انظر : نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٤) ساقط من ج و ص وط .

(٥) نهج البلاغة ٤٢٩/١ .

(٦) من قول الله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ النساء ٢٤ .

(٧) البقرة ١٣٨ قال تعالى : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ ﴾ .

(٨) في أربع آيات في الكتاب الكريم منها الأحزاب ٣٨ قال تعالى : ﴿ مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ اللَّهُ لَهُ سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَقْدُورًا ﴾ .

(٩) آيات كثيرة منها ١٢٢ من سورة النساء ، قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ ، وليست الآية في ص .

(١٠) في اللسان (حنن) وقالوا : حنانك وحنانيك ، أي تحننا عليّ بعد تحنن .. قال ابن سيده : يقول : كلما كنت في رحمة منك وخير فلا ينقطعن ، وليكن موصولا بآخر من رحمتك .

(١١) في اللسان (دول) : ودوايك من تداولوا الأمر بينهم ، يأخذ هذا دولة وهذا دولة ، وقولهم دوايك أي تداولوا بعد تداول .

(١٢) من قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرُّقَابِ ﴾ الآية ٤ من سورة محمد .

ولبيك^(١) ، وسعديك^(٢) ، ومعاذ الله .

أَوْ يُنَّ فاعله بحروف جر ، نحو بؤساً لك أي شدة ، وسحقاً لك أي بعدا ، وكذا بعدا لك .

أو بين مفعوله بحرف جر : نحو : عقرنا لك أي جرحاً ، وَجَدَعَا لك ، والجدع قطع الأنف أو الأذن أو الشفة أو اليد ، وشكراً لك ، وحمداً لك ، وعجباً منك .

فيجب^(٣) حذف الفعل في جميع هذا قياساً ، والمراد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كليٌّ يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط ، والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافاً إليه أو بحرف الجر لا لبيان النوع احترازاً عن نحو قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكَرَهُمْ ﴾^(٤) ، ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾^(٥) .

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط ؛ لأن حق الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلا به ، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع ؛ إما إبانة لقصد الدوام وال لزوم ، بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد ، أي الفعل - (كما)^(٦) في نحو : حمداً لك ، وشكراً لك ، وعجباً منك ، ومعاذ الله ، وسبحان الله .

وإما (لتقدم)^(٧) ما يدل عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾^(٨) و ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٩) و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾^(١٠) .

(١) سيأتي في شرح الرضي للكافية شرح لبعض هذه المصادر المثناة إن شاء الله . انظر : ٤٧٠ وما بعدها . في اللسان مادة (لب) كلام طويل عن لبيك ، واختلاف كبير حول تفسيره ، ولعل أقرب ما ذكر أنه من لب بالمكان وألب بمعنى أقام ، وأن معناه إقامة على طاعتك بعد إقامة .

(٢) في اللسان مادة (سعد) وَحَكِي عن ابن السكيت في قوله : لبيك وسعديك ، تأويله إلباباً بك بعد إلباب ، أي لزوماً لطاعتك بعد لزوم ، وإسعاداً بعد إسعاد .

(٣) الفاء واقعة في جواب (أما) في قوله : وأما ما يُنَّ فاعله . إلخ .

(٤) إبراهيم ٤٦ .

(٥) الإسراء ١٩ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) في ط : التقدم .

(٨) النساء ٢٤ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(٩) البقرة ١٣٨ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

(١٠) النساء ١٢٢ وتقدم ذكرها صفحة ٣٥٤ .

أو لكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه ، (بالسرعة)^(١) نحو : ليك وسعديك ودوايك وهَذَاذِيكَ^(٢) وَهَجَاجِيكَ^(٣) . فبقي المصدر مبهما لا يدري ما تعلق به من فاعل أو مفعول ، فذكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر لِيُخْتَصَّ به ، فلما بينهما بعد المصدر بالإضافة أو (بحرف)^(٤) الجر قُبِحَ إظهارُ الفعل ، بل لم يَجْز . فلا يقال : كَتَبَ كِتَابَ اللَّهِ ، وَوَعَدَ وَعَدَ اللَّهِ ، وَاضْرَبُوا ضَرْبَ الرِّقَابِ ، وَأَسْبَحُ سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَأَحْمَدُ حَمْدًا لِلَّهِ ، وَعَقَرَ اللَّهُ عَقْرًا لَكَ ، وذلك لما ذكرناه من أن حق الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له ، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة ، وبين المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر^(٥) ، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه (بعد الفعل)^(٦) متصلا بالفعل ومعمولا له ، فَوَزَانُهُ وَزَانٌ قوله تعالى : ﴿ إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا ﴾^(٧) .

وأما قولهم : حَرَدْتُ حَرْدَهُ^(٨) ، وحمدت حمده ، وقصدت قصده ، ونحوت نحوه ، ونحو ذلك ، فليس انتصابُ الأسماء في (مثل)^(٩) ذلك على المصدر ، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول ، كقوله^(١٠) :

(١) تكملة من ط .

(٢) أصل الهذّ والهذذ سرعة القطع وسرعة القراءة ... وضربًا هذاذيك أي هذا بعد هذ ، يعني قطعًا بعد قطع . (اللسان هذ ٥٤/٥) .

(٣) في اللسان (هج) وهججيك ههنا وههنا أي كُفَّ . يقال للأسد والذئب وغيرهما في التسكين : هججيك .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) جواب لما هنا محذوف لدلالة السياق عليه ، وتقديره : قبح إظهار الفعل .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النساء ١٧٦ .

(٨) في اللسان (حرد) : الحرد : الجذ والقصد ، حَرَدَ يَحْرُدُ - بالكسر - حردًا قَصَدَ .. الخ .

(٩) ساقطة من ج و ص و ط .

(١٠) هذا البيت مجهول النسبة .

٨٣ - دَارٌ لِسُعْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ^(١)

والمعنى قصدت (به)^(٢) جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه .
ويجوز أن يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به ، وحمدته حمده الذي ينبغي ،
فيكون مضافا لبيان النوع ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ ﴾^(٣) ،
﴿ وَفَعَلْتَ فَعَلَتَكَ ﴾^(٤) ، وقوله تعالى : ﴿ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا ﴾^(٥) .
والجار المحرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ، ليلي
الفاعل أو المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل ، كما كان
وَلِيَّ الفعل ، والمعنى هو لك ، أي هذا الدعاء لك .
وكذا كل ما فيه (من) التبيينية المبيّنة للمعارف^(٦) ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَمَا بِكُمْ
مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(٧) إن جعلنا (ما) بمعنى الذي .
وأما المبيّنة للنكرة فهي صفة لها ، كما لو جعلنا (ما) في الآية نكرة
(موصوفة)^(٨) .

(١) ورد هذا البيت في الكتاب ٩/١ ، وفي المسائل العسكرية ١٩٩ ، وفي التكملة للفارسي ٣٠ ، وفي العقد الفريد ١٨٥/٤ ، وفي الخصائص ٨٩/١ ، وفي ابن يعيش ٩٧/٣ ، وفيه ديار سُعدى ، وفي رصف الباني ١٧ ، وفي الخزانة ٥/٢ ، ٣٣٩/٢ ، ٤٤٣/٣ ، وفي الموشح ١٤٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٧ ، وفي الضرائر الشعرية لابن عصفور ١٢٦ .

أورد هذا البيت صاحب الخزانة ونقل عن حاشية الباب أن قبله :
هل تعرف الدار على تيراكا

اللغة : إذ : أصله إذ هي ثم أسكن الياء ضرورة ، ثم حذفها ضرورة أخرى . انظر : التكملة للفارسي ٣١/٣ .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن المصدر (هواك) بمعنى اسم المفعول أي : مهوئك .

(٢) تكملة من ط .

(٣) إبراهيم ٤٦ .

(٤) الشعراء ١٩ .

(٥) الإسراء ١٩ .

(٦) لم أجد فيما بين يدي من ذكر أن من التبيينية بعد المعارف تجعل خبرا لمبتدأ محذوف غير الرضي .
وقد أعرب العكبري في التبيان ٧٩٧ قوله : (من نعمة) حالا من الضمير في الجار . وذكرها الرضي هنا على
سبيل الاستطراد .

والشبه بينهما وبين نحو : هنيئا لك بعيد جدا .

(٧) النحل ٥٣ .

(٨) ساقطة من ج و ص و ط .

وقد يُنَّ أيضاً بعضُ أنواعِ المفعولِ بهِ اللازمِ إضمارُ فعله بحرف الجر ، نحو مرحبا بك ، وأهلا بفلان ، أي هذا الدعاءُ مختص بك - هذا إن (فُسِّر)^(١) (مرحبا) بموضع الرحب ، أي أتيت موضعاً رحيباً . وإن فسرتَه بالمصدر أي رَحِب موضعك مرحبا - أي رحبا - فهو من هذا الباب ، والجملةُ المفسرةُ المحذوفةُ المتبدأُ لا محل لها ، لأنها مستأنفة .

ثم اعلم أن هذه المصادر - مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة - إما أن يُتَوَعَّلَ في حذف فعلها بحيث لا يُتَوَي (قبلها)^(٢) تقديرًا ، بل يصير المصدر عوضاً منه ، وقائماً مقامه ، كالمصادر الصائرة أسماءَ أفعالٍ - كما يجيء في بابها^(٣) - نحو هيهات ورويد وشتان - فتُبْنَى لقيامها مقام المبنى ، ولا يكون لها - إذن - محلٌّ من الإعراب (الذي استحقه)^(٤) كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه ، (وبنائها)^(٥) على الفتح أكثر - إذن (إن زادت على حرفين)^(٦) - لتبقى مبنيةً على الإعراب^(٧) الذي (استحقته)^(٨) حال المصدرية ، فيرجع - إذن - في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه (مع الفعل)^(٩) لصيرورة المصدر كالفعل ، فيقال : هيهات زيدٌ ، ويجوز أن يراعى أصلُها في المصدرية مع كونها أسماءَ أفعالٍ ، فيستعمل الفاعلُ والمفعولُ بعدها استعمالهما مع المصادر ، قال الله تعالى : ﴿ هِيَهَاتَ هِيَهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾^(١٠) فهو بمنزلة بُعْدًا لما توعدون استعمالاً ، وأما في المعنى فهيهات اسم فعل ، وإلا لم يُنَّ .

(١) في ط : فسرت .

(٢) في ت : فعلها .

(٣) انظر : ط ٧٣/٢ ، ٧٤ .

(٤) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٥) في ت : فبنائها .

(٦) تكملة من ص وهامش ط .

(٧) يعني به الحركة المستحقة .

(٨) في ت : استحقه .

(٩) تكملة من ص و ط .

(١٠) المؤمنون ٣٦ .

ولما أن لا يتوغل في حذف فعلها ، بل يكون فعلها مقدراً قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا ، فهذه المصادر كأنها قائمة مقام الفعل ، كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها ، لكنها ليست قائمة مقام أفعالها ، إذ لو قامت مقامها لم تقدر قبلها ، فلم تكن تَنْتَصِبُ ، فبانصبها (عرفنا)^(١) أن الفعل مقدراً قبلها ، وبناء الأولى (عرفنا)^(٢) قيامها مقام أفعالها .

وقد يجوز في بعض المصادر أن يُستعمل الاستعمالين - أعني أن يكون مصدراً أو اسماً فعل - نحو رويد زيد ورويد زيداً ، (وبله زيد)^(٣) وبله زيداً .

ويجوز أن يكون (حاشي) من هذا الباب ، فيكون حاشي زيد مصدراً مضافاً كرويد زيد ، بدليل القراءة الشاذة ﴿ حَاشَا لِلَّهِ ﴾^(٤) منونا^(٥) ، ويكون حاشي لزيد اسم فعل (مستعملاً)^(٦) استعمال المصادر ، كما ذكرنا في هيات لزيد^(٧) .

ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور^(٨) مصادر لم توضع أفعالها أصلاً نحو ذَفَرًا له^(٩) - أي ثُنًا - ، وبَهَرًا له أي تَعَسَا ، أما بَهَرًا بمعنى غلبة (فله)^(١٠) فعل (استعمل)^(١١) فهما مثل القهقري والقرقصاء - أعني أن جميعها مصادر لا فعل لها - على مذهب سيويوه^(١٢) - إلا أن الفرق بينهما أن ذفرا وبهرا لم يستعمل ناصبهما

(١) و(٢) في ت وج وص : عرف .

(٣) تكلمة من ج وص وط .

(٤) يوسف ٣١ .

(٥) هي قراءة أبي السَّمَال كما في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٦٣ .

(٦) في ج : مستعمل .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) صفحة ٣٥٥ ، وفي ج وص : بالضابطة المذكورة .

(٩) قال ابن منظور في اللسان (ذفر) : الذَفَرُ بالتحريك والدَّفَرَةُ جميعاً شدة ذكاء الريح من طيب أو ثمن وخص اللحياني بهما رائحة الإبطين المتنتين ، وقد ذَفِرَ بالكسر يَذْفِرُ فهو ذَفِيرٌ وأذفر ، والأُنثى ذَفْرَةٌ وذفراء .. وعليه فليس كما قال الشارح من المصادر التي لم توضع أفعالها ، وهي في ط بالدال المهملة وفي اللسان : أنه بالدال المهملة لا فعل له ، لكن قال صاحب القاموس : وذَفِرَ كفرح فهو ذَفِيرٌ وأذفر . وفي التاج : وقيل : ذَفِرَ على النسب لا فعل له .. (١٠) في ط : فعله .

(١١) في ط : مستعمل .

(١٢) انظر صفحة ٣٤٩ تعليقة ٨ .

وَيْتًا بحرف جر ، بخلاف نحو القرفصاء فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه ، والناصب المقدّر لذفرا وبهرا أيضا فعلٌ من غير لفظهما ، والتقدير : انتنت ذفرا ، وتّعست بهراً .
ومنها أسماء (أعيان)^(١) هي آلة مقامة مقام المصادر نحو ثرباً لك وجندلاً^(٢) ، أي رُميت رمياً بثرِبٍ وجندل ، فهذا مثل ضربته سوطاً ، والفرق بينهما مثل الفرق بين بهراً والقهقري .

ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو : هنيئاً لك أي هنيئاً لك أي هناة ، وعائذاً بك أي عياداً ، وهي مثل : قم قائماً ، أي قياماً ، وتعال جائياً ، والفرق بينهما ما ذكر في القسمين المذكورين^(٣) .

وقد قيل في هذا القسم إنه نُصِبَ على الحال المؤكدة ، كما قيل في قم قائماً^(٤) .
ومنها (أيضا)^(٥) أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآهاً منك أي توجعاً ، وواهاً لك أي طيباً ، وأفاً (وتفا)^(٦) وأفةً لك أي كراهة ، فتقدّر لجميعها أفعالٌ بمعناها .
ويلزم إضمارُ ناصبٍ ما كان في الأصل صوتاً ، وإن لم يبيّن بالجار نحو إيهاً أي كفاً ووئهاً أي زيادة^(٧) ، وذلك لأن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف ، والمصدر أصلٌ في باب التصرف والاشتقاق ، إذ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه^(٨) على الصحيح من المذهب ، فلما صار مالا يشتق منه قائماً مقام المشتق منه قطع

(١) في ت : الأعيان .

(٢) الجندل : الحجارة ، وقيل : هو ما يقل الرجل من الحجارة (اللسان : جندل) .

(٣) يعني ما ذكر في الفرق بين ناصب نحو ذفرا وبهرا ونحو القرفصاء .

(٤) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٦٨ : كما جاز أن يُحذف ناصب المصدر ويجعل المصدر بدلا من اللفظ به جاز أن يفعل مثل ذلك بما وقع موقع المصدر مما ليس بمصدره ، ولا حاجة إلى أن يتأول بمصدر ، بل يجعل الجامد منه مفعولا به نحو تربا وجندلا والمشتق حالا نحو عائذا بك .. وهذا التقدير ونحوه هو الظاهر من قول سيبويه رحمه الله وما سواه تكلف لا فائدة فيه ، وهو مذهب المبرد واختيار الرمحشري ، وانظر : الكتاب ١ / ١٥٨ .

(٥) ساقطة من جـ وصـ وطـ .

(٦) ساقطة من جـ وصـ وطـ .

(٧) إذا كانت إيه بالكسر ، أو بالكسر مع التنوين ، فإنها كلمة استزادة واستنطاق .. وإذا قلت : إيهاً بالنصب فإنما تأمر بالسكوت (اللسان إيه) . أما ويه فهي إغراء ، ومنهم من يقول : ويها ، الواحد والاثان والجمع والمذكر والمؤنث في ذلك سواء (اللسان ويه) .

(٨) يعني عن المصدر .

عنه الفعل الناصب له نصبَ المفعول المطلق ، لأنه - في الأغلب - يكون مشتقا من مفعوله المطلق .

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نصبا إلا أن يكون على حرفين ثانيهما حرف مد نحو : وَيَ لزيد ، وذلك نحو : آها (وواها)^(١) وويها ، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصلي نحو : ﴿ أَفْ لَكُمْ ﴾^(٢) وأوة على إخواني ، وآه من ذنوبي ، والظاهر أن ويلك^(٣) ، وويحك^(٤) ، وويسك^(٥) ، وويك^(٦) من هذا الباب^(٧) .

وأصل كلُّها (وي) على ما قال الفراء^(٨) ، جيء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وي لك ، ووي له ، ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة ، كما (خلط)^(٩) اللام بيا في قوله^(١٠) :

-
- (١) تكملة من ط .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِي قَالَ لِوَالَيْدِهِ أَفْ لَكُمْ أَتُعِدَّانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي ﴾ الآية ١٧ من سورة الأحقاف ، وذكر أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ نقلا عن الزناني أن في (أف) لغاتٍ تقارب الأريعين ، ثم سردها .
(٣) ويلك : الويل كلمة عذاب .
(٤) ويح : كلمة يقال (إنها) رحمة لمن تنزل به بلية وربما جعل مع ما كلمة واحدة وقيل : ويحما .
(٥) ويسك : ويس كلمة في موضع رافة واستملاح ، كقولك للصبي : ويسه ما أملحه .
(٦) ويك : ويب كلمة مثل ويل ، وويها لهذا الأمر أي عجبا ، ووييه كويله . تقول : ويك وويب زيد كما تقول : ويلك (انظر اللسان في تفسير هذه الكلمات) .
(٧) يعني مما جاز فيه إعرابه نصبا على المصدر وإبقاؤه على البناء الأصلي .
(٨) في تهذيب اللغة ٤٥٥/١٥ : وأخبرني المنذري عن أبي طالب النحوي أن ويله أصلها وي وصلت بـ (له) ومعنى (وي) حَزَنٌ أخرج مخرج الندبة .
وفيه ٢٩٦/١٣ : وقال بعضهم : الأصل في ويح وويس وويل : وي ، وصلت بحاء مرة ، ومرة بسين ، ومرة بلام . وقال سيويه : سألت الخليل عنها فرغم أن كل من ندم فأظهر ندامته قال : وي ، معناها التنديم والتنبية .
وفي الكتاب ٢٩٠/١ : وسألت الخليل عن قوله : ﴿ وَيَكَاَهُ لَا يُفْلِحُ ﴾ ، وعن قوله : ﴿ وَيَكَاَهُ اللَّهُ ﴾ فرغم أنها مفصولة من كآن ، والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم ، أو نهوا فقليل لهم : أما يشبه أن يكون ذا عندكم هكذا ، والله أعلم .
ولم أجد في معاني القرآن للفراء هذا الكلام ، ولا عثرت على من نسبه إليه غير الرضي .
(٩) في ت : خلطوا ، والأحسن ما أثبتته ؛ لأن المقصود واحد وهو الشاعر .
(١٠) قائله زهير بن مسعود الضبي المذكور في الخزانة ١٣/٢ ولم أعثر له على ترجمة .

٨٤ - فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالاً^(١)

فصار معرباً بإتمامه ثلاثياً ، فجاز أن يُدخل بعدها لاماً أخرى في نحو : ويل لك ، لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نقل إلى باب المبتدأ فقليل : ويل لك - كما مر في سلام عليك^(٢) - ثم جعل ويج وويب وويس كنايات عن ويل ، وهذا كما قالوا : قاتله الله بمعنى قتله ، ثم استشنعوها ، فكنوا عنها بقاتعه ، وكاتعه ، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل ، فصار اسم فعل ، نحو صم ومة وإيه ، وغير ذلك ، مما سنذكره في أسماء الأفعال^(٣) ، كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل^(٤) .

ويجوز في كل صوت يدعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريته ، ويكون بناؤه نظراً إلى أصله (حين)^(٥) كان صوتاً ، لا لكونه اسم فعل ، فـ (صه أنت وزيد) (مثل)^(٦) ضرباً أنت وزيد ، وذلك لأننا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال ، بكونها مبنية كما ذكرنا^(٧) - فإذا كان لنا طريق إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال - وهو النظر إلى (أصلها)^(٨) - فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال .

(١) البيت في نوادر أبي زيد ٢١ ، وفي الخصائص ١/ ٢٧٦ ، ٢/ ٣٧٥ ، ٣/ ٢٢٨ وفي رصف المباني ٢٩ ، وفي الخزنة ٦/ ٢ وفي المغني ٢٨٩ ، ٥٨١ وفي شرح شواهد المغني ٥٩٥ .

اللغة : المثوب : يقال : ثوب الداعي تثويها إذا أعاد مرة بعد أخرى . يالا : ذكر البغدادي في تفسيرها ثلاثة آراء ... أولها .. أراد ياليني فلان .. ثانيها .. المنادي والمنفي بلا محذوفان أي يا قوم لا تغدو .. ثالثها .. أنه بقية يا آل بني فلان . (الخزنة ٧/ ٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على ما ذكره الفراء من أنهم خلطوا (وي) في نحو (ويلك) باللام حتى صارت لام الكلمة كما خلط هذا الشاعر حرف الاستغاثة بلام المستغاث به .

(٢) صفحة ٢٦٥ وما بعدها .

(٣) انظر ط ٦٩/ ٢ وما بعدها .

(٤) صفحة ٣٥٨ .

(٥) في ط : حتى .

(٦) في ج و ص : نحو .

(٧) صفحة ٣٥٨ .

(٨) في ج و ص و ط : أصله .

ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور^(١) قولهم : عَمَرَكَ اللهُ^(٢) وَقَعَدَكَ اللهُ^(٣) بفتح القاف ، قال المازني : سمعت كَسَرَهَا مَنْ لَا أَثَقَ بِهِ^(٤) .

وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر^(٥) .

وقد استعمل فعل عَمَرَكَ بخلاف قَعَدَكَ ، قال^(٦) :

٨٥ - عَمَرْتُكَ اللهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتَ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ^(٧)

ولا يقال : قَعَدْتُكَ اللهُ .

وأكثر ما يستعملان في قَسَمِ السَّوَالِ ، فيكون جوابهما ما فيه الطَلْبُ كالأمر والنهي ، قال^(٨) :

٨٦ - قَعِيدُكَ أَنْ لَا تَسْمِعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكَأِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَجِيعَا^(٩)

و(أن) زائدة .

(١) صفحة ٣٥٥ .

(٢) سيأتي تفسيرها في شرح الرضي - إن شاء الله - صفحة ٣٦٥ .

(٣) لم أجد هذا منسوباً إلى المازني في مخطاته ، وفي التهذيب ٢٠٠/١ أبو عبيد عن الكسائي : يقول قَعَدَكَ اللهُ مثل نشدتك اللهُ .

(٤) في الكتاب ١٦٢/١ و ١٦٣ فصارت عمرك اللهُ منصوبةً بعمرتك اللهُ فقَعَدَكَ اللهُ يجري هذا الجرى وإن لم يكن له فعل .

(٥) قائله الأحوص وسيأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٦) البيت في ديوانه ١٩٩ وفي سيبويه ١٦٣/١ وفي المقتضب ٣٢٨/٢ وفي الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ وفي الخزانة ١٣/٢ وفي الجمع ٤٥/٢ وفي الدرر ٥٣/٢ .

اللغة : في الخزانة ١٣/٢ عمرك اللهُ : ذكرتك اللهُ ، وأصله من عمارة الموضع فكأنه جعل تذكيره عمارة لقلبه . ما : زائدة ، ذو سلم موضع عند جبل قريب من المدينة .

الشاهد : استشهد به الرضي على وجود فعل لقولهم عمرك اللهُ كما في هذا البيت .

(٧) قائله متمم بن نويرة بن حمزة بن شداد اليربوعي ، أبو نيشل شاعر فحل صحابي ، من أشرف قومه ، اشتهر في الجاهلية والإسلام . أشهر شعره رثاؤه لأخيه مالك ، سكن المدينة في أيام عمر . توفي نحو سنة ٣٠ هـ ، (الأعلام ١٥٥/٦) .

(٨) البيت في المقتضب ٣٢٩/٢ ، وفي النصف ٢٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٠/٢ ، وفي الجمع ٤٥/٢ ، وفي الدرر ٥٥/٢ ، وفي شرح الفضليات للتبريزي ٩٦٣ .

اللغة : قَعِيدُكَ في معنى نشدتك ، وأصله الحافظ ، وفي التنزيل ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ ويقال : قَعِيدُكَ اللهُ وقَعَدَكَ اللهُ ، أي أذكرك اللهُ الحافظ لك ، وليس هذا يمين ، إنما هو استلطاف (انظر : شرح التبريزي للمفضليات ٩٦٤) ملامة : لوما . لا تنكأي : لا تقشري ، والقرح : الجرح .

وقال^(١) :

٨٧ - أيها المنكحُ الثرياً سهيلاً عَمَرَكَ اللهُ كيف يلتقيان
هي شاميةٌ إذا ما استقلتُ وسهيلٌ إذا استقلَّ يَمَانِ^(٢)

وقد ذكر الجوهري^(٣) استعمال (عَمَرَكَ اللهُ وَقَعْدَكَ)^(٤) في القسم الذي لا سؤال فيه ، قال : يقال : قَعْدَكَ لا آتِيكَ ، وكذا قَعِيدَكَ (لا آتِيكَ)^(٥) وَقَعْدَكَ اللهُ لا آتِيكَ وَعَمَرَ اللهُ ما فعلت كذا ، وعَمَرَكَ اللهُ ما فعلت كذا^(٦) .

قال ابن يعيش : لا يستعملان إلا في القسم^(٧) .

قال الجوهري : قد جاء عَمَرَكَ اللهُ في غير القسم ، واستشهد بقوله :

عَمَرَكَ اللهُ كيف يلتقيان (٨٧)

= فيجمعاً : ويجمع أصلها يُوجع ، وهي لغة الحجاز ، وتميم تكسر حرف المضارعة فصار يُوجع فقلت الواو ياء لسكونها إثر كسرة فصارَت يجمع .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن قعيدك الله وعمرك الله أكثر ما يستعملان في القسم السؤالي .

(١) قائله عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي أبو الخطاب أرق شعراء عصره من طبقة جرير والفرزدق ، ولد في الليلة التي توفي فيها عمر بن الخطاب ، كان يفد على عبد الملك ، غزا في البحر فاحترقت السفينة فمات غرقاً سنة ٩٣ هـ (الأعلام ٢١١/٥) .

(٢) البيتان أو بعضهما في ديوانه ٤٣٨ ، وفي المتنضب ٣٢٨/٢ ، وفي أمالي المرتضى ٣٤٨/١ ، وفي جمهرة الأنساب ٧٦ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٩/١ ، وفي وفيات الأعيان ٤٣٧/٣ ، وفي ابن يعيش ٩١/٩ ، وفي الخزانة ٢٨/٢ .
اللغة : المنكح : المزوج ، الثريا : بنت علي بن عبد الله بن الحارث ، سهيل : ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري (انظر : ترجمتهما في الخزانة ٢٨/٢ - ٢٩) . الشاهد : أنشده الرضي شاهداً على أن نحو عمرك الله يأتي في القسم السؤالي ، ويكون جوابه ما فيه الطلب ، وهو هنا جملة : كيف يلتقيان .

(٣) إسماعيل بن حماد الجوهري صاحب الصحاح الإمام أبو نصر الفارابي ، قال ياقوت : كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلماً .. وكان إماماً في اللغة وخطه يضرب به المثل ، وهو مع ذلك من فرسان الكلام والأصول . قرأ العربية على الفارسي والسيرافي . صنف كتاباً في العروض ومقدمة في النحو والصحاح . توفي سنة ٣٩٣ هـ (البغية ٤٤٦/١) .

(٤) في ط : قعدك وعمرك ، وفي ج : عمرك وقعدك .

(٥) تكملة من ط .

(٦) الصحاح ٥٢٦/٢ .

(٧) كلام ابن يعيش في شرحه للمفصل ٩١/٩ - ٩٢ يناقض كلام الشارح قال : والعمر والعمر واحد .. وهما وإن كانا مصدرين بمعنى ، إلا أنه استعمل في القسم منهما المفتوح دون المضموم - إلى أن قال : فأما قول عمر بن أبي ربيعة عمرك الله كيف يلتقيان ، فليس على معنى القسم ، وإنما المراد سألت الله أن يطيل عمرك .

وقال : المعنى : سألت الله أن يطيل عُمرَكَ ، ولم يرد القسم ^(١) .
وقد ذكرنا (أن المراد به) ^(٢) في البيت قسم السؤال .
والأصل عند سيبويه عَمَّرْتُكَ الله تعميرا ، فَحُذِفَ الزوائد من المصدر ، وأقيم مُقامَ
الفعل مضافا إلى المفعول به الأول ، وكذا قَعَّدَكَ الله ^(٣) (تقديرا) ^(٤) .
ومعنى عَمَّرْتُكَ أعطيتك عُمرًا بأن سألت الله أن يُعَمِّرَكَ ، فلما ضمن عَمَرَ معنى
السؤال تعدى إلى المفعول الثاني (أعني الله) ^(٥) ، وكذا قَعَّدْتُكَ الله - وإن لم
يستعمل - (أي) ^(٦) جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله (تعالى) ^(٧) .
وأجاز الأخفش رفع (الله) في (عَمَّرَكَ الله) ليكون فاعلا ، أي عَمَّرَكَ الله
تعميرا ^(٨) .

ويجوز أن لا يكون انتصابهما على المصدر ، ويكون التقدير : أسأل (الله
عَمَّرَكَ) ^(٩) أي أسأل الله تعميرَكَ ^(١٠) ، وأسأل الله قَعْدَكَ أي تقعيدك وتمكينك - على
حذف الزوائد - وأسأل متعديا إلى مفعولين .
أو يكون المعنى (أسألك) ^(١١) بحق تعميرِكَ الله ، أي اعتقادك بقاءه وأبديته ،
وبتقعيدك الله ، أي (نسبتك إياه) ^(١٢) إلى القعود ، أي الدوام والتمكُّن ، فيكون

(١) الصحاح ٧٥٧/٢ ، قال بعد ذكر البيت : يريد سألت الله أن يطيل عمرَكَ لأنه لم يرد القسم بذلك .

(٢) في ط : أنه ، وفي ج و ص : وقد ذكرنا في البيت أن المراد قسم السؤال .

(٣) الكتاب ١٦٢/١ كلام سيبويه قريب من هذا . والمعنى واحد .

(٤) في ج : تقعيدا .

(٥) تكملة من ج و ص .

(٦) في ط : أن . ولعل الصواب ما أثبتته .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ذكر ابن الشجري في أماليه ٣٥١/١ - ٣٥٢ أن أبا الحسن الأخفش قال في كتابه الذي سماه الأوسط : أصله
أسألك بتعميرِكَ الله ، أي بأن يُعَمِّرَكَ الله ، وحذفت زوائد المصدر وحذف الفعل الذي هو أسألك ، وحذف الجار
فانتصب المجرور .

(٩) في ت و ج : عمرَكَ الله .

(١٠) في ت و ج و ص زيادة وهي : أو أسأل الله عمرَكَ .

(١١) في ط : أسأل .

(١٢) في ت : بسبتك الله إياه .

انتصابهما بحذف حرف القسم ، نحو : الله لأفعلن ، وهما مصدران محذوفان الزوائد ، مضافان إلى الفاعل ، و (الله) مفعول به للمصدرين .

ويجوز أن يكون معنى قعدك الله - بكسر القاف - بحق (قعدك)^(١) أي قعيدك ، أي ملازمك العالم بأحوالك ، وهو الله ، فالله عطف بيان لقعدك ، ويؤيد هذا التأويل قولهم : قعيدك الله - بمعناه - فالقعد والقعيد بمعنى القاعد ، كالحلف والحليف . فعلى هذا مذهب سيويه ، وهو أن نصبهما على المصدر^(٢) .

وعلى تأويلهما بأسأل تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فهما ، مع (أنهما)^(٣) لا يستعملان إلا في القسم - كما ذكرنا^(٤) - إلا أن يقال : لما كانا للدعاء للمخاطب جرياً مجزئاً قسم السؤال ، لأنه قد يبدأ (السؤال)^(٥) بالدعاء للمسؤول ، كأنه قيل : طَوَّلَ اللهُ عَمركَ افعل لي كذا (وكذا)^(٦) .

قوله : وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي ، أو معنى نفي داخل على اسم لا يكون خبرا عنه ، أو وقع مكررا ، مثل ما زيد إلا سيرا ، وما أنت إلا سير البريد ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا .

قوله : ما وقع مثبتا إلى آخره .

هذا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين :

أحدهما : أن يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا عنه لم يكن إلا مجازا ، لكونه صاحب ذلك المصدر .

والثاني : أن يكون المصدر مكررا ، أو بعد إلا ، أو معناها ، نحو : ما زيد إلا سيرا ، وما الدهر إلا تقلبا ، وإنما أنت سيرا ، وزيد سيرا سيرا ، والمنون^(٧) تقريرا تقريرا^(٨) .

(١) في ت : قعدك الله .

(٢) الكتاب ١٦٢/١ و ١٦٣ .

(٣) في ج و ص وط : أنه .

(٤) صفحة ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٥) تكملة من ج و ص وط .

(٦) تكملة من ط .

(٧) المنون : الموت .

(٨) يعني : تفرغ الناس تقريرا لتنبية الأحياء إلى أن هذا مصيرهم ، وتقريرا الثانية ساقطة من ص .

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه نحو : إن زيدا سيرا سيرا ، ويجوز أن يكون نحو ما كان زيد إلا سيرا (من هذا)^(١) .

ولإنما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له - ووضع الفعل على الحدوث والتجدد ، وإن كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام أيضا ، نحو قولك : زيد (يؤوي)^(٢) الطريد ، ويؤمن الخائف ، ﴿ وَاللَّهُ يَفْبِضُ وَيُنْصُطُ ﴾^(٣) وذلك أيضا لمشايبته لاسم الفاعل ، الذي لا دلالة فيه - وضعاً - على الزمان ، فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً ، لكونه إما فعلاً - وهو موضوع على التجدد - أو اسم فاعل ، وهو مع العمل كالفعل (لمشايبته)^(٤) فصار العامل لازم الحذف ، فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً ، نحو : زيد سير سير ، وما زيد إلا سير - كما ذكرنا في المبتدأ في قولنا :

فإنما هي إقبال وإدبار^(٥)

فينمحي - إذن - عن الكلام معنى الحدوث أصلاً ، لعدم صريح الفعل ، وعدم المفعول المطلق الدال عليه .

ولمثل هذا المعنى - أعني زيادة المبالغة في الدوام - رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قدّمنا أن فاعلها أو مفعولها يُبينُ بالإضافة ، أو حرف الجر بعد حذف الفعل (لزوماً)^(٦) تبييناً لمعنى الدوام قال^(٧) :

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) في ط : يؤدي .

(٣) البقرة ٢٤٥ .

(٤) في ص وط : بمشايبته .

(٥) سبق تخرج قول الحسناء :

ترتع ما رتعت حتى إذا اذكرت فإنما هي إقبال وإدبار

صفحة ٢٩٠ .

(٦) ساقطة من ج .

(٧) ذكر صاحب الخزانة في نسبة البيت أقوالاً كثيرة ، انظر : ٣٨/٢ . وهو يرى أنه لضمير بن ضمرة بن جابر بن قطن بن نهشل بن دارم .. قال : وكان يرأه ويخدمها ، وكانت مع ذلك تؤثر أختها له يقال له : جندب ، فقال =

٨٨ - عَجَبْتُ لَتِلْكَ قَضِيَّةٍ وَإِقَامَتِي فيكم على تلك القضية أَعْجَبُ^(١)

قال سيبويه : سمعنا بعض من يوثق به - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ قال : حمدُ
لله وثناءٌ عليه^(٢) ، ومنه : ﴿ سَلَامٌ عَلَيْكَ ﴾^(٣) وويلٌ لك .

قوله : مثبتا بعد نفي .

إنما شرطهما لأنه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا ، أو لم يكن (منفيا)^(٤) نحو زيد
سيرا ، لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام ، فلم يجب حذف الفعل ، إذ قصده هو
الموجب (حذف)^(٥) الفعل - كما ذكرنا^(٦) - .

قوله : داخِل على اسم .

صفة لنفي ، وليس دخولُ النفي على الاسم المذكور (شرطا)^(٧) وذلك لأنه
يجوز - كما قلنا في نحو : ما كان زيد إلا سيرا ، وما وجدتكَ إلا سير البريد^(٨) - أن يكون
انتصابُ المصدر على أنه مفعولٌ مطلق ، كما يجوز أن يكون^(٩) لكونه خبرَ الفعلين مجازا ،
فالشرط - إذن - ما ذكرنا^(١٠) - أعني كون ناصبه خبرا عن شيء ، لا يكون هو -
أي المصدر - خبرا عنه إلا مجازا .

= شعرا منه هذا البيت . وفي الأعلام ٣/٣١١ أنه شاعر جاهلي من الشجعان الرؤساء ، وهو صاحب يوم ذات الشقوق
من أيام العرب في الجاهلية ، أغار فيه على بني أسد وظفر بهم .

(١) البيت في الكتاب ١/١٦١ ، وفي المؤلف والمختلِف ٣٨ ، وفي شرح ابن يعيش ١/١١٤ ، ونسبه إلى رؤية ،
وفي الخزانة ٢/٣٤ ، وفي التصريح ٢/٨٧ ، وفي الهمع ١/١٩١ ، وفي معجم البلدان ١/٩٨ ، وفيه قضيتي .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد جُذِفَ عاملها لزيادة المبالغة في الدوام .
(٢) الكتاب ١/١٦١ .

(٣) مريم ٤٧ .

(٤) في ج و ص وط : بعد نفي .

(٥) في ج و ص وط : لحذف .

(٦) صفحة ٣٦٧ .

(٧) في ط : شرط ، وهو خطأ .

(٨) صفحة ٣٦٦ .

(٩) يعني انتصاب المصدر .

(١٠) صفحة ٣٦٦ .

قوله : أو معنى نفى .

يريد به ما في (إنما) من معنى الحصر ، نحو : إنما زيد سيرا .
واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكراً - كما ذكرنا^(١) -
ومعرفاً ، إما بالإضافة نحو ما زيد إلا سير البريد ، أو باللام نحو : ما زيد إلا السير ،
وكذا يجيء مكرراً نحو ما زيد إلا سيرا سيرا ، قالوا : فحينئذ حذف الفعل أوجب لقيام
الأول مقامه .

قوله : أو وقع مكرراً .

فيه نوع إخلال ، لأن مراده أو وقع مكرراً بعد اسم لا يكون خبراً عنه ، حتى لا
يرد عليه (نحو)^(٢) قوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾^(٣) ولا يعطي لفظه هذه
الفائدة إلا بتكلف .

قوله : ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة ، نحو قوله تعالى :
﴿ فَشَدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾^(٤) .

يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافاً إلى الفاعل أو المفعول - فمضمون شَدُّوا
الْوَتَاقَ : شَدُّ الْوَتَاقِ .

(ويعني)^(٥) بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه المطلوب منه ، وسماه
أثراً لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء ، كالأثر الذي يكون بعد
المؤثر .

ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة .
واعلم أن ضابط هذا القسم أن يُذكر جملة طلبية أو خبرية ، تتضمن مصدرًا ، يُطلب
منه فوائد وأغراض ، فإذا ذُكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على

(١) يعني في الأمثلة السابقة نحو : ما زيد إلا سيرا .

(٢) في ط : مثل ، وهي ساقطة من ص .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

(٤) سورة محمد آية ٤ .

(٥) في ط : يعني .

أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها ، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون ، فيصح أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر - أعني الجملة المتقدمة - مقام ما تضمن تلك الأغراض ، أي أفعالها الناصبة لها ، فلما صح ذلك ، وتكررت (تلك) ^(١) الفوائد استُثقل (ذكر) ^(٢) أفعالها قبلها ، فالزِم قيام متضمن المصدر - الذي هي أغراضه - مقام (متضمناته) ^(٣) فوجب حذفها .

فقوله تعالى : ﴿ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ ﴾ ^(٤) جملة تتضمن شد الوثاق ، والمطلوب من شد الوثاق إما قتل أو استرقاق أو مَنْ أو فداء ، فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله : ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ ^(٥) .

وتقول في الخبرية : زيد يكتب فقراءة بعد ، (أو يبع) ^(٥) ، وعمرو يشتري طعاما فإذا يبعًا وإما أكلا ، ونحو ذلك .

قوله : ومنها ما وقع للتشبيه (علاجا) ^(٦) بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه ، مثل : مررت بزيد فإذا له صوتٌ صوتٌ حمار ، وصراخٌ صراخٌ الثكلي .

يعني أن قوله : صوتٌ حمار مصدر فائدته التشبيه ، إذ المعنى مثل صوت حمار . قوله : بعد جملة .

يعني بها (نحو له صوت) ^(٧) ، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب وهو المبتدأ المرفوع ، وهي مشتملة أيضا على صاحب ذلك الاسم ، أي الذي قام به ذلك الحدث ، وهو الضمير المجرور باللام في مسألتنا .

(١) ساقطة من ج .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ت : متضمناتها .

(٤) سورة محمد ٤ .

(٥) في ط أو يبعًا ويبعًا ولا داعي هنا للتكرار .

(٦) تكملة من ط ، وهي في متن الكافية صفحة ١٧ وفي المتن المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٢٨ .

(٧) في ص : نحو قوله : له صوت .

وكان ينبغي أن يضم إليه شرطاً آخر وهو أن يكون (معنى ذلك الاسم)^(١) المضمون للجملة (التي)^(٢) بمعنى المصدر المنصوب عارضاً لصاحبه ، غير لازم ، حتى يخرج نحو قولهم : له عِلْمٌ علمُ الفقهاء ، وله هَدْيٌ هديُّ الصلحاء ، فإن الثاني - إذن - يكون مرفوعاً لا غير ، لأن الجملة المتقدمة لا تدل - إذن - على معنى الفعل - أعني على الحدث^(٣) .

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر ، تدل عليه الجملة المتقدمة دلالةً تامةً مغنيةً عنه ، (فلذا)^(٤) وجب حذفه ، فالأصل : له صوت يصوته صوتٌ حمار ، أي تصويت حمار ، فأقيم الاسمُ مقامَ المصدر ، كما في أعطى عطاءً وكُلّمَ كلاماً .

وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوبٌ بقوله : له صوت ، لا بفعل مقدر^(٥) . قال (سيبويه)^(٦) : وإنما انتصب لأنك مررت به في حال تصويتٍ ومعالجة^(٧) . يعني أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل ، (فهي)^(٨) بمعنى يصوتُ ، لأنها تدل على المصدر الحادث ، وعلى ما قام به ذلك المصدرُ وقد اقترن بالجملة ما دل على زمان (ذلك)^(٩) المصدر الحادث ، أي الحال الماضية ، وهو لفظ مررت في مسألتنا ، فالجموع كالفعل والفاعل ، وهذا وجه قوئي .

(١) في ت : ذاك معنى الاسم .

(٢) في ط : الذي هو .

(٣) اختار سيبويه في مثل هذا الرفع ولم يوجهه ، وانظر : الكتاب ١/١٨١ ، والرضي أوجهه .

(٤) في ج و ص و ط : فلهذا .

(٥) لا يظهر هذا من كلام سيبويه ، فقد صرح في الكتاب ١/١٧٩ بخلاف هذا ، قال : ويدلك على أنك إذا قلت : فإذا له صوت صوتٌ حمار فقد أضمرت فعلاً بعد (له صوت) وصوتٌ حمار انتصب على أنه مثال أو حال يخرج عليه الفعل أنك إذا أظهرت الفعل الذي لا يكون المصدر بدلاً منه احتجت إلى فعل آخر تضرمه إلخ ..

(٦) تكملة من ط .

(٧) انظر : الكتاب ١/١٧٨ ، وليس في هذا تأييدٌ ما ظهر للرضي من كلام سيبويه .

(٨) في ط : فهو ، وفي هامش ط ١/١٢٢ ، تعلية ٣ فهو عائد إلى الجملة ، لأنها بمعنى الكلام .

(٩) تكملة من ط .

(وقد)^(١) قيل : إن العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة ، لأن المعنى فإذا له تصويت ، والتصويت مصدر يعمل عمل فعله ، إذا لم يكن مفعولا مطلقا - كما يجيء في باب المصدر^(٢) - فهو كما تقول : عجبت من ضربك ضرب الأمير ، أي من أن ضربت ضرب الأمير ، وكقولك ضربك ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربته .

وفي هذا تردد ، لأن المصدر - عندهم - لا يعمل عمل الفعل إلا إذا صح تقديره بأن فعل (منه)^(٣) ، ويسمج لو قلت : مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الشكلى ، بمعنى له صراخ (حاصل)^(٤) لأن معنى له أن يفعل أي يصح وقوع الفعل منه ، ولا يمتنع ، وليس قطعاً بوقوع الفعل بخلاف له صراخ فإنه قطعاً بحصول الفعل .

وعلى الوجهين الأخيرين^(٥) لا يكون من هذا الباب لأن عامله ظاهر . ويجوز أن يدعى القول الثاني^(٦) من هذه الأقوال الثلاثة في نحو قوله تعالى : ﴿ صُنْعَ اللَّهِ ﴾^(٧) و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾^(٨) و ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾^(٩) و ﴿ صِنْعَةَ اللَّهِ ﴾^(١٠) لأن قبلها ما يؤدي معنى أفعالها ، فيقال : هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها ، لقيامها مقام أفعالها .

(١) ساقطة من ص .

(٢) انظر ط ١٩٧/٢ .

(٣) في ت وجـ : مثله ، ولم يوجب ذلك ابن مالك في تسهيله بل قال في صفحة ١٤٢ : والغالب إن لم يكن بدلا من اللفظ بفعله تقديره به بعد أن المخففة أو المصدرية وقد نقل الصبان عن المراد وفي شرحه للتسهيل أنه يستفاد من كلامه أن نحو له صوت حمار يقدر بالحرف المصدرية والفعل . انظر حاشية الصبان ١٢٠/٢ - ١٢١ .

(٤) ساقطة من جـ وص .

(٥) يعني ما ظهر له من كلام سيبويه من أن المصدر منصوب بقوله : صوت ، وما قيل من أن العامل فيه الاسم الذي قبله بمعناه .

(٦) يعني أنه منصوب بالجملة التي تقدمته - كما ظهر له من كلام سيبويه .

(٧) التل ٨٨ .

(٨) الروم ٦ .

(٩) النساء ٢٤ .

(١٠) البقرة ١٣٨ .

(وأجاز سيبويه ^(١) رفعَ هذا المصدرِ المنصوب ^(٢) - أعني نحو صوت حمار ،
وصراخ الثكلى - إما على البدل (أو عطف البيان ، فإن عطف البيان هو بدل الكل من
الكل - كما يجيء ^(٣) في باب البدل ^(٤) وإما على الوصف ^(٥) ، وذلك على أحد وجهين :
قال الخليل : على حذف المضاف ، أي مثل صوت حمار ^(٦) .

فيجيز - إذن - تعريفه مع كون الموصوف (نكرة) ^(٧) لأن (مثل) لا يتعرف
بالإضافة ، وبني عليه أنه يجوز : هذا رجل أخو زيد ، على الوصف ، أي مثل أخي
زيد ^(٨) .

ورد عليه سيبويه وقال : لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل ، أي مثل الطويل ^(٩) .
وقال غير الخليل : هو جامد مؤول بالمشتق ، أي له صوت منكر ، كما تقول : مررت
برجل أسد ، أي جريء : ومثله قليل - كما يجيء في باب الوصف ^(١٠) - .
فإذا تعرّف فهو عند هؤلاء بدل لا غير .

(وإذا اتصف) ^(١١) المصدر - أعني نحو : صوتا حسنا - جاز أن يكون حالا ، على
أحد التأويلين المذكورين في الوصف ، وذو الحال الضمير المستكن في (له) .

(١) انفردت ج بهذا ، وفي ت وص وط : وأجاز غير سيبويه ، وقد أثرت ما في ص لأنني وجدت سيبويه أجازته
فقال في الكتاب ١٨١/١ : وإن شئت قلت : له صوت صوت حمار ، وله صوت خوار ثور ، وذلك إذا جعلته صفة
للصوت ولم ترد فعلا ولا إضماره .

(٢) انظر الكتاب ١٨١/١ .

(٣) صفحة ١٠٧٣ .

(٤) ساقط من ج وط ومذكور في هامش ط تعلية ٤ من صفحة ١٢٢ .

(٥) الكتاب ١٨١/١ قال : وإن شئت قلت : له صوت صوت حمار .. إذا جعلته صفة للصوت .. وإن كان معرفة
لم يجز أن يكون صفة لنكرة ، كما لا يكون حالا .. إلخ .

(٦) انظر : الكتاب ١٨١/١ .

(٧) في ط : غير معرفة .

(٨) في الكتاب ١٨١/١ وزعم الخليل رحمه الله أنه يجوز : هذا رجل أخو زيد ، إذا أردت أن تشبهه بأخي زيد .

(٩) وفي الكتاب أيضا ١٨١/١ وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلا في موضع الاضطرار ولو جاز هذا لقلت : هذا قصير
الطويل ، تريد مثل الطويل .

(١٠) صفحة ٩٧٥ .

(١١) في ج وص وط : فإذا انتصب .

وأما إذا لم يكن المصدر للتشبيه ، وجاء موصوفا ، نحو : فإذا له صوت صوت حسن فقال سيبويه : يجب رفعه على أحد وجهين ، إما على أنه بدل من الأول ، أو وصف له^(١) .

وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيدٌ زيدٌ ، لأن الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الأول ، ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيداً لا غير . (ولم يجعلوه وصفاً للأول لأن معنى الوصف في تابع هذا الثاني لا فيه ، وإما أنه مع وصفه وصف للأول)^(٢) .

(وإنما حكم بكونه وصفاً مع أن معنى الوصف)^(٣) ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد ، ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالاً لأن في وصفه معنى الحالية ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾^(٤) ، وهذا كما قال سيبويه : في نحو لا ماء ماءً بارداً ، فإن كررت فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون^(٥) .

جعل الثاني لكونه تكريراً للأول موصوفاً بشيء كالوصف للأول .
ومن جعله بدلاً (فإن)^(٦) معنى الوصف في تابعه - في الظاهر - لا فيه .
ولا منع غندي أن يكون الثاني - أعني صوت حسن - توكيداً لفظياً - كما يجيء

(١) لم يوجب سيبويه في مثل هذا الرفع بل قال في الكتاب ١٨٢/١ : هذا باب ما يختار فيه الرفع إذا ذكرت المصدر الذي يكون علاجاً . وذلك إذا كان الآخر هو الأول ، وذلك نحو قولك : له صوت صوت حسن ، لأنك إنما أردت الوصف ، كأنك قلت : له صوت حسن . وإنما ذكرت الصوت توكيداً ، ولم ترد أن تحمله على الفعل لما كان صفة .. فالرفع في هذا أحسن لأنك ذكرت اسماً يحسن أن يكون هذا الكلام منه يحمل عليه ، كقولك : هذا رجل مثلك .. الخ . وأما : له صوت صوت حمار فقد علمت أن صوت حمار ليس بالصوت الأول ، وإنما جاز لك رفعه على سعة الكلام ، كما جاز لك أن تقول : ما أنت إلا سير .

(٢) ساقط من جد وص وط .

(٣) في جد وص وط : ومن جعله وصفاً مع أن معنى الوصف .

(٤) يوسف ٢ .

(٥) في الكتاب ٣٥١/١ : وإن كررت الاسم فصار وصفاً فأنت فيه بالخيار ، إن شئت نونت ، وإن شئت لم تنون ، وذلك قولك : لا ماء ماءً بارداً ولا ماء ماءً بارداً ، ولا يكون بارداً إلا متوناً لأنه وصف ثان .

(٦) في ت : قال .

في باب النداء^(١) - .

وأجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب - أيضا - إما على المصدر أو (على)^(٢) الحال^(٣) .

وإنما اختار سبويه الإتياع في الثاني دون النسب^(٤) (على المصدر)^(٥) لكونه بلفظ الأول ومعناه ، فالأولى (أن تجعل الثاني مع تابعه تابعا للأول ، حتى يكون تابع الثاني كتابع الأول)^(٦) .

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالأولى الإتياع ، ويجوز النصب على حذف (المصدر)^(٧) الموصوف نحو له صوت حسن ، ويجوز حسنا ، أي صوتا حسنا .

وكذا إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر ، فالأولى إتياع المصدر - وإن كان للتشبيه - وصفا وبدلا - كما ذكرنا^(٨) - نحو (مررت)^(٩) فإذا في الدار (صوت)^(١٠) صوت حمار .

وإنما (ضعف)^(١١) نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست - إذن - كالفعل ، فخلوها مما أسند إليه الحدث معنى ، ولا بد للفعل من مسند إليه ، وقد أجازوا النصب فيه على المصدر أو الحال - كما مر^(١٢) - .

(١) صفحة ٤٣١ .

(٢) تكملة من جد وص وط .

(٣) في الكتاب ١٨٢/١ : وإن قلت : له صوت أيما صوت ، أو مثل صوت الحمار ، أو له صوت صوتا حسنا جاز ،

زعم ذلك الخليل رحمه الله .

(٤) في الكتاب ١٨٢/١ .

(٥) ساقطتان من ص .

(٦) في ت : أن تجعله تابعا للأول .

(٧) تكملة من ص .

(٨) صفحة ٣٧١ .

(٩) تكملة من جد وص وط .

(١٠) ساقطة من ط ، وذكرها لازم ليعرب ما بعدها صفة أو بدلا .

(١١) في ت : حذف ، وفي ص : فر من .

(١٢) صفحة ٣٧١ .

وروي^(١) في بيت رؤية^(٢) .

٨٩ - فيها ازدهاف أيما ازدهاف^(٣)

نصب أيما ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ، ولا الموصوف ، وهو في غاية الضعف ، فالوجه الإتياع في مثله .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لا مُحْتَمَل لها غيره ، (نحو)^(٤) له على ألف درهم اعترافا ، ويسمى توكيدا لنفسه .

يعني يكون (ذلك)^(٥) المصدر مضمونا لجملة لا (تحتل تلك)^(٦) الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر ، فلا محتمل لها - إذن من المصادر إلا ذاك المصدر ، ولهذا قيل : إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه ، فاعترافا في (له)^(٧) على ألف درهم اعترافا يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة ، كما أن المصدر مؤكّد لنفسه في نحو : ضربت ضربا ، إلا أن المؤكّد ههنا مضمون المفرد ، أي الفعل من دون الفاعل ، لأن الفعل يدل - وحده - على الضرب والزمان ، أما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكماها ، لا مضمون أحد جزئيهما .

ومنه قولهم : الله أكبر دعوة الحق ، لأن الله أكبر أول (الأذان)^(٨) الذي هو الدعاء

(١) ذكر سيبويه في الكتاب ١٨٢/١ أن يونس وعيسى جميعا زعما أن رؤية ينشد هذا البيت نصبا ، ثم ذكر البيت .

(٢) مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

(٣) البيت في ديوانه ١٠٠ وفيه : فيه ازدهاف ، وفي سيبويه ١٨٢/١ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٠١ ، وفي اللسان

(زهف) ، وفي الخزائن ٤١/٢ .

اللغة : فيها : أي في الأقوال ، لأن قبله : قولك أقوالا مع التحلاف .

ازدهاف : استعجال وتقحم وتزيد في الكلام .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه روي بنصب (أيما) على المصدر أو الحال ، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف ، قال : وهو في غاية الضعف .

(٤) في ط : مثل .

(٥) تكملة من ص .

(٦) في ت : محتمل لتلك .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) في ط : أذان .

الحق ، إذ هو دعاءٌ إلى الصلاة ، فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ، ومنه قوله^(١) :

٩٠ - إني لأمنحك الصدودَ وإنني قسما إليك مع الصدودِ لأُميلُ^(٢)

لأن قسما بمعنى التأكيد ، وهو الحاصل في الكلام السابق ، بسبب إن (واللام)^(٣) .

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملةً تدل على ذلك المصدر نصا ، ومنه : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٤) و ﴿ صُنِعَ اللَّهُ ﴾^(٥) و ﴿ كِتَابَ اللَّهِ ﴾^(٦) ونحوها ، لأن ما تقدمها من الكلام (يدل نصا)^(٧) على معاني هذه المصادر ، (وجيء بالمصادر مضافةً إلى الفاعل لأنه حصل اليأسُ من إظهار فعلها كما تقدم)^(٨) .

ففي مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها :
الإضافة المذكورة وكونها تأكيداً لأنفسها .

ولا يمتنع في كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال : الجملة المتقدمة عاملة فيه لنيابتها عن الأفعال الناصبة ، وتأديتها معناها ، كما قلنا في نحو : (لزيد صوتٌ صوتٌ حمار) فلا يكون من المنصوب باللازم إضماره .

(١) القائل هو الأحموس ، وستأتي ترجمته صفحة ٤١٣ .

(٢) البيت في ديوانه ١٦٦ ، وفيه : أصبحت أمنحك ، وفي سيبويه ١٩٠/١ ، وفي المقتضب ٢٣٣/٣ ، وفي العقد الفريد

٤٦٣/٤ ، وفي أمالي المرتضى ١٣٥/١ ، وفي الخزانة ٤٨/٢ .

اللسان : أمنحك ، أعطيك ، الصدود : الإعراض والهجر ، لأميل : لأكثر ميلا .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن (قسما) تأكيد لمضمون الجملة في الكلام السابق .

(٣) في ص : واللام تؤذن بالقسم .

(٤) البقرة ١٣٨ .

(٥) التمل ٨٨ .

(٦) النساء ٢٤ .

(٧) في ج و ط : نص .

(٨) ساقط من ج .

قوله : ومنها ما وقع مضمون جملة لها مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ نحو (زيد قائم حقا) ويسمى توكيدا لغيره .

اعلم أن قولك : زيد قائم حقا مثل (قولك)^(١) : رجع (زيد)^(٢) القهقري في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يَحْتَمِلُ غَيْرُهُ ، إلا أن المحتَمَل في الأول جملة وفي الثاني مفرد - أعني مجرد الفعل من دون الفاعل - .

ثم اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكدٌ لنفسه ، وإلا فليس بمؤكد ، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكررهِ ، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يُقَوَّى ، وإذا كان ثابتا فمُكْرَرُهُ إنما يؤكد نفسه .

وبيان كونه مؤكدا لنفسه (على التفصيل)^(٣) أن جميع الأمثلة الموردة (للمؤكد)^(٤) لغيره إما صريح القول ، أو ما هو في معنى القول ، قال تعالى : ﴿ ذَلِكْ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ ﴾^(٥) وقولهم : هذا القول لا قولك ، أي هذا هو القول الحق ، لا أقول مثل قولك : إنه باطل ، وهذا زيد غير ما تقول ، (ما) فيه مصدرية ، أي قولاً غير قولك ، ومعنى (هذا زيد) كمعنى قوله :

أنا أبو النجم^(٦)

أي هذا هو ذلك المشهور المدوخ ، لا كما تقول في حقه من ضد ذلك .
وقولك : هذا (زيد)^(٧) قائم حقا ، أي قولاً حقا ، وكذا هذا عبدُ الله حقا ، والحق لا الباطل ، وكذا قول أبي طالب^(٨) :

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) تكملة من ج و ص وط .

(٣) ساقطتان من ج و ص .

(٤) في ص : للمؤكد .

(٥) مريم ٣٤ .

(٦) سبق تخريجه صفحة ٢٩١ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) هو عید مناف بن عبد المطلب بن هاشم ، أبو طالب ، عم النبي ﷺ وكافله ومربيّه ومناصره ، كان من أبطال بني هاشم ورؤسائهم ، ومن الخطباء العقلاء الأباة ، ينسب له مجموع صغير سمي ديوان شيخ الأباطح فيه من الركاة ما يبرئه منه . توفي سنة ٣ قبل الهجرة (الأعلام ٣١٥/٤) .

٩١ - إذن لا تُبْعَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ مِنْ الدَّهْرِ جَدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ^(١)

أَيُّ قَوْلًا جَدًّا .

وكذا قولك : لأفعلنه ألبتة ، أي قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ، والمعنى : أنه ليس فيه تردد ، بحيث أجزم به ثم يبدو لي ، ثم أجزم به مرة أخرى ، فيكون قَطْعَتَانِ أو أكثر ، بل هو قطعة واحدة لا يُثْنَى فيها النظر .

وكذا قولهم : أفعله ألبتة^(٢) ، أي جزمت بأن تفعله ، وقطعت به قطعة .

فألبتة بمعنى القول المقطوع به ، (وكان)^(٣) اللام فيها في الأصل للعهد ، أي القطعة المعلومة مني التي لا تردد فيها .

فنقول : التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تُجعل الجملة (المتقدمة)^(٤) مفعولا بها لقلت ، وهذا المصدر مفعولا مطلقا لقلت بيانا للنوع .

فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة ، لأن المتكلم إذا تكلم بالجملة فهي مقولة . فمعنى جميع هذه المصادر - إن كانت بعد الجملة الخبرية - قولا (صادقا)^(٥) حقا مطابقا للخارج ، وهذا المعنى تدل عليه الجملة السابقة نصا بحيث لا احتمال فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل إلا على الصدق ، وأما الكذب فليس بمدلول اللفظ ، بل هو نقيض مدلوله .

وأما قولهم : الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس مرادهم أن الكذب مدلول لفظ

(١) ذكر عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية صفحة ٣٠٨ أن البيت في ديوان أبي طالب ق ٤ ، والبيت في الروض الأنف ١٦/٢ من قصيدة طويلة وقبلة :

فوالله لولا أن أجيء بسبة تجر على أشياخنا في المحافل
وهو أيضا في الخزانة ٥٦/٢ وكذا قصيدته مشروحة من ٥٩/٢ - ٧٥ .

اللغة : التهزل : الهزل .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكدا لنفسه .

(٢) في ط ١٢٤/١ تعليقة ٤ : وقطعت همزة ألبتة على خلاف القياس .

(٣) في ت : فكان .

(٤) في ط : المتقدم .

(٥) ساقطة من ط .

الخبر كالصدق ، بل (المراد)^(١) أنه يحتمل الكذب من (حيث)^(٢) العقل ، أي لا يمتنع عقلا أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتا .

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهي من المؤكد لغيره - كالبتة - يدلان (عليه أيضا)^(٣) دلالة نص ، لأن الأمر قاطع بطلب الفعل ، والناهي قاطع بطلب تركه .
وأما قولهم : أجذك لا تفعل (كذا)^(٤) قال^(٥) :

- ٩٢

أجذك لا تقضيان كراكما^(٦)

ولا يستعمل إلا مع النفي - فليس^(٧) مؤكدا للفعل المذكور بعده - كما توهم بعضهم^(٨) - إذ لو أكد قوله : أجذك قوله : لا تقضيان (كراكما)^(٩) لكان مؤكدا لمضمون المفرد - أعني الفعل بلا فاعل - فيكون نحو (رجع زيد القهقري) لأن عدم القضاء يكون - إذن - هو المحتمل للجذ وغيره ، فيكون كالرجوع المحتمل للقهقري وغيرها .

(١) في ج : المعنى .

(٢) في ص : على ذلك ، وفي ط : عليه .

(٣) في ص : حيث مدلول .

(٤) تكملة من ص وط .

(٥) قائله قس بن ساعدة بن عمرو بن عدي الإيادي ، أخذ حكماء العرب ، ومن كبار خطبائهم في الجاهلية ، يقال إنه أول من قال في كلامه : أما بعد ، وهو من المعمرين ، أدركه النبي ﷺ قبل النبوة . توفي نحو ٢٣ ق هـ (الأعلام ٣٩/٦) وينسب البيت إلى عيسى بن قدامة الأسدي والي الحزير بن الحارث وإلى غيرها .

(٦) صدره : خيليتي هبّا طالما قد رقدتما

والبيت في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٧٥ وفي شرح مقامات الحريري للشريشي ١٨٧/٢ وفي معجم البلدان (وأوفد) ٢٠/٣ وقال : وقال آخرون : إنه لنصر بن غالب يرثي خالدا وأنيسا ، وفي شرح ابن يعيش ١١٦/١ وفي الخزائن ٧٧/٢ .

اللغة : هيا : استيقظا . لا تقضيان : من قضيت وطري إذا أبلغته ونلته ، والكرى : النوم ..

الشاهد : أنشدته الرضي على أن (جذكا) ليس مصدرا مؤكدا لقوله : لا تقضيان ، إذ لو كان كذلك لكان مؤكدا لمضمون المفرد ، والرضي يرى أن نصب (أجذكا) على نزع الخافض ، والتقدير أبجد منك وفي الشرح مزيد إيضاح .

(٧) جواب أما في قوله : وأما قولهم : أجذك .

(٨) في هامش ط ٢٤/١ تعليقة ٥ : كالمحشري والمصنف في الإيضاح . وفي الإيضاح في شرح المفصل ٢٣٢/١ ، وقوله : أجذك لا تفعل كذا أصله : لا تفعل كذا جدا ، لأن الذي ينتفي الفعل عنه يجوز أن يكون مجذ منه ، ويجوز أن يكون من غير جد ، فإذا قال : جذا فقد ذكر أحد المحتملين . ثم أدخلوا همزة الاستفهام إيذانا بأن الأمر ينبغي أن يكون كذلك على سبيل التقدير فقدم المصدر من أجل همزة الاستفهام ، فصار أجذك لا تفعل كذا .

(٩) في ت : مثلا . والكلمة ساقطة من ص .

فإن قلت : (جدك) مضمون عدم قضاء المخاطبين ، لأن ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا ، فيكون مؤكّدا للجملة (لا للمفرد)^(١) .

قلت : عدم القضاء هو المحتمل للجد والهزل ، سواء أسندته إلى المخاطبين أو غيرهما ، ويعارض بنحو : زيد رجع القهقرى ، (فإن القهقرى)^(٢) في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق ، فثبت أن (جدك) مبین لمضمون المفرد، ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكّدا لغيره - إذا أكّد معنى القول الذي هو مضمون الجملة - لكونها (مقولته)^(٣) .

ولا يجوز أن يقدر (أجدك)^(٤) أقول : لا تقضيان ، كما قدرنا في بيت أبي طالب^(٥) : أقول اتبعناه على كل حالة جدا - لفساد المعنى^(٦) .

فنصب أجدك - إذن - بطرح الباء ، والمعنى أجد منك ، كما قال الأصمعي^(٧) . ومثله قوله :

أحقا بني أبناء سلمى بن جندل تهذّوكم إياي وسطّ المجالس^(٨)

أي أفي حق ، ومعنى حقا وجدك متقاربان .

أو نقول : انتصابه على الحال ، كما في فعلته جهدك - على الخلاف الذي يجيء فيه^(٩) - والعامل في (أجدك) الفعل الذي بعده إذا لم يكن مصدرا بما ، لأن لها صدر الكلام .

(١) في هـ وص : للمفردات .

(٢) في ص : لأنه .

(٣) في ص وط : مقولة .

(٤) في ت : أجدك .

(٥) صفحة ٣٧٨ .

(٦) قدره هناك بقوله : أي قولا جدا ، ومؤذى التقديرين واحد ، فإن (قولا) منصوب بفعل محذوف من لفظه .

(٧) عبد الملك بن قريب ، واسم قريب عاصم ، كان صاحب النحو واللغة والأخبار والملح حكى عنه أنه كان يحفظ

عشرة آلاف أرجوزة ، كان صدوقا في الحديث ، أراد أن يقرأ العروض على الخليل فتعذر ذلك عليه . توفي سنة ٢١٣

ويقال ٢١٧ (نزهة الألباء ١١٢ - ١٢٤) .

(٨) سبق تخريجه صفحة ٢٨٠ .

(٩) انظر صفحة ٦٤١ وما بعدها .

ويجوز أن يقال : هو بتقدير أتجدان جدًّا ، ثم بين ما يسأل عن الجد فيه ، وهو لا تقضيان فيكون - إذن - مما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل .

فقد تبين لك بما قدمنا (أن)^(١) جميع المصادر المؤكدة (لغيرها)^(٢) ينبغي أن تكون (مدلوله)^(٣) الجملة المتقدمة ، بحيث لا يُحتمل من حيث اللفظ (سواها)^(٤) ، كما في المؤكدة لنفسها ، ويقوي ذلك أنه لا يجوز لك (أن تقول)^(٥) : زيد قائم غير حق ، أو هو عبد الله قولًا باطلا ، لأن اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر أن قولهم في نحو (قولك)^(٦) : متى زيد قائم ظنك : إن ظنك مصدر مؤكّد لغيره كحقا في قولك : زيد قائم حقا ، ليس بشيء . إذ ليس قولك : زيد قائم (دالا)^(٧) على ظن المخاطب نصا ، فانتصابه بنزع الخافض ، كما قيل في (أجدك) أو على المصدر ، لكنه غير مؤكّد ، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافا إلى فاعله .

فإذا ثبت هذا قلنا : إنما قيل لمثل هذه المصادر : مؤكّد لغيره - مع أن اللفظ السابق دالٌّ عليه نصا - لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهم المخاطب (ثبوت)^(٨) نقيض الجملة السابقة في نفس الأمر ، وغلب في ذهنه كذب مدلولها ، فكأنك أكدت باللفظ - النص في معنى - لفظًا محتملا لذلك المعنى ولنقيضه والنص غير المحتمل . فلذلك قيل : مؤكّد لغيره ، وأما المؤكّد لنفسه فلا يذكر لمثل هذا الغرض ، فيسمى توكيدا لنفسه ، (وهذه)^(٩) عبارة المتأخرين .

وسيبيوه يسمى (المؤكّد)^(١٠) لنفسه التأكيد الخاص ، والمؤكّد لغيره :

(١) و(٢) ساقطتان من ج .

(٣) في ج : مدلول .

(٤) في ج : سواها .

(٥) ساقطتان من ج .

(٦) ساقطة من ص وط .

(٧) ساقطة من ج وص .

(٨) ساقطة من ص .

(٩) في ت وج وص : وهذا .

(١٠) في ت وص : التوكيد .

التأكيد العام^(١) .

وقال المصنف : معنى التوكيد لغيره : أي التوكيد (لرفع)^(٢) احتمال غيره^(٣) .
وليس بشيء ، لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه ، فينبغي أن يكون الغير مؤكّداً
كالنفس .

وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتائبتين
عن الناصب ، من حيث الدلالة عليه ، وقائمتين مقامه - (أعني قبل المصدر)^(٤) -
فلا يجوز تقدّم المصدرين على الجملتين ، لكونهما كالعامل الضعيف .
قال الزجاج : ولا يمتنع التوسط نحو : زيد حقاً أخوك^(٥) .

وأنا لا (أرى)^(٦) بأساً بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين ،
لإفادتهما معنى الفعل - كما ذكرنا^(٧) - فلا يتقدم المصدران عليهما ، لضعف العامل ،
فلا يكونان - إذن - من هذا الباب^(٨) .

(فالإضافة إلى الفاعل نحو : ﴿ صِبْغَةَ اللَّهِ ﴾^(٩) و ﴿ وَعَدَ اللَّهُ ﴾^(١٠) للأمن من إظهار
الفعل مع حصول النائب عنه)^(١١) .

(١) عقد سيبويه باباً للمصدر المؤكد لنفسه ١٩٠/١ عَتَوْتُهُ بقوله : هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه
نصباً ، وذلك قولك : له علي ألف عرفاً .. وإنما صار توكيداً لنفسه لأنه حين قال : له علي ، فقد أقر واعترف .
ثم قال ١٩٢/١ : واعلم أن نصب هذا الباب المؤكّد به العام منه وما وُكّد به نفسه ينصب على إضمار فعل غير
كلامك الأول .. إلخ .

(٢) في جـ وصـ وطـ : لدفع .

(٣) في إيضاحه للمفصل ٢٣١/١ وسُمّي توكيداً لغيره لأنه جيء به لأجل غيره ليرفع احتمالاً .

(٤) ساقط من جـ .

(٥) شرح ابن يعيش للمفصل ١١٦/١ .

(٦) في تـ : أدري .

(٧) صفحة ٣٧٧ .

(٨) هذا مما انفرد به الرضي ، ولم أجد من قاله غيره .

(٩) البقرة ١٣٨ .

(١٠) الروم ٦ .

(١١) تكملة من صـ وطـ ، ولا علاقة له بما قبله ، وقد سبق الحديث عنه مرات .

قوله : ومنها ما وقع مثي مثل : ليك وسعديك .

ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يُعَرَّف بها وجوبُ حذف فعله ، سواءً كان المراد بالثنية التكرير كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾^(١) أي رجعا كثيرا مكررا ، أو كان لغير التكرير نحو : ضربته (ضربين أي مختلفين)^(٢) ، بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول - كما ذكرنا قبل^(٣) .

ولييك مُثْنِي عند سيبويه^(٤) . مفردٌ كلدى عند يونس قُلِبَ أَلْفُهَا ياء لَمَّا أُضِيفَ إلى المضمَر كَأَلِفٍ لَدَى^(٥) .

وليس بوجه ، لبقاء يائه مضافا إلى الظاهر . قال^(٦) :

٩٣ - دَعَوْتُ لَمَّا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبَّيْ فَلَئِي يَدَي مِسُورٍ^(٧)

قال أبو علي - معتذرا ليونس - : يجوز أن يقال : أجرى الشاعرُ الوصلَ مُجْرَى الوقف ، على لغة من وقف على أفعَى أفعَى بالياء^(٨) .

وأصل لييك : أَلِبُّ لَكَ إلباين ، أي أقيم لخدمتك ، وامثال مأمورك ، ولا أبرح عن مكاني كالمُتَعِمِّمِ في موضع ، والثنية للتكرير - كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ

(١) من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ الملك ٤ وفي ت : فارجع ، وهو خطأ .

(٢) في ت : ضربتين أي مختلفتين .

(٣) صفحة ٣٥٥ .

(٤) في الكتاب ١٧٥/١ : كما أنه أراد بقوله : لييك وسعديك إجابةً بعد إجابة ، كأنه قال : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب ، وكأن هذه الثنية أشدُّ تأكيداً .

(٥) في الكتاب ١٧٦/١ : وزعم يونس أن لييك اسم واحد ، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقوله : عليك . (٦) هذا البيت مجهول النسبة .

(٧) البيت في الكتاب ١٧٦/١ ، وفي المحاسب ٧٨/١ و٢٣/٢ ، وفي الكشف ٣٦٩/٢ ، وفي اللسان (لب) ، وفي الخزانة ٩٢/٢ .

اللغة : لما نابني : اللام للتعليل ، نابني : أصابني ، مسور : اسم رجل ، الفاء الأولى عاطفة والثانية سببية . المعنى : دعوت مسورا لدفع ما أصابني فأجابني أجاب الله دعاءه .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن لييك مثني عند سيبويه لا مفرد كلدى ، لبقاء يائه عند إضافته إلى الظاهر .

(٨) ذكر ذلك ابن جني في المحتسب ٧٩/١ عن أبي علي ، قال : قال أبو علي : يمكن يونس أن يقول : إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ، فكما يقول في الوقف : عصنى وفتنى كذلك قال : فلبنى ثم وصَل على ذلك .

كَرَّتَيْنِ ﴿١﴾ والمعنى : إلْبَابًا كثيرًا متتاليا ، فحُذِفَ الفعل ، وأقيم المصدرُ مقامه ، وحذف زوائده ، ورُدَّ إلى الثلاثي ، ثم حذف حرف الجر من المفعول ، وأضيف المصدر إليه ، كل ذلك ليفرغ الجيب بالسرعة من التلوية ، فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يَمْتَثِلَه ، ويجوز أن يكون من لب بالمكان بمعنى ألب ، فلا يكون محذوف الزوائد .

وأما قولهم : لَبِيَّ يُلَبِّي فهو مشتق من لبيك ، لأن معنى لَبِي : قال : لبيك ، كما أن معنى سَبَّحَ وسَلَّمَ وبَسَمَل : قال : سبحان الله ، وسلام عليك ، وبسم الله .
وأما سَبَّحَ بمعنى نزه ، وسَلَّمَ بمعنى (جعله) ^(٢) سالما فلم يشتقا من سبحان الله وسلام عليك .

وسعديك مثل لبيك ، أي أَسْعِدُكَ - أي أعينك - إيسعادين ، إلا أن أَسْعِدَ يتعدى بنفسه بخلاف أَلْب ، (فإنه يتعدى باللام) ^(٣) .
وقولهم :

٩٤ - دواليك ^(٤)

(١) الملك ٤ .

(٢) في ت : جعل ، وفي جـ : جعلك ، وفي ص : جعله .

(٣) تكلمة من ط .

(٤) جعل البغدادي هذه الكلمة جزءا من الشاهد الرابع والتسعين فقال في الخزانة ٩٨/٢ - ٩٩ : وأنشد بعده وهو

الشاهد الرابع والتسعون وهو من أبيات سيويه :

إذا شقُّ بُرْدٌ شقُّ بالبرد مثله دواليك حتى كَلْنَا غير لابس

على أن (دواليك) منصوب بعامل محذوف .

وأقول : الظاهر أن الرضي لم يورد الكلمة على أنها جزء من هذا الشاهد ، والنسخ التي بين يدي لم يذكر فيها غير هذه الكلمة . ولعل مما يؤكد كلامي ما يلي :

١ - أن الرضي قال قبل الكلمة : وقولهم ، ولو كان يقصد الاستشهاد لقال : وقوله ثم بين ما فيه من شاهد كعادته .

٢ - أنه شرح قبلها لبيك وسعديك ثم شرح بعدها هذاذيك وهجاجيك . إلخ وإذا أراد الاستشهاد لشيء منها نص عليه .

وقائل البيت سحيم عبد بني الحسحاس ، وهو شاعر رقيق الشعر ، كان عبدا ثوريا ، أعجمي الأصل ، اشتراه بنو

الحسحاس - وهم بطن من بني أسد - فنشأ فيهم ، قتله بنو الحسحاس ، وأحرقوه لتشييبه بنسائهم نحو سنة ٤٠ هـ

(الأعلام ١٢٤/٣) والبيت في ديوان سحيم ١٦ وفي الكتاب ٣٥٠/١ وفي الخصائص ٤٥/٣ وفي المخصص ٢٣٢/٣

=

وفي المزه ١٩٥/٢ وفي الخزانة ٩٩/٢ .

أي تَدَاوَلَ الأمر دوالين .

وهذاذيك أي أسرع إسرعين قال^(١) :

٩٥ - ضَرَبًا هَذَاذِيكَ وطعنا وَخَضًا^(٢)

أي ضربا يقال فيه : هذاذيك ، كقوله^(٣) :

٩٦ - جاعوا بِمَذْقٍ هل رأيت الذئبَ قَطَ^(٤)

وهجاجيك أي كف كفين ، كلها مصادر لم تستعمل إلا (مشاه)^(٥) للتكرير ، بخلاف حنانيك ومثلها جواليك - وإن كان ظرفا - فإنه يستعمل حنانٌ وحوالٌ ، قال^(٦) :

= اللغة : دواليك : أي تداولوا بعد تداول ، قال البغدادي ٩٩/٢ - ١٠٠ : والتداول حصول الشيء في يد هذا فترة وفي يد ذاك أخرى ، وكان العرب يزعمون أن المتحايين إذا شقَّ كُلُّ واحد منهما ثوب صاحبه دامت مودتهما ، ولم تفسد .

(١) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته - إن شاء الله - صفحة ٦١٣ .

(٢) بيت من مشطور الرجز في ديوان العجاج ١٤٠/١ ، وفي الكتاب ١٧٥/١ ، وفي المختص ٢٧٩/٢ ، وفي ابن يعيش ١١٩/١ ، وفي العميني ٣٩٩/٣ ، وفي اللسان (هذ) ، وفي الخزانة ١٠٦/٢ .

اللغة : الهذ : سرعة القطع وسرعة القراءة ، قال البغدادي ١٠٧/٢ : وهذاذيك ليس بدلا من فعل الأمر حتى يحتاج إلى تقدير القول ليصبح وقوعه وصفا لما قبله ، بل معناه ضربا يَهْذُ هَذَا بعد هَذَا ، أي قطعاً سريعاً بعد قطع سريع ، فهو صفة بدون إضمار القول ، والأنسب تهذ به هَذَا - بالخطاب - ليظهر كونه مضافاً إلى فاعله .
الوخض : مصدر وَخَضَ بمعنى طعنه من غير أن ينفذ من جوفه .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن هذاذيك بمعنى أسرع إسرعين أي ضربا يقال فيه : هذاذيك . وقد ذكرت أنفا رد البغدادي على الرضي ، وأنه غير محتاج إلى تقدير القول .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١١٢/٢ : وهذا الرجز لم ينسبه أحد من الرواة إلى قائله ، وقيل قائله العجاج والله أعلم . وأقول : البيت في ملحقات ديوان العجاج ٣٠٤/٢ .

(٤) البيت من مشطور الرجز وقبلة في ملحقات ديوان العجاج ٣٠٤/٢ .

حتى إذا جن الظلام يختلط

والبيت في الأمالي الشجرية ١٤٩/٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٥٩ ، وفي المقرب ٢٢٠/١ ، وفي أسرار البلاغة ٣٨١ ، وفي العميني ٦١/٤ ، وفي الخزانة ١٠٩/٢ .

اللغة : جن : ستر وغطى ، المذق : اللبن الممزوج بالماء ، قط : ظرف لاستغراق الزمن الماضي ، قال البغدادي في الخزانة ١١٠/٢ : وقط استعملت هنا مع الاستفهام ، مع أنها لا تستعمل إلا مع الماضي المنفي ، لأن الاستفهام أخو النفي في أكثر الأحكام ، لكن قال ابن مالك : قد ترد قط في الإثبات ، واستشهد له بما وقع في حديث البخاري في قوله : قصرنا الصلاة في السفر مع النبي ﷺ أكثر ما كنا قط .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن قوله : هذاذيك ، مَقُولٌ لقول محذوف ، كما أن (هل رأيت) هنا كذلك .

(٥) ساقطة من ج و ص و ط ، وهي لازمة ، لأن الشارح جعل الفرق بين حواليك ودواليك وبين سائر المصادر الأخرى التثنية لا إرادة التكرير ، بدليل استشهاده بقوله : فقالت حنان .

(٦) قائله المنذر بن درهم الكلبي المذكور في الخزانة ١١٣/٢ ولم أعثر له على ترجمة .

٩٧ - فقالت حنانٌ ما أتى بك ههنا أذو نَسَبٍ أم أنت بالحي عارف^(١)

ومعنى حنانيك أي تحنن تحننا بعد تحنن .

ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا - أيضا - كل ما كان توبيخا - مع استفهام كان أولا - نحو قوله^(٢) :

٩٨ - أرضًا وذُوبَانُ الحُطُوبِ تَنُوشُنِي^(٣)

وَأَمَكْرًا وَأَنْتَ فِي الْحَدِيدِ^(٤) ، (وَاقِيَامًا قَدْ عَلِمَ اللَّهُ ، وَاقِيَامًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ)^(٥)

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصا على انزجار الموبخ عما أنكر عليه .

وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ ، نحو أقائما وقد قعد الناس . وأقائما قد علم الله وقد قعد الناس ، وكذا قولهم : أتمميا مرة وقيسيا أخرى ، وقد قيل : إنها أحوال - كما يجيء في باب الحال^(٦) - .

ومما يشبه أن يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو ، والمراد (بالعطف)^(٧) تأكيد المعطوف عليه وتبيينه ، كما يقول الجيب للطالب : نَعَمْ ونعمة (عين)^(٨) ، أي

(١) البيت في الكتاب ١٦١/١ ، وفي المقتضب ٢٢٥/٣ ، وفي معجم البلدان ٩٥/٣ ، وفي العيني ٥٣/١ ، وفي الدرر ١٦٣/١ ، وفي الخزائن ١١٢/٢ .

اللغة : الحنان : الرحمة .. والعرب تقول : حنانك يارب وحنانك بمعنى واحد أي رحمتك (الخزائن ١١٣/٢) .
الشاهد : قوله (حنان) فقد ورد بلفظ المفرد ، بخلاف المصادر الأخرى نحو لييك ودواليك .. إلخ .

(٢) لم أهدأ إلى قائله .

(٣) لم أعر له على تكملة ، ولم أجده في غير شرح الرضي والخزائن ١١٥/٢ .

اللغة : أرضا : أترضى رضا ، ذُوبَان : جمع ذُوب ، الخطوب : جمع خطب ، وهو الأمر الشديد ينزل بالإنسان ،

تنوشني : تنالني وتصيبني .

الشاهد : أورده شاهداً على أن (رضا) مصدر حذف فعله وجوبا ، لأن الكلام دل على التوبيخ .

(٤) في مجمع الأمثال ٣٠٩/٢ قال أبو عبيد : هذا المثل لعبد الملك بن مروان ، قاله لسعيد بن عمرو بن العاص ، وكان

مكيلا فلما أراد قتله قال : يا أمير المؤمنين إن رأيت أن لا تقضحني بأن تخرجني للناس فقتلني بحضرتهم فافعل

وإنما أراد سعيد بهذه المقالة أن يخالفه عبد الملك فيما أراد فيخرجه ، فإذا أظهره منعه أصحابه ، وحالوا بينه وبين قتله .

فقال : يا أبا أمية أمكرا وأنت في الحديد . يضرب لمن أراد أن يمكر وهو مقهور .

وانظر : المثل في الجمهرة للعسكري ٣٤/١ ، والمستقصى ٣٦٧/١ .

(٥) في ت : وأقياما قد علم الله وقد قعد الناس .

(٦) انظر صفحة ٦٨٥ .

(٧) تكملة من ص وط ، والواو في (المراد) حالية .

(٨) ساقطة من ج .

أَفْعَلْ وَأُنْعِمُ عَيْنَكَ إِنْعَامًا ، أَيِ أَقْرِهَا ، فحذف الزوائد ، وأضاف إلى المفعول به ، أو نَعِمْتَ عَيْنَكَ نِعْمَةً ، أَيِ (قَرْت)^(١) قَرَّةً ، وهو مضبوط بضابط الإضافة أيضا - كما تقدم^(٢) .

ويقول الراد : لا أفعل ذلك ولا كيِّدًا ولا همًّا^(٣) ، وهو مصدر كاد أي قرب .
ويقال أيضا : ور (لا كودا)^(٤) ولا مكادة .

ويقول الراد على الناهي : لأفعلن ذلك ورغما وهوانا .
وتقول اغتديت ولا اغتداء الغراب ، واهتديت ولا اهتداء القطا ، أي : ولا اغتديت اغتداء الغراب بل أسرع من ذلك .

وإنما وجب حذف الفعل في هذا المصدر لدلالة (المفعول)^(٥) المعطوف عليه ، على الفعل المقدر ، وإغناؤه عنه .

ومن القياسات نحو : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ﴾^(٦) عند سيبويه^(٧) .
وهذا آخر القياسات .

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر ، وهي فَاهَا لَفِيكَ^(٨) ، أي :

(١) ساقطة من ج و ص و ط .

(٢) صفحة ٣٥٥ .

(٣) المعنى لا أفعله ولا أكاد أفعله ولا أهم بفعله .

(٤) في ت : كودا .

(٥) ساقطة من ج و ص و ط .

(٦) المزمّل ٨ .

(٧) في صفحة ٣٥١ نسب الرضي إلى سيبويه أنه يرى أن المصدر في نحو هذه الآية منصوب بفعله المقدر ، أي تبتل إليه وبتل نفسك تبتيلا ، وخرج رأيه هناك وليس في الكتاب تصريح بكونه قياسيا انظر ٢٤٤/٢ .

(٨) الظاهر من كلام سيبويه في الكتاب ١٥٩/١ أن (فاهَا) منصوب بالألف ، لكونه من الأسماء الستة مضافا إلى ها . قال : ومن ذلك قول العرب : فاهَا لَفِيكَ وإنما تريد فَا الداهية ، كأنه قال تربا لَفِيكَ .. ثم قال : ويدل على أنه يريد الداهية قوله (وهو عامر بن الأحوص) :

وداهية من دواهي المنو ن ترهبها الناس لا فاهَا

فجعل للداهية فما ، حدثنا بذلك من نثق به .

وفي شرح ابن يعيش ١٢٢/١ وإنما يعنون به فم الداهية ، فالضمير يعود إلى الداهية . وتبع ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٢٤٠/١ أبا زيد الأنصاري فقال : وقول القائل : فاهالفيك - داعيا - لم يرد به الفم ، وإنما قصد =

(فا) ^(١) الداهية . والمعنى دهيت دها ، والأصل فوها لفيك ، أي إلى فيك ، واللام بمعنى إلى كما تقول في الحال : كلمته فاه إلى في (أي مشافها) ^(٢) .

ويجوز أن (يكون هذا) ^(٣) أيضا بمعنى المصدر ، أي كلمته مشافهة ، إلا أنه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في ^(٤) :

٩٩ - فاهالفيك ^(٥) .

ثم جعلت الجملة التي هي (فوها لفيك) بمعنى المصدر ، أي إصابة داهية ، فأنمحي عنها معنى (المبتدأ) ^(٦) والخبر ، وكذا صار معنى (فاه إلى في) أي مشافهة أو

= الخيبة وإصابة الداهية .. وفي اللسان ٤٢٤/١٧ قال سيبويه : فاهالفيك غير منون إنما يريد فم الداهية ، وصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ... وحكي عن شمر قال : سمعت ابن الأعرابي يقول : فاهالفا بفيك منونا ، أي ألصق الله فاك بالأرض وقال بعضهم : فاهالفيك غير منون دعاء عليه بكسر الفم ، أي كسر الله فمك . في التاج ٤٠٥/٩ قريب من كلام ابن منظور .

والذي يظهر من كلام الرضي - أيضا - أنه غير منون ، بل هو منصوب بالألف وسيأتي صفحة ٣٩٠ قوله : فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قبل الإعراب - وهو الجزء الأول - بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه - وهو المصدر أو الحال - فليل في فوها وفوه : فاهها وفاه .

ولو كان يراها منونة لقال : فاهها وفاهها لأنها منصوبان الأول على المصدرية ، والثاني على الحالية ، والله أعلم . (١) في ط : فاء .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) في ط : تكون هذه .

(٤) اكفى الرضي بقوله : في فاهالفيك ، وعده البغدادي في الخزانة ١١٦/٢ جزءا من بيت ونسبه إلى أبي سدره الأعرابي ، ونسبه الميداني في مجمع الأمثال ٧١/٢ إلى رجل من بلهجم ، وكذا نقل صاحب الخزانة عن نوادر أبي زيد . وأبو سدره من بني الهجم قال الزركلي في الأعلام ١٢٥/٣ : أبو سدره سُحيم بن الأعرف من بني الهجم بن عمرو بن تميم ، ويعرف بأبي سدره ، شاعر نجدى أعرابي ، له مقطعات مليحة وكان معاصرا للفرزدق وجريز ، وزار البحرين في أيام الحجاج ، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ .

(٥) البيت بتمامه :

فقلت له فاهالفيك فإنها قلوصل امرئ قاريك ما أنت حاذره

وهو في الكتاب ١٥٩/١ ، وفي نوادر أبي زيد ١٨٩ ، ١٩٠ ، وفي أمالي القاضي ٢٣٦/١ ، وفي مجمع الأمثال ٧١/٢ ، وفي الخزانة ١١٦/٢ .

الضمير في فقلت له عائد إلى الأسد المذكور في قوله :

تَحَسَّبْ هَوَّاسٌ وَأَيْقَسْ أَتَيْسِي بها مفتدٍ من واحد لا أغارُهُ

والهواس : الأسد ، والضمير في فإنها يعود على الراحلة ، قلوصل : ناقة شابة ، قاريك : مضيفك . الخزانة ١١٧/٢ . الشاهد قوله : فاهالفيك ، فإنه وضع موضع المصدر ، وأصله فوهالفيك ، فلما صارت الجملة بمعنى المصدر أعرب الجزء الأول متبعا للإعراب الذي يستحقه المصدر .

(٦) في ت : الابتداء .

مُشَافِهَا ، من غير أن يُفهم من المضاف والمضاف إليه معنًى ، ومن الجار والمجرور معنًى آخر .

فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أُعْرِبَ منها ما قبل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه ، وهو المصدر ، أو الحال ، فقيّل في (قوها ، وفوه) (فاهها وفاه) وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما (كانا)^(١) (عليه)^(٢) .

وقيّل : انتصاب (فاهها) على أنه مفعولٌ به ، أي جعل الله (فاهها) الداهية إلى فيك ، أي جعلها مُشَافِهُتَكَ^(٣) .

(١) في ط : كانتا .

(٢) تكملة من ط .

(٣) نسبه البغدادي في الخزانة ١١٦/٢ إلى سيبويه ، وفي الكتاب ١٥٩/١ ما يؤذن بذلك قال : ومن ذلك قول العرب فاهالفيك ، وإنما تريد فاهالداهية كأنه قال : ترالفيك ، فصار بدلا من اللفظ بالفعل ، وأضمر له ، كما أضمر للترب والجنبدل فصار بدلا من اللفظ بقوله : دهاك الله ، ثم أنشد بيت أبي سدره : فقلت له .. إلخ .

المفعول به

قوله : المفعول به ما وقع عليه فعلُ الفاعل نحو : ضربت زيدا ، وأعطيت عمرا درهما .

قوله : ما وقع عليه فعلُ الفاعل (نحو ضربت زيدا)^(١) .

لفظُ جارِ الله^(٢) ، يريد ما وقع عليه ، أو جرى مجرى الواقع ، ليدخل فيه المنصوبُ في (ما ضربت زيدا ، وأوجدت ضربًا ، وأحدثت قتلا) .
فكأنك أوقعت عدمَ الضرب على زيد ، وكأن الضرب كان شيئاً أوقعت عليه الإيجاد .

وفسر المصنف وقوعَ الفعل بتعلقه بما لا يُعقل إلا به^(٣) .

فعلُ تفسيره ينبغي أن تكون الجروراتُ في (مررت بزید ، وقربتُ من عمرو ، وبعُدْتُ من بكر ، وسرت من البصرة إلى الكوفة) مفعولا بها .
ولاشك أنه يقال إنها مفعول بها ، لكن بواسطة حرف جر ، ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في (اصطلاحهم)^(٤) وكلامنا في المطلق .

وأيضاً فإن معنى اشتراك في قولهم : اشترك زيدٌ وعمرو لا يفهم - بعد إسنادك إياه إلى زيد - إلا بشيء آخر ، وهو عمرو أو غيره ، وليس بمفعول (به)^(٥) في الاصطلاح^(٦) .

(١) ساقط من ص وط .

(٢) انظر الفصل بشرح ابن يعيش ١٢٤/١ .

(٣) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٢٩ .

(٤) في ط : الاصطلاحهم .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في هامش ط ١٢٧ تعليقة (٨) ردُّ على الرضي قال : قد يقال : هو مسند إلى زيد وعمرو معا بحسب المعنى المقصود ، والإسناد لا يسمى تعلُّقاً ، ولو سلم فالمراد التعلُّق بغير الفاعل - كما لا يخفى - وعمرو فاعل حقيقةً وقصداً - وإن لم يسم فاعلاً لفظاً ، وأما قولك ضارب زيدٌ عمرا فليس عمرو سفيه - مما يقصد جهةً فاعليته بل جهةً مفعوليته - أعني تعلق الفعل به من حيث الوقوع - .

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال : ما يصح أن يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله المُنْبَت أو المَجْعول مُنْبَتًا .

فبقولنا : « اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عاملة » يخرج (عنه)^(١) جميع المعمولات .

أما المفعول المطلق فلأن (الضرب) في قولك : ضربت ضربا ، وأحدثت ضربا - وإن كان مفعولا للمتكلم في المثالين - إلا أنه لا يقال في الأول : إن (ضربا) مضروب ، ويقال في الثاني : إنه محدث .

وأما سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر ، كما يقال في سرت اليوم فرسخا ، وجئت وزيدا إكراما لك : إن اليوم مَسِيرٌ فيه ، وكذا فرسخا ، وزيدا مفعول معه ، وإكراما مفعول له .

وكذا في قولك : مررت بزید ، وقمت إلى زيد ، زيد ممرور به ومقوم إليه .
(و) (زيد) في (قُرِبْتُ زيدا ، وجئت زيدا ، وبعث زيدا مالا ، وکلْتُ زيدا طعاما ، وبغيت زيدا شرا) وأمثالها ملحق بالمفعول به ، بحذف حرف الجر ، لأنه مقروب (منه)^(٢) ومحجىء إليه ، ومبيع منه ، ومكيل له ، ومبغى له .

وقولنا : المثبت أو المَجْعول مُنْبَتا ، ليعم زيدا في (نحو)^(٣) ضربت زيدا ، وما ضربت زيدا^(٤) .

وأفعال القلوب - في الحقيقة - لا تتعدى إلا إلى مفعول واحد ، وهو مضمونُ الجزء الثاني ، مضافا إلى الأول ، فالمعلوم في (علمت زيدا قائما) قيامُ زيد ، (لكن)^(٥) نَصَبَهُمَا معا لتعلقه بمضمونهما معا ، ولذا قل حذف أحدهما من دون الآخر ، - مع أنهما

(١) تكملة من ط .

(٢) في ج : به .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) الحق أن تعريف الشارح للمفعول به تعريف جامع مانع ، ولا يدخل عليه الاعتراض من أي باب ، ولعله لم يُسَبِّق إليه .

(٥) ساقطة من ج .

في الأصل مبتدأ وخبر - لأنك لو حذفتهما لأكننت كالحاذف بعض الكلمة .
وباب كسوت وأعطي متعد إلى مفعولين حقيقةً ، لكن أولهما مفعول هذا الفعل
الظاهر - إذ (زيد) في قولك : كسوت زيدا جبة ، وأعطي زيدا جبة مكسو
ومُعْطَى - وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل إذ الجبة (مكتساة)^(١) ومعطوة أي
مأخوذة .

وكذا نحو أحفرت زيدا النهر زيد مُحْفَرٌ ، والنهر مَحْفُورٌ .

فالمعنى : حملت زيدا على أن يكتسي الجبة ويعطوها ويحفر النهر ..

وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدّر - كما قال بعضهم - أي أحفرته فحفر
النهر ، لأنك تقول : أحفرته النهر فلم يحفره ، بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر ، لأنه
متضمن لمعنى الحمل على ذلك الفعل المطاوع ، أي حملته على أن (يحفره)^(٢) كما مر .
وباب أعلمتك زيدا قائما - في الحقيقة - متعد إلى مفعولين ، فإن المُعْلَم هو
المخاطب ، وقيام زيد هو المعلوم ، كما قلنا في كسوت وأعطي ، فنصب الثاني والثالث
لكونهما - معا - متضمنين لمفعوله الثاني - كما قلنا في علمت - .

وقولهم : المفعول به ، الضمير (في به)^(٣) يرجع إلى الألف واللام ، أي الذي يفعل
به فعل ، أي يعامل بالفعل ، ويوقع عليه ، يقال : فعلت به فعلا ، قال تعالى : ﴿ وَمَا
أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ ﴾^(٤) ، وكذا الضمير في المفعول فيه ، (وله)^(٥) ومعه .
وأما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين^(٦) ، أو شبهه بناء على أنه به (يتقوم)^(٧)
المعنى المقتضي للرفع - أي الفاعلية - (والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية)^(٨) .

(١) في ط : مكساة .

(٢) في ط : يحفر النهر وفي ص : يحفر .

(٣) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٤) الأحقاف ٩ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) الإنصاف ٧٩ .

(٧) في ت وج : يقوم .

(٨) تكملة من ط .

وقال الفراء : هو الفعل والفاعل ^(١) .

وقال هشام بن معاوية - من الكوفيين ^(٢) - هو الفاعل .

وقد ذكرنا في حد العامل أن هذين القولين أولى بناءً على أن النصب علامة الفصلية لا علامة المفعولية ^(٣) .

وقال خلف - من الكوفيين ^(٤) - إن عامله كونه مفعولا ، كما قال في الفاعل : إن عامله الإسناد ^(٥) - على ما تقدم ^(٦) - .

قوله : وقد يتقدم على الفعل .

هذا الحكم ليس مختصا بالمفعول به ، بل المفعولات الخمسة فيه سواءً إلا المفعول معه ، وذلك لمراعاة أصل الواو ، إذ هي في الأصل للعطف فموضعها أثناء الكلام .
ويجب تأخير منصوب الفعل (عنه) ^(٧) إن كان الفعل بنون تأكيد مشددة ، أو مخففة ، فلا يقال : زيدا اضربن .

ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً - في ظاهر الأمر - على أن الفعل غير مهم ، وإلا لم يؤخر عن مرتبته (وهي) ^(٨) الصدر ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما ، فيتنافران في الظاهر .

وكذا يجب تأخيرُه عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم ، كما في ضرب موسى عيسى ، إذ لو قلت فيه : عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ .

(١) انظر رأي الكوفيين في المسألة الحادية عشرة من الإنصاف صفحة ٧٨ .

(٢) الإنصاف ٧٨ ، ٧٩ ، وانظر : صفحة ٥٢ تعليقة ١٠ .

(٣) صفحة ٥٣ ولم يذكره في حد العامل ، وإنما ذكره في حد المعرب .

(٤) سبق الحديث صفحة ٦٦ عن خلف ، وأنه لم يبين لي المقصود به .

(٥) في الإنصاف ٧٩ : وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية ، وانظر : صفحة ٦٦ تعليقة ٦ ، ٨ .

(٦) صفحة ٦٦ وهناك تحقيق نسبة الرأي إلى خلف فارجع إليه .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) في ج و ط : أي .

وكذا لو كان الناصبُ فعلَ التعجب ، نحو : ما أحسن زيدا ، لأنه لا يتصرف في معموله - كما يجيء^(١) - .

وكذا لو كان الفعل صلةً للحرف ، نحو عجبت من أن ضربت زيدا ، (إذ لا)^(٢) يفصل بين (الحروف الموصولة وصلتها)^(٣) - كما يجيء في باب (الموصول)^(٤) .

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط ، أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما ، نحو : أيهم ضربت ؟ وأي حين تركب أركب ، و غلام أيهم ضربت ؟ و غلام من لقيت فأكرمه .

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لما يلي الفاء التي في جواب أما إذا لم يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(٥) وذلك لما يجيء في حروف الشرط من أنه لابد من نائبٍ مناب الشرط المحذوف بعد أما^(٦) .

ولو كان له منصوب آخر جاز (أن تُقدّم)^(٧) أيهما شئت وتخلي الآخر بعد عامله ، نحو : أما يوم الجمعة فاضرب زيدا .

وكذا إن سد شرط آخر مسد شرط (أما)^(٨) نحو : أما إن لقيت زيدا فاضرب خالدا ، لم يجب تقديم المنصوب .

ومنع الكوفيون نحو زيداً غلامه ضرب^(٩) ، لأن زيدا متأخر في التقدير من وجوه : أحدها : بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره .

والثاني : بالنظر إلى ضرب ، لأنه معموله .

والثالث : بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله ، فيبقى الضمير المتصل بغلامه كأنه

(١) انظر ط ٣٠٩/٢ .

(٢) في ج و ص و ط : لأنه لا .

(٣) في ص : بين الحرف الموصول وصلته .

(٤) انظر ط ٦٠/٢ ، وهذه الكلمة في ط : الموصولات .

(٥) الضحي ٩ .

(٦) انظر ط ٣٩٦/٢ .

(٧) في ج و ص : تقديم .

(٨) ساقطة من ج .

(٩) التسهيل ٨٤ .

لا مفسر له قبله ، بخلاف قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ ﴾^(١) لأن المنصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ، وبخلاف زيداً ضرب غلامه فإنه متأخر من جهة المفعولية والمفعولية .

وأجازه البصرية^(٢) - وهو الحق - اكتفاءً بالتقدم اللفظي .

وكذا منع الكوفيون نحو : غلامه أو غلام أخيه ضرب زيد ، وأي شيء أراد أخذ زيد - على أن في أراد ضمير زيد^(٣) .

وذلك لأن المفسر في هذه الصور هو الفاعل ، ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدم على الفعل ، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكيف (يفسر)^(٤) ما هو متقدم لفظاً ، وليس بمقدم تقديراً ، وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد ، فإن مرتبة المفسر قبل الضمير ، ويجوز تقديمه عليه .

وأجازه البصريون^(٥) - وهو الحق - نظراً إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل .
(وإذا)^(٦) لم يجوز تقديم المفسر وحده - أي الفاعل - أخرنا ما اتصل به ضمير المفسر ، فنقول : إن تقدير (غلامه ضرب زيد) : ضرب زيد غلامه .
وكذا منعوا (نحو) ما طعامك أكل إلا زيد^(٧) ، لأنك حذف الفاعل الذي هو الأصل والعمدة ، واعتنيت بالمفعول الذي هو فضلة ، وذلك بأن قدمته على الفعل .
وأجازه البصريون^(٨) - وهو أولى - لأن (المستثنى)^(٩) سد مسد الفاعل .

(١) البقرة ١٢٤ .

(٢) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٣) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٤) في ت : فسر .

(٥) الأصول ٢/٢٣٩ ، وانظر التسهيل ٢٨٤ .

(٦) في ص و ط : فإذا .

(٧) التسهيل ٢٨٤ . واتفق السيوطي في الهمع ١/٦٦ مع ابن السراج وابن مالك والرضي في هذه المسائل إلا في نسبته إلى الكوفيين إجازة نحو « غلام ابنه ضرب زيد » . ونسب ابن السراج وابن مالك والرضي إليهم المنع .

(٨) انظر التسهيل ٨٤ .

(٩) في ت : المثني .

واعلم أنه لا (يوقع)^(١) فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر ، أي لا ينصبه ، فلا يقال : زيدًا ضرب - كما يجيء في المنصوب على شريطة التفسير^(٢) .

قوله : وقد يُحذف (الفعل)^(٣) لقيام قرينة جوازا (نحو)^(٤) زيدا ، لمن قال : من أضرب ؟ ووجوبًا في أربعة مواضع ، الأول سماعي نحو : امرأ ، ونفسه ، و ﴿ ائْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾^(٥) ، وأهلًا وسهلاً .

القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية ، كما إذا قال شخص : من أضرب ؟ فتقول : زيدًا .

وقد تكون (حالة كما)^(٦) إذا رأيت شخصًا في يده خشبة ، قاصدا لضرب شخص ، فتقول : زيدًا . قوله : امرأ ونفسه .

أي دع امرأ (ونفسه)^(٧) ، والواو بمعنى مع ، أو العطف .
وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال^(٨) ، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يُعرف به ثبوت علة وجوب الحذف ، أي كثرة الاستعمال ، بخلاف المنادى ، فإن الضابط كونه منادى .

قوله تعالى : ﴿ ائْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ ﴾^(٩) تفسير سيبويه : انتهوا عن التثليث وائتوا خَيْرًا لكم^(١٠) .

(١) في ت : يرفع والصحيح ما أثبتته بدليل قوله بعده : على مفسره الظاهر أي لا ينصبه .

(٢) انظر صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص والمتن و ط .

(٤) في ط : كقولك .

(٥) النساء ١٧١ .

(٦) في ت : غير لفظية كما ، وفي ج : حالة ما ، وهو ساقط من ص ومثَّل فيه للفظية بغير اللفظية .

(٧) ساقطة من ص و ط .

(٨) في الكتاب ١٤٣/١ ذكر لهذه العلة ، قال لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم ما رأيت كالיום رجلا .

(٩) النساء ١٧١ .

(١٠) قال في الكتاب ١٤٣/١ : وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت انته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر .

وقال الكسائي : التقدير : انتهوا يكن خيرا لكم^(١) .

وليس بوجه ، لأن كان لا يقدر قياسا ، فلا يقال : عبد الله المقتول أي كن ذلك .

وقال الفراء : لو كان على إضمار كان لجاز اتق الله محسنا أي تكن محسنا ، وهو عنده بتقدير انتهوا انتهاء خيرا لكم^(٢) .

وقولهم : حسبك خيرا لك ، ووراءك أوسع لك بتقدير حسبك واثت خيرا لك ، ووراءك واثت مكانا أوسع لك يقوي مذهب سيويه^(٣) - أي تقدير ائت في الآية - وكذا قوله^(٤) :

١٠٠ - فَوَاعِدِيهِ سَرَحْتِي مَالِكٍ أَوْ الرَّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلًا^(٥)

أي قولي (له)^(٦) : ايت مكانا أسهل .

وكذا قولهم : انته أمرا قاصدا ، أي انته عن هذا واثت أمرا قاصدا .

وقرينة (واثت) في هذه المواضع أنك نهيت في الأول عن شيء ، ثم جئت بعده بمالا يُنهى عنه ، بل هو مما يؤمر به ، فيجب أن ينصب بائت أو اقصد ، أو ما يفيد هذا المعنى .

(١) نسب هذا الرأي إليه السيرافي ، انظر هامش الكتاب ١٤٣/١ . ونسبه النحاس في إعراب القرآن ٥٠٨/١ إلى أبي عبيدة ، قال أبو عبيدة في مجاز القرآن ١٤٣/١ : ﴿فَأَمِنُوا خَيْرَ الْكُم﴾ النساء ١٧٠ نصب على ضمير جواب يكن خيرا لكم وكذلك كل أمر ونهي .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١ خيرا : منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر ... وليس نصبه على إضمار يكن لأن ذلك يأتي بقياس يطل هذا ، ألا ترى أنك تقول : اتق الله تكن محسنا ، ولا يجوز أن تقول : اتق الله محسنا ، وأنت تضمّر تكن .. إلخ .

(٣) في الكتاب ١٤٣/١ ، وما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ﴿انتهوا خيرا لكم﴾ ووراءك أوسع لك ، وحسبك خيرا لك إذا كنت تأمره .

(٤) قاله عمر بن أبي ربيعة ، المترجم له صفحة ٣٩٨ .

(٥) البيت في ديوان عمر ٣٠٦ ، وفي الكتاب ١٤٣/١ ، وفي الأمل الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزانة ١٢٠/٢ . اللغة : السَّرْحَة واحدة السَّرْح ، وهو كل شجر عظيم لا شك له ، الربا : جمع ربوة وهو المكان المرتفع عما حوله . أسهل ، أفعل تفضيل من السُّهولة ضد الحَزونة (الخزانة ١٢١/٢) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن أسهل صفة لموصوف محذوف واقع مفعولا به لفعل محذوف ، أي قولي ائت مكانا أسهل .

(٦) ساقطة من ط .

وليس قولهم : أمرا (قاصدا)^(١) مما يجب حذف فعله - على ما ذكر سيبويه^(٢) - وأورده الزمخشري في ذلك^(٣) .

وأورد سيبويه « انتهوا خيرا (لكم)^(٤) ، وحسبك خيرا لك » فيما وجب إضمار فعله^(٥) .

ولعله^(٦) سمع انته وائت أمرا قاصدا ، بإظهار ناصب أمرا ، ولم يسمع إظهار ناصب خيرا لكم وخيرا لك ، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى .

ومعنى أمرا قاصدا : (أي أمرا ذا قصد)^(٧) ، والقصد في الأمر خلافُ القصور والإفراط ، قال :

كلا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمٌ^(٨)

- ١٠١ -

قوله : أهلا .

أي أتيت أهلا لا أجنب ، وسهلا أي : وطئت مكانا سهلا (عليك)^(٩) لا وعرا .

(١) ساقطة من ج .

(٢) الكتاب ١٤٣/١ .

(٣) انظر ٢٧/٢ من المفصل بشرح ابن يعيش .

(٤) تكملة من ص .

(٥) الكتاب ١٤٣/١ .

(٦) يعني سيبويه .

(٧) في ط : إذا قصد . ولعله يريد : أي ذا قصد ، فسقطت الياء في الطباعة .

(٨) قبله كما في الخزائن ١٢٢/١ :

عليك بأوساط الأمور فإنها طريقٌ إلى نهج الصواب قويم

وصدره :

ولا تلك فيها مُفَرِّطاً أو مُفَرِّطاً

قال البغدادي - بعد ذكر البيتين - : ولا أعلم قائل هذين البيتين ولا رأيتهما إلا في كتاب العُباب في شرح أبيات الآداب لابن سناء الملك وضمنه أبياتا وأشعارا تتضمن حكما ومواعظ وذكر أيضا أَنَّ الخطابي أبا سليمان حمد بن

محمد بن إبراهيم بن الخطاب المتوفى سنة ٣٨٦ - قد ضمن الشطر الثاني من البيت تنقفاً له وهي :

فسامِخٌ ولا تستوفِ حَقِّكَ كُلَّهُ وأبقِ فلم يستقر قط كريمٌ

ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

اللغة : الإفراط المبالغة في الأمر ، والتفريط : الإهمال والتضييع ، والقصد بينهما .

الشاهد : ذكره الرضي ليدل على أن معنى القصد خلاف القصور والإفراط .

(٩) ساقطة من ج .

وقال المبردُ : هي منصوبة على المصدر ، أي رُحِبْتَ بلادك مرحبا ، أي رَحبا ، وأهَلَّتْ أَهْلا^(١) ، أي تأهلت تأهلا .

فقدَّر له فعلا - وإن لم يكن له (فعل)^(٢) - كما قيل في نحو القهقري - (كما ذكرنا)^(٣) .

وسَهِّلَ موضعك سهلا ، على وضع سهلا موضع سُهولة^(٤) .

ومن الواجب إضمارُ فعلها سماعا قولهم : هذا ولا زَعَمَاتِكَ^(٥) . كأن المخاطب كان يزعم زعماتٍ كاذبةً ، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سَيِّمًا الصَّدَقِ صادرٍ من غيره قيل له : هذا ولا زعماتك ، أي هذا الحق ، ولا أتوهمُ زعماتك^(٦) .

ويجوز أن يكون التقدير : أزعمُ هذا ولا أزعم زعماتك ، أو أزعمُ هذا ولا تزعمُ زعماتك .

ومنها قولهم : من أنت زيدا^(٧) ، وأصله أن رجلا غير معروف بفضيلة (يسمى)^(٨) بزید ، وكان اسمَ رجلٍ مشهور فأُنْكِرَ ذلك عليه ، أي من أنت ذا كرا زيدا ، (أو تذكر زيدا)^(٩) وانتصاب (ذاكرا) على الحال من معنى (من أنت) أي من تكون ، كما قيل (في كيف)^(١٠)

(١) في المقتضب ٢١٨/٣ : وأما قولهم : مرحبا وأهلا فهو في موضع قولهم : رُحِبْتَ بلادك رحبا وأهَلَّتْ أَهْلا ، ومعناه الدعاء .

(٢) ساقطة من ج و ص وط .

(٣) في ط : على نحو ما ذكرنا ، وفي ص : على ما ذكرنا .

(٤) في اللسان (رحب) ٣٩٩/١ : وكذلك إذا قال سهلا أراد نزلت بلدا سهلا لا جزنا غليظا ، وفي التاج ٣٨٣/٧ : والسهل من الأرض ضد الحَزَن وهو من الأسماء التي أجريت مجرى الظروف .

(٥) ذكر هذا المثل في الكتاب ١٤١/١ ، وفي الإيضاح لابن الحاجب ٣٠٨/١ ، وقال : كأن المخاطب وُعِدَ بأشياء فلم يف بها ، ثم رأى الموعدَ على حال دونها ، فقال : الموعدُ هذا ، أي أرضي هذا ولا زعماتك ، أو ولا أتوهم زعماتك ، وانظر : الصَّبَان على الأعمش في ١٩٣/٣ .

(٦) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١٤١/١ .

(٧) قال سيبويه ١٤٧/١ : ومن ذلك قول العرب : من أنت زيدا ، فزعم يونس أنه على قوله : من أنت تذكر زيدا . وانظر ابن يعيش ٢٨/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣١٠/١ .

(٨) هكذا في النسخ التي بين يدي ولعل الصواب : يسمى ، حتى يتفق مع تفسير الشارح .

(٩) تكملة من ج و ص وط .

(١٠) تكملة من ج و ص وط .

أنت وقصعة^(١) من ثريد^(٢) . أي كيف تكون .

ويقال هذا أيضا فيمن ذكر عظيما بسوء ، أي من أنت تذكر زيدا (بسوء)^(٣) .
ويروى (زيد) بالرفع ، أي كلامك زيد ، نحو كلمته فوه إلى في ، والنصب أقوى وأشهر .

ومنها قولهم : عذيرك من فلان ، والعذير إما بمعنى العاذر كالسميع ، أو (المُعذِر)^(٤) كالألیم بمعنى المؤلم ، وأعذر وعذر بمعنى .

ويجوز أن يكون (العذير)^(٥) بمعنى العُذر ، إلا أن الفعل في مصدر غير الأصوات قليل كالتكثير ، وأما في الأصوات كالصهيل والنسيم^(٦) فكثير .
والعذير - أيضا - الحال التي يحاولها المرء يُعذّر عليها قال^(٧) :

١٠٢ - جَارِي لَا تَسْتَنَكِرِي عَذِيرِي سِيرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي^(٨)

يَبَيِّنُ بقوله سِيرِي وإشفاقي الحال التي ينبغي أن يعذر فيها ، ولا يلام عليها ، يقال هذا إذا أساء شخص الصنيع إلى المخاطب ، أي أحضر عاذرك أو عُذرك ، أو الحال التي تُعذر فيها ولا تلام ، وهي فعلُ المكروه إلى ذلك الشخص ، أي لك العذر فيما تجازيه (لسوء)^(٩) صنيعه إليك .

(١) في اللسان (قصع) القصعة الضخمة تُشبع العشرة والجمع قِصَاع .

(٢) كثيرا ما يرد هذا المثل عند النحويين ، ولم أجد له تحريجا في كتب الأمثال ولا في كتب اللغة وانظر الكتاب ١٥٣/١ .

(٣) ساقطة من ج و ص وط .

(٤) في ص : المعذور .

(٥) تكملة من ج و ص وط .

(٦) في اللسان (نَام) النامة بالتسكين الصوت ، نَامَ الرجل يَنِيْمُ وَيَنَامُ نِيْمًا ، وهو كالأنين ، وقيل : هو كالترحير ، وقيل : هو الصوت الضعيف الخفي ، أيا كان ، ونَامَ الأسدُ يَنِيْمُ نِيْمًا وهو كالترثير .

(٧) قائله العجاج ، وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ .

(٨) البيت في ديوانه ٣٣٢/١ ، وفي الكتاب ٣٢٥/١ ، وفي المقتضب ٢٦٠/٤ ، وفي معجم مقاييس اللغة ٢٠٤/٣ ، وفي مجمع الأمثال ١٢/٢ ، وفي الخزانة ١٢٥/٢ ، اللغة : جاري : منادى مرخم ، أي يا جارية ، والعذير : الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها ، إشفاقي حناني وعطفي .

الشاهد : أنشدته الرضي لبيان أن العذير بمعنى الحال التي يحاولها المرء يعذر عليها .

(٩) في ت : سوء .

ومعنى (من فلان) أي من أجل الإساءة إليه وإيذائه ، أي أنت ذو عذر فيما تعامله به من المكروه .

ومنه ما يروى عن النبي ﷺ أنه قال لأبي بكر : « أعذرني من عائشة »^(١) أي من جهة تأديبها وتعريكها^(٢) .

وفي الخبر : « (لن)^(٣) يهلك الناس حتى يُعذروا مِنْ أَنْفُسِهِمْ »^(٤) أي يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمُعذِّبهم ومهلكهم ، فمعنى من أنفسهم : من (جهة أنفسهم و)^(٥) إهلاكها .

ويقال : من يعذرني من فلان ، أي من أجل إيذائي إياه ، أي لي عذر في إيذائه فهل ههنا من يعذرني ؟

ومنها قولهم : أهلك والليل^(٦) ، إن كان الواو فيه بمعنى (مع) فالمعنى الحق أهلك (مع)^(٧) الليل ، أي لا يسبقك الليل إليهم ، وإن كانت للعطف انتصب الليل بفعل آخر غير ناصب أهلك ، أي الحق أهلك ، واسبق الليل .

ومنها : كليهما وتما^(٨) ، أي أعطني كليهما وتما ، وأصله أنه قال : شخص بين

(١) قال البغدادي في تخريجه لأحاديث شرح الرضوي ق ٣ أ : قال الأزهري في التهذيب : وفي الحديث أن النبي ﷺ استعذر أبا بكر من عائشة ، كأنه عتب عليها بعض الأمر ، فقال لأبي بكر : أعذرني منها إن أدبتها . قلت : ولم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ، والنص الذي نقله البغدادي في التهذيب ٣١٠/٢ .

وفي النهاية لابن الأثير ١٩٧/٣ ، ومنه الحديث « أنه استعذر أبا بكر رضي الله عنه من عائشة كان عتب عليها في شيء ، فقال لأبي بكر : كن عذيري منها إن أدبتها » أي قم بعذري في ذلك .

(٢) في اللسان (عرك) ٣٥٣/١٢ : العريكة : الطبيعة ، يقال : لانت عريكته إذا انكسرت نُحُوته .. يقال : فلان لين العريكة إذا كان سلسا مطاوعا منقادا قليل الخلاف والنفور .

(٣) في ت : أن .

(٤) رواه أبو داود في سننه ٥١٥/٤ ، وأحمد في مسنده ٢٦٠/٤ ، ٢٩٣/٥ . وفي النهاية ١٩٧/٣ : يقال : أعذر فلان من نفسه إذا أمكن منها ، يعني أنهم لا يهلكون حتى تكثر ذنوبهم وعبوبهم ، فيستوجبون العقوبة ، ويكون لمن يعذبهم عذر ، كأنهم قاموا بعذره في ذلك ويروى بفتح الياء ، من عذرتة وهو بمعناه .

(٥) ساقط من ج .

(٦) في جمع الأمثال ٥٢/١ : أي أذكر أهلك وبعدهم عنك ، واحذر الليل وظلمته فهما منصوبان بإضمار الفعل ، يضرب في التحذير والأمر بالحزم . (وانظر جمهرة الأمثال ١٩٦/١ ، والمستقصى ٤٤٣/١) .

(٧) في ت : من .

(٨) ورد هذا المثل في المستقصى ٢٣١/٢ : كليهما ، وفي جمهرة الأمثال ١٤٧/٢ ، وجمع الأمثال ١٥١/١ =

يديه زُبْدٌ وسنام وتمر لآخر : أي هذين تريد - (مشيراً)^(١) إلى الزبد والسنام ،
فقال : ذلك الآخر ذلك .

ومنها قولهم : الكلاب على البقر^(٢) . أي أرسل .
وأحشفاً وسوء كيلة^(٣) ، أي أتجمع حشفاً (وسوء كيلة)^(٤) .
وكل شيء ولا شتيمة حر^(٥) ، أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر .
وإن تأتني فأهل الليل و (أهل)^(٦) النهار^(٧) ، أي فتأتي أهل الليل و (أهل)^(٨)
النهار ، أي أهلاً لك بالليل والنهار .
(وقولهم)^(٩) ديار الأحبة^(١٠) ، أي اذكرها .

وقولهم : كالיום رجلاً ، أي ما رأيت كرجل اليوم رجلاً ، على حذف ناصب
رجل ، وحذف ما أضيف إلى اليوم ، وكالיום حال مقدم (من رجلاً)^(١١) .

= كلامها . قال الزنجشري في المستقصى : مرّ بعمر بن حمران الجعدي رجلٌ مجهود وبين يديه زبد وقرص وتمر
فاستطعمه زبداً أو قرصاً ، فقال عمرو ذلك : أي أطعمك كل واحد منهما وتمرًا أيضاً ، ثم ضرب في كل موضع
خبر فيه الرجل بين شيئين وهو يريد ما .
ورواية الزنجشري عكس رواية الرضي لأصل المثل وقد ذكر الميداني الروايتين .

- (١) ساقطة من ج .
- (٢) في مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ، يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك
فخلهم .. ويقال : الكراب على البقر ، هذا من قولك : كربت الأرض إذا قلبتها للزراعة ، يضرب في تخلية المرء
وصناعته . وانظر جمهرة الأمثال ١٦٩/٢ .
- (٣) في جمهرة الأمثال ١٠١/١ يضرب مثلاً لجمعك على الرجل ضريين من الخسران ونوعين من النقصان ، وفي مجمع
الأمثال ٢٠٧/١ الكيلة : فعلة من الكيل ، وهي تدل على الهيئة والحالة نحو الركبة والجلسة ، والحشف أردأ التمر ..
يضرب لمن يجمع بين خصلتين مكروهتين .
- (٤) ساقط من ج و ص وط .
- (٥) ذكره سيبويه في الكتاب ١٤٢/١ وقال : أي ائت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر . ونقله عنه ابن منظور في
اللسان مادة شتم ، وانظر الإيضاح ٣٠٨/١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ١٩٤/٣ .
- (٦) تكلمة من ص وط .
- (٧) ذكره ابن الحاجب في الإيضاح ٣١٠/١ وقال : فإنك تأتي ، ومعناه الإكرام ، لأن المرء يكرم في أهله ليلاً
ونهاراً ، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ١٩٣/٣ .
- (٨) تكلمة من ج .
- (٩) قدر الأشموني المضمر بأعطني ، وقدره الصبان بذكرها (حاشية الصبان ١٩٣/٣) .
- (١٠) في ط : من رجل .

وقد يقال : كلاهما - بالرفع - (وتمرا)^(١) ، وكلُّ شيء ولا شتيمة حر ، أي كلاهما لي ، وكل شيء أمم^(٢) .

ووجوب الحذف في جميع ما ذكر وأمثاله لكونها أمثالا أو كالمثل في كثرة الاستعمال ، والأمثال لا تغير .

وأعلم أن المفعول به يحذف كثيرا ، إلا في أفعال القلوب - كما يجيء في بابها^(٣) - وكذا المتعجب منه ، فإنه لا يحذف إلا مع قيام القرينة على (تعينه)^(٤) نحو ما أحسنك وأجمل ، إذ لا فائدة في التعجب من دون المتعجب منه .

ولا يحذف المجاب به ، نحو : ضربت زيدا في جواب من قال : من ضربت ؟ إذ هو مقصود الكلام .

وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلا زيدا .

وما حذف من المفعول به فهو على ضربين :

إما منوئي كما في قوله تعالى : ﴿ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ ﴾^(٥) أي (لمن)^(٦) يشاؤه .
أو غير منوئي ، وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللازم ، كقوله تعالى : ﴿ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾^(٧) أي يعدلون . وقوله^(٨) :

١٠٣ - وإن تُعَذِّبَ بالحِلِّ من ذي ضروعها إلى الضيف يَجْرَحُ في عراقِيبِها نصلي^(٩)
أي يؤثر بالجرح .

(١) في ص : وتمر ، (ولعل الصواب ما أثبتته) .

(٢) هذا تقدير سيبويه ١٤٢/١ وتبعه النحويون ، والأمم الشيء اليسير .

(٣) انظر ط ٢٧٩/٢ .

(٤) في ط : تعينه .

(٥) آل عمران ١٢٩ .

(٦) تكملة من ط .

(٧) النور ٦٣ وفي التبيان ٩٧٩ الكلام محمول على المعنى ، لأن معنى يخالفون يميلون ويعدلون .

(٨) قتالة ذو الرمة وستأتي ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٩) البيت في ديوانه ١٥٦/١ وفي ابن يعيش ٣٩/٢ وفي المغني ٦٧٦ وفي الخزانة ١٢٨/٢ .

اللغة : الحِل : انقطاع المطر ويُسُّ الأرض من الكلاء ، عراقِيبها قال الأصمعي : كل ذي أربع عرقوباه =

وإما للمبالغة بترك التقييد كما تقول : فلان يعطي ويمنع . قال الله تعالى : ﴿ والله يَقْبِضُ وَيَسْطُ ﴾^(١) .

= في رجليه وركبته في يديه ، والنصلُ حديدة السيف والسكين (الخزائن ١٢٩/٢) .
الشاهد : أورده الرضي شاهدًا على حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر قلت : والذي أراه أن المفعول به لم يحذف فهو كلمة (عراقبها) ولكنه عدى الفعل إلى المفعول به بواسطة حروف الجر لتضمنه معنى يؤثر الذي لا يتعدى إلا بحرف الجر .
(١) البقرة ٢٤٥ .

النادى

قوله : والثاني النادى وهو المطلوب إقباله بحرف نائِبٍ منابٍ أدعو لفظاً أو تقديراً .

(قوله : المطلوب إقباله)^(١) .

أَي الذي يطلب منه أن يقبل عليك بوجهه .
قال المصنف : المطلوبُ إقباله أخرج المندوبَ ، لأنه المتفجّع عليه لا المطلوبُ إقباله ، وبحرف نائِبٍ منابٍ أدعو أخرج نحو زيد في قولك : أطلبُ إقبالَ زيدٍ^(٢) .
وقد تصلّف^(٣) (المصنف)^(٤) بهذا الحد ، وقال : إن الزمخشري لم يحدّ النادى لإشكاله ، وذلك أنه لو حُدّ بأمر معنوي أي كونه مطلوبَ الإقبال دخل فيه (زيد) في : أَطْلُبُ إقبالَ زيد ، ولوحد بأمر لفظي - أي ما دخل عليه يا وأخواتها - دخل فيه المندوب وليس بمنادى^(٥) .

والظاهر أن جار الله لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله ، فإن النادى - عنده - كلُّ ما دخله (يا) وأخواتها ، والمندوب عنده منادى (على وجه التفجع)^(٦) كما صرح به لما فصل أحكام النادى في الإعراب والبناء^(٧) .
وكذا الظاهر من كلام سيبويه أنه منادى^(٨) .
(كما)^(٩) قال الجزولي : المندوب منادى على وجه التفجع ، فإذا قلت يا محمداه ،

(١) تكملة من ط .

(٢) في الإيضاح لابن الحاجب ٢٤٩/١ ، والتحقيق أن يقال في حده - يعني حد النادى - : هو المطلوب إقباله بحرف نائِبٍ منابٍ أدعو لفظاً أو تقديراً .. وخرج المندوب عنه بأصل الجنس فإنه ليس مطلوباً إقباله .

(٣) في اللسان صلف ٩/١١ الصلف مجاوزة القدر في الظُرف والبراعة والادعاء .

(٤) تكملة من ط .

(٥) الإيضاح ٢٤٩/١ .

(٦) تكملة من ط ، وهي مأخوذة من كلام سيبويه في الكتاب ٣٢١/١ .

(٧) انظر الفصل بشرح ابن يعيش ١٢٨/١ .

(٨) في الكتاب ٣٢١/١ ، اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه .

(٩) تكملة من ص وط .

فكأنك تناديه ، وتقول (له)^(١) : تعال ، فأنا مشتاق إليك ، ومنه قولهم في المراثي : لا تبعد ، أي لا تهلك ، كأنهم من ضنهم بالميت (على)^(٢) الموت تصوره حيا ، فكرهوا موته ، فقالوا : لا تبعد ، أي لا يبعدت ولا هلكت^(٣) .

وكذا المندوب (المتوجع عليه)^(٤) نحو (واويلا)^(٥) وواثبورا^(٦) ، وواحننا ، أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك .

والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى : ﴿ لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُورًا وَاحِدًا ، وَادْعُوا ثُبُورًا كَثِيرًا ﴾^(٧) أمرهم بقول : واثبورا .

وكذا المستغاث منادى دخله معنى (الاستغاثة) .

وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى (^(٨) التعجب) ، فمعنى ياللماء ويا للدواهي : احضرا حتى يُتَعَجَّب منكما .

وكذا لا يرد عليه الخصوص ، فإنه يقول : هو منادى نقل إلى معنى الاختصاص^(٩) والعارض غير معتد به .

هذا ، وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به ، وناصبه الفعل المقدر . وأصله عنده يا أدعو زيدا ، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة الاستعمال (ولدلالة)^(١٠) حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته^(١١) .

(١) تكلمة من ص وط .

(٢) في ط : عن .

(٣) في المقدمة الجزولية ق ٤٥ : المندوب منادى على وجع التفجع لا لأن يجيب .

(٤) في ت : المتوجع به .

(٥) في ج و ط : واويلاه وفي ط : واثبوره ، وواحنناه .

(٦) الثبور : الهلاك والخسران والويل .

(٧) الفرقان : ١٤ .

(٨) تكلمة من ج و ص وط .

(٩) في المفصل بشرح ابن يعيش ١٧/٢ وفي كلامهم ما هو على طريقة النداء ويُقصد به الاختصاص لا النداء ، وذلك قولهم : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل .. إلخ .

(١٠) في ط : لدلالة .

(١١) في الكتاب ١٤٧/١ : وما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك : يا عبد الله والنداء كله .. حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم هذا الكلام ، وصار يا بدلاً من اللفظ بالفعل - كأنه قال : يا أريد عبد الله ، فحُذِفَ أريد ، وصارت (يا) بدلاً منها .

(وأجاز) ^(١) المبرد نصب المنادى على حرف النداء ، لسده مسد الفعل ^(٢) .
وليس ببعيد ، لأنه يمال إمالة الفعل فلا يكون - إذن - من هذا الباب ، أي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف .
وعلى المذهبين (يازيد) ^(٣) جملة ، وليس المنادى أحد جزأي الجملة ، فعند سيبويه جزءا الجملة - أي الفعل والفاعل - مقدّران ، وعند المبرد حرف النداء سدّ مسد أحد جزأي الجملة - أي الفعل - والفاعل مقدر .
ولا منع من دعوى سده مسدّهما .
والمفعول به هنا - على المذهبين - واجب الذكر لفظا أو تقديرا ، إذ لا نداء بدون المنادى .

وما أورد ههنا - إلزاما - من أن الفعل لو كان مقدرا ، أو كان (يا) عوضا منه ، لكان جملة خبرية غير لازم ، لأن الفعل مقصود به الإنشاء ، فالأولى أن يقدر بلفظ الماضي ، أي دعوت أو ناديت ، لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي .
وقال أبو علي - في بعض كلامه - إن (يا وأخواته) أسماء أفعال ^(٤) .
ومُنِعَ بأن أسماء الأفعال لا تكون على أقل من حرفين ، والهمزة من أدوات النداء .

(١) في ت وج : وأحال .

(٢) كلام المبرد يوافق كلام سيبويه . قال في المقتضب ٢٠٢/٤ : اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصيبته ، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره ، وذلك قولك : يا عبد الله لأن (يا) بدل من قولك : أدعو عبد الله وأريد ، لأنك تخبر أنك تفعل ، ولكن بها وقع أنك قد أوقعت فعلا ، فإذا قلت : يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك ..

وانظر تعليق الشيخ عضيمة هامش رقم ١ من صفحة ٢٠٢ ج ٤ .

(٣) في ط : فيازيد .

(٤) لعل الرضي اتبع ابن يعيش في نسبة هذا الرأي إلى أبي علي ، انظر شرحه للمفصل ١٢٧/١ . وكلام أبي علي في الإيضاح وفي المسائل العسكرية لا يؤيد ما ذهب إليه . قال في الإيضاح بشرح عبد القاهر (المقتصد ٥٧٣) ويدلّك على أن هذه الكلم - يعني أسماء الأفعال - أسماء وليست بحروف أن الحرف والاسم لا يستقلّ بهما كلام إلا في النداء ، وليس ذلك بنداء . وظاهر كلام عبد القاهر في المقتصد ٥٧٣ - ٥٧٤ لا يؤيدهما أيضا وفي المسائل العسكرية ١٠٩ : فأما قولهم في النداء (يازيد) واستقلال هذا الكلام مع أنه مؤتلف من اسم وحرف فذلك لأن الفعل ههنا مراد عندهم ، يدلك على ذلك ما حكاه سيبويه في قولهم : يا إياك .

ويمكن أن يقال : خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء ، فجُوزَ في أداته مالا يجوزُ في غيرها ، ألا ترى إلى الترخيم .

ومُنِعَ أيضا بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره ، ولا لتكلم لأن اسم الفعل لا يضم في ضمير المتكلم .

والجواب (أن)^(١) اسم كل فعل يجري مجرى ذلك الفعل في كون فاعله ظاهرا أو مضمرا ، وغائبا أو متكلما أو مخاطبا ، لكنه لا يبرز في اسم الفعل شيء من الضمائر (فتقول)^(٢) صه في المفرد المذكر والمؤنث ، وكذا في مثاهما ومجموعهما ، وإذا كان أداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره ، فيكون كما قال بعضهم في أف : إنه بمعنى أتضجر أو تضجرت ، وفي أوّ : إنه بمعنى أتوجع أو توجعت^(٣) .

وقيل : لو كان اسم فعل لثم (من)^(٤) دون المنادى ، لكونه جملة .

والجواب : أنه قد يعرض للجملة مالا (تستقل به كلاما)^(٥) ، (كخبر المبتدأ)^(٦) والجملة القسمية ، والشرطية ، والنداء لا بد له من منادى .

واعلم أنه قد ينصب عاملُ المنادى المصدر اتفاقا - نحو : يا زيد دعاء حقا ، ويجوز أن يكون مثل : الله أكبر دعوة الحق ، وزيد قائم حقا ، أي منتصبا بعامل مقدر ، كما قيل فيهما .

وأجاز المبردُ نصبَه للحال ، نحو : يا زيد قائما ، إذا ناديته في حال قيامه^(٧) ، قال

(١) في ج : لأن .

(٢) في ت وص : وتقول ، وفي ط : تقول .

(٣) نقل أبو حيان في بحره المحيط ٢٣/٦ عن الزناني أن في (أف) لغات تقارب الأربعين ، وذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣٨/٤ - ٣٩ ، في أوّه عدة لغات منها أوّه وآه وأوّه وأوّه .

(٤) في ط : مني .

(٥) في ج وص : يستقل كلاما ، وفي ط : يستقل كلاما بوجوده .

(٦) ساقط من ج وص وط .

(٧) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل ذكرا للبيت الذي ذكره الرضي أن المبرد قال : إنه مما نصبَ فيه عاملُ المنادى الحال . ولعله اعتمد في نقله هذا على ابن السراج في الأصول ٣٧٠/١ - ٣٧١ فإنه حكى عن أبي العباس المبرد أنه قال : قلت لأبي عثمان : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال : لم أنكر منه إلا أن العرب لم تدع على شريطة ، =

ومنه قوله^(١) :

١٠٤ -

يا بؤس للجهل ضرّاراً لأقوام^(٢)

والظاهر أن عامله (بؤس) الذي هو بمعنى الشدة ، وهو مضاف إلى صاحب الحال - أعني الجهل - تقديراً ، لزيادة اللام ، فهو مثل أعجيني (مجيء)^(٣) زيد راكبا .

قوله : ويُنَيَّى على ما يُرْفَعُ به إن كان مفرداً معرفةً ، نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون .

إنما قال : على ما يرفع به ليكون أعمّ من قولهم : يبنى على الضم فإن نحو : يا زيدان ويا زيدون خارج منه .

وما يرفع به الاسم الضمّ والألف والواو .

وقال الكسائي : المنادى المفرد المعرفة مرفوعٌ لتجرده عن العوامل اللفظية^(٤) .

= فإنهم لا يقولون : يا زيد راكبا ، أي ندعوك في هذه الحالة وتُمسِك عن دُعائك ماشيا ، لأنه إذا قال : يا زيد فقد وقع الدعاء على كل حال ، قال : قلت : فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج إليه في غير هذه الحالة فقال : يا زيد راكبا ، أي أريدك في هذه الحالة ؟ قال : أُلست قد تقول : يا زيد دعاء حقا ؟ فقلت بلى فقال : علام تحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولي : يا زيد كقولي : أدعو زيدا ، فكأنّي قلت : أدعو دعاء حقا ، قال : لا أرى بأسا بأن تقول على هذا : يا زيد قائما ، وألزم القياس . قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغة :

قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بؤس للجهل ضرارا لأقوام

وانظر : الإنصاف ٣٢٩ ، والخزانة ١٣١/٢ .

(١) القائل النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته ٧٧٦ .

(٢) صدره : قالت بنو عامر خالوا بني أسد

والبيت في ديوانه ٢٢٠ ، وفي الكتاب ٣٤٦/١ ، وفي الخصائص ١٠٦/٣ ، وفي شرح المفضليات للتبريزي ٤٤٦ ، وفي رصف المباني ١٦٨ ، وفي الخزانة ١٣٠/٢ . اللغة : خالوا : قاطعوا وتاركوا من المخالاة والخلاء (الخزانة ١٣٢/٢) وقال البغدادي ١٣٠/٢ : من جعل عامل الحال النداء جعل الحال من المضاف .. ومن جعل ضرارا حالا من المضاف إليه جعل العامل المضاف .. وقال في الخزانة ١٣٢/٢ : اللام في لأقوام زائدة ، قال المبرد : هذه اللام تزداد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة يقولون : هذا ضارب زيدا وهذا ضارب لزيد .

الشاهد : نسب الرضي إلى المبرد أنه استشهد بهذا البيت لمجيء الحال منصوبا بعامل المنادى .

(٣) تكملة من جوص وط : وهي لازمة لتكون عاملة في الحال ، ولأنها مضافة إلى صاحب الحال ، فيشبهها حينئذ قوله يا بؤس للجهل ضرارا .

(٤) هذا رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٣٢٣ .

(و) (١) لا يعني أن التجرد فيه عاملُ الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ^(٢) ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سببُ البناء حتى يبنى ، فلا بد فيه من الإعراب .
ثم (قالوا) (٣) لو جردناه لشابه المضافُ إلى ياء المتكلم إذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ، ولم ننوّه ليكون فرقا بينه وبين ما رُفع بعامل رافع .
(ولا) (٤) يعترض عليه بالمبتدأ ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر^(٥) .
قال (٦) : وإنما نصب المنادى (المضاف)^(٧) لطوله ، ولأن المنصوبات في كلام العرب أكثر .

فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل^(٨) .
وقال الفراء : أصل يازيدُ يازيدا (ليكون)^(٩) المنادى بين الصوتين ، ثم اكتُفي بيا ، ونوي الألف ، فصار كالغايات ، فبني على الضم ، وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقعَ ألف يازيدا^(١٠) .
فحرّكته عنده ليست نصبا . ولا أدري ما يقول في نصب المضارع (للمضاف)^(١١) والمفرد النكرة ، ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا .

-
- (١) تكملة من ط .
(٢) قد نسب الرضي هذا الرأي إلى البصريين انظر : صفحة ٢٥٣ .
(٣) في ت وط : أنا ، ولعل ما أثبتّه هو الصواب ، لأن هذا دليل الكوفيين وانظر : الإنصاف ٣٢٣ .
(٤) في ج : فلا .
(٥) انظر رأيه فقد تقدم صفحة ٢٥٥ .
(٦) يعني الكسائي ، وقد ذكر صاحبُ الإنصاف ذلك في دليل الكوفيين صفحة ٣٢٣ فقال : فأما المضاف فنصبناه لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوبا ، فحملناه على وجه من النصب أكثر استعمالا .
(٧) في ت : المضاف الطويل وفي ص : المنادى الطويل .
(٨) قد تقدم أن هذا رأي الكوفيين وليس رأي الكسائي وحده .
(٩) ساقطة من ص .
(١٠) في الإنصاف ٣٢٣ ، وأما الفراء فتمسك بأن قال : الأصل في النداء أن يقال : يا زيدا .. والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه ، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو (يا) في أوله عن الثاني وهو الألف في آخره ، فحذفوه ، وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد .. ثم قال : وأما المضاف فإِنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثاني حل محل ألف الندبة .
(١١) ساقطة من ج و ص وط .

قوله : مفردا .

أي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له ، فيدخل فيه نحو : يازيدان ويازيدون .
ويعني بالمعرفة ما كان مقصودا قصده ، سواء تعرف بالنداء أو كان معرفة قبله ،
(فيعم)^(١) نحو يا زيد ، ويا رجل ، ويا هذا ، ويا أنت .

والضم مقدر في المنقوص والمقصور ، نحو : يا قاضي ويا فتى ، وفي المبني قبل النداء ،
نحو يا هذا ، ويا هؤلاء .

ويؤنس يحذف الياء في المنقوص ، ويعوَّض منها تنوينًا ، فيقول : يا قاضٍ ، لأنه لم
يُعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لامٍ أو إضافة ، ولا يحذف في يا مُرِّي - من
الإراءة - خوفاً من الإجحاف بالكلمة^(٢) .

ولما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة - لفظا ومعنى - لكاف
الخطاب الحرفية ، وكونه (مثلها)^(٣) إفرادا وتعريفا ، وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك
وهذا الكاف (ككاف)^(٤) ذلك لفظا ومعنى .

ولما قلنا ذلك لِمَا تقرر أن الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف (بوجه)^(٥) أو الفعل ،
ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني .

وأما المضاف والمضارع له فلم يبنيا لأنهما ليسا كالكاف إفرادا .
ولم يبنِ المفرد (المنكر)^(٦) لأنه ليس مثلها تعريفا ، ولم يقع موقعها .
وإن وقع المضمّر منادى جاز (نحو)^(٧) يا أنت ، نظرا إلى المظهر ، قال^(٨) :

(١) ساقطة من جـ ، وفي ط : فيضم .

(٢) في الجمع ١٧٣/١ وقال يونس : تحذف - يعني الياء - لأن النداء دخل على اسم معرب منون محذوف الياء فذهب
التنوين من المحذوف الياء ، فبقي حذف الياء بحاله ، وتقدر الضمة في الياء المحذوفة .

(٣) تكملة من جـ وص وط .

(٤) في ط : مشابه للكاف في .

(٥) تكملة من ط .

(٦) في ص : المركب .

(٧) ساقطة من جـ وط .

(٨) قائله سالم بن دارة ، ودارة لقب أمه ، واسمها سيقاء ، وأبوه مسافع بن عقبة بن يربوع .. وقال التبريزي : دارة =

١٠٥ - يا أبحرُ بن أبحرِ يا أتنا أنت الذي طلقت عام جُعتاً^(١)
 وجاز يا إياك نظراً إلى كونه مفعولاً ، كما ورد في كلام ابن الأحوص^(٢) : يا إياك قد
 كفيتك ، قاله لأبيه لما أراد أن يتكلم^(٣) .
 وإذا اضطرَّ إلى تنوين المنادي المضموم اقتصر على القدر المضطرَّ إليه (من
 التنوين)^(٤) ، قال^(٥) :

١٠٦ - سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السلام^(٦)
 وعند يونس يُنصَّب رجوعاً به إلى حركته الإعرابية ، لما اضطرَّ إلى إزالة البناء بتنوين

= هو يربوع ونسب سالم إليه . وكذا في الأغاني ، قال البغدادي : والصحيح الأول (الخزانة ١٤٤/٢ ، ١٤٥) .

(١) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٣ وفيه يا مُرُيا ابن واقع وهي الرواية الصحيحة كما في الخزانة ١٤٠/٢ ، وفي الأمالي
 الشجرية ٧٩/٢ ، وفيه يا أقرع بن حابس ، وفي الإنصاف ٣٢٥ ، ٦٨٢ ، وفي ابن يعيش ١٢٧/١ ، وفي الخزانة
 ١٣٩/٢ ، وفي التصريح ١٦٤/٢ ، وفي الهمع ١٧٤/١ .

الشاهد : أوردته الرضي شاهداً على أنه يجوز لك إذا ناديت المضمّر أن تقول : يا أنت نظراً إلى المظهر .
 (٢) الأحوص هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عاصم الأنصاري ، شاعر هجاء صافي الديباجة عاصر جريراً
 والفردق ، وفد على الوليد بن عبد الملك فأكرمه ثم بلغه عنه ما ساءه من سيرته فردّه إلى المدينة وأمر بجلده . أخباره
 كثيرة توفي سنة ١٠٥ هـ (الأعلام ٢٥٧/٤) .

(٣) نسب هذا القول السيوطي للأحوص - بالخاء المعجمة الفوقية - في الهمع ١٧٤/١ ، وفي كثير من كتب النحو
 قال بعضهم : وفي إيضاح ابن الحاجب ٢٥٣/١ ، قول بعض العرب : يا إياك . وفي الخزانة ١٤١/٢ قال - وهو
 يتحدث عن نسبة البيت : يامر يا ابن واقع .. إلخ - : زعم العيني أن قائله الأحوص ، وهو وهم وإنما قوله نثر لا نظم ،
 وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال : يا إياك قد كفيتك . والظاهر من كلام
 الشارح إجازة نداء المضمّر ، والذي عليه الجمهور خلافه ، قال في الهمع ١٧٤/١ : لا ينادى المضمير عند الجمهور ،
 أما ضمير الغيبة والتكلم فلأنهما يناقضان النداء ، إذ هو يقتضي الخطاب ، وأما ضمير مخاطب فلأن الجمع بينه وبين
 النداء لا يحسن لأن أحدهما يغني عن الآخر ، وجوز قوم ندائه متمسكاً بقوله : يا أبحر بن أبحر يا أتنا ، وقول الأحوص
 يا إياك قد كفيتك . وأجاب الأولون بندوره ...

(٤) تكملة من ص .

(٥) قائله هو الأحوص وقد سبقت ترجمته .

(٦) البيت في ديوان الأحوص ١٨٩ ، وفي الكتاب ٣١٣/١ ، وفي المقتضب ٢١٤/٤ ، وفي الإنصاف ٣١١ ، وفي
 الخزانة ١٥٠/٢ ، وفي العيني ١٠٨/١ ، ٢١١/٤ ، وفي المحتسب ٩٣/٢ ، وفي رصف المباني ١٧٧ .
 الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر إذا اضطرَّ إلى تنوين المنادي المضموم اكتفى بذلك ولم ينصبه . وفي
 هذا البيت قال يا مطرٌ ولم يقل يا مطراً . قلت : وقد ورد في البيت الروايتان .

التمكّن^(١) .

ولأما بني المفرد على الحركة لأن له عرقا في الإعراب ، وبني على الضم فرقا بين
حَرَكَتي المنادى المعرب نحو يا قوم ويا قومنا ، وحركة المبني نحو يا قوم ، كما عملوا ذلك
في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل .

(١) في أمالي الزجاجي ٨٣ ، وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو عَمَر الجرمي فينشُدونه
سلام الله يا مطرًا عليها .

وفي الكتاب ٣١٣/١ : وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرًا يشبهه بقوله يا رجلا يجعله إذا نُؤنَّ وطال كالنكرة
ولم نسمع عربيًّا يقوله ، وله وجه من القياس .

الاستغاثة ونصب المنادى

قوله : وَيُخَفِّضُ بِلَامِ الاستغاثة نحو يا لزيد ، وَيُفْتَحُ لِاحْقَ ألفها ولا لام نحو يا زيدا ، وينصب ما سواهما نحو يا عبد الله ، ويا طالعا جبلا ، ويا رجلا لغير معين .

هذه اللام المفتوحة تدخلُ المنادى إذا استغيث به نحو (يا لله)^(١) أو تُعْجَبُ منه نحو يا لَلْماءِ (ويا لَلدواهي)^(٢) وهي لام التخصيص أدخلت علامة (للاستغاثة)^(٣) والتعجب .

وإنما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها (لمعناها)^(٤) ، إذ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء ، وكذا المتعجب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته .

فاللام معدية لأدعو المقدر عند سيبويه^(٥) ، أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد^(٦) إلى المفعول .

وجاز ذلك مع أن أدعو متعدي بنفسه لضعفه بالإضمار (له)^(٧) أو لضعف النائب منابه ، ألا ترى أنك تقول : ضربي لزيد حسن ، وأنا ضاربٌ لزيد ، ولا يجوز ضربتُ لزيد .

وإنما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع شيئين :

(١) في ط : يا الله ، وهو تحريف .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) في ج : الاستغاثة والأحسن ما أثبتته .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) وقد سبق ذكرُ مذهب سيبويه في نصب المنادى ، وأنه بأدعو المقدر الذي صارت يا بدلا منه انظر : صفحة ٤٩٧ ، وقال في الكتاب ٣١٨/١ : هذا باب ما يكون النداء فيه مضافا إلى المنادى بحرف الإضافة ، وذلك في الاستغاثة والتعجب ، وذلك الحرف اللام المفتوحة .

(٦) قد بينت صفحة ٤٠٨ أن كلام المبرد يوافق كلام سيبويه في نصب المنادى .

(٧) ساقطة من ط .

أحدهما : الفرقُ بين المستغاث والمستغاث له ، وذلك لأنه قد يلي (يا) ما هو مستغاثٌ له بكسر اللام ، والمنادى محذوفٌ ، نحو يا للمظلوم ويا للضعيف ، أي يا قوم .

والثاني : وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لأم الجرِّ معه - كما يجيء في حروف الجر^(١) - فإن عطفت (على المستغاث)^(٢) بغير (يا) نحو قوله^(٣) :

١٠٧ - يا للكحول وللشبان للعجب^(٤)

كُسرَتْ لأم المعطوف ، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصلٌ بعطفه على المستغاث .

وإن عطفت مع (يا) فلا بد من فتح لام المعطوف أيضا نحو قوله^(٥) :

١٠٨ - يا لَعَطَافِنَا ويا لَرِيَّاحٍ^(٦)

(١) ط ٣٢٨/٢ .

(٢) ساقطتان من ج و ص وط .

(٣) قال البغدادي في الخزانة ١٥٤/٢ : هذا البيت من شواهد جمل الزجاجي وغيره ، ولم ينسبه أحد إلى قائله . وقد وجدته منسوباً إلى عمرو بن معد يكرب .

(٤) صدره : ييكك ناءٍ بعيد الدار مغترَّب

والبيت في ديوان عمرو بن معد يكرب مع ما ينسب إليه صفحة ١٨٥ ، وفي المقتضب ٢٥٦/٤ ، وفي الكامل ٢٧٢/٣ ، وفي المقرب ١٨٤/١ ، وفي رصف المياني ٢٢٠ ، وفي العيني ٢٥٧/٤ ، وفي الخزانة ١٥٤/٢ .

اللغة : ناء : أراد به بعيد النسب ، مغترَّب : غريب ، الكهل : من حين يبلغ الإنسان أربعاً وثلاثين حتى الحادية والخمسين ، والشاب من السابعة عشرة حتى الرابعة والثلاثين ، (الخزانة ١٥٤/٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أنه إن عطف على المستغاث بغير (يا) كسرت اللام .

وأنقل هنا ما ذكره المرادي في الجني الداني ١٤٩ عن إعراب اللام في المستغاث به والمستغاث من أجله حيث قال : اختلف في لام الاستغاث فقليل هي زائدة فلا تتعلق بشيء ، وقيل ليست بزائدة وعلى هذا ففيما يتعلق به قولان : أحدهما : أنه الفعل المحذوف وهو اختيار ابن عصفور .

والثاني : أنه حرف النداء ، وإليه ذهب ابن جني .

أما لام المستغاث من أجله فهي في الحقيقة لأم التعليل ، وهي متعلقة بفعل محذوف ، وبه قال ابن عصفور وقيل تتعلق بحال محذوفه أي مدعوا .

(٥) من الخمسين التي لم يعرف قائلها .

(٦) ذكر صاحب الخزانة فيها ١٥٥/٢ هذا الشطر ضمن بيتين وقال : إن الشاعر رثى بهما رجلاً من قومه هم عطاف ورياح وأبو الحشرج والبيتان هما :

يا لقومي من للعلا والمساغي يا لقومي من للندى والسماح
يا لعطافنا ويا لرياح وأني الحشرج الفتى النفاح

وإنما يكسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله : يا لله للمسلمين^(١) .

وفتح اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ، ويطرّد كسر لاميّه على (تأويل)^(٢) أنه مدعو له ، والمنادى محذوف نحو يا للدواهي ، ويا للماء ، ويا للقلقة^(٣) .

وحكى الفراء عن بعضهم أن أصل يا لزيد يا آل زيد فخفف^(٤) .
وهو ضعيف ، لأنه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما .
وقد يستعمل المستغاث له بيمين نحو^(٥) :

ويا لله من ألم الفراق^(٦) - ١٠٩

وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام ، أي أستغيث بالله من ألم الفراق .
وأما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام (الأول)^(٧) فمعنى

= والبيتان أو بعضهما في الكتاب ٣١٩/١ ، وفي المقتضب ٢٥٧/٤ ، وفي ابن يعيش ١٢٨/١ ، وفي العيني ٢٦٨/٤ ، وفي اللامات ٨٤ .

اللغة : النفاخ : كثير النفخ ، أي العطية .

الشاهد : قوله : يا لعطافنا ويا لرياح حيث فتح اللام فيهما حين عطف على المستغاث به وأعاد (يا) .

(١) هذا من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه قاله لما طعنه أبو لؤلؤة المجوسي ، انظر : المقتضب ٢٥٤/٤ .
(٢) تكلمة من ط .

(٣) في اللسان (فلق) ١٨٦/١٢ الفليقة الداهية .. والعرب تقول يا للفليقة . وانظر : المستقصى ٤٠٧/٢ .

(٤) انظر شرح ابن يعيش للمفصل ١٣١/١ فقد نسب ذلك للفراء أيضا وضعفه كالرضي ونقل السيوطي في الجمع ١٨١/١ عن أبي حيان أنه نازع في ذلك بأن قال : ومن الناس من زعم كذا فذكره ، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيين ، ثم إنه لم يقل به وهو رأسهم .

(٥) هذا البيت لعبيد الله بن الحر ، من أبيات رثى بها الحسين بن علي رضي الله عنهما ، قال عنه البغدادى في الخزانة ١٥٦/٢ : إنه كان شهد القادسية ، وكان شجاعا لا يعطي الأمراء طاعة ، ثم صار مع معاوية فكان يكرمه ثم أغضبه فخرج إلى الكوفة . لم يشهد فاجعة الحسين رضي الله عنه . وفي الأعلام ٣٤٦/٤ أنه حبسه مصعب فحقدوا عليه وخرج مغاضبا وأعياء مصعبا أمره ، وفي آخر أمره تفرق عنه جمعه وخاف أن يؤسر فألقى نفسه في الفرات سنة ٦٨ هـ .

(٦) صدره : مع ابن المصطفى نفسي فداه

ولم أجد البيت إلا في الخزانة ١٥٥/٢ ، ١٥٦ .

والشاهد : فيه أن المستغاث له قد يُجرّ بمن كما يجز باللام .

(٧) في ط : الأولى .

يا الله للمسلمين أحصُ الله بالدعاء لأجل المسلمين .

وقد يُستغنى عن المستغاث له إذا كان معلوما .

وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهْدَد نحو (يا)^(١) لزيد لأقتلَكَ . قال مهلهل^(٢) :

١١٠ - يا لبكر أنشِروا لي كُليًّا يا لبكر أين أين الفِرار^(٣)

وقولهم : إن هذه لام الاستغاثة كأنه استغاث بهم لنشر كليب ، واستغاث بهم للفِرار^(٤) تكلف ، ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا .

ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة ، فلو قلت : يا لزيد قد كان كذا - وأنت تحدّثه - لم يجوز .

ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة والتعجب إلا يا وحدها ، لكونها أشهر في النداء ، فكانت أولى بأن يُتوسّع فيها باستعمالها في المنادى المستغاث به (والمهْدَد)^(٥) والمتعجب منه .

(قوله : ولا لام .

قال الخليل^(٦) : اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث به والمتعجب منه)^(٧) .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) عدي بن ربيعة بن مرة بن هبيرة من بني جُشم من تغلب ، أبو ليلى المهلهل ، شاعر من أبطال العرب في الجاهلية من أهل نجد ، لقب مهلهلا لأنه أول من هلهل نسج الشعر - أي رقعته - ثار لمقتل أخيه كليب فكانت وقائع بكر وتغلب التي دامت ٤٠ سنة توفي سنة ١٠٠ ق هـ تقريبا (الأعلام ٩/٥) .

(٣) البيت في الكتاب ٣١٨/١ ، وفي الخصائص ٢٢٩/٣ ، وفي العقد الفريد ٤٧٨/٥ ، وفي اللامات ٨١ ، وفي الخزنة ٢٦٢/٢ .

اللفظة : أنشروا : أحياوا ، وهي بفتح الهزلة وكسر الشين ، يقال : أنشر الله الميت إذا أحياه ويتعدى بدون الهزلة أيضا (الخزنة ١٦٣/٢) .

الشاهد : قوله : يا لبكر حيث دخلت اللام على المنادى المهْدَد .

(٤) قال سيويه في الكتاب ٣١٨/١ ، ٣١٩ فاستغاث بهم ليُنْشِروا له كليب ، وهذا وعيد وتهديد ، وأما قوله : يا لبكر أين أين الفِرار ، فإنما استغاث بهم لهم ، أي لم تفرون ؟ استطالة عليهم ووعيدا .

(٥) ساقطتان من ص . وفي ت : والمهدد به ، وفي ط : والمتعجب منه والمهدد .

(٦) الكتاب ٣٢٠/١ .

(٧) ساقط من ص .

فكل واحد من اللام والألف يعاقب صاحبه (في الاستغاثة والتعجب)^(١) ، ولا يجتمعان .

وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب ، فتكون مرة واوا ، ومرة ياء ، ومرة ألفا ، كزيادة المندوب - على ما يجيء^(٢) - .

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه ، معريين عند اللام - وإن كانا مفردين معرفتين - لأن علة البناء في المنادى ضعيفة ، لأنه (بُني)^(٣) لمشابهته للاسم المبني المشابه للحرف ، فغلبت اللام المقتضية للجبر حرف النداء المقتضية^(٤) للبناء ، لضعفها في اقتضاء البناء - كما قلنا - مع كونها أبعد من مقتضى الجر .

قوله : وينصب ما سواهما .

أي (ينصب)^(٥) ما سوى المفرد المعرفة ، والمستغاث - مع اللام كان أو مع الألف - وما سواهما ثلاثة أقسام : المضاف ، والمضارع له ، والمفرد النكرة .

ويعنون بالمضارع للمضاف اسماً يجيء بعده شيء من تمامه ، إما (معمول)^(٦) للأول نحو يا طالعا جبلا ، وإيا حسنا وجهه ، وإيا خيراً من زيد . وإما معطوف عليه عطف النسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، نحو يا ثلاثة وثلاثين ، لأن المجموع اسم لعدد معين كأربعة وخمسة ، فهو كخمسة عشر إلا أنه لم يركب لفظه .

ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض (بين)^(٧) أن يكون علماً أو لا ، فإنه مضارع للمضاف ، وهذا ظاهر مذهب سيبويه^(٨) .

وكذا تقول : لا ثلاثة وثلاثين عندي .

(١) تكملة من ص و ط .

(٢) صفحة ٤٩٥ وما بعدها .

(٣) تكملة من ص .

(٤) أنت المقتضية لأنها نعت لقوله : حرف النداء والحرف كلمة .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) في ت : معمول .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) لم يفصل سيبويه حين تحدث في كتابه عن العدد المعطوف بعضه على بعض القول في أن الحكم الذي ذكره خاص بغير العلم أو يدخل فيه العلم ، قال ٣٢٤/١ هذا باب يكون الاسمان فيه بمنزلة اسم واحد منطوي ، وآخر الاسمين مضموم إلى الأول بالواو . وذلك قولك : وثلاثة وثلاثيناه ، وإن لم تندب قلت : يا ثلاثة وثلاثين كأنك قلت : يا ضارباً رجلاً . ثم تحدث عن الفرق بين نحو يازيد وعمرو ويا ثلاثة وثلاثين ، بأن يا ثلاثة وثلاثين مرتبطان ببعضهما فلا تقول يا ثلاثة ويا ثلاثون ، بخلاف يازيد وعمرو فإن كل واحد منهما مفرد .

وقال الأندلسي^(١) وابن يعيش^(٢) : هو إنما يضارعُ المضاف إذا كان علما ، وإلا فلا .
 فيقال عندهما في غير العلم يا ثلاثةً والثلاثون أو الثلاثين ، كيازيدُ والحارثُ (هذا)^(٣)
 إذا قصد جماعةً معينة ، وإلا قلت : يا ثلاثةً وثلاثين نحو يا رجلا وامرأةً لغير مُعَيَّن .
 والأول أولى لطوله قبل النداء ، وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى ، كما (في)^(٤) يا
 خيرا من زيد ، بل أشد .

وإما نعتٌ هو جملةٌ أو ظرف ، نحو قولك : يا حليما لا يعجل ، ويا جوادا لا ييخل ،
 قال^(٥) :

١١١ - أيا شاعرا لا شاعر اليوم مثله جريز ولكن في كليب تواضع^(٦)
 وقال^(٧) :

١١٢ - أعبدًا حل في شعبي غريبا ألومًا لا أبالك واغترابا^(٨)

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ١٨٨/٣ نقلا عن الزمخشري ولم يفصل ذلك الزمخشري في المفصل
 بشرح ابن يعيش ١٢٧/١ .

(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ١٢٨/١ وأما قوله يا ثلاثةً وثلاثين فإن سميت بهما وجعلتهما علما نصبتهما .. فإن
 ناديت جماعة هذه عدتهم قلت يا ثلاثةً وثلاثون ، وإن شئت نصبت الثاني فقلت يا ثلاثةً وثلاثين كما تقول : يا زيدُ
 والحارثُ والحارثُ .. الخ .

(٣) ساقط من جـ و ص و ط .

(٤) في جـ و ص : نقول .

(٥) قائله الصلطان العبدى واسمه قثم بن حبيبة العبدى ، من بني محارب بن عمرو من عبد القيس ، قال فيه الأمدى :
 مشهور حبيث وهو صاحب القصيدة التي أولها :

أشباب الصغير وأفنى الكبير كثر الغداة ومرو العشي

توفي نحو ٨٠ هـ (الخزانة ١٨١/٢ ، والأعلام ٢٩/٦) .

(٦) البيت في سيبويه ٣٢٨/١ ، والشعر والشعراء ٥٠١ ، وفي المقتضب ٢١٥/٤ ، وفي أمالي القاضي ١٤٢/٢ ، وفي
 الخزانة ١٧٤/٢ .

الشاهد قوله : أيا شاعرا حيث جاء المنادى منصوبا لشبهه بالمضاف لكونه موصوفا بجملة .

(٧) قائله جريز بن عطية الخطفي ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٨) البيت في ديوانه ٦٥٠ ، وفي الكتاب ١٧٠/١ ، ١٧٣ ، وفي رصف المباني ٥٢ ، وفي معجم البلدان (شعبي)
 ٣٤٦/٣ ، وفيه (أعبد) ، وفي الخزانة ١٨٣/٢ .

اللغة : لا أبالك : جملة معترضة للمدح ، والمراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه ويكون للذم بأن يراذ أنه مجهول
 النسب ، وسيدكر الرضى الخلاف في إعراب (لا أبالك) في باب المنصوب بلا التي لنفى الجنس صفحة ٨٤٥
 وما بعدها .

وقال^(١) :

١١٣- أدارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقرق^(٢)

وقال :

ألا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السَّلام^(٣) (٦٣)

فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علماً أولاً ، وإذا لم يجعله علماً جاز أن يتعرف بالقصد ، كما في يا رجل ، وأن لا يتعرف لعدم القصد ، كما رجلاً ، فتقول في النكرة : يا حسناً وجهه ظريفاً ، ويا ثلاثة وثلاثين (ظرافاً)^(٤) ، ويا عبداً حل في شعبي غريباً ، وتقول في المعرفة : يا حسناً وجهه الظريف ، ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء . وكان القياس في الموصوف بالجملة أو الظرف أيضاً أن يجوز نحو يا حليماً لا يعجل القدوس ، وأدارا بحزوى الدراسة ، لكنه كره (وصف الشيء بالمعرفة)^(٥) بعد وصفه بالنكرة ، فالوجه أن لا يوصف إلا بالنكرة ، على تقدير أنه كان موصوفاً بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء ، فتقول : يا حليماً لا يعجل غفراً للذنوب .

= الشاهد : قوله : أعبدًا فإنه منادى منصوب شبيه بالمضاف لأنه وصف بجملة .

(١) قاله ذو الرمة وسأني ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٢) البيت في ديوانه ٤٥٦ ، وفي الكتاب ٣١١/١ ، وفي الخزانة ١٩٠/٢ ، وفي العيني ٢٣٦/٤ ، وفي التصريح ٣٨٠/٢ ، وفي حاشية الصبان على الأشموني ١٣٩/٣ .

اللغة : حزوى : موضع في بلاد بني تميم ، وقيل موضع قريب من سواد الكوفة ، هجت : أثرت ، عبرة : دمة . ماء الهوى : الدمع ، يرفض : يسيل بعضه في أثر بعض ، يترقرق : يبقى في العين متحيراً بجيء ويذهب . الخزانة ١٩٠/٢ ، ١٩١ .

الشاهد : استشهد به الرضي على نصب المنادى (داراً) لكونه شبيهاً بالمضاف لوصفه بقوله بحزوى (الجار والمجرور) .

(٣) تقدّم تخريج هذا البيت صفحة ٢٧٩ .

الشاهد : استشهد به الرضي هنا على أن نخلة منادى شبيهة بالمضاف منصوب لأنه وصف بالجار والمجرور (من ذات عرق) .

وقد خرج البغدادي في الخزانة مرتين الأولى تحت رقم ٦٣ والثانية هنا تحت رقم ١١٤ .

(٤) في ص وط : ظرفاء .

(٥) في ج و ص : وصف الشيء بالمعرفة بالمعرفة : والصحيح ما أثبتته لأن قوله : حليماً هنا نكرة ، وسذكر الشارح بعد قليل أن الجمل والظروف لا تقع صفات للمعارف .

هذا وإن لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسماً لشيء واحد ، بل كلّ منهما اسماً لشيء مستقل ، نحو يا رجل وامرأة ، أو لم يكن الوصف بالجملة أو الظرف ، فليس متبوعهما مضارعاً للمضاف ، لأنه يجوز جعله مفرداً معرفة مستقلاً ، فتقول : يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ، ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلاً وامرأة ، ويا رجلاً ظريفاً ، بخلاف نحو يا ثلاثة وثلاثين ، إذ الأول لا يستقل من دون الثاني من حيث المعنى ، وبخلاف نحو يا حليماً لا يعجل ، لأن الجملة والظرف لا يكونان صفةً للمعرفة ، ألا ترى أنك لا تقول في باب لا : لا حليماً لا يعجل ، (ولا)^(١) لا غلاماً من الغلمان في الدار ، لأن الجملة أو الظرف يصح وقوعهما وصفاً للنكرة ، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو يا حليماً لا يعجل ، وأدارا بحزوى مضارعاً للمضاف مع قصد التعريف أيضاً ، بخلاف (نحو)^(٢) يا رجلاً ظريفاً .

فإن قيل : اجعل الجملة أو الظرف صلةً للذي ، وقد صح وصفاً للمعرفة .
 قيل : يبعد الكلام - إذن - جداً عن أصله بزيادة الموصول ، والنداء موضع (الاختصار)^(٣) ألا ترى إلى الترخيم وحذف حرف النداء .
 وصرح الكسائي^(٤) والفراء^(٥) بتجويز (نحو)^(٦) يا رجلاً راكباً لمعين ، (على أنه مضارع)^(٧) للمضاف ، حتى إنهما أجازا يا راكباً لمعين ، على حذف الموصوف .
 وفي كلام سيبويه^(٨) - أيضاً - ما يشعر (بجواز نحو يا رجلاً راكباً

(١) ساقطة من ص .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ص : اختصار .

(٤) ، (٥) الأصول ٣٧٧/١ ، وفي المجمع ١٧٣/١ ، أما النكرة الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهي من شبه المضاف فتصب .. وقيل يجوز البناء والنصب قاله الكسائي ، وفصل الفراء فأوجب النصب إذا كان العائد فيهما ضمير خطاب نحو يا رجل ضربت زيدا .

(٦) ساقطة من جـ وص .

(٧) في ط : لجعله من قبيل المضارع .

(٨) في الكتاب ٣١١/١ ، ٣١٢ ، وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف ثم ذكر بيت ذي الرمة أدارا بحزوى .. وقول عبد يغوث فيا راكباً إما عرضت الخ قال : وأما قول الطرمّاح :

يا دأراً أقوت بعد أصرامها عاما وما يعينك من عامها

فإنما ترك التنوين فيه لأنه لم يجعل أقوت من صفة الدار ، ولكنه قال : يا دأراً ثم أقبل بعد يحدث عن شأنها . وهذا لا يشعر بجوازه بل بعدم جوازه ، ولم أجد في الكتاب ما يؤيد كلام الرضي .

لمعِين^(١) .

وفيه إشكال ، لاستلزام (جواز)^(٢) لا رجلا راكبا ، ولا قاتن
وأما سائر التوابع - من البدل وعطف البيان والتأكيد - فلا يجوز
بها مضارعا للمضاف ، لأن شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد ،
وثلاثين في العدد ، فلا يلزم من ضم متبوعاتها فساد ، كما لزم في نحو يا حليما لا يه
قوله : ويا رجلا لغير معين .

الفراء^(٣) والكسائي^(٤) لا يميزان النكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة ، نحو : يا رجلا
ظريفا .

ونحو قوله^(٥) :

١١٥ - فيا راكبا إما عرضتْ فَبَلَّغْنِ ندماي من نَجْران أن لا تلاقيا^(٦)
إنما جاز عندهما إما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر ، أي يا رجلا راكبا ، أو لكونه
معرفة .

ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة ، لا في اللفظ ولا في
التقدير ، (إذ)^(٧) لا مانع من ذلك .

(١) في ط : بجوازه .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) و (٤) في الهمع ١٧٣/١ ، وذهب الكوفيون إلى جواز ندائها إن كانت تحلفا من موصوف ، بأن كانت صفة
في الأصل حذفت موصوفها وخلفته ، نحو يا ذاهبا ، والأصل يا رجلا ذاهبا .

ونسب منع نداء النكرة مطلقا إلى الأصمعي والمازني .

(٥) قاله عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي ، وفي الأعلام ٣٣٧/٤ أن اسمه عبد يغوث بن صلاة بن ربيعة
من بني الحارث بن كعب من قحطان . شاعر جاهلي يمني وفارس معدود كان سيد قومه ، أسير في بعض الوقائع
وقُطِعَ عرقه الأكحل فمات نرفا نحو سنة ٤٠ ق هـ .

(٦) البيت في المفصليات بشرح التبريزي ٦٠٨ ، وفي الكتاب ٣١٢/١ ، وفي المقتضب ٢٠٤/٤ ، وفي حاشية الصبان
١٤٠/٣ ، وفي العقد الفريد ٢٢٩/٥ ، وفي الخزنة ١٩٤/٢ .

اللغة : يا راكبا : لا تسمى العرب الراكب إلا راكب البعير . إما : إن الشرطية مع ما الزائدة . عَرَضَتْ : عرض
الرجل أتى مكة والمدينة وما حولهما . ندماي : جمع نديم وهو المُشارِبُ . الخزنة ١٩٧/٢ - ١٩٨ .

الشاهد : أنشده الرضي شاهدا على أن (راكبا) هنا إما معرفة بالقصد وإما أصله يا رجلا راكبا عند الكسائي
والفراء ، لأنهما لا يميزان نداء النكرة مفردة .

(٧) في ت : لو .

وأجاز ثعلبٌ ضمَّ المنادى المضاف والمضارع له إذا جاز دخول اللام عليهما ، نحو
يا ضاربُ الرجل ، ويا ضارباً رجلاً ، وإن لم يجوز دخول اللام نحو يا عبدَ الله ، ويا خيراً
من زيد لم يجوز ضمُّهما^(١) .
ولعل ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلاً على أن الإضافة غيرُ حقيقية ،
وأن المضاف كالمفرد ، ولذلك جاز يا زيدُ الحسنُ الوجه - يرفع الوصف اتفاقاً ، ولم يجوز في يا
زيدُ ذا المال إلا النصب ، وأجرى المضارع للمضاف إذا صلح اللام مُجرى المضاف .

(١) في الأصول ٣٧٧/١ : ويقولون : يا قاتلَ نفسك ، ويا عبدَ الطفل ، قال أحمد بن يحيى لو أجزت الرفع لم يكن
خطأً ، قال : وكذلك يا ضاربنا ولا شاتمنا يختار النصب مع كل ما أظهرت إضافته ، قال : ويجوز في القياس الرفعُ
وأنت تنوي الألف واللام ، فإذا كان لا يجوز فيه الألف واللام لم يجوز إلا النصب مثل يا أفضل منا ويا أفضلنا ويا
غلام زيد ويا غلام رجلي . وانظر التسهيل ١٨٠ .

توابع المنادى

قوله : وتوابع المنادى المبني المفردة من التأكيد ، والصفة ، وعطف البيان والمعطوف بحرف الممتنع دخولُ يا عليه ، تُرْفَعُ على لفظه وتنصبُ على محله ، نحو : يا يزيدُ العاقلُ والعاقلُ ، والخليلُ في المعطوف يختار الرفع ، وأبو عمرو النصب ، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلا فكأبي عمرو ، والمضافة المعنوية تُنْصَبُ ، والبدلُ والمعطوفُ غيرَ ما ذكر حكمه حكمُ المستقل مطلقا ، والعلمُ الموصوفُ بابنٍ مضافًا إلى عَلَمٍ (آخر)^(١) يختار فتحه .

كان عليه أن يقول : توابعُ المنادى المبني غيرُ المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثَة ، فإن توابعه لا ترفع ، نحو يا زيدا وعمرا ، ولا يجوز وعمرو ، لأن المتبوع مبنيٌّ على الفتح .

وكذا توابع المنادى المجزور باللام ، لا تكون إلا مجرورة ، تقول : يا لزيد وعمرو ، ولا يجوز رفعها ونصبها ، لظهور إعراب المتبوع .

وأما نحو (أعجبنى)^(٢) ضربُ زيد وعمرو فسيجيء الكلام عليه في باب الإضافة^(٣) .

وقال الأصمعي : لا يوصف المنادى المضموم ، لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه ، فارتفع نحو « الظريف » في قولك : يا زيدُ الظريفُ على تقدير أنت الظريفُ ،

(١) تكلمة من مخطوطة المتن ص ١٩ ومن ط .

(٢) ساقطة من ج و ص وط .

(٣) صفحة ٨٩٩ .

وانتصابه على تقدير أعني الظريف^(١) .

وليس بشيء ، إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع أحكامه .

ثم نقول : توابع المنادى على ضربين :

إما بدّل وعطف نسق مجرد عن اللام ، أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة ، وهي :
النتع والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام .

والضرب الأول كالمنادى المستقل (المستأنف)^(٢) ، أي كالمنادى (الذي)^(٣)
باشره حرف النداء ، سواءً كانا مفردين أو لا ، وكان متبوعهما مضموماً أو لا .

فتقول : يا زيد ورجلاً إذا قصدت التنكير ، كما تقول : يا رجلاً ، و (تقول : يا
زيد (وَرَجُلٌ)^(٤) إذا قصدت التعريف ، وكذا)^(٥) يا عبد الله ورجلٌ .

و (كذا)^(٦) إذا كان مضافاً أو مضارعاً له ، نحو يا زيد وعبد الله ، ويا عبد الله
وطالعاً جبلاً .

وتقول في البدل : يا زيد أخانا ، ويا عبد الله أخ ، وذلك لأن (البدل ساد مسدّد
المبدل منه ، والأول في حكم الساقط)^(٧) .

وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف ، (فإذا لم يكن معه في اللفظ ما
يمنع مباشرة حرف النداء - أعني اللام - جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف)^(٨) ،

(١) التسهيل ١٨٠ وفي الأصول ٣٧١/١ : وقال أبو إسحاق - يعني الزيايدي - كان الأصمعي لا يميز أن يوصف
المنادى بصفة ألينة ، مرفوعة ومنصوبة .

(٢) ساقطة من ج و ط .

(٣) تكملة من ص و ط .

(٤) في ط : يا رجل ، والصحيح ما أثبتته ، لأن الحديث عن تابع المنادى والمُعطوف عطف نسق دون إعادة حرف
النداء .

(٥) ساقط من ج ، وبعده في ص : يا عبد الله ورجلاً .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) و (٨) ساقط من ج .

الذي باشره (حرف)^(١) النداء . هذا ما نص عليه سيبويه^(٢) .
وأجاز (المازني)^(٣) يا زيد وعمراً - على الموضع - إذ بين ما باشره حرف النداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشير فَرَّقَ^(٤) .
قالوا : ونظير ذلك رَبَّ شاةٍ وَسَخَلَتْهَا^(٥) .
وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملاً على اللفظ .
وكذا أجاز^(٦) : يا عبد الله وزيداً بالنصب^(٧) .
وكل ذلك بناءً على أنه قد يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع .
وكذا البدل سادُّ مسدِّ المتبوع ، وجائز قيامه مقامه ، فجاز أن يكون في اللفظ (كالنداء)^(٨) المستأنف .
والذي (أرى)^(٩) أن عطف البيان هو البدل - كما يجيء في باب التوابع^(١٠) -
فيطرُدُ فيه حكمُ البدل نحو يا عالمُ زيدُ ، ويا ذا المال بكرُ ، بالضمَّ فيهما .
ويجوز في البدل أن لا يُجْعَلَ كالمستقل ، فيقال : يا عالمُ زيدُ بالرفع - كما يجيء في التوابع^(١١) - .

-
- (١) ساقطة من ط .
(٢) في الكتاب ٣٠٥/١ وتقول : يا زيد وعمرو ليس إلا ، لأنهما قد اشتركا في النداء في قوله يا ، وكذلك يا زيد وعبد الله ويا زيد لا عمرو ويا زيد أو عمرو ، لأن هذه الحروف تدخل الرفع في الآخر كما تدخل في الأول وليس ما بعدها صفة ، ولكنه على (يا) .
(٣) ساقطة من ج و ص وط . ويسقطها يوههم الكلام أن الضمير عائد إلى سيبويه ، وسيبويه لم يجز ذلك . انظر الكتاب ٣٠٥/١ .
(٤) الأصول ٣٧٢/١ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣١٥ ، وقال : وهذا مذهب الكوفيين .
(٥) يعني أنه جاز عطف المعرفة على مجرور رب ، مع امتناع دخول رب على المعرفة .
(٦) يعني المازني ، وهو معطوف على قوله قبل وأجاز المازني .. الخ وكلمة المازني سقطت من ج و ط .
(٧) نسبه ابن السراج في الأصول ٣٦٩/١ إلى الكوفيين ونسبه ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣١٥ - ١٣١٦ إلى المازني والكوفيين .
(٨) في ص : كالمنادى .
(٩) تكملة من ج و ط .
(١٠) صفحة : ١٠٧٣ .
(١١) صفحة : ١٠٧٧ .

فإن قيل : إذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فليجز لا رجل غلامَ لعمرو في البدل ، ولا غلامَ (و)^(١) جارية في العطف . قلت : لم يطرد ذلك فيه ، إما لأن بناء اسم (لا) للتركيب - على ما قيل - ولا تركيب مع كون أحد جزأي المركب مقدراً ، وإما لأن عمل (لا) ضعيف لضعف مشابهتها لأن - كما يجيء في بابها^(٢) - ألا ترى إلى انعزالها عن العمل في الفصل بينها وبين معمولها ، نحو ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾^(٣) . وإلى جواز انعزالها بتكرّر اسمها ، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها ، بخلاف (يا) على أنه قد جاء لا غلامَ وجارية بالفتح في المعطوف .

وأما الضرب الثاني من التوابع - أعني النعت والتأكيد وعطف البيان - عند النحاة - وعطف النسق ذا اللام - فنقول : إن كانت تابعة للمنادى المعرب تتبعه إعراباً - معارف كانت أو نكرات - إذ لا محل لمتبوعها .

وقال الأخفش - في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب : إنه يجوز فيه الرفع - أيضاً - نحو يا رجلاً والحارث ، ويا عبد الله والحارث ، وذلك (لقوة كونه)^(٤) في حكم المستأنف معنًى ، (فكأنه)^(٥) باشره حرف النداء ، كما تقول : يا أيها الرجل . وكذا أجاز^(٦) ضمَّ عطف البيان المفرد التابع للمعرب ، نحو : يا أخانا زيد . وقال : إن هذا موضع قد اطرّد فيه المرفوع^(٧) .

(وهو غريب لم يذكره غيره)^(٨) ، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل ، فيلزم - إذن - ضمه إذا كان (مفرداً)^(٩) - تبع المعرب أو المبني .

(١) في ت : ولا ، والصواب ما أثبتته عن النسخ الأخرى .

(٢) صفحة : ٨٢٢ .

(٣) الصافات ٤٧ .

(٤) في ص وط : لقوة حكم كونه .

(٥) في ط : وكأنه .

(٦) يعني الأخفش .

(٧) في الأصول ٣٧٥/١ وتقول : يا أخونا زيد وعمرو على قولك : يا زيد وعمرو يعني البدل ، وقال الأخفش :

وإن شئت قلت زيد وعمرو على التعويض كأنك قلت : أحدهما زيد والآخر عمرو .

(٨) ساقط من ج ، وفي ت : وهو قريب .

(٩) في ص : معرباً وهو تحريف .

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به - سواء كان الضمة ظاهرة أو مقدرة ، نحو يا زيدُ ويا قاضي ويا فتى ويا هذا - فلا (تخلو التوابع)^(١) (من)^(٢) أن تكون مضافة أو لا ، والمضافة إما لفظية ، كما في : يا زيد الحسن الوجه ، قال^(٣) :

١١٦ - يا ذا الخوفنا بمقتل شيخه حُجِرِ ثَمَنِي صاحب الأحلام^(٤)

وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء (العشرون)^(٥) رجلا .

وإما معنوية نحو يا زيدُ ذا المال .

والأولى حكمها حكمُ المفردات ، لأن إضافتها كلا إضافة ، فيجوز فيها الرفع والنصب لأنها - إذن - في حكم المضارع للمضاف . والمضارعُ إذا كان تابعا للمضموم ليس واجبَ النصب كالمضاف ، أما إذا كان منادى فحكمه حكمُ المضاف في وجوب النصب .

والثانية - أي المضافة إضافة معنوية - يجب نصبها ، نحو يا زيد أبا عمرو في عطف البيان ، ويا زيد ذا المال في الوصف ، ويا تميم كلُّكم في التأكيد ، وجاز يا تميم كلُّهم ، نظرا إلى (لفظه)^(٦) قبل النداء ، لأن الخطاب فيه عارض ، وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافا إضافة حقيقية .

(١) في ص : فلا يخلو التابع .

(٢) في ت : إما .

(٣) القائل عبيد بن الأبرص بن عوف بن جشم الأسدي ، أبو زياد ، شاعر من دُعاة الجاهلية وحكامها ، عمر طويلا حتى قتله النعمان ابن المنذر وقد وفد عليه في يوم بُؤسِه نحو سنة ٢٥ ق هـ (الخزاعة ٢١٥/٢ ، والأعلام ٣٣٩/٤ - ٣٤٠) .

(٤) البيت في ديوان عبيد بن الأبرص ١٢٢ ، وفي الكتاب ٣٠٧/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٢٠/٢ ، وفي الخزاعة ٢١٢/٢ .

اللغة : حجر : والد امرئ القيس ، ثمنى صاحب الأحلام : أي أنت لا تقدر على الانتقام وإن كنت تتمناه . وذلك أن امرأ القيس قد توعد بني أسد الذين قتلوا أباه فخطبه عبيدٌ بهذا البيت .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الخوفنا نعت لاسم الإشارة المنادى (ذا) المبني على ضم مقدر ، والنعت مضاف إضافة لفظية ، وقد أجاز فيها الرضي الرفع والنصب .

(٥) في ص : العشرين .

(٦) في ص : لفظ تميم .

وابن الأنباري يميز في هذه المضافات الرفع أيضا كما في المفرد^(١) .

وإن لم تكن التوابع المذكورة مضافةً جاز رفعها ونصبها ، تقول في الوصف : يا زيد الظريف (والظريف)^(٢) ، وفي عطف البيان - عند النحاة - يا عالم زيدٌ وزيدًا ، وفي التأكيد : يا تميم أجمعون وأجمعين . وفي المعطوف ذي اللام : يا زيد والحارث (والحارث)^(٣) ، وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه - في الأغلب - حكم الأول إعرابا وبناء ، نحو يا زيد (زيد)^(٤) ، لأنه هو (هو)^(٥) لفظا ومعنى ، فكأن حرف النداء باشره لما باشر الأول ، وقد يجوز إعرابه رفعا ونصبا ، قال رؤية :

١١٧- إني وأسطارٍ سَطَرْنَ سَطْرًا لِقَائِلٍ يا نصرُ نصرٌ نصرًا^(٦)

وفي جعل أبي علي^(٧) وجار الله^(٨) يا زيدُ زيدٌ بدلًا ، وجعل سيبويه إياه عطف

(١) شرح الكافية الشافية ١٣١٢ ، والتسهيل ١٨٢ .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ط ، وهي لازمة . وإلا لم يصلح مثالا للتوكيد اللفظي .

(٤) البيت كما قال الرضي لرؤية بن العجاج وقد تقدمت ترجمته صفحة ٧٦ . وهو في ملحقات ديوانه ١٧٤ ، وفي الكتاب ٣٠٤/١ ، وفي المقتضب ٢٠٩/٤ ، وفي الخصائص ٣٤٠/١ ، وفي شرح شواهد المغني ٨١٢ ، وفي العيني ١١٦/٤ ، وفي الدرر ٢٠٥/١ ، وفي الخزانة ٢١٩/٢ .

اللغة : أسطار جمع سطر جمع قلة ، يقسم بأسطار المصحف ، نصر الأولى : نصر بن سيار أمير خراسان . والثانية توكيد لفظي والثالث حاجبه ، وهذا أحد التفاسير وفيه أقوال أخرى .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن تابع المنادى إذا كان تأكيدًا لفظيًا فإنه قد يجوز رفعه ونصبه ، كما في الشاهد ، وفي الخزانة ٢٢١/٢ ، وملخص ما ذكرنا أن نصرا الأول روي فيه وجهان ضمه ونصبه ، والثاني روي فيه أربعة أوجه : ضمه ورفع ونصبه وجره ، والثاني روي فيه وجه واحد وهو النصب ، ووجه الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة روايات البيت في التعليقة الأولى من الصفحة ٢١٠ ج ٤ من المقتضب فقال :

أ - ضم الأول مع رفع الثاني على أن يكون الثاني عطف بيان على اللفظ عند سيبويه والمبرد وأبي حيان .

وقال الرضي : هو توكيد لفظي ، وضعف البيان والبدل ...

ب - ضم الأول مع نصب الثاني عطف بيان على المحل ، أو توكيد ، أو نصب بتقدير أعني ، أو مصدر بدل من فعل الأمر ، أو مصدر أريد به الدعاء .

ج - ضم الأول مع ضم الثاني بدل .

د - نصب الأول وجر الثاني على إضافة الأول إلى الثاني ، كما تقول : حاتمُ الجوادِ أو طلحةُ الخير .

وإعراب نصر الثالث أن يكون عطف بيان ، أو توكيدًا على المحل إذا ضم نصر الأول أو هو منصوب على المصدرية .

(٥) قال أبو علي : وعطف البيان كالصفة تقول : يا زيدُ زيدٌ على اللفظ ويا زيدُ زيدًا على الموضع .. وأما البدل فإنك

تقول فيه : يا زيدُ زيدٌ أقبل ، فلا تنون « زيد » (الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٧٥) .

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٢/٢ ، وقوله : جار الله ساقطة من ص .

بيان^(١) نظر ، لأن البدل وعطف البيان يفيدان مالا يفيداه الأول من غير معنى التأكيد ،
والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلا التأكيد .

فإن (وُصِفَ)^(٢) الثاني نحو يا زيدُ زيدُ الطويلُ فأبو عمرو يضم الثاني أيضاً على أنه
توكيد لفظي للأول موصوف ، أو بدلٌ منه بما حصل له من الوصف^(٣) . كما في قوله
تعالى : ﴿ بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ ﴾^(٤) كما ذكرنا في لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ^(٥) .

ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفاً للأول كما جاز هناك ، لأن العَلَمَ لا يوصف

به .

وحكى يونس عن رؤبة أنه كان يقول : يا زيدُ زيدًا الطويلُ بنصب الثاني ، على أنه
توكيد مثل يا تميم أجمعين^(٦) .

فلا يمتنع - إذن - رفعه ، وذلك لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول .
فعلى هذا يكون رفعُ زيد الثاني ونصبه مع الوصف أكثرَ منهما لولم يوصف ،
لصيوروته مع الوصف كالوصف للأول ، كما يجيء في قولهم لا ماءً ماءً بارداً^(٧) .

ثم اعلم أنه إنما جاز الرفعُ في المفرد حملاً على اللفظ ، ولم يجز في المضاف عند غير
ابن الأنباري^(٨) ، لأن النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس ، لأن التوابع
الخمسة إنما وضعت تابعةً للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه ، ألا ترى أنك لا تقول :
جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملاً على اللفظ ، بل يجب رفعها حملاً على المحل ، لكنه
لما كانت الضمة (التي)^(٩) هي الحركة البنائية تُحْدِثُ في المنادى بحدوث حرف

(١) في الكتاب ٣٠٥/١ بعد أن ذكر بيت رؤية إني وأسطار .. قال : وأما قول رؤية فعل أنه جعل نصراً عطفاً
بيان ونصبه ، كأنه على قوله : يا زيدُ زيدًا .

(٢) في ص وط : وصفت .

(٣) في الكتاب ٣٠٤/١ : وتقول : يا زيدُ زيدُ الطويل وهو قول أبي عمرو .

(٤) العلق ١٥ ، ١٦ .

(٥) صفحة ٣٧٠ وما بعدها .

(٦) الكتاب ٣٠٤/١ .

(٧) صفحة ٣٧٤ .

(٨) انظر صفحة ٣٧٤ تعليقة ٣ .

(٩) ساقطة من ج و ص .

النداء ، وتزول بزوالها ، صارت كالرفع و (صار حرف النداء كالعامل لها)^(١) ، وكذلك فتحة نحو (لا رجل) ، فلمشابهة الضمة للرفع جاز أن ترفع التوابع المفردة ، لأنها كالتابعة للمرفوع .

وقل شيئا من استنكار تبعية حركة الإعراب لحركة البناء - التي هي خلاف الأصل - كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد ، لأنه لو كان منادى لتحرك بشبه الرفع - أي الضم - بخلاف التابع المضاف . إذ المنادى المضاف واجب النصب .
وأما ابن الأنباري فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقع المنادى ، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع ، وتابع المرفوع مرفوع ، سواء كان مضافا أو مفردا^(٢) ، وليس بعيد في القياس لكنه لم يثبت .

فإن قيل : لم لم يجوز بناء التوابع المفردة ، ولا سيما الوصف منها ، كما جاز ، في لا رجل ظريف فكنت تقول : يا زيد الظريف ، واللام لا تمنع البناء ، كما لم تمنع في الخمسة عشر ؟

قلت : إنما جاز ذلك في (لا) لأن المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف ، فكأن (لا) باشرت الوصف ، وذلك لأن معنى لا رجل ظريف فيها : لا ظرافة في الرجال الذين فيها ، فالمنفي مضمون الصفة ، فهي لنفي الظرفاء ، لا لنفي الرجال ، فكأنه قيل : لا ظريف فيها ، بخلاف يا زيد الظريف ، فإن المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع (فإن الفرق)^(٣) .

على أنه أورد الأخفش في مسائله الكبير أن بعضهم يقول في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ، ويا عالم زيد : إنهما مبنيان على الضم - كما في البدل - وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل .

قوله : والخليل في المعطوف يختار الرفع^(٤) .

(١) في ت : وصارت حرف النداء كالعامل لها ، وهو جائز لأن الحرف كلمة .

(٢) قد مر تخريج رأيه قريبا .

(٣) تكملة من ط .

(٤) في الكتاب ٣٠٥/١ ويقولون يا عمرو والشارح ، وقال الخليل رحمه الله : هو القياس ، وانظر : المقتضب

٢١٢/٤ .

أي في المنسوق ذي اللام ، وإنما اختارَ الرفعَ - مع تجويز النصب - نظرا إلى المعنى ، لأنه منادى مستقلٌّ (معنى)^(١) - وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له ، فالرفعُ أولى ، تنبيها على استقلاله معنى ، كما في يا أيها الرجل .

وأبو عمرو بن العلاء يختار النصب^(٢) ، لأنه لأجل اللام يمتنع وقوعه موقع المتبوع (فاستبعد)^(٣) أن يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف ، وكان الوجهُ أن ينظر إلى كونه تابعا ، والوجه في التوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء .

ويلزم الخليل وأبا عمرو - نظرا إلى العلتين المذكورتين - اختيارُ الرفع أو النصب في التابع المذكور ، مع كون المتبوع غير المضموم .

قوله : وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل^(٤) .

أي المبرد يوافق الخليل في اختيار الرفع ، إذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها ، فكأنه - إذن - مجردٌ عن اللام ، ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام ، كما في الصَّعِقُ^(٥) ، لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا ، فكيف يُضَمُّ^(٦) .

ويُحتاجُ ههنا إلى معرفة لزوم اللام في الأعلام وعروضها ، وذلك بأن ينظرَ إلى العَلَم ، فإن كان غالبا - أي كان في الأصل للجنس - ثم كثر (استعماله)^(٧) لواحد من ذلك الجنس ، لخصلة مختصة (به)^(٨) من بين ذلك الجنس - ولا بد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ، ليفيد الاختصاصَ به (وصار لكثرة استعماله علما له)^(٩) ويسمى ذلك بالعلم الاتفاقي - كانت اللامُ في مثله لازمةً ، لأنه

(١) ساقطة من ج .

(٢) انظر المقتضب ٢١٢/٤ .

(٣) في ج : فلا تستبعد ، وهو تحريف .

(٤) سيأتي تخريج رأي أبي العباس صفحة ٤٣٨ .

(٥) سبق بيان المراد بالصعق صفحة ١٢٤ .

(٦) انظر شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٠ .

(٧) في ت : استعمال ، والصواب ما أثبتته .

(٨) ساقط من ج .

لم يصّر علما إلا مع اللام ، فصَارَتْ كبعض حروف ذلك العلم ، وذلك إما في الاسم كالبيت^(١) والنجم^(٢) والكتاب ، وإما في الصفة كالصَّبْع .

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير (رضي الله عنهم)^(٣) .

وإن لم يكن غالبا فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر ، أو لا ، والمنقول من أحدهما كالعباس ، والحسن ، والحسين ، والفضل ، والعلاء ، والنَّضْر ، تكون اللام فيه عارضةً غير لازمة ، لأنها لم تصر مع اللام أعلاما ، حتى تكون كأحد أجزائها ، بل إنما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية ، وإن لم يكن العلم محتاجا إلى التعريف ، وذلك للَّمَح (الوصفية)^(٤) الأصلية ، ومدح المسمى بها - إن كانت متضمنة للمدح - كالحسن والحسين ، وذمه - إن كانت متضمنة للذم - كالقبيح والجهم ، لو سُمِّيَ بهما ، فكأنك أخرجتهما عن العلمية ، وأطلقتها على المسمَّين بها أوصافا ، ومن ثم قيل في المثل : إِنَّمَا سُمِّيَتْ هَانِئًا لِتَهْنَأُ^(٥) .

والصفات قبل العلمية إذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام ، كالضارب لبعض الموصوفين بالضرب ، وكذا المصادرُ أُجريت مجرى الصفات ، لأنه قد يوصف بها - أيضا - نحو صومٍ وزَوْرٍ وعَدْلٍ .

وليس جواز دخول اللام في الأعلام (المنقولة)^(٦) عن الوصف والمصدر مطَّردا ، (ألا ترى أنك لا تقول)^(٧) في محمد وعليّ المحمّد والعلّيّ ، بل يجوز دخول اللام في أكثرها .

(١) يعني البيت الحرام .

(٢) أراد الثريا .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في ج : الصفة .

(٥) سبق تحريجه صفحة ١٥٧ . تعلية ٤ .

(٦) في ت : المنقول .

(٧) ساقط من ج .

وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر فإن كان في الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالأولى جواز ملح الأصل ، نحو الأسد في المسمى بأسد ، والكلب في المسمى بكلب ، قالوا : بنو الليث في بني ليث بن بكر (بن)^(١) مناة^(٢) .

وإن لم يكن (في)^(٣) الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام ، إلا إذا وقع اشتراك اتفاقاً ، فحينئذ إما أن تضيف العلم أو تعرفه (باللام)^(٤) وإن كان (في الأصل)^(٥) (فعلاً)^(٦) ، وليساً بمطّردين (قياسيين)^(٧) .

قال^(٨) :

١١٨ - علا زيدنا يومَ النقا رأسَ زيدكم بأبيضَ ماضى الشفرتين يمان^(٩)

وقال^(١٠) :

١١٩ - رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مبارَكًا شديدًا بأحناءِ الخِلافَةِ كاهله^(١١)

(١) ساقطة من جد وص .

(٢) في كتاب سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب ٦١ ، ٦٢ ليث بن بكر بن عبد مناة ، قال : ومن بني ليث هذا الصعب بن خثامة الصحابي . وقال عبد مناة : بطن من كنانة .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) تكملة من جد وط .

(٥) في ط : في أصل .

(٦) في ت : فعلاً أيضاً .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ذكر العيني ٣٧١/٣ عن المبرد أنه نسبته إلى رجل من طيء . وكذا في الخزائن ٢٢٤/٢ - ٢٢٥ ولكن بتغيير بعض ألفاظ البيت ففيها :

علا زيدنا يوم الحمى رأس زيدكم بأبيض مشحوذ الفرار يمان

(٩) البيت في ابن يعيش ٤٤/١ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي العيني ٣٧١/٣ ، وفي التصريح ١٥٣/١ ، وفي حاشية ياسين ١٠٣/١ ، وفي الخزائن ٢٢٤/٢ .

اللغة : النقا : الكتيب من الرمل . ويوم النقا : اليوم الذي وقعت فيه الحرب عند النقا . الأبيض : السيف ، الشفرتين : حد السيف .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز إضافته للتعين .

(١٠) البيت لابن ميادة من قصيدة يمدح فيها الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان ، وابن ميادة قد سبقت ترجمته صفحة ١٣٠ .

(١١) وهو في الإنصاف ٣١٧ ، وفي ابن يعيش ٤٤/١ ، وفي المغني ٧٥ ، وفي الخزائن ٢٢٦/٢ ، وفي شرح شواهد شرح الشافية ١٢ ، وفي العيني ٢١٨/١ ، ٥٠٩ .

وأما أعلام أيام الأسبوع - كالأحد والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس - فمن الغوالب ، فيلزمها اللام وقد تُجَرَّدُ (اثنان) من اللام دون (أخواتها)^(١) نحو قولهم : هذا يوم اثنين مبارك فيه .

وإنما حكمنا بكونها غالبية - وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناساً بمعنى الثالث والرابع والخامس - محافظةً على القاعدة الممهدة في كون الأعلام اللازمة (لامها)^(٢) في الأصل أجناساً ، صارت بالغلبة أعلاماً مع لام العهد ، فيقدَّر كونها أجناساً .

وكذا في نحو الثريا^(٣) والدبران^(٤) والعيوق^(٥) والسَّمَك^(٦) (وإن)^(٧) لم تثبت ألفاظها أجناساً ولم نعرف في بعضها أيضاً معنى شاملاً للمسمى المعين ولأخواته ، كما عرفنا في الثلاثاء والأربعاء .

وربما يكون في هذه الأعلام ما يثبت لفظه جنساً ، لكن لا يعرف كيفية (غلبة واحد)^(٨) من جنسه ، كالمشتري في الكوكب المعين ، فإننا لا ندري ما معنى الاشتراء فيه .

ولذلك قال سيويو : وما لم يعرف من هذا الجنس أصله فملحق بما عُرف^(٩) .

= اللغة : الأحناء جمع جنو ، وهو الجانب والجهة ، ويروى بأعواء ، والمراد مشاق الخلافة وأتاعها . والكاهل : ما بين الكتفين .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظي جاز تعريفه باللام . كما في اليزيد .

(١) في ص وط : أخواته .

(٢) في ت : لأنها ، وهو تحريف .

(٣) في اللسان ١٢١/١٨ الثريا النجم المعروف ، ويقال : إن خلال أنجم الثريا كواكب خفية كثيرة .

(٤) في اللسان ٣٥٦/٥ الدبران نجم يدبر الثريا .. الجوهري : الدبران خمسة كواكب من الثور ، يقال إنه سنامُه ، وهو من منازل القمر .

(٥) في اللسان ١٥٣/١٢ العيوق كوكب أحمر مضيء بحيال الثريا ، في ناحية الشمال ، ويطلع قبل الجوزاء سمي بذلك لأنه يعوق الدبران عن لقاء الثريا .

(٦) في اللسان ٣٢٨/١٢ السماكان نجمان نيران : أحدهما السماك الأعزل ، والآخر السماك الراجح .. الخ .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) في ص : غلبته في واحد .

(٩) في الكتاب ٢٦٨/١ : وكل شيء جاء قد لزمه الألف واللام فهو بهذه المنزلة ، فإن كان عربياً نعرفه ولا نعرف الذي اشتق منه فإنما ذاك لأننا جهلنا ما علم غيرنا ، أو يكون الآخر لم يصل إليه علم وصل إلى الأول المُسمَّى .

وعند المصنف ما لزمته اللام من الأعلام التي لم يثبت استعمال ألفاظها في الجنس الشامل لذلك (المعنى)^(١) المعين ، ولغيره ، كالثلاثاء والأربعاء والديبران والمشتري (ليس)^(٢) من الغوالب ، لأن العلم الغالب ما كان جنسا ثم صار بالغلبة علما ، قال : بل هي أسماء موضوعة لمسمياتها^(٣) .

وإنما ارتكب سيويه تلك الطريقة إجراءً للآزم لأنها مُجرى واحداً في التقدير لما أمكن ، (وكان)^(٤) الأكثر ما ثبت جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس ، فالحق القليل بالأعم الأغلب .

فالغوالب عند سيويه على أربعة أقسام :

أحدها : ما ثبت جنسيته لفظاً ، ويُعرف فيه المعنى (العام)^(٥) الشامل للمسمى المعين ولأخواته ، كالنجم والصبيق وابن عباس .

وثانيها : ما يعرف فيه ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسية لفظه كالثلاثاء .

(وثالثها)^(٦) : ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسية لفظه كالمشتري .

ورابعها : ما لا يعرف (فيه)^(٧) ذلك المعنى ، ولم تثبت جنسية لفظه كالديبران والعيوق (للكوكبين)^(٨) ، لا يعرف معنى العوق والدُّبُور فيهما ، هذا (بطوله)^(٩) .

(١) ساقطة من جـ وصـ وطـ .

(٢) في ط : ليست وكلاهما جائز .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ١٠٠/١ قوله : وكذلك الديبران والعيوق والسماك والثريا لأنها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين ما يوصف بالدُّبُور والسُّمُوك والثَّوْرَة يوم أنها صفات غالبية كالصبيق ، وليس الأمر كذلك ، وإنما هي أسماء موضوعة باللام .

(٤) في ت : فكان .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من جـ وصـ وطـ .

(٧) تكملة من جـ وصـ وطـ .

(٨) في ط : للكوكبين لمن ، وفي ص : لمن .

(٩) في هامش رقم ٩ من ط ١٤٠/١ كلامه : نسخة . وانظر الكتاب ٢٦٧/١ ، ٢٦٨ ، ٣١٠ ، ١٤٨/٢ ، ٣٢٠/٢ .

ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنف ، ولا يدل عليه كلامه . وذلك أنه قال :
إن كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل ، لأن الألف واللام لا معنى لهما فيه ،
ولا يفيدان التعريف ، بل يلحق بهما الوصفية (الأصلية)^(١) فقط ، فكأنه مُجرّد
عنهما ، لأن تعريفه بالعلمية .

قال : وإن كانت اللام في الجنس اخترت مذهب أبي عمرو ، لأن اللام - إذن -
تفيد التعريف فليس الاسم كالجرد عنها^(٢) .

فعلى هذا مذهب المبرد في الحَسَنِ والصَّعِقِ (معا)^(٣) اختيارُ الرفع ، لأن اللام لا
تفيد التعريف ، وهذا كما ترى خلاف ما نسب إليه المصنف .
قوله : والمضافة المعنوية .

أي التوابع المضافة ، وهي في مقابلة قوله قبل : وتوابع المبني المفردة .
وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية^(٤) ، ولا بد منه ، لأن اللفظية - كما

(١) ساقطة من ص .

(٢) لم أجد في المقتضب ولا في الكامل للمبرد هذا النقل الذي ذكره الرضي عنه . والذي ذكره المبرد عن ذلك هو
قوله في المقتضب ٢١٢/٤ وما بعدها : فإن عطفت اسما فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافا ، أما
الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع .. وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون
النصب ، وهي قراءة العامة .

وحجة من اختار الرفع أن يقول : إذا قلت يا زيد والحارث فإيما أريد يا زيد ويا حارث فيقال لهم فقولوا : يا
الحارث ، فيقولون : هذا لا يلزمنا ، لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء ، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه
أيضا ذلك الموضع ، فكلانا في هذا سواء .

وحجة الذين نصبوا أنهم قالوا : نردّ الاسم بالألف واللام إلى الأصل ، كما نرده بالإضافة والتنوين إلى الأصل ،
فيحتج عليهم بالنعت الذي فيه الألف واللام ، وكلا القولين حسن .
والنصب عندي حسن على قراءة الناس .

وقد قال أيضا في المقتضب ٢٠٧/٤ : إن نَعَتْ مفردا بمفرد فأنْتَ بالخيار إن شئت رفعتَه وإن شئت نصبتَه .
وانظر : الأصول ٣٣٦/١ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٣/٢ فقد نسبنا ذلك إليه أيضا .
وقال ابن الحاجب في شرحه لكافيته صفحة ٣٠ :

قوله : وأبو العباس : يعني المبرد (إن كان كالحسن فكالخليل) يعني إن كان المعطوف المذكور مثل الحسن في
صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفع فيه (وإلا فكأنّي عمرو) أي وإن لم يكن كالحسن بل كان
مما لا يصح تقدير نزعها كالصعق والنجم وأشباههما فهو كأنّي عمرو في اختياره النصب . فقد نظر إلى صحة تقدير
نزع اللام وعدم صحته .

(٣) في ت : هذا .

(٤) لم أجد تقييدها بالمعنوية في مخطوطة المتن التي بين يدي ولا في متن الكافية بشرح ابن الحاجب نفسه .

ذكرنا^(١) - جارية مجرى المفردة .

وذكر في شرح (المفصل)^(٢) في تجويز الرفع في نحو :

يا ذا المخوفنا^(٣)

وفي نحو^(٤) :

١٢٠ - يا صاح يا ذا الضامر العنس^(٥)

مع أنهما مضافان - علتين ، إحداهما : أن صفة اسم الإشارة لا تكون إلا مفردة ، -
كما يجيء في باب الوصف^(٦) - فكأنه قال : يا ذا الرجل الضامر العنس ، فالصفة في
الحقيقة مفردة . والثانية : أن اللام في الضامر والمخوف اسم موصول مع صلته في حكم

(١) صفحة ٤٢٩ .

(٢) في ت : المصنف للمفصل .

(٣) سبق تخريج البيت صفحة ٤٢٩ .

(٤) قول خزر بن لوزان السدسي كما ذكر سيبويه في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي الخزانة ٢٣٢/٢ نقلا عن الأغاني أنه
شاعر يقال : إنه قبل امرئ القيس . وفيها ٢٣٣/٢ أن صاحب الأغاني نسب البيت لخالد بن المهاجر ثم قال : ٢٣٤/٢
هو ابن المهاجر بن خالد بن الوليد .. كان هاشمي المذهب حبسه معاوية لأنه قتل طبيبه ، ثم أطلق سراحه وعاد إلى
مكة .

(٥) عجزه : والرحل والأقتاب ، والجلس .

والبيت في الكتاب ٣٠٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٣/٤ ، وفي مجالس ثعلب ٢٧٥ ، وفي الخصائص ٣٠٢/٣ ، وفي

الخزانة ٢٢٩/٢ .

اللغة : صاح : مرخم صاحب . الضامر : الدقيق قليل اللحم ، العنس : الناقة الصلبة الشديدة ، والرحل : كل
شيء يعد للرحيل ، الأقتاب : جمع قتب ، وهو رحل صغير على قدر السنام . المجلس : كساء يجعل على ظهر البعير
تحت رحله ، والجمع أحلاس .

الشاهد : أطال صاحب الخزانة في الحديث عن هذا الشاهد . فأما الرضي فأورده هنا مع قوله : يا ذا المخوفنا ليدكر
العتين اللتين ذكرهما ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ، وبناء على ذلك فإن الرواية يجب أن تكون برفع الضامر وجر
العنس حتى يستقيم توجيه ابن الحاجب . ورواية سيبويه في الكتاب برفع الضامر . وقال البغدادي ٢٢٩/٢ : أنشده
على أن الضامر العنس والمخوفنا تركيبان إضافيان ، قد وقعا صفتين للمنادى الذي هو اسم إشارة ، وصفة المنادى إذا
كانت مضافة وجب نصبها ، فكيف رُفعت اتباعا للمنادى المفرد .

قلت : الرضي ذكر أن الإضافة إذا كانت لفظية فهي كلا إضافة .

وقال البغدادي أيضا ٢٣٠/٢ بعد أن ذكر رواية سيبويه : وأورد عليه أنه لا يستقيم ، لأن بعده والرحل والأقتاب
والجلس . وهي لا توصف بالضمور . فالصواب إنشاده بالجر على أن ذا بمعنى صاحب ، كما أنشده الكوفيون . وذكر
الذين قالوا برواية الجر كآبي جعفر النحاس وثلعب ، وأبي علي وابن جني . وذكر تخرجات لرواية سيبويه .

(٦) صفحة ١٠٠١ .

(المفرد)^(١) - وإن (كان)^(٢) مضارعا للمضاف - فكأنه قال : الذي ضمرت
عنسه . ولو كان (قولك)^(٣) الذي ضمرت عنسه يقبل (الحركة)^(٤) لم تكن إلا
الرفع ، فكذا ما كان مثله^(٥) .

وتزول (علتاه)^(٦) في قولك : يا زيد الحسن الوجه ، فإن الموصوف ليس باسم
الإشارة (ولا)^(٧) يكون الألف واللام موصولا إلا في اسم الفاعل أو المفعول ، ويجوز
رفع الوصف اتفاقا .

فالأولى ما قدمناه ، وهو أن المضاف اللفظي - وإن كان مضارعا (للمضاف)^(٨)
لا يجري تابعا مجرى المضاف في وجوب النصب ، بل إنما يجري مجراه إذا كان منادى .
قوله : غير ما ذكر .

أي : غير ذي اللام .

قوله : مطلقا .

أي مفردين كانا أو لا ، وكان متبوعهما مضموما أولا .

قوله : والعلم الموصوف بابن .

حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر ، وأما بنت فليس مثلهما في النداء ، وأما في غير النداء
ففي (جريها)^(٩) مجراها وجهان . والأولى المنع^(١٠) ، لأن التخفيف معهما لفظا وخطا
إنما هو لكثرة الاستعمال . ولم يكثر استعمال بنت .

(١) في ط : المفردة .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) في ت و ص و ط : حركة .

(٥) الإيضاح لابن الحاجب ٢٧١/١ - ٢٧٢ .

(٦) في ج : علتان .

(٧) في ص : وقد لا .

(٨) تكملة من ط .

(٩) في ت و ج و ص : جريه .

(١٠) حكي الوجهين سيويه في الكتاب ٣١٤/١ ، والكلمتان ساقطتان من ج و ص و ط .

والشرط أن يكون العلم موصوفاً بابن متصلاً بموصوفه ، احترازاً عن نحو يا زيدُ
الظريفُ ابنَ عمرو ، فإنه لا يفتح المنادى في مثله ، إذ مثله غير كثير الاستعمال .
فالشروط أربعة ، وهي :

كونُ المنادى علماً احترازاً (عن نحو يا رجلُ ابنَ زيد .
وكونه موصوفاً بابن احترازاً)^(١) عن نحو : يا زيدُ ابنُ عمرو في الدار ، على أن ابنَ
عمرو مبتدأ .

وكونُ ابنٍ متصلاً - كما ذكرنا^(٢) - .

وكونه مضافاً إلى علم ، احترازاً عن نحو يا زيدُ ابنَ أخينا .
فإذا اجتمعت الشروط اختير فتحُ المنادى (جامعاً لها)^(٣) ولا يجبُ .
وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه^(٤) .

وإنما اختير فتحُ المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعاً لها ، والكثرة
مناسبة للتخفيف ، فخفضوه لفظاً بفتحه ، وسهّل ذلك كونُ الفتحة حركته المستحقة
في الأصل ، لكونه مفعولاً ، وخفضوه خطأً بحذف ألف ابن وابنة .
والكوفيون يجوزون فتح المنادى (العلم)^(٥) الموصوف بأي صفة منصوبة كانت
نحو : يا زيدُ ذا المال^(٦) .

وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى (المفرد)^(٧) المعرفة - علماً كان
(أولاً)^(٨) - إذا وقع موصوفاً بابن الواقع بين متفقي اللفظ نحو يا عالمُ بنَ العالم^(٩) .

(١) ساقط من ص .

(٢) قبل قليل .

(٣) حكى الوجهين سيبويه في الكتاب ٣١٤/١ ، والكلمتان ساقطتان من ج و ص وط .

(٤) في الموجز في النحو لابن السراج ٤٧ : فإن نعت الاسم المفرد بابن فلان نصبت ، فقلت : يا زيدُ بن عمرو ،
وتنصب زيداً ولا تُثَوِّثه . وانظر المقتصد ٧٨٥/٢ .

(٥) في ج : في العلم .

(٦) في الأصول لابن السراج ٣٦٩/١ وربما نصبوا - يعني الكوفيين - المنعوت بغير تنوين فأتبعوه نعتهم ويُشَدُّون :
فما كعبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعدى بأجودَ منك يا عمرَ الجوادا

وانظر التسهيل ١٨٠ .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ص : أو غيره .

(٩) في التسهيل ١٨٠ : ويلحق بالعلم المذكور نحو يا فلانَ بنَ فلان ، ويا ضُلَّ بنَ ضل ويا سيدَ بنَ سيد .
وابن مالك لم ينسب هذا الرأي لأحد .

والعلمُ المتصفُ بابن وابنة الجامعُ للشرائط الأربع في غير النداء يُخَفَّفُ بحذف تنوينه وجوبا ، وبحذف ألفِ ابن خطأ (أيضا) ^(١) نحو جاءني زيدُ بنُ عمرو .
وقوله ^(٢) :

١٢١ - جاريةٌ من قيسٍ بنِ ثعلبة ^(٣)

شاذٌ .

وإن اختل إحدى الشرائط لم يُحذف التنوين (لفظا) ^(٤) ولا الألف خطأ .
والمعتبرُ في كل ما ذكرنا لفظُ ابن وابنة ، لا تثنيتهما وجمعهما وتصغيرُهما ، لأنه لا يكثر استعمالُها كذلك .
وكذا المعتبرُ كونُ العلمِ الموصوفِ مفردًا ، لأن المثني والمجموع ليسا بعلمين ، وأيضاً لا يكثر استعمالُها .

(١) تكملة من ص وط .

(٢) قائله الأغلب العجلي ، وهو الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة ، من بني عجل بن لجيم .. وهو أرجز الرجاز وأرضهم كلاماً وأصحبهم معاني ، أدرك الإسلام فأسلم ثم كان ممن سار مع سعد إلى العراق فنزل الكوفة واستشهد في نهاوند عام ٢١ هـ .

(الخزانة ٢/٢٣٩ ، والأعلام ١/٣٣٩ - ٣٤٠) .

(٣) البيت من مشطور الرجز ، وبعده : كريمةٌ أحوالُها والعَصْبَةُ ، وهو في الكتاب ١٤٨/٢ ، وفي المقتضب ٢١٣/٢ ، وفي الخصائص ٤٩١/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٨٢/١ ، وفي ابن عيش ٦/٢ ، وفي المقرب ١٨/٢ ، وفي الخزانة ٢/٢٣٦ .

اللغة : جارية : أراد امرأة اسمها كلبة كان بينهما مهاجاة (الخزانة ٢/٢٣٧) .

الشاهد : أنشده الرضي على أن تنوين (قيس) في البيت شاذ لجمعه للشرائط الأربعة .

(٤) ساقطة من ط .

نداء ما فيه أل

قوله : وإذا نودي المعروف باللام قيل يا أيها الرجل ، (ويا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل)^(١) ، والتزموا رفع الرجل لأنه المقصود (بالنداء)^(٢) ، وتوابعه لأنها توابع معرب ، وقالوا يا الله خاصة .

لو دخل اللام المنادى فيما أن يثنى معها ، وهو بعيد ، لكون اللام معاقبة للتثنية ، فهي كالتثنية ، فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمس عشرة وأخواته ، والآن ، فاستكره دخولها مطردًا في المنادى المبني .

ولما أن يعرب ، وهو أيضا بعيد ، لحصول علة البناء (وهي)^(٣) وقوع المنادى موقع (كاف الخطاب)^(٤) وكونه مثله في الإفراد والتعريف .

وقال بعضهم^(٥) : إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفي (تعريف)^(٦) . وفيه نظر ، لأن اجتماع حرفين في أحدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر ، كما في لقد ، وألا إن ، على ما يجيء في موضعيهما^(٧) .

قالوا : وليس المحذور اجتماع التعريفين المتغايرين ، بدليل قولك : (يا)^(٨) هذا ويا عبد الله (ويا الله)^(٩) ويا أنت ، بل الممتنع اجتماع أداتي التعريف (مع حصول)^(١٠)

(١) في ط وفي مخطوطة المتن : يا هذا الرجل ويا أيها الرجل .

(٢) تكملة من مخطوطة المتن .

(٣) في ت وص : وهو .

(٤) في ج وص وط : الكاف .

(٥) ذكر ذلك صاحب الإنصاف حجةً للبصريين المانعين من اجتماع حرف النداء وأل : وانظر المقتضب ٢٣٩/٤ ،

والإنصاف ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٦) في ص وط : التعريف .

(٧) انظر ط ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .

(٨) تكملة من ج وص وط .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) في ط : لحصول .

الاستغناء بأحدهما^(١) .

وقال المبرد - في الأعلام - إنها تُنكر ثم تُعرّف بحرف النداء^(٢) .

ولا يتم ما قال في : يا اللهُ ويا عبدَ الله .

وقال المازني - في اسم الإشارة - ينكر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الإشارة ومن ثم لا يقال : هذا أقبل ، أي يا هذا^(٣) .

ولا حاجة إلى ما ارتكبا ، إذ لا منع من كون الشيء المعين مواجهًا مقصودًا بالنداء ، وأُئي محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين .

هذا ، ولَمَّا قصدوا الفصل بين حرف النداء واللام بشيء طلبوا اسمًا مبهما ، غير دال على ماهية معينة ، محتاجا بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر ، يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم (لشدة)^(٤) احتياجه إلى مخصصه ، الذي هو ذو اللام ، وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهية ، (وأن يكون)^(٥) معلوم الذات فلا معنى لنحو يا شيء ، ويا موجود ، إلا أن يُكنّى بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء ، إلا أنه يقع عليه اسم الشيء والموجود ، وهذا مجاز ، وكلامنا في الحقيقة . فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة (أيًا) بشرط قطعه عن الإضافة ، إذ هي تخصصه ، نحو أي رجل ، واسم^(٦) الإشارة .

أما لفظ شيء ، و (ما) بمعنى شيء ، فإنهما - وإن كانا مبهمين - لكن لم يوضعا

(١) لما ذكر أبو البركات في الإنصاف ٣٣٨ دليل البصريين كان من كلامه : وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى . وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية . وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية .. إلخ .

(٢) في المختضب ٢٠٥/٤ : وزيد وما أشبهه في حال النداء معرفة بالإشارة ، منتقل عنه ما كان قبل ذلك فيه من التعريف .

(٣) لم ينسبه إلى المازني غير الرضي فيما رأيت .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في ج و ط : وإن لم يكن ، وقد أثبتنا في الهامش ما أثبتته .

(٦) معطوف على قوله (أيًا) .

على أن يزال إيهامهما بالتخصيص ، بخلاف أي واسم الإشارة ، فإنهما وُضِعَا مبهمين مشروطاً بإزالة إيهامهما بشيء . أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسية أو بالوصف ، (وأما)^(١) أي فباسم آخر بعده .

وأما ضمير الغائب فإنه وضع مبهماً ، مشروطاً بإزالة إيهامه ، لكن بما قبله لا بما بعده ، وإن اتفق ذلك فالأغلب أن يكون ذلك منكراً ، كما في رُبُّهُ رجلاً ، أما نحو: رأيته زيداً فقليل .

وأما الموصول فإنه - وإن أزال إيهامه ما بعده - لكنه جملة .

ثم نقول : إن أياً المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة ، لأنه^(٢) - كما ذكرنا - وضع مبهماً ، مزال الإيهام باسم بعده ، بخلاف (اسم)^(٣) الإشارة ، فإنه قد يزول إيهامه بالإشارة الحسية ، (فلذا)^(٤) قد يقتصر على يا هذا دون يا أيها .

ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع ، كما في يا زيد الظريف ، وأوجب رفع نعت أي^(٥) .

وفصل بعضهم في وصف يا هذا ، فقال : إن كان لبيان الماهية نحو يا هذا الرجل وجب الرفع ، لأنه غير مستغنى عنه ، وإلا جاز الرفع والنصب ، نحو يا هذا الطويل^(٦) (رفعاً ونصباً)^(٧) .

(١) في ت : فأما .

(٢) يعني (أياً) .

(٣) في ت وج : الاسم .

(٤) في ط : فلهذا .

(٥) في الموجز لابن السراج ٤٦ وأما قولهم : يا أيها الرجل ، ويا هذا الرجل ، فإنهم جعلوا أي الرجل بمنزلة اسم واحد ، فأَي في التقدير مدعو والرجل صفة له ، وهاء تنبيه . ويميزون أن تقيم الصفة مقام الموصوف ، فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير ، فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وصلة إلى الصفة كنت في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ، وأما أي فلا يجوز في وصفها النصب .

(٦) في الأصول ٣٣٧/١ وكذلك في يا هذا الرجل إذا جعلت هذا سبباً لنداء الرجل ، ولك أن تقيم الصفة مقام الموصوف فتقول : يا أيها الطويل ويا هذا القصير ... فإن قدرت الوقف على هذا ، ولم تجعله وصلة إلى الصفة ، وكان مستغنياً بإفراذه كنت في صفته بالخيار إن شئت رفعت وإن شئت نصبت ... فقلت يا هذا الطويل والطويل .

(٧) تكملة من ط .

وأما المازني^(١) والزجاج^(٢) فجوزا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة وأي ، قياسا على نحو يا زيد الظريف . ولم يثبت .

وإنما قطع (أي) المتوصل به إلى نداء ذي اللام عن الإضافة لما ذكرنا من قصد الإبهام ، وأيضا لو لم يُقَطَّع (عن الإضافة)^(٣) لكان منصوبا ، وكذا ذو اللام الذي هو وَصْفُهُ ، فلم يُمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودا بالنداء ، كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب .

وأبدل هاء التنبيه من المضاف إليه (لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه)^(٤) أو من تنوين قائم مقامه ، نحو ﴿ أَيَا مَا تَدْعُوا ﴾^(٥) وليس هذا موضع التنوين ، وأيضا التنوين يبدل من مضاف إليه معلوم مقدّر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾^(٦) و ﴿ كُلًّا هَدَيْنَا ﴾^(٧) والقصد ههنا الإبهام .
وهاء التنبيه أيضا مناسب للنداء ، إذ النداء أيضا تنبيه .

ثم لكون اسم الإشارة أوضح من (أَيَّ) وُصِفَ (أَيَّ) به في بعض المواضع ، نحو يا أيُّها ، فيقتصر عليه .

وإنما تُوصَلُ بأي إلى نداء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة في الأصل ما يشار به

(١) في أسرار العربية ٢٢٩ قال : وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز في يا زيد الظريف ، وهو عندي القياس لو ساعده الاستعمال . وانظر المقتصد ٧٧٨/٢ .

(٢) في حاشية الصبان على الأشموني ١٥٠/٣ : وأجاز المازني نصبه قياسا على صفة غيره من المناذبات المضمومة . قال الزجاج : لم يجوز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده .. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ، ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني . وتبعه ولده .

قلت : كذا في شرح الكافية الشافية لابن مالك صفحة ١٣١٨ ، ولعل الرضي تبعه في ذلك .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) ساقط من ص .

(٥) الإسراء ١١٠ ، والآية بتمامها ﴿ قُلْ اذْعُوا اللَّهَ أَوْ اذْعُوا الرَّحْمَنَ أَيَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ سَبِيلًا ﴾ .

(٦) الزخرف ٣٢ .

(٧) الأنعام ٨٤ . والآية بتمامها ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

للمخاطب إلى شيء ، فهو في أصل الوضع لغير المخاطب ، ولهذا يؤتي فيه بحروف الخطاب - كما يجيء في بابه^(١) - فتُحوشي في بعض الأماكن من أن يدخله حرف يجعله مخاطبا ، أي حرف النداء ، ففصل بينهما بأي (في بعض المواضع)^(٢) لتناكُرهما في الظاهر .

ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس ، نحو يا أيُّها الرجل ، (فعلى هذا)^(٣) ليس (نحو يا أيُّها الرجل)^(٤) لأجل نداء المعرف باللام - على ما أُومأ إليه المصنف^(٥) - بل لأجل نداء اسم الإشارة ، بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا أيُّها ، من دون الوصف باسم الجنس .

وقال الأخفش في : يا أيُّها الرجل : أي موصول ، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة (أي) وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ، ولا سيما إذا زيدَ عليه كلمتان - أعني أيُّها^(٦) - .

ويصح تقوية مذهبه بكثرة وقوع (أي) موصولة في غير هذا الموضع ، وندور كونها موصوفة - كما يجيء في باب الموصولات^(٧) - .

قيل : لو كانت موصولة لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها^(٨) .

والجواب : أنه إذا حُذِفَ صدرُ صلتها فالأغلب بناؤها على الضم - كما يأتي في الموصول^(٩) - فحرف النداء - (على هذا)^(١٠) - (يكون داخلا)^(١١) على اسم

(١) انظر ط ٣٢/٢ .

(٢) ساقط من ج .

(٣) في ص وط : فعلى ما ذكرنا .

(٤) في ص وط : هذا التركيب مصوغا .

(٥) في قوله في المتن : وإذا نودي المعرف باللام قيل : يا أيُّها الرجل ، ويا أيُّها الرجل .. إلخ . انظر صفحة ٤٤٣ .

(٦) انظر المجمع ١/١٧٥ .

(٧) انظر ط ٥٦/٢ .

(٨) نسب السيوطي هذا الكلام إلى الزجاج في المجمع ١/١٧٥ .

(٩) انظر ط ٥٧/٢ .

(١٠) ساقطتان من ص .

(١١) في ت و ج وط : تكون داخلة .

مبني على الضم فلم يغيره ، وإن كان مضارعا للمضاف ، كما في قولك : يا من قال كذا .
والأكثرون على أن ذا اللام وصف لاسم الإشارة في النداء وغيره ، لأنه اسم دال على
معنى في تلك الذات (المبهمة)^(١) وهو الرجولية ، وهذا حدُّ النعت - كما يجيء^(٢) -
أي ما دل على معنى في متبوعه .

وقال بعضهم : هو عطف ببيان لعدم الاشتقاق^(٣) .

والجواب أن الاشتقاق ليس بشرط في الوصف - كما يجيء في بابه^(٤) - .

ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعروف باللام - كما يأتي في باب
النعت^(٥) - .

أما اسم الجنس فلأنه هو الدال على الماهية من بين الأسماء ، والمحتاج (إليه)^(٦) في
نعت أسماء الإشارة بيان ماهية المشار إليه ، فمن ثم قُبِحَ نعتها من الصفات المشتقة إلا بما
يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم ، فقبح هذا الأيُّضُ .

وأما التعريف باللام فلأن تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس ، وتعيين المفرد من
أفرادها عُلِمَ من اسم الإشارة ، فلم يبق إلا تطابق النعت والمنعوت ، مع أنهما كلمتان
بمنزلة قولك : الرجل المعهود ، لأن لفظ هذا لا يفيد إلا تعيين الفرد الذي دل عليه
الرجل ، وهذه الفائدة تحصل من لام العهد ، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته ،
(فمن)^(٧) ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا ، فلا تقول : هذا اليوم
الرجل ، كما يجوز في غير هذا النوع ، ولا يجوز أيضا تفريق صفاته نحو : هؤلاء ؛ الرجل
والفرس والبقر .

(١) في ط : بالمبهمة .

(٢) انظر صفحة ٩٦٧ .

(٣) في المقتضب ٢٢٠/٤ ومن قال : يا زيد الطويل قال : يا هذا الطويل ، وليس نعت لهذا ، ولكنه عطف عليه
وهو الذي يُسمَّى عطف البيان .

(٤) صفحة ٩٧٣ .

(٥) صفحة ١٠٠٢ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) في ت : ومن .

قوله : والتزموا رفع الرجل .

أي اسم الجنس الواقع صفةً لأي^(١) وهذا ، (و كان)^(٢) القياس جوازُ نصبه ، كما في يازيد الظريف ، لكنهم نَبَّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء (فكأنه باشره حرفُ النداء ، وأما الظريف في يازيد الظريف فليس مقصودا بالنداء)^(٣) ، بل المقصود به زيد ، وقد ذكرنا الخلاف في (تجويز)^(٤) نصبه قبل^(٥) .

قوله : وتوابعه .

أي التزموا رفعَ توابعه .

اعلم أن تابعَ تابعِ المنادى عند النحاة مثلُ متبوعه مطلقا ، (أي)^(٦) إن كان تابعُ المنادى مرفوعاً أو منصوباً يُحْمَلُ تابعُ التابع على ظاهرِ إعرابِ التابع ، سواء كان المنادى « أي أو هذا أو غيرهما » . تقول في غيرهما : يازيد الطويل ذو الجمّة ، إذا جعلته صفةً للطويل ، وإن حملته على زيد نصبت ، ومن نصب الطويل نصب ذا الجمّة لا غير ، كان نعتا للطويل أو لزيد .

وأما في (أي) فإن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا لوصف أي ، لأنه هو المنادى في الحقيقة ، وأيُّ وُصِّلَ إليه ، فعلى هذا إذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع ، نحو : يا أيُّها الرجل ذو المال ، ولا يجوز : يا أيها الرجلُ وعبدُ الله ، لأنَّ المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيجب - إذن - أن يكون عبد الله صفةً أي ، ولا يجوز ، لأنه لا يوصف إلا بذی اللام ، ويجوز يا أيها الرجل الحسنُ الوجه ، (كما يجوز يا أيُّها الحسنُ الوجه)^(٧) وكذا يجوز يا أيُّها الفاضلُ والحسنُ الوجه .

وإن أُبدل من وصف (أي) فإن جعل المبدل منه في حكم الطرح لم يَجْزُ ، إلا

(١) بعده في ص وهامش ط : صفة مفردة لمنادى مضموم .

(٢) في ج و ط : وإن كان .

(٣) ساقط من ص .

(٤) في ص : جواز .

(٥) صفحة ٤٤٥ - ٤٤٧ .

(٦) ساقطة من ط .

(٧) ساقط من ص .

أن يكون البدل مما يجوز كونه صفة لأي - أعني الجنس ذا اللام - فلا تقول : يا أيها الرجل زيد .

وإن لم يجعل المبدل منه في حكم الطرح جاز يا أيها الرجل زيد - برفع زيد - وسيجيء في باب البدل^(١) أنه يجوز جعل المبدل منه في حكم الطرح وتركه نحو : يا عالمُ زيدُ بالضم ، ويا عالمُ زيدُ وزيدًا بالرفع والنصب . ولا يجوز : يا أيها الرجل زيد - بضم زيد بدلا من أي - لما تقدم أن التابع الذي بعد وصف أي لا يتبع أي^(٢) .

وأما إذا جئت (به)^(٣) بعد وصف (اسم)^(٤) الإشارة (فيجوز فيه الأمران ، لأن اسم الإشارة)^(٥) قد يستبد من دون وصفه ، فتقول : يا هذا الرجلُ زيدُ وذو المال ، حملا على الوصف ، وزيد - بالضم - وذو المال حملا على هذا .

وإذا كان ذلك التابع عطفاً نسق مجزّدا عن اللام لم يجز إلا حملة على هذا ، نحو : (يا)^(٦) هذا الرجلُ وذو الجملة ، لأنك (لو)^(٧) حملته على الوصف كان وصفا لهذا ، واسمُ الإشارة لا يوصف إلا بذی اللام ، كما قلنا في أي^(٨) .

(قال الأندلسي)^(٩) : لا يجوز عطفُ المضاف لا رفعا ولا نصبا على المفرد الذي هو صفة للمنادى (المضموم)^(١٠) ، نحو : يا زيدُ الطويلُ وذو الجملة ، أما النصب ، فلأن المنصوب لا يعطف على المرفوع ، وأما الرفع ؛ فلأن حقَّ المعطوف جوازُ قيامه مقام

(١) قال في باب البدل صفحة ١٠٧٥ : لا نسلم أن المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط ، فإن كونَ الثاني فيه هو المقصود بها دون الأول ظاهر .

(٢) قبل قليل في قوله : وأما في أي ، فإن التابع الذي يجيء بعد وصفه لا يكون إلا تابعا لوصف أي .

(٣) تكملة من ج وص وط .

(٤) تكملة من ج وص وط .

(٥) ساقط من ص .

(٦) تكملة من ج وص وط .

(٧) في ط : لولا .

(٨) انظر صفحة ٤٤٣ وما بعدها .

(٩) ساقطتان من ص وط ، وبسقوطهما يختل المعنى ، لأنها تصبح مقول القول ، لقوله كما قلنا في أي ، ولا يستقيم الكلام على ذلك .

(١٠) في ط : المضمون .

المعطوف عليه ، ولا يجوز : يا زيد ذو الجمّة ، برفع (ذو) فلم يبق إلا النصب عطفاً على زيد^(١) .

وأجاز المازنيّ الرّفْعَ حملاً على الطويل ، ويَمْنَعُ من كون المعطوف كالْمُعْطُوف عليه في كل ما يجب له ويمتنع عليه ، ألا ترى إلى قولهم : يا زيد والحارث ولا يجوز : يا الحارث^(٢) .

والجواب : أنه كان القياسُ امتناعُ نحو : يا زيد والحارث ، (لكنه)^(٣) إنما جاز لأن المانع من نحو : يا الحارث ، اجتماعُ يا واللام لفظاً ، ولم يجتمعا في يا زيد والحارث ، فهو مثل يا أيّها الرجل ، من حيث إنهما يجتمعان في الصورتين تقديراً لا لفظاً . قوله : لأنها توابع معرّب .

يوميء إلى أن المعرّب لا محلّ له ، أو إلى أنه لا يُحْمَلُ على محله وترك ظاهر إعرابه . وفي الموضعين نظر .

أما الأول ؛ فلأن المضاف إليه إضافةٌ غير محضة له محل من الإعراب ، مع كونه معرباً لفظاً نحو : حسن الوجه ، ومؤدّب الخدام ، وضارب زيد ، وكذا ما أضيف إليه المصدر (قال^(٤)) :

١٢٢- (حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرُّوْحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ^(٥))^(٦)

(١) ذكر الأندلسي ذلك في المباحث الكاملية ١٩٩/٣ - ٢٠٠ بعد أن ذكر رأياً لأبي علي الفارسي نقله عن التذكرة ، ثم نقل قريباً مما نقله عنه الرضي .

(٢) في الأصول ٣٧٢/١ : قال - يعني المازني - وأرى إن عطفتُ ذا الجمّة على الطويل أن أرفعه كما فعلتُ في الصفة . (٣) في ص : إلا أنه .

(٤) قائله ليبد من ربيعة العامري وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٥) البيت في ديوان ليبد ١٥٥ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٢٨/١ ، وفي الإنصاف ٢٣٢ ، وفي ابن يعيش ٢٤/٢ ، وفي العيني ٥١٢/٢ ، وفي الخزانة ٢٤٠/٢ .

اللغة : تهجر : سار في الهجرة وهي نصف النهار ، الرواح : اسمٌ للوقت من زوال الشمس إلى الليل ، هاجها : أزعجها ، المعقب : الذي يطلب حقه مرةً بعد مرة .

الشاهد : أورده الرضي شاهداً على أن فاعل المصدر وإن كان مجروراً بإضافة المصدر إليه - محله الرفع ، والدليل الاتباع على محله بالرفع في قوله : المظلوم .

(٦) هذا البيت تكملة من ط وحدها .

وأما الثاني ، فإنه - وإن كان ظاهرُ كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر^(١) ، وإن جاء في الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمن له عاملا ، كقوله في ضارب زيد وعمرا : إن التقدير (ضاربُ زيد)^(٢) (وضاربُ عمرًا)^(٣) ، ولا يميز في نحو : حسن الوجه واليد ، الرفع في المعطوف^(٤) .

كل هذا^(٥) كراهةٌ لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى (المحل)^(٦) الخفي . لكنه يُشكل عليه باتفاقهم على جواز العطف على محل اسم (إن) في نحو : إن زيدا منطلق وعمرو .

وله^(٧) أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة - أعني عمرو مع خبره المقدّر - عطف على الجملة المؤكدة - أعني إن مع اسمه وخبره - ولا نقول إن الاسم عطف على الاسم . وكذا نقول في نحو قوله^(٨) :

١٢٣- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ الْعَوَاذِلُ^(٩)

(١) و(٣) في الكتاب ٨٦/١ ونقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو ، إذا أشركت بين الآخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن يشترك بينه وبين مثله ، وإن شئت نصبت على المعنى ، وتضمن له ناصبا ، فنقول : هذا ضارب زيد وعمرا ، كأنه قال ويضربُ عمرا أو وضاربُ عمرا . وانظر أيضا ٨٩/١ ، ٩٨ .

(٢) ساقطتان من ص .

(٤) لم أجد حديثا عن ذلك في الكتاب في باب الصفة المشبهة ولا في العطف .

(٥) تكملة من ج و ض و ط .

(٦) في ت و ص : المحلى .

(٧) يعني لسبويه .

(٨) قائله ليبد ، وستأتي ترجمته ٦٤٤ .

(٩) البيت في ديوانه ١٣١ ، وفي الكتاب ٣٤/١ ، وفي المقتضب ١٥٢/٤ ، وفي المختص ٤٣/٢ ، وفي الإنصاف ٣٣٤ ، وفي سر صناعة الإعراب ١٤٧/١ ، وفي رصف المباني ٨٢ ، وفي الخزانة ٢٥٢/٢ .

اللغة : تزعك : تكفك ، العواذل : أراد بها حوادث الدهر ونوازلَه .

قال الشيخ عزيمة في حاشية المقتضب ١٥٢/٤ : يقول : لم يبق لك أب حيٌّ إلى عدنان ، فكف عن الطمع في الحياة .

الشاهد : ذكره الرضي شاهداً على أن (دون) بالنصب معطوف على محل الجار والمجرور (من دون) .

(بنصب دون)^(١) وقوله^(٢) :

١٢٤ - (مُعَاوِيَ إِنَّا بَشَرٌ فَأَسْجَحْ) فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ^(٣)

إن المنصوب عُطِفَ على محل الجار والمجرور .

قوله : والتزموا رفع الرجل .

كأنه جواب عن سؤال مقدّر ، وهو : أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم ، فلم لم

يجز (نصبه)^(٤) كما في يازيد الظريف .

(١) ساقطتان من ج و ص وط .

(٢) قائله عبد الله بن الزبير بن الأشم ، انظر الخزانة ٢/٢٦٤ ، وعلى رواية أخرى بحر الحديد من أبيات لعُقيبة بن هُبيرة الأسدي ، ونسب سيبويه رواية النصب إلى عقيبة هذا .

(٣) البيت في الكتاب في أربعة مواضع أحدها معه بيت ثان يدل على أن القافية منصوبة وهو قوله :

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

وانظر الكتاب ١/٣٤ ، ٣٥٢ ، ٣٧٥ ، ٤٤٨ ، والبيت برواية النصب في المقتضب ٢/٣٣٧ ، ١١٢/٤ ،

٣٧١ ، وقال الشيخ عزيمة في هامش ٢/٣٣٧ : استشهد به سيبويه على العطف على الموضع في أربعة مواضع ...

واستشهد به المبرد على العطف على الموضع ، ولم يتعرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذا البيت في مواضعه الأربعة ، ثم بعد هذا كله نرى البغدادي ينسب إلى المبرد أنه رد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب . ا هـ .

قلت : ذكر البيت ابن قتيبة في الشعر والشعراء ٩٩ نقلا عن سيبويه ثم قال : وقد غلظ على الشاعر لأن هذا الشعر

كله مخفوض ، قال الشاعر :

فهبها أمة ذهب ضياعا يزيد أميرها وأبو يزيد

أكلتم أرضنا وجرثؤوها فهل من قائم أو من حصيد

وكذا قال العسكري في التصحيف ٢٠٧ .

والبيت في كثير من كتب النحو ، وفي الخزانة ٢/٢٦٠ ، وفيها ٢/٢٦٢ : وأجاب الزغشري تبعا لما قاله ابن

الأنباري في الإنصاف بأن هذا البيت روي مع أبيات منصوبة ومع أبيات مجرورة ، فمن رواه بالجر روى معه الأبيات

المتقدمة ، ومن رواه بالنصب روى معه :

أديروها بني حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

قلت : الذي في الإنصاف ٣٣٣ نصب الحديد حملا على موضع الجبال لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس ،

ومن زعم أن الرواية ولا الحديد بالخفض فقد أخطأ ، لأن البيت الذي بعده : أديروها ... إلخ .

والروى المخفوض لا يكون مع الروي المنصوب في قصيدة واحدة .

فليس كلام ابن الأنباري موافقا ولا مقاربا لما في الخزانة .

والخلاصة أن رواية سيبويه لا ترد ، وبها استشهد صاحبنا ، ويمكن أن يكون للبيت رواية أخرى في قصيدة أخرى ،

فقد يتفق الشاعران في البيت كله أو بعضه إما عن طريق تقليد اللاحق للسابق أو من طريق توارد المعاني .

اللغة : معاوي : منادى مرخم معاوية ، وهو أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان . وأسجح : أرفق وسهل .

(٤) في ج و ط : فيه النصب والكلمة ساقطة من ص .

قوله : وتوابعه .

كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول ، أي إذا كان هو المقصود بالنداء ، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم ، فالوجه أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المضموم ، فعلى هذا صار نحو (الرجل) في يا أيها الرجل كالنعامة^(١) ، إذا قيل : لم (وجب)^(٢) رفعه ؟ قيل : هو المنادى المفرد الذي باشره حرف النداء ، لكونه مقصودا دون موصوفه ، فإذا قيل : فيجب - إذن - أن يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم (قيل هو ليس نفس المنادى المضموم)^(٣) بل مثله .

قوله : وقالوا : يا الله خاصة .

(أي)^(٤) لم يدخل حرفُ النداء من جملة ما فيه اللام إلا (في)^(٥) لفظة الله ، قيل : إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام ، لزومها للكلمة فلا يقال : لا إلا نادرا ، قال^(٦) :

يَسْمَعُهَا لَا هُـ الْكِبَارُ^(٧)

- ١٢٥ -

(١) نقل الرضي عن الزجاجي كلاما يشنع فيه على الكوفيين فقال ط ١١٣/٢ : قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين ، فإذا عندهم كالنعامة ، قيل لها : احملي ، قالت : أنا طائر ، قيل لها : طيري ، قالت : أنا جمل . والرضي هنا جاء بالمثل ليشبه به الرجل في نحو يا أيها الرجل .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقط من ط .

(٤) في ج و ص وط : يعني .

(٥) تكملة من ص .

(٦) قائله الأعشي وقد تقدمت ترجمته صفحة ١١٨ .

(٧) صدره : كحلفة من أبي رياح .

والبيت في ديوانه ٢٣٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٥/٢ ، وفي التصحيف للعسكري ٣١٠ ، وفي الخزانة ٣٦٦/٢ ، وفي العيني ٢٣٨/٤ ، وفي الجمع ١٧٨/١ ، وفيه : يسمعها اللهم الكبار .

اللغة : أبو رياح : حصن بن عمرو بن بدر ، وكان قتل رجلا فسأله أن يحلف أو يعطي الدية فحلف ثم قتل بعد حلفه ، فضرته العرب مثلا لما لا يغني من الحلف . الكبار : صيغة مبالغة الكبير ، وهو صفة لأه . انظر الخزانة ٢٦٩/٢ ، ٢٧٠ .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على أنه قيل يا الله للزوم اللام للكلمة ، فلا يقال لا . إلا نادرا ، كما في هذا الشعر . قال البغدادي في الخزانة ٢٦٨/٢ بعد أن أورد كلام ابن الشجري الذي نقله عن سيبويه من أن أصل الله إله : أقول : البيتان اللذان أوردتهما ليسا في كتاب سيبويه وليس في الشعر دليل على أن الله أصله لا ، لجواز أن يكون لا ، مخفف إله ، حذفت الهمزة لضرورة الشعر ، بدليل الجمع على آله دون الوهة واليهة .

(وكونها)^(١) بدلا من همزة إله ، فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، قال^(٢) :

١٢٦ - معاذ الإله أن تكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة رَبِّ^(٣)
وأما النجم والصِّقُّ والذي وبأبه فإن لامها لازمة ، (لكن)^(٤) ليست بدلا من
الفاء ، وأما الناس فإن اللام فيه عوض من الفاء ، وأصله أناس ، (ولا)^(٥) يجتمعان إلا
في الشعر ، كقوله^(٦) :

١٢٧ - إِنَّ المنايا يَطْلَعْنَ على الأناس الآمينا^(٧)

إلا أنها ليست لازمة ، إذ يقال في السعة : « ناس » .

(قالوا)^(٨) وأصله الإله ، فِعَال بمعنى مفعول ، والإلهة العبادة^(٩) ، وألّه بفتح
العين أي عَبَدَ ، فإله بمعنى مألوه ، أي معبود ، فالله في الأصل من الأعلام الغالبة ،

(١) في ت وص : وكونه .

(٢) قائله البُعَيْث بن حُرَيْث بن جابر بن سَري بن مسلمة بن عُبيد بن ثعلبة شاعر محسن وهو القائل : خيال لأم
السلسيل ودونها ... البيت . وهي أبيات جواد مختارة . انظر : الخزنة ٢/٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٣) البيت في حماسة أبي تمام ٣٧٨ ، وفي الخزنة ٢/٢٧٧ .
اللغة : معاذ الإله : منصوب على المصدر ، أي أعوذ بالله معاذاً ، الدُّمية : الصورة من العاج ونحوه ، عقيلة كل
شيء : أكرمه ، الربرب : القطيع من بقر الوحش .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن أل في الله بدل من همزة إله فلا يجمع بينهما إلا قليلا ، كما هنا .

(٤) في ط : لكنها .

(٥) في ت : لأنهما لا .

(٦) قائله ذو جدن الحميري الملك ، نقل ذلك البغدادي عن كتاب المعمرين لأبي حاتم السجستاني .. وهو من أدواء
البحر ، والأدواء بعضهم ملوك وبعضهم أقبال والقَيْلُ دون الملك (انظر الخزنة ٢/٢٨٧ - ٢٨٩) .

(٧) البيت في مجالس العلماء ٧٠ ، وفي الخصائص ١٥١/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٤/١ ، وفي ابن يعيش ٩/٢ ،
وفي الخزنة ٢/٢٨٥ .

اللغة : المنايا : جمع منية وهي الموت . يطلعن : يشرفن ويقربن .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن اجتماع أل والهمزة في الأناس لا يكون إلا في الشعر ، والقياس الناس .

(٨) في ط : فقالوا .

(٩) في اللسان (إله) ٣٦٠/١٧ ابن سيده : والإلهة والألوهة والألوهية العبادة ، وقد قرئ ﴿ وَيَذَرُكَ وَآلِهَتَكَ ﴾
وقرأ ابن عباس (ويذرك وإلهتك) أي وعبادتك ، وهذه الأخيرة عند ثعلب كأنها هي المختارة ، قال : لأن فرعون
كان يُعْبَدُ ولا يُعْبَدُ ، فهو على هذا ذو إلهة لا ذو آلهة .

وانظر : مجالس ثعلب ١٨٠/١ .

كالصَّعِق ، (كَأَنَّهُ)^(١) كان عامًّا في كل معبود ، ثم اختص بالمعبود (الحق)^(٢) لأنه أولى من يُؤَلَّه ، أي يعبد ، وصار مع لام العهد علما له ، فلكثر استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها أغلب من تركه ، وصار الألف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما .

(ولا نقول : اجتماعهما)^(٣) يختص حال الضرورة ، كما قلنا في الأناس ، وذلك أنه قد يجيء الإله في السعة .

أورد أبو الفرج الأصفهاني^(٤) أن أُمَيَّةَ بنَ خلف^(٥) كان يُسمِّي عبدَ الرحمن بن أُمَيَّة عبدَ الإله^(٦) .

فلما خففت الهمزة نقلت حركتها إلى ما قبلها - كما هو القياس - وحذفت ، فصار إِلَه ، ثم أسكنوا اللام الأولى ، وأدغموها في الثانية .

ولا تُدْغَم لو خففت الإلاهة بمعنى العبادة ، لأن التخفيف - مع عروضه - غيرُ غالب ، كما غلب في الله ، فكأن اللامين لم يلتقيا .

والأكثر في (يا الله) قطع الهمزة ، وذلك للإيذان من أول الأمر أن الألف واللام خرجا عما كانا عليه في الأصل ، وصارا كجزء الكلمة ، حتى لا يستكره اجتماعُ يا

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ط : بالحق .

(٣) ساقط من ص .

(٤) هو علي بن الحسين بن محمد القرشي أبو الفرج الأصفهاني من أئمة الأدب الأعلام في معرفة التاريخ والأنساب والسير والآثار واللغة والمغازي ، ولد في أصبهان ونشأ وتوفي ببغداد ، قال الذهبي : والعجب أنه أموي شيعي من كُتبه : الأغاني ، ومقاتل الطالبين ، توفي سنة ٣٥٦ هـ (الأعلام ٨٨/٥) .

(٥) أُمَيَّة بن خلف بن وهب من بني لؤي أحد جبابرة قريش في الجاهلية ، أدرك الإسلام ولم يسلم ، وهو الذي عذب بلالا ، أسره عبد الرحمن بن عوف يوم بدر ، فراه بلال فصاح بالناس يحرضهم على قتله فقتلوه سنة ٢ هـ (الأعلام ٣٦٢/١) .

(٦) ذكر ذلك أبو الفرج في الأغاني ٢٨/٤ طبع دار الفكر ، وقال : إن عبد الرحمن بن عوف كان يسمي في الجاهلية عبدَ عمرو ، فلما أسلم سماه الرسول ﷺ عبدَ الرحمن ، وكان صاحبًا لأُمَيَّة بن خلف فقال أُمَيَّة : أدعوك عبدَ عمرو فأبى عبدُ الرحمن ، فقال : إذن أدعوك عبدَ الإله ؛ لأنني لا أعرف الرحمن .. ولا أدري من عبد الرحمن بن أُمَيَّة الذي ذكره الرضي ، إلا أن يكون والد عبد الرحمن بن عوف كان يسمي أُمَيَّة ! .

واللام ، فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة في الدَّرَج^(١) ، إذ همزة اللام المعرفة همزة وصل .

وحكى أبو علي : يا الله ، بالوصل على الأصل^(٢) .

وجوز سيبويه أن يكون الله من لاه يليه ليها أي استتر^(٣) .

فيقال في قطع همزته واجتماع اللام ويا : إن هذا اللفظ اختصَّ بأشياء لا تجوز في غيره ، كاختصاص مسماه تعالى ، وخواصه : (ما)^(٤) في اللهم ، وتالله ، وآله ، وهالله (ذا ، وآله)^(٥) مجرورا بحرف مقدر في السعة ، وأفا الله (لتفعلن)^(٦) بقطع الهمزة ، كما يجيء في باب القسم^(٧) . وقوله^(٨) :

١٢٨ - من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالوصل عني^(٩)

(١) يعني في أثناء الكلام .

(٢) في المباحث الكاملية ١٨٣/٣ : حكى أبو علي يا الله ويا الله بالوصل والقطع في التذكرة .

(٣) في حاشية المقتضب ٢٤٠/٤ تعليقة برقم (٢) ما يلي : لسيبويه رأيان في اشتقاق لفظ الجلالة .. يرى في الجزء الأول ٣٠٩ أن أصله أله قال : وكان الاسم - والله أعلم - إله ، فلما أدخل فيه الألف واللام حذفوا الألف وصارت الألف واللام خلفا منها فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف ، ومثل ذلك أناس . وقال في ج ١٤٤/٢ - ١٤٥ الأصل فيه لاه قال :

وقال بعضهم : لَهْي أبوك ، فقلب العين ، وجعل اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا آخر الاسم مفتوحا ، وإنما فعلوا ذلك به حيث غيروه لكثرت في كلامهم . وقد اعترض المبرد في نقده لسيبويه على رأي سيبويه الثاني بأنه مناقض لرأيه الأول .. ورد ابن ولاد على المبرد ، انظر : الانتصار ٢٧٩ - ٢٨٠ .. إلخ .

وقد رجعت إلى الكتاب فوجدت نصَّ ما نقله الشيخ عزيمة عنه في المواضع التي أشار إليها .

(٤) ساقطة من ج و ص وط .

(٥) في ط : ذو الله .

(٦) تكملة من ج و ط .

(٧) انظر ط ٣٣٤/٢ - ٣٣٦ .

(٨) لم أعثر له على قائل .

(٩) البيت في الكتاب ٣١٠/١ ، وهو في المقتضب ٢٤١/٤ ، وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي اللسان

(لنا) ، وفي الخزانة ٢٩٣/٢ ، ويروى في بعض المصادر : فديتك يا التي .

اللغة : تيمت : أذلت واستعبدت .

الشاهد : قوله يا التي ، حيث دخلت (يا) على ما فيه (ال) شذوذا ، ووجهه مع شذوذه أن اللام لازمة للكلمة .

شاذٌ ، ووجهُ جوازهِ مع الشذوذ لزومُ اللام ، وقوله^(١) :
١٢٩ - فِيا الغلامان اللذانِ قرأَا إِيّاكَا أنْ تُبَغِّيا لِي شِرا^(٢)
أشد .

وبعض الكوفيين يجيز دخول (يا) على ذي اللام مطلقا ، في السعة^(٣) .
والميمان في (اللهم) عَوْضتا من يا ، أَخَرتا تبركا (بالابتداء)^(٤) باسمه تعالى .
وقال الفراء : أصله يا الله أَمْنًا بالخير ، فخفف (بحذف)^(٥) الهَمْزة^(٦) .
وليس بوجه ، لأنك تقول : اللهم لا تَوَمِّهم بالخير^(٧) .
ويُجَمَّع بين (يا) و (الميم) المشددة ضرورة . قال^(٨) :
١٣٠ - إني إذا ما حَدَثُ أَلَمًا أقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّ^(٩)

(١) وهذا أيضا مجهول القائل .

(٢) البيت في المقتضب ٢٤٣/٤ ، وفي المقرب ١٧٧/١ ، وفي ابن يعيش ٩/٢ ، وفي الضرورات الشعرية ١٦٩ ،
وفي الإنصاف ٣٣٦ ، وفي أسرار العربية ٢٣٠ ، وفي اللامات ٣٤ ، وفي الخزانة ٢٩٤/٢ ، ويروى البيت في بعض
المصادر تعقبانا .

اللغة : تعقبانا : تنبعانا .

استشهد به الرضي على دخول يا على ما فيه ال شذوذا ؛ لأن اللام ليست لازمة ولا عوضا .

(٣) انظر المسألة السادسة والأربعين من الإنصاف ٣٣٥ - ٣٤٠ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ت : كما تحذف .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ : ونرى أنها كلمة ضم إليها (أم) تريد يا الله أَمْنًا بخير ، فكثرت في الكلام
فاختلطت .

(٧) هذا أحد أربعة ردود ذكرها الأنباري في الإنصاف ٣٤٤ .

(٨) في الخزانة ٢٩٥/٢ : هذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية ، ولا يعرف قائله ، ولا بقيته .

وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي : قال : وقبله :

إن تغفر اللهم تغفر جما وأني عبد لك لا أُلما

وهذا خطأ ، فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد ، لا قرين له ، وليس هو لأبي خراش ، وإنما هو لأمية
ابن أبي الصلت .. إلخ .

أقول : لم أجد البيت في ديوان أمية بن أبي الصلت . طبع دار مكتبة الحياة .

(٩) البيت في نوادر أبي زيد ١٦٥ ، وفي المقتضب ٢٤٢/٤ ، وفي المحتسب ٢٣٨/٢ ، وفي اللمع ١٩٧ ، وفي المختص
١٣٧/١ ، وفي الخزانة ٢٩٥/٢ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اجتماع الياء والميم الساكنة في نحو : يا اللهم ، شاذ .

وقد يزداد (في آخره)^(١) (ما) قال^(٢) :

١٣١ - وما عليك أن تقولي كُلِّمَا (صَلَّيْتَ أَوْ سَبَّحْتَ)^(٣) يَا اللَّهُمَّ مَا
أَرُدُّدُ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلِّمًا^(٤)

ولا يوصف اللهم عند سيبويه^(٥) .

كما لا توصف أخواته - أعني الأسماء المختصة بالنداء ، نحو : يا هناء^(٦) ، ويا
نومان^(٧) ، ويا ملكعان^(٨) ، وقُلُّ^(٩) .

وقد أجاز المبرد وصفه^(١٠) ؛ لأنه بمنزلة (يا الله) (وقد يقال : يا الله
الكرِيم)^(١١) .

وقد استشهد بقوله تعالى : ﴿ قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾^(١٢) وهو عند
سيبويه على النداء المُستأنف^(١٣) .

(١) ساقطتان من ج و ص و ط .

(٢) هذا الرجز مجهول القائل أيضا .

(٣) في ص و ط : سبحت أو صليت .

(٤) الأبيات في معاني القرآن للفرء ٢٠٣/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٢ ، وفي اللامات ٨٦ ، وفي الجمل ١٦٤ ، وفي

المقرب ١٨٣/١ ، وفي رصف المباني ٣٠٦ ، وفي الخزانة ٢٩٦/٢ .

اللغة : ما عليك : ما استفهامية . سبحت : التسبيح تنزيه الله وتعظيمه .

شيخنا : أراد الأب أو الزوج .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (ما) تُرَادُّ قليلا بعد يا اللهم .

(٥) في الكتاب ٣١٠/١ : وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم ، من قِبَل أنه صار عندهم بمنزلة صوت كقولهم : يا هناء .

(٦) في التاج ٤١٣/١٠ : ويقال في النداء للرجل من غير أن يصرح باسمه : يا هن أقبِل ، أي يا رجل أقبِل ، ويا

هنا أقبِل ، ويا هنون أقبِلوا .

(٧) في التاج ٨٦/٩ : وقولهم للرجل : يا نومان . قال الجوهري : يختص بالنداء أي كثير النوم .

(٨) في اللسان ١٩٨/١٠ : وملكعان ولكوع : لثيم دنيء ، وكل ذلك يوصف به الحيثي .

(٩) في اللسان ٤٩/١٤ قال الجوهري : قولهم في النداء : يا فل مخففا إما هو مخذوف من يا فلان لا على سبيل الترخيم ،

قال : ولو كان ترخيما لقالوا يا فلا .

(١٠) المقتضب ٢٣٩/٤ .

(١١) تكملة من ج و ط .

(١٢) الزمر ٤٦ وانظر استشهاد المبرد بها في المقتضب ٢٣٩/٤ .

(١٣) في الكتاب ٣١٠/١ : وأما قوله عز وجل : ﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ فعلى يا .

ولا أرى في الأسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف ، بل السماعُ مفقود فيها .

قوله : ولك في مثل ياتيمَ عدي الضم والنصب .

يعني بمثله المنادى (المكرر)^(١) إذا ولي الثاني اسمَ مجرورٍ بالإضافة . فالثاني واجبُ النصب ، ولك في الأول الضمُّ والنصب . قال^(٢) :

١٣٢ - يا تيمَ تيمَ عدي لا أبالكُم لا يلقينَكم في سوءة عَمَرُ^(٣)
وقال^(٤) :

١٣٣ - يا زَيْدُ زَيْدَ اليعملات الذُّبُلُ تطاولَ الليلُ عليك فانزل^(٥)
أما الضم في الأول فواضح ، لأنه منادى مفردٌ معرفةٌ ، والثاني عطْفُ بيان - وهو البدل على ما يأتي في بابه^(٦) - . .

(١) في ص : المفرد المكرر لفظه .

(٢) قائله جرير ، وستأتي ترجمته .

(٣) البيت في ديوانه ٢١٢ ، وفيه : لا يوقعنكم ، مكان : لا يلقينكم . وفي الكتاب ٢٦/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي الجمل ١٥٧ ، وفي الخصائص ٣٤٥/١ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي نوادر أبي زيد ١٣٩ ، وفي الخزانة ٢٩٨/٢ .

وفي الخزانة ٢٩٨/٢ قال ابن سيده : من رواه بالفاء فقد صحَّف وحَرَّف . والبيت من قصيدة يهجو بها جريرُ عَمَرَ بنَ لجأ التيمي ، والسوءة : الفعلة القبيحة والمعنى : لا يوقعنكم عمر في بلية ومكروه لأجل تعرضه لي . أي امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقىكم في بلية .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن (تيم) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٤) بيتان من مشطور الرجز لعبد الله بن رواحة ، ونسبها شراح شواهد للكتاب إلى بعض ولد جرير ، وعبد الله بن رواحة الأنصاري هو أبو محمد صحابي ، يعد من الأمراء والشعراء الراجزين ، وكان يَكْتُبُ في الجاهلية ، شهد العقبة مع السبعين ، شهد بدرًا وأحدا والخندق والحديبية . كان أحد الأمراء في وقعة مؤتة واستشهد فيها سنة ٨ هـ (الأعلام ٢١٧/٤) .

(٥) البيتان في ديوانه ١٥٢ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ (الأول فقط) ، وفي المنصف ١٦/٣ ، وفي ابن عيش ١٠/٢ ، وفي المغني ٥٩٦ ، وفي اللامات ١٠١ ، وفي الخزانة ٣٠٣/٢ ، وفي اللسان (عمل) .

اللغة : العملات : الإبل القوية على العمل . الذبل : جمع ذابله أي ضامرة من طول السفر ، وأراد بزيدَ بنِ الأرقم ، وقيل زيدَ بنَ حارثة ، ورد ذلك صاحبُ الخزانة ٣٠٤/٢ .

الشاهد : استشهد بهما الرضي على أن (زيد) الأول يجوز فيه الضم والنصب .

(٦) صفحة ١٠٧٣ .

وأما نصب الأول فقال سيبويه : إن تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهو تأكيد لفظي لتيم الأول^(١) .

وقد مرَّ في توابع المنادى المبني أن التأكيد اللفظي - في الأغلب - حُكْمُهُ حَكْمُ الأول وحركته حركته ، إعرابية كانت أو بنائية^(٢) ، فكَمَا أن الأول محذوف التنوين للإضافة ، فكذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف .

وشبَّه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه في : لا أبالك ، لتأكيد اللام المقدرة^(٣) .

وإنما جيء بتأكيد المضاف لفظاً بينه وبين المضاف إليه ، لا بَعْدَ المضاف (إليه)^(٤) ، لئلا يُستتكرَّ بقاء الثاني بلا مضافٍ إليه ، ولا تنوين معوِّضٍ عنه ، ولا بناءً على الضم .

وجاز الفصل به بينهما في السعة - مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في الضرورة ، وذلك بالظرف خاصةً ، في الأغلب ، كما يجيء في باب الإضافة^(٥) - (لأنك)^(٦) لَمَّا (كررت)^(٧) الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كأن الثاني هو الأول ، وكأنه لا فصل هناك ، ألا ترى أنك تقول : إنَّ (زيدا)^(٨) قائم ، مع قولهم : لا يُفصَّلُ بين إنَّ واسمها إلا بالظرف ، وتقول : لا لا رجل في الدار ، مع أن النكرة المفصولة بينها وبين (لا) التبرئة واجبة الرفع ، (نحو قوله)^(٩) تعالى : ﴿ لَا

(١) في الكتاب ٣١٤/١ ، ٣١٥ بعد أن ذكر البيتين : يا تيم تيم عدى . ويا زيد زيد اليعملات قال : وذلك لأنهم قد علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم كان الأول نصبا ، فلما كرروا الاسم توكيدا تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا .

(٢) صفحة ٤٣٠ .

(٣) قال في الكتاب ٣١٥/١ : وقال الخليل رحمه الله : وهو مثل لا أبالك ، قد علم أنه لو لم يجيء بحرف الإضافة قال : أباك ، فتركه على حاله الأولى ، واللام ههنا بمنزلة الاسم الثاني في قوله : يا تيم تيم عدي .

(٤) تكملة من جد وص وط .

(٥) صفحة ٩٤١ .

(٦) في ت وص : لأنه .

(٧) في ت وص : كُرِّرَ .

(٨) في ط : زيد ، وهو خطأ .

(٩) في ص وط : كقوله .

فِيهَا غَوْلٌ ﴿١﴾ وَقَالَ ﴿٢﴾ :

١٣٤ - فلا والله لا يُلقَى لِمَا بِي وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً ﴿٣﴾

مع أن (حرف الجر لا يدخل) ﴿٤﴾ إلا في الاسم .
ويمكن أن يكون قوله ﴿٥﴾ :

١٣٥ - وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُوثَقِينَ ﴿٦﴾

من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية .

وقال المبرد : إن تيم الأول مضاف إلى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ﴿٧﴾ .

(١) الصافات ٤٧ .

(٢) قائله : مسلم بن معبد الوالبي من نسل والبة بن الحارث الأسدي ، شاعر اشتهر في العصر الأموي ، (الأعلام ١٢٠/٨) .

(٣) البيت في معاني القرآن للفرأء ٦٨/١ ، وفي المحتسب ٢٥٦/٢ ، وفي الخصائص ٢٨٢/٢ ، وفي الإنصاف ٥٧١ ، وفي ابن يعيش ١٧/٧ ، وفي المقرب ٢٣٨/١ ، وفي الصاحبي ٥٦ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٣/١ ، وفي الخزانة ٣٠٨/٢ ... لا يلقى : لا يوجد .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن اللام الثانية في قوله : لِمَا مؤكدة للام الأولى .

(٤) في جـ وط : حروف الجر لا تدخل .

(٥) قائله خُطَطَّم الجحاشعي ، قال عنه الآمدي في المؤتلف والمختلف ١٦٠ : خطام الرخ الجحاشعي الراجز ، وهو خطام ابن نصر بن رباح بن عياض بن يربوع من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم .

(٦) البيت في الكتاب ١٣/١ ، وفي المقتضب ٩٧/٢ ، وفي مجالس ثعلب ٣٩/١ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٨٢/١ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ، وفي الضرائر الشعرية ٣٠٤ ، وفي مجالس العلماء ٧٢ ، وفي المزهر ٢٢٣/١ ، وفي الخزانة ٣١٣/٢ .

اللفة : صاليات : أراد بها الأثافي ، والأثافي جمع أثففة ، وهي الأحجار التي ينصب عليها القدر ، والمراد أن هذه الأثافي لا تزال مثلما أثففت . وفي الخزانة ٣١٥/٢ الواو عاطفة وليست واو رب .

وعليه يكون تقدير الكلام لم يبق من آثار هذه الديار غير خطام .. وغير صاليات .. إلخ وفيها أيضا ٣١٥/٢ نقلا عن ابن السيد في الاقتضاب ٤٣٠ .. والكافان لا يتعلقان بشيء فإن الأولى زائدة ، والثانية قد أجريت مجرى الأسماء لدخول الجار عليها ..

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية في (كَكَمَا) مؤكدة للأولى .

(٧) في المقتضب ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ فالأجود في هذا أن نقول : يا تيم عدي فرفع الأول لأنه مفرد وتنصب الثاني لأنه مضاف .

والوجه الآخر أن نقول : يا تيم تيم عدي ... فأما أقحمت الثاني تأكيدا للأول ، ولما حذفت من الأول المضاف استغناء بإضافة الثاني فكأنه في التقدير يا تيم عدي يا تيم عدي .

قلت : فالمبرد لم يجرم بالرأي الذي ذكره الرضي ، بل ذكر رأي سيبويه ثم أجاز وجه آخر .

ولم يبدل من المضاف إليه التنوين - كما أبدل في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا هَدَيْنَا ﴾^(١) لأن القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف - أعني عدي الظاهر الذي أضيف إليه تيمم الثاني - فكأن المضاف إليه (الأول)^(٢) لم يُحذف .

وإذا جاز حذف المضاف إليه في مثله^(٣) مع (اختلاف)^(٤) المضافين نحو قوله^(٥) :

١٣٦ - بين ذراعي وجبة الأسد^(٦)

وقولهم : نصف وربع درهم فهو مع اتفاقهما أجوز ، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه .

فهو عند المبرد (في الأصل)^(٧) مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما ، وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة .

وقال بعضهم :- بعد موافقة المبرد في أن أصله يا تيمم عدي تيمم عدي - : إن تيمم الأول مضاف إلى عدي الظاهر ، والذي أضيف إليه الثاني محذوف ، قال : لما حذف المضاف

= ويقول الشيخ عزيمة رحمه الله في هامش ٢٢٧/٤ من المقتضب : إن المبرد عرض لذلك في موضعين من الكامل واكتفى برأي سيبويه .

ثم قال : والسرياني وابن يعيش والرضي وابن هشام والشميني والسيوطي والأفموني يصورون مذهب المبرد بالتخريج الثاني فقط ، وصنعهم هذا يشعر بأن المبرد لا يقول بتخريج سيبويه ، مع أنه بدأ به هنا ، واقتصر عليه في موضعين من الكامل .

(١) الأنعام ٨٤ ، والآية بتمامها : ﴿ وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَى وَهَارُونَ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) يعني في مثل : ياتيم تيم عدي ، ويازيد زيد اليعملات .

(٤) في ط : اختلا .

(٥) قاله الفرزدق وقد مرت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٦) صدره : يا من رأى عارضاً أسر به .

والبيت في ديوانه ١١٥/١ نقلاً عن سيبويه ، وفي الكتاب ٩٢/١ ، وفي المقتضب ٢٢٩/٤ ، وفي معاني القرآن ٣٢٢/٢ ، وفي سر صناعة الإعراب ٢٩٧/١ ، وفي رصف المباني ٣٤١ ، وفي الخزانة ٣١٩/٢ .

اللغة : العارض : السحاب الذي يعترض الأفق . الذراعان والجهة : من منازل القمر الثاني والعشرين .

الشاهد : استشهد به الرضي على جواز حذف المضاف إليه من الأول لدلالة الثاني عليه مع اختلاف لفظ المضاف

فيهما .

(٧) تكملة من ج و ط .

إليه من الثاني بقي يا تيمَ عدي تيمَ ، فُقَدِمَ (تيمَ على عديّ ، لما ذكرنا في قول
سيبويه^(١) .

وكذا يقول هذا القائل في نحو : (ذراعِي وجبهة الأسد) إلا أنه لا يطرد له ههنا (أن
يقول)^(٢) : إن الفصل كلا فصل ؛ لأن المضاف الثاني ليس بلفظ الأول ، كما كان في
تيم تيم عدي . (فالأولى)^(٣) قول المبرد .

وقد أجاز السيرافي وجهاً رابعاً في نحو : يا تيمَ تيم عدي ، وهو أنه كان - في الأصل -
يا تيمَ - بالضم - تيمَ عدي ، ففتح اتباعاً لنصب الثاني ، كما في يا زيدَ بنَ عمرو^(٤) .
وهذا كما ذكرنا في قوله : والعلم الموصوف بابتين : أن الكوفيين يجوزون فتحَ المنادى
العلم الموصوف بمنصوب أي صفة كان ، لأن تيم عطف بيان للأول ، فهو كالوصف
في التبيين^(٥) .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

قوله : والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامِي (ويا غلامِي)^(٦) ويا غلامِ ويا
غلاماً وبالهاء وقفاً ، وقالوا : يا أبِي ويا أمِّي ويا أبتَ ويا أُمّتَ فتحا وكسرا ،
وبالألف دون الياء ، ويا ابنَ أمّ ويا ابنَ عمّ خاصةً مثل باب يا غلامي ،
وقالوا : يا ابنَ أمّ ويا ابنَ عمّ .

(١) وهو قوله صفحة ٤٦١ : لتلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه ، ولا تنوين معوض عنه ، ولا بناء على الضم .

(٢) ساقطتان من ج .

(٣) في ط : فالأول .

(٤) هامش كتاب سيبويه ٣١٥/١ ، وانظر الجمع ١٧٧/١ ، فقد نسب إليه ذلك .

(٥) صفحة ٤٤١ .

(٦) تكملة من ط ، وليست في المتن المثبت مع شرح ابن الحاجب لكافيته ٣١ .

وشرح ابن الحاجب لهذه الكلمة ينبيء عن أنها غير موجودة في المتن فقد قال : أما إثبات الياء فعلى الأصل - فتحا
أو سكوناً - .

اختلف في ياء المتكلم ، فقال بعضهم : أصلها الفتح^(١) ، لأن واضح المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ، دون تركيبها ، فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه ، وياء الجر ولأيه ، وياء المتكلم أصلها الحركة ، لئلا يُبتدأ بالساكن ، وأصل حركتها (الفتحة)^(٢) ، لأن الواحد - ولاسيما حرف العلة - ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة .

وقال بعضهم : أصلها الإسكان^(٣) . وهو أولى ، لأن السكون هو الأصل .

وقولهم : الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوع ، وظاهر أنه نظر في المضمرات إلى حال تركيبها ، بدليل وضعها مرفوعةً ومنصوبةً ومجرورةً ، والإعراب لا يكون إلا حالة التركيب ، ولو لم ينظر في الكلمات إلى حال تركيبها لم يطرد وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة أحرف فما زاد ، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين ، كما وضع ياء الضمير وكافه ، ونحو : ما ومن .

هذا وعلى كل حال فلا شك أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا إذا لم يلزم اجتماع (ساكنين)^(٤) ، وذلك لعدم الاحتياج - إذن - إلى حركتها ، لوقوعها - أبدا - بعد كلمة أخرى ، فلا يُبتدأ بها مع كونها حرف علة .

وهذان - أعني الفتح والسكون - مطردان في غير النداء أيضا ، نحو : جاءني غلامي ، وأما يا غلامٍ بحذف الياء في النداء فلأن النداء موضع تخفيف ، ألا ترى إلى الترخيم ؟ وذلك لأن المقصود غيره ، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ، لِيُتَخَلَّصَ إلى المقصود من

(١) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ١١/٢ - وهو يتحدث عن اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم - : الثالثة يا غلامي بفتح الياء وهو الأصل فيها من حيث كانت نظيرة الكاف في أخوك وأبوك ، والإسكان فيها ضرب من التخفيف . وانظر أيضا : التبصرة والتذكرة للصميري ١/ ٣٥٠ .

(٢) في ص وط : الفتح .

(٣) في الجمع ٥٣/٢ ، وفي الأصل منهما خلاف ، قيل : الفتح أصل .. وحزم به ابن مالك في سبك المنظوم ، وقيل : السكون أصل ؛ لأنه حرف علة ضمير ، فوجب السكون كواو ضربوا ، لأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذر الابتداء به والمتصل بغيره لا تعذر فيه .

(٤) في ج و ص وط : الساكنين .

الكلام ، فحذف (يا غلامي) بوجهين ، حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلا عليها ، وقلب الياء ألفا ، لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة .

وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، بل في الاسم الذي غلب عليه الإضافة إلى الياء ، واشتهر بها ، لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب ، فلا تقول : يا عدو ، ويا عدوا .

وقد جاء شاذا في المنادى نحو : يا غلام ، ويا أب ، بالفتح^(١) ، اجتزاء بالفتح عن الألف .

أما فتح يا بني ، وأصله يا بنيًا ، فليس بشاذ ، كما شذ يا غلام لاجتماع الياءين . وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة ، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء ، للعلم بالمراد ، ومنه القراءة الشاذة^(٢) (رَبُّ أَحْكُم)^(٣) .

وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء ، لكن الحذف في الفواصل والقوافي ليس بنادر طلبًا للازدواج .

قوله : وبالهاء وقفا .

إذا وقفت على (يا غلاما) فبالهاء لبيان الألف - كما يجيء في باب الوقف^(٤) - وإذا وقفت على (يا)^(٥) غلامي - بسكون الياء وصلا - فالوقف عليها بالسكون أجود ، ويجوز حذفها ، وإسكان ما قبلها ، كما تقف على ما حذف ياءه وصلا ، وذلك على مذهب من وقف على القاضي بإسكان الضاد - كما يجيء في باب الوقف^(٦) .

(١) قالوا : ومنه قول الشاعر :

ولستُ براجع ما فات مني بلهف ولا بليت ولا لوائي

والتقدير ، بقولي : يلهف . وانظر : الخصائص ١٣٥/٣ ، والمقرب ١٨١/١ .

(٢) في مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ٩٣ : ربُّ أحكم ، بضم الياء . أبو جعفر المدني ، ورواية عن ابن كثير .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ قَالَ رَبُّ أَحْكُم بِالْحَقِّ ، وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا نَصِفُونَ ﴾ الأنبياء ١١٢ .

(٤) شرح الرضي على الشافية ٣٠٠/٢ .

(٥) تكملة من جوص وط .

(٦) في شرح الرضي للشافية ٣٠٠/٢ ، أما المنقوص ذو اللام رفعا وجرا فالأكثر بقاء يائه في الوقف ، إذ المطلوب وجود الحرف الساكن ليوقف عليه ، وهو حاصل ، وبعض العرب يحذف الياء في الوقف ، لكونه موضع استراحة ، والياء المكسور ما قبلها ثقيل .

وإذا وقفت على (يا غلامي) بفتح الياء - وصلا - جاز الإسكان للوقف ، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح .

قوله : وقالوا يا أبي ويا أمي .

يطرد فيهما ما في سائر المنادى المضاف إلى الياء ، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاءً تأنيثاً ، هذا عند البصريين ، قالوا : والدليل على أنها بدلٌ منها أنهم لا يجمعون بينهما^(١) .

وإنما أُبدلت تاءُ التأنيث لأنها تدل في بعض المواضع على التفعيم - كما في علامة ونسابة - والأب والأم مِثْلَتَا التفعيم ، ودليل كونها للتأنيث انقلابُها في الوقف هاء . وقال الكوفيون : التاء للتأنيث ، وياءُ الإضافة مقدرةٌ بعدها^(٢) .

ولو كان الأمر كما قالوا لسمع (يا أبتى)^(٣) ويا أمتي أيضا .

ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من (الياء)^(٤) للتريحيم ، فيلزم فتح ما قبلها نحو : يا أب ويا أم - على ما حكى يونس^(٥) - لئلا تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء .

والفراء يقف عليهما بالتاء ، لأنها ليست للتأنيث المحض ، كما في أخت وبنت^(٦) . والأولى الوقف (عليهما)^(٧) بالهاء لانفتاح ما قبلهما ، كما في ظلمة وغرفة ؛ بخلاف تاء أخت وبنت .

فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاءً ، ومن وقف بالهاء كتبها هاء ، لأن مَبْنَى الخط على الوقف .

(١) ، (٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٢٨١/١ الرأيان منسوبان إلى البصريين والكوفيين مع شيء من التفصيل .

(٣) في ج : يا أبتى .

(٤) في ط : التاء .

(٥) في الكتاب ٣١٨/١ ، وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول : يا أم لا تفعلي ، جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة ، إذ قالوا : يا طلح أقبل ، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة ، فحذفوها . ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف .

(٦) في معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ وقوله : يا أبت لا تقف عليها بالهاء ، وأنت خافضٌ لها في الوصل ، لأن تلك الحفظة تدل على الإضافة إلى المتكلم .. الخ .

(٧) ساقطة من ج و ص و ط .

ولمّا تفتح هذه التاء لأنها بدلٌ عن ياءٍ حركتها الفتحُ لو حركت .
 وقال الأندلسي : أصلُ يا أبتَ ويا أمتَ ، يا أبتا ويا أمتا ، فحذفت الألف^(١) .
 وهو ضعيف ، لأن الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف ، وأما حذفها في يا ابنَ أمِّ ويا
 ابن عمِّ فمحتمل للثقل الحاصل بالتركيب .
 وقيل (في)^(٢) : يا أبتَ ويا أمتَ : إنهما رخما بحذف التاء ، ثم ردت مفتوحةً -
 كما يجيء^(٣) - من نحو قوله^(٤) :

١٣٧ - كليني لهمَّ يا أميمةً ناصب^(٥)

وقد يقال : يا أبتُ ويا أمتُ - بالضم^(٦) - وهو أقل من الأول ، وكسر التاء فيهما
 أكثر ، لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها ، وجاز يا أبتا و (يا)^(٧) أمتا ، لأنه جمعٌ
 بين عوضين بخلاف يا أبتي ويا أمتي ، فإنه لا يجوز ، لأنه جمع بين العوض والمعوّض منه .
 قوله : ويا ابن أمِّ ويا ابن عمِّ خاصة مثل باب يا غلامي .

المضاف إلى (ياء المتكلم)^(٨) إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره ، إلا
 الأمِّ والعمِّ^(٩) إذا أضيف إليهما ابن أو بنت - فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء -

(١) في المباحث الكاملية ٣٧/٣ ذكر الأندلسي أن من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : يا غلام ،
 يفتح الميم من غير ألف على حد يا أبت ، وكأنها على لغة من يقول : يا غلاماً ، ثم يحذف الألف ويدع الفتحة دالةً
 عليها ، ومع ذلك فهي شاذة .

(٢) تكلمة من ج و ص ، وهي لازمة .

(٣) صفحة ٤٧٦ .

(٤) البيت للناطقة وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٥) عجزه : وليل أفاقيه بطيء الكواكب .

وهذا البيت في ديوانه ٥٤ ، وفي الكتاب ٣١٥/١ ، وفي الجمل ١٧٢ ، وفي مجاز القرآن ١٨٤/٢ ، وفي اللامات
 ١٠٢ ، وفي رصف البياني ١٦١ ، وفي العيني ٣٠٣/٤ ، وفي الخزانة ٣٢١/٢ .

اللغة : كليني : أمرٌ من وكلَّ إذا فوّض . ناصب : يقال نصب له إذا قصده ، أو هو بمعنى متعب ، أفاقيه :
 أكابد .

(٦) في معاني القرآن للقرآن ٣٢/٢ : ولو قرأ قارئ يا أبتُ لجاز ، وكان الوقف على الهاء جائزاً ، ولم يقرأ به أحد
 نعلمه .

(٧) تكلمة من ج و ص و ط .

(٨) في ت : الياء .

(٩) وهنا في ص : والعمة .

قياسا - بالحذف أو القلب ألفا ، لكثرة الاستعمال ، بخلاف غيرهما ، فإنه لم يكثر استعمال نحو : يا غلام أخي ، فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الأربعة الأوجه ، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم ، نحو : يا ابن أمّ ويا ابن عمّ ، اجتزاء بالفتحة عن (الألف)^(١) لزيادة استثقاله ، فبُولغ في تنفيفه أكثر من تخفيف يا غلام ، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف (ياء)^(٢) نحو : يا غلامي .

الترخيم

قوله : وترخيم المنادى جائز ، وهو في غيره ضرورة .

إنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرتة ، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له ، فقصد (سرعة)^(٣) الفراغ من النداء ، (للإفضاء)^(٤) إلى المقصود ، فحذف آخره اعتباطا^(٥) .

قوله : وهو حذف في آخره تخفيفا .

يعنون بالحذف للتخفيف : ما لم يكن له موجب - كما كان في باب قاض وعصا^(٦) ، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ، ويقولون (لهذا)^(٧) أيضا : حذف بلا علة ، وحذف الاعتباط ، مع أنه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف ، وهو العلة ، فهذا اصطلاح منهم .

(١) في ط : ألف .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ج و ط : بسرعة ، وفي ص : سرعة .

(٤) في ج و ص و ط : الإفضاء .

(٥) يعني من غير سبب ، في الحديث « من اعتبط مؤمنا قتلا فإنه قود » ، أي قتل بلا جناية كانت منه ، ولا جريرة توجب قتله ، فإن القاتل يقاد به ويُقتل ، وكل من مات بغير علة فقد اعتبط (اللسان ٢٢١/٩ ، ٢٢٢) .

(٦) حذف الياء من قاض ، وحذف الواو من عصا لعل صرفية .

(٧) ساقطة من ج و ص .

وهذا الذي ذكره إن كان حدَّ الترخيم ، خرجَ منه ترخيمُ غير المنادى ، فإن أردنا الحدَّ الشامل لجميع أقسامه قلنا : هو حذف آخر الكلمة (اعتباراً)^(١) جوازاً .

فيخرج منه حذفُ التنوين والحركة وقفاً ، لأنهما بعد آخر الكلمة ، ويدخل فيه حذفُ التاء ، والجزء الأخير من نحو : بعلبك ، لأن المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الإعراب عليه .

ويخرج منه حذفُ الياءِ في نحو : يا غلام ، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة ، ألا ترى أن موردَ الإعراب ما قبله .

ويخرج منه الحذف في باب عصا وقاض لأن الحذف (لعلّ لا للاعتباط)^(٢) .

ويخرج أيضاً حذف (لام)^(٣) نحو : يد ودم ؛ لأنه واجب .

قوله : وشرطه أن لا يكون مضافاً ولا مستغاثاً ولا جملةً ، ويكون إما علماً زائداً على ثلاثة أحرف ، وإما بتاء تأنيث .

(شروط)^(٤) ترخيم المنادى خمسة ، أربعة منها عدمية متعينة ، وهي : أن لا يكون مضافاً ، ولا مضارعاً له ، وأن لا يكون مستغاثاً ، ولا يكون مندوباً ، ولا يكون جملة .

والشرط (الأخير)^(٥) ثبوتى بغير معين بل هو أحد (شرطين)^(٦) :

أحدهما : كونه علماً زائداً على ثلاثة أحرف .

والثاني : كونه بتاء تأنيث .

وإنما (لم)^(٧) يذكر المصنّف مضارعَ المضاف لأن حكمه حكم المضاف .

(١) في ط : اعتباط ، وهو خطأ .

(٢) في ط : لا لعلّ الاعتباط . ولعلّ الأفضل ما أثبتته .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص وط : شرط .

(٥) في ت : الآخر .

(٦) في ت وص : الشرطين .

(٧) ساقطة من ط .

وإنما لم يقل : ولا مندوبا ؛ لأن المندوب عنده ليس بمنادى - كما مضى^(١) - .
وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف^(٢) ، ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني ، نحو
قوله^(٣) :

١٣٨- تُخْذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمٍ وَاذْكُرُوا أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذَكِّرُ^(٤)
وقوله^(٥) :

١٣٩- أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي مؤنة فيجيب^(٦)
أي : يا آل عكرمة ، وأبا عروة .

وهو^(٧) عند البصريين ضرورة في غير المنادى^(٨) ، كما في قول ذي الرمة^(٩) :

(١) صفحة ٤٠٦ تعليقة ٢ .

(٢) المسألة الثامنة والأربعون في الإنصاف صفحة ٣٤٧ - ٣٥٦ .

(٣) قائله زهير بن أبي سلمى ، ربيعة بن رباح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، من أئمة الأدب من يفضلته على شعراء العرب كافة ، قيل : كان ينظم القصيدة في شهر وينقحها ويهذبها في سنة ، له ديوان مطبوع . توفي سنة ١٣ (ق هـ) . (الأعلام ٨٧/٣) .

(٤) البيت في ديوانه ٢١٤ ، وفي الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٧ ، وفي الصحاح « عكرم » ، وفي الضرائر الشعرية ١٣٨ ، وفي الخزانة ٣٢٩/٢ .

اللغة : أواصرنا : روابطنا ، الحظ هنا : النصيب .

الشاهد : أوردته الرضي شاهدا على جواز ترخيم المضاف ووقوع الحذف في آخر الاسم الثاني .

(٥) لم أعتد إلى قائله .

(٦) البيت في معاني القرآن للفراء ١٨٧/١ ، وفي المذكر والمؤث لأبي بكر الأنباري ٥٩٤ ، وفي الأمالي الشجرية

١٢٩/١ ، وفي الإنصاف ٣٤٨ ، وفي ابن يعيش ٢٠/٢ ، وفي الخزانة ٣٣٦/٢ .

اللغة : لا تبعد : لا تهلك ، وهو دعاء خرج بصيغة النهي .

الشاهد قوله : أبا عرو . فإنه منادى مرخم ، وهو مضاف ، وقد حذف آخر المضاف إليه ، كما يقول الكوفيون .

(٧) يعني الترخيم .

(٨) في الكتاب ٣٣٣/١ : وذلك لأن الترخيم يجوز في الشعر في غير النداء . وفيه ٣٤٢/١ - ٣٤٥ هذا باب ما

رخت الشعراء في غير النداء اضطرارا .

(٩) هو غيلان بن عقبة بن نُهيس ، أبو الحارث ذو الرمة ، شاعر من فحول الطبقة الثانية ، قال أبو عمرو : فُتِح

الشعر بامرئ القيس ، وختم بذئ الرمة . وكان شديد القصر ، دميما ، يضرب لونه إلى السواد ، عشق مية المنقرية

واشتهر بها ، له ديوان شعر مطبوع . توفي سنة ١١٧ هـ (الأعلام ٣١٩/٥) .

١٤٠ - ديار مية إذ ميّ تُساعِفنا ولا يُرى مثلها عُجْمٌ ولا عَرَبٌ^(١)
وقول المتنبي^(٢) :

١٤١ - لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الأغنام^(٣)
وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها ، نحو : يا تأبط^(٤) والفراء^(٥) ،

(١) البيت في ديوانه ٢٣/١ ، وفي الكتاب ١٤١/١ ، ٣٣٣ ، وفي نوادر أبي زيد ٣٢ ، وفي المذكر والمؤنت للأتباري ٢٨٠ ، وفي دلائل الإعجاز ٩٦ ، وفي الخزانة ٣٣٩/٢ . ديار مية : يجوز أن يكون منصوباً بذكر مقدراً ، ويجوز أن يكون مجروراً على أنه بدل من دار في قوله قبل :

لا بل هو الشوق من دارٍ تُحَوِّثها مرّاً سحابٌ ومرا بارحٌ خرب

ال لغة : تساعفنا : تدانينا وتواتينا . عجم : لغة في العجم .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن (مي) مرخم مية ، وهو ضرورة لأنه في غير النداء . وقال في الكتاب ٣٣٣/١ بعد إنشاد هذا البيت : فزعم يونس أنه - يعني ذا الرمة - كان يسميها مرة مية ومرة مي ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره . قال البغدادي في الخزانة ٣٤٠/٢ : وعلى هذا فيكون ما في البيت على أحد الوجهين فلا ترخم ولا ضرورة . وقد ذكر سيبويه في الكتاب ٣٤٢/١ - ٣٤٥ شواهد أخر للترخم في غير النداء .

(٢) أبو الطيب أحمد بن الحسين .. المتنبي ، الشاعر الحكيم ، أحد مفاخر الأدب العربي ، ولد بالكوفة ، ونشأ وتبأ في بادية السماوة ، وخرج إليه أمير حمص فأسرته وسجنه حتى تاب ، وفد على سيف الدولة وكافور الأخشيدي وغيرهما ، قتله فاتك الأسدي سنة ٣٥٤ (الأعلام ١١٠/١) .

(٣) البيت في شرح ديوان المتنبي للعسكري ٢٨٥/٢ ، وفي ديوانه بشرح البرقوقي ١٢٥/٤ ، وفي الخزانة ٣٤٥/٢ . اللغة : الصوارم : السيوف . القنا : الرماح . عمرو حاب : مرخم عمرو حابس ، وقد أوقع سيف الدولة بعمرو ابن حابس من بني أسد وبني ضبة ورياح من بني تميم سنة ٣٢١ ، الأغنام ، قال البغدادي : وهو بالنون لا بالثناة الفوقية ، ونقل عن ابن سيده أنه الأغنام جمع الأغتم وهو الأعجم الذي لا يفصح شيئاً . (انظر : الخزانة ٣٤٦/٢) . وقد مثل به الرضي للترخم المضاف والمضاف إليه بحذف آخر المضاف إليه كما في عمرو حاب .

(٤) في إيضاح ابن الحاجب المفضل ٣٠٤/١ : وأما قوله :

فأجزوا تأبط قرضاً لا أبالكُم صاعاً بصاع فإن الذل معيوبٌ

فشذوذ على شذوذ .

وحكى ذلك سيبويه عن العرب فقال في الكتاب ٨٨/٢ : إذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر .. وذلك قولك في تأبط شراً : تأبطي ، ويدلك على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل . ولكنه منعه في مكان آخر من كتابه فقال ٣٤٢/١ : واعلم أن الحكاية لا ترخم ، لأنك لا تريد أن ترخم غير منادى ، وليس مما يغيره النداء ، وذلك نحو : تأبط شراً ، وبرق نحوه . وفي ص : نحو : يا تأبط شراً ، ولعل الصواب نحو : تأبط في : يا تأبط شراً .

(٥) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر : المسألة التاسعة والأربعين من الإنصاف من ٣٥٦ - ٣٦٠ فقد نسب هذا الرأي للكوفيين ، ونسبه عبد القاهر في المقتصد ٧٩١/٢ إلى البغداديين ، وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٥٧ : ومما انفرد به الفراء ترخم الثلاثي المحرك الأوسط .

والأخفش^(١) جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الأوسط - علماً - لأن حركة الأوسط كالحرف الرابع ، فيرُخِّمان نحو (رَجُل) علماً .

ونقل ابن الخشاب^(٢) عن الكوفيين جوازَ ترخيم الثلاثي - علماً - سكن أوسطه أو تحرك .

ويجوز ترخيمُ غير المنادى للضرورة ، وإن خلا من تأنيثٍ وَعَلَمِيَّةٍ ، على تقدير الاستقلال كان أو (على نية)^(٣) المحذوف عند سيبويه^(٤) .

والمبرد يوجب تقديرَ الاستقلال^(٥) .

واستدل سيبويه بقوله^(٦) :

١٤٢ - ألا أضحت حبالكم رَمَامَا وَأضحت منك شاسعةً أَمَامَا^(٧)
أي أمامة .

(١) الأمالي الشجرية ٨١/٢ ، والهمع ١٨٢/١ نقلا عن ابن بابشاذ .

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد .. ابن الخشاب أبو محمد النحوي ، قال القفطي : كان أعلم أهل زمانه بالنحو .. وكانت له معرفة بالحديث والتفسير واللغة والمنطق والفلسفة والحساب والهندسة ، كان ثقة صدوقا نبیلا حجة ، له مصنفات كثيرة . من تصانيفه : شرح الجمل للجرجاني ، وشرح اللمع لابن جني . توفي سنة ٥٦٧ (بغية الرواة ٢٩/٢ - ٣١) .

(٣) في ط : علانية ، وهو خطأ إملائي .

(٤) لم ينص سيبويه في كتابه ٣٤٢/١ - ٣٤٤ ، حين ذكر ترخيم غير المنادى للضرورة ، على جواز ذلك سواء كان على تقدير الاستقلال أو على نية المحذوف . بل استشهد بعده شواهد يظهر منها جميعها أنها على نية المحذوف .

(٥) في المقتضب ٢٥١/٤ ، ٢٥٢ ، وأما قول رؤبة :

إما ترينني اليوم أم حَمَزٍ قاربُ (بعد) عَنَقِي وَجَمَزِي

فليس من هذا - يعني ليس من المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم - ولكنه قدر حمزة أولا مرخما على قولك يا حار ، فجعله اسما على حياله فأضاف إليه كما تضيف إلى زيد .

(٦) قائل هذا البيت جرير ، وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٧) البيت في ديوان جرير ٢٢١ وفيه :

أصبح وصلُ حُبِّكم رَمَامَا وما عهدُ كهمدِك يا أَمَامَا

ويخرج على هذه الرواية من الاستشهاد به في ترخيم غير المنادى . . وهو أيضا في الكتاب ٣٤٣/١ ، وفي نوادر أبي زيد ٣١ ، وفي الجمل ١٧٤ ، وفي الأمالي الشجرية ١٢٦/١ ، وفي الإنصاف ٢١٥ ، وفي التصريح ١٩٠/٢ ، وفي الخزائن ٣٦٣/٢ .

اللغة : رَمَامَا : بالية . شاسعة : بعيدة .

الشاهد : ذكر الرضي أن سيبويه استشهد بهذا البيت على وقوع الترخيم في غير النداء على لغة من ينتظر .

وإنما لم يجوز ترخيم المضاف (والمضاف إليه)^(١) - على ما اختاره البصرية^(٢) - ولا ترخيمُ الجملة - عَلمَين - لأنهما إذا سمي بهما يراعى حالُ جزأيهما قبل العلمية في استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه (على ما يجيء)^(٣) في باب التركيب^(٤) ، فلما كان كُلُّ واحد من جزأيهما مستقلا من حيث اللفظ - أي الإعراب - لمراعاة حالهما قبل العلمية ، وانمحي بعد العلمية عن كل واحد من جزأيهما معنى الاستقلال ، لأن عبد الله وتأبط شرا من حيث المعنى كزيد ، وروعي اللفظ والمعنى معا ، لم يمكن^(٥) الحذف من الأول نظرا إلى المعنى ، إذ ليس بآخر الأجزاء ، ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر الثاني نظرا إلى اللفظ ، فامتنع الترخيمُ فيهما بالكلية .

ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه (بأن)^(٦) المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما ، بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف آخره ، بدليل أن إعراب المضاف باقٍ ، والإعرابُ لا يكون إلا في آخر الكلمة ، ولم يكن أيضا منفصلا عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترخيم ، بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة (منه)^(٧) لأجل المضاف إليه ، فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان ، فلم يصح ترخيم أحدهما .

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف .

وإنما لم يرخم المستغاثُ المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء فلم يورَد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى ، وهذه العلة تطرد في ترك ترخيم المضاف والجملة عَلمَين .

(١) تكملة من ط .

(٢) الكتاب ١/٣٣٠ ، والمقتضب ٤/٢٦٠ ، والإنصاف ٣٤٧ .

(٣) في ج : كما يجيء .

(٤) انظر : ط ٨٥/٢ .

(٥) هذا جواب قوله قبل : فلما كان كل واحد .. إلخ .

(٦) في ت وص : أن .

(٧) تكملة من ج وص وط . والضمير في (منه) يعود إلى المضاف .

وامتنع الترخيم في المستغاث الذي آخره زيادة المد ؛ لأن الزيادة تنافي الحذف .
وكذا المندوب لأن الأغلب فيه زيادة مدة في آخره ، لإظهار التفجع وتشهير
المندوب ، وغير الزيد فيه قليل (نادر)^(١) .

قوله : ويكون إما علما زائدا (على ثلاثة أحرف)^(٢) .

إنما اشترط العلمية في الترخيم لكثرة نداء العلم ، فناسبه التخفيف بالترخيم ، مع أنه -
لشهرته - فيما أبقى منه دليل على ما ألقى .

وإنما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لأنهم كرهوا نقص الاسم نقصا (قياسيا)^(٣)
مطردا عن أقل أبنية العرب ، أي عن الثلاثي ، بلا علة ظاهرة موجبة ، بخلاف نحو :
يد ودم ، فإن النقص فيه - وإن كان بلا علة - لكنه قليل غير قياسي ، والشذوذ لا يُعْبَأُ
به ، وبخلاف نحو : عمٍ وشجٍ وعَصَا ، فإنه - وإن كان قياسيا ، لكنه - لعله ظاهرة
ملجئة إلى الحذف .

فإن قلت : المنادى المرتحم مبني ، والأسماء المبنية تكون على أقل من ثلاثة أحرف
نحو : مَنْ وَمَا .

قلت : البناء فيه عارض ، فهو في حكم المعرب ، وضمه مشبه للرفع ، على ما بينا
قبل^(٤) .

وإذا لم يكن علما موصوفا بالزيادة على ثلاثة (أحرف)^(٥) ، فالشرط كونه بتاء
(التانيث)^(٦) نحو : شاة وثبة ، فإنه يرتحم وإن لم يكن علما ، ولا زائدا على الثلاثة ؛
وذلك لأن وضع التاء على الزوال (وعدم اللزوم)^(٧) - كما (ذكرنا)^(٨) في باب مالا

(١) ساقطة من ص .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ط : قياسا .

(٤) صفحة ٤١١ .

(٥) تكملة من ص .

(٦) في ص وط : تانيث .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) ساقطة من ج و ص وط .

ينصرف^(١) - فيكفيه أدنى مقتضى للسقوط ، فكيف إذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي ؟ - أعني آخر المنادى .

وإنما لم نبال ببقاء نحو : ثبة وشاة - بعد الترخيم - على حرفين ، لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم ، بل مع التاء أيضا كان ناقصا عن ثلاثة ، إذ التاء كلمة أخرى ، لكن امتزجت بما قبلها ، بحيث صارت معتقبة الإعراب ، فالأمر فيه كما قيل في المثل : (قبل البكاء كنت ناعسة^(٢)) ، وقبل الثعاس كنت مضرة^(٣) .

ولو اعتبرنا سد التاء مسداً لام الكلمة بكونه معتقبة الإعراب ، قلنا : لما كان بناؤه على عدم اللزوم لم نكثر بما يصير إليه حال الكلمة بعده .

والدليل على عدم (لزومه)^(٤) حذفه في جمع (التكسير نحو : غرفة وغرف ، وكذا في جمع)^(٥) السلامة نحو : عرفات ، وتقديره في نحو : الدار والشمس ، وليس لألفي التانيث هذه الأحوال .

قال سيويو : كل اسم في آخره تاء ، فإن حذف التاء منه في كلام العرب أكثر - كان الاسم مع التاء ثلاثة أو أكثر ، وسواء كان الاسم علماً أو لا^(٦) .
ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم ، أعني فتح التاء كما في قوله :

كَلَيْنِي لَهْمُ يَا أَمِيمَةً نَاصِبٍ وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ^(٧)

(١) صفحة ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٢) في جمهرة الأمثال ١٢٤/٢ يضرب مثلاً للبخيل يفتل بالإعسار فيمنع وهو في اليسار مانع ،... والرجل يكون عابساً من غريزة فيه ، فيزعم أن عبوسه من البكاء . وانظر : المستقصى ١٨٦/٢ .

(٣) الذي في الجمهرة للعسكري ١٢٤/٢ ، وفي المستقصى ١٨٧/٢ : قبل الثعاس كنت مضرة .
ثم قالاه : إنه يضرب للبخيل يعتل بالإعسار فيمنع . وقال العسكري : وأصله أن المرأة تكون مصفرة من خلقة ، فإذا نفست تزعم أن صفرتها من الثعاس .

(٤) في ط : لزمه .

(٥) ساقط من ج و ص و ط .

(٦) في الكتاب ٣٣٠/١ : « اعلم أن كل اسم كان مع الهاء ثلاثة أحرف أو أكثر ، كان اسماً خاصاً غالباً أو اسماً عاماً لكل واحد من أمية ، فإن حذف الهاء منه في النداء في كلام العرب أكثر » .

(٧) سبق تخريج هذا البيت صفحة ٤٦٨ ، واستشهد به هنا على أنه لغبة ترخيم ما آخره تاء عومل غير المرخم منه معاملة المرخم ، ففتح أميمة هنا وحققها الضم .

فصار في المنادى غير المرخم وجهان ؛ ضمُّ التاء وفتحُها .

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء - وهم الأكثرون على ما قلنا - إذا وقفوا الحقوا
(آخره)^(١) الهاء ، فيقولون في : يا طلح : يا طلحه ، و قليلا ما يوقف بسكون الحاء ،
(وذلك)^(٢) لأنهم يلحقون هاء السكت (في الوقف كثيرا)^(٣) بآخر ما ليست حركة
آخره إعرابية ولا مشبهة بها ، نحو : ره^(٤) ، وقه^(٥) ، وإنه ، وحيله^(٦) ، وإن لم يكن
هناك في الوصل حرف ينقلب هاء في الوقف ، فالخاقه بما كان هناك هاء في الأصل أولى .

ويغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق نحو قوله^(٧) :

١٤٣ - قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا^(٨)

ولا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط ، إلا ما شذ (من)^(٩) نحو : يا
صاح ، ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله (منادى)^(١٠) .

وليس :

١٤٤ - (أطرق كرا)^(١١)

(١) في ط : بآخره .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) فعل أمر من : رأى .

(٥) فعل أمر من : وقى .

(٦) في التاج (حبي) ١٠٨/١٠ حَيَّ هلا وحَيَّ هلا على كذا وإلى كذا .. حي أي اعجل وهلا أي صله ، أو حَيَّ
أي هلم ، وهلا أي حثيثا أو أسرع .. إلخ (انظر : اللسان ٢٤٢/١٨ - ٢٤٤) .

(٧) قائله : عمير بن شبيب القطامي ، شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم ، جعله ابن سلام
في الطبقة الثانية من الإسلاميين ، وقال : الأخطل أبعدُ منه ذكرا . توفي عام ١٣٠ هـ .

(٨) البيت في ديوانه ٣١ ، وفي الكتاب ٣٣١/١ ، وفي المقتضب ٩٤/٤ ، وفي الجمل ٤٦ ، وفي اللمع ١٢٠ ، وفي
ابن يعيش ٩١/٧ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٩٦ ، وفي الخزنة ٣٧٠/٢ .

اللغة : ضباعا : مرخم ضباعة ، وهي بنت زُفر بن الحارث .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن ألف الإطلاق تُغني في الترخيم عن الهاء في الشعر .

(٩) تكملة من ص وط .

(١٠) ساقطة من ج وط .

(١١) جعله صاحب الخزنة شاهدا شعريا وهو بتمامه :

منه لأن الكرا ذَكَرَ الكروان .

وقال المبرد : هو مرخم كروان^(١) .

ولا ضرورة إلى ما قال مع (ما)^(٢) ذكرنا من المحمل الصحيح .

ويجوز وصف المرخم إلا عند الفراء^(٣) وابن السراج^(٤) قال^(٥) :

١٤٥ - فقالوا تعال يَازِيْري بنَ مُخْرَمٍ فَقُلْتُ لهم إني حليفُ صُداء^(٦)

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالا على معنى فيه ، فإذا رُحِمَ الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزداد عليها شيء (آخر)^(٧) من الخارج ، فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع .

أطرقُ كَرَا أطرقُ كرا إن النعام في القرى

= وقد ورد في المخصص ١٢٢/١٥ ، وفي التصريح ١٦٥/٢ ، وفي الخزانة ٣٧٤/٢ ، ويرد هذا مثلا في كتب الأمثال ، قال الميداني في مجمع الأمثال ٤٣١/١ ، ٤٣٢ : أطرق كرا إن النعامة في القرى .. يضرب للذي ليس عنده غناء ويتكلم ، فيقال له : اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به ، كراهة ما يتعقبه .

وقال في التصريح ١٦٥/٢ : هو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وذكره الرضي هنا على أن كرا ليس مرخم كروان وإنما هو ذكر الكروان .

(١) في المقتضب ١٨٨/١ « لو رخمتم كروانا فيمن قال : يا حارُ ، لقلت : يا كرا ، وكان الأصل : يا كَرُو ، لكن تحرك ما قبلها وهي في موضع حركة فانقلبت ألفا » .

(٢) تكملة من ص وط .

(٣) و(٤) في الأصول ٣٧٤/١ : « والفراء لا ينعت المرخم إلا أن يريد نداءين ، ونعت المرخم عندي قبيح ، كما قال الفراء ، من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد عُلم ما حذف منه ، وما يعنى به ، فإن احتيج إلى النعت للفرق فرد ما سقط منه أولى كقول الشاعر :

أَضْمَرَ بنَ ضَمْرَةٍ ماذا ذكر ت من صَرْمَةٍ أخذت بالمرار

أراد : يا ضَمْرَ يا ابن ضمرة » .

(٥) قائله : يزيد بن النخعي بن حزم بن زياد الحارثي المَدَجِجِي ، من سادات الجاهلية وشعرائها ، من أهل اليمن ، شهد يوم الكلاب الثاني مع عبد يغوث الحارثي وقُتل فيه ، وأسر عبد يغوث . (انظر : الأعلام ٢٤٣/٩ ، والخزانة ٣٧٩/٢) .

(٦) البيت في الكتاب ٣٣٥/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٨١/٢ (وفيهما : فقلتم ... وفقلت لكم) ، وفي الخزانة ٣٧٨/٢ .

اللغة : يزي : مرخم يزيد ، صداء : حي من اليمن .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن المرخم يجوز وصفه ، فيزي مرخم يزيد وقد وصفه بابن مُخْرَم .

(٧) تكملة من ط .

قوله : فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كأسماء ومروان ، أو حرفٌ صحيحٌ قبله مدة ، وهو أكثر من أربعة أحرف ، حذفنا ، وإن كان مركباً حذف الاسم الأخير ، وإن كان غير ذلك فحرف واحد .

قسم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام ، وهو إما حرفان أو كلمة أو حرف واحد .
فحذف الحرفين في موضعين :

أحدهما : إذا كان في آخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة ، بمعنى أنهما زيدتا معا ، لا أنهما - معا - بمعنى واحد ، لأن كل واحدة (من زيادتي)^(١) مسلمان وكذا مسلمون (لمعنى)^(٢) آخر ، فلما زيدتا معا حذفنا معا .

وهاتان الزيادتان سبعة أصناف :

زيادتا التثنية ، نحو : زيدان ويضربان - علمين - .

وزيادتا جمع المذكر السالم نحو : مسلمون ويسلمون - علمين .

وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو : مسلمات .

وزيادتا نحو : مروان وعثمان وندمان وخراسان .

(وياء)^(٣) النسب وما أشبهها ، نحو : كوفي ورومي وكروسي .

وألفا التانيث كصحراء .

وهزمة الإلحاق مع الألف التي قبلها ، كما في آخر حِرباء^(٤) وعِلباء^(٥) .

قوله : أسماء .

هذا إذا جعلناها فعلاً من الوسامة ، أي الحسن ، على ما هو مذهب سيبويه^(٦) ،

(١) في ط : في ، والعبارة ساقطة من ص .

(٢) في ص وط : بمعنى .

(٣) في ط : ويائي . ولعل الصواب ما أثبتته ، لأن حق الكلمة أن تكون مرفوعة بالألف لأنها مشناة ، وإثباتها بدون ألف يعني عنه أنها مشددة ، والمشدد عن حرفين .

(٤) الحرباء : دويّة على شكل سام أبرص ، ذات قوائم أربع ، دقيقة الرأس مخططة الظهر ، تستقبل الشمس نهارها ، قال : وإثاث الحرايبي يقال لها : أمهات حيين (اللسان) (حرب) ٢٩٨/١ .

(٥) العلباء : عن ابن الأثير : هو عصب في العنق يأخذ إلى الكاهل ، وكانت العرب تشد على أجفان سيوفها العلابي الرطبة فتجف عليها ، وتشد بها الرماح إذا تصدعت (اللسان ١١٩/٢) .

(٦) في الكتاب ٣٣٧/١ ، ٣٣٨ « هذا باب ما يحذف من آخره حرفان لأنهما زيادة واحدة بمنزلة حرف واحد =

لا أفعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره ، لأنه يكون - إذن - من باب عمار لا من باب حمراء .

(ورُجِّح مذهبُ سيبويه بأن التسمية بالصفات أكثرُ منها بالجموع .
ورُجِّح مذهبُ غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزةً لم يأت إلا في أحد^(١) ، وأيضاً لم يثبت في الصفات أسماء بمعنى الجميلة ، ولا وسماء ، حتى يكون علما منقولاً منه .
وعلى مذهب سيبويه إذا سميت به رجلاً لم ينصرف لألفي التأنيث .
وعند غيره ينصرف ، لأنه مثل رَبَّاب^(٢) إذا سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكراً^(٣) .

قوله : أو حرف صحيح .
كان عليه أن يقول : حرفٌ صحيحٌ غيرُ تاء التأنيث قبله مدَّة زائدة ، وذلك لأنه لا يحذف في نحو : (عَفْرَانَة)^(٤) وسِعْلَانَة^(٥) إلا التاء وحدها ، وذلك لكونها كلمةً واحدة ، وإن كانت على حرف فاكْتَفِي بها .
وكذا إذا كانت المدَّة غيرَ زائدة لم تحذف ، كما في مُسْتَمَاح ومُسْتَمِيح .

= زائد . وذلك قولك في عثمان : يا عثم أقبل .. وفي أسماء : يا أسم أقبلي . وانظر : اللسان (وسم) .
(١) بل جاء في غير كلمة أحد ، قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٢٢/٢ : امرأة أناة وهي وناة ، وفي المصنف ٢٣١/١ : فإذا كانت الواو أولاً وكانت مفتوحة فليس فيها إبدال إلا أنه يشذ الشيء فيجيء على غير قياس ، قالوا : امرأة أناة ، وهي وناة .. وقالوا : أحد في وحد . وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلاً .

وزاد في المتع ٣٣٥/١ : أجم في وجم .
(٢) الرباب بالفتح : سحاب أبيض ، وقيل : هو السحاب واحده ربابة ، وقيل : هو السحاب المتعلق الذي تراه كأنه دون السحاب .

وعلى هذا يكون أصل الرباب مذكراً فإذا سمي به رجل صرف .
وأسماء على رأي من يرى أنها (أفعال) جمع اسم يكون أصلها مذكراً فإذا سمي به رجل انصرف أيضاً .
(٣) فيما عدا ط : وقد يجيء في التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتها ، وقد آثرت ما في ط ليسلم القارئ من العودة إلى ما في التصريف من ترجيحات .

(٤) و(٥) في ص : عقرباه وسعلاه ، والعفرناه - كما في اللسان ٢٦٤/٦ : الناقة القوية ، ولا يقال : جمل عفري ، وفي معجم مقاييس اللغة ٦٥/٤ : وأسد عفري ولبؤة عفرانة : أي شديدة ، وفي الكتاب ١١٦/٢ أن النون والألف زيدتا لإلحاق الثلاثة بالخمسة ، كما في حنظلي اهـ . والسعلاة والسعلا : الغول ، وقيل : هي ساحرة الجن (اللسان ٣٥٧/١٣) .

وُثِّلَ عن الأخفش جوازُ حذف المدة الأصلية أيضا^(١) ، والمشهورُ خلافه .

ونعني بالمدة ألفا ، أو واوا أو ياء ساكنين ، ما قبلهما من الحركة من جنسهما ، فلا يحذف مع الحرف الأخير الواو والياء المتحركتين في نحو : كَنَهَوْرُ^(٢) ومُشْرِيفُ^(٣) لتحصُّنهما بالحركة وتقويهما بها .

ولا تحذف منهما أيضا إذا لم يكن (حركة)^(٤) ما قبلهما من جنسهما ، سواء كانا للإلحاق نحو : سِنُورُ^(٥) ، وَبِرْدُونُ^(٦) ، (ملحقان)^(٧) بِجَرْدَحْلُ^(٨) ، أو لم يكونا كَعُلَيْقُ^(٩) ، وَقَبِيطُ^(١٠) ، وذلك لمشابهتهما - إذن - للحروف الصحيحة ، بِقَلَةِ المدة فيها ، لأن المد في الأغلب لا يكون إلا في الألف أو الواو والياء اللتين حركة ما قبلهما من جنسهما .

وأما مذهب وَرَشٍ^(١١) في مَدِّ نحو ﴿ الْمَوْتُ ﴾^(١٢) (و ﴿ الْحُسَيْنِ ﴾^(١٣)) وقفاً فَمِمَّا انفرد به^(١٤) .

(١) المصم ١٨٣/١ ، ولم يذكر ذلك عنه أحد قبل الرضي فيما رأيت .

(٢) الكنهور من السحاب : قطع كالجبال (التاج مادة كثر) .

(٣) مُشْرِيف ، اسم فاعل من شَرَّفَ . وذكره صاحب اللسان وصاحب التاج في مادة « شرف » وقالوا : الشرفان ورق الزرع إذا كثر وطال وخشي فساده فقطع ، وذكر صاحب التاج أن الأزهرى شك أهو بالياء أو بالنون وجعلهما زائدين .

(٤) تكملة من ص .

(٥) السُّنَرُ : ضيقُ الخلق ، والسُّنَارُ والسُّنُورُ : الهر ، مشتق منه ، (اللسان ستر) .

(٦) الْبِرْدُونُ كجردجل : الدابة . والبرذون من الخيل : ما ليس بعراقي ، وفي التوشيح : البراذين : الجفافة من الخيل . (التاج ١٣٨/١٠) .

(٧) في ت وجد و ط : ملحقان ، وفي ص : ملحقا ، ولعل الأحسن : ملحقين ، لأنها كلمة مثناة منصوبة على أنها حال ، ولرفعها وجه ، وهو أن تكون خبرا مبتدأ محذوف والتقدير وهما ملحقان ، ولكن فيه تكلف ، والله أعلم . (٨) الْجَرْدَحْلُ : الوادي ، والضخم من الإبل للذكر والأنثى . (التاج ٢٥٦/٧) .

(٩) الْعُلَيْقُ كَقَبِيطٍ وربما قالوا : العليقي ، مثل : قبيطى نبت يتعلق بالشجر (التاج ٢١/٧) .

(١٠) الْقَبِاطُ والقَبِيطُ والقَيْطِي : الناطف . (وهو نوع من الحلواء) اللسان (قبط ونطف) .

(١١) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو أبو سعيد القرشي مولاهم القبطي المصري ، الملقب بورش ، شيخ القراء المحققين ، وإمام أهل الأداء المرتلين ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه ، عرض على نافع القرآن عدة مرات بالمدينة . توفي بمصر سنة ١٩٧ هـ (غاية النهاية ٥٠٢/١) .

(١٢) في نحو قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .

(١٣) في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ ﴾ التوبة ٥٢ .

(١٤) في ت : فمما انفرد به والحسينين وقفا .

وإنما حذف الحرفان ههنا لأنه كان الأولى حذف المدِّ الزائد ، لكن لما لم يكن آخرًا ،
والترخيمُ حذفُ الآخر لم يميز حذفه ، فلما حذف الحرف الأخير صار متطرفا فتبعه في
السقوط .

ولو قال : يحذف حرفان فيما قبل آخره حرفُ مد ، وهو أكثر من أربعة
(أحرف)^(١) لعم نحو : عمار (ومروان)^(٢) ولكنه فصلَّ هذا التفصيل تنبيها على
تخالف علتي الحذف في الصنفين كما ذكرنا .
قوله : وهو أكثر من أربعة أحرف .

إنما اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين .
والفراءُ يميز حذف المد أيضا في نحو : سَعِيدٌ وَعُمُودٌ وَعِمَادٌ^(٣) لكن لا يوجبه كما
في : عَمَّارٌ وَمُسْكِينٌ وَمَنْصُورٌ^(٤) .

وقوله : وهو أكثر من أربعة أحرف : قيد في قوله : أو حرف صحيح قبله مدة ،
لا في قوله : زيادتان في حكم الواحدة ، لأن نحو : يَدَانِ وَدِمَانِ وَثُبُونٌ وَقُلُونٌ وَدُمِيٌّ ،
يرخم بحذف زيادتيه (للترخيم)^(٥) ، لأن (بقاء)^(٦) الكلمة على حرفين فيه ليس
لأجل الترخيم ، بل قبله (أيضا)^(٧) (كانت)^(٨) كذلك كما قلنا في نحو : ثُبَّةٌ :
وشاة^(٩) .

وذهب الجرميُّ إلى منع حذف الحرفين في نحو : يدان وثبون (وقلون)^(١٠) ودمي ،

(١) ساقطة من ط .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢٩٩/١ ، والهمع ١٨٣/١ .

(٤) الظاهر من كلام الرضي أنه يجب حذف المد إذا حذف الحرف الذي بعده للترخيم . وكلام سيبويه في الكتاب

٣٣٨/١ يشعر بوجوبه . وصرح بوجوبه عبد القاهر في المتنص ٧٩٤/٢ ، ٧٩٥ فقال : وإذا حذفت الراء فقلت :

يا منصو وجب حذف الواو أيضا لأنها زائدة ، وإذا حذف الأصل كان الزائدُ به أولى .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) في ص : بقاء بناء .

(٧) ساقطة من ج و ص .

(٨) في ص و ط : كان .

(٩) صفحة ٤٧٥ .

(١٠) ساقطة من ص و ط .

والأول أولى .

وإنما لم يُحذف زيادتا ثبوت لأنهما غيرتا بناءً الواحد ، فكأنه ليس جمع المذكر السالم ، وكأنه مثل ثمود^(١) .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف في نحو : حمراء .

والمشهور حذف الزيادتين معاً .

وبعضهم يجوز يا حمراء مفتوح الهمزة قياساً على ذي التاء^(٢) في نحو قوله :

كَلَيْتَ لِيْهِمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٌ^(٣) (١٣٧)

والوجه (المنع)^(٤) ، لأن اختصاص ذي التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع

الترخيم فيه ، فعمل غير المرخّم منه معاملة المرخّم ، ولا كذلك (ذو)^(٥) الألف .

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم ، لثلاثا يلتبس

بالمذكر^(٦) .

وكذلك لا يجوز بعضهم ترخيم المثني وجمع المؤنث السالم على لغة الضم ، لثلاثا يلتبس

بالمفرد .

ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً ، وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقاً

نحو : (يا)^(٧) زيدي ، إذ لو ضمّ لالتبس بنداء المنسوب إليه ، ولو كسر لالتبس

بالمضاف إلى الياء .

وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو : قائمة وقاعدة ، غير علم ، على لغة الضم ، لأن

له مذكراً فيشتبه به^(٨) .

(١) الرضي هنا يعلل لما ذهب إليه الجرمي ، أما رأيه فقد سبق قبل قليل أنه يجوز ترخيم نحو ثبوت .

(٢) في الهمع ١/١٨٥ وألحق قوم في جواز الفتح بذوي الهاء ذا الألف الممدودة قال ابن مالك : وهذا لا يصح لأنه غير مسموع ، وقياسه على ذي التاء قياساً على ما خرج .

(٣) سبق تخريجه صفحة ٤٦٨ .

(٤) في ت : المنفي .

(٥) في ط : ذوي ، والصواب ما أثبتته .

(٦) ذكر ذلك ابن برهان في شرحه للهمع ١/٢٨٨ ولم ينسبه .

(٧) تكملة من ص .

(٨) الكتاب ١/٣٣٤ .

وأما إذا كان علما فَيَجُوزُ على لغة الضم أيضا^(١) ، إذ لا مذكّر له إذن من لفظه فيلتبس به .

وقال المصنف : الظاهر جواز الضم في نحو : قائمة - علما كان أولا^(٢) - .
أقول : لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثر لكونه غير علم ، بخلاف ما ذكره غيره ، لأن جميعها مشروط بالعلمية ، واشتعار المسمى (بعلميَّته)^(٣) مما يزيل اللبس في الغالب .

ثم الحق أن كلّ موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيّم جميع ما ذكر - على نية الضم كان أو لا - وإلا فلا .

والفراء يحذف الساكن أيضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن^(٤) ، نحو : هِرَقْل وَسِبْطَر^(٥) على نية المحذوف ، لثلاث يشبه الحرف نحو : نَعَمْ وَأَجَل^(٦) .

وهو ضعيف ؛ لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالمحذوف .
والكوفيون يحذفون في نحو : حَوْلَايَا^(٧) وِبَرْدَرَايَا^(٨) الأحرف الثلاثة^(٩) - أعني الألفين مع الياء التي بينهما (لزيادة الجميع)^(١٠) .

والبصريون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصّن الياء قبله بحركته من الحذف^(١١) .

(١) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٢) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٠/١ وقال سيبويه : إن نحو : قائمة وقاعدة ، إذا كان غير علم لا يجوز ترخيّمه على لغة يا حارّ بالضم لثلاث يلتبس بالمذكر ، والظاهر خلافه .

(٣) في ط : بعلمه .

(٤) المسألة الخمسون من الإنصاف صفحة ٣٦١ ، وانظر : الأصول ٣٦٥/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ ، ٢٣٠ ، وفي الأسموني ١٧٩/٣ ، ١٨٠ : أن الكوفيين منعوا ذلك .

(٥) السبْطَر من نعت الأسد بالمضاء والشدّة ، والسبْطَر الماضي . (اللسان ٥/٦) .

(٦) من حيث كون الأخير ساكنا ، ولا نظير له في الأسماء المعربة بل في الحروف والمبنيات .

(٧) في شرح الرضي على الشافعية ٢٤٦/١ حَوْلَايَا : اسم رجل ، وفي معجم البلدان لياقوت ٣٢٢/٢ : قرية كانت بنواحي النهر وان خربت الآن .

(٨) في معجم البلدان ٣٧٧/١ موضع أظنه بالنهر وان من أعمال بغداد .

(٩) شرح الكافية الشافعية ١٣٦٢/٣ ، وانظر : الهمع ١٨٤/١ .

(١٠) في ج و ط : كزيادة الجمع .

(١١) الكتاب ٣٣٩/١ ، والأصول ٣٦٠/١ ، والهمع ١٨٤/١ .

قوله : وإن كان مركباً حُذِفَ الاسمُ الأخير .

لما أُريدَ حذفُ شيءٍ منه ، وكان موضعُ اتصالِ الكلمتين كالمفصل ، والكلمتان كعظمين متصلين (عند التركيب)^(١) فهو أَقْبَلُ للفك (من غيره)^(٢) من مفاصل (الحروف)^(٣) المتصل بعضها ببعض ، لأنه قريب العهد بالالتئام ، بسبب التركيب العارض ، حذف الجزء الأخير بكماله .

فإذا رُخِمت خمسة عشر قلت يا خمسةً أَقْبَل ، وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين . ولا (تُحْلِيهِ)^(٤) تاء ، (لأنها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل أن يضم إليها عشر)^(٥) ، كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت في الوقف : يا مسلمه ، بالهاء لأن التاء تطرفت لفظاً .

ولا يوقف على تاء التانيث إلا في بعض اللغات ، قالوا : فإذا رُخِمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي عشرة حذفت عشر مع الألف والياء ، لأن عشر بمنزلة النون المحذوفة ، فكأنك ترخم (اثنان واثنين) ، ومن ثم لا يضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر وأخواتها - كما يجيء في باب المركب^(٦) - .

قال المصنف : فيه نظر ، من جهة أن الثاني اسمٌ برأسه ، ولا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون^(٧) .

قوله : وإن كان غير ذلك (فحرف واحد)^(٨) .

أي (غير)^(٨) ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة ، وذو

(١) في ت وط : عنده .

(٢) ساقطتان من ص وط .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ج : تحكيه .

(٥) تكملة من ص وط .

(٦) ط ٨٨/٢ ، ٨٩ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ٣٠٣/١ : وتقول في (اثنا عشر) اسماً : يا اثنَ ويا اثنَ ، لأن عشر بمنزلة النون ، حيث عاملوه معاملة اثنان فتبعها الألف على قياس لغتهم ، وفيه نظر من جهة أن الثاني اسم برأسه ، ومن جهة أن الألف لا تتحقق زيادتها .

(٨) تكملة من ط .

حرف صحيح غير التاء قبله مدة زائدة ، وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب .

قوله : وهو في حكم الثابت على الأكثر ، فيقال : يا حارِ ويا ثُمُو ويا كَرُو ، وقد يُجعل اسما برأسه ، فيقال : يا حارُ ويا ثُمي ويا كَرَا .

أي المحذوف للترخيم في حكم ما ثبت ، فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه .

وكان القياس أن يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه (هو)^(١) الأكثر ، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أن المحذوف لعلّة موجبة قياسية كما في عصا وقاض في حكم الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته ، وأن المحذوف لا لعلّة موجبة قياسية ﴿ كَانَ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ﴾^(٢) فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو : غد ويد ودم ، معتقّب الإعراب ، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلّة موجبة .

لكن لما كان الترخيم لعلّة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التخفيف في النداء ، بأقصى ما يمكن ، حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي فيه أدنى ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت^(٣) . (وبنحو)^(٤) : يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم ، وذلك لما قدمنا من أن (النداء ليس)^(٥) مقصودا بالذات ، بل هو لتنبية المخاطب ليصغي إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له ، فصار حذف الترخيم مطردا كالواجب ، فعومل المرخم - في الأغلب - معاملة نحو : عصا وقاض مما الحذف فيه مطرد واجب .

(١) في ت وط : وهو ، والصواب حذف الواو ، لأن الجملة هنا خبر يكون .

(٢) جزء من آية ٢٤ من سورة يونس وهي قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ النَّاسُ وَالْأَنْعَامُ حَتَّى إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازْبَيَّتْ وَطْنَ أَهْلِهَا أَنَّهُمْ قَادِرُونَ عَلَيْهَا أَنَاهَا أُمْرْتَا أَلَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَنْ لَمْ تَعْنِ بِالْأَمْسِ ، كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ .

وقد ضربه الشارح مثلا على أن المحذوف لا لعلّة موجبة - وإن كان مطردا - لا يكسبه ذلك الاطراد الثابت على حركته فتزول عنه حركته كأن لم تكن موجودة قبل ، ويُعطى حكما آخر .

(٣) يعني من اللغات الجائزة في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ، وانظر : صفحة ٤٦٤ وما بعدها .

(٤) في ص وط : وفي نحو .

(٥) في ط : النداء مع كثرته في الكلام ليس .

ومن جعله اسما برأسه (نظر)^(١) إلى أنه - وإن كان قياسيا مطردا - لكنه ليس بواجب .

فإذا كان المحذوف منوئي الثبوت لم يغير ما بقي إلا في مواضع بعضها مختلف فيه ، وبعضها متفق عليه .

فمنها^(٢) اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه ، قال الجمهور في ترخيم نحو : أعلون وقاضون - على هذه اللغة - : يا أعلى ويا قاضي ، برجوع الألف والياء ، لأنه زال في اللفظ الساكن الأخير الذي حذف له^(٣) .

وقال المصنف - ونعم ما قال^(٤) - : لو قيل : يا أعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد^(٥) لأن الساكن الأخير كالثابت لفظا .

ولا خلاف في رد الألف والياء في اللغة القليلة - أي لغة الضم - لزوال الساكنين لفظا وتقديرًا .

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون ، كان مدغما في ذلك المحذوف ، وقبله ألف : نحو : إسحار ، بفتح الهمزة وكسرها ، والكسر أكثر - وهو نبت^(٦) .

فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف ، فتقول : يا إسحار بالفتح ، لأنه التقى ساكنان ، ففتح الأخير إتياعًا لما قبله^(٧) ، كما في قوله^(٨) :

(١) في ص وط : نظرا ، والصواب ما أثبتته لأن الجملة خبر (مَنْ) ولا خبر سواها إن أثبتنا ما في ص وط .

(٢) يعني من المواضع المختلف فيها .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٣٤٠/١ : هذا باب ما إذا طرحت منه الزائدتان اللتان بمنزلة زيادة واحدة رجعت حرفا . وذلك قولك في رجل اسمه قاضون : يا قاضي أقبل .. وفي رجل اسمه مصطفون : يا مصطفى أقبل . وانظر : أمالي ابن الشجري ٩٦/٢ .

(٤) لم يعتد الرضي أن يؤيد ابن الحاجب ، وهذا أحد المواضع القليلة التي أيد فيها الرضي ابن الحاجب .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٠١/١ .

(٦) الإسحار والأسحار : بقل يسمن عليه المال ، واحدته إسحارة وأسحارة ... الأزهرى عن النظر الإسحارة : بقلة حارة تنبت على ساق لها ورق صغار ، لها حبة سوداء كأنها الشهنيرة . اللسان « سحر » ١٦/٦ .

(٧) الكتاب ٣٤٠/١ ، ٣٤١ .

(٨) ذكر صاحب الخزنة ٣٨٢/٢ أن شراح أبيات سيبويه نسبوه إلى رجل من أزد السراة ، ونقل العيني ٣٥٤/٣ =

١٤٦- (عجبت لمولود وليس له أب) ^(١) وذو ولد لم يَلِدْهُ أَبوان ^(٢)

وقولهم : انْطَلَقَ في تخفيف انْطَلَقَ ، وذلك لأنه لما تُصَرَّف فيه بعد الترخيم - بضم رائه على نية الاستقلال - شابه الفعل الذي هو الأصل في التصرف ، فحُرك بالفتح لإزالة الساكنين ، دون الكسر إتباعا لما قبله ، كما اتبع في الفعل ، وصيانةً له من الكسر ما أمكن ، نحو : لم يَلِدْه وانْطَلَقَ ، ولم يضارَّ بالفتح - على الوجه المختار .

وغيرُ سيبويه يميز في نحو : إسحارَ مرخما الكسر أيضا للسكانين ^(٣) .

(وهو أولى لكونه اسما .

وأما إن لم يكن قبل المدغم ساكن آخر نحو : إِرْزَب ^(٤) وَخَدَب ^(٥) فيبقى (الساكن) ^(٦) على حاله على هذه اللغة - أي الكثيرة - كما في هِرْق ^(٧) .

والفراء يحذف الراء الأولى - أيضا - في إسحارَ مع الألف قبلها ، والساكن المدغم في إِرْزَب ، بناء على أصله في هِرْق ^(٨) .

= عن أبي علي الفارسي أنه لعمر الجنبى ، وفي الخزانة ٣٨٢/٢ قال أبو علي الفارسي : إن عمرا الجنبى سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فأجابته . قلت : ولعل هذا هو الذي دفع من نسب البيت إلى عمرو الجنبى إلى القول بذلك .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) البيت في الكتاب ٣٤١/١ ، ٢٥٨/٢ ، وفي التكملة للفارسي ٧ ، وفي ابن يعيش ٤٨/٤ ، ١٢٦/٩ ، وفي المقرب ١٩٩/١ ، وفي الخزانة ٣٨١/٢ .. إلخ . والمراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى عليه السلام والذي لم يلد له أبوان أبو البشر آدم عليه السلام .

الشاهد : أورده الرضى شاهدا على أن سيبويه استشهد به في ترخيم أسحار في أنك تحركه بأقرب الحركات إليه ، وهي الفتحة كما فعل الشاعر في يَلِدْه حيث حرك الدال بأقرب الحركات إليها وهي فتحة الياء .

(٣) لم يذكر فيما رأيت ممن سبق الرضى جوازَ الكسر إلا ابن الحاجب فإنه قال في الإيضاح ٣٠١/١ : وفي أسحارَ علما يا أسحارَ بالفتح عند سيبويه على الفصيحة وبالكسر عند قوم . وابن السراج في الأصول ٣٦٤/١ لم يذكر غير الفتح كسبويه . وابن مالك في شرحه للكافية الشافية ١٣٦٨ أجاز فيها الضم أيضا ، ولم يذكر الكسر . ونقل السيوطي في الجمع ١٨٤/١ أن ابن عصفور نقل الكسر عن الفراء ، ولم أجد هذا النقل في المقرب .

(٤) رجل إِرْزَب ملحق بمجدحل قصير غليظ شديد ، وفرخ إِرْزَب ضخم . اللسان ٤٠١/١ .

(٥) رجل خدب مثال هَجَفَ أي ضخم وجارية خدبة . اللسان ٣٣٤/١ .

(٦) ساقط من ج و ص وط ، ولكن بعضه ذكر في هامش رقم ٢ من ط ١٥٤/١ .

(٧) أي مرخم هرقل .

(٨) الأصول ٣٦٥/١ ، وانظر مذهب الكوفيين في ترخيم الرباعي الذي ثلثه ساكن في الإنصاف ٣٦١ ، ٣٦٢ ، والجمع ١٨٤/١ .

فأما إذا لم يكن المدغمُ أصليَّ السكون : فإنه يُردُّ إلى أصل حركته إن لزم ساكنان اتفاقاً منهم^(١) ، تقول في المسمى بَتَحَابَّ يا تَحَابَّ ، وفي رَادُّ يا رَادِّ ، وفي مضَارَّ - اسم مفعول - يا مضَارَّ .

وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة ييقون الساكن على سكونه ، إذ المدغم فيه كالثابت^(٢) .

(والفراء)^(٣) يرد الساكن إلى أصل حركته^(٤) ؛ لأنه لا يرى - كما ذكرنا^(٥) - سكون الحرف الأخير في الترخيم ، فتقول : يا مُحَمَّرَ بكسر الراء ، ويا مَقَرَّ - بسكون القاف و (فتح)^(٦) العين في مَقَرَّ ، ولا يَحْذِفُ الحرف الساكن (كما حَذَفَ)^(٧) في نحو : خدب ، لأنه قادر على إزالة سكون الأخير بغير الحذف ، وذلك بأن يُردُّ إلى أصله ، ولم يمكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة .

وما ذهب إليه الفراء من رد المدغم إلى أصل حركته قياسُ مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا أعلَى ، في المسمى بقاضون وأعلون .

إلا أن الفارسي فرق بينهما بأن للياء في قاضي أصلاً في الثبوت في بعض المواضع ، نحو : رأيت قاضياً وقاضيةً ، بخلاف الكسر في محمر ، فإنه لم يثبت في موضع من المواضع .

ومنها نحو : ثمود ، فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف

(١) انظر - مثلاً - : الكتاب ٣٤٠/١ ، والأصول ٣٦٤/١ ، وأمالى الشجري ٩٥/٢ ، ٩٦ .

(٢) في الكتاب ٣٤٠/١ : وأما محمَّرُ اسم رجل فإنك إذا رخمته تركت الراء الأولى مجزومة لأن ما قبلها متحرك فلا تحتاج إلى حركتها ، وانظر : الأصول ٣٦٤/١ .

(٣) في ط : أو الفراء .

(٤) انظر : الهمع ١٨٤/١ فقد نسب إليه أيضاً .

(٥) في ترخيم نحو : هَرَقْلَ وَسَيْطَر .

(٦) في ط : يفتح .

(٧) ساقطتان من جدوص ، و (حذف) ساقطة من ط والصواب ما في ت وط ؛ لأن مذهب الفراء حذف الساكن

في نحو : قطر وخدب مع الحرف الأخير . ثم إن الشارح قال هنا : ولم يكن ذلك في خدب إذ لم يكن للساكن أصل في الحركة ، فتبين أن الفراء لا يقيي الساكن هنا .

الدَّالِ فقط ، فتقول : يا ثمو ، لأن الواو في التقدير ليس آخر الكلمة^(١) .

ومنع الفراء من ذلك لأن الواو في الظاهر آخر الكلمة وقبلها ضمة^(٢) .

وهذا كما قال في ترخيم هِرْقُل على نية المحذوف ، إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن لئلا يشبه الحرف^(٣) . قال : فإذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود في حكم الثابت حذفت الواو أيضا^(٤) ، بناء على مذهبه من تجويز يا عَمَ ويا سَع ويا عِمَ في ترخيم عُمود وسَعِيد وعِمَاد - كما مر^(٥) - .

وإذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ، إن كان صحيحا أو في حكمه ، نحو : يا حارُ ويا مروُ ويا قرئُ في (حارث)^(٦) ومروة وقرية ، وتقديرا إن كان ياء مكسورا ما قبلها ، أو ألفا نحو : يا قاضي ويا مُشْتَرَا ، في قاضية ومشتراة . وإن كان واوا بعد ضمة كما في قَلَنْسُوة^(٧) وثمود أبدلت الواو ياءً والضمة (كسرة)^(٨) نحو : يا قَلَنْسِي ويا ثَمِي ، وفي الكثيرة قلت : يا ثَمُو ويا قَلَنْسُو ؛ لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلا وتقلب الواو ياءً والضمة كسرة نحو : التَّغَازي^(٩) والأذلي^(١٠) - لما يجيء في التصريف في باب الإعلال^(١١) - والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه .

وإن كان ما قبل المحذوف ياء أو واوا بعد فتحة قلبتها ألفا ، تقول في غليان ونَزَوَان :

(١) انظر مثلا : اللع ١١٧ ، والإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد ٧٩٦ ، والمفصل بشرح ابن يعيش ٢١/٢ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢ ، والإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(٣) صفحة ٤٨٤ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٩/١ .

(٥) صفحة ٤٨٢ .

(٦) ساقطة من ص .

(٧) القَلَنْسُوة والقَلَنْسِيَّة والقَلَنْسَاة : من ملابس الرؤوس (اللسان قلس ٦٤/١) .

(٨) في ط : ككرة ، ولعله خطأ طباعي .

(٩) لأنه من الغزو ، وأصله : التغازو ، ثم قلبت الضمة كسرة والواو ياء ، فصارت التغازي .

(١٠) جمع ذَلُو .

(١١) في شرح الرضي للشافية ١٦٨/٣ لأن الواو المضموم ما قبلها ثقیل على ثقیل ، ولا سيما إذا تطرفت وخاصة في الاسم المتبکّن ، فإنه موطن أقدام حركات الإعراب المختلفة .

يا غَلَى ويا نَزَا ، وفي الكثيرة يا غَلَى ويا نَزَو ، لأنك إذا نويت المحذوف لم يوازن الفعل تقديرا حتى تُقلب الفاء بخلاف ما إذا لم تنوه - كما يجيء في التصريف إن شاء الله تعالى^(١) - .

وإن كان واوا أو ياء بعد ألف زائدة قلبت همزة ، نحو : يا شَقَاءُ ويا خَزَاءُ ، في شَقَاوَة وخَزَايَة ، (لأن كل واو أو ياء تطرفت بعد ألف زائدة قلبت ألفا ثم همزة كما في رداء وكِسَاء)^(٢) وفي الكثيرة يا شَقَاو ويا خَزَاي ، لأن مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفا ثم همزة إذا تطرفتا - كما يجيء في التصريف^(٣) - .

وإن كان ما قبل المحذوف ثاني (الكلمة)^(٤) وهو حرف لين فإن عرفت ما حُذِف من الأصول رددته - لاما (كان)^(٥) كياشأة في ترخيم شاة ، أو فاء ، كما تقول في ترخيم شية ودية : يا وَشِي ويا وَدِي ، برّد العين إلى سكونها عند الأخفش^(٦) ، ويا وَشِي ويا وَدِي بإبقاء حركة العين عند سيبويه^(٧) .

(والأول أولى لأن تحريك العين إنما كان لحذف الفاء)^(٨) كما يجيء في باب النسب^(٩) ، فإن الأخفش يقول : وَشِي ، وسيبويه يقول : وَشَوِي^(١٠) .
وإن لم تعرف ثالث الأصول ضعفت الثاني ذا اللين ، كما تقول : يا لَاء في المسمى بلات .

(١) شرح الرضي للشافية ١٥٧/٣ ، ١٥٨ .

(٢) تكملة من ص ، وهو مذكور في ط لكن مؤخر عن قوله : (وفي الكثرة يا شقاو ويا خزاي) فذكر التعليين معا ، وهو على هذا الترتيب أفضل لتكون كل علة بجوار معلوها .

(٣) شرح الرضي على الشافية ١٧٣/٣ وما بعدها .

(٤) تكملة من جـ وصـ وطـ : وهي لازمة .

(٥) ساقطة من جـ .

(٦) كان الأخفش يقول في النسب إلى شية : وشي ، المقتضب ١٥٦/٣ ، فلعل الشارح قاس الترقيم على النسب .

(٧) وكذا سيبويه كان يقول في النسب إلى شية وشوى : الكتاب ٨٥/٢ فلعل الشارح قاس الترقيم كذلك ، لأنني لم أجد في الكتاب حديثا عن ترخيم نحو : شية ودية .

(٨) تكملة من ط .

(٩) شرح الرضي للشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

(١٠) الكتاب ٨٥/٢ ، وشرح الرضي على الشافية ٦٢/٢ ، ٦٣ .

وإن لم يكن الثاني حرف لين لم تردّ المحذوف ، كما تقول : يائِبُ وياعِدُ في ثُبّة وعِدّة .
كل ذلك لأن المتأدى المضموم حكمه حكمُ المعربات - كما مر^(١) - ولا يجيء في
المعربات اسمٌ ثانيه حرف لين ، لثلاثا يسقط ذلك اللين ، مع التنوين للساكين فيبقى
المعربُ على حرف واحد .

وإن أدت هذه اللغة - أي القُلِّي^(٢) - إلى قلبٍ مالا يكون منقلبا ، كما ترخّم حُبليان
وحُبْلوى ، فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز - إذن - لأنها تؤدي إلى كون ألف فعلٍ منقلبا
عن ياء أو واو ، ولم تُعهد إلا للتأنيث غير منقلبة عن شيء^(٣) .

وقياس قول الأخفش جوازها ، لأنه يكون - إذن - ملحقا بجُحْدَب^(٤) ، بفتح
الدال^(٥) .

وأما السيرافي فأجازها ، وإن لم يُثبت فعلَها ، قال : لأن هذا شيء عرض ، وليس
بينية (أصلية)^(٦) .

وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما أدى نية الاستقلال فيه إلى وزنٍ لا نظير له أنه لا يرخم
إلا على نية المحذوف^(٧) ، وذلك نحو طيلسان^(٨) ، على لغة كسر اللام ، وفَرَزْدَق وقُدْعَمِل^(٩) ،

(١) صفحة ٤١٤ .

(٢) يعني لغة من لا ينتظر .

(٣) في المقتضب ٤/٤ ، ٥ : لا يميز النحويون ترخيم المسمى بحلوى على لغة من لا ينتظر لما يلزم عليه من أن تكون
ألف (فعل) منقلبة ، وهي لا تكون إلا للتأنيث .

(٤) و(٥) وذلك أنه يزيد أوزان الرباعي المجرد وزنا سادسا هو فُعْلَل نحو : جحْدَب . وانظر : شرح الرضي على
الشافعية ٤٧/١ ، والجحْدَب : الضخم الغليظ من الرجال والجمال (اللسان ٢٤٧/١) .

(٦) ساقطة من جـ وص .

(٧) لم أجد في المقتضب عن ذلك شيئا وفي الأصول ٣٧٣/١ ، وقال أبو عثمان : سألت الأخفش كيف يرخم طيلسان
فيمن كسر اللام على قولك يا جار ؟ فقال : يا طيلس أقبل ، قلت : أرأيت فيعل اسما قط في الصحيح إنما يوجد في
المعتل نحو : سيد وميت ، قال : فقال : لقد علمت أنني أخطأت ، لا يجوز ترخيمه إلا على قولك : يا حار . وانظر :
الهمع ١٨٥/١ .

قلت : لم يضبط محقق الأصول هذه الكلمات ، ولعل ضبطي لها يكون صحيحا .

(٨) الطيلس والطيلسان ضربٌ من الأكسية . اللسان « طلس » ٤٣١/٧ .

(٩) القُدْعَملة .. المرأة القصيرة الحسيسة ، وتصغيرها قذيعم ، ويقال : هو القصير الضخم من الإبل كالقُدْعَمَل بلا
هاء . التاج ٧٨/٨ .

وَسُعُود ، وَهَنْدَلِيعُ^(١) ، وَعَنْفَوَانُ^(٢) .

وأجاز السيرافي ترخيمَ جميعها على نية الاستقلال^(٣) ، نظرا إلى أن المثلّ ليست بأصلية ، ألا ترى أنه يجوز اتفاقاً أن تقول في مَنصور على نية الاستقلال يا مَنْصُ وفي خَصَمَ : يا خَصُ ، مع أن مَفْعُ وفَعَّ ليسا من أبنيتهما ، فتقول : يا طيلسُ ويا فرزدُ ، ويا سعيي ، ويا هَنْدَلُ ، ويا عُنْفَى .

(قالوا : و)^(٤) إذا رُخمت صحراوي - على القلي - قلبت الواو همزة ، فلو أزلته عن النداء لصرفته ، لأن همزته - إذن - ليست منقلبةً عن ألف التانيث ، بل هي منقلبةٌ عن الواو المنقلبة عن الهمزة ، المنقلبة عن ألف التانيث ، فبعد التانيث فيها ، والأولى أن لا تصرفه نظرا إلى الأصل^(٥) .

(١) الهَنْدَلِيعُ : بقلة ، قيل : إنها عربية ، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة لأنه لا أصل بإزائها فيقابلها . اللسان (هذليع) ٢٤٧/١٠ .

(٢) عنفوان الشيء وعَنْفَوُهُ : أي أوله وأول بهجته .. وقد غلب على الشباب والبنات (التاج ٢٠٥/٦) .

(٣) أمالي ابن الشجري ٩٧/٢ ، والهمع ١٨٥/١ .

(٤) في ط : فالواو .

(٥) نسبته ابن السراج في الأصول ٣٧٧/١ إلى الأخفش فقال : وقال : إذا سميت رجلا جبلاوي أو خمرأوي إذا رُخمته فيمن قال : يا حار - فرفع - همزت ، لأنها واوٌ صارت آخر افتهمزها وتصرفها في المعرفة والنكرة ، لأنها الآن ليست للتانيث .

النَّدْبَةُ

قوله : وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب ، وهو المتفجع عليه بيا ، أو وا ، واختصَّ بوا ، وحكمه في الإعراب والبناء حكمُ المنادى ، ولك زيادة الألف في آخره .

هذا منه بناء على أن المندوب غيرُ المنادى ، وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده^(١) .
قوله : المتفجع عليه .

دخل فيه المجرورُ في نحو : تفجعت على زيد ، فلما قال بيا أو وا خرج .
وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة ، والتعجب ، والنْدْبَةُ ، لا يُستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور - أعني يا كما ذكرنا دون أخواتها - لأنها أمُّها ، فتصرفت ، ودخلت في جميع أنواعه .

وقد أدخل المصنف بأحد قسمي المندوب ، وهو (المتوجّع)^(٢) منه ، نحو : واخْرَنَّا ووَاوَيْلَا ، ووَاثُبُورَا .
قوله : واختصَّ بوا .

يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب (لفظ)^(٣) وا ، فوازيد مختص بالندبة ، ويازيد مشترك بين النداء والندبة ، وقيل : قد يستعمل في النداء المحض ، وهو قليل^(٤) .
قوله : وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى .

فيقال : وازيدُ واعدُ الله ، واطالعا جبلا ، إذا كان معروفا معينا^(٥) .
وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور ، وذلك لأنه منادى في الأصل ، لحقه معنى الندبة .

وقال المصنف بناء على مذهبه أعني (أن المندوب غيرُ المنادى)^(٦) : إن المندوب مخصوص بالتفجع عليه ، كما أن المنادى مخصوص (بطلب الإقبال)^(٧) ، فاستعمل لفظ

(١) صفحة ٤٠٦ .

(٢) في ت : المتفجع ، والصواب ما أثبتناه لأن ابن الحاجب أدخل بالمتوجع لا بالمتفجع .

(٣) في ص وط : لفظة .

(٤) في المقتضب ٢٣٣/٤ : وتقع (وا) في الندبة ، وفيما مدت به صوتك ، كما تمد بالندبة ، وإنما أصلها للندبة ، وانظر : شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٨٩ ، ومنه وصلت إلى رأي المبرد ، وانظر أيضا : مغني اللبيب ٤٨٢ ، فقد ذكر جواز ذلك .

(٥) وذلك لما سيأتي من أنه لا يُندب إلا المعرفة المشهور ، لتكون شهرته عذرا للنادب . انظر : صفحة ٥٠٢ وما بعدها .

(٦) ساقط من ط ، وهو لازم ، ويسقطه يسقط مقول القول .

(٧) زيادة من هامش ط ١٥٦/١ هامش (٤) وهي لازمة حتى تكون في مقابلة اختصاص المندوب بالتفجع عليه .

المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص ، وكثيرا ما يحيل العربُ بابا على باب آخر مع اختلافهما ، لاشتراكهما في أمر عام ، كقولهم في باب الاختصاص : أما أنا فأفعل كذا أيها الرجل ، فاستعمل (في)^(١) صورة النداء لمشاركته له في معنى الاختصاص^(٢) - كما يجيء^(٣) - .

قوله : ولك زيادة الألف في آخره .

أي إلحاق الألف آخر المندوب ، ويجوز أن لا تلحقه سواء كان مع يا أو وا . وقال الأندلسي : يجب إلحاقها مع يا ، لئلا يلتبس بالنداء المحض^(٤) . والأولى أن يقال : إن دلت قرينة حال على الندبة كنت مخيرا مع (يا) أيضا ، وإلا وجب الإلحاق معها ، تقول : يا محمد يا عليّ بلا إلحاق^(٥) . وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة نحو : يا زيد ووازيد^(٦) ولم يثبت .

وقد يلحق هذا الألف المنادى غير المندوب . قال ابن السراج : تقول في نداء البعيد يا زيده ، والهالك في غاية البعد ، ومنه قوله : يا هناء في المنادى غير المصرّح باسمه^(٧) .

قوله : فإن خفت اللبس قلت : واغلامكيه ، واغلامكموه .

آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنا أو متحركا ، والمتحرك إما أن تكون حركته إعرابية أولا ، والمغرب بالحركات لا يلحقه إلا الألف ، ويقدر الإعراب ، نحو : واضرب الرجل ، في المسمى بضرب الرجل ، وكذا واضربت الرجل ، وواغلام الرجل . والفراء يجوز اتباع المدة للحركات قياسا على مدة الإنكار نحو : واضرب

(١) في ط : فيه .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٣ .

(٣) صفحة ٥١٢ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢٠٩/٣ : ولا يجب إثبات الألف في المندوب إلا إذا نودي بيا لأنه يلتبس بغير المندوب .

(٥) يريد أن القرينة الحالية وهي وفاتها هي التي سوغت عدم إلحاق الألف ، ولذلك أنه يعني نبينا محمدا ﷺ وعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه .

(٦) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٣٤٨ : ثم نهت على أن الكوفيين يميزون الاستغناء بالفتحة عن ألف الندبة ... وليس لهم دليل على ذلك .

(٧) في الأصول ٣٥٥/١ : ومن شأنهم أن يزيدوا حرفا إذا نادوا بعيدا ، ولا أبعد من المندوب ، فإذا وقفوا قالوا : يا زيده ، واعمره ، فيقفون على الهاء لختفاء الألف . وانظر : الموجز في النحو لابن السراج صفحة ٤٨ .

(الرجلوه)^(١) وواعبد الملكيه^(٢) . ولم يثبت .

وإنما غُيِّرَ الحركةُ الإعرابيةُ لأجل مدة الندبة ، دون مدة الإنكار ، لأن الندبةَ من مواضع مدِّ الصوت ، إعلاماً بالمصيبة ، فاختاروا فيها الألفَ دون الواو والياء ، لأن المد فيها أكثر منه في الواو والياء ، فلا تقلب الألفَ واوا ولا ياء إلا لضرورة - كما يجيء^(٣) - .

وأما الإنكارُ فلا يطلب (مدُّ الصوت)^(٤) مدّاً تاماً ، فليس أصل مدّه أن يكون بالألف ، بل حروفُ العلة فيه سواء .

وللفراء أن يقول : الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن .

هذا ، وإن لم تكن الحركةُ إعرابيةً ، ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس - كما في قِطامٍ وحِدامٍ وحيثُ - أعلاماً مشهورة - فالأجود الألف ، لأنها الأصل في مد الندبة - كما ذكرنا^(٥) - فلا تُقَلَّبُ إلا للُّبس .

وقال الأندلسي^(٦) والمصنف^(٧) : تتبعها مدة من جنسها ، ولا تغيّر حركة البناء للزومها .

قال سيويه : وتقول في ندبة يا زيد ويا غلام - يعني ما سقط منه ياءُ الإضافة - وازيداه^(٨) وواغلاماه^(٩) ، فَتَحَّتْ الكسرة ، كما فتحت الضمة في يازيد^(١٠) .

(١) في ص : الرجلوه ، والصواب ما هنا .

(٢) نسبة السيوطي إلى الكوفيين في الجمع ١/١٧٩ ، ١٨٠ ، ولم ينسبه إلى الفراء قبل الرضي أحد فيما رأيت .

(٣) صفحة ٤٩٦ .

(٤) تكملة من ج .

(٥) صفحة ٤٩٥ .

(٦) في المباحث الكاملية ٣/٢١٠ : وإن كانت الحركة للبناء أتبعها مدة من جنسها فتقول : وأمير المؤمنين .. إلخ .

(٧) في الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣ : فإن كانت حركة الآخر حركة بناء أتبعها مدة من جنسها .

(٨،٩) في ص : يا .

(١٠) في الكتاب ١/٣٢١ فأما ما تلحقه الألف فتقولك : وازيداه ، إذا لم تضيف إلى نفسك ، وإن أضفت إلى نفسك فهو سواء ، لأنك إذا أضفت زيدا إلى نفسك فالدال مكسورة ، وإذا لم تضيف فالدال مضمومة ، ففتحت المكسور كما فتحت المضموم .

قلت : ولو اخترنا ههنا (مختار الأندلسي)^(١) إتياع المدة للحركة غير الإعرابية كان أولى لحصول اللبس .

وقلب الألف ياء بعد نون التثنية التي بعد الألف أكثر من سلامتها ، فوازِيدَانِيَه أكثر من (وازِيدَانَاه)^(٢) ، لئلا يشبه المثنى بفعلان ، وأما التي بعد الياء فالألف هو الوجه ، نحو قوله : واجْمُجْمَتِي الشَّامِيَّتِيَه^(٣) .

وإن كانت الحركة غير إعرابية وأدى الألف إلى اللبس أتبعها حرفا من جنسها اتفاقا ، نحو : واغلامكيه ، في غلام المخاطبة ، لئلا يلتبس بغلام المخاطب ، وواْمْنُهُوه ، في المسمى بمنه لئلا يلتبس بمنها .

ولا يجوز في النداء المحض يا غلامك ، لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه (معا)^(٤) في حالة (واحدة)^(٥) ، وأما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة ، بل متفجعا عليه جاز واغلامكاه .

والساكن لا يخلو إما أن يكون تنويना أو ألفا أو واوا أو ياء أو ميم جمع أو غيرها . فالتنوين يحذف للسكانين نحو : واغلام زيداه ، وإنما حذفت مع مدة الندبة دون مدة الإنكار لأن أصل المندوب المنادى ، الذي هو محل التخفيف .

وأجاز الفراء في (المنون)^(٦) المندوب ثلاثة أوجه أخرى : أحدها : فتحها لأجل ألف الندبة .

والثاني : حذفها للسكانين ، وإتياع (المدة)^(٧) حركة ما قبلها ، نحو : واغلام زِيدِيَه ، بناء على مذهبه في جواز إتياع مدة التثنية للحركات الإعرابية .

(١) تكملة من جـ وص وط .

(٢) في ط : وازِيدَانَاه .

(٣) أراد بالجمجمتين قدحين ، وقد قال سيبويه في الكتاب ٣٢٣/١ ، ٣٢٤ : وأما يونس فيلحق الصفة الألف ، فيقول : وازيد الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتناه . وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ .

(٤) تكملة من جـ وص وط .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) في جـ : نون .

(٧) في ت : مده .

والثالث : كسرُها للساكين ، وإتباعُ المدة لكسرتها ، كما في مدة الإنكار^(١) .
وما ذكرناه أولاً هو المشهور المستعمل .

وإن كان ألفاً حذفها لألف الندبة عند النحاة ، نحو : وأمعلّاه ، وأغلامُكمّاه ، لأن حذف أول الساكنين إذا كان مدّاً هو القياس - كما يجيء في التصريف^(٢) - .
وقال المصنف : بل استغني بها عن ألف الندبة^(٣) .

وإن كان واواً أو ياءً ، فإن كانت الحركة فيها مقدرةً حركتها بالفتح نحو : يا قاضياه ، (يا راضياه)^(٤) ، ويا رامياه ، ويا يرّمياه ، (ويا يعزّواه)^(٥) ، ويا سمندّواه^(٦) .
وأما إذا نذبت يا غلامي بسكون الياء ، فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه^(٧) .
لأن أصلها الفتح عنده .

وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكين^(٨) .
ولم يذكّر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء ، نحو : وانقطاع ظهره .
قال السيرافي : والقياس فيهما واحد ، يجوز سقوطهما لاجتماع الساكنين^(٩) .

(١) لم أر فيما بين يدي من فصل هذا التفصيل عن الفراء غير الرضي ، إلا أنه ذكر جواز الوجه الثاني في التصريح ١٨٣/٢ .

(٢) شرح الرضي على الشافية ٢/٢٢٥ ، ٢٢٦ .

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٤) تكملة من ط .

(٥) تكملة من ص ، وهي فيها هكذا : بغزواه .

(٦) في معجم البلدان لياقوت ٣/٢٥٣ سمندّواه : بلد في وسط بلاد الروم غزاها سيف الدولة في سنة ٣٣٩ هـ ، وهرب منه الدُمستّق فقال المتنبي :

رضينا والدُمستّق غير راضٍ بما حكم القواضبُ والوشيج
فإن يُقَدِّم فقد زرنا سمندّو وإن يحجم فموعدنا الخليج

وبهذا فالكلمة أعجمية الأصل معربة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة ، والحركة مقدرة على الواو ومنع من ظهورها الثقل ، والكلمة ساقطة من ص .

(٧) في الكتاب ١/٣٢١ ، ومن قال : يا غلامي قرأ يا عبادي ، قال : وازيد يا إذا أضاف من قبل أنه إنما جاء بالألف فألحقها الياء وحركها في لغة من جزم الياء ، لأنه لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحاً .

(٨) في المقضب ٤/٢٧٠ ومن رأى أنه ثبت الياء ساكنة فيقول : يا غلامي أقبل ، فهو فيها بالخيار إن شاء قال : وأغلامياه فحرك لالتقاء الساكنين .. وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين .

(٩) في هامش الكتاب ٢/٣٢٢ قال أبو سعيد : القياس إذا أدخلت الألف على ياء المتكلم في الاسم المنسوب وهي ساكنة أنه يكون فيها التحريك لاجتماع الساكنين .

قال المصنف : الحذف ليس بوجه ، وقال : نحو : واغلاميه أوجه ؛ إما لأن أصلها السكون ، فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة أخرى - كما يجيء - وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلي بدليل قولك : وامصطفاه^(١) .

ولا تردُّ الألف إلى أصلها استغناء بها عن ألف الندبة ، بخلاف ألف التثنية ، فإنك تقلب لها ألف (المقصور)^(٢) نحو : (مصطفيان)^(٣) وذلك للزوم ألف التثنية في المثني ، بخلاف (مدة)^(٤) الندبة ، فإنها لا تلزم المندوب .

أما قوله : أصلها السكون فقد تقدم أن ذلك مختلف فيه^(٥) .

وأما قوله : السكون العارض فيه كالأصلي ، فنقول : ذلك في الألف لكونها كألف الندبة في الصورة ، فجاز أن يغني عنها - كما ذهبَ إليه^(٦) - وأما الياء فلا لقولك : يا قاضياه ، في يا قاضي .

وإن لم يكن للواو والياء أصل في الحركة ، فإن كانتا مدتين - أي ما قبلهما من الحركة من جنسهما - نحو : واغلامهُو (ووا أخا غلاميهي)^(٧) ، ووا اضربُوا ووا اضربي ، إذا سمي بهما فإنك تكتفي بما فيهما من المد عن ألف الندبة ، لكون مدهما أصليا ، بخلاف مدّ نحو : يا قاضي ، فإن أصل هذه الياء الحركة ، وألف الندبة ليست لازمة للمندوب - كما ذكرنا^(٨) - فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس في آخر المندوب مدّ نحو : وازيد ، فكيف إذا كان في آخره مدّ أصلي .

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٤/١ ، وجوز المبرد واغلاماه ، وليس بجيد وواغلاميه أوجه ، إما بناء على أن أصلها السكون فلا إشكال ... وإما بناء على أن السكون العارض كالأصلي في هذا الباب .

(٢) في ت : المقصورة .

(٣) في ت : مصطفايه ، والصواب ما أثبتته لأنه يمثل للمثنى لا للمندوب .

(٤) في ص : ألف .

(٥) صفحة ٤٥٦ .

(٦) فإن ابن الحاجب يرى أنه يُستغنى بالألف الواقعة في آخر المندوب عن ألف الندبة نحو : وامعلاه ، كما

في إيضاحه للمفصل ٢٨٣/١ ، ٢٨٤ .

(٧) في ت : واغلاميهي ، والصواب ما أثبتته .

(٨) صفحة ٤٩٥ - ٤٩٦ .

وإن لم يكونا (مدّين) ^(١) جئت بألف الندبة بعدهما - إن شئت - نحو : واقتال
لَوَاه ، ويا قاتل كَيَاة ^(٢) .

وأما ميمُ الجمع فلا يأتي بعدها أَلْفُ الندبة ، لئلا يلتبس المجموعُ بالمشئى ، نحو :
واغلامكُمُوهُ ووا أخا غلامِهِمِي ، والواو والياء بعدها إما اللتان حذفنا في الجمع
للاستثقال ، كما يجيء في المضمرات ^(٣) - رُدَّتَا لمد الندبة ، فاستغني بهما عن أَلْفِ
الندبة - كما قلنا (في) ^(٤) غلامُهُو وغلَامِهِي ^(٥) - وأما ألفا المدّ قلبتا واوا وياء للّبس .
وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ، ويُلْحَقُ أَلْفًا نحو : يا مناه ، في المسمى بِمَنْ .
وسيويوه (يجيز) ^(٦) نحو : واقتَسِرُونَا ^(٧) إذ لا منع ^(٨) .

وقال الكوفيون : المسمى بالجمع السالم (المذكر) ^(٩) إن (أعربته بالحروف) ^(١٠)
لا يجوز ندبته ، كما لا يجوز تشيته وجمعه ، (فلا يجوز وازيدونه) ^(١١) .

وإن أعربته بالحركات ، وجعلت النون معتقَبَ الإعراب - ولا بد إذن من أن تلزمه
الياء كما يجيء في باب الأعلام ^(١٢) - جاز ندبته نحو : وازيديناه ، واقتَسِرِينَاه ^(١٣) .

(١) في ص وط : مدتين .

(٢) أصله : واقتال لَو ، واقتال كَي .

(٣) انظر : ط ١١/٢ ، ١٢ .

(٤) في ص : في نحو .

(٥) صفحة ٤٩٩ .

(٦) في ت : يجيزه ، ولعل الصواب ما أثبتته لأنه لا مرجع للضمير لو قلنا : يجيزه .

(٧) قنسرين من بلاد الشام ، قرية من حمص ، فتحها أبو عبيدة سنة ١٧ هـ ، ذكر ياقوت في سبب تسميتها أقوالا ،
وقال : إنها مازالت عامرة إلى أن كانت سنة ٣٥١ ، وغلبت الروم على حلب ، فخاف أهلها وتفرقوا في البلاد ،
ويقال : إنه تحرقها وأحرق مساجدها ملك الروم سنة ٣٥٥ هـ (معجم البلدان ٤/٤٠٤ ، ٤٠٥) .

(٨) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٩) في ط : المذكور .

(١٠) في ص : كان إعرابه بالحروف .

(١١) ساقط من ص .

(١٢) ط ١٤٠/٢ .

(١٣) في الإنصاف ٣٢٤ : قالوا - يعني الكوفيون - : ولا يجوز أن يقال : لو كانت الألف في آخر المنادى بمنزلة
المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها في نحو : واقتسروناه ، لأننا نقول : نحن لا نجوزُ ندبةَ الجمع الذي
على هجاءين ، فلا يجوز عندنا ندبة قسرون بحذف النون ولا بإثباتها ، كما لا يجوز تشيته ولا جمعه .

وكذا يلزم على مذهبه أنك إذا سميت بالمشني وأعرته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلا فلا .

وليس بشيء ، إذ لا مناسبة بين الندبة وبين الثنية والجمع ، حتى يمتنع فيما امتنع فيه .

وتقول في المسمى باثني عشر - عند سيبويه - واثنًا عشراه^(١) ، بالألف في (اثنا)^(٢) لأنه غير مضاف ، وعشر معاقب للنون ، فكأنك قلت : واثنان .

وقال الكوفيون : واثنني عشراه بالياء ، تشبيها له بالمضاف ، لأن نون المشني لا تسقط إلا في الإضافة ، فكأنه مضاف^(٣) .

وأجاز ابن كيسان الوجهين .

قوله : ولك الهاء في الوقف .

يعني أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة - واوا (كان)^(٤) أو ياء أو ألفا - جائز في الوقف لا واجب .

وبعضهم يوجبها مع الألف ، لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إلى ياء المتكلم المقلوبة ألفا نحو : يا غلاما^(٥) .

وينبغي أن لا يجب عند هذا القائل مع (وا) لأنها تكفي في الفرق بين الندبة والنداء ، وليس ما قال بوجه ، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء في الوقف - كما مر^(٦) - فالليس إذن حاصل مع الهاء أيضا ، والفارق هو القرينة .

وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانا لحرف المد ، ولاسيما الألف ، لخفائها ، فإذا جئت بعدها

(١) الكتاب ٣٢٤/١ .

(٢) في ط : اثني .

(٣) انظر : الإيضاح في شرح المفصل ٢٨٥/١ .

(٤) في ط : كانت .

(٥) في أسرار العربية ٢٤٣ : فإن قيل : فما علامة الندبة ؟ قيل : وا أو يا في أوله وهاء في آخره ... وزيدت الهاء

بعد الألف لأن الألف خفية ، والوقف عليها يزيد بها خفاء ، فزيدت الهاء عليها في الوقف .

(٦) صفحة ٤٦٧ .

بهاء ساكنة تَبَيَّنَتْ ، كما تُبَيَّنُ بها الحركة في غلاميه - على ما يجيء في باب التصريف^(١) - .

وهذه الهاء تحذف وصلا ، وربما ثبتت فيه في الشعر ، إما مكسورةً للساكين ، أو مضمومةً بعد الألف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما .

وبعضهم يفتحها بعد الألف ، لمناسبة الألف قبلها^(٢) .

وإثباتها في الوصل لإجراء الوصل مُجَرِّى الوقف . قال^(٣) :

١٤٧ - يا مَرْحَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ^(٤)

والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا (في الشعر وفي غيره)^(٥) (٦) .

قوله : ولا يُنْدَبُ إلا المعروف ، فلا يقال : وارجله ، وامتنع وازيد الطويله خلافاً ليونس .

هذا الذي ذكره في المتفجع عليه ، وأما المتوجع منه فإنك تقول : وامصيتاه ، وليست بمعروفة ، ويعني بالمعروف المشهور - عَلَمًا كان أولا - فلو كان علما غير مشهور لم يندب . وكذا غيره من المعارف ، فلا يقال : واهذاه .

(١) ذكر هذه العلة في آخر شرحه للكافية ط ٤٠٨/٢ ، ولم يذكرها في باب الوقف في التصريف ، وذكر الأنباري هذه العلة أيضا ، انظر : أسرار العربية ٢٤٣ .

(٢) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ : وربما أدخلت العرب الهاء بعد الألف التي في « حسرتا » فيخفضونها مرة ويرفعونها .. والخفض أكثر في كلام العرب إلا في قولهم يا هناء .. فالرفع في هذا أكثر .

ونسب الصبان في حاشيته ٢١٩/٤ هذا الرأي - أعني فتح الهاء - إلى ابن فلاح .

(٣) لم ينسب هذا البيت فيما رأيته - أحد إلى قائله .

(٤) البيت في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ ، وبعده : إذا أتى قُرْبُهُ للسانيه . وفي المنصف ١٤٢/٣ ، وفي ابن يعيش

٤٦/٩ ، وفي رصف المباني ٣٩٩ ، وفي اللسان (سنا) وفي الخزانة ٣٨٧/٢ .

اللغة : السانية : الدلو العظيمة وأداتها .

الشاهد : ذكره الرضي شاهدا على أن إثبات الهاء في الوصل لإجرائه مُجَرِّى الوقف .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢ .

(٦) في ت : في الشعر كلي وفي غيره .

(٧) تكملة من ج و ط .

وإنما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة (عليه)^(١) لأنه إذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه .

ولو لم يكن علما ، وكان المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبته ، تقول : يا ضارباً زيداه إذا كان زيد رجلاً عظيماً ، وقد ضربه المتفجع عليه ، واشتهر به ، وكذلك : يا حسناً وجههوه ، في المشهور بذلك .

فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهورا ، سواء كان تعريفه قبل الندبة ، أو بحرف الندبة ، تقول : وامن قلّع باب خيبراه^(٢) ، وامن حفر بئر زمزماه^(٣) ، لاشتهار الرجلين بذلك .

وموضع مدة الندبة آخر المضاف إليه ، وإن كان المندوب في الحقيقة هو المضاف ، نحو : وأمير المؤمنين ، والمندوب هو الأمير ، إلا أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين ، فلو ألحقت مدتها المضاف لانفك من المضاف إليه ، فألحقتها بالمضاف إليه ، والمراد المضاف ، كما تقول : حب رماني ، وإن لم تكن ملكك (الرّمّان)^(٤) بل الحب فقط .

وكذا تقول في المضارع للمضاف : واطالعا جبلاه .

وكذا تلحقها آخر الصلة نحو : وامن حفر بئر زمزماه .

وكذا قال يونس والكوفيون : إنك تلحقها آخر الصفة ، لا آخر الموصوف ، نحو : (وازيد)^(٥) الظريفاه^(٦) .

وقال الخليل وسيبويه : بل تلحقها آخر الموصوف ، نحو : وازيداه الظريف^(٧) ؛

(١) تكملة من جد وط .

(٢) يقصد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(٣) يقصد عبد المطلب جد الرسول ﷺ ، وانظر : الكتاب ١/٣٢٤ ، والمقتضب ٤/٢٧٥ .

(٤) في ت : الرماني ، والصواب ما هنا وانظر : معاني القرآن للأخفش ٧٥ ، ٢٦٢ .

(٥) في ت : وازيدا .. والصواب ما أثبتته .

(٦) الكتاب ١/٣٢٣ ، ٣٢٤ ، والمقتضب ٤/٢٧٥ ، والإنصاف المسألة الثانية والخمسون ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٧) في الكتاب ١/٣٢٣ هذا باب مالا تلحقه الألف التي تلحق المندوب ، وذلك قولك : وازيدا الظريف والظريف ، وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفاه أن الظريف ليس بمنادى ، ولو جاز ذا لقلت : وازيد أنت =

لأن اتصال الموصوف بصفته لفظاً أقل من اتصال المضاف بالمضاف إليه ، والموصول بصلته .

وليونس أن يقول : إنه متصل بها على الجملة لفظاً ، واتصاله بها في المعنى أتم من اتصال الموصول بصلته ، والمضاف بالمضاف إليه ، وإن كان في اللفظ أنقص ، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها ، ولا يطلق اسم المضاف إليه على المضاف ، ولا الصلة على موصولها .

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قدح فقال : **وَأَجْمُجُمْتِي الشَّامِيَّتِي^(١)** .
وَالْجُمُجْمَةُ : القَدْحُ .

وحكى الكوفيون : **وَارْجُلًا مُسَجَّاهَ** . وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف^(٢) .

وهو شاذ عند البصريين^(٣) .

وحكى الأندلسي عن الكوفيين أنهم ربما نونوا المندوب في الوصل نحو : **وَارِيْدًا يَا هَذَا^(٤)** .

= الفارسُ البطلاء ، لأن هذا غير منادى ، كما أن ذلك غير منادى ، ثم فرق بين ندبة المضاف والموصوف بأن المضاف إليه من تمام الاسم ومقتضاه ، وأنه لا يلزم أن تصف الاسم ثم قال : ويدلك على ذلك أن ألف الندبة إنما تقع على المضاف إليه ، كما تقع على آخر الاسم المفرد ، ولا تقع على المضاف ، والموصوف إنما تقع ألف الندبة عليه لا على الوصف .

(١) في إيضاح ابن الخاجب للمفصل ٢٨٦/١ : وقد احتج يونس بقولهم واجمجمتي الشاميتية .
والذي في الكتاب ٣٢٣/١ لا يدل على أنه حكاها عن العرب ، فإنه قال : فيقول : وازيدا الظريفاه ، واجمجمتي الشاميتية .

(٢) المسألة الحادية والخمسون من الإنصاف من ٣٦٢ - ٣٦٤ ، وقال في التصريح ١٨٢/٢ : فلا يقال : وارجله خلافا للرياشي مدعياً أنه جاء في الحديث واجبله .

(٣) في الكتاب ٣٢٤/١ هذا باب مالا يجوز أن يندب ، وذلك قولك وارجله ويا رجله ، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح ، وأنه لا يقال . وقال الخليل رحمه الله : إنما قُبِحَ لأنك أبهت .. وإنما كرهوا ذلك أنه تَفَاحَشَ عندهم أن يختلطوا ويتفجعوا على غير معروف .. إلخ .

(٤) في المباحث الكاملية ٢٠٩/٣ : والكوفيون يشتون الهاء وصلًا ووقفًا ، وربما نونوا المندوب في الوصل فقالوا : وازيدًا يا هذا .

حذف حرف النداء

قوله : ويجوز حذف حرف النداء ، إلا مع الجنس ، والإشارة ، والمستغاث ،
والمندوب ، نحو : ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(١) وأَيُّهَا الرجل ، وشَذُّ
أَصْبَحَ لَيْلٍ ، (وَاقْتَدِ مَخْنُوقٌ)^(٢) وَأَطْرِقْ كَرَا .

يعني بالجنس ما كان نكرة قبل النداء ، سواء تعرف بالنداء كـيا رجل ، أو لم يتعرف
كـيا رجلاً ، وسواء كان مفرداً أو مضافاً أو مضارعاً له ، نحو : يا غلامُ فاضلٌ ، ويا حسنَ
الوجه ، ويا ضارباً زيداً ، قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه أولاً .

وإنما لا تحذفه من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلاً عليك
متنبها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا في المعرفة ، لأنها (مقصودة)^(٣) قصدها .

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرفة بحرف النداء ، إذ هي - إذن - حرف تعريف ،
وحرف التعريف لا يحذف مما تعرّف به ، حتى لا يظن بقاؤه على أصل التكثير ، ألا ترى
أن لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذ
هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب .

وكان ينبغي أن لا يحذف من (أي) أيضاً ، إذ هو أيضاً جنس متعرف بالنداء ، إلا
أن المقصود بالنداء لما كان وصفه - كما تقدم^(٤) - وهو معرفة قبل النداء باللام جاز
حذفه ، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من يا أيها ، من غير أن تصف هذا بذي اللام ،
كما لا يجوز الحذف من يا هذا .

(١) يوسف ٢٩ ، وفي التبيان ٧٣٠/٢ ، وقرئ في الشاذ أيضاً بضم الفاء ، وأَعْرِضَ على لفظ الماضي ، وفيه ضعف ،
لقوله واستغفري وكأن الأشبة بالفاء فاستغفري .

(٢) تكملة من ط .

(٣) في ص وط : مقصودة .

(٤) صفحة ٤٤٩ .

فثبت أن الاعتبار من حذف حرف النداء من (أي) بوصفه ، نحو : أيها الرجل ،
أو بوصف وصفه نحو : أيهذا الرجل .

وإنما لم يجوز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة^(١) - وإن كان متعرفا قبل
النداء - لما ذكرنا قبل^(٢) أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب ، وبين كون
الاسم مشارا إليه وكونه منادى - أي مخاطبا - تناقرا ظاهرا ، فلما أخرج في النداء عن
ذلك الأصل لما وجعل مخاطبا احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا ،
وهي حرف النداء .

والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة^(٣) ، اعتبارا بكونه معرفة قبل
النداء ، واستشهادا بقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ ﴾^(٤) .

وليس في الآية دليل ، لأن « هؤلاء » خبر المبتدأ - كما يجيء في الحروف^(٥) - .
فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم ، والمضاف إلى أي
معرفة كانت والموصولات .

أما المضمرات فيشد نداؤها ، نحو : يا أنت ويا إياك .

تقول في الموصولات : (مَنْ)^(٦) لا يزال محسنا أحسن إلي .

(١) و(٣) شرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، والمجم ١٧٣/١ ، ١٧٤ ، وشرح الأشموني بحاشية
الصبيان ١٣٦/٣ ، وفيها جميعها شاهد شعري هو قول ذي الرمة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلِكَ هذا لوعةٌ و غرام
وزاد ابنُ مالك والأشموني :

إن الأولى وُصفُوا قومي لَهُمْ فِيهِمْ هذا اعتصمُ تَلَقَّى من عَادَاكَ مَخْذولا
ومثله :

ذا ارعواءَ فليس بعد اشتعال الرأ سر شيئا إلى الصبأ من سبيل
(٢) صفحة ٤٤٦ .

(٤) البقرة ٨٥ ووجه أبو البقاء في التبيان ٨٦ هذه الآية بما يلي :
أنتم مبتدأ وفي خبره ثلاثة أوجه : أحدها تقتلون ، فعل في هذا في هؤلاء وجهان ، أحدهما في موضع نصب بإضمار
أعني ، والثاني هو منادى أي يا هؤلاء ، إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ، لأن أولاء مبهم ولا يحذف حرف النداء
مع المبهم ، والوجه الثاني أن الخبر هؤلاء ، على أن يكون بمعنى الذين ، وتقتلون صلتة ، وهذا ضعيف أيضا .. الوجه
الثالث أن الخبر هؤلاء على تقدير حذف مضاف تقديره ثم أنتم مثل هؤلاء ، كقولك : أبو يوسف أبو حنيفة .
(٥) ط ٣٨٠/٢ ، ٣٨١ .

(٦) في ج : يامن ، والصواب ما هنا ، لأن هذا مثال لما حذف منه حرف النداء .

ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف : إنه يحذف مما لا يوصف به أي^(١) ، يلزمه جواز الحذف في يا غلام رجل ، ويا خيرًا من زيد - مع تنكيرهما - وذلك مما لا يجوز . وإنما لم يجوز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب : أما المستغاث به فللمبالغة في تنبيهه بإظهار حرف التنبيه ، ليكون المستغاث له أمرا مهما .

وأما المتعجب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازا ، ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والإقبال - كما في النداء المحض - فلما نقلا عن النداء إلى معنى آخر ، مع بقاء معنى النداء فيهما مجازا ، ألزما لفظ عَلمَ النداء ، تنبيها على الحقيقة المنقولين هُما منها .

ولم يذكر المصنف لفظة (الله) فيما لا يحذف منه الحرف ، وهي منه ، لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه في آخره ، نحو : (اللهم) وذلك لأن حق ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأيّ أو باسم الإشارة ، فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه لثلا يكون إجحافا . قوله : أَصْبَحَ لَيْلٌ^(٢) .

أي ادخل في الصباح ، وصبر صَبَحًا ، قالته أم جُنْدُب ، زوجة امرئ القيس تبرأ به . وكان مفركا^(٣) . ويقال : إنه سأها عن سبب تفريكهين له ، فقالت : لأنك ثقیل الصدر خفيف العجز ، سريع الإراقة بطيء الإفاقة^(٤) . قوله : أَطْرُقُ كَرًا^(٥) .

(١) كالزمخشري في الفصل بشرح ابن يعيش ١٥/٢ .
(٢) ذكرت قصة المثل كما ذكرها الرضي مع بعض الإطالة في جمهرة الأمثال ١٩٢/١ ، وفي المستقصى للزمخشري ٢٠٠/١ ، وفي مجمع الأمثال ٤٠٣/١ ، ٤٠٤ : إنما يقال ذلك في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر .
(٣) في التاج ١٦٧/٧ : رجل مفرّك كمعظم تُبغِضُهُ النساء ، وكان امرؤ القيس مفركا ، وامرأة مفركة كمعظمة ييغضها الرجال .

(٤) كتب الأمثال تذكر ذلك عند ذكر المثل ومنها مجمع الأمثال ٤٠٣/١ .
(٥) في جمهرة الأمثال ١٩٤/١ قال الرستمي : يضرب مثلا للرجل يتكلم عنده فيظن أنه المرأ بالكلام فيقول المتكلم ذلك ، أي اسكت ، فأني أريد أنبل منك . وقال غيره : يضرب مثلا للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله ، والمعنى : اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاء .

رُقِيَّةٌ يَصِيدُونَ بِهَا الْكَرَى ، يَقُولُونَ :
(أطرق كرا) ^(١) أطرق كرا إن النعام في القرى
ما إن أرى هنا كرا

فيسكن ويُطْرَقُ حتى يُصَادَ ، وَهَذَا مِثْلُ رُقِيَّةِ الضَّبْعِ ، خَامِرِي أُمِّ عَامِرٍ ^(٢) .
والمعنى : أن النعام الذي هو أكبر منك قد اصْطِيدَ ، وَحُمِلَ إِلَى الْقَرْيِ ، فَلَا تُحَلِّيْ أَيْضًا .
ومثال ذلك قولهم : اقْتَدِ مَخْنُوقٌ ^(٣) ، قَالَ شَخْصٌ وَقَعَ فِي اللَّيْلِ عَلَى سُلَيْكِ بْنِ
سُلَيْكَةَ ^(٤) ، وَهُوَ نَائِمٌ مُسْتَلْقٍ فَخَنَقَهُ ، وَقَالَ : اقْتَدِ مَخْنُوقٌ ، فَقَالَ لَهُ سُلَيْكُ : اللَّيْلُ
طَوِيلٌ وَأَنْتَ مُقَمِّرٌ ^(٥) ، أَيِ أَنْتَ آمِنٌ (لَا تَخَافُ) ^(٦) مِنْ أَنْ أَغْتَالِكَ ، فَفِيْمَ اسْتَعْجَلْتُكَ
فِي الْأَسْرِ ، ثُمَّ ضَغَطَهُ سُلَيْكٌ فَضَرَطَ ، فَقَالَ سُلَيْكُ : أَضَرِطًا وَأَنْتَ الْأَعْلَى ^(٧) . فَذَهَبَتْ
كُلُّهَا أَمْثَالًا .

قوله : وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾ ^(٨) .

= والكرى الكروان وهو طائر صغير ، فشبه به الذليل وشبه الأجلاء بالنعام .
وانظر : المستقصى ٢٢١/١ ، وجمع الأمثال ٤٣١/١ .

(١) ساقطتان من ط .

(٢) في جمهرة الأمثال ٤١٦/١ يضرب مثلا للأحمق يجيء بالباطل والكذب الذي لا يخفى بطلانه على أحد . وفي
جمع الأمثال ٢٣٨/١ : خامري أي استتري ، وأم عامر وأم عمرو وأم عويمر : الضبع يشبه به الأحمق ، وهي كما
زعموا من أحمق الدواب . وانظر : في هذين الموضعين وفي المستقصى ٧٧/١ ، ٧٨ ففيها زيادة تفصيل .

(٣) في جمع الأمثال ٧٨/٢ : اقتد مخنوق أي يا مخنوق ، يضرب لكل مشفوق عليه مضطر ، ويروى اقتدى مخنوق .
وانظر : المستقصى ٢٦٥/١ .

(٤) السُّلَيْكُ بْنُ عَمِيرِ بْنِ يَثْرِي بْنِ سَنَانِ السَّعْدِيِّ التَّيْمِيِّ ، وَالسُّلَيْكَةُ أُمُّهُ ، فَاتَكَ عِدَاءٌ ، شَاعَرَ أَسْوَدَ مِنْ شَيَاطِينِ
الْجَاهِلِيَّةِ ، يَلْقَبُ بِالرُّثِيَالِ ، كَانَ أَدْلَ النَّاسِ بِالْأَرْضِ ، وَكَانَ لَا يَغْيِرُ عَلَى مُضَرٍّ ، وَإِنَّمَا يَغْيِرُ عَلَى الْيَمَنِ قَتَلَهُ أَسَدُ بْنُ مَدْرَكٍ
الْحِثْمِيِّ حَوَالِي سَنَةِ ١٧ ق هـ (الْأَعْلَامُ ١٧٦/٣) .

(٥) في جمهرة الأمثال ٢٣/١٦٠ يضرب مثلا في التأني والصبر على الحاجة حتى تتمكن ، ومعناه اصبر على حاجتك
فإنك تجدها في بقية ليلتك . وانظر للمزيد : المستقصى ٣٤٤/١ ، وجمع الأمثال ٣٠/١ .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) في الجمهرة للعسكري ١٣٠/١ يضرب مثلا للرجل يجتمع له أسباب الغلبة والقهر ، وهو مغلوب مقهور .
وانظر : جمع الأمثال ٤٢٠/١ ، والمستقصى ٢١٥/١ .

(٨) التمل ٢٥ . والرضي في تخرجه قد علقها بالآية التي قبلها ، وهأنذا أكتب الآيتين حتى تبين العلاقة . قال تعالى :
﴿ وَجَدْنَاهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ *
أَلَا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ .

المنادى مفعول به ، فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالة عليه ، بخلاف سائر (المفعول به ، فإنه قد يحذف نسيًا منسياً)^(١) كما تقدم^(٢) .

قوله : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾^(٣) بتخفيف ألأ^(٤) على أنها حرف تنبيه ويا حرف نداء ، أي يا قوم اسجدوا .

ومن قرأ : ﴿ أَلَا يَسْجُدُوا ﴾^(٣) بتشديد اللام^(٤) فَأَنْ ناصبة للمضارع ، أدغمت نونها في لام لا ، ويسجدوا فعل مضارع ، سقط نونه في النصب ، أي : (فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ)^(٥) لأن يسجدوا ، و (لا) زائدة . أو نقول : إنَّ (لا يسجدوا) بدل من (السَّبِيل)^(٥) أي فصدّهم عن السجود ، ويجوز أن يكون بدلا من قوله : (أَعْمَالُهُمْ)^(٥) فلا تكون لا زائدة ، أي فزين لهم الشيطان (أَنْ لَا يَسْجُدُوا)^(٦) .

الأسماء الملازمة للنداء

هذا واعلم أنه قد جاء أسماء لا تستعمل في غير النداء وهي قُلْ وقُلَّةٌ .
وليس (قُلْ) ترخيم (فلان) وإلا لم يجز في المذكر إلا يا فلا ، إلا على مذهب
الفراء - كما تقدم من تجويز نحو : يا عِمُّ ، في يا عماد^(٧) - ولو كان ترخيم فلان ل قيل
في المؤنث يا فلان يحذف تاء فلانة .

(١) في ت : المفعولات قد تحذف نسياً .

(٢) صفحة ٤٠٤ .

(٣) انظر : التعليقة رقم (٨) صفحة ٥٠٨ .

(٤) في الكشف لمكي القيسي ١٥٦/٢ ، ١٥٧ قوله : (ألا يسجدوا) قرأه الكسائي بتخفيف ألا ، ... واسجدوا فعل مبني عند البصريين على هذه القراءة . وقرأ الباقون (ألا) بالتشديد ، جعلوا الياء في يسجدوا للاستقبال ، متصلة بالفعل وهو معرب . ثم ذكر حجة كلا القراءتين وتوجيه إعراب الآية على القراءتين . وقد ذكر الرضّي بعض هذه التوجيهات .

(٥) من الآية ٢٤ من سورة النمل وهي المذكورة صفحة ٥٠٨ تعليقة (٨) .

(٦) في ط : أن يسجدوا ، والصواب ما أثبتته .

(٧) صفحة ٤٨٢ .

ومن ذلك يا مَكْرُمَان ، ويا مَلَأْمَان ، ويا تَوْمَان ، أي يا كريم ويا لثيم ويا نائم ، وكذا
يا مَلَكْعَانُ أي (يا) ^(١) لُكْعُ .

وكل ما هو على مَفْعَلان فهو مختص بالنداء ، والغالب فيه السب .
ومن الأبنية المختصة بالنداء كل ما هو على فُعَل في سب المذكر ، وفَعَال في سب
المؤنث ، نحو : حُبَّتْ وَلُكْعَ وَحَبَّاتْ وَلَكَاع .
وفَعَال هذه قياسيةٌ عند سيبويه (كالتي) ^(٢) بمعنى الأمر ^(٣) ، وكذا فُعَل في
مذكرها ^(٤) .

ومَفْعَلان سماعي .

وربما اضطرَّ الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى ، كقوله ^(٥) :
١٤٨ - في لُجَّةِ أُمْسِيكَ فَلَانًا عن قُلٍ ^(٦) .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) في ت : أي . والصواب ما أثبتته .

(٣) في ص زيادة هي : من الثلاثي .

(٤) لسيبويه نصان متعارضان في نحو : لكاع وخبات :

قال في الكتاب ٣١١/١ : ولا يقولون في غير النداء جاءني خبات ولكاع . وقال في ٤٣٨/٢ : ومما جاء من
الوصف منادى وغير منادى يا خبات ويا لكاع . وفي الكتاب ٣٦/٢ : هذا باب ما جاء معدولا عن حده من المؤنث
كما جاء في المذكر معدولا عن حده نحو : فسق ولكع وعمر وزفر . وهذا المذكر نظير ذلك المؤنث .
وتثيله بفسق ولكع مع عمر وزفر فيه إيماء بجواز استعمالهما غير مُنَادَتَيْن .

(٥) قائله أبو النجم العجلي وقد مرت ترجمته صفحة ٥٥ .

(٦) بيت من مشطور الرجز وقبلة :

تدافع الشيب ولم يَقْتُلْ تُضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالهُوَجَل

وهو في ديوان أبي النجم ١٩٩ ، وفي الكتاب ٣٣٣/١ ، والمقتضب ٢٣٨/٤ ، وفي الأمل الشجرية ١٠١/٢ ،
وفي الجمل للزجاجي ، وفي اللسان (ليج) ، وفي الخزانة ٣٨٩ ، وقال : إنه من أرجوزة طويلة قالها أبو النجم بديهةً
حين ورد على هشام بن عبد الملك في الشعراء فقال لهم هشام : صفوا لي إبلا فقطروها وأوردوها وأصدروها حتى
كأنني أنظر إليها .

اللغة : اللجة : الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن الشاعر قد يُضْطَرُّ فيستعمل الألفاظ الخاصة بالنداء في غيره .

وقال^(١) :

١٤٩ - أُطَوِّفْ مَا أُطَوِّفْ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتْهُ لَكَاع^(٢)
و (لم)^(٣) يسمع شيء من الأسماء المختصة بالنداء موصوفاً .

(١) قائله الخطيئة يهجو زوجته ، وهو جرول بن أوس بن مالك العبسي ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، كان هجاء عنيفاً لم يكده يسلم أحد من لسانه ، وهجا أمه وأباه ونفسه . له ديوان شعر مطبوع . توفي نحو سنة ٤٥ هـ (الأعلام ١١٠/٢) .

(٢) البيت في ديوانه ٢٨٠ ، وفي المقتضب ٢٣٨/٤ ، وفي الجمل ١٦٤ ، وفي الأملالي الشجرية ١٠٧/٢ ، وفي المذكر والمؤنث للأنباري ٦١٤ ، وفي ما بنته العرب على فعال ٦٥ ، وفي الخزنة ٤٠٤/٢ .

اللغة : آوي : الجأ وأعود ، قعيدته : قِيمَتَه القاعدة فيه ، لكاع : متناهية اللؤم .

الشاهد : أنشدته الرضي شاهداً على أن (لكاع) مما يختص بالنداء ، وقد استعمل في غيره ضرورة .

(٣) ساقطة من ط : وهي لازمة .

الاختصاص

ومما أصله النداء باب الاختصاص ، وذلك أن تأتّي بأَيّ ، وتجريه مُجرّاه في النداء من ضمّه والمجيء بهاء التنبيه في مقام المضاف إليه ، ووصف أيّ بذى اللام ، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنّا وإنيّ ، أو المشارك فيه نحو : نحن وإنّا ، لغرض بيان اختصاص (مدلول ذلك)^(١) الضمير من بين أمثاله بما نُسب إليه .

وهو إما في معرض التفاخر ، نحو : أنا أكرم الضيف أيّها الرجل ، أي أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف .

أو في معرض التصاغر ، نحو : أنا المسكينُ أيّها الرجل ، أي (مختص)^(٢) بالمسكنة من بين الرجال .

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ، ولا للتصاغر ، نحو : أنا أدخل أيّها الرجل ، ونحن نقرأ أيّها القوم .

فكل هذا في صورة النداء وليس به ، بل المراد بصفة (أي) هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق ، لا المخاطب .

وإنما نقل من باب النداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين ، إذ المنادى أيضاً مختص بالمخاطب من بين أمثاله .

ولا يجوز في باب الاختصاص إظهار حرف النداء مع أيّ ، لأنه لم يبق فيه معنى النداء ، لا حقيقةً كما في يا زيد ، ولا مجازاً كما بقي في المتعجّب منه والمندوب ، فكُره استعمال علم النداء في الخالي (من)^(٣) معناه بالكلية .

(١) في ت : اللام ، وذلك بعد مدلول ذلك . ولعل الصواب ما أثبتّه .

(٢) في جميع النسخ : مختصا . والصواب ما أثبتّه .

(٣) في ط : عن .

وحال ظاهر أي ووصفه - من ضم الأول ولزوم رفع الثاني - كحالهما في النداء ، لكن مجموع نحو : أيها الرجل ، في باب الاختصاص في محل النصب ، لوقوعه موقع الحال ، أي مختصا من بين الرجال ، وهذا كما قيل في : سواء (على)^(١) أقيمت أم قعدت : إن قمت أو قعدت - وإن كان في الظاهر جملة معطوفة على جملة - إلا أنه في الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر ، أي سواء قيامك وقعودك - كما يجيء في حروف العطف^(٢) - .

وقد يقوم مقام (أي) (المذكور)^(٣) اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور ، إما معرف باللام نحو : نحن العرب أقرى (للنزل)^(٤) ، أو مضاف نحو قوله ﷺ : « (إنا)^(٥) معاشر (الأنبياء فينا)^(٦) بكاء »^(٧) أي قلة كلام ، وقولهم : نحن آل فلان كرماء .

وربما كان المنصوب علما قال^(٨) :

(١) ساقطة من ص .

(٢) ط ٣٧٣/٢ .

(٣) في ج و ص : المذكور .

(٤) في ت : للنزال .

(٥) في ج : نحن .

(٦) في ط : الأنبياء فإنك فينا .

(٧) لم أجد هذا الحديث في المعجم المفهرس ، وذكره ابن الأثير في النهاية ١٤٨/١ ولكن بلفظ : « نحن معاشر الأنبياء فينا بكاء » ، ثم قال : أي قلة كلام إلا فيما يحتاج إليه يقال : بكأت الناقة والشاة إذا قلّ لبنها فهي بكاء وبكيفة .

(٨) البيت لرؤية ، وقد مرت ترجمته صفحة ٦٥ .

١٥٠ - بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَابُ^(١)

قال أبو عمرو : إن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشر وآل وأهل
وبني^(٢) قال^(٣) :

١٥١ - إنا بني ضِبَّةَ لا نفر^(٤)

أقول : لاشك أن الأربعة المذكورة أكثر استعمالا في باب الاختصاص ، ولكن ليس
الاختصاص محصورا فيها^(٥) .

قال المصنف : المعرف باللام ليس منقولا عن (المنادى)^(٦) ، لأن المنادى لا يكون
ذا لام ، ونحو : أيها الرجل ، منقول عنه قطعا ، والمضاف يحتمل الأمرين :-
أن يكون منقولا عن (المنادى)^(٧) ، ونصبه بيا المقدرة ، كما في أيها الرجل ، وأن

(١) هذا البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٦٩ ، وفي الكتاب ٢٥٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي العيني ٣٠٢/٤ ،
وفي الخزانة ٤١٣/٢ .

اللغة : الضباب : جمع ضبابة ، وهو ندى كالغبار يغشى الأرض بالغدوات ، والمراد شدائد الأمور والهجوم
والغفوم .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أن المنسوب على الاختصاص ربما كان علما ، كقوله (تميما) في البيت .
(٢) نقل عن أبي عمرو هذا الكلام السيوطي في الهمع ١٧٠/١ ، وحصر النصب على هذه المواضع ، والظاهر من
كلام الرضي أن أبا عمرو حصرها على هذه المواضع ، ولا يظهر ذلك من كلام أبي عمرو ، وانظر : الكتاب
٣٢٨ ، ٣٢٧/١ .

(٣) لم ينسبه البغدادي في خزانته ، ولم أعثر عليه في غيرها .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الخزانة ٤١٤/٢ .

قال البغدادي : ضِبَّة هو أد بن طابخة بن إلياس بن مضر .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على ما نسبته إلى أبي عمرو من أن العرب نصبت في الاختصاص أربعة أشياء : معشر
وآل وأهل وبني .

(٥) ومن ذلك قول رؤبة السابق : بِنَا تَمِيمًا يُكْشَفُ الضَّبَاب ... فإنه غير مضاف كالأربعة .

(٦) في ص وط : النداء .

(٧) في ت : النداء .

ينتصب بفعل مقدّر كأعني أو أخص أو أمدح^(١) .
قال^(٢) : والنقل خلاف الأصل ، فالأولى أن ينتصب انتصاب (نحو)^(٣) : نحن
العرب^(٤) .

هذا كلامه^(٥) .

والأولى أن يقال : الجميع منقول عن النداء ، وانتصابه انتصاب المنادى إجراءً لباب
الاختصاص مُجرى واحداً .

ثم تقول : لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو : نحن العرب ؛ لأنه ليس
بمنادى حقيقة ولأنه لا يظهر في باب الاختصاص حرفُ النداء المكروه مجامعته لِإِلَّام .
وقد يأتي الاختصاص الذي باللام والإضافة بعد ضمير المخاطب ، نحو : سبحانه
الله العظيم . وبك أهل الرحمة أتوسل .

قالوا : وإن كان الاختصاص باللام أو الإضافة بعد ضمير الغائب ، نحو : مررت به
الفاسق ، أو بعد الظاهر نحو : الحمد لله الحميد ، أو كان المختص منكراً ، فليس من هذا
الباب ، بل هو منصوب إما على المدح نحو : الحمد لله الحميد ، أو الذمّ نحو : ﴿ وَامْرَأَتُهُ
حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾^(٦) أو الترحم نحو قوله^(٧) :

١٥٢ - لَنَا يَوْمٌ وَلِلْكَرْوَانِ يَوْمٌ تَطِيرُ الْبَائِسَاتِ وَلَا تَطِيرُ^(٨)

(١) في الإيضاح في شرح المفصل ٢٩٢/١ : ثم لفظ الاختصاص قد يكون اللفظ المختصّ بالنداء كقولك : أما أنا
فأفعل كذا أيها الرجل ، ومنه ما ليس على لفظ النداء ، كقولك : نحن العرب ، فلهذا لا يكون إعرابه إلا بما يقتضيه
في نفسه ، لأنه لا يصح أن يكون منقولا من النداء ، ومنه ما يَحْتَمِلُ الأمرين ، كقولك : إنا معشر العرب ، فجاءت
في إعرابه الأمران جميعاً ، إلا أن الأولى أن يقال : منصوب نصب العرب ، إذ النقل على خلاف القياس ، فجعله أصلاً
في نفسه ، مع صحته أولى من جعله منقولا .

(٢) يعني ابن الحاجب .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) قد تبين مما نقلته عن الإيضاح أن هذا مضمون كلامه .

(٥) المسد ٤ .

(٦) قائله طرفة بن العبد وستأتي ترجمته ٩١٣ .

(٧) البيت في ديوان طرفة ١٠٢ ، وفي الشعر والشعراء ١٨٧ ، وفي الفاخر ٧٤ ، وفي الخزانة ٤١٥/٢ .

اللغة : الكِرْوَان : في الخزانة ٤١٧/٢ قال الأعلام : هو جمع كَرْوَان وهو طائر ، ونظيره شَقْدَان وشَقْدَان وفيها
٤١٨/٢ البائسات منصوب على الترحم ، وفاعل تطير ضمير الكروان .. وروي بالرفع .. وقال الأعلام : الرفع على
القطع ، وقد يكون على البذل من المضمّر في تطير .

وقوله^(١) :

١٥٣ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ غُطِّلَ وَشُعْنًا مَرَّاضِعَ مِثْلَ السَّعَالِي^(٢)

بفعل لا يظهر ، وهو أعني وأخص في الجميع ، أو أمدح وأذم وأترحم ، كل في موضعه .

هذا ما قيل ، ولو قيل في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد ، لأن في الجميع معنى الاختصاص ، فنكون قد أجرينا هذا الباب مُجَرَّى واحدا^(٣) .

وكما ينتصب على الدم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴾^(٤) ينتصب عليه ما يشبه به في القبح شيء مما قبله ، كقوله^(٥) :

= الشاهد : استشهد به الرضي على أن البائسات منصوب على الترحيم .

(١) قائله أمية بن أبي عائذ أحد بني عمرو بن الحارث بن تميم بن سعد بن هذيل ، شاعر أدرك الجاهلية وعاش في الإسلام ، له قصائد مدح في عبد الملك بن مروان وأخيه عبد العزيز الذي أكرمه وأحسن وفادته ، توفي نحو سنة ٧٥ هـ (الأعلام ٣٦٢/١ ، وانظر : الخزانة ٤٣٥/٢) .

(٢) البيت في ديوان الهذليين ١٨٤/٢ ، وفي معاني القرآن للفراء ١٠٨/١ ، وفيه : وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ بَائِسَاتٍ ... وفي المذكر والمؤنت لابن الأنباري ٥/٧ ، وفيه : وشعث ، وفي المقرب ٢٢٥/١ ، وفي ابن يعيش ١٨/٢ ، وفي الخزانة ٤٢٦/٢ .

اللفظة : يَأْوِي : أي الصياد ، غُطِّلَ : جمع عاطل والغَطْل مصدر غَطَلَت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد . شعنا : جمع شعناء ، يقال : شَعَتِ الشَّعْرُ : تغير وتلبد لقلة تعهده بالدهن . السعالي : جمع سعل وسعلاة وهما ذكر وأنثى الغيلان . (الخزانة ٤٢٨/٢) .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن شعنا منصوب على الترحم .

(٣) النحاة يفرقون بينهما فيجعلون هذه الأشياء في باب قطع النعت ، بخلاف نحو : نحن العرب ونحوه ، فإنها عندهم منصوبة على الاختصاص ، وسيذكر الشارح هذه الأمثلة في باب النعت ، وانظر : صفحة ١٢٢٧ وما بعدها . والزحخشري في الفصل جعل هذه الأشياء من باب الاختصاص فقال : ١٨/٢ ومنه قولهم : الحمد لله الحميد ... وقرئ حمالة الحطب .. إلخ .

وابن يعيش في شرحه للفصل ١٩/٢ فصل بينهما فقال : فالاختصاص نوع من التعظيم والشم فهو أخص منهما لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب ، وسائر التعظيم والشم يكون للحاضر والغائب ، وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره ، على سبيل الفخر والتعظيم ، وسائر التعظيم والشم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم .

(٤) المسد ٤ .

(٥) قائله عمرو بن معد يكرب ، وستأتي ترجمته : ٩٧٩ .

١٥٤ - لَحَى اللهُ جَرْمًا كَلِمًا ذَرَّ شَارِقٌ وَجُوهَ كِلَابٍ هَارَشَتْ فَازْبَارَتْ^(١)
وقال^(٢) :

١٥٥ - أَقَارِغُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجُوهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي مِنْ ثُجَادِغُ^(٣)
واعلم أنه ليس لك في قولك : يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين ، أن تجعل (المسلمين) صفة للرجل وعبد الله ، لاختلاف إعرابهما ، فهو مثل قولك : اصنع ما سرَّ أباك وأحبَّ أخوك الصالحين ، فإما أن تنصبه على المدح أو ترفعه عليه ، أي هما المسلمان وأعني الصالحين - كما يجيء في باب النعت^(٤) - وأما إذا قلت : يا زيد وعمرو الطويلين أو الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين إعرابا وبناءً .
وإذا قلت : يا هؤلاء وزيدُ الطوال لم يكن الطوال وصفًا بل عطفُ بيان ، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته - كما مر^(٥) - .

وعلى الجملة كلُّ اسم فيه معنى الوصف ، ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف
للمانع لفظي يُرْفَعُ أو يُنْصَبُ على المدح أو الذم أو الترحم - إن كان فيه معنى من هذه المعاني - وإلا فهو عطف بيان لأن فيه شرحا وبيانا كالوصف^(٦) .

(١) هذا البيت في ديوانه ٥٥ ، وفي الحيوان للجاحظ ٣١٨/١ ، وفي سمط اللآلي ٣٦٦ ، وفي حماسة أبي تمام ١٦٠ ، وفي الأصمعيات ١٢٢ ، وفي الخزانة ٤٣٦/٢ .

اللغة : لحا الله : أصل اللُّحُو نَزْعُ قَشْرِ الْعُودِ ، أي قشروهم الله غداة كل يوم . ذر شارق : انتشر شروق الشمس ، هارشت : المهارشة : تحريش بعض الكلاب على بعض . ازبارت : انتفتحت حتى ظهر أصول شعرها .
الشاهد : استشهد به الرضي على أن قوله : وجوه كلاب ، منصوب على الذم ، لأنه شُبِّهَ به شيء مما قبله ، وهو قوله : جرما .

(٢) قائله النابغة الذبياني ، وستأتي ترجمته صفحة ٧٧٦ .

(٣) قبله :

لَعَمْرِي وَمَا عُمَرِي عَلَى بَيْهِنٍ لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلًا عَلَى الْأَقَارِغِ

وعليه يكون قوله : أقارغ عوف بدلا أو عطف بيان من قوله : الأقارغ .

والبيت في ديوان النابغة ٥٠ ، وفي الكتاب ٢٥٢/١ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٤٤/١ ، وفي الخزانة ٤٤٦/٢ .

الأقارغ : بنو قُرَيْعَ الَّذِينَ وَشَوْا بِالنَّابِغَةِ إِلَى النُّعْمَانِ بْنِ الْمُنْذَرِ . لا أحاول : لا أريد ، المجادة : أن يقول كل واحد من شخصين جدعا لك ، أي قطع الله أنفك .

(٤) صفحة ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ .

(٥) صفحة ٤٤٦ ، ٤٤٧ .

(٦) سبق أن قال : إن عطف البيان هو البدل في مواضع متعددة وسيذكر ذلك في بابهِ ، ولما احتاج هنا إلى عطف البيان لكونه هو الموضح والمبين ولا يلزم ذلك في البدل اقتصر عليه .

الاشتغال

قوله : الثالث ما أضمر عامله على شريطة التفسير ، وهو كل اسم بعده فعل ، أو شبهه ، مشغول عنه بضميره أو متعلقه ، لو سلط عليه هو أو مناسبة لنصبه ، نحو : زيدا ضربته ، وزيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه ، وزيدا حبسْتُ عليه ، ينصب بفعل يفسره ما بعده ، أي ضربت وجاوزت وأهنت ولا بست .

إنما وجب إضمارُ الفعل ههنا لأن المفسر كالعوض من الناصب ، ولم يؤت به إلا عند (تقدير)^(١) الناصب ليفسره ، فأظهر الفعل يغني عن تفسيره ، فحكم الناصب ههنا كحكم الرفع في نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾^(٢) كما ذكرنا في باب الفاعل^(٣) .

وهذا عند الكسائي^(٤) والفراء^(٥) ليس مما ناصبه مضمّر ، بل الناصب (عندهما للاسم)^(٦) لفظُ (الفعل)^(٧) المتأخر ، إما لذاته - إن صح المعنى واللفظُ بتسليطه عليه ، نحو : زيدا ضربته ، فضربت عاملٌ في (زيدا) كما أنه عامل في ضميره ، وإما لغيره إن اختل (المعنى)^(٨) بتسليطه عليه ، فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر ، وسد مسدّه ، كما في : زيدا مررت به ، وعمرا ضربت أخاه ، فالعامل في (زيدا) قولك مررت به

(١) في ط : تقرير .

(٢) التوبة ٦ .

(٣) صفحة ٢١٩ .

(٤) هذا هو مذهب الكوفيين ، في الإنصاف ٨٢ : ذهب الكوفيون إلى أن قولهم (زيدا ضربته) منصوب بالفعل الواقع على الهاء ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه ضربت زيدا ضربته .

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١ وقوله : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ المائدة ٣٨ ، مرفوعان بما عاد من ذكرهما ، والنصب فيهما جائز ، كما يجوز أزيدُ ضربته وأزيدُ ضربته .

وفيه ٢٤٢/١ ولو نصبت قوله : (والسارق والسارقة) بالفعل لكان صوابا .

(٦) في ط : لهذا الاسم عندهما .

(٧) ساقطة من ص .

(٨) في ت : أحدهما .

لسده مسد جاوزت ، وفي « عمرا » ضربت (أخاه)^(١) لسده مسد أهنت ، وليس قبل الاسم في الموضعين مضمر ناصب عندهما .

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول ، وفي ضميره معا ، في حالة واحدة ، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر ، فتكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المقدم تأكيد إيقاع الفعل عليه^(٢) ، (وليس الضمير (المتأخر)^(٣) عندهما من أحد التوابع الخمسة ، لأنه لو جعل - مثلا - تأكيدا أو بدلا أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعرابا في جميع المثل ، وليس كذا ، ألا ترى (إلى)^(٤) قولهم : زيدا مررت به ، وزيدا ضربت غلامه)^(٥) .

ولو قيل على مذهبهما : إن المنتصب بعد الفعل الظاهر أو شبهه - سواء كان ضميرا أو متعلقه - هو بدل من المنصوب المتقدم لكان قولنا^(٦) ، (ويطرد في جميع المثل)^(٧) ، فالضمير في (زيدا ضربته) بدل من (زيدا) ، وكذا الجار والمجرور في (زيدا مررت به) ، إذ المعنى (زيدا جاوزته) ، وكذا أخاه في قولك : زيدا ضربت أخاه بدل من (زيدا) على حذف المضاف من (زيدا) أي متعلق زيد ضربت أخاه ، وكذا في قولك : زيدا ضربت عمرا في داره ، وزيدا ألقيت عمرا وأخاه ، بتقدير ملابس زيد ضربت ، وملابس زيد لقيت ، ثم بينت الملابس بقولك ، عمرا في داره فإنه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد ، ويقولك : عمرا وأخاه ، فإنه ملابس زيد بكونه ملقيا لك هو وأخو زيد ، وإن كانت الملابس في الصورتين بعيدة - كما يجيء في مذهب البصريين أيضا - .

(١) في ت وص : غلامه ، ولعل الأفضل ما هنا حتى يتفق مع المثال السابق .

(٢) هذه حجة الكوفيين كما في الإنصاف ٨٢ .

(٣) في ط : المؤخر .

(٤) هكذا في ط ، وفي ت : أن . والصواب ما أثبتته .

(٥) ساقط من ج وص . (من قوله : وليس الضمير المتأخر إلى هنا) .

(٦) أي قولنا حقا ، وهذا التوجيه لم أجده عند غير الرضي ، وهو جيد .

(٧) ساقط من ج وص وط .

واختار البصريون كَوْنُ المنصوب معمولا (لِفعل) ^(١) مقدر يفسره ^(٢) (ما بعده) ^(٣) قياسا على المرفوع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾ ^(٤) .

مع أنه قد ذهب شاذٌ منهم إلى أن المرفوعَ في مثله مبتدأ لا فاعل ^(٥) - كما تقدم في باب الفاعل ^(٦) - .

ولا يجوز للكوفي أن (يَرْتَكِب) ^(٧) أن ارتفاع (امرؤ) بهلك المؤخر ، كما ارتكَبَ في هذا الباب أن انتصابَ الاسم بهذا المتأخر ، لأن الفعل باتفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله ^(٨) .

قوله : كل اسم بعده فعل .

احتراز عن نحو : زيد أبوك .

ولا يريد بقوله : (بعده) ^(٩) فعلٌ أن يليه الفعل متصلا به ، بل أن يكون الفعلُ أو شبهه جزءَ الكلام الذي بعده ، نحو : زيدا عمرو ضربه ، وزيدا أنت ضاربه .

(١) في ت : بفعل .

(٢) سبق أن ذكرت تخريج رأيهم صفحة ٥١٨ تعليقة ٤ .

(٣) في ت : على ما بعده . ولا لزوم للكلمة على .

(٤) النساء ١٧٦ .

(٥) و(٦) نسب الشارح هذا الرأي في باب الفاعل صفحة ٢٢٠ إلى الأخفش ، وانظر : الإنصاف ٦١٦ فقد نسب الرأي إليه أيضا . وانظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٧) في ت : يركب .

(٨) ليس هذا مما اتفق النحاة عليه فقد أجاز الكوفيون في نحو قوله الله تعالى : ﴿ وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُورًا .. ﴾ وفي ﴿ وَإِنِ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ﴾ أن يكون اللفظان مرفوعين بما بعدهما . كما نقل عنهم ابن هشام في المغني ١٤٥/٢ حيث قال : وأجاز الكوفيون وجهنا ثالثا ؛ وهو أن يكون فاعلا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزباء :

ما للجمال مشيها وثيدا .

فيمن رفع (مشيها) كما نقل ذلك عنهم الأنباري في الإنصاف ، المسألة الخامسة والثانين صفحة ٦١٥ - ٦٢٠ حيث قال : ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك : إن زيدا أتاني آتة ، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل .

وقد رد المبرد على من يزعم ذلك في المقتضب ١٢٨/٢ .

(٩) ساقطة من ص .

قوله : أو شبهه .

ليشمل نحو : زيدا أنا ضاربُه ، أو أنا محبوسٌ عليه .

ويعني (شبه)^(١) الفعل (اسمي)^(٢) الفاعل والمفعول ، أما المصدر فلا يكون مفسراً في هذا الباب ، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر - كما يجيء^(٣) - ومنصوب المصدر لا يتقدم عليه ، وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها .

وشبه الفعل إنما يفسر إذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل ، أما إذا كان مصدرًا به فلا يكون المفسر إلا فعلا ، سواء فسر الرفع أو الناصب ، نحو : إن (زيدا)^(٤) قام ، وإن زيدا ضربته .

ولابد (لشبه)^(٥) الفعل مما يعتمد عليه إما قبل الاسم المحدود نحو : (زيدا هندا)^(٦) ضاربها ، أو بعده نحو : زيدا أنت محبوس عليه^(٧) ، وزيدا ضاربُه عمرو^(٨) ، وكذا حرف الاستفهام ، وحرف النفي ، نحو : أزيذا ضاربُه العُمران ، وما (زيدا)^(٩) ضاربُه البكران ، وإلا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ، ولا متعلقه ، لا لفظا ولا محلا ، فلا يجوز : زيدا ضاربُه العُمران^(١٠) ، كما يجوز : زيدا يضربه العُمران .

قوله : مشغول عنه بضميره .

أي مشغول عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في (ذلك)^(١١) الضمير الراجع

(١) في ت : بشبهى بشي .

(٢) في ت : اسم .

(٣) صفحة ٥٢٣ وما بعدها .

(٤) في ت : زيدا ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ت : لشبهى ، ويريد بهما اسم الفاعل والمفعول .

(٦) في ط : زيدا هند ، والصحيح ما أثبتته ، لأن المعتمد عليه هنا مخبر عنه ، وقد أعاد عليه الضمير مذكرا ، ولو كان العائد مؤنثا لجاز ما في ط .

(٧) المعتمد عليه في هذا المثال هو (أنت) لأنه مخبر عنه .

(٨) المعتمد عليه في هذا المثال هو (عمرو) لكونه مبتدأ مؤخرا وضاربُه مخبر عنه .

(٩) في ط : زيد .

(١٠) لفوات الاعتماد ، وينبغي أن يجوز ذلك عند من لم يشترط لعمل اسم الفاعل والمفعول الاعتماد على شيء كالأخفش .

(١١) ساقطة من ج و ص و ط .

إليه ، أي إنما لم يعمل في الاسم المتقدم ، بسبب العمل في ضميره ، ولولا ذلك لعمل فيه ، وهو احتراز عن نحو : زيدًا ضربتُ ، فإنه ليس من هذا الباب ، لأن عامله ظاهر ، وهو الفعل المؤخر ، وعن نحو : زيدٌ قام ، وزيد قائم - أيضا - لأن هذا الفعل أو شبهه لا يعمل الرفع فيما قبله ، حتى يقال : (إنه)^(١) اشتغل عنه بضميره .

فظهر أن قوله بعد : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه^(٢) غير محتاج إليه ، مع قوله : مشتغل عنه بضميره ، لأن معناه - كما ذكرنا - أنه لولا الضميرُ لعمل في ذلك المتقدم ، والفعل لا يرفع ما قبله ، لما تقرر في مظانه^(٣) ، فلم يبق إلا النصبُ ، فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره ، أي لو سلط عليه ، ولم يشتغل بضميره لنصبه . قوله : أو متعلقه .

أي مشتغل بضميره أو بما يتعلق بذلك الضمير .

والمتعلق يكون من وجوه كثيرة ، نحو : كونه مضافا إلى ذلك الضمير ، نحو : زيدا ضربت غلامه ، ومنه نحو : زيدا ضربت عمرا وأخاه ؛ لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف .

أو موصوفا (بعامل)^(٤) ذلك الضمير ، أو موصولا له ، نحو : زيدا ضربت رجلا يحبه ، وزيدا ضربت الذي يحبه .

(أوما)^(٥) عُطِفَ عليه (موصوف)^(٦) عامل الضمير أو موصوله ، نحو : زيدا ألقىت عمرا ورجلا يضربه ، وزيد ألقىت عمرا والذي يضربه ، وغير ذلك من المتعلقات . وقوله^(٧) :

(١) تكملة من ط .

(٢) صفحة ٥٣٤ .

(٣) قد تقدم صفحة ٥٢٠ تعليقة ٨ ، أن الفعل يرفع ما قبله على ما يراه الكوفيون ، ولم يعتد ابن الحاجب بذلك ، فقد قال في شرحه لكافيته ٣٦ : ولا يعمل الفعل رفعاً فيما قبله . لذا لا يمكن تخريج رأيه على ذلك .

(٤) في ت : لعامله ولعل الأحسن ما أثبتته .

(٥) في ط : وأما .

(٦) في ت وجروط : موصوفا وموصولا ، ولعل الأفضل ما أثبتته لكونه نائب فاعل لقوله (عُطِفَ) ولا يجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به إلا على رأي الكوفيين .

(٧) قائله زهير بن أبي سلمى وقد مرت ترجمته صفحة ٤٧١ .

١٥٦ - فَكُلًّا أَرَاهُمْ أَصْبَحُوا يَعْقِلُونَهُ صَحِيحَاتٍ مَالٍ طَالَعَاتٍ بِمَحْرَمٍ^(١)

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير ، إذ التقدير : يعقلون كَلًّا .

وضابط التعلق أن يكون ضمير المنصوب من تَتِمَّة المنصوب بالمفسر ، وليس الشرط أن يكون الضمير منصوبا لفظا أو محلا^(٢) - كما ظن بعضهم^(٣) - نظرا إلى نحو : زيدا ضربته ، أو مررت به ، أو أنا ضاربه ، بل الشرط انتصابه لفظا أو محلا ، أو انتصاب متعلقه كذلك ، ألا ترى أنك تقول : هندا ضربت من تملكه ، أو مررت بمن تملكه ، والضمير مرفوع^(٤) ، والمعنى ضربت مملوكها ، ومررت بمملوكها .

واحترز بقوله : مشغل عنه بضميره ، وبقوله : لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التصدر ، كإِنَّ وأخواتها ، نحو : زيدٌ إني ضربته ، وعمرُو لَيْتَكَ تضربه ، وأما أَنَّ المفتوحة فإنه - وإن لم يجب تصدرا - لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، لكونها حرفا مصدريا .

ومن الواجب تصدرا (كم)^(٥) نحو : زيد كم ضربته ، وحرفا الاستفهام نحو : زيد هل ضربته وأضرته ، وكذا العرض نحو : زيد ألا تضربه ، وحروف التحضيض نحو : زيد هَلَّا ضربته ، أو ألا ، أو لولا ، أو لوما ، وكذا ألا للتمني نحو : هند ألا رجل

(١) البيت في ديوان زهير ٢٤ وصدره فيه : تساق إلى قوم لقوم غرامة . ولعله ملفق من بيتين وهما في الديوان ٢٤ :

فكلا أراهم أصبحوا يعقلونه علالة ألف بعد ألف مُصْتَم

تساق إلى قوم لقوم غرامة صحيحات مال طالعَاتٍ بمخرم

وهو في شرح القصائد للأبناري ٢٨٠ والشرط الثاني فيه : صحيحات ألف بعد ألف مصم . والبيت بصورته التي ذكرها الرضي في شرح المعلقات السبع للزوزني ١١٧ ، وفي الخزنة ٣/٣ .

اللغة : يعقلونه : يؤدون دية ، والمصم : التام ، صحيحات : أي ليست بعدة ولا مطل . طالعَاتٍ بمخرم : المخرم : الثنية في الجبل .

الشاهد : أنشده الرضي على أنه مما اشتغل الفعل فيه بالضمير نفسه ، إذ التقدير يعقلون كلا .

(٢) يعني بالمفسر ، ولو قصد غير ذلك لانتقض عليه قوله بعد قليل : بل الشرط انتصابه لفظا أو محلا أو انتصاب متعلقه كذلك .

(٣) كابن عصفور في المقرب ٨٧/١ ، ولم أجد من قال بذلك غيره .

(٤) الضمير العائد إلى المنصوب هو الضمير المستتر في تملكه .

(٥) ساقطة من ص .

يضرِبها ، ولام الابتداء نحو : زيد لعمرُو يضرِبُه ، وكذا ما وإن من جملة حروف النفي ،
نحو : زيد ما ضرِبته ، بخلاف لم ولن ولا ، فيجوز : عمرا لم أضربه ، ولا أضربه ، ولن
أضربه ، إذ العامل يتخطاها ، قال :

قَدْ أَصْبَحْتَ أَمْ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلِي ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ^(١) (٥٦)

يزوي برفع كله ونصبه .

أما لن فقليل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف ، التي يتخطاها العامل ، نحو : زيدا سوف
أضرب^(٢) .

وأما لم فلا متزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي ، حتى صارت كجزئته .
وأما لا فلكثرتها في الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله ، نحو : كنت بلا مال ،
وأريد أن لا تخرج .

ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجع ، نظرا
إلى كونها للنفي ، الذي حقه صدرُ الكلام ، كغيره مما يغير معنى الكلام ، أكثر من
رجحانه عند تجرد الفعل عنها ، نحو : زيد ضرِبته .

ومن الواجب تصديرُها حرف الشرط ، نحو : زيد إن ضرِبته يضربك ، وزيد لو
ضرِبته يضربك ، وكذا : زيد إن قام أضربه ، لأنه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل
أداة الشرط - كما هو مذهب البصريين^(٣) على ما يجيء في باب^(٤) .

وأما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط نحو : زيدا إن قام أضرب^(٥) .
وأما معمول الشرط فأجازاه الكسائي دون الفراء نحو : زيدا إن تضرب يضربك^(٦) .

(١) البيتان من مشطور الرجز لأبي النجم العجلي ، وقد سبق تخريجهما صفحة ٢٧٠ .
(٢) ذكر الشيخ عضيمة - رحمه الله - في الحاشية رقم ١ صفحة ٨ ج ٢ من المقتضب أن السهيلي استقبح تقدم
معمول الفعل على السين وأن ابن القيم جعل السين وسوف مما له الصدارة ورَدَّ عليه .

(٣) (٥) و(٦) المسألة السابعة والثمانون من الإنصاف صفحة ٦٢٣ قال فيها : ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم
المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو : زيدا إن تضرب أضرب ، واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازاه الكسائي
ولم يجره الفراء ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء . وفي معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ :
وكان الكسائي يميز تقدمة النصب في جواب الجزاء ، ولا يجوزُ تقدمة المرفوع ، ويحتج بأن الفعل إذا كان للأول عاد
في الفعل راجع ذكر الأول ، فلم يستقم إلغاء الأول ، وأجازاه في النصب ، لأن المنصوب لم يُعَدَّ ذكره فيما نصبه ،
فقال : كأن المنصوب لم يكن في الكلام ، وليس ذلك كما قال ، لأن الجزاء له جواب بالفاء ، فإن لم يستقبل بالفاء
استقبل بجزم مثله ، ولم يلق باسم ، إلا أن يضم في ذلك الاسم الفاء ، فإذا أضمرت الفاء ارتفع الجواب في منصوب
الأسماء ومرفوعها لا غير .

(٤) ط ٢٥٥/٢ ، ٢٥٦ .

ومنها الأسماء التي فيها (معنى)^(١) الاستفهام أو الشرط نحو : هُذَّ من يضربها
أضربه ، أو أَيْكُمْ يضربها ؟ .

واحترز به أيضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب ، لأنه لا يتصرف في معمله
بالتقديم عليه ، نحو : زيد ما أحسنه أو أحسن به .

وكذا أفعل التفضيل في نحو (زيد)^(٢) أنت أكرم (عليه)^(٣) أم عمرو ؟
وكذا المضاف إليه لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف ، فيجب الرفع في نحو : زيد حين
تضرُّه يموت .

وكذا اسم الفعل لأنه لا يعمل فيما قبله (على مذهب البصرية)^(٤) نحو : زيد
هاتِه .

وكذا الصلة والصفة ، إذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف ، لأن الصلة والصفة
مع الموصول والموصوف في تأويل اسم مفرد ، فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما
مع مفعولها المقدم عليها كلاما ، فالرفع - إذن - واجب في نحو : أَيْهَمُ أضربه حرٌّ -
على أن أيا موصول - .

وكذا قولك : رجل لقيته كريم .

وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في : زيد
أن تضرِّبه خيرٌ ، وزيد رجل يضربه موفق .

وإنما لم تعمل فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل ، ولذا
لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف .

وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم ، فيجب الرفع في (نحو)^(٥) : زيد
والله لا أضربه ، لأن القسم له الصدر لتأثيره في الكلام .

وكذا لا يعمل ما بعد إلا فيما قبلها ، فيجب الرفع في (نحو)^(٦) : ما رجل إلا

(١) ساقطة من ص .

(٢) في ت وص : أزيد ، ولعل الأفضل ما أثبت ، لأنه ليس المقصود الاستفهام .

(٣) في ص : منه .

(٤) في ص عند البصرية ، وانظر : المقتضب ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، ٢٨٠ .

(٥) ساقطة من ص وط .

(٦) ساقطة من ص وط .

أعطيته (كذا)^(١) ، وذلك لما ذكرنا^(٢) في باب الفاعل أن ما بعد إلا - من حيث الحقيقة - (جُمْلَةٌ)^(٣) مستأنفة ، لكن صيرت الجُمْلُ في صورة جملة ، قصدًا للاختصار ، فاقْتَصِرَ على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ، ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك - على الأصح - كما ذكرنا^(٤) - فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة - على الحقيقة - خلاف الأصل ، لأن الأصل في العامل أن يتقدم على معموله .

وكذا احترز به عن اسم بعده فعلٌ مسند إلى ضمير متصل راجع إليه نحو : زيدٌ ظَنَّهُ منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين ، لأنه لا يجوز في هذا (الاسم)^(٥) إلا الرفع على الابتداء ، وذلك أنك لو سلطت عليه الفعل المؤخر ، وقلت : زيدا . ظن منطلقا لم يجوز ، لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل ، إلا إذا كان الضمير منفصلا ، فلا يقال : زيدًا (ضرب)^(٦) على أن الضمير عائد إلى زيد ، ويجوز ذلك في المنفصل نحو : زيدا لم يضرب إلا هو .

وإنما لم يجوز الأول - أعني نحو : زيدا ضرب - ولا العكس - أعني كون الفاعل مفسرًا للمفعول ، إذا كان ضميرا متصلا نحو : ضربه زيد - على أن (زيد) مفسر للضمير المتقدم - لأن القياس (يقتضي)^(٧) أن لا يكون التخالف المعنوي بين المفسر والمفسر هو الغالب المشهور ، حتى يكون تفسيره له ظاهرا ، (ونحن)^(٨) نعلم أن تخالف الفاعل والمفعول ، وتغايرهما هو المشهور - فلهذا لم يجوز زيدا أعطيته - على أن الضمير لزيد ، وأن المعنى أعطيته نفسه ، لأن المشهور تغاير المفعولين في مثله .

ولما لم يكن المفعول الأول في باب ظن هو المفعول حقيقة ، بل المفعول في المعنى هو

(١) تكلمة من ج و ص و ط .

(٢) صفحة ٢١٢ .

(٣) في ت و ص : من جملة .

(٤) في ص : القسم .

(٥) في ت : اضرب .

(٦) ساقطة من ص و ط .

(٧) في ط : ونحو .

مصدرُ المفعول الثاني ، مضافا إلى الأول - كما يجيء في بابه^(١) - جاز نحو : (زيدٌ ظَنَّهُ قائما)^(٢) والضمير لزيد ، وكان قياس هذا أن يجوز أيضا نحو : زيدا ظَنَّ منطلقا ، وظن مسند إلى ضمير زيد ، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته إلى أن يتقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع تأخره رتبة .

وأما نحو : ضرب زيدًا سيده ، وما ضرب زيدًا إلا عمرو ، فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل ، بل هو للضمير المضاف إليه ، ولأجل إلا - كما تبين قبل^(٣) - .

وأما إذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول ضميرا (منفصلا)^(٤) فيجوز ، (تقول)^(٥) في الفاعل : زيدًا لم يضرب إلا هو ، وفي المفعول : إياه ضربَ زيدٌ ، لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر ، حتى جاز فيه مالا يجوز في المضمرات ، نحو : إياك ضربت « (تجمع)^(٦) بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ، ومثله : لا تضربُ إلا إياك ، ولا يجوز مثله في المتصلين .

هذا وقد جوز بعضهم^(٧) نحو : غلامٌ هندٍ ضَرَبْتُ - على قلة - والضمير لهند ، إذ ليس نفسُ المفعول هو المفسر .

وكذا أجاز إيقاعَ الفعل المسند إلى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر ، نحو : التي ضربت زيدًا ضَرَبَ ، أي ضرب زيدٌ التي ضربته ، وهو (كالأول)^(٨) معنى ، كأنك قلت : ضاربةٌ زيدٍ ضَرَبَ^(٩) .

(١) ط ٢٧٧/٢ .

(٢) في ت : ظنه زيد قائما ، والصحيح ما أثبتناه وإلا لخرج من باب الاشتغال .

(٣) صفحة ٢٠٧ وما بعدها .

(٤) في ص : متصلا ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ج : أن يقال ، وفي ص وط : أن تقول .

(٦) في ط : يجمع .

(٧) في الأصول ٢٤٣/٢ : قال أبو العباس : وأنا أرى أنه يجوز غلامٌ هندٍ ضربت ، وباب جوازه أنك أضمرت هندًا لذكرك إياها ، وكأن التقدير غلامٌ هندٍ ضربت هند ، فلم تحتاج إلى إظهارها لتقدم ذكرها . وكان الوجه : غلامها ضربت هند ، ويجوز الإظهار مع قولك : ضَرَبَ أبا زيدٍ زيدٌ ، ولو قلت : أباه كان أحسن . ولم أجد هذا النص في المقتضب .

(٨) في ت : كالأول .

(٩) بناء على ما نقلت في التعليقة (١) عن أصول ابن السراج يلزم أن يكون القائل لهذه المسألة أبو العباس =

ومنع الفراء المسألتين^(١) .

وينبغي لمن جَوَّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدم للفاعل ، نحو : غلامٌ هندی ضَرَبْتُ ، أن يجَوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل للمفعول^(٢) نحو : ضَرَبَهَا غلامٌ هندی ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف ، فيكون معه في نية التقديم ، كما كان معه في نية التأخير في ضَرَبَ غلامه زيدًا .

والذي أرى أنه كما لا يفسرُ الفاعلُ المفعولُ إذا كان (متصلاً وكذا العكس)^(٣) - كما ذكرنا^(٤) - كذلك لا يفسرُ ما أضيف إليه الفاعلُ المفعولُ ، فلا يجوز : ضَرَبَهَا غلامٌ هندی ، وكذا لا يفسر ما أضيف (إليه)^(٥) المفعولُ الفاعلُ ، فلا يجوز : غلامٌ هندی ضَرَبْتُ - كما اختار الفراء ، إذ السماع في المسألتين مفقود ، والقياس أيضا يدفعهما ، لأن الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس المفعول ، فلا يُحتاج له إلى ذيله أيضا ، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل ، فكذا إلى ذيله أيضا .
وأما نحو : ضرب زيدًا سيده ، وضرب زيدٌ سيده ، فإن ذيل كل واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يستنكر .

وكذا يُحْتَرَزُ بقوله : مشتغل عنه ، وبقوله : لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه ، وغيرهما من حروف العطف ، وكذا فاء السببية الواقعة موقعها ، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها ، لأنها دلائل على أن ما بعدها من (ذيول)^(٦) ما قبلها (ومن تَبَيَّنَتْه)^(٧) فيكره وقوع معمول ما بعدها (قبلها)^(٨) ، إذ ينعكس الأمر - إذن - أي يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها .

= أيضا ، وعند البحث في المقتضب لم أجد هذه المسألة أيضا .

(١) لم أجد في معاني القرآن للفراء شيئا عن ذلك .

(٢) الجار والمجرور متعلقان بقوله : تفسير في قوله ، أن يجوز تفسير .

(٣) في ط : متصلاً الفاعل وكذا العكس ، والظاهر أن كلمة (الفاعل) زائدة لا لزوم لها ، وفي ت : فكذا ، والأصح وكذا .

(٤) صفحة ٥٢٦ .

(٥) ساقطة من ط .

(٦) في ط : ذيول .

(٧) ساقط من ج و ص و ط .

(٨) في ت : فيما قبلها .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ ^(١) إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾ ^(٢) فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها ، أي في (إذا) على المذهب الصحيح - كما يجيء في الظروف المبنيّة ^(٣) - « أن العامل في إذا جزاؤها لا شرطها » لأن الفاء زائدة ، لكن موقعها موقع السببية ، وصورتها (صورتها) ^(٤) (لتدل) ^(٥) على لزوم ما بعدها لما قبلها ، لزوم الجزاء للشرط ^(٦) - كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنيّة ^(٧) - .

وأما نحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ * وَتَبَارَكَ فَطَهَّرْ * وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴾ ^(٨) وقوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ ^(٩) فالفاء في الجميع للسببية ، وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها ، للغرض الذي نذكره في حروف الشرط ^(١٠) .

فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾ ^(١١) على مذهب المبرد - كما يجيء ^(١٢) - ونحو قوله : كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي فَأَنَا

(١) النصر ١ والآيات الباقية : ﴿ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٢) النصر ٣ .

(٣) قال الرضي في شرحه للكافية ١١٠/٢ : وأما العامل في إذا فالأكثر على أنه جزاؤه ، وقال بعضهم : هو الشرط ، كما في متى وأحواته ، والأولى أن نفصل ، ونقول : إن تضمن إذا معنى الشرط فحكمه حكم أخواته من متى ونحوه ، وإن لم يتضمن نحو : إذا غربت الشمس جئتك ، بمعنى : أجيئك وقت غروب الشمس ، فالعامل فيه هو الفعل ، الذي هو محل الجزاء استعمالاً .. إلخ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) لم يذكر ذلك غير الرضي - فيما رأيت - .

(٧) ط ١١٠/٢ ، ١١١ .

(٨) المدثر ٣ ، ٤ ، ٥ .

(٩) الضحى ١١ . وفي التبيان ١٢٩٢ : وبنعمة ربك متعلق بحدث ولا تمنع الفاء من ذلك ، لأنها كالزائدة .

(١٠) في ط ٣٩٦/٢ : يقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول به أو الظرف نحو : ﴿ وَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ وأما يوم الجمعة فأنا ذاهب إذا قصدت أنهما ملزومان لحكم ، والمعنى أن عدم القهر ينبغي أن يكون لازماً لليتم .. فلا يستبكر عمل ما بعد فاء السببية فيما قبلها ، وإن كان ذلك ممنوعاً في غير هذا الموضع ، لأن تقديم المفعولات المذكورة لأجل الأغراض المهمة المذكورة .

(١١) النور ٢ .

(١٢) صفحة ٥٦١ .

أكرمه ، لأنها فاء (سببية واقعة) موقعها^(١) ، إذ هي داخلية على الجزاء ، لتضمن الموصول والموصوف (معنى)^(٢) كلمة الشرط ، وكون الصلة والصفة كالشرط ، فما بعد الفاء - لا غير - كالجزاء ، (بلى)^(٣) لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط ، وقلنا : إن الشرط مقدر - أي إن الأصل : إما (يكن شيء)^(٤) ، فاجلدوا الزانية والزاني ، ثم عُمِلَ به ما عمل بنحو قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾^(٥) و ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾^(٦) كما يجيء في حروف الشرط^(٧) ، وشُغِلَ (اجدلوا) بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب ، كما في قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ ﴾^(٨) على بعض التأويلات^(٩) .

ويجوز أن يكون بتقدير هذا كذا فليذوقوه ، وبمعنى : أما هذا فليذوقوه ، وبمعنى : هذا حميم فليذوقوه .

ويخرج أيضا بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة بل من جملة أخرى ، فإنه لا يكون من هذا الباب ، إذ لو سلط عليه لم ينصبه ، لأنه لا ينصب الفعل إلا ما هو من جملة وذيلوه .

فخرج على هذا (أيضا)^(١٠) قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ﴾^(١١)

(١) في ط : السببية الواقعة .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في ص : يكن من شيء .

(٥) المدثر ٣ .

(٦) الضحى ١١ .

(٧) ط ٣٩٦/٢ ، ٣٩٧ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿ هَذَا فَلْيَذوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ ﴾ سورة ص ٥٧ .

(٩) في التبيان ١١٠٤ قوله : هذا : هو مبتدأ ، وفي الخبر وجهان : أحدهما ، فليذوقوه مثل قولك : زيد اضربه ... والوجه الثاني أن يكون حميم خبر هذا ، وفليذوقوه معترض بينهما .

وقيل : هذا في موضع نصب ، أي فليذوقوا هذا ، ثم استأنف فقال حميم .

وفي هامش رقم ٣ من التبيان ١١٠٤ : في البيان ٣١٧/٢ تقديره فليذوقوا هذا فليذوقوه ، وفي مشكل إعراب القرآن ٢٥٢/٢ : ويجوز أن تكون (هذا) في موضع نصب ليدوقوه ، والفاء زائدة (وانظر : الكشف ٣٧٩/٣) .

(١٠) تكملة من ط .

(١١) النور ٢ .

عند سيبويه إذ التقدير عنده : فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا^(١) .
وكذا يخرج (نحو)^(٢) : زيد اضربته ، أولا تضربته ، لأن الفعل المؤكد بالنون لا
يعمل فيما قبله كما تقدم .

قال البصريون : إنما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا قبل مالهو سلط عليه هو أو مناسبة
لنصبه ، لأن المفسر عوض عن الناصب ودال عليه ، فلا أقل من أن يكون مستعداً
للنصب ، وعلى شفا العمل ، بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم - أعني
بضميره أو متعلقه لنصبه ، فما لم يصلح هو أو مناسبة للنصب لولا الضمير أو متعلقه
لم يكن مفسراً^(٣) .

هذا زبدة كلامهم .

فإن قيل : اشتراط هذا القول يقتضي فساد كون الناصب مقدراً مفسراً بالظاهر ،
ويؤدي إلى صحة مذهب الكسائي والفراء (أي)^(٤) أن الناصب هو المتأخر ، وذلك
لأنه لو وجب أن يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو
العامل ، لوجب (اطراده)^(٥) في مفسر عامل الرفع في نحو : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾^(٦)
إذ لا فارق ، فكان يجب أن لا يتأخر المفسر عن المرفوع ، إذ لا يعمل الفعل

(١) في الكتاب ٧١/١ ، ٧٢ فأما قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وقوله تعالى :
﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ فإن هذا لم يثن على الفعل ، ولكنه جاء مثل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ
الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ سورة محمد ١٩ ثم قال بعد : ﴿ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ ﴾ فيها كذا وكذا فإنما وضع المثل للحديث
الذي بعده ..

وكذلك الزانية والزاني : كأنه لما قال جل ثناؤه : ﴿ سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا ﴾ قال : في الفرائض الزانية
والزاني .. ثم قال : فاجلدوا فجاء الفعل بعد أن مضى فيهما الرفع .

(٢) ساقطة من ص وط .

(٣) قريب من هذا الكلام في الإنصاف ٨٢ ، ٨٣ .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) في ط : في اطراده .

(٦) النساء ١٧٦ .

(الرفع) ^(١) فيما قبله ^(٢) .

قيل : إن الأصل في المفسر أن يصلح للعمل في معمول المفسر - كما ذكرنا - فإن لم يصلح ، وكان له محمل غير التفسير حُمِلَ عليه ، وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسراً مع امتناع كونه عاملاً ، ففي نحو : زيد هل ضربته ، وهلا ضربته للفعل محمل آخر غير التفسير وهو كونه خَبَرَ المبتدأ ، فحملناه عليه ، لما لم يصلح للعمل في زيد ، فأما نحو : ﴿إِنْ أَمُرُّ هَلَكَ﴾ ^(٣) و « لو ذات سوارٍ لَطَمْتَنِي » ^(٤) فلم يكن للفعل محمل آخر ، إذ لو جعلناه خبر المبتدأ لكان حرف الشرط داخلاً على الاسمية ، ولا يجوز ^(٥) .

فعلى ما تقرر لا يُحْمَلُ الفعلُ على التفسير في (زيد قام) لما لم يُضْطَرَّ إليه ، (وكذا) ^(٦) في أزيد قام ، بل نقول : زيد مبتدأ لا فاعل فعلٍ مقدر - وإن كانت الهمزة بالفعل أولى ، لأننا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسراً ، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضاً ، وهذا مذهب سيبويه ^(٧) ، والجزمي ^(٨) .

(واختار) ^(٩) الأخفش في نحو : أزيد قام أن (يرتفع) ^(١٠) زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظراً إلى همزة الاستفهام ^(١١) .

ومن ثم قال سيبويه ، في نحو : آئت زيد ضربته : إن رفع زيد أولى ^(١٢) .

(١) ساقطة من ص .

(٢) قد تقدم غير مرة بيان إجازة الكوفيين أن يُرْفَعَ الاسمُ المتقدم بالفعل المذكور بعده .

(٣) النساء ١٧٦ .

(٤) تقدم تخرج هذا المثل صفحة ٢٢١ هامش ٦ .

(٥) قد تقدم صفحة ٢٢١ تعليقة ٣ ، ٤ أن سيبويه والأخفش والكوفيين أجازوا ذلك .

(٦) في ت : فكذا .

(٧) في الكتاب ٥٢/١ وأعلم أن حروف الاستفهام كلها يقبح أن يصير بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم .. إلا الألف .. لأن الألف قد يبدأ بعدها الاسم .

(٨) الهمع ١١٤/٢ وأجاز الابتداء أيضاً .

(٩) في ج : واختيار .

(١٠) في ط : يرفع .

(١١) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ ، والهمع ١١٤/٢ .

(١٢) في الكتاب ٥٤/١ : وتقول : آئت عبد الله ضربته ، تحريه ههنا مجزئ أنا زيد ضربته ، لأن الذي يلي حرف الاستفهام أنت ثم ابتدأت هذا ، وليس قبله حرف استفهام ولا شيء هو بالفعل وتقديمه أولى ، إلا أنك إن شئت نصبت ، كما تنصب زيداً ضربته .. إلخ .

لأن أنت مبتدأ لا فاعل - على ما قدمنا^(١) - فبقي خبر المبتدأ - وهو زيدٌ ضربته - بلا همزة (استفهام)^(٢) فرفعه أولى من نصبه ، لما سُنِّيَّ في شرح قوله : عند عدم قرينة خلافه^(٣) .

وأما إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظرفا نحو : أليومَ زيدا ضربته ، فاختار النصب - اتفاقا - لكون الظرف متعلِّقا بالفعل ، فالأولى بهمزة الاستفهام - إذن - أن تقدَّر داخلةً على (الفعل)^(٤) .

وقال الأخفشُ في أنَّتَ زيدًا ضربته : إن نصب زيدًا أولى بالنظر إلى همزة الاستفهام ، وأنتَ فاعلٌ فعلٍ مقدرٌ ، وزيدا مفعوله ، أي أضربت زيدا ضربته ، فلما حذف الفعل انفصل ضميرُ الفاعل المتصل^(٥) .

ونظَرُ سيبويه أدقُّ ، بناء على أن الفعل الذي لا يصلح للعمل بنفسه لا يُحْمَلُ على تفسيره للعامل ، ما كان عنه مندوحةً .

ويلزم الأخفشُ تجويزُ ارتفاع زيد بالفاعلية في نحو : زيد قام ، وإن لم يكن مختارا . فعلى هذا مفسرُ الرفع لا يكون إلا فعلا ، إذ لا يضطرُّ إلى إضمار الفعل الرفع إلا بعد حرفٍ لازمٍ للفعل ، كحرفي الشرط ، وحروف التحضيض .

وأما مفسرُ الناصب فقد يكون شبه فعل ، لأنه قد يفسره بلا ضرورة إلى كونه مفسرا - كما ذكرنا^(٦) - نحو : زيدٌ أنا ضاربه .

قوله : أو مناسبةٌ لتصبَّه .

ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة - أعني أو مناسبة - والظاهر أنها ملحقة ، ولم تكن

(١) صفحة ٥٣٢ .

(٢) في ج : الاستفهام .

(٣) صفحة ٥٣٩ .

(٤) في ص و ط : فعل .

(٥) في إصلاح الخلل الواقع في الجمل (١٣٠) : والأخفش يختار النصب في نحو : (أنتَ زيدٌ ضربته) ويرفع أنت بفعل مضمر لأن التاء في ضربته مرتفعة بفعل فيجري أنت مجرى التاء ويوقع ذلك الفعل المضمر على زيد .

(٦) صفحة ٥٣٢ .

في الأصل ، إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح^(١) .

والحق أنه لابد منها ، وإلا خرج نحو : (زيذا)^(٢) مررت به ، وأيضاً نحو : (زيذا)^(٣) ضربت غلامه ، لأنه لابد ههنا من مناسب حتى ينصب زيذا ، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ، ولو سلطت ضربت على (زيذا) في هذا الموضع^(٤) لنصبه ، لكن لا يصح المعنى ، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيذا نفسه ، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه .

فالمناسب - إذن - يطلب في موضعين :

أحدهما : أن يكون الفعل أو شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى ، لكن لا يمكن أن يتعدى إليه إلا بحرف (الجر)^(٥) ، نحو : زيذا مررت به ، قال الله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾^(٦) .

والثاني : أن لا يكون الفعل (الظاهر)^(٧) أو شبهه واقعا عليه ، بل على متعلقه ، وقد عرفت المراد بالتعلق^(٨) ، نحو : زيذا ضربت غلامه أو مررت بغلامه .

والأولى عند قصد التسليط - فيما اشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير ، بلا حرف جر - أن يسقط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود ، بعد (تقدير)^(٩) ذلك المتعلق

(١) لم يتعرض ابن الحاجب لشرحها ، ولكنها مذكورة في المتن المثبت في أعلى صفحات شرحه لكافيته . انظر : صفحة ٣٤ .

(٢) في ت : زيد .

(٣) يعني : زيذا ضربت غلامه .

(٤) في ص و ط : جر .

(٥) الأعراف ٣٠ . وقبلها قوله تعالى : ﴿ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴾ الأعراف ٢٩ .

قال أبو البقاء العكبري في التبيان ٥٦٣ ، ٥٦٤ : (فريقا هدى) فيه وجهان : أحدهما هو منصوب بهدى ، وفريقا الثاني منصوب بفعل محذوف ، تقديره : وأضل فريقا ، وما بعده تفسير للمحذوف ، والكلام كله حال من الضمير في تعودون ، و (قد) مع الفعل مرادة ، تقديره تعودون قد هدى فريقا ، وأضل فريقا . والوجه الثاني أن فريقا في الموضعين حال ، وهدى وصف للأول ، وحق عليهم وصف الثاني ، والتقدير تعودون فريقين . وقرأ به أبي .

وانظر : إعراب القرآن للنحاس ١٢٢/٢ .

(٦) تكملة من ج و ص و ط .

(٧) صفحة ٥٢٢ ، ٥٢٣ .

(٨) في ط : تقرير .

مضافا إلى الاسم ، كما تقول في (زيدا ضربت غلامه) : زيدا ضربت ، أي غلام زيدا^(١) .

فنقول : إذا حصل ضابطان ، أحدهما : أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه ، (والثاني : أن يكون الفعل أو شبهه)^(٢) مشتغلا عن نصب الاسم بضميره ، أو بمتعلق الضمير ، فسواء^(٣) كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظا أو محلا ، يمكن نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما ، أو رفعه لذلك الاسم أيضا أولا يكون ، لا يختلف (الحكم)^(٤) فيه .

فالاسم المرفوع قبله نحو : أزيدُ عمرا ضربه ، سيبويه ينصب عمرا بضرب المقدر ، بعد زيد المبتدأ خبرا عنه ، أي : أزيد ضرب عمرا ضربه^(٥) .

والأخفش يجوزُ ارتفاعَ زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد ، وعمرا مفعوله ، أي : أضرب زيد عمرا ضربه^(٦) ، - كما تقدم من مذهبيهما^(٧) - .

وأما في نحو : إن زيدا عمرا ضربه فالفعل متحتم التقدير قبل المرفوع^(٨) .

والاسم^(٩) المنصوب لفظا قبله نحو : أليومَ عمرا ضربته .

والمنصوب محلا بأبالسوط (زيدا)^(١٠) ضربته .

وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود (اسم)^(١١) آخر ، وليس يجب أن يليه الفعل ، أو شبهه ، نحو : أأخوان اللحم أكل عليه ، وأزيدا أنت محبوس عليه^(١٢) .

(١) ألا يكون هذا التسليط هو ما يراه الكوفيون من أن العامل في المشتغل عنه هو الفعل المتأخر ؟ كما في الإنصاف ٨٢ .

(٢) تكملة من ج و ص و ط . وهو لازم .

(٣) جواب الشرط في قوله : إذا حصل ضابطان .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) الكتاب ٥٤/١ .

(٦) إصلاح الخلل الواقع في الجمل ١٣٠ .

(٧) صفحة ٥٣٢ .

(٨) لا يتحتم تقدير الفعل على رأي الكوفيين انظر : الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٩) عطف على قوله قبل : فالاسم المرفوع .

(١٠) في ص : زيد .

(١١) في ص و ط : قبل اسم ، وأرى أنه لا داعي لكلمة : قبل .

(١٢) صفحة ٥٢١ .

وقد يكتنفه اسمان نحو : أَلْيَوْمَ الْخَوَانُ اللَّحْمُ أَكَلَ عَلَيْهِ ، وإن زَيْدٌ عَمْرًا الْيَوْمَ ضَرَبَهُ .
وقد يتوالى اسمان منصوبان (بمقدرين)^(١) أو أكثر نحو : أَزِيدَا أَخَاهُ ضَرْبَتَهُ ، أي
(أَهْنَتْ)^(٢) زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ ضَرْبَتَهُ ، وَأَزِيدَا أَخَاهُ غَلَامَهُ ضَرْبَتَهُ ، أي
(أَلَابَسْتُ)^(٣) زَيْدًا أَهْنْتُ أَخَاهُ ضَرَبْتُ غَلَامَهُ ضَرْبَتَهُ .

قوله : يَنْصَبُ بِفَعْلٍ يَفْسَرُهُ مَا بَعْدَهُ .

التفسير - كما ذكر^(٤) - على ضربين :

إما أن يكون المفسر عينَ لفظِ المفسر كزَيْدَا ضَرْبَتَهُ ، أي ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَهُ .
أو يكون لفظِ المفسر دالا على معنى المفسر ، واللفظُ غيرُ اللفظ ، كما في مررت به ،
وَضَرَبْتُ غَلَامَهُ وَحُسِبْتُ عَلَيْهِ .

وهذا الثاني على ثلاثة أقسام : لأنه إن أمكن أن يقدر ما هو بمعنى الفعل الظاهر من
غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع أي معمول كان فهو الأولى ، نحو :
زَيْدَا مَرَرْتُ بِهِ ، فَإِنْ « جَاوَزْتُ » الْمُقَدَّرُ قَبْلَ (زَيْدَا) بِمَعْنَى مَرَرْتُ ، سَوَاءٌ كَانَ مَرَرْتُ
عَامِلًا فِي (بَكَ) أَوْ فِي (بِهِ) ، أَوْ فِي (بِغَلَامِكَ) أَوْ فِي (بِأَخِيكَ) أَوْ فِي أَي شَيْءٍ
كَانَ لَا يَتَفَاوَتُ مَعْنَاهُ بِاعْتِبَارِ الْمُفَاعِيلِ .

وإن لم يكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص ، الذي
نَصَبَهُ ذَلِكَ الْفِعْلُ (الْمُقَدَّرُ)^(٥) فَقَدَّرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، وَذَلِكَ نَحْوُ : زَيْدَا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ ،
فَإِنْ (أَهْنْتُ) الْمُقَدَّرُ هَهُنَا قَبْلَ زَيْدٍ لَيْسَ بِمَعْنَى ضَرَبْتُ مُطْلَقًا مَعَ أَيٍّ مَعْمُولٍ كَانَ ، بَلْ
هُوَ مَعْنَاهُ مَعَ (غَلَامِهِ ، أَوْ أَخَاهُ ، أَوْ صَدِيقِهِ) أَوْ مَا جَرَى مَجْرَى ذَلِكَ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ
لَوْ قُلْتَ : زَيْدَا ضَرَبْتُ عَدُوَّهُ ، لَمْ يَكُنْ مَعْنَى ضَرَبْتُ عَدُوَّهُ أَهْنْتُ زَيْدًا ، بَلْ الْمَعْنَى أَكْرَمْتُ

(١) في ص وط : لمقدرين .

(٢) في ت وص وط : أهنت .

(٣) في ص وط : لابس .

(٤) يعني ابن الحاجب ، قال في شرحه لكافيته (٣٥) : وهذا المقدَّر إن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور كان أولى ،
مثل : زَيْدَا ضَرَبْتَهُ ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص ، وإن لم يمكن فمعناه مع معموله العام ، وإن لم يمكن
فالملايسة ، فالأول : زَيْدَا ضَرَبْتَهُ ، والثاني : زَيْدَا مَرَرْتُ بِهِ ، والثالث : زَيْدَا ضَرَبْتُ غَلَامَهُ ، والرابع : زَيْدَا حُسِبْتُ
عَلَيْهِ .

(٥) تكملة من ج وص وط .

زيدا ضربت عدوه ، فظهر أن (أهنت) المقدر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته ، دون بعض ، بخلاف جاوزت فإنه معنى مررت مع أي معمول (له)^(١) كان . وإن لم يمكن هذا الثاني أضمرت معنى لابسْتُ ، فإنه يطرد في كل فعل متشغل (بضميره)^(٢) أو بمتعلق الضمير أي متعلق كان .

ولنا أن نقول في تعيين (العامل)^(٣) المقدر - رافعا كان أو ناصبا - إنك تنظر ، فإن كان المفسر عاملا في ضمير الاسم (المقدم)^(٤) بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه ، كما في : إن زيد قام ، وإن زيدا ضربته ، وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر ، نحو : إن زيداً مرَّ به ، وإن زيدا مررت به فلك أن تضمّر فعل الملابسة مطلقا ، أي إن لوبس زيد ، وإن لابسْتُ زيدا ، وكذا في إن الخوان أكل عليه ، وإن الخوان أكلت عليه ، أي إن لوبس الخوان ، وإن لابسته .

وأما إن قلت : الخوان أكل عليه اللحم ، فإنك تضمّر لابس وفاعله ، ما أسندت إليه الفعل المبني للمفعول ، أي ألبس اللحم الخوان أكل عليه اللحم ، وكذا ألسوط ضرب به زيد^(٥) .

ولك أن تفصل بأن تقول : إن كان هناك فعل متعدد إلى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم أضمرته ، كما في إن زيداً مر به ، وإن زيدا مررت به ، أي إن جاوز زيد ، وإن جاوزت زيدا ، وإلا (ففعل)^(٦) الملابسة - كما ذكرنا في الخوان أكل عليه ، والخوان أكلت عليه .

وإن كان المفسر عاملا في متعلق الضمير فلك أن تضمّر فعل الملابسة مطلقا ، أي فيما عمل فيه بحرف الجر أو بنفسه ، نحو : إن زيداً ضرب غلامه ، وإن زيدا ضربت غلامه ، أي إن لوبس زيد ، وإن لابسْتُ زيدا ، وكذا في إن زيد مر بغلامه ، وإن زيدا مررت بغلامه .

(١) ساقطة من ص وط .

(٢) في ط : بضمير .

(٣) تكملة من ص .

(٤) في ج : المقدر .

(٥) يكون التقدير ألبس زيد السوط ضرب به زيد ؟ .

(٦) في ط : فعل .

ولك أن تفصل فتضمير في العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه ، مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور ، فتقول - في إن زيدَ ضَرِبَ غلامُه ، وفي إن زيدًا ضربتَ غلامه - : إنَّ ضَرِبَ متعلِّقٌ زيدٍ ضَرِبَ غلامُه ، وإن ضربتُ متعلِّق (زيد)^(١) ضربتَ غلامه ، فيكون الفعل الظاهر تفسيرا (للمقدَّر)^(٢) ، ومعمولُ الظاهر تفسيرا للمتعلِّق المقدر ، وكذا في نحو : إن زيدَ لُقِيَ عمرو وأخوه ، وإن زيدًا لقيتَ عمرا وأخاه ، (مع بُعد معنى الملابس هنا - كما تقدم في مثل مذهب الكسائي)^(٣) .

والتفصيل أولى من إضمار الملابس مطلقا ، لأنه يتعذر إضمارها للمرفوع في إن زيدَ قام غلامُه ، بل المعنى : إن قام متعلِّقُ زيد قام غلامُه .

وتضمير العامل في متعلِّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا ، بمعنى ذلك الفعل اللازم إن وجد (متعديا)^(٤) مع المضاف المذكور ، فتقول - في إن زيدَ مُرَّ بغلامه ، وإن زيدًا مررتَ بغلامه : إنَّ (التقديران)^(٥) جاوز متعلِّقُ زيد مُرَّ بغلامه ، وإن جاوزتَ متعلِّقُ زيد مررتَ بغلامه .

وإن لم يوجد متعدد بمعناه فالملابسة ، نحو : إن زيدَ أَكَلَ على خوانه ، وإن زيدًا أَكَلْتُ على خوانه ، أي إن لوبس زيد أَكَلَ على خوانه ، وإن لابتستَ زيدا أَكَلْتُ على خوانه . هذا ، وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف ، أو جارٌّ (ومجرور)^(٦) نحو : أَلْيَوْمَ زيدًا ضربته ، وأبأ لسوط زيدا ضربته ، لم يتفاوت الأمر ، لأن الفعل المقدر يعمل في ذلك الظرف أيضا والجار - أيضا - .

وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوعٌ فإن كان المفسرُ مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في : إن زيدَ عمرا ضَرَبَه ، أي : إن ضرب زيدَ عمرا ضربه فلا إشكال ، وكذا في إن زيدًا عمرو ضربه ، وإلا أضمرتُ فعل الملابس ، كما في إن اللحمَ الخوانَ أَكَلَ

(١) في ت : ي زيد .

(٢) في ط : لمقدر .

(٣) تكملة في ط ، ومذهب الكسائي ذكر في صفحة ٥١٨ ، ٥١٩ .

(٤) تكملة من ج و ط .

(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) ساقطة من ص و ط .

عليه ، (أي)^(١) إن لابس اللحم الخوان .

قوله : ويُختارُ الرفعُ بالابتداء عند عدم قرينةٍ خلافه ، أو عند وجود أقوى منها
كأما مع غير الطلب ، وإذا للمفاجأة .

حال الاسم المحدود لا يعدو أربعة أقسام ، (لأنه)^(٢) إما أن يختار رفعه ، أو يختار
نصبه ، أو يجب نصبه ، أو يستوي رفعه ونصبه .

ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه^(٣) ، وأثبت ابن كيسان ، قال : وذلك إذا
كان الفعل مشتغلاً بمجرور ، به تحقق فاعلية الفاعل ، بأن يكون آلة الفعل ، نحو :
السوط ضرب به زيد ، لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع ، وقد تقرر أنه
لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب .

وهذا الذي ذكره قياس بارد ، والوجه جواز نصبه ، لكون الفعل مشتغلاً عنه
بمنصوب محلاً .

بلى ، ما بعد (إذا) المفاجأة واجب (الرفع نحو)^(٤) : خرجت فإذا زيد يضربه
عمرو - كما يجيء^(٥) . -

ثم اعلم أن المصنف ابتداءً بما يُختار رفعه ، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى
حذف عامل ، فقال : يُختار الرفع بالابتداء ، فبين بقوله : بالابتداء ، عامل الرفع في جميع
ما يجوز رفعه في هذا الباب ، حتى لا يُظن أن رافعه فعل ، كما أن ناصبه إذا نُصِبَ
فعل .

(١) ساقطة من ط .

(٢) ساقط من ص و ط .

(٣) جمهور النحاة قالوا : يجب رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية ، وليتا ، وإذا وقع بعد المشتغل عنه مالا يعمل
ما بعده فيما قبله .

والغريب أن يقول الرضي عن الجمهور هذا .

ولسيويه في رفع الاسم الواقع بعد إذا الفجائية قولان فقد أوجبه في الكتاب ٤٩/١ ، واستحسنه في الكتاب
٥٤/١ ، وانظر : المسألة في شرح الكافية لابن مالك ٦١٦ ، وفي الأشموني بحاشية الصبان ٧٥/٢ ، ٧٦ .

(٤) في ص و ط : الرفع في نحو ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٥) صفحة ٥٤١ - ٥٤٣ .

قوله : عند عدم قرينة خلافه .

الضمير في خلافه للرفع ، وخلافُ الرفع (ههنا)^(١) النصب ، لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء ، أو ينصب بفعل مقدر ، أما الجرُّ فلا يدخله ، لأنه لا يكون إلا بجار ، وكلامنا في اسم ينتصب لفظاً بما بعده لو سُلِّط عليه .

والمعنى : يُختارُ رفعُ هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له ، والقرائن التي يختار معها النصب ، والتي يتساوى معها الأمران ، على ما يجيء شرحها ، (ومثال ذلك : زيد ضربته)^(٢) ، ولا يريد مطلق قرينة النصب ، لأن المفسر قرينةُ النصب ، ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه ، بل يريد قرائن النصب التي سنذكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التقدير لاحتياج النصب إلى حذف الفعل ، وإضماره ، والأصلُ عدمُها ، بخلاف الرفع ، فإنه بعامل معنوى عندهم ، لم يظهر قطُّ في اللفظ ، حتى يقال : (إنه)^(٣) حُذِفَ وأُضْمِرَ .

وعلى ما اخترنا^(٤) في رفع المبتدأ نقول : إنما (اخترنا)^(٥) الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب .

قوله : أو عند وجود أقوى منها .

أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب .

وقرينةُ الرفع (التي)^(٦) تجماع قرينةُ النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط - على ما ذكروا - أما وإذا المفاجأة .

أمّا (أمّا) فتجماع ثلاث قرائن للنصب هي مع إحداها مغلوبة ، ومع الآخرين غالبية .

(١) ساقطة من ط .

(٢) ساقط من ص .

(٣) تكملة من ج .

(٤) اختار الرضي أن كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر ، وانظر الصفحات : ٥٢ ، ٢٥٥ .

(٥) في ج و ص وط : اختير .

(٦) في ت : الذي .

أما الأولى فالطلب - على ما يأتي^(١) - .

والأخريان : عطف الجملة التي بعدها على فعلية ، وكونها جوابا لجملة استفهامية فعلية .

وأما إذا فلا تجامع من قرائن النصب إلا واحدة ، وإذا غالباً (عليها)^(٢) وتلك القرينة كون الجملة المصدر بها معطوفة على فعلية - كما يجيء^(٣) - .

أما (أما) فإنما ترجح الرفع معها على النصب مع القريتين المذكورتين ، لأن ترجح النصب في مثلها بغير (أما) إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين ، نحو : قام زيد وعمراً أكرمته ، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو : زيداً أكرمته ، في جواب من قال : أيهم أكرمته ؟ فإذا صدرت الجملتان بأما ، نحو : قام زيد وأما عمرو (فقد)^(٤) أكرمته ، وأما زيد فقد أعطيته ديناراً في جواب أيهم أعطيت ؟ فإن أما من الحروف التي يُتبدأُ بعدها الكلام ، ويستأنف ، ولا يُنظر معها إلى ما قبلها ، فلم يمكن قصد التناسب معها ، لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها - أعني الاستئناف - فرجعت بسببها الجملة إلى ما كانت في الأصل عليه ، وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير .

فأما في الحقيقة ليست مقتضية للرفع ، لأن وقوع الاسم والفعلية بعدها على السواء ، نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا النَّيِّمُ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلُ فَلَا تَنْهَرْ ﴾^(٥) لكن عملها في صورتين أنها منعت مقتضى النصب من التأثير ، فبقي مقتضى الرفع بحاله ، وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير .

وأما حتى نحو قوله^(٦) :

(١) بعد قليل .

(٢) تكملة من ج و ص و ط .

(٣) صفحة ٥٤٣ .

(٤) في ط : فقط .

(٥) الآيتان ٩ ، ١٠ من سورة الضحى .

(٦) قائله أبو مروان النحوي كما في الخزانة ٢٥/٣ وينسب إلى المثلث وهو في الأبيات المنسوبة إليه في ديوانه ٣٢٧ ، ونسبه ياقوت في معجم الأدباء ١٩/١٤٦ إلى مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أحد أصحاب الخليل المتقدمين المبرزين في النحو .

١٥٧ - أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يَخْفَفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا^(١)
فهي وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف كأما ،
ألا ترى أنها لا تقع في أول الكلام كأما ، فلم يكن الرفع بعدها أولى ، فهي كسائر
حروف العطف ، لظهورها في ذلك الباب .

وأما إذا كانت «أما» مع الطلب - وهو الأمر والنهي والدعاء فقط ، لأن سائر أنواع
الطلب ، نحو : هل زيدٌ ضربته ، وزيد ليتك تضربه (وألا تضربه)^(٢) يجب رفع
الاسم معها كما تقدم^(٣) - فأما مع (الثلاثة مغلوبة)^(٤) نحو : أما زيدًا فأكرمه ، وأما
بكرًا فلا تضربه ، وأما عمرا فرحمه الله (تعالى)^(٥) .

وإنما صارت مغلوبة لأن وقوع هذه الأشياء خبرا للمبتدأ قليل في الاستعمال ، وذلك
لأن كون الجملة الطلبية . فعلية أولى - إن أمكن - لاختصاص الطلب بالفعل ، ألا ترى
إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل ، كحرف الاستفهام والعرض والتحضيض ، وأما قوله
تعالى : ﴿ بَلْ أَنْتُمْ لَا مَرْحَبًا بِكُمْ ﴾^(٦) فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعراب ، كما أمكن
ذلك في نحو : زيدٌ اضربه . وكذا في نحو : هل زيد ضارب ، وزيد هل ضربته ، وعمرو
ألا تضربه^(٧) .

(١) البيت في الكتاب ٥٠/١ ، وفي جمل الزجاجي ٦٩ ، وفي معجم الأدباء ١٣٤/١٩ ، وفي ابن عيش ١١/٨ ،
وفي الخزانة ٢١/٣ ، وفي المغني ١٦٧ ، وفي العيني ١٣٤/٤ ، وفي رصف المباني ١٨٢ ، ونسبه المحقق عن البغية
إلى مروان بن سعيد وكذا في أسرار العربية ٢٦٩ .

يحكي الشاعر قصة المتلمس حين رمى كتاب عمرو بن هند إلى عامله في البحرين وفيه يأمره بقتله وفر إلى الشام
وُقِيتَ طَرْفَةُ بن العبد وكان رفيقه في رحلته ، ولم يلتفت إلى تحذيره .

الشاهد : أورده الرضوي على أن حتى وإن كانت يُستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف ، فلم
يكن الرفع بعدها أولى .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٢ وما بعدها .

(٤) في ط : الثلاثة فهي مغلوبة .

(٥) تكملة من ط .

(٦) سورة ص ٦٠ .

(٧) لعل السبب في ذلك أن (أنتم) مبنية فلا تظهر عليها علامة الإعراب ، أما قوله : هل زيد ضارب ؟ فإنك لو
قدرت فعلا قبله لقلت هل ضرب زيد ضارب ، فيصير (زيد) مرفوعا . أما زيد هل ضربته وعمرو ألا تضربه فلا
يمكن لأن ما بعد هل وألا لا يعمل فيما قبلهما . والله أعلم .

وأما قولهم : إن قلة نحو : زيدٌ اضربه ولا تضربه - بالرفع - لمناقضة الخبر الذي هو (مَحْتَمِلٌ) ^(١) للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها إلا بتأويل بعيدٍ مخرجٍ للأمر والنهي والدعاء عن حقيقتها ، كقولك - في : زيدٌ اضربه - زيد أطلب منك ضربه ، فمفقوض ^(٢) بأنه يكثر في الجملة الاسمية تصدُّرها بما يخرجها عن كونها خبرية ، مع أنه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ ، نحو : أزيد منطلق ، وليتك عندنا ، وكذا يكثر (نحو) ^(٣) : زيد من أبوه ؟ وعمرو هل ضربته ؟ وزيد ليتك قتلته ، ولا يجب (في) ^(٤) خبر المبتدأ احتمالُه للصدق والكذب ، وإنما سمي خبرا اصطلاحاً ، كما أن الفاعل سمي فاعلاً ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع .

فنقول : لما كان الطلبُ من قرائن النصب - كما ذكرنا ^(٥) - وأما ليست من قرائن الرفع - كما بينا ^(٥) - بقي التعارضُ في نحو : أما زيد فاضربه ، بين الطلب وأصاله السلامة من الحذف والتقدير ، وترجيحُ الطلب أولى ، لكثرة (استعمال الحذف) ^(٦) والتقدير في كلامهم ، وقلة استعمال الطلبية اسميةً ، مع إمكان جعلها فعليةً بمجرد تغيير إعراب .

وأما إذا المفاجأة فهي - في ضعف الاستئناف بعدها - مثلٌ حتى ، ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء ، كما تقع (أما) لكن النحاة قالوا : إنها إذا جمعت حرفاً عاطفاً على الجملة الفعلية ، فهي غالباً على العاطف ، بمعنى أن الرفع - إذن - أولى من النصب (مع جواز النصب) ^(٧) نحو : قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو .

وفيما قالوا نظر : وذلك أنهم اتفقوا أنها لا يجيء بعدها إلا الاسمية ، فرقا بينها وبين إذا الشرطية من أول الأمر ^(٨) ، فقياس هذا وجوبُ الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف ،

(١) في ت : المحتمل .

(٢) هذا خبر (قولهم) في : وأما قولهم : إن قلة .. إلخ .

(٣) ساقطة من ص وط .

(٤) في ت : و .

(٥) صفحة ٥٤١ ، ٥٤٢ .

(٦) في ت : الاستعمال إلى الحذف .

(٧) ساقط من ص .

(٨) انظر : الجنى الداني ٣٦٤ حيث ذكر ذلك في الفرق بينها وبين الشرطية .

بل لو سُمِعَ نصبُ ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا : خالفت أصلها في هذا الموضع الخاص ، رعايةً للتناسب المطلوب عندهم ، وفي غير هذا الموضع (يجب رفع ما بعدها)^(١) نحو : زيد في الدار وإذا عمرو (يضربه)^(٢) ، وأما مع عدم السماع فالأصل منعه ، بناءً على الإجماع المذكور^(٣) .

قوله : ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب ، وبعد (حرف النفي وحرف الاستفهام)^(٤) وإذا الشرطية ، وحيث ، وفي الأمر والنهي ، وعند خوف لبس المفسر بالصفة مثل : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٥) .

هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور .

قوله : بالعطف على جملة فعلية .

نحو : قام زيد وعمرا أكرمته ، وكذا مع لكن وبل ، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه ، في كونهما (فعليتين)^(٦) وكذا في مررت برجل ضارب عمرا وهندا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل .

(١) في جـ وصـ وطـ : يجب رفعها ، والصحيح ما أثبتته ، لأنه اختلف في إذا الفجائية أحرف هي أم اسم ، ومن قال باسميتها قال : إنها منصوبة على الظرفية الزمانية أو المكانية (انظر : الجنى الداني ٣٦٥) .

(٢) في تـ وجـ وطـ : اضربه .

(٣) استحسّن سيبويه رفع الاسم بعد إذا قال ٥٤/١ : وإذا موضع آخر يحسن ابتداء الاسم بعدها فيه تقول : نظرت فإذا زيد يضربه عمرو . وأوجب الرفع في ٤٩/١ وأما ... وأنكر ابن مالك في شرحه للكافية الشافية على من ينصب الاسم بعد إذا الفجائية في باب الاشتغال ، قال صفحة ٦١٦ : وقد غفل عن هذا كثير من النحاة فأجازوا النصب في نحو : خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ، ولا سبيل إلى جوازه .

وضمَّ إلى (إذا) في وجوب رفع ما بعدها ليتما ، قال : وكذلك ليت المقرونة بـ (ما) لا يليها فعل ، ولا معمول فعل ، لأن (ما) حين قرنت بها لم تُرَلْ اختصاصها بالأسماء .

وذكر الأشموني واو الحال - أيضا - ضمن ما يختص بالابتداء في نحو : خرجت وزيد يضربه عمرو (شرح الأشموني بحاشية الصبان ٧٦/٢) .

(٤) في طـ : حرفي النفي والاستفهام ، وما في التركية موافق لما في مخطوطة المتن صفحة ٢٢ .

(٥) القمر ٤٩ .

(٦) في طـ : فعليين .

وأما في نحو : أَحْسَنَ يزيد وعمرُو يضربه فلا يترجح النصب ؛ لكون فعل التعجب -
لجموده وتجرده عن معنى العروض - لاحقا بالأسماء ، كذا قال سيبويه^(١) .
والظاهر أن الثانية اعتراضية لا معطوفة^(٢) .

قوله : وبعد حرف النفي .

هي^(٣) لا وما وإن نحو قوله^(٤) :

١٥٨ - فلا حسبا فخرت به لَتَيْمٍ ولا جدًّا إذا ازدحم الجُود^(٥)
وكذا ما (زيدا)^(٦) ضربته .

ولأنما اختير النصب (فيها)^(٧) مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة لمضمون الفعل ،
فإيلاؤه لفظا أو تقديرا لما ينفي مضمونه أولى .

وليس لَمْ وَلَمَّا وَلَنْ من هذه الجملة إذ هي عاملة في المضارع ، ولا يقدر معمولها ،
لضعفها في العمل ، فلا يقال : لَمْ زيدا تضربه ، ولا : لن بكرا تقتله ، كما يقال : إن
زيدا تضربه أو ضربته لقوة (إن) بجزمها للفعليين .

وأما ليس - فيمن قال : إنه حرف^(٨) - فليس أيضا من هذا الباب ، لأن ما بعده

(١) في الكتاب ٤٩/١ وكذلك ما أَحْسَنَ عبد الله وزيد قد رأيتاه ، فإنما أجرته - يعني أَحْسَنَ - في الموضع مجرى
الفعل في عمله ، وليس كالفعل ؛ ولم يجيء على أمثله ولا على إضماره ، ولا تقديمه ولا تأخيرَه ، ولا تصرُّفه ، وإنما
هو بمنزلة لدن غدوة ، وكم رجلا ، فقد عملا عمل الفعل وليس بفعل ولا فاعل .

(٢) مثال سيبويه ما أَحْسَنَ عبد الله وزيد ، قد رأيتاه أوضح من مثال الشارح ، لأنه قد يتبادر إلى الذهن في مثال
الشارح أن الواو حالية .

(٣) أنت الضمير العائد إلى الحرف لأن الحرف كلمة .

(٤) قائله جرير بن عبد الله الخطفي وستأتي ترجمته ٨٢٦ .

(٥) البيت في ديوانه ٣٣٢ وفيه كريم مكان « لَتَيْمٍ » ، وفي الكتاب ٧٣/١ ، وفي ابن يعيش ١٠٩/١ ، ٣٦/٢ ،
وفي الخزانة ٢٥/٣ .

اللغة والمعنى : الحسب : الكرم والشرف . يقول : ما ذكرت لتيم حسبا تفتخر به لأنك لم تجد لها شيئا تذكره ،
ولا لك جد شريف تعول عليه . (الخزانة ٢٦/٣) .

الشاهد : أورده الرضي شاهدا على أنه يختار النصب في قوله : حسبا ، ويجوز الرفع لوقوعه بعد حرف النفي
(لا) .

(٦) في ت : زيد .

(٧) في ص و ط : فيهما .

(٨) قال المالقي في رصف المباني ٣٠٠ : اعلم أن ليس ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع
الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرف . =

واجبُ الرفع : لكونه اسمَه والجملة بعده خبرُه ، نحو : ليس زيد ضربته .

وبعضُ من قال بحرفيتها جَوَزَ إلغائها عن العمل إلغاء (ما) استدلالاً بقولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، برفع المسكُ ^(١) - كما يجيء في باب (ما) ^(٢) ويحمل عليه قولهم : ليس خَلَقَ اللهُ مثله ، أي ما خلق اللهُ (فيجيز ليس زيداً ضربته) ^(٣) على إلغاء ليس .
والوجه أن : ليس خلق اللهُ من باب توجيه الفعلين إلى مرفوع واحد ، وخلقَ خبرٌ ليس . ويجوز أن يكون اسمُ ليس فيه وفي قولك : ليس زيداً ضربته ضميرُ الشأن ، والمفسرُ جملةً فعليةً ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ ^(٤) .

قوله : وحرف الاستفهام .

علة أولويته بالفعل كعلة أولوية حرف النفي به .

قال سيبويه : ليس جَوَازُ الرفع في الهمزة كجوازه في نحو : قام زيد وعمرٌ وكلمته ^(٥) .

يعني أن الرفع في الثاني أحسن ، فليس طلبُ المشاكلةِ بينَ المعطوف والمعطوف عليه إذا كان المعطوف عليه جملةً فعليةً في اقتضاءِ النصب كهمزة الاستفهام ، بل الهمزة أشدُّ اقتضاءً له .

= ونسب ابنُ هشام في المغني ٣٨٧ القول بحرفيتها إلى ابن السراج وأبي علي وابن شقير وجماعة .
وأقول : وجدت كلام ابن السراج في الأصول ٨٢/١ يخالف ما نُسِبَ إليه حيث قال : فأما ليس فالدليل على أنها فعل - وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك لست ، كما تقول ضربت ، ولستما كضربتاً .. إلخ . وانظر : الكتاب ٢١/١ .

(١) في الكتاب ٧٣/١ وقد زعم بعضهم أن ليس تُجْعَلُ كما ، وذلك قليل لا يكاد يعرف ، فهذا يجوز أن يكون منه ليس خلق اللهُ أشعرُ منه ... والوجه والحد أن تحمله على أن في ليس إضماراً وهذا مبتدأ ، كقوله : إِنَّهُ أُمَةٌ اللهُ ذَاهِبَةٌ . إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال : ليس الطيبُ إلا المسكُ وما كان الطيبُ إلا المسكُ .

ونقل القالي في ذيل الأمالي ٣٩ عن أبي عمرو أنه ليس في الأرض حجازيٌ إلا وهو ينصب (المسك) ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع .

(٢) صفحة ٨٧٢ .

(٣) في ت : فيجيء نحو : زيداً ضربته .

(٤) الحج ٤٦ .

(٥) في الكتاب ٥٢/١ : وليس جواز الرفع في الألف مثل جواز الرفع في ضربت زيداً وعمراً كلمته ، لأنه ليس ههنا حرف هو بالفعل أولى ، وإنما اختير هذا على الجواز وليكون المعنى واحداً ، فهذا أقوى .

وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفي أحسن منه بعد الهمزة^(١) .
وذلك لأن الجملة مع الهمزة تصير طلبية ، وكون الطلبية فعلية أولى إن أمكن - كما
ذكرنا^(٢) - ولا تصير مع حرف النفي طلبية .

واعلم أن للاستفهام حرفين ، أحدهما عريق فيه ، وهو الهمزة ، فهي تدخل على
الفعلية نحو : أَضْرَبَ زيد ، وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو : أَزِيدُ خارج ، وعلى
الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية ، نحو : أَزِيدُ خرج .

وثانيهما دخيل فيه وهو هل التي أصلها أن تكون بمعنى قد اللازمة للفعل - كما يجيء
في قسم الحروف^(٣) - فهي تدخل على الفعلية ، وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها
فعلية ، (نحو : هل زيد قائم ، لمشابهة الهمزة)^(٤) ، وأما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية
فلا تدخل عليها إلا على قُبْحٍ ، نحو : هل زيد خرج ، لأنها إذا لم تجد فعلاً تسلت عنه ،
فإن كان أحد جزأي الجملة التي تدخلها فعلاً تذكرت الصحبة القديمة ، فلا ترضى إلا
بأن تعانقه ، فيجب أن توليه إيّاها ، وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين
الفعل باسم ، نحو : هل زيداً ضربت ، وعلى فعلية مقدّر فعلها مفسراً بفعل ظاهر ،
نحو : هل زيدا ضربته ، والنصب ههنا أحسن القبيحين .

وقد مر الخلاف بين سيبويه والأخفش في أن الرفع أولى أو النصب في نحو : آنت
زيدا ضربته ، (والوافق)^(٥) في اختيار النصب (إذا فُصِّلَ بظرف)^(٦) في نحو : أاليوم
زيداً ضربته^(٧) .

(١) في الكتاب ٧٢/١ هذا باب حروف أجريت مجرى حروف الاستفهام .. وهي حروف النفي .. وذلك قولك :
ما زيدا ضربته ، ولا زيدا قتلته .. وإن شئت رفعت . والرفع فيه أقوى ، إذ كان يكون في ألف الاستفهام لأنهن نفى
واجب يُتَّوَلَّى بعدهن وينى على المبتدأ بعدهن ، ولم يبلغن أن يكن مثل ما شُبِّهْنَ به .

(٢) صفحة ٥٤٢ .

(٣) قال في ط ٣٨٨/٢ : لأن أصلها أن تكون بمعنى قد فقيل : أهل . قال : أهل عرفت الدار بالعريين .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : والزمان .

(٦) تكملة من ط .

(٧) صفحة ٥٣٥ .

والأسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل ، تدخل على فعلية فعلها ملفوظ به ، ويقبح نحو : متى زيدا ضربت ؟ ومتى زيد خرج ؟ فالرفع في : متى زيد ضربته أقبح القبيحين - كما ذكرنا في هل^(١) - ويحسن متى زيد خارج .

كل ذلك لأن كل متطفل على شيء فحقه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن ، وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا ، وإنما جاز بلا قبح نحو : متى زيد قائم لأن الفعل معدوم .

وإن كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه أولى ، نحو : أيهم ضربته ؟ كما في زيد ضربته والعلة كالعلة^(٢) .
قوله : وإذا الشرطية .

فيها خلاف ، نقل عن الكوفيين ، أنها كاذبة في وقوع الجملتين بعدها ، إلا أن الجملة الاسمية لا بد أن يكون الخبر فيها فعلا إلا في الشاذ^(٣) كقوله^(٤) :
إذا الخصم أبزى مائل الركب أنكب^(٥) - ١٥٩

ونقل عن سيويوه والأخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف^(٦) .
والأكثر كونها عندهما فعلية إما ظاهرة الفعل نحو : إذا جاء زيد ، أو (مقدرته)^(٧)

(١) صفحة ٥٤٧ .

(٢) لأنه الأصل ولسلامته من الحذف والتقدير .

(٣) لقد سبق أن نسب الشارح إلى الأخفش صفحة ٢٧١ جواز وقوع الاسمية بعد إن الشرطية بشرط كون الخبر فعلا ، وانظر : صفحة ٢٢٠ تعلية ٣ وسيذكر هذه النسبة بعد قليل .

(٤) ينسب هذا البيت لعمر بن أسد الفقعسي ولمرة بن عداء الفقعسي ، وفي الحماسة بشرح المرزوقي ٢١٤ : وقال بعض بني فقعس ، وهكذا نسبة البغدادي في الخزانة ٢٩/٣ .

(٥) صدره : فهلا أعدوني لمثل تفاقدوا .

والبيت في حماسة أبي تمام بشرح المرزوقي ٢١٤ ، وفي الخزانة ٢٩/٣ .

اللغة : تفاقدوا : جملة اعتراضية دعائية ، يدعو عليهم بأن يفقد بعضهم بعضا ، أبزى : وهو الذي يخرج صدره ويدخل ظهره ، الأنكب : المائل ، وأصله الذي يشتكي من منكبيه فهو يمشي في شق .

الشاهد قوله : إذا الخصم أبزى حيث جاءت الاسمية بعد إذا ووقع خبرها اسما وهو شاذ لأن الكوفيين الذين نقل عنهم الرضي جواز وقوع الاسمية بعد إذا اشترطوا كون خبرها فعلا كقوله تعالى : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ .

(٦) انظر : صفحة ٢٢٠ تعلية ٣ .

(٧) في ص وط : أو مقدره .

نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ ^(١) أي إذا انشقت السماء .
ونقل عن المبرد اختصاصها بالفعلية ^(٢) ، فيجب عنده تأويل نحو : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ
انْشَقَّتْ ﴾ ^(١) بالفعلية ، أي إذا انشقت السماء .

فقوله : وإذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والأخفش .
وإنما اختارا بعدها الفعلية لأن الشرطَ بالفعل أولى ، كالنفي والاستفهام .
وإنما لم يوجبا الفعل بعدها - كما فعل المبرد - لأنها ليست عريضة في الشرط كأن
ولو ، ولا ظاهرة في تضمن معناه كَمَنْ وَمَتَى ^(٣) - على ما يجيء في الظروف
المبنية ^(٤) - .

وأما على مذهب المبرد فينبغي أن لا يجوز بعدها الرفع إلا على وجه أذكره ، وهو أن
بعضهم ^(٥) يجوز في جميع ما ذكرنا ونذكر - أنه منتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر -
أن يرتفع بالفعل المقدّر الذي هو لازم ذلك الظاهر .
قال السيرافي : يجوز هلا زيد قتلته بتقدير : هلا قُتِلَ زيد قتلته ^(٦) .

(١) الانشقاق ١ .
(٢) في المقتضب ١٧٧/٣ : و (إذ) يقع بعدها الفعل والفاعل والابتداء والخبر ، و (إذا) لا يقع بعدها إلا الفعل ..
فأما امتناع الابتداء والخبر من (إذا) فلا (إذ) في معنى الجزء والجزء لا يكون إلا بالفعل .
(٣) نسب إليه ابن جني في الخصائص ١٠٥/١ ذلك فقال بعد أن تحدث عن قول الشاعر :
إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن ألقه الرجل الظلوم
قال : وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد (إذا) الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى :
﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾ .
وعند الرجوع إلى معاني القرآن للأخفش ٥٣٤/٢ وجدته يقول :
إذا السماء انشقت على التقديم والتأخير .
وهذا لا يؤيد ما نسب إليه ابن جني والرضي بل يعني أن التقدير إذا انشقت السماء . وانظر هذه المسألة في :
التسهيل ٩٤ .

(٤) انظر : ط ١٠٨/٢ .
(٥) لعله يريد بهم الكوفيين بدليل قوله بعد : وروى الكوفيون .. وفي شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٢٦ ، ٦٢٧
فإذا كان الفعل المشغول مطاوعا جاز أن يفسر به مطاوعه رافعا للاسم السابق ومنه قول لبيد :
فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلمك تهديك القرون الأوائل
فأنت فاعل فعل مطاوع لينفعك تقديره : فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك .
(٦) في هامش كتاب سيبويه ٥٢/١ قال السيرافي شارحا قول سيبويه ، والرفع بعد ألف الاستفهام أمثل منه في =

وروى الكوفيون^(١) :

لا تجزعي إنْ منفسٌ أهْلكتْهُ فإذا هَلَكْتُ فعندَ ذلك فاجزعي^(٢) (٤٦)
أي إنْ أهْلَكَ منفسٌ أو إنْ هَلَكَ منفسٌ .

فعلى هذا يقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة^(٣) :

١٦ - إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلفية فقام بفأس بينِ وصليكَ جازرُ^(٤)

على رواية رفع (ابن) (أي إذا يُلَعَّ ابنُ أبي موسى .

هذا)^(٥) والأولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب (إن)^(٦) أمكن .

قوله : وحيث .

حيث دالة على المجازاة في المكان كما إذا في الزمان ، نحو : حيث زيد تجده فأكرمه ،
ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقل من استعمال إذا ، فإنها تدخل على الاسمية
التي جزأها اسمان - اتفاقا - نحو : اجلس حيث زيد جالس ، أما إذا كُسِعت^(٧) بما نحو :

= متى .

قوله : والرفع فيها على الجواز أي لا على الاختيار ، ولا يجوز ذلك في هلا ولولاه ، لأنه لا يتبدأ بعدها الأسماء ،
فلا يجوز أن تقول : هلا زيدٌ قائم ، ويجوز أن تقول : هلا زيدًا ضربته ، على معنى هلا ضربت زيدا ضربته .
(١) أجاز الكوفيون أن يكون الاسم المرفوع بعد إن الشرطية مرفوعا بما عاد إليه من الفعل ، من غير تقدير فعل ،
الإنصاف ٦١٥ ، ٦١٦ .

(٢) سبق تخريجه صفحة ٢٢٠ ، والشاهد هنا هو الشاهد هناك .

(٣) سبقت ترجمته صفحة ٤٧١ .

(٤) البيت في ديوانه ١٠٤٢/٢ ، وفي الكتاب ٤٢/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الخصائص ٣٨٠/٢ ، وفي الأمالي
الشجرية ٣٤/١ ، وفي المغني ٣٥٥ ، وفي شرح شواهد المغني ٦٦٠ ، وفي الخزانة ٣٢/٣ .

اللغة : بلال أراد به بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري . فقال : الفاء واقعة في جواب إذا ، وجوَّز دخولها
على الفعل الماضي لأنه دعاء ، وصليكَ : الوصل بكسر الواو المفصل ، وهو ملتقى كل عظمين ، والمراد المفصلان
اللذان عند موضع النحر . والجازر اسم فاعل من جزر الناقة إذا نحرها .

الشاهد : أنشدته الرضي موجِّها رواية الرفع في (ابن) على رأي المبرد الذي منع وقوع الجملة الاسمية بعد أداة
الشرط ، فقال : إن التقدير إذا يُلَعَّ ابنُ أبي موسى . ويروى البيت بنصب ابن وبلال ، وتوجيهه على أنه من باب
الاشتغال ويُنصَبان بفعل مقدر .

(٥) تكملة من ج و ص و ط .

(٦) في ص و ط : ذا .

(٧) أي قرنت .

حيثما ، (فهما)^(١) وسائر الأسماء المتضمنة معنى الشرط ، نحو : متى وأينما ، لا يفصل بينها وبين الفعل إلا عند الضرورة . قال^(٢) :

١٦١ - فمتى واغلَّ يَزُرُّهُمْ يُحْيُو ه ويعطَفُ عليه كأسُ الساقِ^(٣)
وقال^(٤) :

١٦٢ - صعدةٌ نابتةٌ في حائِرٍ أينما الريح تَمِيلُهَا تَمِلُ^(٥)
فلو اضطرَّ الشاعر إلى (الفصل)^(٦) نحو : متى زيدا تزره يزرك ، فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها .
قوله : وفي الأمر والنهي .
قد تقدم ذلك بعلته^(٧) .

قوله : وعند خوف لبس المفسر بالصفة .
إذا أردت - مثلا - أن تخبر أن كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين ديناراً ،

(١) في ط : فهي .

(٢) قائله عدي بن زيد وستأتي ترجمته صفحة ٧٣٨ .

(٣) البيت في ملحقات ديوان عدي ١٥٦ ، وفي الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي المقتضب ٧٤/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٧ ، وفي ما يجوز للشاعر في الضرورة ١١٣ ، وفي الضرائر الشعرية ٢٠٧ ، وفي الخزانة ٤٦/٣ .

اللغة : الواغل الذي يدخل على من يشرب الخمر ، ولم يَدْعَ .

الشاهد : استشهد به الرضي على أن واغل فُصِّلَ به اضطرارا بين متى ومجزومه ، ويعرب فاعل فعل محذوف يفسره المذكور .

(٤) قائله كعب بن جُعيل بن قُمَيْرِ بن عُجْرة التغلبي شاعر تغلب في عصره مخضرم ، عُرف في الجاهلية والإسلام ، أدركه الأخطل في صباه وهجاءه وكان في زمن معاوية وشهد معه صفين ، توفي نحو ٥٥ هـ . وينسب البيت أيضا إلى حسام بن ضرار الكلبي .

(٥) البيت في الكتاب ٤٥٨/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٢٩٧/١ ، وفي المقتضب ٧٣/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٨ ، وفي الأمالي الشجرية ٣٣٢/١ ، وفي اللسان (صعد) ، وفي العيني ٤٢٤/٤ ، وفي الخزانة ٤٧/٣ .

اللغة : الصعدة : القناة التي تنبت مستوية ، فلا تحتاج إلى تثقيب أو تعديل ، وأراد هنا المرأة مستوية القامة ،

الحائر : المكان المظنن الوسط المرتفع الحروف .

الشاهد : قوله : أينما الريح تميلها ، حيث فصل بين أينما ومجزومها بالريح وهو فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور .

(٦) في ت : الفاصل .

(٧) صفحة ٥٤٧ .

وأنك لم تملك أحداً منهم إلا بشرائك بهذا الثمن ، فقلت : كل واحد من ممالكي اشتريته بعشرين - بنصب كل - فهو نص في المعنى المقصود ، لأن التقدير اشتريت كل واحد من ممالكي بعشرين .

وأما إن رفعت (كل) فَيَحْتَمَلُ أن يكون (اشتريته) خبراً له ، وقولك (بعشرين) متعلقاً به ، أي كل واحد منهم مشترى بعشرين ، (وهو المعنى المقصود ، ويحتمل أن يكون اشتريته صفةً لكل واحد ، وقولك بعشرين هو الخبر ، أي كل من اشتريته من الممالك فهو بعشرين)^(١) .

(فالمتبدأ - إذن - على التقدير الأول - أعم ، لأن قولك : كل واحد من ممالكي (أعم)^(٢) من اشتريته ، ومن اشترى لك ، ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات ، والمتبدأ على الثاني لا يقع إلا على من اشتريته أنت)^(٣) .

فرفعه - إذن - مُطَرِّق لاحتفال الوجه الثاني ، الذي هو غير مقصود ، ومخالف للوجه الأول ، إذ ربما يكون لك على الوجه الثاني منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين ، أو بأقل منها ، أو بأكثر ، وربما يكون - أيضاً - لك منهم جماعة بالهبة ، أو الوراثه ، أو غير ذلك ، وكل هذا خلاف مقصودك .

والنصب - إذن - أولى ، لكونه نصاً في المعنى المقصود ، والرفع محتمل له ولغيره . والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾^(٤) لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبراً أو صفة ، فلا (يصلح)^(٥) - إذن - للتمثيل ، وذلك لأن مراده تعالى بكل شيء كل

(١) في ص : وهو نص في المعنى المقصود : اشتريت كل واحد من ممالكي بعشرين ، وهو المعنى المقصود . ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد ، وقولك « بعشرين » هو الخبر ، أي كل من اشتريته من الممالك فهو بعشرين .

فرفعه إذا مُطَرِّق لاحتفال الوجه الثاني .

(٢) هكذا في ط ، ولعل الصواب : عم ، وتكون (من) بعدها موصولة ، وليس الكلام هذا في النسخ الأخرى فلم أستطع المقابلة .

(٣) تكملة من ط وحدها ، ولعله كان تعلية ثم أدخل في نص الكتاب ، فإن النسخ التي بين يدي لم تذكره .

(٤) القمر ٤٩ .

(٥) في ج و ص : يصح .

مخلوق ، نصبت (كل) أو رفعت ، وسواء جعلت خلقناه (صفته)^(١) مع الرفع أو خبراً عنه ، وذلك أن قوله : خلقنا كل شيء بقدر ، لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم (شيء) لأنه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية ، ويقع على كل واحد منها اسم شيء ، فـ (كل شيء) في هذه (الآية)^(٢) ليس كما في قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾^(٣) لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه .

فإذا تقرر هذا قلنا : إن معنى (كل شيء خلقناه بقدر) (برفع كل)^(٤) على أن خلقناه هو الخبر : كل مخلوق مخلوق بقدر ، وعلى أن خلقناه صفة : كل شيء مخلوق كائن بقدر ، والمعنيان واحد ، إذ لفظ كل شيء في الآية مختص بالمخلوقات ، سواء كان خلقناه صفة له أو خبراً ، وليس مع التقدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني ، كما في مثالنا . ويختار النصب أيضاً إذا كان الكلام جواباً عن استفهام بجملة فعلية ، كما إذا قيل : رأييت أحداً ؟ أو أيهم ؟ أو غلام أيهم رأييت ؟ فتقول : زيداً رأيته .

وإنما كان النصب أولى ليطابق الجواب السؤال في كونهما فعليتين .

وكذا إذا قيل : أضارب الزيدان أحداً ؟ قلت : زيداً يضربانه ، لأن معناه : يضرب الزيدان أحداً ، فهو مقدر بالفعلية .

واختار الكسائي النصب إذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعنى نحو : زيدٌ هنداً يضربها^(٥) .

فزيد في المعنى هو الضارب ، وإن كان في اللفظ مبتدأً ، فنصب (هنداً) أولى ، لأنه كأنه قيل : يضرب زيدٌ هنداً .

(١) في ط : صفة .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) البقرة ٢٨٤ .

(٤) ساقطتان من ج و ص وط .

(٥) انظر : الأصول لابن السراج ٢/٢٤٤ .

قوله : ويستوي الأمران في مثل : زيد قام وعمرو أكرمته .

يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود ، إذا كان (قبله)^(١) عاطف على جملة اسمية ، الخبر فيها جملة فعلية ، أو على الخبر فيها .

وإنما استويا لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفاً على الاسمية التي هي الكبرى ، فيختار الرفع ، مع جواز النصب ، (ليتناسب)^(٢) المعطوف والمعطوف عليه في كونهما (اسميتين)^(٣) ، وأن يكون عطفاً على الفعلية التي هي الصغرى فيختار (النصب مع جواز الرفع)^(٤) ليتناسبا في كونهما فعليتين .

فإن قيل : بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعلية منه إلى الاسمية .

وهذا المثال - أعني : زيد قام وعمرو أكرمته - مثال أورده سيبويه^(٥) .

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى ، لأنها خبر المبتدأ ، والمعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيما يجب له ويمتنع عليه ، والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ ، وليس في (عمرو كلمته) ضمير راجع إلى زيد^(٦) .
وبعبارة أخرى ، وهي أنه يجب في المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ، ولو قلت : زيد كلمت عمرا لم يجز^(٧) .

(١) في ص : فيه .

(٢) في ط : ليناسب ، وفي ص : ليتناسب ، وسقط منها : المعطوف والمعطوف عليه .

(٣) في ط : اسميين . ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٤) في ص : الرفع مع جواز النصب .

(٥) الكتاب ٤٧/١ والأمثلة فيه : عمرو لقيته وزيد كلمته ، وزيد لقيت أباه وعمرا مررت به .. إلخ .

(٦) قال ابن يعيش في شرحه للمفصل ٣٣/٢ وهذا فيه إشكال .. وذلك لأن لقيته جملة لها موضع من الإعراب .. فكل شيء عطف عليها صار في حكمها خبرا لزيد ، وأنت لو جعلت عمرا ضربته خبرا عن زيد لم يجز لخلوه من العائد .. ثم قال : ولاشك أنه إنما لم يذكر ذلك لأنه معلوم فلم يُحتج إلى التعرض له .

ونسب الشيخ عبادة في حاشيته على شذور الذهب ١٧٧/٢ ، ١٧٨ إلى الأخفش ، والسيرافي منع النصب بناءً على العطف على الصغرى قال : وهو المختار لأن المعطوف على الخبر خبر ، ولا بد فيه من رابط وهو مفقود ، فالرفع عندهما واجب ، وإن ورد النصب فهو على حده في : زيدا ضربته ابتداء . وكان قد ذكر قبل أنه لو كان العطف بالفاء فإن الجملة تستغني عن الرابط لما في الفاء من السببية .

وبعبارة أخرى للأخفش ، وهي أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل^(١) .

واعتذر لسيبويه بأعذار ، أحدها للسيرافي - وهو جواب عن جميع العبارات - أن غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال ، بل (غرضه)^(٢) تبين جملة اسمية الصدر فعلية العجز ، معطوف عليها أو على (الجزء منها)^(٣) وتصحيح المثال إليك بزيادة ضمير فيه ، نحو : عمرو كلمته في داره ، أو لأجله أو نحو ذلك .

وإنما سكت سيبويه عن هذا اعتماداً على علم السامع أنه لا بد للخبر إذا كان جملة من ضمير ، فيصح المثال إذا أراد^(٤) .

وأجاب بعضهم عن الوجه الأول بأنه ليس بمسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه ، فيما يجب ويمتنع ، ألا ترى إلى قولهم : رب شاةٍ وسَخَلَتْها^(٥) .
ورد بأن سخلتها أيضاً نكرة - كما يجيء في باب المضمرات^(٦) - .

وأجيب عن الوجه الثاني بأنك تقول : زيدٌ لقيته وعمرا ، ولو قلت : زيد لقيت عمرا لم يجوز ، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه .

= وقال في ١٧٨/٢ وقال هشام : الواو كالفاء في حصول الربط ، لأن الواو فيها معنى الجمعية .. ورُدُّ بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ، ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد . وقال ابن خروف تبعاً لطائفة من المتقدمين : جميع الحروف يحصل بها الربط .

قلت : لو خرج مثال سيبويه على ما قال هشام وابن خروف من أن الواو تغني عن الرابط لكان حسناً .

(١) انظر : صفحة ٥٥٤ تعليقة ٦ .

(٢) تكملة من ص .

(٣) في ت : الخير منها .

(٤) في هامش الكتاب ٤٧/١ تلخيص لكلام السيرافي ، قال : المستفاد من كلام سيبويه أنك في هذا المثال بالخيار بين الرفع والنصب في زيد .. ثم ذكر إنكار الزيادي لذلك ، ثم قال : وقد ظن السيرافي أن سيبويه إنما يعني بالجواز إذا اشتملت الجملة على الضمير بأن قيل : زيد لقيته وعمرو كلمته ، وإنما قوّته التصريح بهذا اشتغاله ببيان جواز رد المسألة الثانية إلى المبتدأ مرة وإلى المفعول مرة ، ولم يشتغل بتصحيح لفظ المسألة .

(٥) السخلة ولد الشاة ما كان من المعز والضأن ، ذكرنا كان أو أنثى (التاج ٣٧٣/٧) والشاهد فيه عطف المضاف إلى ضمير الغيبة - وهو معرفة - على المجرور برب وهو واجب التنكير .

(٦) في ط ٥/٢ وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدّم المفسر عليه لأنه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود إليه ، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكراً .

وأجاب أبو علي عن اعتراض الأخفش بأن الإعراب لَمَّا لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يُعطَف عليه جملة لا إعراب لها .

وأشد الاعتراضات هو الأول ، والجواب ما قال السيرافي^(١) ، ثم إن مثل هذا المثال أجازهُ سيبويه مُسوِّيًا بين رفع الاسم ونصبه - على ما يؤذَنُ به ظاهر كلامه^(٢) - ومنعه الأخفشُ لخلو المعطوف عن الضمير ، وجَوَّزَهُ أبو علي على أن الرفع فيه أولى من النصب^(٣) .

وإن زدت في الجملة المعطوفة ضميرا راجعا إلى المبتدأ الأول ، فلاخلاف في جوازه^(٤) .

ومثل قولك (زيدا قام وعمرا أكرمته) قولك : زيد ضارب عمرا وبكرا أكرمته ، يستوي في بكر الوجهان ، لأن اسمَ الفاعلِ الناصبِ للمفعول به كالفعل .

وأما إذا قلت : زيد قائم غلامه وبكرٌ أكرمته فالرفع فيه أولى ؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا للمفعول به لم تتمَّ مشابهُتهما للفعل - كما يجيء في باب الإضافة^(٥) - إذ قد يرفع الضعيفُ المشابهة للفعل نحو : زيد مِصْرِيٍّ حِمَارُهُ :

قوله : **ويجب النصبُ بعد حرف الشرط وحرف التحضيض ، مثل : إن زيدا ضربته ضَرْبَكَ ، وألا زيدا ضربته .**

حرف الشرط **إن** و**لَوْ** ، نحو : زيدا أكرمته ، وأما (أما) فهي - وإن كانت من حروف الشرط - إلا أن الرفع مختار بعدها - على ما تقدم^(٦) - لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المقدَّر المتعدي ، وشرطها فعل لازم واجب الحذف - كما يجيء^(٧) - غيرُ مفسَّر بشيء ، فلا يكون من هذا الباب ، وتقديره أما يَكُنْ من شيء ،

(١) وهو المذكور صفحة ٥٥٥ تعليقة ٤ .

(٢) الكتاب ٤٧/١ .

(٣) الإيضاح بشرح عبد القاهر المقتصد صفحة ٢٢٩ ومثاله هو : عبدُ الله ضربته وعمرو أكرمته .

(٤) مثاله : زيد قام وعمرو أكرمه هو .

(٥) صفحة ٨٩٢ .

(٦) صفحة ٥٤٠ وما بعدها .

(٧) ط ٥٣٩/٢ .

وليس للشرط حرفٌ غيرُ هذه الثلاثة ، إلا إذا عند سيبويه^(١) ، ويقبح الفصلُ بينها وبين الفعل باسم مرفوعٍ أو منصوبٍ ، نحو : إذا زيدٌ قام ، وإذا زيداً ضربته - كما ذكرنا في متى وحيثما^(٢) - .

قوله : وحرف التحضيض .

(وهو أربعة)^(٣) هَلَّا ولولا ولوما ، وعند الخليل أَلَا المخففة^(٤) (قد تكون

للتحضيض)^(٥) - كما يجيء في^(٦) قوله^(٧) :

١٦٣ - أَلَا رَجُلًا جزاه الله خيراً^(٨)

(التقدير)^(٩) أَلَا ترونني ، أي : هَلَّا ترونني .

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء - اتفاقاً منهم - وقد يقدَّر الفعلُ بعدها ، إما مفسراً كما في قولك : هلا زيدا ضربته ، أو غير مفسرٍ كما في قوله^(١٠) :

(١) الكتاب ٤٣٢/١ .

(٢) صفحة ٥٥٠ ، ٥٥١ .

(٣) في ت : هو أربعة .

(٤) وفي الكتاب ٣٥٩/١ وسألت الخليل رحمه الله عن قوله :

أَلَا رجلاً جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيث

فزعم أنه ليس على التمني ، ولكنه بمنزلة قول الرجل : فهلاً خيراً من ذلك ، كأنه قال ألا تُروني رجلاً جزاه الله خيراً .

(٥) تكملة من ط .

(٦) صفحة ٨٣٧ .

(٧) قائله عمرو بن قعاس - وفي العباب للصاغاني : قعاس - بن عبد يغوث بن مخدش .. المرادي المذحجي .

قتله عبد الله بن زياد مع مسلم بن عقيل بن أبي طالب ، وصلبهما (الخزائن ٥٥/٣) نقلاً عن جهمرة ابن الكلبي .

(٨) عجزه : يدل على محصلة تبيث ، والبيت في الكتاب ٣٥٩/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ٥٦ ، وفي الأزهية ١٧٣ ،

وفي رصف المباني ٧٩ ، وفي المغني ٩٧ ، وفي شرح شواهد ٢١٤ ، ٦٤١ ، وفي العيني ٣٦٦/٢ ، وفي الخزائن

٥١/٣ .

اللغة : المحصلة هي المرأة التي تحصل تراب المعدن ، ورواه الأزهري بفتح الصاد مشددة وقال : هما لأعرابي أراد

أن يتزوج امرأة بمتعة (الخزائن ٥٤/٣) .

الشاهد : أنشده الرضي على ألا قد تكون عند الخليل للتحضيض ، كما في هذا البيت .

(٩) تكملة من ط .

(١٠) قائله جرير وستأتي ترجمته صفحة ٨٢٦ .

١٦٤ - تَعْدُونَ عَقَرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدَكُمْ بني ضَوْطَرَى لولا الكَمِّي الْمُقَنَّعَا^(١)
أي لولا تعدون .

وكذا إن لَوَ ، فإنه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو : إن سيفا فسييف ، ونحو :
« اطلُّوا العلمَ ولو بالصين »^(٢) .

ولاشك أن التحضيضَ والعرض والاستفهام والنفي والشرط (والنهي)^(٣) والتثني معانٍ تليق بالفعل ، فكان القياس اختصاصُ الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص ، كحروف التحضيض ، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل ، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال ، كهزمة الاستفهام وما ولا للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كألا^(٤) للعرض -

(١) البيت في ديوان جرير ٩٠٧ ، وفيه هلا مكان لولا . وفي الجمل ٢٤١ ، ونسبه المحقق إلى الأشهب بن رميلة أيضا ، وفي الخصائص ٤٥/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٧٩/١ ، وفي ابن يعيش ٣٨/٢ ، وفي المغني ٣٦١ ، وفي شرح شواهد ٣٦١ ، وفي اللسان (ضطر) ، وفي المسائل العسكرية ١١٢ ، وفي الخزانة ٥٥/٣ .
اللمعة : تعدون : ترون ، عَقَرَ الناقةَ : ضَرَبَ قوائمها بالسيف ، النيب : جمع ناب ، وهي الناقة المسنة ، ضوطري : الرجل الضخم اللثيم الذي لا غَنَاءَ عنده ، الكَمِّي : الشجاع المتكفي في سلاحه ، المقنع : الذي على رأسه البيضة واليغفر .

الشاهد : أنشده الرضي على أن الفعل قد حذف بعد لولا بدون مفسر ، أي لولا تعدون . وقدره ابن هشام في المغني ٣٦٢ فقال : أي لولا عدتكم ، وقول النحويين : لولا تعدون مردود ، إذ لم يُرَدَّ أن يحضهم على أن يعدوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي ، وإنما قال تعدون على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن .

(٢) ذكره أبو الحسن نور الدين السهمودي في الغماز على اللماز في الأحاديث المشتهرة صفحة ٣٥ وقال محققه محمد السلفي : أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ١٠٦/٢ ، والخطيب في تاريخه ٣٦٤/٩ .. وابن عبد البر في جامع بيان العلم ٧/١ ، وابن حبان في الضعفاء ٣٨٢/١ ، وابن الجوزي ٢١٥/١ .

وقال : انظر الحديث في المقاصد الحسنة ٦٣ ، ميزان الاعتدال ١٠٧/١ ، فيض القدير ٥٤٢/١ ، ثم قال : درجته : لا أصل له ، لأن في سنده (أبو عاتكة) وهو طريف بن سليمان قال أبو حاتم : ذاهب الحديث ، وقال البخاري : مُتَنَكَّر الحديث ، وله طرق كلها باطلة كما قال الألباني وغيره .

(٣) تكملة من ط .

(٤) أُثِبَتْ في هامش ط خلاف ما هنا وتضمن هذا الخلاف شاهداً خرَّجه البغدادي تحت رقم ١٦٥ وهأنذا أثبت هنا ما كتب في الحاشية رقم ٣ صفحة ١٧٧ : كحرفي الشرط ، وجميع هذه الأحوال أعني البقاء على الأصل من الاختصاص ، والغلبة في الأفعال ، والاشتراك بين القبيلين ، والاختصاص بالأسماء أمورٌ موقوفة على السماع ، لا طريق للقياس فيها ، ولا علةٌ مخصصةٌ لكل واحد منها بما اختص .

على ما يجيء الكلام عليه في اسم لا لتفي الجنس^(١) - وكذا إن الشرطية ، فإن المرفوع في نحو : ﴿إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾^(٢) يجوز عند الأخفش^(٣) والفراء^(٤) أن يكون مبتدأ ، والمشهور وجوب النصب في إن زيدا ضربته ، وألا زيدا تضربه في العرض .

قوله : وليس مثل « أزيد ذهب به » منه ، فالرفع .

أي فالرفع واجب ، وإنما قال : إنه (ليس منه - أي)^(٥) ليس من هذا الباب ، لأنه وإن كان اسما بعده فعل (مشغول بضميره)^(٦) لكنه ليس مشغولا عنه - أي عن العمل فيه أي عن نصبه لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لا يكون إلا النصب - كما ذكرنا^(٧) - وقوله بضميره أو بمتعلقه أي بنصب ضميره أو (بنصب)^(٨) متعلق ضميره ؛ لأن الفعل لا يشغل عن نصب اسم (يرفع)^(٩) ضميره .

ففي قولك : أزيد ذهب به ؟ خرج (زيد) من الحد المذكور بقوله مشغول عنه ، وبقوله بضميره ، إذ المعنى مشغول عن نصبه بنصب ضميره .

= هذا وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية شاذًا قال :

١٦٥ - ونبت ليلي أرسلت بشفاعة إليّ فهلا نفسُ ليلي شفيعها

وأما حرفا الشرط فالخلاف في لو قد مضى في باب المبتدأ ، وأمّا إن - فأكثر البصريين على أنه لا يدخل إلا في فعل ظاهر أو مقدر ونقل عن الأخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا . ومن الحروف اللازم دخولها على الأفعال ألا للعرض فيجب النصب بعدها نحو : ألا زيدا تكرمه - على ما يجيء الكلام فيه في اسم لا لتفي الجنس .

(١) صفحة ٨٣٤ ، ٨٣٥ .

(٢) النساء ١٧٦ .

(٣) انظر : هامش رقم ٣ صفحة ٢٢٠ .

(٤) في معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ : عند ذكر قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ قال : في موضع جزم - يعني استجارك - وإن فرّق بين الجازم والمجزوم بـ (أحد) وذلك سهل في (إن) خاصة ، دون حروف الجزاء ، لأنها شرط وليست باسم ، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل ، وتدور في الكلام فلا تعمل ، فلم يخفوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب .

(٥) ساقط من جـ وصـ وطـ .

(٦) ساقطتان من جـ وصـ وطـ .

(٧) صفحة ٥٢١ وما بعدها .

(٨) ساقطة من صـ .

(٩) في ط : يرفع .

هذا على أنه جوز ابن السراج^(١) والسيرافي^(٢) في مثل هذا المبني للمفعول إسناده إلى مصدر مقدّر : أي أزيذا ذهب الذهاب به ، فيكون (المجرور)^(٣) في محل نصب ، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط .

وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بفعله .

وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور ، بل يقدرون قبل الاسم فعلاً متعدياً نحو : اذْهَبَ شخصٌ زيذاً ذُهبَ به^(٤) .

فاللازم (يفسر)^(٥) المتعدي - كما ذكرنا قبل عن بعضهم أنهم يضمرون في نحو : إن زيذاً ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس ، أي إن ضُربَ زيذاً ضربته^(٦) .

وكلاهما خلاف الأصل ، إذ الأصل موافقة الاسم المحدود (لضميره أو متعلقه)^(٧) في الرفع والنصب ، إذ ضميره أو متعلقه نائبه ، كما أن عامل الضمير والمتعلق نائب عامل الاسم ، فتتوي في إن زيذاً ذُهبَ ، أو ذُهبَ به ، أو ذُهبَ غلامه ، أو ذُهبَ بغلامه رافعا . وتتوي في : إن زيذاً ضربته أو حق عليه الضلالة ، أو ضربتُ غلامه ، أو حق على غلامه الضلالة ناصباً .

قوله : وكذا : ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبْرِ ﴾^(٨) .

أى ليس من هذا الباب ، لأنه خرج بقوله مشتغل عنه - أي عن نصبه - مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع ، وهنا لو نصبت كل شيء بفعلوا لم يبق معنى الرفع ، إذ يصير المعنى : فعلوا في الزبر كل شيء - إن علقنا الجار بفعلوا - ونحن لم نفعل في الزبر -

(١) انظر : الأصول ٧٩/١ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٦٢٧/٢ .

(٣) في ت : الجار والمجرور .

(٤) لم أجد من نسب هذا الرأي إلى الكوفيين غير الرضي ، بل لم يذكر جواز نصب الاسم المذكور غيره فيما رأيت .

(٥) في ج ص و ط : مفسر .

(٦) صفحة ٥٤٩ ونسب إجازة ذلك إلى السيرافي .

(٧) في ط : بضميره أو متعلقه .

(٨) القمر ٥٢ .

أي في (صحائف)^(١) أعمالنا - شيئاً ، إذ لم نوقع فيها فعلاً ، بل (الكرام)^(٢) الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة .

وإن جعلنا الجار (والجرور)^(٣) نعتاً لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء (مثبت)^(٤) في صحائف أعمالهم ، وهذا - وإن كان معنى مستقيماً - إلا أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع ، إذ المراد منه ما أريد في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ ﴾^(٥) وفعلوه صفة كل شيء ، أي كل ما فعلوه مثبت في صحائف أعمالهم ، بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة .

قوله : ونحو : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا ﴾^(٦) الفاء بمعنى الشرط عند المبرد ، وجملتان عند سيويه ، وإلا فاختار النصب .

(أقول)^(٧) جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر ، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو (قوله تعالى)^(٨) : ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾^(٩) إلا أن القراء لما اتفقوا فيه على الرفع ، إلا ما روي في الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنصب^(١٠) ، والنصب مع الطلب مختار كما تقدم^(١١) ، والقرآن لا يجوز (أن يكون)^(١٢) على غير

(١) في ط : صحف .

(٢) في ط : الكلام ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٣) ساقطة من ط .

(٤) في ت : مثبتا ، ولعل الأصح ما أثبتته ، لأن مثبت وصف لشيء وليس لكل .

(٥) القمر ٥٣ .

(٦) النور ٢ . وبعدها : ﴿ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةٌ جَلْدَةً ﴾ .

(٧) تكملة من ط .

(٨) تكملة من ج و ط .

(٩) المدثر ٣ .

(١٠) ذكر هذه القراءة عن عيسى بن عمر ابن جني في المحتسب ١٠٠/٢ ثم قال : وهذا منصوب بفعل مضمر أيضا ، أي اجلدوا الزانية والزاني ، فلما أضمر الفعل الناصب فسر بقوله : فاجلدوا ، وجاز دخول الفاء في هذا الوجه لأنه في موضع أمر ، ولا يجوز زيدا فضربته .

(١١) صفحة ٥٤٣ .

(١٢) ساقطتان من ج و ص و ط .

المختار ، تمحل^(١) له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور ، لئلا يلزم منه غير المختار .
فنقول : ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها إذا كانت زائدة ، كما في قوله تعالى : ﴿ إِذَا
جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾^(٢) إلى قوله : ﴿ فَسَبِّحْ ﴾^(٣) - كما يحییء في الظروف المبنية^(٤) - .
أو تكون الفاء (واقعة غير موقعها)^(٥) لغرض^(٦) كما في ﴿ وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ ﴾^(٧)
و ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾^(٨) .

وأما إذا لم تكن زائدة ، وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لا يعمل فيما قبلها -
كما تقدم^(٩) - .

وفي الآية هي كذلك (لكون)^(١٠) الألف واللام في الزانية مبتدأ موصولاً فيه معنى
الشرط ، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط ، فخير المبتدأ كالجزاء .
وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء^(١١) والمبرد^(١٢) ، (فالفاء واقعة في موقعها)^(١٣) ،
فيخرج عن الحد بقوله : مشغل عنه بضميره أو متعلقه .
وقال سيبويه : هما جملتان ، أي الزانية مبتدأ محذوف المضاف ، أي حكم الزانية ،

(١) جواب لما في قوله : القراء لما اتفقوا .

(٢) و(٣) سورة النصر . والآيات هي ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبِّحْ
بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا ﴾ .

(٤) ط ١١١/٢ .

(٥) في ص : غير واقعة موقعها .

(٦) انظر : صفحة ٥٢٩ تعليقة ١٠ .

(٧) المدثر ٣ .

(٨) الضحى ٩ .

(٩) صفحة ٥٢٩ .

(١٠) في ص : لكن .

(١١) معاني القرآن ٢/٢٤٤ .

(١٢) قال في الكامل ٢/٢٦٥ ، ٢٦٦ : هريرة ودعها وإن لام لايم : منصوب بفعل مضمر تفسيره ودعها .. وإن
لم تضمر ورفعت جاز وليس في حسن الأول ... فأما قول الله عز وجل : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾
وكذلك ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ فليس على هذا ، والرفع الوجه ، لأن معناه الجزاء ،
كقوله : الزانية أي التي تزني فإنما وجب القطع للسرقة والجلد للزنا فهذه مجازاة . ومن ثم جاز الذي يأتيني فله درهم .
(١٣) ساقط من ص .

والخير محذوف ، أي فيما يتلى عليكم بعد^(١) .

وقوله : فاجلدوا هو الذي (وعد)^(٢) بأن حكم الزانية فيه ، والفاء عنده - أيضا - للسببية أي ثبت زناها فاجلدوا ، فخرج - أيضا - بقوله : مشغل عنه بضميره - كما قدمنا^(٣) - .

قوله : وإلا فالختار النصب .

أي لولا التقديران المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب ، فكان المختار النصب لقرينة الطلب ، التي هي أقوى قرائنه .

وتقدير المبرد أقوى ؛ لعدم الإضمار فيه ، كما في تقدير سيبويه .

واعلم أن ما يشتغل (به)^(٤) المفسر من ضمير الاسم المذكور أو متعلقه إن وقع بعد إلا فالفعل المقدّر ينبغي أن يكون مثبتا ، فيقدر في نحو : إن (زيد)^(٥) لم يقم إلا هو إن قام زيد لم يقم إلا هو ، وفي نحو : إن زيدا لم تضرب إلا إياه : إن تضرب زيدا لم تضرب إلا إياه ، وذلك لأن الاسم المذكور يقع (من)^(٦) الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغل به من المفسر ، ألا ترى أن (أحد) واقع من (استجارك) المقدّر مقام الضمير من استجارك المفسر . وكذا « زيدا » في : إن زيدا ضربته ، واقع من ضربت المقدّر موقع الضمير من المفسر ، وما بعد إلا إذا كان فاعلا أو مفعولا مثبت لا غير ؛ لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب^(٧) ، وليس قبل الاسم المذكور إلا حتى ينقض نفى الفعل (المقدّر)^(٨) ، كما نقض (إلا) المذكور قبل المشتغل به نفى المفسر ، فلم يبق إلا إضمار الفعل الموجب ، ليوافق في المعنى المنفي المنقوض نفىه بإلا ، (ألا ترى

(١) الكتاب ٧١/١ ، ٧٢ .

(٢) في ت وج : وعدوا .

(٣) صفحة ٥٢٩ .

(٤) في ص وط : عنه ، والصواب ما أثبتته .

(٥) في ص : زيدا ، والصواب ما أثبتته . لأن المفسر لازم لا ينصب المفعول به .

(٦) في ص : في .

(٧) سيأتي الحديث في باب الاستثناء عن وقوع الاستثناء المفرغ في الموجب صفحة ٧٤٨ .

(٨) ساقطة من ص .

أن قام زيد^(١) - في مثالنا - يوافق في المعنى لم يقم إلا هو ، وكذا يضرب زيدا يوافق
(في المعنى)^(٢) لم يضرب إلا إياه .

فإذا تقرر هذا قلنا : قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور ، مرفوعٌ
ومنصوبٌ ، وقد يكون فيه ضميرٌ ومتعلقٌ به كذلك - أي متخالفان رفعاً ونصباً - وقد
يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك .

فالأول على ثلاثة أضرب ، لأن الضميرين إما متصلان أو منفصلان ، أو متصلٌ
ومنفصلٌ فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعلٍ رافعٍ لذلك الاسم المذكور أو
إضمارٍ ناصبٍ ، مثاله : إن زيد لم يعطك إياه إلا هو ، فإن نصبته اعتباراً بإياه قدرت
هكذا : لم يعطك زيداً لم يعطك إياه (إلا هو)^(٣) فلو سلطت الفعل عليه^(٤)
(لقلت)^(٥) : زيداً لم يعطك إلا هو .

وإن رفعته اعتباراً بـ (هو) قدرت هكذا : أعطاك إياه زيدٌ لم يعطك إياه إلا هو ،
لأن المشتغل به - إذن - بعد إلا ، فلا بد من تقدير موجب - كما تقدم^(٦) - وتسلط
المفسر ههنا على الاسم المذكور مُحالٌ إذ الفعل لا يرفع ما قبله .

وإن كان أحدهما متصلاً والآخر منفصلاً فالاعتبار بالمتصل - يعني إن كان مرفوعاً
أضمر الرفع - وإن كان منصوباً أضمر الناصب ، فالأول نحو : إن زيدا أعطاك إياه ،
وإياه راجع إلى زيد ، وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدهما
منفصلاً ، وكذا : إن زيدٌ لم يضرب إلا إياه ، التقدير : إن أعطاك زيد أعطاك إياه ،
وإن لم يضرب زيد لم يضرب إلا إياه .

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير : إن أعطاك زيداً أعطاك إياه ، والمفعول مفسر الفاعل

(١) في ت وص : فقام زيد .

(٢) في ط : معنى ، وهي ساقطة من ص .

(٣) ساقطتان من ط .

(٤) يعني على الاسم الذي كان الفعل مشتغلاً عنه بنصب ضميره .

(٥) في ط : قلت .

(٦) صفحة ٥٦٣ .

الذي هو ضمير متصل ، وقد بينا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو : زيدا ضرب ، فكيف يجوز مع تأخره ؟ ولكان بالتسليط : إن زيدا أعطاك ، فيكون نحو : (زيدا ضرب) ولا يجوز .

وكذا لو اعتبرت المنفصل في (زيدا)^(١) لم يضرب إلا إياه لكان التقدير ضَرَبَ زيدا ، وبالتسليط زيدا ضَرَبَ ، ولا يجوز أن .

والثاني - أي الذي المتصل فيه منصوب - نحو : إن زيدا لم يضربه إلا هو (أي إن لم يضرب زيدا لم يضربه إلا هو)^(٢) .

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير إن ضربه زيد ، والفاعل مفسر للمفعول الذي هو ضمير متصل ، وقد تقدم امتناع ذلك^(٣) .

وإن كانا متصلين - ولابد أن يكون الفعل من أفعال القلوب ، أو مما ألحق به كَعَدِمْتُ وفقدت ، وإلا اتحد ضميرا الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب ، كما يجيء في بابها^(٤) - نظرنا^(٥) ، فإن كان الاسم المذكور ظاهرا وجب رفعه - اعتبارا بالضمير المرفوع - نحو : إن زيدا عِلِمَهُ قائما ، أي إن عِلِمَ زيد عِلِمَهُ قائما ، إذ لو نصبت لكان التقدير : إن عِلِمَ زيدا عِلِمَهُ قائما ، فيفسر المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ، ولا يجوز لا في أفعال القلوب ولا في غيرها مع تقدم المفعول ، نحو : زيدا عِلِمَ قائما ، فكيف مع تأخره عن الضمير ؟ ولكان بالتسليط (إن زيدا علم قائما)^(٦) فلا يجوز أيضا لما ذكرنا .

وإن كان الاسم المذكور ضميرا راجعا إلى ما قبله جاز رفعه ونصبه ، اعتبارا بكل واحد من ضميري المفسر ، كقولك - بعد جَرِي ذكر زيد - إن إياه عِلِمَهُ قائما ،

(١) في ط : زيد ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٢) ساقط من ص .

(٣) صفحة ٥٢٧ .

(٤) ط ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ .

(٥) جواب الشرط في قوله قبل : وإن كانا متصلين .

(٦) في ج و ص وط : إن زيدا عِلِمَ عِلِمَهُ قائما ، ولعل الصواب ما أثبتته لأنه على التقدير المذكور في ج و ص وط

جائز والشارح يقول : لا يجوز .

أي (إن علمه قائما)^(١) اتصل الضمير المنفصل لما ظهر عامله ، وبالتسليط : إن إياه علم قائما ، ويجوز : إن هو علمه قائما ، أي إن علم علمه قائما ، باستتار الضمير لما ظهر العامل .

وأما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصباً - نحو : إن زيداً ضربَ غلامه ، وإن زيداً ضربَ غلامه ، وإن زيداً ضربَ غلامه ، وإن زيداً ضربَ غلامه ، فإعتبار^(٢) بالضمير المتصل لا بالمتعلق ، فيجب في : إن زيداً ضربَ غلامه الرفع ، إذ لو نصبته اعتباراً بمتعلق الضمير لكان التقدير (إن ضرب زيداً - أي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف)^(٣) - فيفسر المفعول الفاعل ظاهراً مع تأخر المفعول ، ومع المضاف يفسر ذيل المفعول الفاعل ، وكلاهما لا يجوز - كما تقدم في أول هذا الباب^(٤) - وعلى تقدير المصنف يكون التقدير^(٥) (إن لابس (زيداً)^(٦) - وضمير لابس لزيد - ولا يجوز - كما قدمناه^(٧) .

وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفاً في مثله يكون التقدير : إن ضرب زيداً أي متعلق زيد ، فيكون المفعول في الظاهر مفسراً للفاعل ، وهو ضمير متصل ، وفي التقدير : ذيل المفعول مفسر للفاعل ، ولا يجوز أن مع تقدم المفعول ، نحو : زيداً ضرب ، (و)^(٨) غلام هـند ضربت ، فكيف مع تأخره ؟ وبالتسليط يصير : إن زيداً لابس ، أو إن زيداً ضربَ ، أي متعلق زيد ضرب ، ولا يجوز .

وأما إن كان الضمير في المسألتين (منفصلاً)^(٩) جاز رفع الاسم المذكور ونصبه ، نحو : إن زيداً لم يضرب غلامه إلا إياه ، وإن زيداً لم يضرب غلامه إلا هو .

(١) في ط : إن علمه علمه غائباً ، وعلى ما في ط يجب أن يكون بالتسليط : إن إياه علم علمه قائما . والله أعلم .

(٢) جواب أما في قوله : وأما المفسر .

(٣) صفحة ٥٣٥ .

(٤) (٧) صفحة ٥٢٧ .

(٥) تكملة من ط وحدها .

(٦) في ط : زيد ، والصحيح ما أثبت ، لأنه لا يمكن أن يكون للفعل فاعلان ظاهر وضمير ، والله أعلم .

(٨) ساقطة من ط ، وهي لازمة .

(٩) في ص : متصلاً والصواب ما أثبت لأن الحديث بعده عن المنفصل .

تقدير الرفع في المسألة (الأولى)^(١) : إن لم يضرب زيد - أي متعلق زيد - لم يضرب غلامه إلا إياه .

وتقدير النصب فيها : إن ضرب غلام زيد زيدًا لم يضرب غلامه إلا إياه ، وبالتسليط : إن زيدًا ضرب غلامه ، لأنك إذا حذف الضمير المستثنى حذفت أداة الاستثناء ، فصيرت الفعل موجبًا ، ليبقى معنى إيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء .

وتقدير الرفع في الثانية : إن ضرب غلامه زيد لم يضرب غلامه إلا هو .

وتقدير النصب فيها : إن لم يضرب زيدًا - أي متعلق زيد - لم يضرب غلامه إلا هو ، وإن لم يلبس زيدًا بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو - على تقدير المصنف^(٢) - وبالتسليط : إن زيدًا - أي غلام زيد - لم يضرب إلا هو ، وعلى تقدير المصنف : إن زيدًا لم يلبس بضرب غلامه إلا هو^(٣) .

وأما المفسر الذي معه متعلقان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعًا ونصبًا نحو : إن زيدًا ضرب أخوه أباه ، فلك في الاسم المذكور الرفع والنصب ، فتقدير الرفع إن ضرب زيد - أي متعلق زيد - ضرب أخوه أباه ، وتقدير النصب : إن ضرب أخو زيد زيدًا - أي متعلق زيد - ضرب أخوه أباه ، وبالتسليط : إن زيدًا أي - أباء زيد - ضرب أخوه ، وعلى تقدير المصنف إن زيدًا لابس بضرب (أبيه)^(٣) .

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب والله أعلم بالصواب .

(١) في ط : أولى ، على أنه خبر لقوله ، وتقدير الرفع والصواب « الأولى » لأنه سيذكر بعده تقدير الرفع في المسألة الثانية .

(٢) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٥ .

(٣) في ت : ابنه .

التحذير

قوله : الرابع التحذير ، وهو معمولٌ بتقدير اتق ، تحذيراً مما بعده ، أو ذِكرُ المخدَّر منه مكرراً ، نحو : إياك والأسد ، وإياك وأن تُحذَفَ ، والطريق الطريق .

سمي اللفظ (المخدَّر)^(١) به من نحو : إياك والأسد ، ونحو : الأسد الأسد تحذيراً - مع أنه ليس بتحذير ، بل هو آلة التحذير .

قوله : وهو معمول بتقدير اتق تحذيراً مما بعده .

مؤدَّن بأن لفظ التحذير هو إياك دون المعطوف ، وليس كذا ، بل التحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه ، والصحيح أن يقال : لفظ التحذير على ضربين :
(إما لفظُ المخدَّر منه مكرراً ، معمولاً لبعْدٍ مقدراً نحو : الأسد الأسد .
أو لفظ المخدَّر مع المخدَّر منه بعده معمولاً لبعْدٍ مقدراً)^(٢) .

قوله : تحذيراً مما بعده .

مفعول له ، والعامل فيه المصدر - أعني التقدير - أي بأن تقدر : اتق تحذيراً مما بعد ذلك المعمول ، كالأسد الذي بعد إياك .

وتقدير (اتق) ههنا فيه (بعض)^(٣) السماجة من حيث المعنى : إذ يصير المعنى : اتق نفسك (من)^(٤) الأسد ، ولا يقال : اتقيت زيّداً من الأسد ، أي نجيته ، (ولو)^(٥) قال : بتقدير نَحَّ أو بَعْدَ كان أولى .

(١) في ط : المخدور .

(٢) في ط : أما لفظ المخدَّر مع المخدَّر منه بعده معمولاً لبعْدٍ مقدراً . وأما لفظ المخدَّر منه مكرراً معمولاً لبعْدٍ مقدراً نحو : الأسد الأسد .

والتعبيران واحد إلا أن الاختلاف في الترتيب فقط .

(٣) في ط : بعد .

(٤) في ص : و .

(٥) في ت : واذ .

قوله : أو ذكر المحذر منه مكررا .

فيه نظر ، وذلك أن (ذكر) مصدر ، ففي عطفه على قوله (معمول) بُعد من حيث المعنى ، إلا أن يقدَّر في الأول مضاف ، أي هو ذكر معمول ، أو ذكر المحذر منه . وفيه نظر أيضا ، لأن مراده بالتحذير هذا المنصوب ، لأنه في تقسيم المنصوبات ، ألا ترى إلى قوله : الثاني المنادى ، الثالث ما أضمر عامله ، فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا .

وفي بعض النسخ أو دُكر - بلفظ ما لم يسم فاعله - وليس بوجه ، لأن أو ههنا متصلة - من حيث المعنى - فينبغي أن يليه (مثل)^(١) المذكور قبل ، كما في نحو : جاءني زيد أو عمرو ، (بل)^(٢) لو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها ، تقول : أنا مقيمٌ ، ثم يبدو لك فتقول : أو أمشي ، بمعنى بل أنا أمشي ، فيكون للإضراب عن الأول والإثبات للثاني - كما يجيء في حروف العطف^(٣) - .

قال سيويو - في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾^(٤) لو قال : أولا تطع كفورا لانقلب المعنى ، لأنها - إذن - إضرابية بمعنى (بل) فتكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم^(٥) .

فلو قلنا ههنا : أو دُكر لكان إضرابا عن قوله معمول بتقدير اتق ، ولا يستقيم . فعلى كل وجهٍ في لفظه نظر^(٦) .

(١) ساقطة من ج .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) ط ٣٦٩/٢ .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ الدهر ٢٤ .

(٥) في الكتاب ٤٩١/١ : ولو قلت : أولا تطع كفورا انقلب المعنى فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بأم منقطعا من الأول ، لأن أو هذه نظيرها في الاستفهام أم .

(٦) لحل أحسن تخرج لكلام ابن الحاجب حذف كلمة (ذكر) من قوله أو ذكر المحذر .. إلخ وبذلك يستقيم الكلام ، أما تقدير الرضي بأنه على حذف مضاف من الأول ، فقد أجاب عنه بما يكفي ، وكذا ردُّ على ما ورد في بعض النسخ من أنه بالبناء للمفعول بما يكفي أيضا .

وضابط هذا الباب أن نقول ، كل (محذر)^(١) معمول لحذر أو بعد أو شبههما ،
مذكور بعده ما هو المحذر منه ؛ إما بواو العطف أو بمن ظاهرة أو مقدرة ، يجب إضمار
عامله ، وكذا كل محذر منه مكرّر معمول لبعده .

فيدخل في الأول نحو : إياك والأسد ، وإيائي والشر ، ومازِ رأسك والسيف^(٢) .
فالمحذر - إذن - إما ظاهر أو مضمّر ، والظاهر لا يجيء إلا مضافا إلى المخاطب ،
والمضمّر لا يجيء - في الأغلب - إلا مخاطبا ، وقد يجيء متكلّما - كما مر^(٣) - .
وإذا كان معطوفا على المحذر جاز أن يكون ضمير (غيب)^(٤) نحو : إياك وإياه من
الشر .

وقولهم : إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب^(٥) شاذ من وجهين :
من جهة وقوع إياه محذرا وليس بمعطوف ، ومن جهة إضافة إيا إلى المظهر .
وسيبيويه^(٦) يقدر نحو : إيائي والشر بنحو : لأحذر ونحوه . (فيكون على هذا
تحذرا لا تحذيرا)^(٧) .

(١) في ط : محذور .

(٢) في مجمع الأمثال ٢٧٩/٢ : قال الأصمعي : أصل ذلك أن رجلا يقال له مازن أسر رجلا ، وكان رجل يطلب
المأسور بذخل ، فقال له : ماز - أي يا مازن - رأسك والسيف فتحى رأسه ، فضرب الرجل عنق الأسير . قلت :
قال الليث : إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر يقول : أخرج رأسك فقد أخطيء ، حتى يقول : ماز رأسك ،
أو يقول : ماز ، ويسكت ومعناه مدّ رأسك .

(٣) نحو : إيائي والشر .

(٤) في ص وط : غائب .

(٥) أورد ابن جنّي في سر الصناعة ٣١٢ - ٣١٨ بتحقيق هنداي عن المبرد أن الخليل يذهب إلى أن (إيا) اسم
مضمّر مضاف إلى الكاف ، وحكى ذلك عن المازني أيضا .

ثم ذكر ما أورده سيبويه في الكتاب ١٤١/١ عن سماع الخليل من أعرابي إذا بلغ الرجل الستين فأياه وإيا الشواب .
وذكر آراء أخرى في إيا منها رأي للأخفش أنه اسم مفرد يتغير آخره كما تتغير المضمرات .

٢٧٠

ثم بين استحسانه رأي الأخفش ورد ما عداه .

وانظر : المسألة في كتاب الخليل بن أحمد الفراهيدي أعماله ومنهجه لمهدي المخزومي صفحة ٢١٤ .

(٦) في الكتاب ١٣٨/١ : ومن ذلك أيضا إياك والأسد وإيائي والشر ، كأنه قال : إياك فاتقين والأسد ، وكأنه
قال : إيائي لأتقين والشر .

(٧) تكملة من ط .

وقال الخليل : بعضهم (تقول)^(١) له : إياك ، فيقول : إياي^(٢) ، (إذا)^(٣) قَبْلَ منك واستجاب ، كأنه يقول : أَحْذَرُ نفسي وأَحْفَظُ .

وغير سبويه يقدر في نحو : (إياي والشر)^(٤) : حذر - (خطابا)^(٥) - كما في إياك^(٦) .

وقول سبويه أولى ؛ ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا - كما في إياك والشر .
وقول عمر (رضي الله عنه)^(٧) لجماعة : إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب بالعصا ، وليذكركم الأسل والرماح^(٨) يحتمل أمر المتكلم - أي لأبعد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب ، وأمر المخاطب أي بعدوني عن مشاهدة حذفه .

وأما الثاني - أعني المحذر منه المكرر - فيكون ظاهرا أو مضمرا ، نحو : الأسد الأسد ، ونفسك نفسك ، وإياك إياك ، وإياه إياه ، وإياي إياي ، سواء كان الظاهر مضافا أولا ، والمضمر متكلما أو مخاطبا أو غائبا .

وأجاز قوم ظهورَ الفعل مع هذا القسم ، نحو : احذرِ الأسدَ الأسدَ ، وإياك إياك احذر^(٩) .

نظرا إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل ، كقوله تعالى : ﴿ دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾^(١٠) .

(١) في جميع النسخ : يقول : ولعل الصواب ما أثبتته ، فإن المقصود المخاطب لا المتكلم .

(٢) في الكتاب ١٣٨/١ : وزعم أن بعضهم يقال له : إياك فيقول : إياي ، كأنه قال : إياي أحفظ وأحذر .

(٣) في ط : إذ .

(٤) في ت : إياي كأنه عاد لفظ المتكلم والشر .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) كالزخشرى وابن يعيش ٢٥/٢ ، ٢٦ ، وانظر : الهمع ١٧٠/١ ، ولم يذكر المبرد تحذير المتكلم في المقتضب .

(٧) تكلمة من جد وص وط .

(٨) ورد هذا القول في الكتاب ١٣٨/١ ، وفي إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٠٧/١ ، وفي تاج العروس ٦٦/٦ .

والنذكية الذبح ، والأسل : الرماح والنبل .

(٩) الذين ذكروا الإجازة من النحويين لم يحدّدوا المجيز . انظر : الهمع ١٦٩/١ ، وشرح الأسموني بحاشية الصبان

١٩١/٣ .

(١٠) من قوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ الفجر ٢١ .

ومنه الآخرون^(١) ، وهو الأولى ، لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذّر منه (ولأننا نقول)^(٢) إن كلّ معمول مكرّر موجبٌ لحذف عامله .

وحكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذّر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذّر منه للمحذّر ، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذّر منه على أبلغ ما يمكن ، وذلك بتكريره ، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر .
وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا .

قال المصنف : كان أصل إياك والأسد : اتقك ، ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلوا بال نفس مضافا إلى الكاف ، فقالوا : اتق نفسك ، (ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال)^(٣) ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه ، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل ، فرجع الكاف ولم يجز أن يكون متصلا ، لأن عامله مقدّر - كما يجيء في باب المضمرات^(٤) - فصار منفصلا .
وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه ، والأولى أن يقال : هو بتقدير إياك باعد ، أو نَحْ ، بإضمار العامل بعد المفعول^(٥) .

وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما (منفصلا)^(٦) كما جاز ما ضربت إلا إياك ، وما ضربت إلا إياي .

فإن قلت : بينهما فرق وذلك أن المفعول في الحقيقة في ما ضربت إلا إياي ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدّر ، أي ما ضربت أحدا إلا إياي ، فالفاعل والمفعول

(١) ومنهم سيبويه ١٣٩/١ ، والصميري في التبصرة ٢٦٢/١ .

(٢) في ت وج و ص : ولا نقول . والصواب ما أثبتته لأنه سيذكر بعد أن المكرر يجب حذف عامله .

(٣) تكملة من ج و ص و ط .

(٤) ط ١٢/٢ ، ١٣ .

(٥) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٧ ، وقال في إيضاحه للمفصل ٣٠٥/١ : ومنه ما هو قياسي .. كقولك : إياك والأسد وكقولك إياك من الأسد ، وأصله تَحَلَّ ، إلا أن الضميرين إذا كانا لشيء واحد وجب إبدال الثاني بالنفس في غير أفعال القلوب ، فصار التقدير نَحْ نفسك ، ثم حذف الفعل بفاعله ، فزال الموجب لتغيير إضمار الثاني ، فوجب رجوعه إلى أصله ، إلا أنه لا يمكن الإتيان به متصلا لعدم ما يتصل به ، فوجب أن يكون منفصلا .

(٦) هذا الرأي الذي رآه الرضي مذكور في أسرار العربية ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٧) في ص : متصلا .

فيه^(١) ليسا - في الحقيقة - ضميرين لواحد ، بخلاف قولك : إياي ضربت ! .

قلت : الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا - كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير^(٢) - لكونه مستقلا مثله ، وقد صرح السيرافي بجواز نحو : إياي ضربت ، وأيضا الظاهر من كلام العرب أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر ، وإن منعه المصنف في شرح الفصل عند قول جار الله : الله أحمد^(٣) .
فمعنى إياي ضربت (ما)^(٤) ضربت إلا إياي ، ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾^(٥) ما نعبد إلا إياك .

(وإنما وجب الحذف في الأول والثاني^(٦) لأن القصد - كما قلنا في النداء^(٧) - أن يفرغ المتكلم سريعا من لفظ التحذير ، حتى يأخذ المخاطب حذرَه من ذلك المحذوف ، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يرهق^(٨)) .

وإنما وجب حذف العامل في نحو : إياك والأسد لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف فعله ، لأن معنى إياك بعد نفسك من الأسد ، وفحوى هذا الكلام احذر الأسد ، ومعنى (الأسد) : أي بعد الأسد عن نفسك ، وهو أيضا بمعنى احذر الأسد ، لأن تباعد الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه ، فكأنك قلت : الأسد الأسد .

فإن قلت : المعطوف في حكم المعطوف عليه ، وإياك محذر والأسد محذر منه ، وهما متخالفان ، فكيف جاز العطف ؟

(١) في جميع النسخ : فيه ، والمقصود : في المثال أو في الكلام وليس المقصود المفعول فيه الاصطلاحي .

(٢) صفحة ٥٢٧ .

(٣) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٤٧/١ قوله : الله أحمد على طريقة إياك نعبد ، تقدما للأهم ، وما يُنقل أنه للحصر لا دليل عليه ، والتمسك فيه بمثل ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ الزمر ٦٦ ضعيف لأنه قد جاء ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ﴾ الزمر ٢ .

(٤) ساقطة من ط .

(٥) الفاتحة ٥ أو ٤ على خلاف في عد البسملة آية من الفاتحة وعدم عدها .

(٦) لم يتقدم الحديث عن حذف العامل إلا في المكرر فلا أدري ما الذي يقصد بالثاني ، وإن قلنا إنه يقصد المعطوف فلا يستقيم ذلك لأنه سيذكره بعد قليل .

(٧) صفحة ٤٨٦ .

(٨) تكملة من ط وحدها . وفيها أيضا بعد قوله : يرهق : والمعطوف في إياك والأسد في المكرر ، وهو كلام غير متسق مع ما قبله لذا جعلته في الهامش .

فالجواب : أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف (للمعطوف)^(١) عليه إلا في الجهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله ، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولا به ، أي مبعّدا وكذا الأسد مبعّد ، إذ المعنى إياك بعدّ وبعدّ الأسد .

قوله : إياك من الأسد ، ومن أن تحذف ، وإياك أن تحذف بتقدير (مِنْ) ولا تقول : إياك الأسد لامتناع تقدير (من) .

إذا جاء المحذّر منه بعد المحذر ، فإما أن يكون مع (أن) أو لا معها ، فالذي بغير أن نحو : إياك والأسد ، يجوز فيه وجهان ، كونه مع الواو ومع من ، وقد عرفت معنى العطف^(٢) ، وأما من فهو متعلق (بالفعل)^(٣) المقدر أي بعد نفسك من الأسد .

والذي مع أن يجوز فيه هذان الوجهان ، نحو : إياك وأن تحذف ، وإياك من أن تحذف ، ويجوز فيه وجه ثالث ، وهو حذف الجار ، لأن أن حرف موصولة طويلة بصلتها ، لكونها مع الجملة التي بعدها بتأويل اسم ، فلما طال - لفظا - ما هو في الحقيقة اسم واحد أجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر ، الذي هو مع الجرور كشيء واحد ، وكذا أن المصدرية ، وبعد حذف الحرف صار أن مع صلتها في محل النصب عند سيبويه ، نحو : الله لأفعلن^(٤) .

وقال الخليل^(٥) والكسائي^(٦) : هي باقية على ما كانت عليه من الجر .

(١) تكملة من جوص وط .

(٢) صفحة ٥٧٣ .

(٣) في ص : يبعد .

(٤) في الكتاب ١٤١/١ فإذا قلت : إياك أن تفعل ، تريد إياك أعظ مخافة أن تفعل ، أو من أجل أن تفعل جاز ، لأنك لا تريد أن تضمه إلى الاسم الأول ، كأنك قلت : إياك نغ لمكان كذا وكذا .

(٥) و(٦) ونقل أيضا عنهما هذا الرأي ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٤ فقال : ومذهب الخليل والكسائي في أنه وأن أنهما في محل جر بعد حذف حرف الجر . ونقل محقق الكتاب في الهامش رقم (١) كلام الخليل من الكتاب ٤٦٤/١ ومنه : فإن حذف اللام من أن فهو نصب ، كما أنك لو حذف اللام من لإيلاف كان نصبا هذا قول الخليل . ثم قال المحقق : هذا كلام سيبويه عن رأي الخليل في أن وأن بعد حذف حرف الجر فلعل المصنف استقى رأى الخليل من موضع آخر .

قلت : ولم أجد في الكتاب حديثا عن حذف الجار منسوباً إلى الخليل غير هذا ، ولعل الرضي نقل عن ابن مالك ما نقله عن الخليل . والله أعلم .

والأول أولى ، لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ، ونحو الله لأفعلن نادر .
وحذف حرف الجر مع غير أن وأن سماع ، نحو : استغفرت الله ذنبا ، أي من ذنب ،
(وبغاه الخير أي بغى له)^(١) .

وقال الأخفش الصغير^(٢) : يجوز حذف حرف الجر قياسا إذا تعين ، وإن كان مع
غير أن وأن^(٣) .

ولم يثبت ، فلهذا لم يجوز حذف الجار من إياك من الأسد إذ (ليس بقياس و)^(٤)
ولم يسمع .

فإن قيل : فاحذف العاطف .

قلنا : حذفه أيضا لا يجوز ، وهو أشد من حذف حرف الجر ، لأنه^(٥) قياس مع أن
وأن شاذ كثير في غيرهما ، وأما حذف العاطف فلم يثبت إلا نادرا ، كما قال أبو علي في
قوله تعالى : ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ ﴾^(٦) أي وقلت . فأما قول
الشاعر^(٧) :

(١) ساقط من ص .

(٢) هو علي بن سليمان الأخفش ، من أفاضل علماء العربية ، أخذ عن أبي العباس ثعلب ، وأبي للعباس المبرد ، وأبي
العلاء الضرير ، وأخذ عنه أبو عبيد الله المرزباني ، والمعافى بن زكريا ، وعلي بن هارون ، وكان ثقة . توفي سنة
٣١٥ هـ (نزهة الألباء ٢٤٨) .

(٣) ونقل هذا الرأي أيضا عن الأخفش الصغير ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٣٥ قال : ورأى علي بن سليمان
الأخفش اطراذ الحذف والنصب فيما لا لبس فيه كقول الشاعر :

تجنّ فتبدي ما بها من صباية وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي لقضى علي .. وهذا النقل يؤكد لي اعتماد الرضي على ابن مالك في نقله عن الخليل والكسائي المذكور سابقا .

في الصفحة السابقة ، تعليقة (٥) و(٦) .

(٤) تكملة من ط .

(٥) أي حذف حرف الجر .

(٦) التوبة ٩٢ . والآية يتأهما ﴿ وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعِنتَهُمْ
تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُفْقُونَ ﴾ وجواب الشرط : تولوا . وانظر : الكشف ٢٠٨/٢ .

(٧) هو الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب شيخ بني هاشم في وقته شاعرهم
وعالمهم ، شعره حجة احتج به سيبويه ، كان نازلا عند بعض بني تميم ، ولما اشتد هارون الرشيد في طلب الهاشمين
دلوا عليه ونهوه فهاجمهم . توفي نحو سنة ١٧٣ هـ (الأعلام ٢٥٦/٥) .

١٦٦ - فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب^(١)
 فإما لضرورة الشعر ، وإما لأن إياك إياك من باب (الأسد الأسد) ، أي المحذر منه
 مكرر ، و (المراء) منصوب بأحذر ، وهذا قول سيبويه^(٢) ، وإما لأن المراء مصدر
 (بمعنى)^(٣) أن تمارى ، فحُمِلَ في جواز حذف (الجار)^(٤) على ما يقدر به ، ومع هذا
 لا يجوز قياس سائر المصادر عليه ؛ وهذا قول ابن أبي إسحاق^(٥) .
 ولا يمتنع أن يُدعى أن الواو التي في المحذر بمعنى مع^(٦) .

(١) البيت في الكتاب ١/١٤١ ، وفي المقتضب ٣/٢١٣ ، وفي الخصائص ٣/١٠٢ ، وفي اللامات ٥٨ ، وفي رصف
 المياني ١٣٧ (الشطر الأول) ، وفي معجم الشعراء للمرزباني ٣١٠ وفيه : وشعره حجة احتج به سيبويه ، قال محمد
 ابن سلام : قلت ليونس : أيا أبا عبد الرحمن أتميزها ؟ ، قال : وهو من الإغراء . فقال : أجاز ابن أبي إسحاق للفضل
 ابن عبد الرحمن :

إياك إياك ... إلخ .

والبيت أيضا في الخزنة ٣/٦٣ .

اللغة : إياك : أحذر ، المراء : الجدال .

الشاهد قوله : إياك إياك المراء حيث حذف منه الواو ولم يقترب من وهو شاذ .

(٢) قال في الكتاب ١/١٤١ بعد أن ذكر امتناع نحو : إياك الأسد ، وإجازة ابن أبي إسحاق البيت المذكور - :
 كأنه قال : إياك ، ثم أضمر بعد إياك فعلا آخر ، فقال : اتق المراء .

(٣) ساقطة من ج و ص .

(٤) في ص : حرف الجر .

(٥) في الكتاب ١/١٤١ إلا أنهم زعموا أن أبا إسحاق أجاز هذا البيت في شعر ونسب البغدادي في الخزنة إلى ابن
 أبي إسحاق ما نسبته إليه الرضي انظر : ٣/٦٤ ، وابن أبي إسحاق هو أبو بحر عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي ،
 كان قديما بالعربية والقراءة إماما فيهما ، شديد التجريد للقياس . يقال : إنه أول من علل النحو ، كان هو وعيسى
 ابن عمر يظعنان على العرب ، وكان يرد كثيرا على الفرزدق فهجاه توفي بالبصرة سنة ١١٧ هـ (نزهة الألباء ١٨) .
 (٦) لم أجد من قال هذا الرأي غير الرضي فيما بين يدي .

الإغراء

وقد ترك المصنف باباً آخر مما يجب إضمار فعله - قياساً - وهو باب الإغراء ، وضابطه كل مغرٍ به مكرٍ أو معطوفٍ عليه بالواو مع معطوفه .
فالمكرر نحو قوله^(١) :

١٦٧ - أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح^(٢)
والذي مع العطف نحو : شأتك والحجج ، ونفسك وما يعينها ، والعامل فيهما الزم ونحوه .

وعلة وجوب حذفه ما تقدم في التحذير .
والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك^(٣) ، وإن لم يتكرر وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف - كما هناك - وكذا يجوز ههنا أن يكون الواو بمعنى مع^(٤) .

(١) ينسب البيت إلى مسكين الدارمي ، ومسكين هو ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح الدارمي التميمي ، شاعر عراقي شجاع من أشراف تميم ، له أخبار مع معاوية ، وكان متصلاً بزياد بن أبيه ، توفي سنة ٨٩ هـ (الأعلام ٤١/٣) وهو في ديوانه ٢٩ وينسب إلى إبراهيم بن هرمة . وقد مرت ترجمة إبراهيم بن هرمة صفحة ٧٢ .
(٢) البيت في الكتاب ١/١٢٩ ، وفي الخصائص ٢/٤٨٠ ، وفي شرح شذور الذهب ١٧٥ ، وفي توجيه إعراب أبيات ملفزة الإعراب ٨٠ ، وفي الخزائن ٣/٦٥ .

أعرب البغدادي (من لا أخاله) فقال ٣/٦٥ ، ٦٦ : من نكرة موصوفة بالجملة بعدها ، وقيل : موصولة ولا نافية للجنس ، وأخا : اسمها واللام : مقحمة بين المتضامين ، نحو قولهم : يا بؤس للحرب ، والخير محذوف ، أي موجود ونحوه .

الشاهد : قوله : أخاك أخاك فإنه منصوب على الإغراء مكرر .

(٣) صفحة ٥٧٢ .

(٤) انظر : صفحة ٥٧٦ تعليقة ٦ .

المفعول فيه

قوله : المفعول فيه ما فعل فيه فعلٌ مذكور من زمان أو مكان .

يعني بقوله : فعل مذكور الحدث الذي تضمنه الفعل المذكور ، لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف ، وذلك لأنك إذا قلت : ضربت أمس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم ، أي تكلمت به اليوم ، والضرب الذي هو مضمونه فعلته أمس ، فأمس ما فعل فيه الضرب لا ضربت .

واحترز بقوله (مذكور) عن نحو قولك : يوم الجمعة يومٌ مبارك ، فإنه لا بد أن يفعل في يوم الجمعة فعلٌ ، لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك ، فلم يكن في اصطلاحهم مفعولا فيه .

ونحو : يوم الجمعة في قولك : خرجت في يوم الجمعة داخلٌ في هذا الحد ، ولهذا قال بعد : وشرطُ نصبه تقديرُ (في) يعني أن (المفعول فيه) ضربان : ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره ، وشرطُ نصبه تقديره ، وأما إذا ظهر فلا بد من جره ، وهذا خلاف اصطلاح (القوم)^(١) ، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال : هو المقدر بفي من زمانٍ أو مكانٍ فعلٌ فيه فعلٌ مذكور^(٢) .

قوله : وشرطُ نصبه تقدير « في » ، وظروف الزمان كلها تقبلُ ذلك ، وظرف المكان إن كان مبهما قبل ، وإلا فلا ، وفُسِّرَ المبهم بالجهات الست ، وحُمِلَ عليه عند ولدى وشبههما لإيهامهما ولفظ مكان لكثرتِه ، وما بعد دخلت (مثل دخلت الدار)^(٣) على الأصح .

(قوله)^(٤) : ظروف الزمان كلها ، أي مبهمها ومؤقتها .

(١) في ط : القول ، والصواب ما أثبتته .

(٢) قد يُقَرَّر للمصنف ذلك أنه ذكر المفعول فيه مع المنصوبات ، وأما قوله : وشرطُ نصبه فلا يلزم منه دخول المجرور بفي لفظا في باب المفعول فيه ، بل كأنه بذلك يريد زيادة بيانٍ لتعريف المفعول فيه . والله أعلم .

(٣) تكملة من ط ، وهي مذكورة في مخطوطة متن الكافية صفحة ٢٤ ، وفي متن الكافية المثبت في شرح ابن الحاجب لكافيته صفحة ٣٨ .

(٤) ساقطة من ص وط .

تقبل ذلك : أي تقبل النصب بتقدير (في) .
 والمبهم من الزمان هو الذي لا حدَّ له يحصره ، معرفةً كان أو نكرة كحين وزمان ،
 والحين والزمان .
 والمؤقت : ماله نهاية تحصره ، سواء كان معرفة أو نكرة ، كيوم وليلة وشهر ، ويوم
 الجمعة وليلة القدر ، وشهر رمضان .
 قوله : وظرف المكان إن كان مبهما .
 اختلف في تفسير المبهم من المكان ، ف قيل هو النكرة^(١) .
 وليس بشيء ، لأن نحو : جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية .
 وقيل : هو غير المحصور^(٢) - كما قلنا في الزمان^(٣) .
 وهو الأول ، فيخرج (منه)^(٤) المقادير المسوَّحة كفرسخ وميل ، ولا خلاف في
 انتصابهما على الظرفية .
 فقال هؤلاء^(٥) : ينتصب من المكان على الظرفية نوعان : المبهم والمعدود .
 ويدخل في المبهم الجهات الست ، وعند ، ولدى ، ووسط ، وبين ، وإزاء ، وحذاء
 وحِدة ، وتلقاء ، وما هو بمعناها .

(١) في الكتب التي بين يدي لم ينص على من فسر المبهم بالنكرة ، ولم أجده في غير شرح ابن برهان للمع صفحة ١٢٢ حيث قال : فأما ظرف المكان فلا يتعدى الفعل إلى مؤقته بغير حرف إلا شاذاً .. وإنما يتعدى الفعل بنفسه إلى مبهمه فقط ، لاقتضاء المعنى مكاناً مطلقاً مبهماً غير معين . وانظر : إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣١٧/١ ، فقد ذكره أيضاً ورد عليه .

(٢) الذين فسروا المبهم بأنه غير المحصور كثير منهم ابن السراج في الموجز في النحو ٣٦ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسنة ٣٠٧ ، وابن يعيش في شرحه للمفصل ٤٣/٢ ، وأبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١/١ ، وابن جني في اللمع ٥٥ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٢/١ ، وغيرهم .

(٣) صفحة ٥٧٨ .

(٤) تكملة من ص .

(٥) يعني الذين قالوا : المبهم غير المحصور ، وذلك تخلصاً مما وقعوا فيه لأن الميل والفرسخ ينتصبان على الظرفية بلا خلاف كما يقول الرضي ، والحق أن هناك خلافاً في انتصابهما على الظرفية ، في اللمع ١٩٩/١ ، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصبَ الظرف هو قول النحويين إلا السهيلي ، فإنه زعم أن انتصابَ هذا النوع انتصابُ المصادر ، لا انتصابُ الظروف ، لأنه لا يقدر بغيري .. إلخ .

ويستثنى من المبهم جانب ، وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى^(١) ، فإنه لا يقال : زيد جانب عمرو وكنفه ، بل في جانبه ، (أو إلى جانبه)^(٢) ، وكذا خا. ج الدار فلا يقال زيد خارج الدار - كما قال سيويه^(٣) بل : من خارجها ، كما لا يقال : زيد داخل الدار ، وجوف البيت ، بل في داخلها ، وفي جوفه .

وتكلف المصنف لإدخال المحدود في لفظ المبهم ، بأن قال : المبهم ما ثبت له اسمه بسبب أمر غير داخل في مسماه ، فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه ، فإن المكان لم يصرف فرسخا بالنظر إلى ذاته ، بل بسبب القياس المساحي الذي هو أمر خارج (عن)^(٤) مسماه^(٥) .

وقال : المؤقت ما كان له اسمه بسبب أمر داخل في مسماه كأعلام المواضع ، فإنها أعلام لها باعتبار (عين)^(٦) تلك الأماكن ، وكذا مثل ، بلد وسوق ودار ، فإنها أسماء لتلك المواضع بسبب أشياء داخلية فيها ، كالدير في البلد ، والدكاكين في السوق ، والبيت في الدار ، وأما نحو : خلف وقدام ويمين وشمال وبين وجزاء فإن هذه (الأسماء)^(٧) تطلق على هذه الأماكن باعتبار ما تضاف إليه .

(١) في التاج ١٣٦/١٠ والذرا : الكين ، وقال الأصمعي : هو كل ما استترت به ، يقال : أنا في ظل فلان أي في كنفه وستره ودفعه . والذري بالضم جمع ذروة أعلى الشيء . وانظر : الكتاب ٢٠٤/١ ، والمقتضب ٣٤٨/٤ ، ٣٤٩ فقد ذكر امتناع نصب بعض هذه الألفاظ على الظرفية .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) الكتاب ٢٠٤/١ .

(٤) في ص : من .

(٥) ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٣١٧/١ ذكر هذا الرأي مع رأيين آخرين لم ينسبها إلى نفسه ، ورد على الرأي الذي يقول المبهم هو النكرة وعلى الرأي الذي يقول : المبهم غير المحدود بنحو الفرسخ والميل ، وذكر أنهما ينتصبان على الظرفية بلا خلاف فتبعه الرضي في ذلك ، ثم قال : ومنهم من قال : إن الوقت هو الذي له اسمه باعتبار ما هو داخل في مسماه والمبهم ماله اسمه باعتبار ما ليس داخل في مسماه ، وهذا هو الذي يطرد . فالدار على هذا مؤقت ، والفرسخ مبهم ، لأن الدار اسمها من جهة ما دخل في مسماها من البناء والسقف وغيره ، والفرسخ له اسمه باعتبار قياس غير داخل في مسماه .

(٦) في ص : من .

(٧) في ج و ص و ط : الأشياء ، ولعل الأحسن ما أثبتته .

(وينبغي أن يستثنى من المبهم في قوله أيضا نحو : جانب ، وما بمعناه ، وكذا جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها)^(١) ، وكذا بعض ما في أوله ميمٌ زائدة من اسم مكان لأنه إنما ثبت مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه ، والحدث شيء خارج عن مسمى المكان .

مع (أنه لا ينتصب)^(٢) كل ما هو من هذا الجنس ، فلا يقال (نمت)^(٣) مضرب زيد ، وقمت مصرعه ، بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل ، وذلك بأن يقال : اسم المكان أن يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان ، أولا .
والثاني لا ينتصب على الظرفية إلا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان ، كدخلت ونزلت وسكنت ، وهو كالمضرب والمقتل (والمنبت)^(٤) والمأكَل والمشرب ونحوها .

والأول ينصبه - أيضا - على الظرفية الفعل المشتق مما اشتق منه اسم المكان ، نحو : المجلس ، والمقعد ، والمأوى ، والمسد ، والمقتل ، والمبيت ، (فتقول : قاتلت موضع القتال ، ونصرت مكان النصر وكذا)^(٥) تقول : قمت مقامه ، وجلست مجلسه ، وأويت مأواه ، وسددت مسده .

وينصبه أيضا كل ما (كان)^(٦) فيه معنى الاستقرار ، وإن لم يشتق مما اشتق منه نحو : جلست موضع القيام ، وتحركت مكان السكون ، وقعدت موضعك ، ومكان

(١) في هامش ط ١٨٤/١ تعليقة ٤ فعلى قوله سمي المكان المبهم مبهما ؛ لأنه لا يطلق عليه الاسم بمجرد النظر إلى ذاته ، بل إطلاق الاسم عليه يحتاج إلى اعتبار شيء آخر خارج عن ذلك المكان ، فهو مبهم في ذاته ، متعين الاسم بذلك الخارج ، فظرف المكان عنده قسمان مبهم وموقت ، وعند الجز ولي ثلاثة أقسام : مبهم ومعدود وموقت ، ثم نقول : مقتضى ما حد به المصنف مبهم المكان أن ينتصب على الظرفية قياسا نحو قولك : جوف البيت ، وخارج الدار ، وداخلها ، ولا ينتصب على ما نص عليه سيبويه (نسخة) .

قلت : أثبت هذا الكلام هنا على غير العادة لما فيه من إيضاح وتفصيل ، وليس في النسخ المعتد بها .

(٢) في ط : مع أنه ينتصب ، والصواب ما أثبتته بدليل قوله : فلا يقال : نمت مضرب زيد .. إلخ .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) ساقطة من ج و ص و ط .

(٥) تكملة من ط .

(٦) تكملة من ج .

زيد ، وجلست منزل فلان ، وقعدت مركزه ، قال الله تعالى : ﴿ وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ ﴾^(١) وكذا نمت مبيته ، وأقمت (مشناه)^(٢) .

وما ليس فيه معنى الاستقرار لا ينصبه ، فلا يقال : كتبت الكتاب مكائك ، ورميت بالسهم موضع بكر ، وقتلته مكان القراءة ، وشتمتك منزل فلان .
وقال (الأثرون)^(٣) من المتقدمين : المبهم من المكان هو الجهات الست ، والموقت ما سواها^(٤) .

وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية^(٥) .

ثم قالوا : حُملَ عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجهات ، فانتصبت انتصابها لمشابقتها للجهات في الإبهام .

قال المصنف : وكذا حُملَ لفظ « مكان » على الجهات لا لإبهامه ، فإن قولك : جلست مكان زيد لا إبهام هنا في لفظ مكان ، بل لكثرة استعماله ، فحذف (في) منه تخفيفاً^(٦) .

ولا ينبغي للمصنف هذا الإطلاق ، فإن لفظ (مكان) لا ينتصب إلا بما (فيه معنى)^(٨) الاستقرار فلا يقال : كتبت المصحف مكان ضرب زيد - كما قدمنا^(٩) - .

(١) التوبة ٥ . وفي التبيان ٦٣٥ : المرصد : مفعول من رصدت ، وهو هنا مكان ، وكل ظرف لا قعدوا ، وقيل : هو منصوب على تقدير حذف حرف الجر ، أي على كل مرصد ، أو بكل .

(٢) في ج و ص : ممشاه .

(٣) في ط : الأثرون ، ولعله خطأ طباعي .

(٤) ومنهم أبو علي الفارسي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٤١ ، والزمخشري في المفصل بشرح ابن يعيش ٤٠/٢ ، وعبد القاهر في المقتصد ٦٤٣ .

(٥) انظر : المتن صفحة ٥٧٨ .

(٦) ذكر ابن الحاجب ذلك في إيضاحه للمفصل ٣١٩/١ ، ٣٢٠ مثلاً به لبيان معنى الظرفية في سواء قال : وبيان الظرفية فيها هو أن العرب تجري الظروف المعنوية المقدرة مجرى الظروف الحقيقية فيقولون : جلس فلان مكان فلان ، وأنت عندي مكان فلان ، ولا يعنون إلا منزلة في الذهن مقدرة ، فينصبونها نصب الظروف الحقيقية ، فكذلك إذا قالوا : مررت برجل سواك وسواك .. إلخ .

ولم يذكر أن ذلك لكثرة الاستعمال كما أشار إليه الرضي .

(٧) في ص : فيه من معنى .

(بلى ، يجب انتصاب لفظ مكان - بمعنى البدل - على الظرفية ، لكنه بمقدّر مشتقّ مما اشتق لفظ مكان منه ، نحو : أنت لي مكان أخى ، أي كائن مكانه ، وجاءني زيد مكان عمرو ، أي كائناً مكانه ، فهو نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، على ما ذكرنا قبل (١) .

وينبغي على قول هؤلاء الأكثرين أن تُحمَل المقادير المسوَّحة على الجهات الست ، لمشابتها لها في الانتقال ، فإن تعيّن ابتداء الفرسخ - مثلاً - لا يخص موضعاً دون موضع ، بل يتحوّل ابتداءه وانتهاءه كتحوّل الخلف قُدّاماً ، واليمين شمالاً . هذا واعلم أنه إنما نصب الفعل جميع أنواع الزمان لأن بعض الأزمنة - أعني الأزمنة الثلاثة - مدلوله ، فطرَدَ النصب في مدلوله وفي غيره .

وأما المكان فلمّا لم يكن لفظُ الفعل دالاً على شيء منه - بل دلّته عليه عقلية لا لفظية (لأن كل فعل لا بد له من مكان) (٢) - نُصِبَ (٣) من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلولُ الفعل - أي الأزمنة الثلاثة - (وهو غير المحصور منه والمعدود ، ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة) (٤) .

وأما انتصاب نحو : قعدت مقعده ، وجلست مكانه ، ونمت مبيته ، فلكونه متضمناً لمصدر معناه الاستقرار في ظرف ، فمضمونه مشعرٌ بكونه ظرفاً لحدث بمعنى الاستقرار ، كما أن نفسه ظرف لمضمونه ، بخلاف نحو : المضرب والمقتل ، فلا جرّم لم ينصبه على الظرفية إلا ما فيه معنى الاستقرار (لدلالة صيغة اسم المكان ، فالمكان في مثله مدلولٌ عليه بشيئين ، بخلاف نحو : المضرب والمقتل والمنصر ، فإن مضمونها - أعني : القتل والضرب والنصر - ليس بمعنى الاستقرار في ظرف ، فهو لا يشعر بالظرفية فيه . وإنما لم ينتصب مثل هذا المكان إلا بالفعل المشتق من الحدث الواقع فيه نحو : قعدت مقعده ، وأويت مأواه ، والمشتقّ مما يقاربه مما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى :

(١) تكملة من ج و ص .

(٢) ساقط من ص .

(٣) جواب لما في قوله : فلمّا لم يكن لفظ الفعل .. إلخ .

(٤) ساقط من ج .

﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾^(١) لأن لفظ هذا المكان لا يشعر إلا بكونه ظرفا لما فيه من معنى الاستقرار ، ولا يتعدى إليه إلا ما فيه معنى الاستقرار^(٢) .

وأما قول المصنف في الشرح : لما كان ظرفُ الزمان المعين مدوّل الفعل تعدى إليه الفعل^(٣) . فهو مغالطة منشؤها الاشتراك في لفظ المعين ، وذلك أن الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة الثلاثة لا على المعين المؤقت المراد به ههنا المحصور^(٤) ، كالיום واليلة (والشهر والسنة)^(٥) .

وكذا قوله : الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى إليه^(٦) ، غلط أو مغالطة وذلك لأن الفعل لا يدل على المكان المبهم أصلا ، لأن المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية لا العقلية ، ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ، ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق المكان ، (لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره)^(٧) .
قوله : ولفظ مكان .

وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل ، وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار .

قوله : وما بعد دخلت .

اعلم أن دخلت ونزلت وسكنت تنصبُ على الظرفية كلَّ مكان دخلت عليه ، مبهماً كان أولا ، نحو : دخلت الدار ، ونزلت الخان ، وسكنت الغرفة ، وذلك لكثرة استعمال

(١) التوبة ٥ . وانظر : صفحة ٥٨٢ تعليقة ١ .

(٢) تكملة من ج .

(٣) و(٦) قال في شرحه لكافيته ٣٨ : وإنما لم يقع من ظروف الأمكنة ذلك الموقع إلا المبهم دون المعين ، ووقعت ظروف الأزمنة كلها ذلك الموقع ، من جهة أن الأفعال التي تتعدى إليها تقتضيها دلالة على الزمان المعين ، فتعدت إلى المعين ، وليس للفعل دلالة على الأمكنة المعينة ، وإنما يقتضي مكانا غير معين ، فتعدت إلى غير المعين ، وهو المبهم حسبما كان اقتضاؤها . قلت : ليس في كلام ابن الحاجب ما يوجب هذا الهجوم ، والظاهر أنه أراد بالمعين ، الموقت المحصور .

(٤) هنا في ص : الذي له نهاية .

(٥) تكملة من ص وط .

(٧) ساقط من ص .

(هذه)^(١) الأفعال الثلاثة ، فَحُذِفَ حرفُ الجر - أعني في - معها في غير المبهم أيضا .

وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه^(٢) .

وقال الجرمي : دخلت متعدياً فما بعده مفعول به لا مفعول فيه^(٣) .

والأصح أنه لازم ، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها (في) نحو : دخلت في الأمر ، ودخلت في مذهب فلان ، وكثيراً ما يستعمل (في) مع الأمكنة أيضاً بعده نحو : دخلت (في البلد ، وكذا نحو قوله تعالى : ﴿ وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَاكِينِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾^(٤) وقولك : نزلت في الخان ، وكونُ مصدرٍ دخلت^(٥) على الدخول ، والفُعُولُ في مصادر اللازم أغلب ، وكونه ضدَّ خرجت ، وهو لازم اتفاقاً ، يُرْجَحان^(٦)

(١) في ط : هذا .

(٢) في الكتاب ١٥/١ ، ١٦ : وقد قال بعضهم : ذهب الشام يشبه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب ، وهذا شاذ ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام ، وفيه دليل على المذهب والمكان ، ومثل ذهب الشام دخلت البيت .. إلخ .

(٣) في الأمالي الشجرية ٣٦٧/١ ، ٣٦٨ فمذهب سيبويه أن البيت ينتصب بتقدير حذف الناقص وخالفه في ذلك أبو عمر الجرمي .

قلت : قال المبرد في المقتضب ٣٣٧/٤ ، ٣٣٨ فأما دخلت البيت فإن البيت مفعول ، تقول البيت دخلته ، فإن قلت : فقد أقول : دخلت فيه ، قيل هذا كقولك : عبد الله نصحت له ونصحته .
فقد جعله يكون متعدياً حيناً ولازماً حيناً آخر .

وأقره على صنيعة ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢ .

وجعل ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٨٣ النصب على نزع الخافض ثم قال ٦٨٤ : ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص ، لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ، ولم يُحْتَجْ معه إلى حرف جر في نحو قولهم : دخلت في الأمر . وانظر : الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب تحقيق د / أسامة طه الرفاعي ج ١ صفحة ٣٧٢ تعليقة ٣٢ فقد ذكر هناك استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم .

(٤) إبراهيم ٤٥ .

(٥) ساقط من ج .

(٦) علل الرضوي لاختياره - أعني كونَ دخل لازماً - بأربعة أشياء ، وأعاد الضمير إليها مثني ، وقد يغفر له إذا اكتفينا بقوله : وكون مصدره على فِعُول ، وكون ضده لازماً .. وأقول ذكر ابن يعيش هذه العلل في شرحه للمفصل

٤٤/٢ .

كونه لازما ، فمن ثم قال^(١) : على الأصح .

وأما نحو : ذهبت الشام فانتصبت الشام على الظرفية اتفاقا ؛ لأن ذهب لازم ، وهو شاذ كقوله^(٢) :

١٦٨ - فلا بعينكم قنا وعوارضا ولأقبلن الخيل لابة ضرغد^(٣)

أي في قنا وفي عوارض ، وهما موضعان^(٤) . ومثله قوله^(٥) :

١٦٩ - لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب^(٦)

(١) يعني ابن الحاجب انظر : متن الكافية صفحة ٥٧٨ .

(٢) قائله عامر بن الطفيل ، وينسب إلى عاتكة بنت زيد . وابن الطفيل هو : عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري من بني عامر بن صعصعة ، فارس قومه وأحد فناء العرب وشعرائهم ، وساداتهم في الجاهلية ، أدرك الإسلام شيخا ، فوفد على رسول الله ﷺ ، في المدينة يريد الغدر به فلم يجرؤ عليه فدعاه إلى الإسلام ولم يسلم . توفي سنة ١١ هـ (الأعلام ٢٠/٤) .

وعاتكة هي : بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية شاعرة صحابية تزوجها عبد الله بن أبي بكر ، فلما مات تزوجها عمر بن الخطاب ، فلما استشهد تزوجها الزبير بن العوام . توفيت نحو عام ٤٠ هـ (الأعلام ٧/٤) .
(٣) البيت في ديوان عامر ٥٥ وفيه : الملا وعوارضا ولأوردن .

وفي الكتاب ٨٢/١ ، ١٠٩ ، وفي الأمل الشجرية ٢٤٨/٢ ، وفي الخزانة ٧٤/٣ .
اللغة : ذكر صاحب الخزانة في شرح أقبلن رأيين : أحدهما للفارسي ، وهو أنه فعل لازم يتعدى بحرف الجر ، والأصل لأقبلن بالخيل إلى لابة ضرغد . ثم قال : وفيه تعسف لأنه حذف حرفي جر في فعل واحد . والثاني للعبدي شارح الإيضاح ، وهو أن أقبل ههنا متعد بمعنى جعل مقابلا ، وليس ضد أدبر ، والمعنى لأجعلن الخيل تقابل ، فهو متعد إلى مفعولين .. قال أبو زيد في نوادره : قبلت المشاة الوادي تقبله قبولا إذا استقبلته ، وأقبلتها إياه « الخزانة ٧٦/٣ ، ٧٧ » اللابة : الحرة . ضرغد : في اللسان ٢٥٢/٤ اسم جبل وقيل : هو موضع ماء ونخل . ويقال له أيضا : ذو ضرغد .

الشاهد قوله : قنا وعوارضا فإنهما مكانان ولا ينتصبان على الظرفية ، وقد نصبهما بإسقاط الجار شذوذا .

(٤) في الخزانة ٧٥/٣ قنا : جبل في بلاد بني ذبيان وفي ٧٦/٣ عوارض : جبل لبني أسد ، وقال أبو رياش : هو جبل في بلاد طيء ، وعليه قبر حاتم ، وهذا هو الصحيح .

(٥) قائله : ساعدة بن جؤية ، نقل صاحب الخزانة ٨٦/٣ ، ٨٧ عن الأمدى أنه أخو بني كعب بن كاهل بن الحارث ، وأنه شاعر محسن جاهلي وشعره محشو بالغريب ، ثم قال : إنه شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم وليس له صحة ، كذا قال ابن حجر .

(٦) البيت في الكتاب ١٦/١ ، ١٠٩ ، وفي الخصائص ٣١٩/٣ ، وفي أمالي ابن الشجري ٤٢/١ ، وفي شرح ديوان الهذليين ١٩٠/١ ، وفي الخزانة ٨٣/٣ .

اللغة : لدن : لين ناعم ، يعسل : يشد اهتزازة ، وعسل الثعلب أو الذئب إذا اشتد اضطرابه ، ولدن صفة أخرى لأسحم في قوله قبل يصف الرح :

من كل أسحم ذابل لا ضره قصّر ولا راشر الكعوب معلب

الشاهد قوله : عسل الطريق فإن أصله عسل في الطريق فحذف الجار شذوذا .

ويكثر حذف (في) - وإن كان شاذاً - من كل اسم مكان يدل على معنى القرب أو البعد ، حتى يكاد يلحق بالقياس ، نحو : هو منى مزجر الكلب^(١) ومناط الثريا^(٢) ومقعد الخاتن^(٣) ومنزلة الشغاف^(٤) .

ولا (بأس)^(٥) أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الظروف^(٦) فنقول : ظرف (الزمان)^(٧) على ضربين :

ما يصلح جواباً لـ (كم) وهو ما يكون معدوداً ، سواء كان معرفة أو نكرة ، فإذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له إن أمكن ، كما إذا قيل لك : كم سرت ؟ فقلت : شهراً . استغرق السير جميع الشهر ، ليله ونهاره ، إلا أن تقصد المبالغة والتجاوز ، وكذا إذا قلت : شهر رمضان .

فإن لم (يمكن)^(٨) استغراق الجميع استغرق منه ما (أمكن)^(٩) كما تقول : شهراً في جواب كم صمت أو كم سريت ؟ فالأول يعم جميع أيامه ، والثاني جميع لياليه .

والذي يصلح جواباً لمتى هو الزمان المختص ، معدوداً كان - كالعشر (الأول)^(١٠) من رمضان - أولاً . ومحدوداً كان - كيوم الجمعة - أولاً كالزمن الماضي ، ومعرفة كان كيوم الجمعة ، أولاً كأول يوم من رمضان ، ويوماً قدم فيه زيد .

ولا يجوز أن يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة أيام ، وكذا لو قلت : ثلاثة

(١) أي مكان زجره وطرده يعني هو مهان وانظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٨ .

(٢) انظر : صفحة ٢٨٥ تعليقة ٩ .

(٣) أي قريب .

(٤) الشغاف كَسَحَاب غلاف القلب .. أو حجاب .. أو جبهته أو سويداؤه (التاج ١٥٧/٦) والمعنى أن منزله في غاية العظمة .

(٥) في ص : بد .

(٦) كان الأولى أن يترك الحديث عما أهمله المصنف حتى ينتهي من شرح ما قاله ابن الحاجب عن الظرف .

(٧) في ج : المكان ، والصواب ما أثبتته بدليل التمثيل له بظرف الزمان .

(٨) في ط : يكن .

(٩) في ط : مكن .

(١٠) في ت : الأولى والصحيح ما أثبتته لأنها جمع الأول .

أيام من رمضان ، (لأنه غير مختص)^(١) ، ولو قلت : الثلاثة (الأوائل)^(٢) من رمضان جاز لاختصاصها .

ويجوز في جواب متى التعميم والتبعض إن صلح الفعل لهما ، كيوم الجمعة في جواب متى سرت ؟ ، وإن وجب التعميم فهو له ، كيوم الجمعة في جواب متى صمت ؟ ، وكذا إن لم يكن صالحا إلا للتبعض ، فهو له نحو : يوم الجمعة ، في جواب متى خرجت من البلد ؟

فما لا يصلح إلا جواب متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة .

ومالا يصلح إلا جواب كم المعدود غير المختص ، كثلاثة أيام وشهر وسنة .

وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص كالعشر (الأول)^(٣) من رمضان .

قال سيويه : الدهر والليل والنهار - مقرونة باللام - لا تصلح إلا جوابا لكم^(٤) .

- يعني الليل معطوفا عليه النهار^(٥) - كقوله تعالى : ﴿ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴾^(٦) أي الدهر ، فأما إذا قلت : سير عليه النهار ، أو سير عليه الليل - مشيرا إلى نهار وليل معينين ، فيقعان جوابا لمتى .

وقال سيويه : أسماء الشهور كالحرم وصفر إلى آخرها - إذا لم يضاف إليها اسم الشهر ، فهي كالدهر والليل والنهار (والأبد)^(٧) - أي تكون جوابا لكم لا غير - قال : لأنهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الأيام ، كأنك قلت : سير عليه الثلاثون يوما

(١) ساقط من ص .

(٢) في ت وط : الأولى ، وفي ج و ص : الأول ، والصواب ما أثبتته لأنها جمع الأوّل .

(٣) انظر : صفحة ٥٨٧ تعليقة ١٠ .

(٤) في الكتاب ١١٠/١ ، وما لا يجوز العمل فيه من الظروف إلا متصلا في ظرف كله ، قولك : سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد ، وهذا جواب لقوله : كم سير عليه ؟ إذا جعله ظرفا .. ويدلك على أنه لا يكون أن يجعل العمل فيه في يوم دون الأيام ، وفي ساعة دون الساعات أنك لا تقول : لقيته الدهر والأبد ، وأنت تريد يوما منه ، ولا لقيته الليل وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات .

(٥) لا يقصد سيويه ما ذكره الرضي ، وانظر : ما نقلته عن الكتاب ١١٠/١ في التعليقة السابقة .

(٦) الأنبياء ٢٠ .

(٧) في ط : والابد .

إذا قلت سير عليه صَفَرٌ فيستغرقها السير ، ولو أضفت إليها شهرا صارت كيوم الجمعة ،
وصلحت جوابا لمتى أيضا^(١) .

هذا كلامه ، فإن كان مستندا إلى (كلام)^(٢) عن العرب فيها ونعمت ، وإلا فأي
فرق بينهما من حيث المعنى ؟

قوله^(٣) كأنه (قيل : سير)^(٤) عليه الثلاثون يوما . قلنا : ليس تعيينُ العدد مع
اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى ، كالعشر الأول من رمضان - على ما
ذكرنا^(٥) - .

(١) الكتاب ١/١١١ .

(٢) في ص وط : رواية .

(٣) يعني سيبويه .

(٤) في ط : قيل : كأنه سير .

(٥) صفحة ٥٨٨ .

حكم الظروف في التصرف وضده

ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده ، فنقول :
المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل إلا منصوبا بتقدير (في) أو مجرورا بمن ، وقد ينجر (متى)^(١) بإلى وحتى أيضا ، وينجر (أين) بإلى أيضا مع عدم تصرفهما .

(و (مِنْ) الداخلة على الظروف غير المتصرفة أكثرها بمعنى (في) نحو : جئت من قبلك ومن بعدك و ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ﴾^(٢) ، وأما نحو : جئت من عندك ، و ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ﴾^(٣) فلا ابتداء الغاية .

والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى (في) أو انجراره بمن .
فمن الأول أكثر الظروف المبنية لزوما كإذ ، وإذا - على تفصيل يأتي في الظروف المبنية^(٤) - وكصباح مساء ، ويوم يوم - كما يجيء في المركبات^(٥) - .
وقد يجيء حيث وإذ متصرفين^(٦) نحو : ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٧) وقوله تعالى : ﴿بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ﴾^(٨) .

(١) في ط : من ، والصواب ما أثبت .

(٢) من قوله تعالى : ﴿وَقَالُوا قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنَكَ حِجَابٌ فَاغْمَلْ إِنَّا نَحْمِلُونَ﴾ فصلت ٥٥ .

(٣) من قوله تعالى : ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا﴾ مريم ٥ .

(٤) انظر : ط ١٠١/٢ وما بعدها .

(٥) ط ٩١/٢ .

(٦) انظر : في تصرفهما وعدمه هامش رقم ١ من المقتضب ٣٤٦/٤ ، ففيه كلام حسن .

(٧) الأنعام ١٢٤ .

(٨) من قوله تعالى : ﴿وَلَا يَصُدُّكَ عَنْ آيَاتِ اللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنْزِلَتْ إِلَيْكَ وَادْعُ إِلَى رَبِّكَ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾

القصص ٨٧ .

(ومن)^(١) المعربة (غير المتصرفة)^(٢) بُعِيدَات بَيْنٍ ، وذات مرة ، وذات يوم ، وذات ليلة ، وذات غداة ، وذات العشاء ، وذات الزُّمَيْن ، وذات العُومِ ، وذات صباح ، وذات مساء ، وذات صبح ، وذات غبوق .

فهذه الأربعة بغير (تاء)^(٣) وإنما سمع في هذه الأوقات ، ولا يقاس عليه نحو : ذات شهر ، ولا ذات سنة ، وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة خثعم^(٤) ، وهم يُصَرِّفُونَهَا قال شاعرهم^(٥) :

١٧٠ - عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يَسُوِّدُ^(٦)

وأما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرتا التصرف - كما يجيء في (باب)^(٧) الظروف المبنية^(٨) - .

ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات^(٩) ، ومعنى ذات مرة ، وأخواته يجيء في باب الإضافة^(١٠) .

(١) في ت : ومنه من .

(٢) تكملة من جد وط .

(٣) في ت وجد وص : هاء .

(٤) انظر : الكتاب ١١٥/١ ، والبصرة ٣٠٧/١ ، وفي معجم قبائل العرب ٣٣٠/١ ، خثعم بن أثمار : قبيلة من القحطانية كانت منازلهم بجلال السراة وما والاها حتى أجلتهم الأزد فنزلت خثعم ما بين ييشة وثرية وظهر تباله . (٥) أنس بن مدركة أو مدرك الخثعمي أبو سفيان ، شاعر ، فارس ، من المعمرين ، كان سيد خثعم في الجاهلية وفارسها ، وأدرك الإسلام فأسلم ، ثم أقام بالكوفة ، وانحاز إلى علي بن أبي طالب فقتل في إحدى المعارك سنة ٣٥ هـ (الأعلام ٣٦٦/١) .

(٦) البيت في الكتاب ١١٦/١ ، وفي المقتضب ٣٤٥/٤ ، وفي الخصائص ٣٢/٣ ، وفي البيان والتبيين ٣٥٢/٢ ، وفي الحيوان ٨١/٣ ، وفي الأمالي الشجرية ١٨٦/١ ، وفي شرح ابن يعيش ١٢/٣ ، وفي المقرب ١٥٠/١ ، وفي الهمع ١٩٧/١ ، وفي الدرر ١٦٨/١ ، وفي الخزانة ٨٧/٣ .

اللغة : على إقامة ذي صباح ، أي ليل ذي صباح ، لأمر ما : ما زائدة . لأمر ما يسود من يسود : أي الذي يسوده قومه لا يسودونه إلا لشيء من الخصال الجميلة ، والأمور الحمودة . (الخزانة ٨٩/٣ ، ٩٠) . الشاهد قوله : ذي صباح فإنه ظرف يلزم النصب على الظرفية إلا عند خذم فإنهم يصرفونه كما فعل شاعرهم حيث جاء به مجرورا .

(٧) تكملة من ص وط .

(٨) لم أجد في باب الظروف المبنية حديثا عن كثرة تصرف ذات اليمين وذات الشمال .

(٩) ط ٩١/٢ .

(١٠) صفحة ٩١٨ ، ٩١٩ .

وقولهم : (لقيته)^(١) بُعِيدَات بَيِّن ، أي فراق ، يقال ذلك إذا كان الرجل ممسكا عن إتيان صاحبه ، ثم يأتيه ، ثم يسلك عنه نحو ذلك ثم يأتيه ، ومعنى التصغير تقريب زمن اللقاء (أي)^(٢) بعد الفراق .

وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع .
ومن المعربات غير المتصرفة ما عُيِّن من غدوة وبكرة ، وضحي وضحوة ، وبُكر ، وسَحَر وسُحِير ، وعشية ، وعَتَمَة ، ومساء ، وصباح ، ونهار وليل .
وأعني بالتعيين أن تريد غدوة يومك وبكرته ، وضحا ، وضحوته ، وبُكره ، وسَحَره ، وعشيته ، وعَتَمَة ليلتك ومساءها .

تقول : سير عليه ليلا ونهارا إذا أردت نهارك وليلك .
وغدوة وبكرة يكونان أيضا عَلمَين ، ولا تريد بهما غدوة يومك ، وبكرته - كما سيجيء حكمهما^(٣) - فتكونان - إذن - متصرفَتَين .

والحكمُ بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من دون العلمية ، وذلك أنهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ، ولا آلة تعريف - كهذه الظروف المعينة - (لازما)^(٤) لطريقة واحدة - أعني الظرفية - تنبئها على مخالفته لسائر المعارف ، وذلك لأن كل نكرة صارت معرفة فلا بد فيها إما من علمية ، وإما من اللام أو الإضافة ، وهذه كانت نكرات فتعينت بمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا (بعلمية)^(٥) .

والدليل على أنها ليست أعلاما أن عتمة وعشية وضحوة من هذه الظروف (منصرفة)^(٦) - على الأشهر - مع تعيينها ، ولو كانت أعلاما لم (تنصرف)^(٦) ،

(١) في ت : لقيت .

(٢) في ص و ط : أعني .

(٣) صفحة ٥٩٦ .

(٤) في ص : لازم ، والصحيح ما أثبتته لأنه المفعول الثاني لقوله : جعلوا .

(٥) في ت وج و ط : بالعلمية ، ولعل الأفضل ما أثبتته .

(٦) في ط : متصرفة ، وتنصرف ، والصواب ما أثبتته ، لأن كونها معينة لا يوجب عدم تصرفها ، بل عدم انصرافها .

فتعريف هذه الأسماء (إذن)^(١) بكونها معدولة عن اللام ، فهي معدولة عن اللام ، وليست متضمنة لها كما تضمنت (أمس) في لغة أهل الحجاز - إذ لو تضمنتها لبنيت بناءً أمس .

والدليل على كونها معدولة عن اللام أن من قاعدتهم الممهدة أن لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه - إذا لم يكن مضافاً - إلا معرفاً بلام العهد ، سواء كان علماً أو لا ، كالبيت والنجم والصيق^(٢) ، وقوله تعالى : ﴿ فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ ﴾^(٣) .

بلى وجد (سَحَرُ) من جملة هذه (الأسماء)^(٤) المعينة ممنوعاً من الصرف ، فاضطرررنا إلى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين^(٥) .

وقال بعضهم : إنه^(٦) عند تعيينه متضمن للام ، فهو عنده مبني كأمس عند الحجازيين^(٧) .

وعلى كلا القولين فهو مخالف لأخواته المذكورة من ضحى (وبُكر)^(٨) ومساء (وصباح)^(٩) (ونهار)^(١٠) (وليل)^(١١) معينة فإنها منونة اتفاقاً ، إلا ما زعم الجوهري أن ضحى معينة لا ينصرف كسحر^(١٢) . ولا أدري ما صحته ؟
(وأما غدوة وبكرة فهما - وإن كانتا معيتين مع العلمية - إلا أن تلك العلمية هي الجنسية - كما في أسامة - ونذكر في باب العلم أن علم الجنس في معنى النكرة^(١٣) - .

(١) تكملة من ص وط .

(٢) سبق الحديث عن هذه الألفاظ صفحة ١٢٤ ، ٤٣٤ .

(٣) المزمّل ١٦ .

(٤) في ج : الأشياء .

(٥) يعني المانعين للصرف .

(٦) يعني لفظ سحر .

(٧) نسبه السيوطي في الجمع ٢٨/١ إلى صدر الأفاضل وابن الطراوة ، وقال : ونصره أبو حيان .

(٨) في ط : بكرا .

(٩) في ط : صباحا .

(١٠) في ط : نهرا .

(١١) في ط : ليلا .

(١٢) الصّاح مادة ضحى .

(١٣) ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

على أن الخليل - كما يجيء بعد - حكى أتيتك اليوم غدوة وبكرة منونين^(١) .
والحق عبد القاهر عتمة وضحو - معينتين - بسحر في منع الصرف^(٢) .
لا عن سماع ، والأولى منعه ، إذ لم تُسمعا إلا منونتين ، فكل ما ثبت ترك تنوينه من
هذه المعينة فهو إما لتضمن اللام فينبى كسحر - عند بعضهم^(٣) - وإما للعلمية المقدرة
كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه .

أما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحو
نحو : أتيتك اليوم غدوة وبكرة^(٤) .

وكذا قال أبو الخطاب^(٥) (الأخفش^(٦)) : إنه سمع ممن يوثق به أتيتك بكرة ، وهو
يريد الإتيان في يومه أو غده^(٧) .

لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين ، كما كانت كذلك علمين
للجنس - كما يجيء^(٨) - فتقدر العلمية فيهما كما في سحر .

فالمقصود مما تقدم أن عدم تصرف هذه المعينة مبني على تعيينها من دون علمية ، ولا
آلة تعريف ، وتعيينها كذلك مستند إلى السماع ، فلا يقاس عليها في مثل هذا التعيين ،

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) الحق عبد القاهر ضحي وعتمة معينتين بسحر في النصب على الظرفية لا في منع الصرف قال في المقتصد ٦٣٦ :
وكذا ضحي إذا أردت ضحي يومك ، لا تقول : عند ضحي موعداك ، ولا وقتك ضحي ، وإنما تقول : سرت
ضحي فتستعمله منصوبا ألبة .. وأما عشية وعتمة فإنك إذا قصدت عشية يومك وعتمة ليلتك قلت : خرجت عشية
وعتمة ، فنصبت على الظرف ، ولم تستعملها استعمال الأسماء غير الظروف فإن لم تُرد ذلك .. جاز لك أن تستعملها
اسمين فتقول : هذه عشية طيبة وعتمة باردة .

(٣) سبق تخريج ذلك صفحة ٥٩٣ تعليقة ٧ .

(٤) الكتاب ٤٨/٢ .

(٥) عبد الحميد بن عبد المجيد ، يعرف بالأخفش الكبير والأكبر ، من أكابر علماء العربية ومتقدميها ، أخذ عنه أبو
عبيدة ، لقي الأعراب وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته ، وهو أول من فسر الشعر تحت كل بيت ، توفي
سنة ١٧٧ هـ . بغية الوعاة ٧٤/٢ ، والأعلام ٥٩/٤ .

(٦) ساقطة من ج و ص وط .

(٧) الكتاب ٤٨/٢ .

(٨) صفحة ٥٩٦ .

نحو : شهر وسنة وساعة (وَغَدَاة)^(١) وغيرها ، فلا يثبت - إذن - عدم تصرفها .
فالظروف الثلاثة عشر المذكورة إذا كانت معينة وجب عدم تصرفها ، وإذا لم تكن
معينة كانت متصرفه ، نحو : صيد عليه غدوة ، فإذا تصرف وأردت تعيينها فلا بد فيها
من اللام أو الإضافة ، تقول : رأيته عند السحر الأعلى ، ولا تقل : عند سحر الأعلى .

(١) في ص وط : غدية .

انصراف الظروف وعدم انصرافها

وأما الكلام في انصراف الظروف وعدم انصرافها فنقول :

غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقاً^(١) - وإن لم تكونا معيتين - لكونهما من أعلام الأجناس كأسامة ، تقول في التعيين : أتيتك اليوم غدوة أو بكرة ، وفي غير التعيين لقيته العام الأول ، أو يوماً من الأيام غدوة أو بكرة ، فتمنع الصرف في الحالين - فهو في غير التعيين كما تقول : لقيت أسامة ، وإن كنت لقيت واحداً من الجنس غير معين - وقد يجيء الكلام على أعلام الأجناس في باب الأعلام ، وأن علميتها لفظية لا معنى تحتها^(٢) . وإذا لم يقصد تعيينهما جاز أيضاً تنوينهما^(٣) - اتفاقاً - قال الله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً ﴾^(٤) .

وإذا قلت : كل غدوة وبكرة ، أو رُبَّ غدوة وبكرة (فهما)^(٥) منونتان لا غير^(٦) ، لأن كلا ورب من خواص النكرات . والأغلب (الأكثر)^(٧) في أعلام الأجناس أن تكون موضوعة أعلاماً ، لا منقولة من

(١) قد سبق أن نقل الرضوي عن الخليل إجازة التنوين مع كونهما معيتين ، ونقل أيضاً عن أبي الخطاب أنه سمع من يوثق به : أتيتك بكرة . وهو يريد الإتيان في يومه أو غده . انظر : صفحة ٥٩٤ فكيف يقول اتفاقاً ، ثم إنه سيناقض نفسه بعد قليل .

(٢) انظر : ط ١٣٢/٢ ، ١٣٣ .

(٣) هذا يناقض قوله قبل قليل إن غدوة وبكرة غير منصرفين ، معيتين أو غير معيتين .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ صَبَّحَهُمْ بُكْرَةً عَذَابٌ مُسْتَقِرٌّ ﴾ القمر ٣٨ .

(٥) ساقطة من ج .

(٦) وهذا تأكيد لمناقضة الرضوي نفسه في هذه المسألة فقد أوجب قبل قليل عدم التنوين ، وأوجب هنا التنوين . والصحيح أنهما إن كانتا معيتين فهما ممنوعتان من الصرف على خلاف في ذلك ، وإن كانتا غير معيتين فهما مصروفتان .

في الكتاب ٤٨/٢ وزعم يونس عن أبي عمرو ، وهو قوله أيضاً ، وهو القياس ، أنك إذا قلت : لقيته العام الأول ، أو يوماً من الأيام ، ثم قلت : غدوة أو بكرة ، وأنت تريد المعرفة لم تنون ، وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ، ولم تذكر إلا المعرفة ، ولم تقل يوماً من الأيام ، كأنك قلت هذا الحين في جميع هذه الأشياء ، فإذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنون . وكذلك تقول العرب .

(٧) تكملة من ط .

النكرات نحو : أسامة وثُعالة^(١) وجَيْال^(٢) ، فهي مرتجلة في أعلام الأجناس كسعاد وزينب في أعلام الأشخاص .

فغدوة علم مرتجل ، وغداة هي الجنس ، كذلك : هذه غداة باردة ، ونحن في غداة طيبة .

وقد جاء غدوة جنسا في القرآن في قراءة من قرأ^(٣) « بِالْغُدُوِّ وَالْعَشِيِّ »^(٤) .
قال سيبويه : والأصل في هذين الاسمين غدوة ، وبكرة محمولة عليها ، لاجتماعهما في المعنى وفي البنية ، كما أن يذر محمول على يدع في حذف الواو^(٥) .
وإنما قال هذا لأن بكرة وضعت نكرة ، وأعلام الأجناس مرتجلة - كما مر - .
وحكى أبو علي عن أبي زيد لقيته فينة بعد فينة ، ولقيته الفينة بعد الفينة ، أي الحين بعد الحين .

فهي^(٦) علم للجنس ، كما تقول : لقيته في نَدَرى ، ولقيته في النَّدرى ، أي في النَّدرة .

وذكر سيبويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة^(٧) .
يعني أنه يجعلها أيضا علم جنس .
ورده المبرد ، وقال : عشية منونة على كل حال^(٨) .

(١) في التاج ٢٤٤/٧ وثُعالة كَثَامَة وَغُرَاب : أنثى الثعالب ، وفي العباب ثُعالة : اسم معرفة للثعلب .
(٢) جَيْال ، وجيالة - ممنوعتين من الصرف - وجَيْل محركة بلا همز - والجِيَال .. كله الضبع (التاج ٢٤٩/٧ بتصرف) .

(٣) في الكشف ٤٣٢/١ قوله : بالغداة قرأه ابن عامر بالواو وضم الغين ، ومثله في الكهف ، وقرأها الباقون بفتح الغين بألف بعد الدال .

(٤) من قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ الأنعام ٥٢ .

(٥) لم أجد في الكتاب نصا على ذلك بل قال ٤٨/٢ : اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منها اسما للحين ، كما جعلوا أم حُبَيْن اسما للدابة معرفة .

(٦) يعني فينة والفينة .

(٧) الكتاب ٤٩/٢ .

(٨) في المقتضب ٣٥٥/٤ قال بعد أن ذكر ضحى وعشية .. إلخ فإن عنيت اليوم الذي أنت فيه والليلة التي أنت فيها لم ترفع من ذلك شيئا وتَنَوَّنَ لأنهن نكرات .

قال السيرافي : حكاية سيويه لا ترد^(١) .

(و) سحر) غير منصرف ، لا لكونه علم الجنس (بل)^(٢) إذا أردت به سحر يومك كما ذكرنا^(٣) .

ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف ، كفوق ، وتحت ، وعند ، ولدى ، ومع ، و(بين)^(٤) بلا إضافة ، وحوال ، وحوالي ، وحول ، وحولى ، وأحوال ، والثنية للتكرير ، كما في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ أَرْجِعَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾^(٥) وكذا هنا وأخواته ، وبدل ، ومكان بمعناه .

ولفظتا يمين وشمال كثيرتا التصرف ، وكذا ذات اليمين وذات الشمال .

وما بقي من الجهات متوسط التصرف ، وكذا لفظ بين إذا لم يركب .

وأما حيث ، ووسط - ساكن (السين)^(٦) ، ودون بمعنى قدام ، فنادرة التصرف .

قال الفرزدق^(٧) :

صَلَاةٌ وَرَسْرَسٌ طَلَقَا^(٨)

- ١٧١

(١) قال السيرافي في شرحه لكتاب سيويه ج ٢ ق ٣٨٦ أ : وذكر سيويه أن بعض العرب يدع التنوين في عشية كما ترك في غدوة ، وذكر رد المبرد عليه ثم قال : وأرى حكاية سيويه لا ترد .

(٢) في ص : بل لكونه . ولعل حذف قوله : « لكونه » خير من إثباتها .

(٣) صفحة ١٤٢ ، ١٥٠ ، ٧٢١ .

(٤) في ت وج وط بين وبين ، ولعل الصواب ما أثبتته عن (ص) لأن الحديث الآن عن الظروف غير المركبة ، وبين بين من الظروف المركبة .

(٥) من الآية الرابعة من سورة الملك .

(٦) في ج و ص : العين ، وهما بمعنى إذا أراد عين الكلمة .

(٧) قد سبقت ترجمته صفحة ١٦٣ .

(٨) صدره : أنه بمعلوم كأن جبينه .

والبيت في ديوان الفرزدق ٥٩٦ وفيه نصفها مكان وسطها ، وفي نوادر أبي زيد ١٦٣ ، وفي الخصائص ٣٦٩/٢ ،

وفي الأمالي الشجرية ٢٥٨/٢ ، وفي الجمع ٢٠١/١ ، وفي الدرر ١٦٩/١ ، وفي الخزانة ٩٢/٣ .

اللغة : مجلوم : مقطّع ، الصلاة والصلاة : الفهر وهو الحجر ملء الكف ، تفلق : تشقق . =

وَوَسَطَ بِتَحْرِيكِ السَّيْنِ مُتَصَرِّفٌ .

وقد يدخل (دون) التي بمعنى قدام معنيان آخران ، هي في أحدهما متصرفة ، وذلك معنى أسفل ، نحو : أنت دون زيد ، إذا كان لزيد مرتبة عالية ، وللمخاطب مرتبة تحتها ، فيوصل إلى المخاطب قبل الوصول إلى زيد ، ويتصرف فيها بهذا المعنى ، نحو : هذا شيء دون ، أي خسيس .

ومعناها الآخر غير ولا يتصرف بهذا المعنى ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ اَلتَّحِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةٌ ﴾ ^(١) كأن المعنى إذا وصلت إلى الآلهة أكتفي بهم ، ولا أطلب الله الذي هو خلفهم ووراءهم ، فهم كأنهم قدامه في المكان - تعالى الله عنه - .

ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان أقيمت مقامه ^(٢) نحو قوله ^(٣) :

١٧٢ - ألا قالت الخنساء يوم لقيتها أراك حديثاً ناعم البال أفرعا ^(٤)

أي زمانا حديثا .

= قال البغدادي ٩٥/٣ مبينا سبب قول البيت ومقطوعته : وهذا البيت من أبيات ثمانية للفرزدق رواها أبو الحسن علي بن محمد المدائني في كتاب النساء الناشزات ، قال : زوج جرير بن الحطفي بنته عضيدة بن عضيدة ابن أخي امرأته ، وكان منقوص العضد ، فخلعها منه أي طلقها فقال الفرزدق ...

الشاهد : أنشدته الرضي على أن وسط - ساكنة السين قد تتصرف وتخرج عن الظرفية كما في البيت .

(١) قبلها قوله تعالى : ﴿ وَمَالِي لَا أُغْبِذُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ يس ٢٢ والآية بتمامها ﴿ اَلتَّحِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةٌ إِنْ يُرْذِنِ الرَّحْمَنُ بَصُرًا لَا تَعْنِي عَنْهُمْ شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يَقْدِرُونَ ﴾ يس ٢٣ .

(٢) لم يوجب سيبويه الظرفية فيها بل اختاره كما سيذكر الرضي عن الجمهور بعد قليل ، قال في الكتاب ١١٦/١ : ومما يختار فيه أن يكون ظرفا ويقبح أن يكون غير ظرف صفة الأحيان ، تقول : سير عليه طويلا ، وسير عليه حديثا .. وإنما نصب صفة الأحيان على الظرف ، ولم يجز الرفع ، لأن الصفة لا تقع مواقع الاسم .

(٣) قائله مجهول . انظر : الخزانة ١٠٣/٣ فقد قال بعد شرح الشاهد والبيتين اللذين بعده (نقلا عن الحماسة) : وهذا الشعر لم يذكر قائله أحد من شراح الحماسة .

وقد ورد الشطر الثاني منه في قول متمم بن نويرة في المفضليات بشرح التبريزي ٩٦١ قال :

تقول ابنة العمري مالك بعدما أراك حديثا ناعم البال أفرعا

(٤) البيت في حماسة أبي تمام بشرح المروزي ٣٢١ ، وفيه ألا قالت العصماء .. وفي الخزانة ١٠١/٣ .

اللغة : البال : الحال ، أفرع : تأم شعر الرأس ، لم يتسلط عليه صلع ولا انحسار شعر .

الشاهد قوله : (حديثا) فإنه صفة زمان قامت مقامه فنصبت على الظرفية لزوما عند سيبويه واختيارا عند غيره

(كما نقل الرضي) .

وَجَوَزَ^(١) (في)^(٢) لفظتي مَلِيًّا وقرىبا خاصةً التصرف نحو قولك : سير على الفرس
ملِّي من الدهر وقرِيبٌ ، ومليا وقرىبا^(٣) .

وأما غير سيبويه فإنهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ، ولم يوجبوها .
وإنما اختير نصبُها ، أو وجب ، ليكون أدلَّ على موصوفها ، الذي هو الظرف
المنسوب .

وأما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف (فسماعي)^(٤) .
واعلم أنه يكثر جعل المصدر حيناً ، لسعة الكلام ، نحو : انتظرنِي جزَرَ جزورين ،
وسير على ترويحيتين ، أي مثل : زمان جزر جزورين ، ومثل زمان ترويحيتين ، قال
تعالى : ﴿ وَإِذْ بَارَئُ السَّجُومِ ﴾^(٥) أي وقت إدارها ، وكل ذلك على حذف المضاف .
وعند أبي علي أن المصدر يقام مقام الزمان من غير إضمار مضاف ، وذلك لما بينهما
من التجانس بكونهما مدلولي الفعل ، ولذلك ينصب الفعل مبهميهما وموقتيهما بخلاف
المكان^(٦) .

وأما قولهم : كان ذلك مقدّم الحاج ، فليس من ذلك ، لأن مفعلا يكون اسمَ
الزمان .

ويقل قيامُ الحين مقام المصدر كقوله تعالى : ﴿ وَذَكَرَهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ ﴾^(٧) أي
بوقائعه .

(١) يعني سيبويه .

(٢) تكملة من جد وص وط .

(٣) الكتاب ١١٦/١ .

(٤) في ط : فسمعي .

(٥) من قوله تعالى : ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَسَبَّحَهُ وَإِذْ بَارَئُ السَّجُومِ ﴾ الطور ٤٩ .

(٦) في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٣١ فجميع الأفعال تتعدى إلى جميع ضروب الزمان ... كما تتعدى إلى جميع ضروب
المصادر لاجتماعهما في أن الدلالة وقعت عليهما من لفظ الفعل .

قلت : هذا أقرب نصٍّ وجدته لتخريج رأي أبي علي .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَذَكَرَهُمْ بِأَيَّامِ اللَّهِ ﴾
إبراهيم ٥ .

وقد يقوم المصدرُ المضافُ إليه مقامَ المضاف الذي هو مكان ، نحو : مشيت غُلُوةً^(١) سهم ورَمِيَةً نُشَابَةً^(٢) . أي مسافة غلوة سهم ، وفي الحديث : « أَقْطَعَ النَّبِيُّ ﷺ زُبَيْرًا حُضْرَ فَرَسِهِ »^(٣) .

وقد يقوم المضاف إليه الذي هو اسمُ عين مقامَ مضافه الذي هو (مصدرٌ قائم مقام مضافه الذي هو)^(٤) حين ، نحو : لا آتيك السَّمَرُ والقمر ، أي مدة طلوع القمر ، ومنه قوله^(٥) :

١٧٣ - باكرت حاجتها الدجاج بِسَحْرَةٍ^(٦)

أي وقت صباحه ، هذا إذا كان باكرت بمعنى بَكَرت ، لا غالبت بالبكور .
وقال النحاة : قد يُتوسَّع في الظرف المتصرف فيجعلُ مفعولاً به ، فحينئذ يسوغ أن يضمّر مستغنياً عن (لفظة)^(٧) (في) كقولك : يومَ الجمعة صمته ، وأن يضاف إليه

(١) في التاج ٢٦٩/١٠ وغلا بالسهم يغلو غُلُوةً بالفتح ... وَغُلُوةً كَسُمُوْهُ رفع به يديه مريداً لأقصى الغاية .. قال الجوهري : الغلوة : الغاية مقدارُ رمية ، قال صاحب المصباح : يقال هي قدر ثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة ذراع .
(٢) في اللسان (نشب) والنشَابُ النبل واحدته نُشَابَةٌ .

(٣) جزء من حديث رواه أبو داود في سننه ٤٥٣/٣ ولفظه أن رسول الله ﷺ أَقْطَعَ الزُبَيْرَ حُضْرَ فَرَسِهِ فَأَجْرَى فَرَسَهُ حَتَّى قَامَ ، ثم رمى بسوطه فقال : أعطوه حيث بلغ السوط .
اللغة : حضر فرسه : أراد قدر ما تعدو عدوة واحدة .

وفي هامش الصفحة المذكورة تعليقة ٤ : في إسناده عبد الله بن عُمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، وفيه مقال .

(٤) ساقط من ص .

(٥) قائله لبيد ، وستأتي ترجمته صفحة ٦٤٤ .

(٦) عجزه : لأغل منها حين هب نيامها .

- والبيت في ديوان لبيد ١٧٦ وفيه بادرت ، وفي شرح القصائد للأنباري ٥٧٧ ، وفي الخزانة ١٠٤/٣ .

اللغة : باكرت في الخزانة ١٠٤/٣ (بتصرف) باكرت بمعنى بكرت إليه ، وبكر من باب قَعَدَ فعل لازمٌ يتعدى بالي ، يقال : بكر إلى الشيء بمعنى بادر إليه في أي وقت كان .. ويُقِلُّ عن أبي زيد أنه إذا نقل إلى فاعل للمغالبة تعدى إلى واحد ، ومعنى المغالبة أن يغلب الفاعل المفعول في معني المصدر .. فيكون المتكلم قد غالب الدجاج في البكور فغلبه . ونقل عن ابن قتيبة قوله : (أي بادرت بحاجتي إلى شربها أصوات الديكة لأشرب منها مرة بعد مرة) .
الشاهد قوله : الدجاج فإنه منصوب على الظرفية بتقدير مضافين أي وقت صباح الدجاج .

(٧) في ص وط : لفظ .

المصدر (والصفة المشتقة)^(١) نحو قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾^(٢) وقوله^(٣) :

١٧٤ - يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدار^(٤)

وقد اتفقوا على أن معناه - متوسعا فيه وغير متوسع فيه - سواء .

ثم فرعوا على هذا الأصل ، فقال بعضهم : لا يُتوسّع في ظرف المتعدي إلى اثنين ، (حتى يُلحقَ بالمتعدي إلى ثلاثة)^(٥) فلا يقال : يوم الجمعة أعطيتُه زيدا درهما ، قال : لأنَّ المتعديَّ إلى ثلاثة محصورٌ فلا يُزادُ عليه^(٦) . وجوزه الأكثرون^(٧) .

وأما التوسع في ظرف المتعدي إلى ثلاثة فلم يجوزهُ إلا الأخفش^(٨) . قالوا : لأنه يخرج إلى غير أصل ، إذ ليس (معنًا متعدًّا)^(٩) إلى أكثر من

(١) في ت : الصفة المشبهة المشتقة ، وفي ص : الصفة المشتقة منه .
(٢) من قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ اسْتَضْجَعُوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُ أَنْدَادًا ﴾ سبأ ٣٣ .
(٣) لم أعثر على قائله .

(٤) البيت من مشطور الرجز وهو في الكتاب ٨٩/١ ، وفي معاني القرآن للفراء ٨٠/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ٢٥٠/٢ ، وفي ابن يعيش ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وفي الدرر ١٧٢/١ ، وفي الخزانة ١٠٨/٣ .
الشاهد : أنشدته الرضي على أنه قد يتوسع في الظروف المتصرفة فيضاف إليها المصدر والصفة المشتقة منه ، فإن الليل ظرف متصرف ، وقد أضيف إليه سارق وهو وصف ، (الخزانة ١٠٨/٣) .
(٥) تكملة من ج و ط .

(٦) ممن ذكر ذلك ابنُ عصفور في المقرب ١٤٨/١ ، وابنُ مالك في التسهيل ٩٨ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، وقيل يمتنع الاتساع مع المتعدي إلى اثنين لأنه ليس له أصل يشبه به ؛ إذ لا يوجد ما يتعدى إلى ثلاثة بحقِّ الأصل ، والحمل إنما يكون على الأصول لا على الفروع وهو ما صححه ابنُ عصفور . وانظر : إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٢٢/١ .
(٧) ممن أجازهُ ابن يعيش في شرحه للمفصل ٤٦/٢ ، وفي الهمع ٢٠٣/١ ، والرابع - يعني من شروط الاتساع في الظروف - أن لا يكون فعلاً متعدياً إلى ثلاثة ؛ لأن الاتساع في اللازم له ما يشبه به وهو المتعدي إلى واحد ، والاتساع في المتعدي إلى اثنين له ما يشبه به وهو المتعدي إلى ثلاثة ... هذا ما صححه ابن مالك ونسبه ابن عصفور للأكثرية ، وعزاه غيره للمبرد .

(٨) بناء على مذهبه في القياس على - أعلم وأرى - فيقال أحسب وأظن .. إلخ وانظر : صفحة ٢١٨ .. وفي الهمع ٢٠٣/١ وقيل : يجوز في المتعدي إلى ثلاثة أيضاً ، ونسبه ابن خروف إلى سيويه ، وأبو حيان إلى الجمهور .
(٩) في ج : معناه متعدياً .

ثلاثة^(١) .

وجوزوا في الأفعال الناقصة نحو : يومَ الجمعة ليسهُ زيد قائما^(٢) .

هذا ما قالوا . والذي أرى أن جميع الظروف متوسّع فيها ، فقولك : خرجتُ يومَ الجمعة . كان في الأصل خرجت في يوم الجمعة ، كان (يوم الجمعة)^(٣) مع الجارِّ مفعولاً به ؛ بسبب حرف الجر ، ثم صار مفعولاً به من غير واسطة حرفٍ في اللفظ ، والمعنى على ما كان .

وكذا المفعول له هو أيضاً مفعولٌ به تعدى إليه الفعل بنفسه بعد ما تعدى إليه بحرف الجر ، فهما مثل (ذنبا) في قولك : استغفرت الله ذنباً^(٤) ، إلا أن حذف حرفي الجر - أعني في واللام - صار قياساً في البابين^(٥) ، كما كان حذف حرف الجر قياساً مع أن وأن ، وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة ، فلا تقول في مررتُ بزيدٍ وقمت (إلى عمرو)^(٦) : مررت زيدا ، وقمت عمراً .

وإنما كان قياساً في (باب)^(٧) المفعول فيه ، والمفعول له - بالضوابط المعينة (لكل)^(٨) منهما - لقوة دلالتهما على الحرفين المقدَّرين .

فعلى ما قررنا المفعول فيه ، والمفعول له نوعان من أنواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين .

وأما قولُ المصنف في نحو : يومَ الجمعة صمته : إن الضمير لا يجوز أن يكون مفعولاً

(١) وقال المحيرون كما في الجمع ٢٠٣/١ لا مبالاة بعدم النظر ، وإلا لم يجز في اللازم ، إذ لم يعهد نصبه المفعول ، وإنما جاز فيه لضربٍ من المجاز ، فكذا هنا .

(٢) في المقرب ١٤٨/١ ولا يتسع في الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد ، أو متعدياً إلى واحد أو ما عمل عَمَلَهُ ، إن كان من جنس ما ينصب المفعول به .

(٣) تكملة من ص وط .

(٤) سبق الحديث عن قوله : استغفرت الله ذنباً . انظر : صفحة ٣٤٥ تعليقة ٣ .

(٥) يعني المفعول فيه ، والمفعول له .

(٦) ساقطتان من ص .

(٧) في ص : بالي .

(٨) في ص : لكل واحد .

فيه ، إذ هو لا يكون إلا ظرف الزمان أو المكان^(١) ، فمتقوض ، بنحو : خرجت هذا اليوم ، (ولفظ)^(٢) هذا ههنا ظرف - اتفاقاً - بدلالة صفته .

وقوله : إن الزمان في نحو : ﴿ مَكْرُ اللَّيْلِ ﴾^(٣) ، وسارق الليلة ليس بمفعول فيه ، وإلا انتصب ، والمضاف إليه المصدر والصفة لا يكون إلا فاعلاً أو مفعولاً^(٤) .

قلنا : على ما أصلنا - أن جميع المفعول فيه هو (المفعول)^(٥) به - لا نسلّم أنه يجب نصبه ، فإن المفعول به ينجر بالإضافة نحو : ضارب زيد ، فكذا في سارق الليلة .

(وإنما لم يقع المفعول له ضميراً ولا اسم إشارة كالمفعول فيه ؛ لقلة استعماله ، فأرادوا أن يكون لفظ المصدر مصرّحاً به ؛ ليدل على كونه مفعولاً له)^(٦) .

فنقول : إضافة الصفة إلى ظرفها ، كإضافتها إلى المفعول به ، تكون غير محضة - بالشرائط المذكورة - في باب الإضافة^(٧) .

وقد تكون بمعنى اللام كـ ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾^(٨) كما يجيء^(٩) .

وإضافة المصدر إلى ظرفه (كإضافته إلى)^(١٠) المفعول به بمعنى اللام ، فهي مختصة ، إلا أنه كالمضاف إلى المفعول به ، الذي كان منتصباً بنزع الخافض كقوله :

(١) في إيضاحه للمفصل ٣٢٢/١ : ولا تقول : يوم الجمعة خرجته على أن يكون الضمير ظرفاً ، وسره هو أنهم قصدوا إلى أن يكون في اللفظ إشعاراً بالظرفية ، فعلى هذا إذا قلت : يوم الجمعة خرجته ، كان جارياً مجرى المفعول به على الاتساع .

(٢) في ط : فلفظة .

(٣) سبأ ٣٣ ، وانظر : صفحة ٦٠٢ تعليقة ٢ .

(٤) في إيضاحه للمفصل ٣٢٣/١ بعد أن ذكر البيت : يا سارق الليلة : قال : وهذا متمحض للمفعول به اتساعاً لأن المضاف إليه إما أن يكون فاعلاً أو مفعولاً به ، ولو كان مفعولاً فيه لكان منصوباً ، فهذا مما يقوي استعمالهم مفعولاً به .

(٥) في ط : مفعول .

(٦) تكملة من جـ و ط .

(٧) صفحة ٨٩٢ .

(٨) الفاتحة ٣ أو ٤ .

(٩) صفحة ٨٩٢ .

(١٠) في ط : كإضافته مختصة إلى .

ذكرت حاجتها الدجاج بسحرة (لأغلّ منها حين هبّ نيامها)^(١) (١٧٣)
أي حاجتي إليها ، فهي في الحقيقة بمعنى اللام ، لأن اللام للاختصاص ، ويختص
الشيء بغيره بأدنى ملابسة نحو^(٢) :

١٧٦ - ... كوكب الخرقاء^(٣)

وقتل الطف^{(٤)(٥)} ، وليس بمعنى في - كما ذهب إليه المصنف ، على ما يجيء في باب
الإضافة^(٦) - .

قوله : وينتصب بعامل مضمّر ، وعلى شريطة التفسير .

اعلم (أن)^(٧) انتصابه بعامل مضمّر إما أن يكون بعامل جائز الإضمار ، أو

(١) سبق تخرّج هذا البيت صفحة ٦٠١ ، والشاهد هنا هو حاجتها بتقدير حاجتي إليها ، فـ « ها » منصوب على نزع
الخافض في رأيه ، وأقول : إنه في محل جر بإضافة حاجة إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله .
(٢) الذي في الرضي نحو : كوكب الخرقاء ، وقد ذكره - فيما يظهر لي - تمثيلاً ، ولكن البغدادي جعله بيتاً من
الشعر وخرجه تحت رقم ١٧٦ من الخزانة . وهو بتمامه :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها في القرائب
قائله مجهول . ويروون بعده :

وقالت سماء البيت فوقك منهج ولما تيسر أحبلاً للركائب
(٣) البيت في المحتسب ٢٢٨/٢ ، وفي المقرب ٢١٣/١ ، وفي ابن يعيش ٨/٣ ، وفي اللسان مادة (غرب) وفيه
بالغرائب ، وفي العيني ٣٥٩/٣ ، وفي الخزانة ١٧٦/٣ .
اللغة : الخرقاء ، المرأة التي لا تحسن عملاً . أذاعت : فرقت .

ومعنى البيت أن الكيسة من النساء تستعد صيفاً فتنام وقت طلوع سهيل وهو وقت البرد ، والخرقاء ذات الغفلة
تكسل عن الاستعداد ، فإذا طلع سهيل وبردت تجدد في العمل ، وتفرق قطعها في قبيلتها تستعين بهن . (شرح ابن
يعيش ٨/٣ ، ٩) .

الشاهد : قوله : كوكب الخرقاء ، فقد أضاف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة بينهما ، وهي أنها عند طلوع
سهيل تبدأ العمل بعد أن كسلت عنه .

(٤) في معجم البلدان : ٣٦/٤ الطف : طف الفرات : أي الشاطيء ، والطف : أرض من ضاحية الكوفة في طريق
البرية ، فيها كان مقتل الحسين بن علي رضي الله عنه ، وفيها عدة عيون جارية .

(٥) في ت زيادة هي : فجميع المصادر المضافة بمعنى اللام نحو : ضرب اليوم ونوم الليل .

(٦) يرى ابن الحاجب أن الإضافة في نحو : ضرب اليوم بمعنى في ، يعني أن المضاف عامل في المضاف إليه ولكنه
ليس وصفاً فلذا كانت الإضافة معنوية ، وسيأتي الكلام عليه في باب الإضافة صفحة ٨٧٩ .

(٧) تكملة من جد ووص وط .

(بِمُتَّعِهِ) ^(١) كما في المفعول به ، إذ هو (هو) ^(٢) - كما ذكرنا ^(٣) - فالأول نحو : يوم الجمعة ، في جواب من قال : متى سرت ؟ أي : سرت يوم الجمعة ، وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ : الآن ، أي كان ذلك حينئذ ، واسمع الآن ^(٤) .

والثاني : كما في المنصوب على شريطة التفسير ، حسب ما ذكر في المفعول به مفصلاً ، فما يُختار رفعه ، نحو : يوم الجمعة سرت فيه ، وما يُختار نصبه ، نحو : أيوم الجمعة سرت فيه ، وما يوم الجمعة سرت فيه (وسار زيدٌ ويوم الجمعة سرت فيه) ^(٥) وإذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه (وحيث يوم الجمعة سرت فيه) ^(٦) ويوم الجمعة سرت فيه ، أو لا تسر فيه .

ومثال لبس المفسر بالصفة : كل يوم صمت فيه في الصيف .

وما يستوي فيه الأمران : زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه .

وما يجب نصبه : إن يوم الجمعة سرت فيه ^(٧) ، وهلا يوم الجمعة سرت فيه .

(١) في ت : الممتعة .

(٢) تكملة من ج و ط .

(٣) صفحة ٦٠٣ .

(٤) هذا تقدير سيبويه في الكتاب ١/ ١١٤ .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) تكملة من ج .

(٧) كان الأولى أن يذكر جواب الشرط فيقول : إن يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه .

المفعول له

قوله : المفعول له هو ما فعل لأجله فعلٌ مذكور ، مثل : ضربته تأديباً ، وقعدت عن الحرب جبناً ، خلافاً للزجاج ، فإنه عنده مصدر .

قوله : فعل مذكور .

أي مضمونٌ لفعلٍ وشبهه ، وهو المصدر - كما ذكرنا في المفعول فيه^(١) - .

قوله : مذكور .

احترازاً عن قولك - وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب - أعجيني التأديب ، فإن التأديب فعلٌ له الضرب ، إلا أنك لم تذكر الضرب في قولك عاملاً فيه .

فالحق أن (نقول)^(٢) في المفعول له : هو ما فعل لأجله مضمونٌ عامله (وكذا في المفعول فيه : هو ما فعل فيه مضمونٌ عامله)^(٣) من زمان أو مكان ، لئلا ينتقض الحدان بنحو قولك : ضربتُ وقد أعجيني التأديبُ ، وسرت ويومُ الجمعة زمانٌ سيرك . وذكر المصنف مثالين للمفعول له ؛ ليبين أنه قد لا يتقدم وجوداً على ما جعلَ علّةً له ، كما في : ضربته تأديباً ، وقد يتقدم وجوده عليه ، كما في قعدتُ (عن الحرب)^(٤) جبناً .

فالمفعول له هو الحامل على الفعل ، سواءً تقدم وجوده على وجود الفعل - كما في قعدتُ جبناً - أو تأخر عنه - كما في جئتكَ إصلاحاً حالك ؛ وذلك لأن الغرض المتأخر وجوده يكون علّةً غائيةً حاملةً على الفعل ، وهي إحدى العلل الأربع - كما هو مذكور في مظانه^(٥) - فهي متقدمة من حيث التصوّر ، وإن كانت متأخرة من حيث الوجود ،

(١) صفحة ٥٧٨ .

(٢) في ج : يقال .

(٣) ساقط من ص .

(٤) ساقطتان من ص وط .

(٥) جعل الزجاجي في إيضاحه لعلل النحو صفحة ٦٤ : علل النحو ثلاثاً ، العلل التعليمية والعلل القياسية والعلل =

فالمفعول له هو العلة (الحاملة)^(١) ، (لعامله)^(٢) ، وليس بمعلول له - كما ظن بعضهم^(٣) - نظرا إلى ظاهر نحو قولهم : ضربته تأديبا ، وأن الضرب علة التأديب^(٤) . وإنما قلنا ذلك لأنه لا يطرّد في نحو : قعدت جبنا ، وجعل المفعول له علة لمضمون عامله يطرّد ؛ لأن التأديب علة حاملة على الضرب .

ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة ؛ لأن اللام في (قوله)^(٥) : له للتعليل ، وهي تدخل على العلة لا (المعلّل)^(٥) نحو : فعلت هذا لهذه العلة .

قوله : خلافا للزجاج .

مذهبه : أن ما يسميه النحاة مفعولا له ، هو المفعول المطلق^(٦) (لبيان النوع)^(٧) . (وذلك)^(٨) لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له ، كما في :

= الجدلية النظرية . ونقل السيوطي في الاقتراح ١١٥ عن ثمار الصناعة لأبي عبد الله الحسين بن موسى الدينوري أن اعتلالات النحويين صنفان علة تطرّد على كلام العرب .. وعلة تظهر حكمهم .. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشدّ تداولاً وهي واسعة الشعب إلا أن مدار المشهورة منها على أربعة وعشرين نوعاً . وهي : علة سماع وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استئصال .. إلخ ولم يذكر منها العلة الغائية .

(١) ساقطة من ت وص ، وفي ج : الغائية .

(٢) ساقطة من ج .

(٣) في إيضاح ابن الحاجب للمفصل ٣٢٥/١ فإن قلت : كيف يكون الضرب سببا لشيء وذلك الشيء سبب له ؟ ونحن نقطع بأن الضرب سبب للتأديب ، فالجواب أن التأديب له جهتان ، هو باعتبار أحدهما سبب وباعتبار الأخرى مسبب ، فباعتبار عقليته ومعلوماته وفائدته سبب للضرب ، وباعتبار وجوده مسبب للضرب فالوجه الذي كان به سببا غير الوجه الذي كان به مسببا ، وإنما يتناقض أن لو كان سببا مسببا لشيء واحد من وجه واحد .

(٤) تكملة من ط .

(٥) في ج : المعلول .

(٦) الزجاج يرى أن نحو ذلك مفعول له ولكنه لم ينتصب على نزع اللام ، وإنما يؤول ناصبه قال في معاني القرآن ، وإعرابه ٦٣/١ عند حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ .

قال أبو إسحاق : إنما نصبت (حَذَرَ الْمَوْتِ) ؛ لأنه مفعول له ، والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت ، وليس نصبه لسقوط اللام ، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر ، كأنه قال يحذرون حذرا .

أقول : هذا ليس دليلا على أن الزجاج لا يعده مفعولا له .. وقد وجدت في أسرار العربية ١٨٩ قوله : وهذا الباب - يعني المفعول له - إنما يترجمه البصريون ، وأما الكوفيون فلا يترجمونه ، ويجعلونه من باب المصدر فلا يفرّدون له بابا .

(٧) تكملة من ط .

(٨) ساقطة من ج وص .

ضربته تأديباً ، فإن معناه أدبته بالضرب ، فالتأديب مجمل ، والضرب بيان له ، فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديباً ، ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب ، فصار مثل ضربت ضرباً في كون مضمون العامل هو المعمول .

ولا يطرد له هذا في جميع أنواع المفعول له ، فإن (القعود)^(١) (ليس بيان)^(٢) الجبن ، فلا يقال : قعوده جبن إلا مجازاً ، وكذا قولك : جئتكم إصلاحاً لحالك (بالإعطاء)^(٣) أو النصح أو نحوه ، فإن المجيء ليس بياناً للإصلاح ، بل بيانه الإعطاء أو النصح ، كما صرح به .

ولعله يقدر في مثله قعود جبن ، ومجيء إصلاح - على حذف المضاف - وهو تكلف .

قال المصنف :- ردّاً على الزجاج - معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً ، وقولك : للتأديب ليس بمفعول مطلق ، فكذا تأديباً الذي بمعناه^(٤) .

وفي الرد نظر ، وذلك أن ضرب تأديب أيضاً يفيد معنى (للتأديب)^(٥) ، مع أن الأول مفعول مطلق اتفاقاً دون الثاني ، وأي منع في أن يتفق في المعنى المقصود المختلفان في الإعراب ، ألا ترى أن معنى جئت راكباً جئت وقت ركوبي ، والأول حال ، والثاني مفعول فيه^(٦) .

والجرمي يقول : إن ما يسمى مفعولاً له ، منتصبٌ نصب المصادر التي تكون حالا ، فيلزم تنكيره ، ويقدر نحو قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾^(٧) محاذرين الموت ؛ لتكون

(١) في ص : المقصود .

(٢) في ط : ليس وكذا بيان .

(٣) ساقطة من ص .

(٤) في شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٨ : وخولف - يعني الزجاج - في ذلك ، فإننا نفهم التعليل مع قطع النظر عن المصدر ، كقولك ضربته لأجل التأديب ، وقولك ضربته تأديباً بمعناه ، وإذا وجب أن يكون ذلك تعليلًا وجب في الآخر ؛ لأن المصدرية والتعليل راجع إلى المعنى ، لا إلى مجرد أمر لفظي .

(٥) في ت وص : التأديب .

(٦) مثالا ابن الحاجب متفقان معنى تمام الاتفاق ، وليس مثالا الرضي كذلك ؛ فالأول لبيان الهيبة والثاني لبيان الوقت ، فلا يصلح الردُّ بهما على ابن الحاجب . والله أعلم .

(٧) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ .

الإضافة لفظية^(١) .

ولا يطرُد له ذلك في نحو قوله^(٢) :

١٧٧ - (يركب كلُّ عاقِرٍ جُمهورٍ مخافةً و)^(٣) زعلَ المحبور

والهول من تهول الهُبور^(٤)

إلا أن يجعلهما مصدرين للحالين المقدرين قبلهما ، أي زعلًا زعل المحبور ، ومهولًا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك (ووحذك)^(٥) - على ما يجيء في باب الحال^(٦) .

ومذهب البصريين أولى من الباقيين ؛ للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغيره .

(١) في أسرار العربية ١٨٨ : وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون - يعني المفعول لأجله - إلا نكرة ، وتقدر الإضافة في هذه المواضع في نية الانفصال ، فلا يكسب التعريف من المضاف إليه .. والذي ادعاه الجرمي من كون الإضافة في نية الانفصال يفتقر إلى دليل ، ثم توضح هذا في الإضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر :

والهول من تهول الهبور

قلت : وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى الجرمي والمبرد والرياشي . المجمع ١٩٤/١ .

(٢) القائل : العجاج وستأتي ترجمته صفحة ٦١٣ تعليقة ٤ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام .

(٤) الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز وهي في ديوان العجاج ٣٥٤/١ - ٣٥٥ ، وفي الكتاب ١٨٥/١ ، وفي ابن يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزانة ١١٤/٣ .

اللغة : العاقِر : العظيم من الرمل لا ينبت شيئاً ، والجمهور - بالضم - الرملة المشرفة على ما حولها . زعل : نشاط ، يقال : فرس سعل زعل أي نشيط (كما في التاج) المحبور : المسرور ، والهول : الخوف والفرع ، التهول : تفعل من الهول ويروى تهور ، ويُفسر بالانهدام ، الهبور جمع هُبُر ، وهو ما اطمأن من الأرض . والمعنى : أنه يشبهه بغيره في السرعة بالثور الوحشي الموصوف بهذا الوصف (الخزانة : ١١٥/٣ - ١١٦ بتصرف) .

الشاهد قوله : زعل المحبور . والهول فإنهما مفعولان لأجلهما وقد جاءا معرفتين ، وفيه رد على الجرمي الذي يوجب تنكيرهما أو تأويلهما بالنكرة .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) سيأتي تخرج هذا الرأي في باب الحال صفحة ٦٤٣ تعليقة ٧ .

قوله : وشرطُ نصبهِ تقديرُ اللام ، وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلّل ، ومقارنا له (في الوجود)^(١) .

يعني أن تقديرَ اللام شرطُ انتصابِ المفعول له ، لا شرطُ كونِ الاسمِ مفعولا له ،
فنحو للسمن وإكرامك الزائر - في قولك جئتكَ للسمن ، وإكرامك الزائر -
عنده^(٢) مفعول له ، على ما يدل عليه حدّه ، (وهذا كما قال)^(٣) في المفعول فيه : إن
شرطُ نصبهِ تقديرُ (في)^(٤) .

وما ذهب إليه في الموضعين - وإن كان صحيحا من حيث اللغة ؛ لأن السمن فُعِلَ
له المجيء - لكنه خلافُ اصطلاحِ القوم ، فإنهم لا يسمون المفعولَ له إلا المنصوبَ
الجامعَ للشرائط .

فحدّه الصحيحُ هو : المصدرُ المقدّرُ باللام المعلّل به حدثٌ شاركه في الفاعل
والزمان .

ومعنى تشارُكهما في الفاعل ، أن يقومَا بشيء واحد كقيام الضرب والتأديب في
ضربته تأديبًا بالمتكلم ، وتشارُكهما في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر ،
كجئتكَ طمعا ، وقعدت عن الحرب جبنا ، أو يكون أول زمان الحدث آخرَ زمان
المصدر ، نحو (جئتكَ)^(٥) خوفاً من فرارك ، أو بالعكس نحو جئتكَ إصلاحًا
(لحالك)^(٦) ، وشهدت الحرب إيقاعا للهدنة بين الفريقين .

فإذا كان الحدث المعلّل (تفصيلا)^(٧) وتفسيرا للمصدر المجل - كما في ضربته
تأديبًا - وأعطيته مكافأة - فليس ههنا حدثان - في الحقيقة - حتى يشتركا في زمان ،

(١) ساقطتان من ط ، وهما موجودتان في متن الكافية المخطوط صفحة ٢٤ .

(٢) يعني عند ابن الحاجب .

(٣) في ص : وهكذا قال .

(٤) انظر : صفحة ٥٧٨ .

(٥) في ص : حبستك .

(٦) في ج و ص : لك .

(٧) في ط : تفصيلا .

بل هما في الحقيقة حدث واحد ، لأن المعنى أدبته بالضرب (وكافأته)^(١) بالإعطاء ، فالضرب هو التأديب ، والإعطاء هو المكافأة ، والعلة ههنا - في الحقيقة - ليست هذا المصدر المنصوب ، لأن الشيء لا يكون علةً (لنفسه)^(٢) بل هي أثره ، أي ضربته لتأديبه ، لكن لو صرحنا بما هو العلة - أعني التأديب - لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان ، إذ ربما لا يحصل هذا الأثر ، فكيف يشارك الضرب في الزمان - كما قال ابن دريد^(٣) :

١٧٨ - والشيخ إن قومته من زيفه لم يُقَمِّرِ التثقيف منه ما التوى^(٤)
وإنما نصبت هذا المصدر ؛ لتضمنه العلة الحقيقية ، ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان ، إذ هو كما بينا .

وبعض النحاة لا يشترط تشارُكهما في الفاعل^(٥) ، وهذا الذي يقوى في ظني ، وإن كان الأغلب هو الأول ، والدليل على جواز عدم التشارك قول أمير المؤمنين (عليه السلام)^(٦) : في - نهج البلاغة - « فأعطاه الله النظرَ ، استحقيقاً للسَّخطة ، واستئماماً لليلة »^(٧) .

(١) في النسخ جميعها كافيته .

(٢) في ص وط : نفسه .

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، ولد بالبصرة ونشأ بعمان ، وطلب علم النحو ، وأخذ عن أبي حاتم السجستاني ، وأبي الفضل الرياشي ، وكان من أكابر علماء العربية مقدما في اللغة ، وأنساب العرب ، وأشعارهم أخذ عنه السيرافي والمرزباني ، شعره كثير ومنه مقصورته المشهورة . توفي سنة ٣٢١ هـ (نزهة الألباء ٢٥٦ - ٢٥٩) .

(٤) البيت في الفوائد المحصورة في شرح المقصورة ٣٣٦ ، وفي الخزانة ١١٧/٣ .

اللغة : قومته : عدلته . زيفه : ميله ، التثقيف : تعديل المعوج ، التوى : اعوج .

الشاهد : ذكره الرضي ؛ لبيان أن الغرض الذي فعل من أجله الفعل قد لا يحصل كما قال ابن دريد في مقصورته : إن محاولة إصلاح الشيخ لا تفيد - غالباً .

(٥) في الجمع ١/١٩٤ ولم يشترط ذلك - يعني الاتحاد في الفاعل والزمان سببويه ولا أحد من المتقدمين فيجوز عندهم أكرمتك أمس طمعا غدا في معروفك وجئت حذر زيد ، ومنه ﴿ يَرْيَكُمُ الْبَرْقُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ وانظر التصريح ٣٣٥/١ .

(٦) في ج وط : رضي الله عنه .

(٧) نهج البلاغة ٢١/١ .

والمستحق للسخطة إبليس والمعطي للنظرة هو الله (تعالى) ^(١) .
 (و) ^(٢) لا يجوز أن يكون (استحقاقا) حالا من المفعول ؛ لأن استتما - إذن -
 يكون حالا من الفاعل ، وكذا إنجازا للعدة ، ولا يعطف حال الفاعل على حال
 المفعول ^(٣) .

وكذا قول العجاج ^(٤) :

يركب كل عاقِرٍ جُمهُورٍ مخافةً وزعلِ المَجُورِ
 والهول من تَهْوُرِ الهبورِ ^(٥) (١٧٧)

فإن الهول بمعنى ، الإفزع لا الفزع ، والثور ليس بمفزع بل هو فزع .
 وكذا أجاز أبو علي عدم المقارنة في الزمان ، وذلك أنه قال في التذكرة على القراءة
 الشاذة ﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ ^(٦) بنصب صدقهم ^(٧) ، إن معناه لصدقهم
 في الدنيا .

قوله : إنما يجوز حذفها .

أي حذف اللام .

(١) تكملة من ج و ص وط .

(٢) ساقطة من ط .

(٣) ألا يجوز أن يقال قاتل زيدٌ عمرًا راكبا وماشيا على أن يكون راكبا حالا من عمرو ، وماشيا حالا من زيد ؟
 لقد أجاز ذلك الرضي صفحة ٦٣٧ فقال : ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر نحو لقيت زيدا
 راكبا وماشيا قال :

وإنا سوف تدرَكُنَا المنايا مَقْدَرَةً لَنَا وَمَقْدَرِيْنَا

(٤) عبد الله بن رؤبة بن ليبد بن صخر السعدي التميمي ، أبو الشعثاء ، العجاج راجز مجيد ولد في الجاهلية ، وقال
 فيها الشعر ، ثم أسلم ، وعاش إلى أيام الوليد بن عبد الملك ، وهو والد رؤبة الراجز المشهور توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام
 ٢١٧/٤) .

(٥) سبق تخرج هذه الأبيات صفحة ٦١٠ وذكرها الرضي هنا شاهدا على أنه لا يجب توافق الحدث والمفعول لأجله
 في الفاعل فإن فاعل الهول غير الثور .

(٦) المائدة ١١٩ . وفي التبيان ٤٧٧ ، ٤٧٨ وصدقهم بالنصب على أربعة أوجه : أحدها أن يكون مفعولا لأجله
 والثاني أن يكون حذَفَ حرف الجر ، أي بصدقهم والثالث أن يكون مصدرا مؤكدا ، أي الذين يصدقون صدقهم .
 والرابع أن يكون مفعولا به ، والفاعل مضمَر في الصادقين ، أي يصدقون الصدق ، كقوله : صدقته القتال ، والمعنى
 يحققون الصدق .

(٧) لم أجد هذه القراءة في كتب القراءات ، وقد ذكرها العكبري في التبيان صفحة ٤٧٧ فقال : وقد قرئ شاذًا
 (صدقهم) بالنصب ، على أن يكون الفاعل ضمير اسم الله .

قوله : إذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل .

أي إذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له ، وهو (الفعل)^(١) المعلل بالمفعول له ، أي إذا اشتركا في الفاعل - كما ذكرنا - .

واقصر المصنف على شرطين مما شرط في المفعول له ، فلم يشترط كونه مصدرا ، لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل ، ولم يشترط كونه بتقدير اللام ، وجوبا (لِمَه)^(٢) ، وأن لا يكون من غير لفظ الفعل ؛ لأنه عُلِمَ ذلك من الحد .

وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب ، قال : لأنه الحامل على إيجاد الفعل ، والحامل على الشيء متقدّم عليه ، وأفعال الجوارح والقتل تتلاشى^(٣) ، ولا تبقى حتى تكون حاملةً على الفعل ، وأما أفعال الباطن كالعلم والخوف والإرادة فإنها تبقى^(٤) .

والجواب : أنه إن أراد وجوب تقدم الحامل وجودًا فممنوع ، وإن أراد وجوب تقدمه إما وجودا أو تصوّرًا فمسلم ، ولا ينفعه ، ويتنقض ما قال بجواز نحو جئتكم إصلاحا لأمرك ، وضربته تأديبا اتفاقا .

فإن قال : هو بتقدير مضاف أي إرادة إصلاح ، وإرادة تأديب .

قلنا : فجوز أيضا جئتكم إكراما لي ، وجئتكم اليوم إكراما لك غدا بتقدير المضاف المذكور ، بل جوز : جئتكم سَمَنًا وَلَبَنًا .

فظهر أن المفعول (له)^(٥) ، هو الظاهر لا المقدّر المضاف .

فنقول : المفعول له (على ضربين)^(٦) :

(١) في ص : العامل .

(٢) في ت وص : له ، وفي ج : لِمَ .

(٣) أراد الرضي بـ (تتلاشى) تذهب وتضمحل . وفي التاج (لشا) ٣٢٦/١٠ : لشا : أهمله الجوهري والليث ، وقال ابن الأعرابي : إذا (حسَّ بعد رفعة) والمعنيان متقاربان .

(٤) نسبه ابن هشام في أوضح المسالك ٢٥٩ إلى ابن الحجاز وغيره ، ونسبه خالد الأزهرى في التصريح ٣٣٤/١ إلى الرندي أيضا . وانظر : الهمع ١٩٤/١ فقد نسبه إلى بعض المتأخرين .

(٥) ساقطة من ص .

(٦) ساقطتان من ص .

إما أن يتقدم وجوده على مضمون عامله ، نحو قعدت جبناً ؛ فهو من أفعال (القلوب) ^(١) - كما قالوا - .

وإما أن يتقدم على الفعل تصوُّراً ، أي يكون غرضاً ، ولا يلزم كونه فعل القلب نحو ضربته تقويماً ، وجثته إصلاحاً .

قال المصنف : وإنما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران : لأن علة الأفعال كثيراً ما تحيى جماعة للشرطين ، فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلنية ، والغرض أن يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المفيدة للعلنية ، وحصول الشرطين دليل عليها ^(٢) .

ويعزى إلى الرياشي ^(٣) وجوب تنكير المفعول (له) ^(٤) لمشايبته للحال والتمييز ^(٥) .

وبيت العجاج ^(٦) قاضٍ عليه ، وكذا قول حاتم ^(٧) :

١٧٩ - وأَغْفِرْ عوراءَ الكريمِ ادِّخَارَهُ وَأَعْرِضْ عن شتمِ اللثيمِ تَكْرُماً ^(٨)

(١) في ت : القلب .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ وإنما اشترط ذلك ؛ لأن أكثر ما يكون الحامل على الفعل كذلك ، والغرض الدلالة على حذف اللام ، فكان اشتراطهما - لأنهما ملازمان للتعليل ، غالباً - دليلاً على حذف اللام .

(٣) أبو الفضل العباس بن الفرّج ، كان مولى محمد بن سليمان الهاشمي ، وكان من كبار أهل اللغة ، كثير الرواية للشعر ، أخذ عن الأصمعي ، وقرأ على المازني كتاب سيبويه ، فكان المازني يقول : قرأ علي الرياشي الكتاب وهو أعلم به مني ، وأخذ عنه المبرد وأبو بكر بن دريد . توفي سنة ٢٥٧ هـ (نزهة الألباء ٢٠١) .

(٤) ساقطة من ص .

(٥) في الأصول ٢٠٩/١ قال أبو بكر : وقرأت بخط أبي العباس في كتابه : أخطأ الرياشي في قوله : مخافة الشر ونحوه . حال ، أقبح الخطأ ؛ لأن باب لـ (كذا) يكون معرفة ونكرة ، وهذا خلاف قول سيبويه ؛ لأن سيبويه يجعله معرفة ونكرة إذا لم تضفه وتدخله الألف واللام كَمَجَرَّاه في سائر الكلام ؛ لأنه لا يكون حالاً .

(٦) يعني قوله المذكور صفحة ٧٤١ :

يركبُ كلُّ عاقرٍ جُمهورٍ مخافةً وزعلٍ المَهِبورِ

والخوفُ من تهورِ المَهِبورِ

(٧) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج من طيء ، وأمه عتبة بنت عفيف من طيء . كان جواداً شاعراً جيد الشعر ، وكان حيث ما نزل عرف منزله ، وكان ظفراً ، إذا قاتل غلب ، ضُربَ به المثل في الكرم (انظر : الشعر والشعراء ٢٤١ - ٢٤٩) توفي سنة ٤٦ ق هـ (الأعلام ١٥١/٢) .

(٨) البيت في ديوانه ٨١ وفيه : وأصْفَح من شتم ، وفي الكتاب ١٨٤/١ ، وفي النوادر لأبي زيد ١١٠ ، وفي المقتضب ٣٤٧/٢ ، وفي جمل الزجاجي ٣١٩ ، وفي ابن يعيش ٥٤/٢ ، وفي الخزائن ١٢٢/٣ .

وكذا قوله تعالى : ﴿ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾^(١) .

وقال الجزولي: إذا انجر باللام وجب تعريفه ، فلا يقال : جئتكم لإكرام^(٢) .

ومنه الأندلسي وقال : لا أرى منه مانعاً^(٣) .

وقال ابن جعفر^(٤) : إنَّه في حال تنكيره ، يشبه الحال والتمييز في كون البيان بنكرة ، فوجب انتصابه مثلهما^(٥) .

والظاهر جواز ذلك ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا ﴾^(٦) ، والباء للسببية ههنا كاللام .

= اللغة : أغفر: أستر ، العواء : الكلمة القبيحة ، ادخاره : افتعال من الذخر ، أعرض : أتجاوز وأصفح .

الشاهد قوله : ادخاره حيث وقع المفعول له معرفة بالإضافة ، وفيه رد على الرياشي الذي أوجب أن يكون نكرة .

(١) من قوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ البقرة ١٩ ، وتقدمت .

(٢) في المقدمة الجزولية ق ٦٣ : ولا يكون منجرا باللام إلا مختصاً .

(٣) في المباحث الكاملية ٣/٣٩٩: قال: يعني الجزولي - ويكون معرفة ونكرة ، ولا يكون منجرا باللام إلا مختصاً .. ثم رد على الجزولي في تعريفه ، ثم قال عن اشتراط اختصاصه عند الجر : قال الشلوبيني : هذا غير صحيح بل يجوز أن يكون نكرة مع اللام ، ولا مانع يمنع منه ، ولا أعرف له مستنداً في هذا القول .

(٤) قالت الدكتورة أميرة علي توفيق في كتابها - الرضي الإستراياذي - صفحة ٦٥ : وأما ابن جعفر فإنني إذا رجعت إلى مسلك الرضي في الإشارة إلى مصادره ، أقرر أنه ربما قصد به ابن درستويه أبا محمد عبد الله بن جعفر ، المتوفى سنة ٣٤٧ هـ .

وقد نهني زميلي تركي العتيبي إلى أن أحد شراح مقدمة الجزولي كان يسمى ابن جعفر ، وعند البحث في هذا الشرح ، وجدت رأيين من الآراء التي نسبها الرضي إليه كما قال ، أما الثالث فلم أتمكن من الحصول عليه نظراً لسوء تصوير هذه المخطوطة .

وعليه يكون ابن جعفر هو : رضي الدين إبراهيم بن جعفر الأربلي وقد ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ١٨٠١/٢ مع شراح مقدمة الجزولي وأجهدت نفسي في سبيل الحصول على زيادة معلومات عنه ، فلم أحظ بشيء غير ما ذكره حاجي خليفة .

(٥) قال ابن جعفر في شرح المقدمة الجزولية : لوحة ٩٠ من مصورة تركي العتيبي ، عند شرح قول الجزولي : ولا يكون منجرا باللام إلا متخصصاً .

إنه - يعني المفعول له - كان جاز تعريفه وتنكيره فإنه في حال تنكيره يشبه الحال والتمييز بما فيه من البيان فيجب فيه الانتصاب وجوبه فيها ، ومتى وجب انتصابه منكراً امتنع من الجر باللام منكراً .. إلخ .

(٦) من قوله تعالى : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدْقِهِمْ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ﴾ النساء ١٦٠ .

قال المالكي : إِذَا حَصَلَ الشَّرَائِطُ فَجَرُّ الْمُقْتَرَنِ بِلَامِ التَّعْرِيفِ أَكْثَرُ مِنْ نَصْبِهِ ، وَالْمَجْرَدُ بِالْعَكْسِ ، وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ ، فِي الْمُضَافِ ^(١) .
هذا قوله ، والأولى أن يحال ذلك على السماع ، ولا يعلل .

(١) قال ابن مالك - وهو المقصود بالمالكي - في التسهيل ٩٠ : وجَرُّ المُستوفي لشروط النصب مقرونا بأل أكثر من نصبه ، والمجرد بالعكس ويستوي الأمران في المضاف . وانظر : شرحه للكافية الشافية ٦٧٣/٢ .

المفعول معه

قوله : المفعول معه ، هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فِعْل لفظا أو معنى .

قوله : لمصاحبة معمول فعل .

احتراز عن نحو ، ضيعته في كل رجل وضيعته ، فإنها مصاحبة لكل رجل ، لأن الواو بمعنى مع .

ويعني بالمصاحبة ، كونه مشاركا لذلك المفعول في ذلك الفعل في وقت واحد ، فزيد في سرت وزيدا ، مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد ، أي وقع سيرهما معا ، وفي قولك : سرت أنا وزيد - بالعطف - يشاركه في السير لكن لا يلزم كون (السيرين)^(١) في وقت واحد .

وشرط بعضهم أن يكون معمول الفعل الذي يصاحبه المفعول معه فاعلا ، كما في سرت وزيدا نظرا إلى أن عمرا في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف ، اتفاقا لا مفعول معه^(٢) .

ويستتقضى ما قاله ، بنحو حسبك وزيدا درهم ، فإن الكاف مفعول - في المعنى - إذ المعنى : يكفيك ، وأما تعين (عمرا) في المثال المذكور للعطف ، فلأن أصل الواو التي قبل المفعول معه هو العطف ، وإنما يُعَدَّل ما بعده عن العطف إلى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة ؛ لأن العطف في جاءني زيد وعمرو ، يحتل تصاحب الرجلين

(١) في ص : السير .

(٢) قال ابن الحاجب في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : شرطه أن يكون مشتركا بينه وبين فاعل قبله إما لفظا ، وإما معنى .

وقال في شرحه لكافيته ٣٩ : ومن قال إنه مشارك لفاعل فإنه توهم اختصاص المفعول معه بذلك ؛ لاتفاقهم على أن عمرا في نحو ضربت زيدا وعمرا ليس منه ، ويضعفه إطباقهم على أن زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه ، والمعنى كافك وزيدا درهم .

قلت : قول الرضي الآتي : « ويستتقضى ما قاله » إلى قوله : « يكفيك » تكرار لقول ابن الحاجب في شرحه لكافيته ولم يشر إليه ، ولو كان له اعتراض عليه لأشار .

في المجيء ، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر ، والنصب نص في المصاحبة ، وفي قولك : ضربت زيدا وعمرا ، لا يمكن التنقيص بالنصب على المصاحبة ؛ لكون النصب^(١) في العطف الذي هو الأصل أظهر .

قوله : فإن كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان ، مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو ، ما لزيد وعمرو ، وإلا تعين النصب نحو ، مالك وزيدا ، وما شائك وعمرا ؛ لأن المعنى ما تصنع .

اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه الفعل ، أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع .

وإنما وضعوا الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه أخصر لفظا ، وأصل هذا الواو واو العطف الذي فيه معنى الجمع - كما يجيء في باب^(٢)ه - فناسب معنى المعية .

(قالوا)^(٣) : لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا ، فلا يقال : والخشبة استوى الماء ، كما يتقدم (سائر)^(٤) المفاعيل على عاملها .

وجوز أبو الفتح تقدمه على المفعول المصاحب^(٥) ، تمسكا بقوله^(٦) :

١٨٠ - جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي^(٧)

(١) في ص زيادة هي قوله : الذي .

(٢) ط ٣٦٣/٢ .

(٣) في ط : إن قالوا ، والصحيح ما أثبتناه ؛ لأنه لو كان في ط لأجاب عنه .

(٤) في ت : في سائر .

(٥) في الخصائص ٣٨٣/٢ : ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ، نحو قولك : والطيالسة جاء البرد ، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، ألا تراك لا تستعملها إلا في الموضع الذي لو شئت لاستعملت العاطفة فيه .. لكنه يجوز : جاء والطيالسة البرد ، كما تقول : ضربت وزيدا وعمرا ، ثم ذكر البيت .

(٦) قائله يزيد بن الحكم وقد مرت ترجمته صفحة ٥٩ .

(٧) البيت في أمالي القالي ٦٨/١ ، وفي الخصائص ٣٨٣/٢ ، وفي الأمالي الشجرية ١٧٧/١ ، وفي العيني ٨٦/٣ ، وفي الخزانة ١٣٠/٣ ، وفي الهمع ٢٢٠/١ ، وفي الدرر ١٩٠/١ .

اللغة : الفحش : البذاءة في القول والعمل . خلال : خصال وبها يروى في بعض المصادر .

الشاهد : ذكره الرضي مبيّنا أن أبا الفتح استشهد به على إجازة تقدم المفعول معه على المفعول المصاحب .

والأولى المنع رعاية لأصل الواو ، والشعر ضرورة^(١) .

وقال الكوفيون : هو^(٢) منصوب على الخلاف^(٣) ، فيكون العامل معنويا - كما قلنا في الظرف خبرا للمبتدأ^(٤) - .

والأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ، ما لم يضطر إلى المعنوي .

وقال الزجاج : هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو^(٥) ، كأنك قلت : جاء البرد (ولا بس الطيالة ، أو صاحبها)^(٦) وكذا في غيره .

والإضمار خلاف الأصل .

وقال عبد القاهر : هو منصوب بنفس الواو^(٧) .

والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة ، ولو نصبت بمعنى (مع) مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته .

وقال الأخفش : نصبه نصب الظروف ، وذلك أن الواو لما أقيمت مقام (مع)^(٨)

(١) قال ابن مالك في شرحه للكافية الشافية ٦٩٨ : ولا حجة لابن جني في البيتين ؛ لإمكان جعل الواو فيهما عاطفة ، قُدمت هي ومعطوفها .

أقول : لم يستشهد ابن جني إلا ببيت واحد ، وهو المذكور آنفا ، لكن ابن مالك أشار بقوله : ولا حجة له في البيتين إلى هذا البيت وإلى بيت آخر ذكره هو :

أَكْبِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقِبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقَبَا
على رواية نصب السَّوَاءَ واللقب .

(٢) يعني المفعول معه .

(٣) المسألة ذات الرقم ثلاثين من الإنصاف صفحة ٢٤٨ والمقصود بالخلاف كون المفعول معه مخالفا لما قبله ؛ فيكون ذلك سببا لنصبه عند الكوفيين ، كما يروى في نصب الظرف خبرا للمبتدأ .

(٤) صفحة ٢٧٥ .

(٥) الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ .

(٦) في ت : ولا بس أو صاحب الطيالة ، وسقط من ط : أو صاحبها .

(٧) لم يقل عبد القاهر ذلك بل قال في المقتصد ٦٥٩ ، ٦٦٠ : اعلم أنك إذا قلت : ما صنعت وزيدا ، فإن زيدا ينتصب بالفعل الذي هو صنعت بواسطة الواو ، وذلك أنك لما قلت : ما صنعت لم يمكنك أن تعديه إلى زيد .. فلما جئت بالواو صار متوسطا بينهما وأوصل الفعل إلى الاسم .. وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا وإن كان يجب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهبت بزيد .. لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف .. وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه ، وإنما يعمل على سبيل النيابة من الفعل المتقدم وغيره من العوامل .

(٨) ساقطة من ص وط . وذكرها لازم ؛ لبيان العلاقة بين واو المعية ومع .

المنصوب بالظرفية ، والواو في الأصل حرف ، فلا يحتمل النصب ، أُعْطِيَ^(١) النصبُ ما بعدها عاريةً ، كما أُعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير^(٢) . ولو كان ، كما قاله لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطَّردًا نحو ، كل رجل وضيعة .

قوله : فإن كان الفعل لفظًا ، وجاز العطف فالوجهان .
هذا أولى ، مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرو إنه لا يجوز فيه إلا العطف^(٣) . ولعله قال ذلك ؛ لأنه مخالفةٌ للأصل الذي هو العطف لا لداع ، وهو ممنوع ؛ لأن ههنا داعيا ، وهو النص على المصاحبة .
وقوله : جئت أنا وزيد وزيدا .

مثل قام زيد وعمرو ، بل كان ينبغي أن يكون العطف في جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أوجب ؛ وذلك أن توكيد المرفوع المتصل بالمنفصل - في الأغلب - (لأجل العطف)^(٤) .

وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه ؟

-
- (١) جواب لما في قوله : وذلك أن الواو لما أقيمت .
(٢) في سر صناعة الإعراب ١٤٤ : على أن أبا الحسن قد كان يذهب في المفعول معه إلى أن انتصابه انتصاب الظرف ، قال : وذلك أن الواو في قولك قمت وزيدا إنما هي واقعة موقع مع فكأنك قلت : قمت مع زيد - فلما حذفت مع - وقد كانت منتصبة على الظرف - ثم أقيمت الواو مقامها ، انتصب زيد بعدها على معنى انتصاب مع الواقعة الواو موقعها . وانظر : الإنصاف ٢٤٨ ، وشرح ابن يعيش ٤٩/٢ ، ومعاني الحروف للرماني ٦٠ .
وقال الأخفش في معاني القرآن ٣٣٦ : وقال تعالى : ﴿ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا ﴾ فيجوز في العربية أن يكون بآخر ، كما تقول : استوى الماء والخشبة ، أي بالخشبة ، وخلطت الماء واللبن أي باللبن .
وقد نسب الرضي هذا الرأي إلى السيرافي . انظر : صفحة ٣٢٥ .
(٣) كلام عبد القاهر ، لا يدل على وجوب العطف فيه ، قال في المقتصد ١٦٠ : وإنما لم يجعلوا للواو عملا هنا - وإن كان واقعا بجنب الاسم ، كما كان الباء في قولك ذهبت بزيد ، ولم يكن في صدر الفعل (و) كائنا معه كأحد حروف التركيب كالمزعة ، لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف في قولك : ضربت زيدا وعمرا وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه .
فقد قال : إن هذا أصل الواو ، لكن قد يخرج الواو عن هذا الأصل جوازًا كما هنا ، والله أعلم .
(٤) في ص : الأولى العطف وفي ط : للعطف .

قال الأخفش : نعم^(١) . فلا يجوز جلس زيد والسارية ، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ، وكذا لا يجوز -حك زيد وطلوع الشمس ، وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف .

وأجازه غيره ، استدلالا بقولهم : مازلت أسير والنيل ، ولا يقال : سار الماء بل جرى .

وله أن يقول : إن ذلك لاستعارة السير (لجرى)^(٢) النيل ؛ لما اقترن (بما)^(٣) يصح منه السير ، كقوله تعالى : ﴿ وَلِلّٰهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴾^(٤) ، وقريب منه قوله تعالى : ﴿ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ ﴾^(٥) أو^(٦) على حذف جرى في المعطوف كقوله^(٧) :

١٨١ - علفتها تينا وماء باردا^(٨)

(١) في الخصائص ٣٨٣/٢ : ولهذا لم يُجَزَّ أبو الحسن : جئتكَ وطلوع الشمس أي مع طلوع الشمس لأنك لو أردت أن تعطف بها هنا فنقول : أتيتك وطلوع الشمس لم يجز ؛ لأن طلوع الشمس لا يصح إتيانه لك .

(٢) ساقطة من ص .

(٣) في ط : به ما .

(٤) الرعد ١٥ . وكتبت في ت وص : فظلالهم ، ولم تكمل الآية بعدها .

(٥) النور ٤٥ . ووجه الاستشهاد في الآية الأولى أنه أطلق (مَنْ) على من يعقل وغيره لصحة السجود ، ممن يعقل . أما الثانية فقد أطلق (مَنْ) أيضا على غير العاقل تجوزا فقال : (ومنهم من يمشي على أربع) .

(٦) عطف على قوله : إن ذلك لاستعارة السير .. إلخ .

وعليه يكون التقدير : أو يقول : إن ذلك على حذف .. إلخ .

(٧) ينسب إلى ذي الرمة ، ولم أجده في ديوانه .

(٨) البيت من مشطور الرجز ، وفي شرح ابن عقيل ٢٠٧/٢ قال المحقق عند تحريجه : اختلفوا في تتمته فيذكر بعضهم : حتى شئت همالة عيناها .

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت ويروي له صدرها هكذا :

لما حططت الرحل عنها واردا .

ولعل الحق أنه من مشطور الرجز فلا يحتاج إلى صدر ولا عجز .

وهو في الخصائص ٤٣١/٢ ، وفي أمالي المرتضي ٢٥٩/٢ ، وفي الإنصاف ٦١٣ ، وفي ابن يعيش ٨/٢ ، وفي المغني ٨٢٨ ، وفي شرح شواهد ٩٢٩ ، وفي شرح التبريزي للمفضليات ١٢٦ ، وفي اللسان (قلد) ، وفي الخزنة ١٣٩/٣ .

أي وسقيتها ماء^(١) .

وقيل : لا يجوز^(٢) العطف في استوى الماء والخشبة - أيضاً - لأن ؛ استوى ههنا ليس بمعنى استقام ، بل بمعنى ارتفع ، كما في قوله تعالى : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ﴾^(٣) . وله^(٤) أن يجوز العطف في هذا المثال أيضاً ، ويقول : استوى ههنا بمعنى تساوى ، لا بمعنى استقام ولا ارتفع ، والمعنى تساوى الماء والخشبة في العلو ، أي وصل الماء إلى الخشبة ، فليست الخشبة أرفع من الماء .

والخشبة ههنا مقياس يعرف به قَدْرُ ارتفاع الماء وقت زيادته .

ولا يجوز النصب في قولك : أنت أعلم ومالك ، لأنك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله ، والتقدير الأصلي فيه أنت أعلم بحال مالك فأنت ومالك ، (فُخِّفَ)^(٥) بحذف معمول أعلم ، وحذف المبتدأ المعطوف عليه مالك ؛ لقيام القرينة على كلا المحذوفين .

ويقرب من ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف ، والجزء الأول من المركب المضاف إليه ، نحو ثالث عشر في ثالث عشر ثلاثة عشر - على ما يأتي في باب العدد^(٥) - .

وقولنا : فأنت ومالك مثل كل رجل وضيعته ، أي فأنت ومالك مقترنان والمعنى : أنا لا أدخل بينك وبين مالك ، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه ، فأنت أعلم بما يصلحه .

ومثله قولهم : أنت أعلم وربك ، وهذا يستعمل في التهديد ، أي أنت أعلم بربك ،

= الشاهد : ذكره الرضي شاهداً على حذف العامل من المعطوف ، وقال التقدير : وسقيتها ماء . وخرجه غيره بتقدير أثلثها فيصلح للمعطوف والمعطوف عليه .

(١) من قوله : وقريب منه إلى قوله سقيتها ماء ساقط من ج و ص .

(٢) يعني الأخفش .

(٣) النجم ٦ . وانظر : تفسير الطبري ٤٣/٢٧ ، ٤٤ .

(٤) في ت و ط : ثم خفف .

(٥) ط ١٦٠/٢ ، ١٦١ .

فلعل اجتراءك عليه لما علمت من ترك مكافأته للمجرمين (تعالى عنه)^(١) ، فأنت وربك أي أنتما مقترنان ، فأنا لا أدخل بينكما ، ولا أدعوه عليك فإنه حسبك ، وهذا المعنى أبلغ ما يكون في باب التهديد والتخويف .

وقال عبد القاهر : المعنى أنت أعلم وربك مجازيك^(٢) .

فهو عنده على حذف خبر المبتدأ من الجملة الثانية ، وليس ما ذهب إليه بذاك .

وكذا قول العبدى : إن تقديره : أنت أعلم من غيرك ، وربك أعلم منكما .

وهذا أبعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من ، أنت أعلم وربك .

قوله : وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت وزيدا .

جمهور النحاة على أن النصب مختار هنا لا واجب ، وذلك مبني على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمنفصل ، وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع - كما يجيء في باب العطف^(٣) - .

قوله : وإن كان معنى .

أي إن كان الفعل معنى ، والفعل المعنوي على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون في اللفظ مشعر به قوي أولاً ، فالأول نحو (مالك) ؛ لأن (الجار)^(٤) متعلق بالفعل أو بما فيه معناه ، وما شأنك لأن قولك : شأنك بمعنى فعلك وصنعتك ، فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل .

وحسبك ، وقدك ، وكفيك ؛ لكونها بمعنى كفاك .

(١) تكملة من ط . والضمير يعود إلى الاجتراء على الله .

(٢) في المقتصد ٢٥٠/١ : وأما قولهم : أنت أعلم وربك ، فملاسته لما نحن فيه من حيث إن أنت مبتدأ وأعلم خبره ، وربك مبتدأ ثان خبره محذوف ، المعنى وربك كافيك . إلا أن هذا الخبر حذف لطول الكلام ؛ ولأن المعنى أنت أعلم مع ربك كما كان ثم كل رجل مع ضيعته ، ولا يجوز ترك هذا الخبر ، لأجل أنك لو حملت الكلام على ظاهره ، أجرته مجرى قولك : أنت وزيد أعلم أي أعلم من غيركما ، وذلك لا يستطاع فيما نحن فيه ، إذ لا تقدر على أن تقول : أنت وربك أعلم من غيركما ، جل الله وتعالى عن أن يكون مثله شيء .

(٣) صفحة ١٠٢٠ .

(٤) في ط : الجار والمجرور .

ونحو ويلاً لك ، وويلك ، وويل لك ، لأن الويل بمعنى الهلاك ، وفي المصدر معنى الفعل .

وكذا قولهم : رأسك ، والحائط ، وامراً ، ونفسه ، وشأنك ، والحج ، إن جعلنا الواو بمعنى مع ، فإن المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر .

وهذا القسم على ضربين : إما أن يجوز العطف فيه بلا تكلف أولاً ، فالأول نحو ما لزيد وعمرو ، وما شأن زيد وعمرو .

قال المصنف : العطف واجب فيه إذ هو الأصل ، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة^(١) .

وليس بشيء ؛ لأن النص على المصاحبة (هو الداعي إلى النصب)^(٢) وقد يكون الداعي إلى النصب ضروريا ، ولو سلمنا أنه ليس بضروري قلنا : لم لا تجوز مخالفة الأصل لداع ، وإن لم يكن ضروريا ؟

وقال غيره : العطف هو المختار مع جواز النصب^(٣) .

والأولى أن يقال : إن قصد النص على المصاحبة وجب (النصب)^(٤) وإلا فلا^(٥) .

والثاني^(٦) نحو مالك وزيدا ، وما شأنك - يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور -

(فالكوفيون)^(٧) يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار^(٨) .

(١) شرح ابن الحاجب لكافيته ٣٩ ولكنه في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ قال : فإن صح العطف فهو أولى كقولك : مالزيد وعمرو .

(٢) تكملة من ط .

(٣) انظر الكتاب ١٥٦/١ ، وشرح ابن يعيش للمفصل ٥٠/٢ .

(٤) في ط : النص ، ولعل الصواب ما أثبتته .

(٥) هذا الرأي مما أراه انفرد به الرضي ، وهو حسن .

(٦) يعني مما يجوز العطف فيه بتكلف .

(٧) في ط : فالكوفيين ، وهو خطأ .

(٨) هذه هي المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وقد ذكر الأنباري رأي الكوفيين واستدل له بأدلة دامغة وحجج قوية ثم ذكر رأي البصريين وذكر لهم حججا ليست من القوة بمكان . ثم رد رأي الكوفيين وأجاب عن كلماتهم - كعادته - وأنقل ههنا ما ذكره الفراء في معاني القرآن ٢٥٢/١ ، ٢٥٣ عند تفسير قوله تعالى : (فَأَتَوْا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) قال : حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه =

والبصريون يجوزونه للضرورة ، وأما في السعة فيجوزونه بتكلف ، وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه^(١) .

وقال المصنف ههنا : إنه يتعين النصب نظراً إلى لزوم التكلف في العطف^(٢) .

وقال الأندلسي : يجوز العطف على ضعيف ، إن لم يُقصد النص على المصاحبة .

وهو أولى : لوروده في القرآن الكريم ، كقوله تعالى : (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(٣) بالجر^(٤) ، في قراءة حمزة^(٥) .

وفي النصب في مثل هذا - أعني ما شئتُك أو مالك وزيدا ، وما شأنُ زيد وعمرا - أربعة أوجه :

الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بما شئتُك ومالك أي ما تصنع ؟ وذلك لأن (ما) طالبة للفعل : لكونها استفهامية ، وبعدها الجار ، أو المصدر ، وفيهما معنى الفعل ، فتظاهرا على الدلالة على الفعل ، ومن ثم امتنع في الاختيار ، هذا لك وأباك ؛ لفوات ما الاستفهامية .

= خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم وفيه قبح ؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض ، وقد كُتِيَ عنه ، وقد قال الشاعر في جَوَازِهِ :

تعلّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوطٌ تفانف
وإنما يجوز هذا في الشعر لضعفه .

وأقول : هل يدل هذا الكلام على أن الكوفيين يجوزون العطف على الضمير المحرور دون إعادة الجار ؟ لاشك أنه يدل على اختصاصه بالشعر ، ولكن قد يكون الفراء مخالفاً رأيي الكوفيين في هذه المسألة .

(١) المسألة الخامسة والستون من الإنصاف صفحة ٤٦٣ وما بعدها .

(٢) في شرحه لكافيته ٣٩ : وإن لم يجر العطف فيتعين النصب لتعذر العطف ، فيجب الرجوع إلى تقدير ما يستقيم ، مثل مالك وزيدا وما شئتُك وعمرا ، ولكنه قال أيضا في إيضاحه للمفصل ٣٢٤/١ : وإن لم يصح العطف فالنصب هو الوجه ، كقولك : مالك وزيدا .

قلت : وهذا التناقض غريب ، ولعل ذلك راجع إلى أنه في الإيضاح قال قبل كل هذا : قال الشيخ ، فقد يكون الشيخُ غيره ، وقد يكون هو المراد إذا كان القائل من تلاميذه ، والله أعلم .

(٣) من قوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾ النساء ١ .

(٤) في الكشف ٣٧٥/١ (والأرحام) قرأ حمزة بالخفض على العطف على المهاء في به ، وهو قبيح عند البصريين قليل في الاستعمال ، بعيد في القياس .. وقرأ الباقر والأرحام بالنصب على العطف على اسم الله . جل ذكره .

(٥) حمزة بن حبيب الزيات ، أبو عمارة ، الكوفي ، التميمي مولاها ، وقيل من صميمهم ، أخذ القراءة السبعة ، ولد سنة ٨٠ هـ وأدرك الصحابة بالسن فيحتمل أن يكون رأى بعضهم أخذ القراءة عن الأعمش وغيره ، كان إماما حجة ثقة نبيا ، وكان يجلب الزيت من العراق . توفي سنة ١٥٦ هـ (غاية النهاية في طبقات القراء ٢٦١/١) .

وقال سيوييه : تقديره : ما شأنك وشأن ملايستك زيدا ، ومالك وملايستك عمرا ، وما شأن زيد وملايستة عمرا ، فهو مفعول المصدر المقدّر^(١) .

قال السيرافي : هذا تقدير معنوي ، لا يخرج ذلك عن معنى ما صنعت وما تصنع ؛ لأن هذا ملايسة أيضا .

يعني أن سيوييه لا يريد بتقدير (ملايستك) أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر ، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته ، وإبقاء البعض^(٢) الآخر - كما يجيء في باب المصدر^(٣) - وإنما قدّر سيوييه بهذا التبيين المعنى فقط ، (لا لأن اللفظ مقدّر بما ذكر)^(٤) .

قال الأندلسي : بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل ، وإنما جاز ذلك هنا لقوة الدلالة عليه ، (لأن)^(٥) مالك ، وما شأنك إذا جاء بعدهما نحو وزيدا ، دل على أن الإنكار إنما هو للملايسة المجرور لذلك الاسم ، ولاسيما أن الواو بمعنى مع ، تؤذن بمعنى الملايسة^(٦) .

وقال الأندلسي : يجوز أن يكون النصب بكان (مقدرة)^(٧) كما في ما أنت وزيدا ، أي ما كان شأنك ، وما كان لك^(٨) .

وقال السيرافي وابن خروف^(٩) : الاسم منصوب بلباس ، كأنك قلت :

(١) في الكتاب ١٥٦/١ فإذا أضمرت فكأنك قلت : ما شأنك وملايسة زيدا أو ملايستك زيدا .
(٢) دخول (ال) على بعض غير مستحسن ، وقد منع ابن مالك دخول (ال) على كل لأنه منوي الإضافة . انظر : التسهيل ١٥٨ بل إن الرضي نفسه في هذا الشرح قال صفحة ٩٣٩ : وإذا قطع كل وبعض عن الإضافة فالأكثر إبدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وجوزه بعضهم .

(٣) ط ١٩٥/٢ .

(٤) ساقط من ص .

(٥) في ص : أي .

(٦) المباحث الكاملية ٣/٣٩٤ .

(٧) في ص : المقدرة .

(٨) المباحث الكاملية ٣/٣٩٤ .

(٩) علي بن محمد بن علي بن نظام الدين أبو الحسن بن خروف الأندلسي النحوي ، حضر من إشبيلية ، وكان إماما في العربية محققا مدققا ماهرا مشاركا في الأصول ، أخذ النحو عن ابن طاهر ، أقرأ النحو بعدة بلاد . صنف شرح سيوييه وشرح الجمل وكتابه في الفرائض . توفي سنة ٦٠٩ هـ (بغية الوعاة ٢/٢٠٣) .

مالك لابست زيدا ، والواو دال على معنى لابس .

وإنما ارتكبا هذا تفادياً مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدّر ، ويلزمهما نيابةً
الواو عن الفعل ، ونصبُ الاسم بها ، إذ لا يصح الجمعُ بين الواو وذلك الفعل المقدّر ،
فيؤدي مذهبهما (في هذا إلى)^(١) مذهب عبد القاهر في الجميع^(٢) .

والقسم الثاني - أعني الذي لا يكون في لفظه مشعرًّ بالعامل قوي - نحو ما أنت
وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من تريد^(٣) . و

وما النجدّي والمتغور^(٤)

- ١٨٢

فههنا العطف أولى بلا خلاف - وإن (قصدت)^(٥) المصاحبة - لعدم الناصب ،
وضعف الدال عليه ، وهو (ما) الاستفهامية ، و(كيف) لكثرة دخولها في غير
الفعلية .

قال سيبويه : إذا نصبت ما بعد الواو ههنا - مع قلته وضعفه - قدرت كان بعد ما
الاستفهامية ، ويكون بعد كيف ؛ وذلك لكثرة وقوعهما ههنا ، والشيء إذا كثر وقوعه
في موضع جاز حذفه تخفيفاً ، وصار كأنه منطوق به^(٦) .

ورد المبرد تقدير سيبويه وقال : لا معنى لتخصيصه (ما) بالماضي ، و(كيف)
بالمستقبل^(٧) .

(١) في ص : في هذان .

(٢) قد تقدم بيان مذهب عبد القاهر في ناصب المفعول معه ، صفحة ٦٢١ تعليقة ٣ .

(٣) انظر : صفحة ٤٠١ هامش ١ ، ٢ .

(٤) البيت بتمامه :

وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا تهاوم وما النجدّي والمتغور

وينسب البيت إلى جميل بثينة وقد مرت ترجمته ، صفحة ٢٧٨ . وهو في ديوانه ٩١ ، ونسبه العيني ٤٠٨/٤ إلى
ليد بن معمر العذري ، والبيت في الكتاب ١٥١/١ ، وفي الخزنة ١٤١/٣ .

اللغة : تهاوم : منسوب إلى تهامة ، وهو خبر عن قوله : وأهلنا اعتداً باللفظ ولو اعتد بالمعنى لقال : تهاومون .
النجد : النجد خلاف الغور وهو ما ارتفع من الأرض ، المتغور : اسم فاعل من تغور فلان إذا انتسب إلى الغور .
الشاهد قوله : وما النجدى والمتغور فإن الأولى في مثله الرفع عطفاً على ما قبله عند الجميع .

(٥) في ط : قصدة .

(٦) الكتاب ١٥٣/١ .

(٧) لم أجد الردّ في المختضب .

قال السيرافي : لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص ، وإنما (أراد)^(١) التمثيل على الوجه الممكن ، والتمثيل ليس حدًا لا يُتجاوز .

وقول الراعي^(٢) .

١٨٣ - أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة أن تميل مميلاً^(٣)
أي أزمان كان قومي والجماعة .

(وقول)^(٤) بعضهم : أنا وإياه في لحاف ، أي كنت وإياه في لحاف أبعد^(٥) من نحو ما أنت وزيدا ، وكيف أنت وقصعة من ثريد - بالنصب - وذلك لإشعار ما وكيف بالفعل ، بما فيهما من معنى الفعل ، مع كثرة وقوع كان بعدهما .

ولا يجوز أن يكون العامل في قوله (وإياه) قوله (في لحاف) لما ذكرنا أن المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه^(٦) - اتفاقاً - .

وأما نحو كل رجل وضيعته ، وأنت ورأيك ، فالرفع فيه واجب ، وإن قصّد المصاحبة ، لعدم فعل ومعناه .

(١) في ط : أر .

(٢) عبيد بن حصين بن معاوية بن جندل الحميري ، شاعر من الفحول ، كان من جلة قومه ، ولقب بالراعي لكثرة وصفه الإبل ، وكان بنو نمير أهل بيت وسؤدد وقيل كان راعي إبل عاشر جريرا والفرزدق ، وكان يفضل الفرزدق فهجاه جرير . توفي سنة ٩٠ هـ (الأعلام ٤/٣٤٠) .

(٣) البيت في ديوانه ٥٩ وفيه : لزوم الرحالة وفي الكتاب ٥٤/١ ، وفي المقرب ١٦٠/١ ، وفي جمهرة القرشي ٧٤٣ ، وفي الخزانة ١٤٥/٣ .

اللغة : الرحالة : رَحُل البعير .

الشاهد : أنشدته الرضي على أن التقدير أزمان كان قومي والجماعة ، والجماعة مفعول معه على إضمار كان .

(٤) في ص : وقال . والصحيح ما أثبتته . وهو جزء من حديث رواه صاحب الكنز ج ١٣ ص ٦٩٥ بلفظ « وأتاه الوحي وأنا وإياه في لحاف » .

(٥) خبر قوله : وقول الراعي وما عطف عليه .

(٦) صفحة ٦١٩ .

وأجاز الصيمري^(١) نصبه (بالخبر)^(٢) المقدّر^(٣) ، وأنكره ابنُ بابشاذ^(٤) .

ويجب على مجيز النصب إضماماً الخبر قبل الواو ، أي كل رجل مقرونٌ وضيعة ، فإن أظهرت الخبر - على هذا الوجه - فلا كلام في جواز نصبه .

هذا كله بناءً على أصلهم ، وأنا لا أرى (منعاً)^(٥) من تقدم المفعول معه على عامله - إذا تأخر عن المصاحب - لأن ذلك مع واو العطف - الذي هو الأصل - جائز ، نحو زيدا وعمرا لقيت ، فتقول : العامل في الجماعة^(٦) وإياه^(٧) : كالذي وفي لحاف^(٨) .

وإنما امتنع النصب - في الأصح - في ضيعته لكون الخبر المقدّر أضعف من الظاهر . وإذا وقع بعد المفعول معه حالٌ مما قبله أو خبر عنه نحو كنت وزيدا قائماً ، وسرت وزيدا راكباً فحكّمه - في مطابقة ما قبله - حكمه لو وقع قبل المفعول معه ، وقد يجوز أن يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال : كنت وزيدا منطلقين ، وسرت وزيدا راكبين ، نظراً إلى المعنى وإلى أصل الواو - أي العطف - ومنع ذلك ابنُ كيسان^(٩) . وفي كون المفعول معه قياساً خلاف :-

(١) عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي أبو محمد ، له التبصرة في النحو ، كتاب جليل ، أكثر أبو حيان من النقل عنه ، له ذكر في جمع الجوامع ، قال محقق كتاب التبصرة ١٠/١ إن وفاته في أواخر القرن الرابع أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس . (بغية الوعاة ٤٩/٢ ، والتبصرة ١٠/١) .

(٢) في ص : بأعني .

(٣) في التبصرة ٢٥٧/١ وتقول : كل رجل وضيعة ، بمعنى مع ضيعته .. ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف ، ويكون خبر الابتداء محذوفاً تقديره : كل رجل وضيعة مقرونان .

(٤) في شرح مقدمة المحسبة ٣١٠ : والعامل أبداً في المفعول معه يكون فعلاً ، لا معنى فعل ، فالفعل مثل استوى الماء والخشبة ونحوه ، والمعنى الذي لا يجوز أن تقول : زيد في الدار وعمراً ؛ لأن العامل معنى وليس بفعل .

(٥) في ط : معنا .

(٦) يعني من قول الراعي أزمان قومي والجماعة كالذي .. إلخ .

(٧) من نحو قولهم : أنا وإياه في لحاف .

(٨) هذا مما أراه سبق إليه .

(٩) المصحح ٢٢٢/١ وقال : قال أبو حيان : وإياه نختار ، لأن باب المفعول معه باب ضيق ، وأكثر النحويين لا يقيسونه ، فلا ينبغي أن تُقدّم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب .

ذهب الأخفش^(١) وأبو علي^(٢) إلى كونه قياسا .

وقال بعضهم : هو سماعي لا يتجاوز ما سُمع منه^(٣) .

وقوله تعالى : ﴿ فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾^(٤) (الأولى انتصاب شركاءكم على أنه مفعول معه ، وقالوا : يجوز أن يكون الواو للعطف - على أن ينتصب « شركاءكم » بمقدر ، أي واجمَعُوا شركاءكم^(٥) ، وذلك لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا)^(٦) .

(١) و(٢) في شرح ابن يعيش للمفصل ٥٢/٢ ، وفي شرح ابن مالك للكافية الشافية ٦٩٩ ، وقال أبو الحسن الأخفش : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، لكثرة ما جاء منه ، واختص ابن مالك بقوله : وقوم يقصرونه على ما سمع منه .

ثم قال ابن يعيش : وهو مذهب أبي الحسن ورأى أبي علي . وقال ابن مالك : قال أبو علي : وقوى أبو الحسن قصرة على السماع .

قلت : هذان نقلان متناقضان عن أبي الحسن : وكثيرا ما ينسب إليه قولان في مسألة واحدة ، ولعل ما قال أبو علي في الإيضاح بشرح المقتصد ٦٦٣/١ : يكون الحكم في المسألة ، قال أبو الحسن : قوم من النحويين يقيسون هذا في كل شيء ، وقوم يقصرونه على ما سمع منه (وقوى هذا القول الثاني) .

وقد ضبط محقق المقتصد قوله ، قوي بفتح القاف وكسر الواو ثم رفع (القول) ولعل الصواب أنه قوى بتشديد الواو مفتوحة ونصب القول ، ويكون الفاعل ضمير أبي الحسن .

(٣) في الهمع ٢١٩/١ : ونسبه جماعة للأكثرين .

(٤) يونس ٧١ .

(٥) انظر : المقرب لابن عصفور ١٥٨/١ .

(٦) في ط : لا يجوز أن يعطف شركاؤكم فيه على ما قبله إلا بتقدير فعل ، لأن الإجماع لا يتعدى إلى الأعيان ، لا يقال : أجمعت زيدا ، فيكون التقدير أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم ، والأولى جعله مفعولا معه ، أي أجمعوا أمركم مع شركائكم ، للسلامة من الإضمار . وقد ذكر في هامش رقم ٣ من ط ١٩٨/١ ما أثبتته عن الأصل ثم قال : نسخة .